



دکتر

لا يمتنع ان زيداً عاملاً في التمييز وناسب له انتم كلامه اعلم ان التمييز اما جائز
ان يكون محمولا على المنسوب عنه مع جواز اضافته اليه فهو خاص به فخطاب
زيد نف او جائز ان يكون محمولا عليه بلا جواز اضافته اليه فهو محمول له او
لتعلقه بخطاب زيد لها وانما غير جائز محمله عليه فهو لتعلقه بخطاب زيد ابداً وداراً
وعلمنا كذا قاله احمد نازلي وقيل قائله الرخصة بالابتنال ار بابدال شئ من زيد
لاها لاضافته قال عصام الجامي وقدر الشيخ الرخصة في مثل خطاب شئ من زيد
بتقديري منقولا وجعل زيد بدلا ورد ار وقع الرد على هذا القول بان
ان بطريقه هو انه ار الثالث لا ابهام في المنسوب اليه لان المنسوب اليه
معرفة وهو ار المنسوب اليه زيد والمراد بالتمييز كذا ار مشخص زيد
قد بر ولو ابدل ار المنسوب اليه لانهم الابهام يكونه المبدل منه في حكم
الساكن ويستغنى ار ويستغنى عن التمييز على انه فيه ار مع ان في الابدال
فقد علاوة للرد او مع ان فيها قاله القائل حذف المبدل منه وهو شئ هنا
وهو ار حذف المبدل منه تكلف بلا ريب ار بلا شئ ولا شبهة او
مقدرة فيما ار في شئ ضاهاها ار شابه ذلك الجملة في كونه محتاجا
الى ما اسند اليه قال امام الايدوب قوله او فيما ضاهاها معطوف
على قوله في جملة ار او عن ذات مقدرة في الاسم الذي شابه الجملة فقوله ضاهاها
فعل فاض اصلا ضاهي بمعنى شابه والضمير المنسوب المتصل المذنب راجع
الى الجملة - اشارة الى قسمة فيرتقى التمييز الى اربعة احدها ما يرفع الابهام
عن ذات مذكورة والثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة في جملة والثالث
ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة في اسم شابه الجملة والرابع عن ذات مقدرة
في اضافة كما سيجي اعلم ان المصنف لم يذكر صفة المستقر في الابهام ولم يذكر
ما يرفع الابهام المستقر كما ذكره ابن الحاجب ولم يقل الابهام الوضعي كما ذكره
البيضاوي في متن الامتحان لان غرضهما في ذكره اخراج صفة الالفاظ المشتركة
غوراً بين عيننا جارية فان لفظ جارية لرفع الابهام في لفظ عيننا ولتعيين معناه
لكنه ليس بتمييز لعدم استقرار الابهام فيه فانه ليس في وصفه ابهام وتركه المص
لعدم دخوله في التعريف فانه التمييز من المعولات الاصلية لامر التعليق فلا دخول
ولا احتياج الى قيده بخبره ثم ادله ببيان ما فيها ضاهاها او لما ابهام فيما ضاهاها

في بيان صاحب المصنف قوله في المستقر اليه اشارة الى

اراد البيان فقال من هم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهم التفضيل
مع محولاتها والمصدر المضاف الى مفعوله مثالها على الترتيب الذي
اشار اليه نحو الكوض ممتلئ ماء او ممتلئ شئ ممتلئ ممتلئ ماء والتميز
فيه ان في نحو الكوض ممتلئ ماء او في هذا المثال خاص بمتعلق هذا انتصب عنه
وهو الكوض ومتعلقه بفتح اللام شئ المقدر في انتصب عنه وهو ما نسب عامله
وهو الشئ المقدر وجعل الكوض ما انتصب عنه من باب المجاز لان التمييز
لم ينتصب عنه الا انه لما كان سببا لانتصب حيث انتصب عنه باعتبار
شبهه المضاف الى سببي منتصبا عنه فجازا قوله وقا على المفعول المذكور
عطف على خاص جازي في المفعول بعلاقة المحلية مثل جر جر المهر وصال
الميزاب وفي الحقيقة الجازي والسائل الماء وهرنا كذلك مثل ممتلئ
ماء الكوض وقتل بعلاقة السببية مثل انت الربيع البقل فالفاعل
في قصدك هو الماء لا الكوض وان كان اسناد الممتلئ الى الكوض حقيقة
والى الماء جازا بعلاقة السببية لان الماء سبب لامتلاء الكوض فكان
اسناده الى الكوض حقيقيا واسناده الى الماء مجازيا قال امام الامة
والتمييز فيه خاص بمتعلقه ان ممتلئ شئ وهو فاعل جازي لان الممتلئ
في الحقيقة هو الماء لا الكوض قال الكاظم في تعليقه قوله وفاعل جازي في المفعول
لان الممتلئ في الحقيقة ليس بما بل هو كوض والماء ممتلئ وقال
صاحب المناهج قوله وفاعل جازي في المفعول لان الممتلئ حقيقة هو الكوض
والماء ممتلئ لا ممتلئ ومنه اسم المفعول نحو الارض مغيرة عيوننا او مغيرة
شئنا عيوننا فعيونا فيه تمييز من شبه التغير الى ما يشك فيها والتمييز فيه
ان في نحو الارض مغيرة عيوننا او في هذا المثال في حكم الفاعل قوله لكونه ان
التمييز تعليل لكونه في حكمه نائب الفاعل في المفعول ومن الصفة المشبهة
نحو زيد طبيب بفتح الياء ابا ان طبيب شئ ابا الاب في المثال الاول عبارة
عن زيد او عن ابيه والابوة في المثال الثاني اضافة بين زيد وبين غيره
ويحتمل ايضا ليعني ان يكون ابوة زيد لولده وان يكون ابوة والده لكذا
قاله سيد علي زاده والاب هو ذات شبه له الابن من نوعه والابن هو ذات
شبه له الاب من نوعه والابوة هي صفة شخص شبه له بنوعه شخص آخر
كذلك في التمييز فيه ان في نحو الارض مغيرة عيوننا او في هذا المثال عين
لانه قائم بنفسه اضافي لان تعقل معناه يحتاج الى تعقل معنى آخر لان معنى الاب حيوان

حيوان فحق من مائة حيوان آخر من نوعه يحتمل لهما ان يكونا لمتنصبا
وان يكونا لمتعلقا ايضا على وجه يصلح ان يكون لما انتصب عنه وظننت ما انتصب عنه
زيد فيكون الاب زيد فيكون شبه الطبيب الى زيد حقيقة وان يكونا لمتعلق
بفتح اللام ان متعلق زيد بفتح ابوه فيكون زيد متعلق به فيكون في شبه الطبيب
الى زيد جازا بعلاقة الجزئية لان الطبيب في الحقيقة وصف الاب قال شافعي
في ان الادب يحتمل ان يراد بهذا التركيب وصف زيد بالطبيب ثم بيان باللام
فيكون الاب عين زيد وان يراد به وصف اب زيد بالطبيب فيكون الاب متعلق زيد
وقال بعض المحققين قوله يحتمل لهما ان لمتنصب والمتعلق فاذا كان زيد طبيب
مثلا لما انتصب عنه فطبيعية زيد يكون زيد نفسه ابا لآخر واذا كان لمتعلقه
فطبيعية زيد يكون آخر ابا لزيد وكثير هذا المحل حق الكشف الفاضل
في شرح الكافية حيث قال قوله ابا يقع ان يجعل ابا لزيد ويصح ان يجعل ابا
لمتعلقه وقال البعض قوله يحتمل لهما ان لمتعلق ولما انتصب عنه قوله ان طبيب
ابوه على تقدير احتماله للمتعلق وقوله او ابوة ان او طبيب ابوة على تقدير
احتماله للمنتصب عنه ولم يذكر ان المص في المثالين بلجمله - المثال الذي يكون
التمييز فيه ان في ذلك المثال خاصا للمنتصب عن زيد طبيب نف قوله اكتفا
مفعول له لقوله لم يذكر او علة للنتي بما ان بالمثال الذي ذكره ان ذكر المص في ذلك
المثال في الجملة من محطاب زيد نف ان لم يذكر فيها ان في الجملة الامثلة التي ذكرها
ان ذكر المص هذه الامثلة فيه ان في المثال قوله اكتفا ومفعول له بل لم يذكر
او علة له بما ان بالمثال الذي ذكره ان ذكر المص هذا المثال فيه ان في المثال
ولو ذكر فيها لقال طاب زيد ابا وابوة ودارا قال بعض المحققين قوله بما ان
بالامثلة التي ذكره ان ذكر المص تلك الامثلة فيه ان في المثال به يكون تذكير
في ذكره باعتبار لفظ الموصول وما ذكره في المثال وان كان مثالا واحدا في الظاهر
لكنه امثلة في الحقيقة بسبب العطف فافهم وقال الآخر قوله بما ان بالامثلة التي
ذكره ان ذكر المص تلك الامثلة فيه ان في المثال به لكن ذكرناها اننا نقلنا من احمد نازي
قوله اذ لا فرق بينهما الى جواب سؤال مقدمه الاكتفاءين حاصله هل يجوز
الاكتفاء باحدهما عن الآخر فاجاب بقوله اذ لا فرق بينهما ان بين الجملة والمثال
في كون الابهام في النسبة والتمييز برفع الابهام وفي كون ما هو عيني للاول يكون
تمييزا للمثالين وما هو عيني للمثالين يكون تمييزا للاول فافهم وكنايه عن القلة ونحو

زيد طيب ابوة ابن طيب شئيه ابوة والتمييز فيه عرض اضافي خاص بالمتعلق
لانه لا يقوم بنفسه بل يقوم بالاب ولان تعقل معناه يحتاج الى تعقل مع الالاف معناه
صفة يقوم مع شخص خلق من مائه شخص آخر من نوعه قال محرم افندي والمراد
بالاضافة ما لا يمكن تصويره بلا تصور غير عو الالاف فانه لا يتصور بلا تصور ابن
وقال عصام الدين قوله وابوة مثال لما يحتمل كونه صفة للمنتصب عنه والمتعلقة
وقال امام الايوب قوله وابوة ابن زيد طيب ابوة اشارة الى عرض اضافي ويحتمل
وهو زيد طيب وادارة والتمييز فيه عين لانه قائم بنفسه غير اضافي لانه ليس الامور
الاضافية حيث يتعقل معناه بلا احتياج الى شئ خاص بالمتعلق او بتعلق ما
انتصب عنه وقال عصام الدين قوله وداراً مثال لما لا يكون الا لمتعلق
وهو زيد حسن وجهها ابن حسن شئيه وجهها والتمييز فيه جزء المنتصب عنه
وهو زيد اذ الوجه جزء زيد وزيد المنتصب عنه قال صاحب فتح الاسرار
قوله وحسن وجهها عين غير اضافي خاص بالمتعلق في جزء المنتصب عنه وقال
انام الايوب قوله وحسن وجهها ابن زيد حسن وجهها مثال للصفة المشبهة
ايضا لكن التمييز فيه ليس عين المنتصب عنه بل جزؤه وهو نوع آخر اضافي
ومن افضل التفصيل نحو زيد افضل من عمرو علما ابن شئيه علما والتمييز فيه عين
لا يوجد بنفسه بل انما يوجد بغيره وهو العالم غير اضافي لان تعقل معناه لا يحتاج
الى الغير لان معنى العلم الوصف والاكثاف وهو متعلق بالمنتصب عنه قال
امام الايوب قوله وافضل من عمرو علما ابن زيد افضل من عمرو علما مثال لاكم التفصيل
والتمييز فيه عرض غير اضافي وخاص بالمتعلق وقال الشافعي الاول قوله وافضل من عمرو
علما مثال للتمييز الذي كان حال الفاعل عرضا غير اضافي قوله او في شبهة كائنة
اشارة الى ان قوله في اضافة معطوف على قوله في جملة واشارة الى تعيين المعطوف عليه
وهو قوله في جملة نحو اعجبني طيبه ابا ابن طيب شئيه ابا مثال للمصدر المضاف
فيكون مثالين قال سراج ميزان الادب قوله نحو اعجبني طيبه ابا مثال لشبهها
بالاضافة واعجبني طيبه ابوة واعجبني طيبه دارا واعجبني طيبه علما واعجبني طيبه وجهها
تركه نفسا لظهور كونه تمييزا والتفصيل فيه مثل ما سبق هذا التمييز ما ار التمييز
الذي يرفع الابهام عن ذات مقدرة سواء كانت في الجملة وماضيا لها او في الافة
فاعل المعنى

فاعل المعنى اذ معنى طاب زيد نفسا طاب نفس زيد وكذا امر الاشارة
سواء كانت فاعلية في المعنى حقيقة كما في نحو طاب زيد نفسا او مجازا كما في نحو
الحوض ممتلئ ماء كما اشرنا ان يكون فاعلية مجازا حيث قال والتمييز فيه فاعل
مجازي في المعنى قال البعض قوله كما اشرنا عنه قوله المص نحو الحوض ممتلئ ماء
حيث قال فاعله مجازي في المعنى قوله لما تبين ان ظاهر من الاشارة المذكورة اشارة
لكونه فاعلا في المعنى يعني اذ لم يجب كون هذا التمييز محمولا على الذات المقدرة
بل كفي لشماله على المحمول صح كون المحمول المشتمل عليه التمييز فاعلا وان لم يصح كون
المشتمل على المحمول فاعلا مثلا اذا قلت زيد طيب ابا فالابوة المشتمل عليها
الاب فاعله في المعنى وان لم يصح فاعلية الاب فيه لعدم صحة اضافة الاب الى زيد
كذا قال احمد نازلي او علة للتعميم او تعليل للحكم المستفاد من تعميمه بقوله
حقيقة او مجازا كذا قال البعض قال صاحب المنافع قوله لما تبين ان المطول
متعلق بالمقدرة بقرينة التفسير او فاعلية التمييز المعنى تفسير اشارة
للفاعل المجازي يعني انه لو وجب ان يكون هذا التمييز عين الذات المقدرة
ومحمولا عليها لما جاز الشمول لان الفاعل المجازي لا يصح حمل على الذات
المقدرة مثلا لا يقال الحوض ممتلئ شئيه هو الماء لان الممتلئ هو الحوض
تفسيره لا شئيه الذي هو الماء لما تقدم لكنه لم يجب فلما فرضناه بهذا التفسير
ان هذا التمييز من ان التمييز الذي فاعله في المعنى فهو بيان لما في ما تبين
كذا قال البعض قال الاستاذ قوله ان هذا التمييز من التمييز الذي يرفع الابهام
عن مقدرة وقال الاخر قوله ان هذا التمييز من ما يرفع الابهام عن مقدرة
لا يجب ان يكون من هذا التمييز عين الذات المقدرة وان يكون محمولا عليها
ان على الذات المقدرة كنف فانه يصح ان يقال طاب شئيه زيد هو نفسه
كما يجب في المذكورة ان الذات المذكورة نحو عندي وطل زينا وملوؤه علما
فان التمييز فيها عين المذكورة كذا قال احمد نازلي بل كفي لشماله ان هذا التمييز
على المحمول كما با اذا اراد ابوة غيره فانه لا يصح ان يقال طاب شئيه زيد هو ابوة بل
يقال هو ابوة وهي مما يشتمل عليه الاب قال صاحب المنافع قوله بل كفي لشماله
على المحمول كما في طاب زيد ابا اذا اراد به ابوة للغير لانه لا يقال طاب شئيه زيد بل هو
ابوة وهي مما يشتمل عليها الاب وقال البعض ان التمييز عن ذات مقدرة كالتمييز عن ذات

في وجوب كونه عين الذات ونحو لا عليها والتفصيل في الامتناع وحاشيته ومثل العيون
في قوله تعالى ونحو الارض عيوننا فيكونا يميز عن شبه التغير الى ما استمكن فيها
قوله ومثل العيون مبتدأ وقوله فاعل في المعنى خبره والمبتدأ مؤخر الى قوله فاعل
في قوله وهذا التمييز فاعل في المعنى في المتن او قوله ومثل العيون منقطوع في قوله
وهذا التمييز وقوله فاعل في المعنى منقطوع في قوله فاعل في المعنى في المتن يجعل
او بسبب جعل العامل الذي هو فخرت لازما لا زما بنقله الى باب
الانفعال او التغيرت عيونها وهي جمع عين وهو عين الماء او ما ينبع
من الارض او شققت الارض فالت عيوننا او عيونها قال الاستاذ قوله
يجعل العامل او يجعل الفعل العامل فيه لازما بنقله الى باب انكسر في يكون
فا عملا للفعل العامل نفسه فتقديره او التغيرت عيونها كما في الجاهي قوله او في حكمه
منقطوع في قوله فاعل في المعنى او في حكم الفاعل في المعنى يجعل العامل مجهولا او
فخرت عيونها او الارض ونحو فخرت فعل مجهول مفعول مؤنث من باب التفعيل
وعيونها نائب الفاعل كما في شرح التسهيل وفي قول المصنف رحمه الله
قوله و الارض منجزة عيوننا جعل من قول المصنف مع قوله وفي قول المصنف
خبر مقدم وقوله اشارة ما مبتدأ مؤخر الى الثاني وهو كونه في حكمه قال البعض
قوله في قول المصنف ظرف خبر مقدم وقوله اشارة مبتدأ مؤخر الى الثاني
حيث ان بصيغة اسم المفعول والمراد من الثاني ما ذكر في التسهيل فانهم
وجه الفهم ان ابا في المثال المذكور تمييز لا يصح الحمل به على الذات المقدرة
قال صاحب المناهج قوله فانهم اشارة الى وجه الاشارة الثاني او
الى كونه عيوننا في الاية في حكم الفاعل او نائب الفاعل في المعنى فوجهها ان
قال في المثال الارض منجزة بصيغة المفعول من التفعيل ولم يقل الارض
منجزة بصيغة الفاعل من الانفعال فيكون عيوننا نائب الفاعل في المثال
فحصل اشارة خفية الى كونه نائب في المعنى في الاية المذكورة باعتبار
ما لزم لفجرتا من فخرت وقال الاستاذ قوله فانهم او فانهم قولنا والتمييز فيه
في حكم الفاعل لكونه نائب فلهمذا او لاجل انه او هذا التمييز فاعل في المعنى حقيقة
او مجاز لا يتقدم ذلك التمييز على عامله لا يذهب عليك ان هذا الحكم مخصوص

مخصوص بالشق الثاني من شق التمييز كما يستفاد من هذا التفسير الشق الاول
منه لان التمييز مطلقا لا يتقدم على عامله لا سيما في الشق الاول بالانفاق بلشهر
لم يذكره المصنف ومطرح نظره في الشق الثاني منه كذا في حاشية سياهية كالفعل
او كما لا يتقدم الفاعل على عامله والمراد منه الفاعل المنقطع كما في صاحب
فتح الاسرار هذا عند الجمهور وعند المصنف والمجازي والمبرد يجوز ان يشبه بجوز
من التمييز تقديم او تقديم ذلك التمييز على الفعل وشبهه او وعلى شبه الفعل
قوله اذ المثل او هذا التمييز هنا تعليل لتمييزها ذلك التقديم بل في
الفاعل هنا قوله اذ الفاعل مبتدأ خبره قوله لا يجب ان يكون او لا يجب كونه
هذا المثل في حكمه او ذلك السطح من كل وجه او من كل طريق والفعل
وشبهه قويا في العمل ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان لهاماتا بالانفاق
فلا يقال عندى ورطبا عشرون ولا ريتا رطل لان عامله حينئذ اعم جامد ضعيف
مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح
ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الفاعل الصريح لكونه
من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا او طاب ابوة زيد او
فاعلام اذا جعلته لازما نحو وفجرت الارض عيوننا او التغيرت عيونها واذا جعلته
متقدما نحو امتلا الاناء ماء او ملأ الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا
ما هو بمعنى الفاعل كذا في الجاهي ومن اراد التحقيق فليرجع اليه وفيه او في تجويزها
تقدريه نظر انه او لان تجويزها يقتضيه تقديم البياض على الابهام قال البعض
قوله انه او لانه او الشان يقتضيه او تجويزها تقديم البياض على الابهام وقال
صاحب المناهج قوله وفيه او في وجه تجويز تقديم التمييز على الفعل وشبهه وهذا
معارضة حقيقية لعدولها ويجوز تقديم الخ وهذا او تقديم البياض على الابهام
ينافي الغرض من التمييز وهو ان الغرض منه الابهام او لا او قبل التفسير
والتفسير نيا ليكون او وقع في النفوس فثبت ما قال المصنف من عدم
تقديم التمييز على عامله والتمييز او مطلقا سواء رفع الابهام عن الذات المفكرة
او المقدرة ولذا اظهر لا يكون الاثرة بدليل الاستقراء وتنبع كلام البلفاء
اقول دعوى الاستقرائية اصعب من خرط الفتاد وقيل في تعليل كون التمييز

نكرة لا صلتها من النكرة من المعرفة لما عرفت قال عبد الحكيم السيوطي والاصل فيه
النكرة لان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فتعرف وقع التعريف
صانعا وعدم الاحتياج اليه ولعدم الاحتياج الى التعريف انما يكون معرفة فتدبر
وجه التدبر ان قيل يشترح يجوز كونه معرفة لانه اذا كانت النكرة اصلا يجوز كونها
معرفة فرعاً كما في جزا المبتدأ على ما صرح في الحق وفي الحال على ما صرح به الفاضل العزمي
والجواز ممنوع بغيره قول المص لا يكون الا نكرة وقيل في وجهه انه قد يدل على الاضافة
لعله في الاحاجة وقال صاحب المنافع قوله فتدبر اشارة الى ما سبق في بحث العامل
من خلاف الكوفيين في وجوب كون التميز نكرة فانهم اجازوا تقييدها باللام والاضافة
نحو غيب زيد رايه والم بطنه وسفه نفسه وبطر عيشت ووفق امره ورشد امره
وزيد الحسن الوجه وعند البصريين ان غيب رايه بمعنى غيب في رايه والم بطنه
متضمن معنى شكاً وسفه نفسه بمعنى سفه في نفسه او بمعنى سفه بالتشديد ووفق
امرهم ورشد امرهم وبطر عيشت بمعنى في امرهم وفي عيشت والحسن الوجه منسب
بالضارب الرجل قاله الرضي ان ابا الوجه على تقدير نصبه منصوب بكونه مشهوراً
بالفعل لا على التمييز قوله والم منصوب الثامن من ثلثة اشارة الى ان الثامن
صفة موصوفها مخذوف بقرينة البحث قوله ما يطلق عليه في عرف النحاة
لفظ المستثنى يريد انه من عموم المجاز اذ لا يجوز الجمع بين معنيين المستثنى
عند المحققين واما عند من جوزوه ومنهم البيضاوي فلا يحتاج الى التجوز وكذا
عند من جعله مجازاً في المنقطع اذ لا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز ايضا عند علم
واما من جوزوه ومنهم البيضاوي ايضا فلا يحتاج الى التجوز وعلى كلا المذهبين
لا مطلق له حتى يمكن تحديده قبل التقسيم ولذا قسم اولاً وعرف كل قسم في جنبه لكن
المستفاد من محقق السيوطي ان عدم جواز الجمع بين معنيين المستثنى وبين الحقيقة
والمجاز عند المحققين افا هو في الاول وكلام البلقاء واما في عبارات المؤلفين والمجاورات
فجائز وطريقة مسبوكة عندهم حيث قال في بحث المستثنى ولا تكلف في شيء منها فانه
طريقة مسبوكة في المجاورات ترتب عليه المسائل الفقهية كما بين في الاصول وقيل يريد
ان اللام فيه للمعنى المجازي كما جوز ذلك في الكلمة بارادة ما هو مشترك بين النوعين على عموم تأويل
وان المراد به اللفظ قال البعض قوله ما اراهم منصوب يطلق عليه ان على ذلك الاكم في العرف ارف

و اصطلاحهم لفظ المستثنى وقال امام الايوب قوله والثامن المستثنى من
ما يطلق عليه لفظ المستثنى واما قوله برفق القاعدة انهم اذا ارادوا
تقييد المعنى الحقيقي والمجازي او تقييد المعنيين المشتركين في اللفظ بلفظ واحد
يطلقون فيه هذا المعنى مثلاً اذا ارادوا اطلاق لفظ على الاسد والرجل الشجاع
يقولون ما يطلق عليه لفظ الاسد فيقال له عموم المجاز وكذا اذا ارادوا
جمع شمس وذهب في لفظ واحد يقولون ما يطلق عليه لفظ العين فيقال له
عموم المستثنى وما نحن فيه من هذا القبيل فانه لا يمكن الجمع بين مستثنى المنقطع
والمقتض في معنى لفظ يصح اطلاقه عليه فان مفهوم الاول غير مخزج ومفهوم الثاني
انه مخزج فلا يمكن الجمع بينهما الا بهذا التقييد قد ارف قدم المص المستثنى
على خبر باب كانه قوله لانه ارف خبر باب كانه علة لعدم ادلته نسبة التقديم
معمول الناقصة ارف معمول الافعال الناقصة بخلاف ارف المستثنى لانه يكون
معمولاً لها ولغيرها كما ستعرف قوله ولما لم يمكن تحديده مطلقاً الى ارف تحديده مطلقاً
المستثنى بحد ذاته تميل الى الوجه تقييده اولاً وانما كان تقييده في وجه التقسيم
اولاً لانهم ارجحوا في ثانياً تقييده وتفصيل فيكون وجه التقسيم في ذهن السامع
اوقع وانتهت قال البعض قوله ولما لم يمكن تحديده مطلقاً الى توطئة للتقسيم اولاً
وقال صاحب المنافع قوله تحديده مطلقاً ارف مطلق المستثنى من قبيل اضافة الصفة
الى موصوفها فاما المعنى تحديده المستثنى المطلق الثالث للمقتض والمنقطع وقال
الاستاذ قوله تحديده مطلقاً ارف تحديده ما يطلق عليه لفظ المستثنى بحسب المعنى
بحيث يفيد تصور كل منهما محققاً في ذهن الاخر وان كان يمكن تقييدهما باعتبار قدر
مستثنى واما تحديده مطلقاً بحسب اللفظ فممكن ذكره الرضي ايضا حيث قال
هو المذكور بعد الا واحد احوالها مما لفا لما قبلها نفياً وابتناءً لكن المص
صرح بانه ليس له مفهوم عام بل لفظ مشترك في موضوع في الاصطلاح للمخرج
وغير المخرج فلفظ هذا يكون مشتركاً اصطلاحياً فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد
لتباينهما حقيقة والى هذا اشارة الشارح بقوله ولما لم يمكن تحديده مطلقاً
بحسب المعنى قال البعض قوله بحسب المعنى ارف بحسب المفهوم المشترك وقال
صاحب المنافع قوله بحسب المعنى ارف باعتبار معنى يفيد ما صدق عليه
لفظ المستثنى وان امكن باعتبار لفظ يفيد ما صدق عليه لفظ المستثنى

بأنه قد لا يكون له مفعول كونه بعد الا او احد من اجزائها كما ذكر في حاشية الامتياز
 فانه يفيد بيا ماصدق عليه المستثنى بانه لفظ مذكور بعدها ولا يفيد
 بيا ماصدق عليه بحسب ما يفيد افراد المستثنى قوله لكونه من المستثنى
 متعلق بلم يكن وعلته عند المص مشر كاللفظيا كالعين وقيل مشترك
 معنوي يمكن تحديده بحسب اللفظ بحيث مل للعين وهو ما ذكر بعد الا واحد
 اجزائها لا بحسب المعنى لان ما يفيد في ما عليه احدها مضاف لما يفيد في ما عليه
 الآخر وكلام المص محتمل لكن المص اختار عموم الميزان في الامتنان في حيث اختلف
 ولان التعريف المذكور منقوض بما بعد الصفة والتعريف بغير الصفة ليس يفيد
 لان الفرق بين اداة الاستثناء والصفة لا يستفاد الا من تعريف التعيين والصفة
 فلا يمكن التحديد بحسب مجمع ولو بحسب اللفظ وما ذكره الفاضل العصم من الدفع
 بان عطف اجزائها على الا يفيد عن هذه التعيين اذ ليس الا بالصفة مع كون
 غير مفيد يساعده قوله المص قوله قسما بغير القاف وسكون السين تشبيه قسم
 سقط نونه بالاضافة الى الضمير الراجع الى اللفظ المشترك فرفها بالالف
 مبتدأ وقوله مختلفا الحقيقة بالاضافة لان مختلفا في الحقيقة فسط
 نونه بالاضافة لانه تشبيه مختلف فرقه بالالف خبر المبتدأ والجملة منصوبة المحل
 على انها صفة لقوله مشتر كاللفظيا قال صاحب المنافع قوله قسما مختلفا الحقيقة مبتدأ
 وخبر صفة او مختلفا بالحقيقة بحيث لا يجتمعان في معنى واحد وقال الاستاذ قوله قسما
 مختلفا الحقيقة فلا يمكن جمع مختلفي الحقيقة في حد واحد لان الحد مبيت للحقيقة بذكر
 جميع اجزائها مطابقة او تخفا والمختلفان فيها لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجتمعا
 في حد كذا في الرضى يا للجب كل العجب من البعض حيث جعل قسما نائب فاعل
 مشترك وارجع ضميره الى المستثنى لعله هذا استثناء من اعوجاج عطفه وبرودة
 اعلى رأس قوله قسم من التقسيم جواب لما ار قسم المص المستثنى اولا
 ار قبل الشروع في التعريف او قبل التعريف الى التعيين ار المنقطع والمفصل
 ثم عرف ار المص كلا منهما ار كل واحد من التعيين او كل قسم منهما قوله
 لان لكل منهما قليل لقسم اولا ومتعلق له ار لان لكل واحد من التعيين اولا لان
 لكل قسم منهما احكاما ما حاطة اذ لا يخرج ولا يخرج لا يمكن اجزاها ار تلك الاحكام
 عليه ار على كل منهما او على كل قسم منهما لا يمكن اجزاها عليه بعد معرفة ار كل منهما او كل قسم
 منهما يعني الابعاد يكون معلوما ومعلوم بتعريفه ار كل منهما او كل قسم منهما
 قوله فكان عطف على قسم من قليل عطف المسبب على السبب لا جوابا بشرط

لا جوابا بشرط محذوف كما توهم ار فقال المص قال البعض قوله فقل لا يعطوف
 على قسم تنكر ما في العطف وقال صاحب المنافع قوله فقال انفاء لتقسيم
 او تعقيب فالمراد بقسم اراد تقسيم وهو ار ما يطلق عليه لفظ المستثنى
 او المستثنى بهذا المعنى نوعان متصل ار الاول مستثنى متصل وهو ار
 المستثنى المتصل قسم المخرج ار اسم المعنى الذي اخرج قوله باعتبار الحكم
 متعلق بالمخرج والمراد ار وباعتبار المراد عن متعدد ار عن حكم متعدد
 وهو المستثنى منه قوله علم فعل ماض على صيغة المجهول وقوله دخوله نائب
 جملة صفة لمتعدد بطريق صفة جرت على غير ما هي له ار علم المتكلم دخول المخرج
 او المستثنى المتصل فيه ار في المتعدد بان يكون من افراد اجزائه قال
 صاحب المنافع قوله دخوله فيه والضمير الاول راجع الى الف واللام
 بمعنى الذي والى راجع الى المتعدد باعتبار المفهوم ار مفهوم المتعدد
 ولم يكن مراد في ضمن المتعدد كذا في شرح ميزان الادب قوله اذا اخرج
 متعلق بقيدنا المقدر ار قيدنا المتعدد بقوله علم دخوله فيه اذا اخرج عنه
 ار عن متعدد يستلزم الدخول فيه ار في المتعدد قبله ار قبل الاخراج فلا تنافض
 ار اذا كان الدخول باعتبار المفهوم والاخراج باعتبار الحكم والمراد فلا يوجد
 التناقض في الكلام لانه لا يستثناء وتوهم التناقض لانه اذا قيل جاء في العقم
 ولا زيدا وكذا زيدا داخل في التقدم قبل الاستثناء يفيد ان زيدا جاء
 مع سائر التقدم ويفيد انه لم يجرى باعتبار الاستثناء وان هذا التناقض
 واجب عنه بان المراد بالمستثنى منه تمام معناه والاسناد اليه بعد الاخراج
 كذا قاله صاحب المنافع وقال شارح ميزان الادب وتحقيقه ان الحكم على المتعدد
 لا يتم الا بعد ذكر المستثنى كما في بدل البعض والاستثناء فلا تنافض في باب
 الاستثناء ار فلا يتوهم التناقض في باب الاستثناء كما لا يتوهم في الهدى
 وقال مصطفى قوله فلا تنافض يعني قيل ان في الاستثناء المتصل تنافض
 لانه يتضمن اثبات الشئ ونفيه فان قولنا جاء في التقدم لا زيدا اثبات
 لمجيء زيدا ونفيه وهذا تنافض لا محالة بل لا ريب لكن لما كان الدخول باعتبار المفهوم
 لا في الحقيقة لم يتناقض وانما احتجنا الى هذا الاعتبار لان الاخراج عن
 يستلزم الدخول فيه اذ بغير الدخول لا يتصور الاخراج فان قيل اذ لم يكن زيدا
 داخل في التقدم في الحقيقة فكيف يتصور الاخراج بهذا الاعتبار قلت مع الدخول

قال البعض قوله عن متعدي ار عن المراد من المستثنى من ان ليس المراد جميع المتعديين
 بل المراد المتعدي الذي هو المستثنى من ان ليس المراد جميع المتعديين
 بل المراد المتعدي الذي هو المستثنى من ان ليس المراد جميع المتعديين

شئول التلق لولا الاستثناء قرينة على عدم دخول المستثنى في حكم المستثنى منه
في الواقع فاحفظه قال صاحب الافتتاح وفي هذا المقام اعتراض قوي وبيان
انك اذا قلت جاء في القوم الازيد فزيد لا يخلو من ان يكون داخل في جمل القوم
اولا فان كان الاول يلزم التناقض لان نسبة الجي قد لزمت بمجرد قولك
جاء في القوم لانه منهم فاذا اخرجه منهم بعد ذلك بالازيد فقد نفيت الجي
عنه فصار الجي مثبت له ومنفيا عنه وما هذا التناقض محض وهو باطل
والجواب عنه ان المستثنى من يراد به الجميع بالنظر الى المفردات من غير حكم
بالاستناد اذ لا يحكم على كلام متكلم بالاستناد الابعده تمامه فلا يلزم التناقض
لان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالاغماكة قبل استناد الفعل
اليه فقولنا جاء في القوم الازيد بمنزلة القوم المخرج عنهم زيد جاء في والتناقض
انما يلزم ان لو كان الاخراج بعد الحكم بالاستناد وليس كذلك لان الحكم بالاستناد
كمال فهم المفردات وتماها كما يحكم في بدل البعض والاشتمال مثلا لم قلت
ضربت زيد رأسم اخبرت عن ايقاع الضرب من غير تخصيص بجزء منه فلو حكمت
بتمام الاستناد قبل ذكر الرأس ناقضت الا انك لم تحكم به الابعده تمامه بالرأس
وقال شيرازي في حاشيته على الامكان قوله فلان تناقض ان اذا كان الدخول
باعتبار المفهوم والخروج باعتبار الحكم والمراد فلان تناقض بينهما فيكون قوله
فلان تناقض تفريع الاعتبارين وقال بعض المحققين قوله فلان تناقض متوقفا من نحو
جاء في القوم الازيد بان الجي مثلا حكم على زيد في ضمن القوم ثم نفى عنه
مرعا لما عرفت من ان الدخول باعتبار المفهوم والخروج باعتبار الحكم والمراد
وقال ابو البقاء ودخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالاغماكة واثباتها
كان قبل استناد الفعل ام شبه اليه فلان تناقض في مثل جاء في القوم الازيد
لانه بمنزلة قولك القوم المخرج زيد جاء في وذلك لان المنسوب اليه الفعل
وان تأخر عنه لفظا كان لا بد له من التقديم وجودا على النسبة التي يدل عليها
الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة والمنسوب
في الاستثناء هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة
قبل النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلان تناقض
سواء كان من التعدد المدلول عليه بالتعدد ومن جهة الجزئية او من جهة
او الاجزاء او من جهة اجزائه فان العبد والتام فزيد جزئية الا انه لما كان متعلقا

في قوله فلان تناقض متوقفا من نحو جاء في القوم الازيد بان الجي مثلا حكم على زيد في ضمن القوم ثم نفى عنه مرعا لما عرفت من ان الدخول باعتبار المفهوم والخروج باعتبار الحكم والمراد

تعدد اجزائه لانه يمكن ان يتعلق الاستثناء بجميع اجزائه او بعضه قال الامام
سواء كان او سواء كان الاخراج من جهة الجزئية او من جهة كونه المستثنى جزئيا
من المستثنى منه كما في القوم الازيد او الاجزاء او من جهة كونه اجزاء منه
كذا فهم من فتح الاسرار وقال البعض قوله سواء كان او سواء كان التعدد
في سمة راجع الى التعدد المدلول عليه بالتعدد او سواء كان الاخراج فاسم راجع
الى الاخراج المدلول عليه بالمخرج من قبيل اعدوا فهو اقرب للتقوى من جهة
الجزئيات كما في القوم الازيد او من جهة الاجزاء نحو استمرت العبد الانصاف
وقال صاحب المطالع قوله جاء في القوم الازيد فيه نظر لان زيد ليس بجزء لهم
لان القوم لا يطلق ولا يحمل على ما هو اصل من العشرة فلان يقال زيد قوم فلا يكون
جزئيا للقوم وانما يشابهه في لفظ طرف كما جاء في احد الازيد قوله بالامتناع بقوله
المخرج او احدي اخواتها من اخوات الا ان يشابهها في معنى حرف الاستثناء
وادواته على معنى ما به يستثنى في الكلام سواء كان حرفا او لهما او فعلا وعلى الا
وعدا وخلا وحاشا وسوى وسواء وغير ما خلا وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما
وبله وببدي بمعنى غير ولما في قوله تعالى لما عليها حافظ كذا قال السيد بن علي
لم يفسرها بل لم يفسر المص الاخوات ولو فسرها لقال وعلى خلا وعداه كما قال
في تفسير علامه التآليف وعلى التاء الموقوفة عليها هاء قوله الكفاء مفعول به
للم يفسرها وعلة للنفي بذكرها من الاخوات في اثناء المباحث ان مباحث الاستثناء
ببدي ان انك لا لفظ ببدي بمعنى غير لا بمعنى مع اجل كقوله عليه السلام انا افصح
ببدي اني من قريش وقوله عليه السلام انا افصح من نطق بالاضاد ببدي اني من قريش
وقال صاحب الهادي ببدي قد يبدل ما ومبدا وهو لازم الاضافة الى جملة
مصدرة بان المسند له وله معنيان احدهما بمعنى غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا
ولا منصوبا ولا مستثنا فصولا كما وقع غير بل يقع منصوبا دائما واستثناء منه منقطعا
خاصة والثاني بمعنى من اجل تحله اي هاتم في الحديث الشريف على المعنى الثاني
وابن مالك وغيره على المعنى الاول وعليه التحليل هنا انتهى وقال حسن جلي
على المطول قوله ببدي بمعنى غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا مستثنا
منقطعا وانما يستثنى به في الاستثناء وكذا ببدي في الحديث بمعنى غير مذهب بعض النحاة
وقيل فيه بمعنى الاجل انتهى كلامه وقال السيوطي في حاشيته على عبد الغفور وببدي هاء

في قوله فلان تناقض متوقفا من نحو جاء في القوم الازيد بان الجي مثلا حكم على زيد في ضمن القوم ثم نفى عنه مرعا لما عرفت من ان الدخول باعتبار المفهوم والخروج باعتبار الحكم والمراد

المقدمة وسكون الياء المشقة التكمالية والادال المرحلة بمعنى غير وحيي بمعنى على ومن اجل
وطعام انتهى كلامه في الصحيح بيد معناه غير يقال انه كثير الحال بيد انه يحيل فانه
او المص قوله لفظ بيد و ايضا فانه لفظ لما بمعنى الا كقولهم تعالى ان كل نفس
لما عليها حافظ ومن الاعلى حافظا بيد انه لم يذكرها المص لندورها كذا في حاشية
الامتحان قوله وقال الفصل العظام الخ: الشارة الى وجه آخر لعدم التفسير في
المراد بالاداء واحد من اخواته ليس من تقدم التعريف او تعريف المتصل بل
لغيره المتضمن ان تدل على التعريف فلا بد ان يكون في الاخر ابد المتصل في يتقضى
التعريف وعدم اليقين او ايضا لا بأس بعدم تصريح المص باخواته ولا
اقول والآخر ان المذكورة في اثناء البحث عشرة واثنان مائة فانه قد مضى
ولعل وجه تسمية هذا عدم العلم باخواتها في عدم تعيين ويدل عليه
قول الامام في حاشية الامتحان ولم يذكر لاسيما مع انه قد مر المص وقول
المهناوي قديده لا يوافقها معا ومنقطع او والثاني مستند منقطع وهو
في المستند المنقطع ثم المذكور بعدها اما واحد من اخواتها او الا قوله
حال كونه او المذكور اشارة الى ان قوله غير يخرج حال من المذكور من قول
او مدلول المذكور عن متعدد قوله لتعلم تعليق لقول المص غير يخرج عن
ومتعلق له بعدم بدخوله او المذكور فيه او في المتعد بل متعلق بالمقدم
لعدم صفة مقدم المتعلق عليه وذلك اذا كان المستند من جنس المستند
جاء في المقدم الا حاشا ان مقدم الحاشية بداخل في مقدم المقدم او المراد
او باعتبار المراد لعدم المراد في هذه بقية الاثارة الى جماعة خالية عن زيد
وذلك اذا كان المستند من جنس المستند من كقولك جاء في المقدم الا زيد
مستند بالمقدم في قولك جاء في المقدم على ان يكون اللام للمعرب الخارجي او العلة
بقية المقام او غيره كذا في حاشية الامتحان فيكون المستند في هذه الجماعة الخالية
عن زيد الا زيد قوله وعدم الدخول الخ جواب سؤال مقدم وهذا ان يقال المتصل
ما علم عدم دخوله في المراد من القسم الثاني من المنقطع كذلك فيلزم تدخل القسم
في المراد كما في المتصل في هذا القسم او القسم الثاني من المنقطع وهو ما علم
عدم الدخول باعتبار المراد قوله وعدم الدخول مبدا خبره قوله معلوم بالقرينة
كالاشارة الى جماعة خالية وفي الحكم او عدم الدخول في الحكم معلوم بباب الا

قال البعض في بيان ما لا بد من العلم بالاداء

بباب الا او بنوع الا وهو غير وخلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون
كذا في حاشية الامتحان قال صاحب المنافع قوله في الحكم بباب الا والمراد بالحكم
هنا الوقوع او اللاتوقع بناء على من ذهب من قال بان الالفاظ موضوع
بلامور الخارجية واما على ان الحكم ايقاع او انتزاع بناء على من ذهب من قال
بان الالفاظ موضوعه للصور العقلية فلا ينبغي لكون عدم الدخول في الحكم
بهذه المعنى بباب الا لانه لا احتمال لدخول المستند في حكم المستند لكون عدم
في المستند منه حين الحكم على المستند منه معلوما قطعا فلا يحتاج الى بيان ذكر الا
واما في المتصل او واما عدم الدخول في المراد وفي الحكم في المتصل فكلاهما
او عدم الدخول في المراد وفي الحكم فيه قال صاحب المنافع قوله فكلاهما او
عدم الدخول في المراد وعدم الدخول في الحكم بباب الا او معلوما بباب الا
قوله فلا يلزم تفريع على قوله وعدم الدخول في المراد ان تدخل القسمين
او المتصل والمنقطع بان يكون القسم الثاني من المقسم الثاني قسما او لا
ايضا لصدق تعريفها عليه كذا قال شيروسي في حاشية الامتحان ومن اراد
التحقق فليدفع اليها قال صاحب المنافع قوله تدخل القسمين او المتصل
و المنقطع باعتبار القسم الثاني من الثاني وجه تدعيم التدخل ان المستند داخل
في مفهوم المستند منه في المتصل وثاني المنقطع وخارج عن المستند منه باعتبار الحكم
والمراد وحاصل الدفع ان خروج باعتبار المراد معلوم مع قطع النظر عن ذكر
اداة الاستثنا في ثاني المنقطع وغير معلوم معه في المتصل بل هو معلوم بالاداة
فقط والحاصل ان في كل كلام فيه المستند المنقطع حكمين مختلفين ايجابا وسلبا
وما فيه المتصل حكما واحدا او حكمين على الاختلاف ولما قسم مستند او لا
وعرف كل قسم على حدة شرعا الآن الى ان يبين اعرابه وهو النصب لانه
من المصوبات وهو في مواضع الاول ما يكون النصب فيه واجبا لانه اجتمع فيه
شرطان وقوعه في كلام موجب بعد الا وكونه مقدما على المستند منه فقال والمستند
مطلقا او سواء كان متصلا او منقطعا ولذا في ولاجل ان المراد بالمستند هنا
مطلقا او لاجل كونه المراد من المستند مطلقا اظهر فعل ماض من باب الافعال فيه
يعود الى المص اشارة بالمستند احيانا هرا مع ان الظاهر الاضمار لسبق مرجعه ولو ان

بالنظر لقول وهو ينسب للتنبيه على المفارقة اظهر اقول ان المعرفه اذا اعيدت معرفة
 فمن عين الاول فافهم قال البعض قوله اظهر ان الى المص بالكم الظاهر مقام الضمير
 منصوب والفاعل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين
 الفعل المتقدم ومعنى الفعل بتوسط الا وفيه اقول آخر هذا في المستثنى المنقل
 واما في المنقطع فذهب سيبويه الى انها ايضا منصوب بما قبل الامه الكلام والمتأخره
 ذهبوا الى ان الفاعل في المنقطع وهو ما ذهب اليه المص حيث عد الالف المنقطع
 عاملا كما تقدم والتفصيل في الرسم قد وجدنا قوله بقرينه قوله المص بهتلق
 بقرينه المقدر ان واما قوله نابتق لنا وجوبا بقرينه قوله ويجوز ان ينصب الى
 بدل لكونه مستمرا من مقابلا للمنصوب جواز اللفظ لا يكون منصوبا وجوبا الا بقرين
 ذكرنا محاسبا بما اجمالا احدها اذا كان المستثنى واقفا بعد الا او لا بعد غيره
 من الاضوات فان لها حكما آخر كما سيجي احتراز ان قوله بعد الاحتراز
 عن سوي وسواء وغيره من عن لفظ سوي وسواء وغير قوله اذا لا ينصب لتعليل
 لقوله احتراز بعدها ان بعد هذه الثلاثة يعني لا يكون ما وقع بعد هذه الثلاثة
 منصوبا بل جر ان بل يكون ما وقع بعدها مجرورا قال صاحب المنافع قوله بل جر
 معطوف على المحل البعيد لنصب او على الضمير المرفوع المستتر في الظرف المستقر ان بعدها
 على مذهب الكوفيين من انهم يجوزون العطف على الضمير المرفوع المنقل بل انما كان
 ولا فضل بلا جوب وايضا احتراز عن لفظ خلا وعدا وليس ولا يكون قوله
 فان نصب لتعليل للاحتراز المفهوم من قوله وعن خلا بد اسطر العطف ان
 لان نصب المستثنى الذي يقع بعدها ان بعد هذه الاربعة غير مقيد بقوله ان
 يكون وقوع المستثنى في كلام موجب تام قوله غير الصفه بالجر صفه الا او بدل منه
 قيد تحقيق لان الصفه لا يكون بعدها المستثنى ببيان للواقع ان قوله غير الصفه
 ببيان للواقع للاحتراز قوله لئلا يذهل ان لئلا يقع العطفه عن عدم دخول ما بعد الا
 للصفه في المستثنى ويكون عدم دخوله مصرحا منه رد على القاضل الجاني حيث قال
 قديمه وان لم يكن الواقع بعد الا الى الصفه واحكاما في المستثنى لئلا يذهل عنه
 ونهيته للقاضل الهندس حيث قال قوله غير الصفه غير محتاج اليه اذ ما بعد الا الى
 للصفه ليس بمستثنى فهو قيد وقوي للاحتراز ان وبمعينه للميلكونه قوله غير الصفه
 ليس للاحتراز اذ لا يخرج بالا الصفه ولا احتياج الى هذا القيد بعد قوله
 هو

بقرينه او منصوبا على الظهور ان ان ينصب او اجزاء

هو المخرج عن متعدد قوله اذ لا يكون في علة لمقدر تقديره انما لم يكن للاحتراز
 اذ لا يكون بعدها ان بعد الا الى الصفه بمعنى غير المستثنى حتى يكثر زعمه ان المستثنى
 الذي يكون بعدها قوله لاختلاف حكمه ان حكم المستثنى وهو المخرج وغير المخرج
 علة لا يكون بعدها المستثنى ومتعلق بقوله لا يكون بمعنى لا يوجد قال صاحب المنافع
 قوله لاختلاف حكمه متعلق بلا يذهل ان لاختلاف حكمه ما بعدها بالرفع والنصب
 واجز لكونه صفه لما قبلها كما سيجي وقال البعض قوله لاختلاف حكمه ان حكم المستثنى
 بعد الا بمعنى الصفه في كلام موجب بفتح الجيم من وجب ان مثبت ان في كلام
 ثبت لا تنق كما ولان من كلا ولا استفهام كالمهمزة والمراد بالاستفهام الاستفهام
 الانكار ان قال صاحب الضمير والمعنى بالموجب ما لم يصدر باحد الاشياء الثلاثة
 هي النفي والنهي والاستفهام وبغير موجب ما صدر باحدتها وانما كان
 الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان من الاستفهامية كما تزداد في النفي والنهي
 تزداد فيه ايضا نحو قوله تعالى هل من خالق غير الله وقال صاحب المنافع
 قوله لا تنق الخ هم لامع خبرها جملة صفه كاشفة لمثبت ببيان للمعنى الاصطلاحي
 للمثبت وللجواب فيه ان في كلام موجب قوله اذ لا يجب النصب ان نصب المستثنى
 لتعليل لتبيين نصب المستثنى بكلام موجب في غيره ان في غير كلام موجب ومثبت
 اقول وهذا ظاهر البطلان لانه يقتضي اخصار وجوب النصب في كلام موجب
 تام وليس الامر كذلك قال صاحب المنافع قوله في غيره ان في غير موجب
 اذا كان المستثنى مقدما او منقطعا بل يجوز ظهور ان النصب على الاستثناء
 في غيره وانما انه المستتر تحت يجوز بالمفصل الذي هو لفظ هو بعد يجوز لئلا يتوهم
 تنازع يجوز ويختار في البدل ويختار البدل لان المستثنى فضله مطلقا
 لشبهه بالمفعول بخلاف البدل تام قوله ان مذكور فيه المستثنى منه ان مذكور
 في كلام موجب المستثنى منه يريد ان التمام بالمعينة ان المستثنى منه قوله اذ لا يكون
 لولم يكن المستثنى منه مذكورا في تبيين لكونه المستثنى منه مذكورا في قوله لكان المستثنى
 مقوما بمعنى مفرغ له الفاعل عن المستثنى منه المتروك فيكون سمية المستثنى بالمفرغ في ر
 مرسل من قبيل اطلاق ام الفاعل على المفعول لان المفرغ في الحقيقة هو الفاعل
 في ذن المستثنى منه وجعل اعرابه لما بعده وسمى المستثنى باسم المستثنى منه من الفعل
 هو المفعول به وغيرهما مجازا مرسل وهو ان المخرج لا يقع في الكلام الموجب لفساد المعنى
 الا بطلان نحو كل عيبا يتركه الاستدلال عند الموضع الاتصاف لانه لا بد وان يفيد الكلام ولا يفيد فيه

ان لفظ في كلام موجب وبعد الا ان لفظ بعد لا متعلق به ان يجر كانه والمراد من المتعلق
المتعلق ان يكون لا الاصطلاحي بان يكون بعد الاحال من غير الفاعل للظرف المستقر
اعني في كلام موجب ولو كان حالاً من الظرف المستقر كان لا يفيد هذا المعنى لان القيد
على هذا التقدير مؤخر فلا يفيد المشاركة فلا تغفل كذا قاله على الحد الذي قدم
ان قدم المصنف قوله بعد الا عليه ان على خبر كانه قوله ليشارة متعلق بقدم وعلة له
فيه ان في قوله بعد الا المعطوفان احدهما مقدما والآخر منقطع او احدهما
انومعهما في الآخر او منقطعاً عليه ان على خبر كانه قوله لان المعطوف متعلق
ليشارته وعلة له على المقيد وهو في كلام موجب بقيد وهو بعد الا قوله مقدم
صفة قية يشارة خبر ان ان يشارة المعطوف ذلك المقيد في المقيد
ولذا ان اشارته المعطوفين المعطوف عليه في المقيد بعد الا كذا قاله صاحب المنافع
قال الاستاذ قوله ولذا ان لاجل ان المعطوف على المقيد بقيد متقدم يشارة فيه
لم يبعد ان المصنف كانه ان لفظ كانه في هذين ان في هذين المعطوفين حيث قال
او مقدما او منقطعاً ولم يقل او كان مقدما او منقطعاً كما اعاد ان كما اعاد
المصنف لفظ كانه فيما بعدها ان في موضع وقع بعد هذين المعطوفين حيث قال
او كان بعد خلا او عدا قوله فهو فعل وجه التبر ان قول الشارع وهو
في كلام موجب ذو وجهين فالوجه الصحيح رجوع خبره الى خبر كانه والوجه الابتدائي
يعني ان قوله في كلام موجب خبر كانه لكنه خبر ثان له اذ خبره الاول قوله بعد الا
والوجه الغير الصحيح هو كون الواو حالية وخبره هو راجعاً الى المقدم
على المستثنى منه فكأنه استفاد من تخصيص وجوب النصب في المقدم اذا كان
في كلام موجب وذلك فاسد اذ ليس كذلك بل اعم من الموجب وغير الموجب وقد
صرح الفاضل الجاني المستثنى منصوب وجوباً اذا كان المستثنى مقدماً على المستثنى منه
سواء كان في كلام موجب او غير موجب لا امتناع تقديم البديل على البديل منه
كذا قاله بعض محققين هذا الكتاب وجه الوجوب ان وجه وجوب النصب على الاستثناء
اذا كان المستثنى مقدماً او وجه وجوب النصب على الاستثناء في هذا القسم
او وجه وجوب نصب المستثنى على الاستثناء في هذا القسم تقدير البديل
من المستثنى منه قوله لا امتناع تقديم ان البديل علة لتقدير البديل ومتعلق
على المتبوع ان البديل منه الذي هو المتبوع لان البديل تابع والتابع يجب ان يكون
بعد المتبوع فوجب ان يكون منصوباً على الاستثناء نحو ما جاء في الازيد
احد فان الازيداً قدم على احد او منقطعاً عطف على قوله مقدماً لقربه او على قوله

او على قوله في كلام موجب لاصالته فانهم وجه الوجوب ان وجه وجوب النصب
على الاستثناء اذا كان المستثنى منقطعاً او وجه وجوب النصب على الاستثناء
في هذا القسم ما مر في سابق حروف الثمانية او في باب الفاعل في بحث الحروف
الثمانية او في بحث العامل السامي ان الا ان من ان الا فتدنياً لما مر
فيه ان في المنقطع او في المستثنى المنقطع بمعنى لكن يتشبه به النون فيعمل ان
اذا كان الا فيه بمعنى لكن فيعمل الاعمله ان عمل لكن نحو جاء في القسم الاحكام
قوله ان لكن محال لم يجز اشارة الى ان الا في هذا المثال بمعنى لكن والخبر مقدّر
لما مر قدم ان المصنف ما ان المستثنى الذي هو ان ذلك المستثنى واجب النصب
ان واجب نصبه اذا كان بعد الا على ما هو واجب النصب بعد غيره قوله لان المقصود
الاصل متعلق بقدم وعلة له ان لان المقصود الاصل من ذكر المنصوبات
او من بيان هذا الباب او لان المقصود الاصل في هذا الباب بيان ما ان
المنصوب الذي هو ان ذلك المنصوب ملحق بالمفعول قوله لكونه ان
ما هو ملحق بالمفعول تعليل لكون المقصود الاصل بيان ما هو ملحق بالمفعول
قوله مستثنى خبر لكون والمنصوب بالمفعولية وهو المستثنى الواقع
بعد خلا وعدا في الاكثر وما عدا وما خلا او المنصوب بكونه ان المنصوب
خبر ليس او خبر لا يكون قوله والمنصوب مبتدأ خبره قوله قد بين من التبيين
فعل ما من مجهول وتا بيه المستتر راجع الى ذلك المنصوب في مقام اخر ان
في المفعول به وخبر كانه كذا قاله صاحب المنافع يعني والمنصوب بالمفعولية
او بكونه خبر ليس او لا يكون قد بين في مقام آخر فلم ذكر هنا فاجاب بقوله
وانما ذكر على صيغة المجهول وتا بيه المستتر راجع الى ذلك المنصوب هنا ان
في بيان نصب المستثنى قوله لتقييم بحث المستثنى متعلق بذكر وعلة له قوله والمنقطع
الح جواب سؤال مقدّر وهو قد بين المنقطع في مقام اخر ايضا فلم قدم
المنقطع هنا على ما هو واجب النصب بعد غير الا لكن قدم من التقديم على صيغة المفعول
ان لكن قدم المصنف المنقطع هنا ان في بيان نصب المستثنى انما ان مثل تقديم ما هو
واجب النصب بعد الا قال الاستاذ قوله لكن قدم بتحقيق الدال وكسرهما من التقديم
بمعنى الجي ان لكن قدم المنقطع هنا ان في بيان نصب المستثنى ايضا ان مثل قدم ما هو واجب

قوله لا شتر ان المنقطع متعلق بقدم وعلة له بما ان بالمتشبه الذي قبله
 ان قبل المنقطع قوله في كونه ان المنقطع بيان لوجه الاشتراك بعد الا وفصل
 بتحقيق الصاد وفتحها ان فصل المص بان يقول او كان بعد خلا بينه وبين ما هو
 واجب النصب او بين ما هو ملحق بالفعل وبين جاز النصب بما ان يفتح وهو
 بالمتشبهية او يكون خبرا منصوبا كذا قال صاحب المنافع ليس ان ذلك الشيء
 من ذلك الملحق بالفعل قوله لا شتر ان متعلق بفصل وعلة له في وجوب النصب
 ببيان لوجه الاشتراك واعلم ان المستثنى المنصوب على الاستثناء على ثلثة اوجه
 ان الاستثناء اذا كان بالاول فلا يلحقه اما ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه
 او لا فان كان مقدما فهو القسم الثاني وان لم يكن مقدما فلا يلحقه اما ان يكون
 من جنس المستثنى منه او لا فان كان من جنس فهو القسم الاول والافضل القسم الثاني
 قوله او اذا اشارة الى ان قوله كان بعد خلا عطوف على قوله كان بعد الا
 شبه باعادة لفظة كان على ان المعطوف ينافي المعطوف عليه في النصب لان
 المستثنى في الاول على المتشبهية او الجزئية وفي الثاني على الاستثناء وعلى ان
 واقع بين الفعل في الاول وفي الثاني بعد الحرف وهذا لا قاله الضمام شبه
 باعادة كان على ان الثلاثة الاربعة مشاركة في كونها بعد الا قال البعض
 قوله او اذا كان بعد خلا لتبيين المعطوف عليه قوله او بعد اشارة الى ان
 عدا معطوف على قوله بعد خلا او اشارة لتبيين المعطوف عليه وانما وجه نصب المستثنى
 اذا كان بعد خلا او عدا لكونه ان المستثنى بعدها وانما يكون المستثنى بعدها
 منصوبا لكونه منصوبا واما علما ان قال على خلا وعدا لانها فعلا ماضيا
 لا بد لهما من فاعل ضمير راجع لانه لا بد له من مرجع لفظا او معنى او حكما لانه
 ضمير غائب الى اهم فاعل الفعل المتقدم له لانه الفعل على صاحب كذا يد على صدره
 او الى مصدره ان فعل المتقدم مثل اعدوا هو اقرب للتقدم او راجع الى بعض
 مصناف من المستثنى منه او بعض مطلقا من المستثنى منه كخبر جاء في القدم خلا زيدا
 او جاء في القدم عدا زيدا او جاء في القدم خلا اباي منهم زيدا او ان جاء في القدم
 عدا اباي منهم زيدا مثال لرجوع الضمير الى اهم فاعل الفعل المتقدم او ان جاء في القدم
 خلا جميعهم زيدا او جاء في القدم عدا جميعهم زيدا مثال لكون الضمير راجعا الى مصدر
 الفعل المتقدم او ان جاء في القدم خلا بعضهم زيدا او جاء في القدم عدا بعضهم زيدا
 مثال لرجوع الضمير الى بعض مصناف او ان جاء في القدم خلا بعض منهم زيدا او جاء في
 القدم عدا بعض منهم زيدا مثال لكون الضمير راجعا الى بعض مطلق وقد ذكر في المثال الاول

في المثال الاول والاخير منهم ليكون ضميرا راجعا الى ذي الحال لربط الجملة بالحالية
 لما سبق ان الحال اذا كان جده يلزم الضمير فيها واما ان هاتان الجملةتان
 ان كل واحدة منهما قال صاحب المنافع قوله واما ان خلا وعدا في فاعلها
 في كل النصب على الحالية من مفعول الفعل المتقدم ان وقعت بعد معرفة كذا في الاشارة
 المذكورة واما ان وقعت بعد نكرة فصفة مثل جاء في احد خلا وعدا زيدا
 وقيل لا محل لهما من الاعراب لقيام كل منهما مقام الا وطي حرف لا محل لهما منه
 وكذا اما قيام مقامها وكان به لا مينا ولم يظهر من الظهور بين الفاعل او
 من الاظهار رتبة للمفعول معها ان مع كل واحد من خلا وعدا اذا وقع حالا
 بالضمير وحده مع ان الحاض اذا وقع حالا لا يجوز فيه الواو في الحاض الواقع حالا
 ايضا ليكون شبه بالآ فترت الواو فيه وجوبا واما اذا كان صفة فلم يجوز فيه
 لفظة قد ولا الواو اصلا قد ان لفظ قد اصلا ان لا لفظا ولا تقدير
 ولم يظهر مقامها العامل قوله ليكون متعلق بلم يظهر وعلة له ان ليكون لكل
 زيادة مشابهة بالآ في عدم الفصل بينهما وبين المستثنى منه وخلا ان لفظ خلا
 ماضيا كان او مضارعا في الاصل ان في اصل استعماله في الاستثناء او غيره
 لانهم الا انه قد يتعدى الى المفعول به بحرف غدخلت الديار من الانبياء ففتح فيه
 ان كلمة من او حرفية من واوصل الفعل الذي هو لفظ خلا مثلا الى المفعول به
 فيتعدى الى المفعول به بنفسه فيكون المستثنى بعدها مفعولا به ويقال للمثل هذا
 ان فعل الحذف والايصال وهذا ان حذف الحاء المقدس الفعل وحده اختصا
 ويوصل الفعل بنفسه الى المجرور ويجعل كالفعل المتعدي المفعول به كقوله تعالى
 واختار مدح قوله مكان من قوله ان التزم احد الامر في بديل مع الحذف والجمع
 قوله او ضم من الضمير على صيغة المجهول عطوف على اوصل ان ضم الفعل مفعولا به
 فليكون معنى قوله جاء في القدم خلا زيدا او جاء في القدم عدا زيدا او التزم على صيغة المجهول
 ونائب فاعله قوله الحذف والايصال ان حذف كلمة من ناظر الى الاول او التزم
 المتضمن ان جعله بمعنى جاوز في باب الاستثناء يعني اذا كان خلا واقعا في الاستثناء
 قوله ليكون متعلق بالتزم وعلة له ما ان المفعول الذي وقع بعده ان بعد خلا
 مثلا منصوبا صرحا كما كان الواقع في صورة الاستثناء بالآ قال البعض قوله
 ما ان الامم انه بعد ان بعد خلا مثلا في صورة المستثنى في المنصوبية بالآ ان

ان المستثنى من المستثنى منه او بعض مطلقا من المستثنى منه كخبر جاء في القدم خلا زيدا او جاء في القدم عدا زيدا او جاء في القدم خلا اباي منهم زيدا او ان جاء في القدم عدا اباي منهم زيدا مثال لرجوع الضمير الى اهم فاعل الفعل المتقدم او ان جاء في القدم خلا جميعهم زيدا او جاء في القدم عدا جميعهم زيدا مثال لكون الضمير راجعا الى مصدر الفعل المتقدم او ان جاء في القدم خلا بعضهم زيدا او جاء في القدم عدا بعضهم زيدا مثال لرجوع الضمير الى بعض مصناف او ان جاء في القدم خلا بعض منهم زيدا او جاء في القدم عدا بعض منهم زيدا مثال لكون الضمير راجعا الى بعض مطلق وقد ذكر في المثال الاول

اريد بلفظ الا ان لا ياتي الا ام الباء في اصل باب الاستثناء فتعريفها فان كان
 منصوب وليكون اسبغ بالاء في الاكثر المستثنى بعد على ان يندخل في هذا
 بناء على انها في خلا وعدا فعلا في اكثر الاستعمال وفي هذا التفسير
 اشارة الى ان الالف واللام في قوله في اكثر عوض عن المضاف اليه والالف
 تختص بزيادة الاستثناء بخلاف الا فان في نصب المستثنى هناك خلافا او
 اذا كان بعد ما خلا وفي تقدير بعد اشارة الى تعيين المفعول عليه ولم يعد لفظ كان
 ههنا لا شتر اكهما في نصب المستثنى على المفعولية اذ لا فرق بينهما الا بزيادة لفظ
 وعدما الا ان النصب ههنا واجب وفيه تحمل ولذا قال المصنف في الاكثر
 وانما وجب نصب المستثنى اذا كان بعد ما خلا او ماعدا لكونه من المستثنى
 بعد ما مفعولا به انما كان مفعولا به اذا كان بعد خلا وعدا قوله لان ما
 من لفظه ما متعلق بقوله لكونه وتعليل لكونه المستثنى بهما مفعولا به فيهما ان
 فيما خلا وماعدا مصدرية وحذفها ثلاثة ما ان وان تختص بالفعل في الاول
 تختص بالفعل ان ما وان تختص بالفعل على خلا في الجملة الفعلية فتجملانها
 في تأويل المصدر ولذا اختصا به لان المصدر لا يوجد الا بالفعل نحو قوله تعالى
 وصناقتهم عليهم الارض ارضها بسجها بسجها وقولهم وان تصعدوا خير لكم وهذا قد ثبت
 سبوقه وجوز غيره دخول ما بالجملة الاسمية نحو بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية كذا
 في الرمي فلا يكون ان اذا كانت مختصة بالفعل فلا يكون المستثنى مجزورا بعد ما خلا
 وماعدا اصلا ان لا لفظا ولا تقدير او هما ان ما خلا وماعدا خلافا وتأويل المصدر
 او مصدر ما خلا او ماعدا الذي هو خلا وعدا وبهم الفاعل لكون الاستثناء
 في الحال شرطا عند المصنف وهو متعلق بالتأويل او هي طرفان بتقدير زمان مضاف
 الى ما خلا وماعدا بعد ان يكونا مؤلفين بالمصدر في اللفظ قوله بتقدير زمان مضاف
 الى مصدرهما بعد ان يكونا مؤلفين بالمصدر نحو جاء في القدم ما خلا زيد او جاء القدم
 ماعدا زيد او جاء في القدم خاليا جاء منهم زيد او جاء في القدم مجاوزا
 الجاء منهم زيد ان لكونها خالا وتأويل المصدر بكم الفاعل وكون الظير
 راجعا الى اسم فاعل الفعل المتقدم او ان جاء في القدم خاليا فيهم زيد او جاء في القدم
 مجاوزا فيهم زيد مثال ايضا لكونها خالا وتأويل المصدر بكم الفاعل ولو جوع الظير
 الى مصدر الفعل المتقدم او ان جاء في القدم بعضهم زيد او جاء في القدم مجاوزا بعضهم
 مثال ايضا لكونها خالا وتأويل المصدر بكم الفاعل وكون الظير راجعا الى بعض مضاف او جاء في

خاليا بعض منهم زيد او جاء في القدم مجاوزا بعض منهم زيد مثال ايضا لكونها
 خالا وتأويل المصدر بكم الفاعل ولو جوع الظير راجعا الى بعض مطلق او ان جاء في
 القدم وقت خلا الجاء منهم زيد مثال لكونه طرفا بتقدير زمان مضاف
 ولو جوع الظير الى اسم فاعل الفعل المتقدم او ان جاء في القدم وقت خلا فيهم
 زيد مثال لكونه طرفا بتقدير زمان مضاف وكون الظير راجعا الى مصدر الفعل المتقدم
 او ان جاء في القدم وقت خلا بعضهم زيد مثال لكونه طرفا بتقدير زمان مضاف
 ولو جوع الظير الى بعض مضاف او ان جاء في القدم وقت خلا بعضهم زيد
 مثال لكونه طرفا بتقدير زمان مضاف وكون الظير راجعا الى بعض مطلق او
 ان جاء في القدم وقت مجاوزة او جاء في القدم وقت مجاوزة او جاء في القدم
 وقت مجاوزة فيهم زيد او جاء في القدم وقت مجاوزة بعضهم زيد او جاء في
 التقدم وقت مجاوزة بعض منهم زيد وقال الفاضل المصنف في شرح الكافية
 ولا يثبت كل البعد ان يعذر الزمان في الكل اية في كل هذه الافعال الاربعة
 الناقصة للمستثنى او في كل واحد من هذه الافعال من خلا وعدا وما خلا وماعدا
 فيكون ان اذا لم يبعد وقد ركب فيكون بتقدير جاء في التقدم خلا زيد او جاء في التقدم
 زمان خلا زيد كما في قوله تعالى قد سافر من زمان سافر باضافة الزمان
 الى الجملة نحو سافر في الصور كذا في المجهول فيستثنى ان اذا كان بتقدير خلا زيد
 زمان خلا زيد فيستثنى عن التزام حذف قد ان عن توجيه التزام حذف قد بانه
 لكونه في مقام الالم يحسن رظنا له لانه لا يدخل على الاول ولا الثاني بالتزام افعار
 فواعلها ليكون كالا في عدم الفصل بينهما وبين المستثنى كذا في المصنف او اذا كان
 بعد ليس او كان بعد لا يكون قوله لكونه من المستثنى بعد ما قليل لوجوب
 نصب المستثنى بعد ما ان وانما وجب نصب المستثنى اذا كان بعد ليس او لا يكون
 لكونه خبرا عنها وليس ولا يكون قوله والمستثنى به ان يعم خبرها جواب عن سؤال
 تقدير وهو انما كان بينهما بكونها خبرا ومفعولا به فكيف يقع عندها مستثنى في خبرها
 ههنا وحاصل الجواب انه لا منافاة بينهما فكلما يصدق عليهما الخبر والمفعول يصدق
 عليهما المستثنى فيلزم ذكرهما هنا لاستعمال هذه الافعال كاستعمال الامة لا يصدق
 فيها في باب الاستثناء بالثبوت والجمع والتأنيث خصوص ما على ما ذكره الفاضل المصنف
 ولتقديم البحث كما يعم فيما بعد عدل او خلا وماعدا وما خلا المفعول به نحو جاء في

القدم ليس زيدا أو جاء في القدم لا يكون زيدا أو جاء في القدم ليس الجاني منهم
زيدا أو جاء في القدم لا يكون الجاني منهم زيدا مثال لرجوع الضمير إلى اسم فاعل الفعل
المتقدم أو أو جاء في القدم ليس بعضهم زيدا أو جاء في القدم لا يكون بعضهم زيدا
مثال لكون الضمير راجعا إلى بعض مضاف أو أو جاء في القدم ليس بعضهم زيدا
زيدا أو جاء في القدم لا يكون بعضهم زيدا مثال لرجوع الضمير إلى بعض مطلق
ولم يذكر راجع الضمير إلى المصدر الذي في الفعل المتقدم لعدم صحة كما في الأول
لأنه لا يجرى أن يقال جاء في القدم لا يكون الجاني منهم زيدا وليس الجاني منهم زيدا
أو لا يقال الجاني زيدا إلا أن يقال المصدر ههنا بمعنى الفاعل كالقرب بمعنى الضارب
في معنى كذا قاله محمد أفندي قال الشيخ في حاشيته ههنا ولم يرجع الضمير ههنا
إلى المصدر مع صحة وقوع الضمير خبر أعني المصدر في الشيء وأن لم يرجع في الثالث
لأن نفي زيد عن الجاني لا يوجب إخراج زيد عن المستثنى منه كما لا يخفى وكل واحد من
الأفعال الست الناصبة للمستثنى لا يستعمل في شيء من الأشياء إلا يستعمل في الفعل
في المستثنى الفعل الغير المفعول فاستعماله في الاستثناء مشروط بشرطين أحدهما أن يكون
المستثنى متصلا لأنه لا استعمال في المستثنى المنقطع والثاني أن يكون المستثنى من المذكور
بمعنى لا يكون الكلام مفعلا وهذه أن كل من هذه الأفعال فعل صريح يقتضي فاعلا ومفعلا
ونا فمما يقتضي مفعولا أو ضرا أو ذلك الفاعل فالتكثير فيه وجوبا لما عرفت
فهو يرفع إلى المستثنى منه ولو كان تأويله فينبغي أن يكون المستثنى متصلا لأن المفعول به
أو الجاني يجب أن يكون من جنس المستثنى منه ولهذا العلم أيضا يجب أن لا يكون
مفعولا لأن الفاعل مستثنى يقتضي مفعلا وإذا كان مفعولا لم يوجد له مفعلا مفعلا
ولا يتصرف بمبني للمفعول فالتكثير فاعله قوله فيها رتبة هذه الأفعال أن لا يكون تلك
الأفعال ملغية ولا مجموعا ولا مجاطيا ولا متكاملا ولا عابجا قوله لقيامها بهذه الأفعال
مستلحق بلا يتصرف وعلة لم مقام الحرف الذي هو الاء في باب الاستثناء فصارت
في الآية مستعملة في الاستثناء فتصرف بهذه الأفعال لا تقبل التصرف لقيامها
بمقام الحرف والحرف لا يقبل التصرف يتبع هذه الأفعال لا تقبل التصرف قال
بعض المحققين ولا يكون لها مضاف في الخمسة الأولى ولا يكون لها مضاف في الأولى
وجما ولا يتغير لا يكون لها مضاف أو ما كان ولم يكن ولا إلى مجهول لأنها جارية مجرى
والأمثال لا تتغير في ضرب فكذا هذه الأفعال وقال الفاضل العفصلي في شرح الكافية
أن جعل منصوبا بها أن هذه الأفعال أن بكسر الهمزة وتشديد التاء حرف من حروف
المشبهة بالفعل والحرف مصدر منصوب بها مضاف إلى منصوباتها مستثناة

مستثناة دونه جاور في لفظ جاور ومنصوبات ما كان في لفظ ما كان و
منصوبات ما يكون في لفظ ما يكون تحكم صرف في حكم محض من غير دليل
أو دعوى مجرد أو دعوى بلا دليل أو ترجيح بلا مرجح فالحق أن هذه الكلمات
الست من خلا إلى لا يكون صارت بمعنى الأكبر من كان لفظا كغير جمعة إلا
لأنه لا يكون غير بمعنى إلا أو كصيرورة غير بمعنى إلا أو صيغة أو صيغة هيرة
هذه الأفعال بمعنى إلا أو حين يكون هذه الكلمات بمعنى إلا لا حاجة إلى بيان
تحمل أعراب لها من هذه الكلمات من كونها حالا أو ظرفا أو أيضا لا حاجة
إلى تصحيح فواعلها من لا حاجة إلى تصحيح فواعل هذه الكلمات بارجاعها إلى فاعلها
من أن فاعل الفعل المتقدم أو المصدر أو البعض المضاف أو البعض المطلق
ولا حاجة أيضا إلى توجيه التزام ترتب في لفظ قد والتزام التزامها
في هذه الكلمات والحق أن التبع بعد ظاهر بعد هذه الكلمات
على الاستثناء لا آخرهم ليس كمن أن النجاة تقيدها من التقيدها من نظر أو غير
وتفرضه إلى هذه الأمثلة مع بيان محمل أعراب وتصحيح فواعل والتزام ترتب
وأما رخصه على قال الاستثناء قد تقيدها أو ضمها أو كون التبع بعدها
على الاستثناء إلى هذه الأمثلة من بيان محمل أعرابها وغير قوله رعاية
مفعول له التقيدها ولا مفعول لها من لا مفعول هذه الكلمات وهذه الفعل كما
لقد قيل رؤا من اعتبروا قوله من أعراب غير بمعنى إلا بل ما قد رعاية مفعول له
رؤا قوله البعض قوله رعاية على اعتبار أعراب غير بمعنى إلا قال الاستثناء قد
قوله رؤا من التبع بمعنى النظر والاعتبار أو بمعنى الفكر والتدبير كقوله رؤوا
وحذفت ضمة الياء لاستثقالها عليها فاجتمع الساكنات من الياء والواو
وحذفت الياء فصار رؤا ولم تحذف الواو لكونها علامة وإسلامة لا تحذف
قوله من أعراب غير بمعنى إلا بل رؤا وقوله رعاية على لرأيهم أعراب غير بمعنى إلا
لأصله من لفظ غير واحده أن يكون صفة لدلالة على ذات جبرمة باعتبار معنى مطلق
هو المفارقة ولذا كثر في الاستعمال في البعض قوله لأصل غير وهو كونه
بما والحق أن تكلف الأعراب فيما لم يوضع ومنه هذه الأفعال لم يشاهد أن لم يظهر
الأعراب فيه قوله يقيدها من أن من الاعتبار وكذا المبدى بعد من الاعتبار تكلف
فيما لم يشاهد بعد أيضا من الاعتبار تكلف غير من غير الأعراب من تصحيح الفواعل

والاضار وغيرهما لعدم المثل هذه قال البعض قوله وكذا ان يعيد عن الاعتبار
غيره ان غير الاعراب وهو تقدير القاعل وقال صاحب المناقب قوله وكذا غيره
ان كان الاعراب غيره من صحيح فاعلمها وتوجيه الترام تركه واضرار فاعلمها لانها
لم تثبت طلبة كما لم تثبت الاعراب وما فرغ من بيان محل وجوبه شرع في بيان محل جواز
وختاره فقال ويجوز فيه ان المستثنى الفصل يخرج المقطع والمقدم قال ايولي
وما فرغ من بيان وجوب النصب شرع في بيان ما يجوز فيه فقال ويجوز فيه
ان في المستثنى المذكور بعد الا وهو المنها وواحكم مخصوص به وبالنظر الى هذا
كما ينبغي ان يذكر هذا الحكم قبل قوله او كان بعد خلا لانه اراد ان يقع صور
وجوب النصب فاحره كنه في فتح الاسرار قال مدانا الفاضل الجاني
قوله ويجوز فيه ان في المستثنى النصب ان نصب المستثنى على الاستثناء
فان في الاستثناء الالة في قوله لا آله الا الله من حيث انه يدوم وجهه متنا
وهو لا بدال من اللفظ كذا قال الهندي ويختار البدل كما جعل المستثنى
بدل البعض من المستثنى منه فيما بعد الا كذا قال البعض قال امام الايوب
قوله ويجوز البدل ان يكون بدلا من المستثنى منه يكون جائزا ويجوز ان يكون
منصوبا بقوله لان المستثنى تعليل لكون البدل مختارا على النصب ففقد شبهه
بالقول مطلقا ان سواء كان متصلا او منقطعا او سواء كان الاستثناء من وجه
او لا بخلاف البدل فانه قد يكون ففقد كما اذا كان بدلا من المقتضى كما رأيت
احدا الا زيدا وعمدة كما اذا كان بدلا من العمدة كما رأيت البعض قوله بخلاف البدل
فانه مقصود بالنسبة ويكون من العمدة وغيره وقال صاحب المناقب قوله بخلاف البدل
فانه قد يكون عمدة اذا كان بدلا من العمدة قدم ان المص النصب ان يكون منصوبا
على كونه بدلا او كونه منصوبا على الاستثناء على كونه مرفوعا على البدلية او قدم
جواز نصبه على الاستثناء على مختار رفعه على البدلية يعني لم يقل ويجوز رفعه
على البدلية ويجوز النصب على الاستثناء مع كونه ان النصب على الاستثناء
مرجوحا والرفع على البدلية راجحا اومع كونه النصب مرجوحا والبدل راجحا
وعلى المنهونا من كلمة الجواز والمختار اومع كون النصب مرجوحا والبدل مختارا
قوله رعاية منقول له لقدم او تعليل للتقديم اولنا به التقديم لمقتضى المقام
اذا المقام يقتضيه بيا نصب المستثنى على الاستثناء ولا يخفى الاقوى فيه النصب

والاضار وغيرهما لعدم المثل هذه قال البعض قوله وكذا ان يعيد عن الاعتبار

النصب قال البعض قوله لمقتضى المقام اذا المقام مقام المفعول بالاصالة و
اصالة اعراب المستثنى من ولاصالة اعراب المستثنى لكونه من الاصلية
وبقية اعراب البدل من ولتبعية اعراب البدل لكونه من التبعية وفيه رد
على الفاضل الجاني في كلامه غير موجب ان في كلامه وقع فيه شيء او شيء او استفهام
كذا قال امام الايوب قال نعم الدين والمراد بالاستفهام هنا استفهام انكار
قوله بعد الا اخترازا عما وقع في كلامه غير موجب والمستثنى منه مذکور لكنه بعد خلا
وعدا وليس ولا يكون وغيره وسوى ونحو ذلك كذا قال الفاضل الهندي قال
البعض قوله بعد الا اخترازا عن المستثنى الواقع بعد استثناء الاستثناء
فعلا كانت له ما جاز او ناصبا قوله او في الموضع تعليل لمقدر تقديره اغا فهد
قوله في كلامه غير موجب او في الموضع ان لانه في الكلام الموضع يجب النصب
ان نصب المستثنى كما مر حيث قال والمستثنى منصوب في كلامه موجب بعد الا فافهم
والمستثنى منه مذکور ان والحال انه مذکور في ذلك الكلام غير موجب قوله
اذا لولم يذكر في صيغة المجهول تعليل لمقدر تقديره واغا فهد المص قوله في كلام
غير موجب بقوله والمستثنى منه مذکور ان لانه لولم يذكر المستثنى منه يكون
ان المستثنى منه مرفوعا على مقتضى العامل ان في اقتضائه من رفع او نصب او جبر
نحو ما جاء في القدم الا زيدا بالنصب على الاستثناء او ما جاء في القدم الا زيدا
بالرفع على البدلية البعضية من القدم ويجب في بدل البعض من الكل اقباله
بضمير المبدل منه لفظا او تقدير او هو ههنا مقد وتقديره الا زيدا منهم فان قيل
ان الى القدم من القيام الا زيدا كلام غير موجب لثبوت النفي في لانه الى
يدل على النفي وتام لان المستثنى منه فيه مذکور مع انهم لم يجوزوا فيه البدل
فضلا عن المختار والجواب عنه ان يقال لانهم لم يجوزوا البدل فيه
ولكن متنا ذلك لكن لانهم انهم فيه موجب لان المراد بالنفي ما حصل باذن النفي
وليس كذلك كذا في الافتتاح ويعرب ان المستثنى بعد الا في كلامه غير موجب
على حسب العوامل ان على اقتضائها ان العوامل فان العامل ثلثة عامل الرفع
والنصب والجبر فالاعراب على اقتضاها وقد رخصنا كناية عن الاعراب بالرفع والنصب
والجبر قوله فان كان العامل رافعا الى لتفصيل اعراب المستثنى على حسب العوامل فهو

ان المستثنى من فعله على الفاعلية وان كان ناسبا منصوبا ان هو منصوب على المفعولية
وان كان جارا مجرورا فهو مجرور بحرف الجر نحو ما جلد في الازيد بالرفع على الفاعلية
ونحو ما رايت الازيد بالرفع على المفعولية او نحو ما مررت بالامر بالمجرور
ويسمى ذلك الاستثناء او المستثنى مفعلا بمعنى مفعول له ان لا اجل العمل
في المستثنى الفاعل ثابت في عمل المفعول قوله عن المستثنى منه المتروك متعلق بمفعول
ان عن العمل في المستثنى منه المتروك بمعنى مفعول لا اجل العمل في المستثنى الفاعل
عن العمل في المستثنى منه المتروك والحذف والمزاد من العامل عامل المستثنى منه
وحقيقة ان المستثنى كالبدا من المستثنى منه قبل حذفه ولما حذف نسيا القسم مقامه
فأعرب بأعرابه واذا كان الحذف نسيا عبرت به بالحذف لا بالحذف في الاستثناء قوله
بمعنى مفعول له العامل الى بعض المفعول كما حذف فيه الجار واوصل الخبر الى المجرور به
لان المفعول نفس العامل واما المفعول له فهو المستثنى وقوله ان المفعول هو هذا القسم
في الموجب ان في الكلام قليل ان نادى في قوله كل حيوة يركب من التثنية في الاصل
ان فكه الاسفل عند المصنع يقال مضغ الطعام اذا لأك في خم بالاضاد والفين المجتنب
وباب في نقر وقطع الاضراس وهو حيوة على صورة الضب من اعجب حيوة المائي ثم
ثم واسع وستون نابا في فكه الاعلى واربعون في الاسفل وبين كل نابين ستة صغير اربع يد كل
بعضها في بعض عند الانطباق والسان طويل وظهوره كظفر السحفا طولا لا عرضا في قوله ان
وذنبه طويل ورأسه ذراعان وغاية طوله غائية اذ في حرف فكه الاعلى عند المصنع بخلاف
سائر الحيوانات قوله لانه ان كان متعلقا بقليل وعلة لقلته في الموجب لا بد وان يفيد الكلام
اعلم ان الواو في قوله لا بد وان يفيد زائدة ولا تنفي الجنب وبداهة وان يفيد محله الخفض
بتقدير من ان لا بد من ان يفيد والجاء مع الجرور خذ لا وقيل الواو بمعنى من ان يفيد كذا قاله
خزوف وهو المجرور ان لا بد منه وان يفيد وقيل الواو بمعنى من ان يفيد كذا قاله
حسن جله في حاشيته على المطول ان لا بد وان يفيد الكلام فائدة صحيحة ولا يفيد ان الكلام
فيه ان في الموجب فائدة صحيحة لانه اذا قلت قام الازيد كان المفعول قام جميع الناس
الازيد وهو بعيد قطعاً وقرينة الخصوص للجماعة من الناس من جعلتهم زيد متفهمة في الاعلى
فامتنع الاستثناء المفعول في الكلام الموجب كذا قاله محرم افندي الا نادرا بان يكون الحكم
مما يصح ان يشتد على سبيل العموم كالمثال المذكور فعدم الافادة غالب قال البعض قوله
الا نادرا مستثنى مفعول من قوله لا يفيد بخلاف غير الموجب لان الافادة فيه غالب
وعدم الافادة فيه نادرا نحو ما جلد في الازيد كذا قاله احمدنا في قوله فخرج من بيانه انواع المستثنى
من كونه واجبا لنصب على الاستثناء او على المفعولية او الجرية ومن كونه جائزا لنصب عليه

والبدل هو المختار ومن كونه مفعولا على حسب العامل شرح في بيانه كونه مجرورا بالاضافة
او بحرف جر وقدم مكانه مجرورا بالاضافة لانه لا خلاف في هذا القسم وهذا القسم
هو القسم الرابع من المستثنى فقال والمستثنى فيه اشارة الى ان قوله مخفوف من
مخفوف على قوله منصوب واشارة الى تعيين المخطوف عليه قال الاستاذ قوله والمستثنى
مخفوف فيه اشارة الى ان قوله مخفوف من مخفوف على قوله منصوب في اول باب الاستثناء
ان مجرور ان المستثنى مجرور وجوبا لفظا قوله لكونه ان المستثنى متعلق بمجرور او
بمخفوف وعلة له مصنفات اليه لغيره وسوى وسواء لكونها لازم للاضافة قال الاستاذ
قوله ان مجرور ان المستثنى مجرور وجوبا اذا كان واقعا بعد غير سوى وسواء
وانما وجب جر المستثنى اذا كان بعدها لكونه ان المستثنى مصنفات اليه لغيره
لانها لازم للاضافة ولو صورة ولو صورة يثير الى ان لفظا غير سوى وسواء
صورة قال صاحب المناقب قوله ولو صورة يثير الى ان لفظا غير سوى وسواء
وكذا يبيد اليه بعدها المستثنى حرف معنى لكونها بمعنى الا وهم صورة وفي الاصل
اذا كان واقعا بعد غير وبعد كاش بكسر السين المراد به وهو الاشهر لكونه
اخف وضحا ان وبضم السين ايضا وهو المشهور لكونه انقل مع القصر فيهما
وبعد سواء يفتح السين وهو الاشهر فيها لكون الفتح اخف وكسرها ان وبكسر السين
وهو المشهور لكونه الكسر في الاصل ثقبلا لان في سوى لم يكن ثقبلا لقلة حروفه
وهنا ان ضم اليه طول اللفظ انقل مع الله فيهما وهما ان سوى وسواء ظرافة
منصوبا على كونهما مفعولا في الفعل المتقدم او على ان يكون كل واحد منهما
مفعولا في الفعل المتقدم ان منصوبا ان بتقدير في احد هما لفظا والاخر تقدير
كما ينصب لفظ مكانه ابدأ عند المصنفين بقرينة القابلة قوله لانها ان سوى
وسواء تحليل للحكم بقوله وهي ظرافة في الاصل ان في وضعها او في اصل اللغة
او في اصل الاستعمال بمعنى مكانه فخر للمكان لما قاله الرضوي في الاصل
صفة ظرف مكانه قال الله تعالى مكانا سوى ان مستديا ثم حذف الموصوف واقيم
الوصف مقامه مجرودا عن معنى الوصفية فصارت بمعنى مكانه انتهى وقال الدماغي
وبالحد يكون كذا نحو هذا مكانا سواء ثم استعير ان استعلا في زامر بلا معنى البدل
كما استعير المكان كما يقال ان في مكانا زيد ان بدله لان البدل سادس البدل منه
وكاش مكانا ثم استعير الاستثناء كما استعير البدل مجرودا عن معنى البدلية لان جاء في القسم

المستفاد من قوله لا مستثنى قوله والتقدير قد يكون في الجمع المذكور الغير المحصور
 بقرينة الاستثناء من غير معلوم العدد نحو قوله تعالى لو كان فيها من النار
 والارض افردها باعتبار الجنس من في خلقها وتنتصر فيهما آلهت ان
 امر الله ان لو كان في السماء والارض مقودة يتصرفون فيها خلقا واجيادا
 واعتادا ولفنا وفي الارض ايضا الهة اخرى مقودة يتصرفون
 فيها ما اراد وامن الخلق والاياد والاحياء والاموات وغير ذلك وهي
 جمع الهة وزن فعال بالكسر بمعنى المفعول من اله اذا عبد فمع اله
 معبود ثم اطلق على المعبود بالحق والمسبق بالعبادة ولا دلالة فيها من
 في الهة على عدد محصور فان الحكم لا يكون الا في الجنس المستغرق بجميع افراد
 بان يكون مثلا نكرة وقعت في سياق النفي او مستورة بكلمة كل او بعض منه
 معلوم العدد وفي الهة لا يكون في ذلك فلا يوجد فيها الحكم وان كانت
 مقودة الا الهة غير الله تعالى من اذ كان في هذه الاية بمعنى غير محمول في الهة
 او اذ اشرنا بقولنا غير الله تعالى لفظ الاية على الصفة قوله لعدم الجرم متعلق
 بحمل وعلة له بالحقول ان دخول لفظ الجملات في الهة وعدمه ان عدم
 وقال سيبويه لا يجوز ظهورها الا بالوصف لانها اذا كانت لو كان فيهما الهة الا اله
 لغدا لم يكن لعدم الدخول يمتنع ولا يجوز البدل ايضا لان شرط البدل
 ان يكون الكلام غير موصوف ولا يجرس النفي المنفرد كما للفظ وايضا
 انما يجوز فيما يجوز فيه الاستثناء واذا لم يجر الاصل الذي هو الاستثناء
 فكيف يجوز الخلف الذي هو البدل قال البعض قد لا لعدم الجرم متعلق بحمل
 واستثناء الكار من دخول المستثنى في المستثنى من وعدمه ان عدم الدخول
 لعندنا ان خرجنا من السماء والارض بهذا التفسير من على الاستبعاد والتقدير
 ويجوز ان يكون الكلام تفسير باللائم من خرجنا لان الفاء يستلزم الخروج
 فالاستثناء على ملاقاة اللازم لان تقدير الالهة يستلزم الخروج فهو لازم للتقدير
 عن الانتظام ان من الانتفاء يقال انتظم الامر اذا انتفى واجتمع وبي
 على تلك الحكاية من نقتضئ الاول لاذ اجمعت وباب ضرب كذا في الافعال نحو قد يكون
 في المشرق متعلق على قوله قد يكون في الجمع المذكور وقد يكون التقدير في الجمع
 المشرق باللام كما في الرجال الازيد ان اذا لم يوجد فربما هو الاستغراق
 فلا يعلم ان اذا لم يوجد فربما فلا يعلم الدخول ان دخول المستثنى في المستثنى

في المستثنى منه ولا يعلم ان ولا يعلم ايضا عدم دخول المستثنى في المستثنى منه فلا يعلم
 استثناء المتصل لعدم الجرم بالتناول ولا المنقطع لعدم الجرم بعدم الدخول
 فيمنع ان اذا لم يعلم الدخول ولا عدمه فيمنع الاستثناء بكلا قسميه على ما صرح به
 ان ما قلنا من على العلة التي مرج بتلك العلة فتذكر الصير باعتبار لفظ الموصول
 قوله الاندلسي فاعل صرح وحمله ما صرح به المالكه وهذا من الحاسب وقد يكون ان
 والتقدير قد يكون فظهر العطف في غير الجمع نحو جاء في رجلاء الاريد بالرفع صفة رجلاء
 ان غير زيد وقد يكون ان والتقدير قد يكون فظهر العطف في المحصور ان في الجمع
 المحصور افراد مثل المائة في المثال لان المائة جمع بمعنى لما عرفت نحو جاء في مائة رجل
 بالجر صفة رجل ان غير زيد ولما فرغ من المنصوبات بالحقبة والحقبة مشعر في بيان
 المنصوبات الملح عما ملها من عدد اربعة وقدم باب كانه لانه فقل ظاهر ولذا ذكره
 في بحث الفعل كانه لما كان في منصوبه قصور من اسم المفعول لم يسم مفعولا
 بل شبه به في وقوعه بعد المرفوع عما لما كان المفعول يقع بعد الفاعل على ان
 ولانه لما شبه العامل بالفعل المتعدي شبه ما عمل فيه بالمفعول فقال والمنصوب
 التاسع وفيه اشارة الى ان التاسع صفة موصوفها مخدوش بقرينة البحث قوله
 من ثلثة عشرة اشارة الى ان الالف واللام في التاسع للعهد الخارجي الصفة
 خبرها به كانه من الافعال الناقصة وقت على معنى القرب اولا فشره بالجمع لكون الهة
 مستثناة عن الانواع وهذه من عبارة المصنف هذه احسن واخصر من عبارة الكافي
 وهي خبر باب كانه واخواتها اما كونها اخصر فظاهر واما كونها احسن فلكونها اظهر
 في اقادة المفسر ولم يعرف من التعريف ان لم يعرف المصنوع باب كانه كما عرف
 ابنه الحاسب حيث قال هو المستند بعد دخولها قوله لظهوره متعلق بلم يعرف
 وعلة له ان لظهور التعريف فهو من قبيل اعدوا وهو اقرب مما سبق في بحث العامل
 وفي تعريف الجر لانه لما بين في بحث العامل ان باب كانه لا يدخل الا على المبتدأ والجر
 في الاصل وبني منصوبه خبر له وعلم من تعريف الجر كونه مستنداً به لظهور انه الاكم المستند به
 الداخل عليه باب كانه كما سبق في باب كانه قد تم ان قدم المصنوع خبر باب كانه على باب
 لكونه ان خبر باب كانه وهو متعلق بقدم وعلة للتقديم محمول الفعل ولونا قصدا ولو
 هذه للموصولة ان ولو كان الفعل ناقصا او ولو كان الفعل من الافعال الناقصة بخلاف
 ان باب ان ولم يقل بخلاف ان باب كانه للتفتق قوله قاتل ان الالف تحيل للمحكم المستفاد من قوله

في المستثنى منه ولا يعلم ان ولا يعلم ايضا عدم دخول المستثنى في المستثنى منه فلا يعلم
 استثناء المتصل لعدم الجرم بالتناول ولا المنقطع لعدم الجرم بعدم الدخول
 فيمنع ان اذا لم يعلم الدخول ولا عدمه فيمنع الاستثناء بكلا قسميه على ما صرح به
 ان ما قلنا من على العلة التي مرج بتلك العلة فتذكر الصير باعتبار لفظ الموصول
 قوله الاندلسي فاعل صرح وحمله ما صرح به المالكه وهذا من الحاسب وقد يكون ان
 والتقدير قد يكون فظهر العطف في غير الجمع نحو جاء في رجلاء الاريد بالرفع صفة رجلاء
 ان غير زيد وقد يكون ان والتقدير قد يكون فظهر العطف في المحصور ان في الجمع
 المحصور افراد مثل المائة في المثال لان المائة جمع بمعنى لما عرفت نحو جاء في مائة رجل
 بالجر صفة رجل ان غير زيد ولما فرغ من المنصوبات بالحقبة والحقبة مشعر في بيان
 المنصوبات الملح عما ملها من عدد اربعة وقدم باب كانه لانه فقل ظاهر ولذا ذكره
 في بحث الفعل كانه لما كان في منصوبه قصور من اسم المفعول لم يسم مفعولا
 بل شبه به في وقوعه بعد المرفوع عما لما كان المفعول يقع بعد الفاعل على ان
 ولانه لما شبه العامل بالفعل المتعدي شبه ما عمل فيه بالمفعول فقال والمنصوب
 التاسع وفيه اشارة الى ان التاسع صفة موصوفها مخدوش بقرينة البحث قوله
 من ثلثة عشرة اشارة الى ان الالف واللام في التاسع للعهد الخارجي الصفة
 خبرها به كانه من الافعال الناقصة وقت على معنى القرب اولا فشره بالجمع لكون الهة
 مستثناة عن الانواع وهذه من عبارة المصنف هذه احسن واخصر من عبارة الكافي
 وهي خبر باب كانه واخواتها اما كونها اخصر فظاهر واما كونها احسن فلكونها اظهر
 في اقادة المفسر ولم يعرف من التعريف ان لم يعرف المصنوع باب كانه كما عرف
 ابنه الحاسب حيث قال هو المستند بعد دخولها قوله لظهوره متعلق بلم يعرف
 وعلة له ان لظهور التعريف فهو من قبيل اعدوا وهو اقرب مما سبق في بحث العامل
 وفي تعريف الجر لانه لما بين في بحث العامل ان باب كانه لا يدخل الا على المبتدأ والجر
 في الاصل وبني منصوبه خبر له وعلم من تعريف الجر كونه مستنداً به لظهور انه الاكم المستند به
 الداخل عليه باب كانه كما سبق في باب كانه قد تم ان قدم المصنوع خبر باب كانه على باب
 لكونه ان خبر باب كانه وهو متعلق بقدم وعلة للتقديم محمول الفعل ولونا قصدا ولو
 هذه للموصولة ان ولو كان الفعل ناقصا او ولو كان الفعل من الافعال الناقصة بخلاف
 ان باب ان ولم يقل بخلاف ان باب كانه للتفتق قوله قاتل ان الالف تحيل للمحكم المستفاد من قوله

لانه لم يفسر الا بوجه كذا قاله الشارع في حاشية الاستحسان قوله لان كونه اي
 بهم باب ان متعلق بلا يجوز وعمله لعدم جواز حذف او عمله للنفي وهو لا يجوز مطلقا البتة
 اي باب ان انما يظهر ان ما يظهر انما يظهر بالعلم فيه ان يعمل باب ان لفظا في قوله
 قال الاستاذ قوله بالعلم فيه ان يعمل باب ان في اسمه ولا يظهر الكل ان والى لا يظهر
 عمل الفاعل في المحذوف اي في المفعول المحذوف بقرينة العمل قال الاستاذ قوله ولا يظهر
 العمل ان يعمل باب ان في المحذوف اي في اسمه المحذوف او في مفعول المحذوف فلهذا لا يجوز
 حذفه مطلقا في الاستحسان اي ان قال المصنف في الاستحسان والعرض من النقل
 تفرغ للمصنف من جهة نقصانه لاستيفاء البيت لا بد ان لا فراق حاصل من
 ضم الشئ من عدم الحذف فانه ان ضم الشئ يجوز حذف ان ضم الشئ
 او الم يله ان ضم الشئ وهو فعل مضارع مجزئ مطلق من الدوي اصله اقرب
 يه في سقط الدار لوقوعه بين ياء وكسرة فصا ربي ثم ادخل عليه لم من الجواز
 سقط الياء علامة الجزم فصا لم يل ثم اتصل به ضم المفعول فصا لم يله فان ذلك
 الضم مبني على الكسر منصوب محلا مفعول به لذلك الفعل وفاعله قوله فعل صريح قال
 الاستاذ قوله فانه ان الشئ يجوز حذف ان ضم الشئ في الضرورة وغيرها فاما
 في الضرورة كقول الشاعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وضبا
 هذا اسم ان الذي هو ضم الشئ للضرورة وليس من اسمه لانه من كلم المجاز
 فلا يجوز دخولها عليها والكنية متعقب النصارى والجاذر جمع جودر بضم الذال
 المعجمة وفحتها وهو ولد البقر البقر الوحشي والضبا جمع ضبع والمراد به ضفادها
 من سبطها واما في غيرهما اذا لم يله فعل صريح كقولهم ان بك زيد مأخوذ وان
 مجلس اخذت اي انه بك اه وانه في الداراه وقال صاحب المنافع قوله فانه يجوز
 حذف كثر في الشعر كقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وضبا
 وذلك لان اداة الشرط لا يعمل فيها العامل المفعول المتقدمة لئلا يبطل صدرها
 وقوله لا في غيره اذا لم يله فعل صريح كقولهم ان بك زيد مأخوذ وان في الدار مجلس
 اخذت اي انه بك اه وانه في الداراه وجه شرط عدم ولى الفعل كساقطة
 دخول الحرف المحذوف بالاسم على الفعل الصريح ولو لم يكن فلا يقال ان قام انما قام
 وانما جاز حذفه لانه مع كونه في صورة الغضبة لكونه من المنصوبات يوجب الكلام
 ما يدل عليه ويتنصيه بخلاف المبتدأ فانه لا يوجد فيه ما يوجد في ذلك كما لا يخفى كذا
 في الحاشية للشارح قوله انما جاز حذف ان حذف ضم الشئ الذي هو اسم باب ان
 قوله بخلاف المبتدأ ان المبتدأ الذي هو ضم الشئ فلا يرد عليه ان المبتدأ يجوز حذفه
 عند القرينة انتهى والى دس عشر اي المنصوب الى دس عشر من ثلثة عشر اسم لا الية

بهم لا الية لتي الجنس ان للدلالة على نفي الحكم عن الجنس لان الثاني في الحقيقة
 هذا المتكلم للنفي ولا هذه للدلالة على النفي قد علم ان قدم المصنف اسم لا الية
 لتي الجنس في قوله لا الية لان عاملة اسم لا هذه متعلق بقدم وعلة كفاية
 التقديم مشابه لان اسم لفظ ان في التاكيد وملازمة الاسماء كما سبق
 وبذلك جعل متساويا لها في العمل لان لا التحقيق النفي كما ان ان
 لتحقيق الاثبات اولان لا النفي وان للاثبات فحل عليه حمل النفي
 او النقيض فاما الاول فكلو التحقيق النفي كما ان التحقيق الاثبات واما الثاني
 فيكون لا النفي وان للاثبات قال شيخنا في شرحه على قاعد الاعيان
 ان لا الية لتي الجنس نقيض ان من حيث انها للاثبات ولا كلف
 ومن شأن النقيض ان يستويا في الاحكام فكان كل منهما منصوب
 او مرفوع لكن مرفوعها لا يتقدم على اسمها وكوثر لانها محمول على ان
 في العمل فاختار ترتيبها على رتبة اصلها وقال الاستاذ قوله مشابه لان
 بكسر الالف وتشديد النون من الحروف المشبهة بالفعل وهذه المشابهة
 في التاكيد وملازمة الاسماء فيضها انما اذا كانت عاملة مشابه لان
 فكانت بينهما عاملة وان شدة في قوله لان على ما ولا معطوف على قوله
 لان عاملة متعلق بقدومه وعلة ثالثة لقدمه والمراد بالقدم في امثاله
 النكته فلا يرد قارىء فلو كان مثل من مثل المرام فتخص بعض اللغة وهو
 لغة الجازمين بخلاف لا هذه ان لا الية لتي الجنس فلها اسم لا هذه رجحان
 عليها اسم ما ولا واذا كان لها رجحان فاسب تقدم اسمها على خبر ما ولا
 في الاستخدام رجل عندنا وقد مر شرط العمل اسم على لا هذه في بحث الفاعل السري
 وقد مر في ان لا هذه عند وجود الخبر اسم خبر لا هذه كما حذف الخبر اسم خبر لا هذه
 عند وجود الاسم من اسم لا هذه والاسم وان حذف اسم عند عدم الخبر او وان حذف
 خبر لا عند عدم الاسم بيزم الا حياق بكسر الحنة والجيم المتقدمة وهذه ماها
 منبهة وهو الاذصاب والنقيض ومنه اخبرته ان اذنبته كذا في الصحاح ان
 كون لا العامة بدو في المفعول وهو عبي الا حياق فيجب ذكره عن حذف الامر
 سيما كانه او خبرا ليكون المنكور قرينة للمحذوف قال بعض النحويين قوله والا

من حيث انها للاثبات ولا كلف
 من حيث انها للاثبات ولا كلف
 من حيث انها للاثبات ولا كلف

من وان حذف احد في عند حذف الاخر يلزم الاجازة بالكلية وقول الآخر قد لم
 والا يلزم الاجازة في ترك ما يتم به المقصود وتفتيق الكلام على ان يكون
 عليه قول الزمخشري في مقدمته يقال اجحف به من بغايت نقصان كره او را
 نحو لا عليك من لا بأس عليك معقول لان له خوف فيحذف التام بالقرينة الكلية
 والثاني عشر من المنصوب الثاني عشر من ثلثة عشر جزءا ولا المشبهة ليس
 قد مر من قدم المفعول خبرا ولا على المضارع الداخل عليه احد من النواصب الاربع
 قوله لانه من خبر ما ولا متعلق بقديم معلقة لمناسبة التقديم لهم وهو من التام
 اصل في المحولية بخلافه فانه فعل ليس باصل فيها بل في العالمية والبحث
 بحث المحول فتاسب تقديم وهو من خبر ما ولا مثل خبر المبتدأ فيها ذكر في بحث الخبر
 ما كونه خبرا وجدا وزوم النائدة في الجملة وغير ذلك قوله والمنصوب الثاني عشر عشر
 من ثلثة عشر وفي تقدير المنصوب اشارة الى ان الثالث صفة موصوفها
 محذوف بقرينة البحث المضارع لما كان المراد منه جميعه وصفه بقوله الداخل
 عليه احد من النواصب الاربع التي ذكرت في النوع الرابع من السماء في خبر
 ولما فرغ من بيان المنصوبات اصولا وفروعا شرع في بيان ما هو تشبيه بها
 فقال واما المجرور من واما المحول المجرور من الاقلام الاربع للمحلول بالاضافة
 فيه اشارة الى ان الالف واللام في المجرور للعهد الخارجي فاشابه من فهو اشارة
 بالاشتراك الاول منها المجرور بحرف الجر وقد مر بيان من المجرور بحرف الجر
 في بحث حرف الجر قد مر لانه اصل للمجرور بالاضافة لان فيه حرف جر حقيقة
 او حكمي والثاني منها المجرور بالاضافة بمعنى كانت تلك بالاضافة نحو غلام كرم
 او لفظية نحو ضارب زيد ولا يجوز ان يتبع تقديم من المجرور بالاضافة تفسير
 لمراجع الخبر البارز وايضا لا يجوز تقديم محمول من مجرور المجرور بالاضافة
 على المضاف بقوله لان الاضافة متعلق بلا يجوز معلقة له تقتضي اتصال المضاف اليه
 باخر المضاف قد مر في اللفظ متعلق بالاتصال والتقديم من والى الحال التقديم ثانيا
 من الاتصال وعدم تقديم محمول من المجرور بالاضافة وهو مبتدأ خبره قوله اولي
 او اولي بالطريق لانه تابعه قال البعض قوله وعدم جواز تقديم محمول من المضاف

من المضاف اليه مبتدأ خبره قوله يكون من عدم التقديم او لم
 من جواز التقديم وهذه اشارة الى المحسوس من المحذوف
 قال صاحب فتح الاسرار قوله ولا تقدم محمول على المضاف
 لانه اذا لم يجز تقديم محموله اولى لانه تابعه وقال بعض المحققين
 قوله وعدم تقديم محموله اولى الخ فلهذه الاولوية ممنوعة
 لانه لا يلزم من عدم تقديم المضاف اليه على المضاف عدم تقديم
 محمول المضاف اليه لان المحمول لا يجب اتصاله الى محمول
 متأخر عنه كما يجب اتصال المضاف اليه الى مضافه متأخر
 عنه فتدبر ثم ان عبارة المتن هكذا ولا يجوز تقديمه ولا محموله
 باسقاط لفظ تقديم من جانب المعطوف وظاهره في الف لذهب
 العلماء البصرية لان الظاهر ان المعطوف على الضمير المجرور
 فيجب اعادة الجار قاضطرا الى التمثل اما بحمله على مذهب الكوفيين
 من انه لا يلزم اعادة الجار او بحذف المضاف وابقاء المضاف اليه
 على الجر على الدور مثل يريد الآخرة بالجر فالعطف ليس على الضمير
 بل على المضاف او بانه منصوب معطوف على الضمير لكن لا من حيث انه
 مجرور بالاضافة بل من حيث انه مفعول التقديم كما في قوله تعالى
 تسألون به والارحام على قراءة النصيب على بعض الوجوه او مرفوع
 معطوف عليه ايضا على انه نائب الفاعل او على تقديم حذف المضاف
 واقامة المضاف اليه مقامه في كل وقت الا وقت ان يكون المضاف
 لفظ غير فيجوز ان اذا كان المضاف لفظا غير فيجوز تقديم محمول
 عليه من على المضاف الذي هو لفظا غير او على الف المضاف نحو
 انا زيدا غير ضارب والاصل انا غير ضارب زيدا فتقدم زيدا على المضاف

وهو لفظ غير قوله لكونه اي غير ضارب متعلق يجوز وعلة له
 بمعنى لا ضارب يعني ان لفظ غير ولو كان احدا في الظاهر مضافا الى ما بعده
 الا انه بمعنى لا وكلمة لا حرف لا يضاف الى شيء لان الاضافة من خواص
 الاكم وكما ان لفظ غير ههنا ليس بمضاف الى المعنى فلا يكون محذورا
 مضافا اليه في الحقيقة لعدم كسب شيء من الاضافة فليست
 وانما كان بمعنى لا ضارب لتضمنه اي لفظ غير معنى النفي ولما
 كان متضمنا معناه كانت الاضافة كالعدم فيجوز عمل ما
 لفظ غير فيما قبله كما في لا ضارب بخلاف مثل ضارب وعدم
 جواز تقديم ما في غير النفي فخص بما وان دون لم ولا ولن لان ما
 لا دخلت على الفعل والكم اشبه الاستفهام بخلاف لم ولن فخصها
 بالفعل صار بمنزلة اجزاء الفعل فيعمل ما بعدهما فيما قبلهما
 واما لا وان كانت تدخل عليهما الا انها حرف متصرف فيه يعمل ما قبلهما
 فيما بعدها يقال حيث بلا شيء واريد ان لا يخرج فاذا جاز
 عمل ما قبلها فيما بعدها جاز العكس ايضا بخلاف ما قانه لا يخطأها
 العمل قال بعض المحققين قوله لتضمنه اي لفظ غير متعلق بكونه وعلة له
 معنى النفي يعني يجوز انا زيدا غير ضارب كما جاز انا زيدا لا ضارب
 وان امتنع انا زيدا مثل ضارب ولذا اي لاجل تضمنه معنى النفي
 اكد من التأكيد على صيغة الماضى المجهول اي اكد لفظ غير المعبر
 معناه في المطفوف بسبب العطف اذا العطف في قوة تكرير العامل
 بلا آية للنفي اي اكد بلفظ لا في غير المقصود عليهم ولا الضالين
 كانه قيل لا المقصود عليهم ولا الضالين كذا في شرح اللب قاله الاستاذ
 قوله في غير المقصود عليهم ولا الضالين اي في قوله تعالى غير المقصود عليهم
 ولا

ولا الضالين وهو بدل من الذين انعم عليهم بمعنى المنعم عليهم
 علم الذين سلموا من غضب الله والضلال صفة للذين فيهم انهم
 جمعوا بين النعمة المطلقة وعلى نعمة الايمان وبين السلامة
 من غضب الله والضلال وانما شاع وقوعه صفة للذين وهو
 معرفة وغير لا يتعرف بالاضافة لانه اذا وقع غير بين متضادين
 وكانا معرفتين تعرف بالاضافة نحو عجت من الحركة غير الكون
 والمنعم عليه والمقصود عليه يتضادان قوله فتكون الاضافة الى
 تفريع على قوله لتضمنه معنى النفي لا تفريع على قوله لكونه بمعنى لا ضارب
 كما قاله البعض كذا اضافة اي كليس باضافة وما بعده لا يعمل فيما قبلها
 ومن ثم لم يجر انا زيدا مثل ضارب كذا اطلق جواز التقديم على الغير
 في هامة كتيب النحر لكن في معنى اللبيب ما يدل على خصوصه بصور
 جواز قيام لا مقام غير ولو قلت جاء في غير ضارب زيدا لم يجر
 المتقدم لان لا لا تحل مكانه غير والحق ما قاله الجمهور لان اعتبار
 لا يلزم ان يكون في الوجوه كلها وانما لا يجوز الفصل بينهما
اي بين المضاف والمضاف اليه قوله بشيء متعلق بالفصل اي
بشيء من العامل والمفعول وغيرهما من الزوائد الواقعة في السعة
بفتح السين وهو الصواب او بكسرهما وهو المشهور اي
في سعة الكلام اي في الكلام المنشور او في الكلام الغير المنظوم والمأل
واحد غير ما اي سمي سمع من العرب في القرآن وغيره بنقل الثقات
وحفظ عنهم وقوعه اي الا ان يكون الفاصل بينهما مسموعا
العباء بنقل الثقات و محظوظا عنهم وقوعه قوله اي يجوز الفصل
بهذا السمع المسموع في السعة بيان لحاصل المعنى بعد الاستثناء ولكن
 لا يقاس اي على ما سمي قوله ما لم يسمع نائب فاعل لا يقاس بل يقتصر

على صيغة المجهول عليه اي على ما سمع وهو في اللغة المسموع
من العرب في السعة او الفاصل المسموع من العرب في السعة كما قاله
البعض ثلاثة اقسام الاول مفعول المضاف والثاني ظرفه او ظرف
المضاف سواء كان الظرف حقيقيا كالزمان والمكان او مجازيا كالجار
والجور سواء كان المضاف مصدرا او صفة او صفة دالة على ذات
مبهمة الخ بقراءة قوله مصدرا كقراءة ابن عامر نعتة زين
للمشركية قتل اولادهم شركائهم برفع القتل عن النيابة عن الفاعل
زين المبيع للمفعول وانصب الاولاد وجرا الشركاء فقتل مصدر
مضاف وشركائهم مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله
واولادهم مفعوله وفيه فصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل
قتل شركائهم اولادهم وحسن ذلك ثلثة امور كون الفاصل
فضلة فان ذلك مسموع لعدم الاعتداد به وكونه غير اجنبى لتعلقه
بالمضاف وكونه مقدرا للتأخير من اجل ان المضاف اليه مقدرا للتقدم
بمقتضى الفاعلية المعنوية فقط بذلك قول الزمخشري في الكشاف
واما قراءة ابن عامر فتح لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر
كان مسموعا مردودا فليكن به في الكلام المنشور فكيف به في القرآن
المعجز بحسن نظمه وجزالة انشائه كذا نقل عن ابن مالك قال
الثاني في حاشيته ونقل عن ابن مالك رحمه في توجيه هذه القراءة
وجوه احدها كون الفاصل فضلة صالحا لان لا يعتد به والثاني
كونه غير اجنبى لتعلقه بالمضاف والثالث كونه مقدرا للتأخير من اجل
ان المضاف اليه مقدرا للتقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية قال
الاستاذ قوله سواء كان المضاف مصدرا كقتل المضاف اليه فاعله
او صفة كخلف قراءة ابن عامر وهو شيخ لاراي وهو سابق على جميع
لان قراءة علي عثمان رضي الله عنه فكيف ترد قراءة او تصنف وفي

وفي المصحف الذي ارسله عثمان رضي الله عنه الى الشام فيه
شركائهم بالياء وقراءة موافقة له لا بالالف ولا بالواو
زين للمشركية قتل اولادهم شركائهم مثال للمصدر المضاف
الى الفاعل والفاصل مفعول كقراءة زين للمشركين قتل شركائهم
اولادهم بنصب الاولاد وجرا الشركاء وكقراءة بعضهم اي بعض
كذا في الدمامي ولا تحسب الله تخلف وعده رسله بنصب الوعد
وجرا الرسل تخلف هم فاعل متعدي لاثنين وهو مضاف ورسله
مضاف اليه من اضافة الوعد الى مفعوله الاول وعده
مفعوله الثاني وفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل
ولا تحسب الله تخلف رسله وعده قال الاستاذ قوله
ولا تحسب الله تخلف وعده رسله مثال اضافة الصفة الى المفعول
الاول والفاصل مفعوله الثاني تقديره ولا تحسب الله تخلف
رسله وعده وقال القاضي واصله تخلف رسله وعده تقدم
المفعول الثاني ايضا بانه لا يخلف الوعد اصلا كقوله ان الله
لا يخلف الميعاد واذا لم يخلف وعده احدا كيف رسله تخلف
وكقوله اي قول من يوثق بقربيته كذا في الدمامي ترك يوثق
نفسك وهو اها سعي لها في رداها فرد مصدر مضاف
ونفسك مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله ومفعول مخذوف
ويوما ظرف المصدر بمعنى انه متعلق به وفصل بين المضاف والمضاف اليه
وهو اها مفعول معه والتقدير ترك نفسك ثانيا يوما مع
سعي في رداها ويحتمل ان يكون الاصل تركك نفسك فيكون
من الاضافة الى المفعول بعد حذف الفاعل كذا نقل عن ابن مالك
اقول قوله ترك يوما مبتدأ خبره قوله سعي في رداها اي في طلبها
وصحبه هو اها ورداها راجع الى النفس وكقوله اي محمد عليه الصلاة

ولا تحسب الله تخلف رسله وعده

والسلام في حق ابي بكر رضي الله تعالى عنه كذا في الدمامي وهل انتم
تاركوا في صاحب فتا ركو اجمع تارك اجمع فاعل ترك مضاف الى مفعوله
وهو صاحب بدليل حذف النون وفي جار ومجرور ظرف تاركوا وفصل به
بين المضاف والمضاف اليه والاصل وهل انتم تاركوا صاحب كل
الدمامي ويحتمل عدم الاضافة بالانكسار النون محذوفة كذا فيها
في قراءة الحسن وما هم بضاري به من احد قال لا استاد تتدبر تاركون
صاحب في واسقط النون لاجل الاضافة وادخل في بين المضافين
والمضاف اليه والثالث القسم وذلك لكثرة دوره في الكلام وهو
قليل ذكره الرضي ولذا اخره نحو هذا غلام والله زيد بحر زبد باضافة
الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم كاه الكسائي وحكي ابن الانباري
والمقدري هذا غلام زيد والله و ايضا لا يجوز الفصل بينهما
بين المضاف والمضاف اليه بشئ في الضرورة الشعرية الا بالظرف الحقيقي
اللفظي والجار والمجرور لان في الظرف وسعة فالاستثناء مفرغ
كقوله ابن الشاعر لما رأت سائفة ما سمعت يقول طارئة طلب المرأة
هذا الجبل بكت لانه وطنها لله در اليوم من لامها على بجانها كذا
في شرح المفصل والاصل لله در من لامها الميود واعلم انه زعم كثير من النحويين
انه لا يفصل بين المتضايين الا في الشعر وهو قول البصريين والحق
عند الكوفيين في هذا ان في هذا الفعل ما قاله ابن هشام في التوشيح
ان الفصل اي من ان الفصل سبعة اقسام ثلثة منها جائزة في السبعة
اي في سبعة الكلام وهو في الثلثة الجائزة ما سبق من مفعول المضاف
وظرفه والقسم واربعة منها مختصة بالشعر احدها الفصل بالاجنب
ونفع به معمول لفظ بالتقوي معمول الاجنب غير مضاف صفة لفظ
وان كان عام واحدا والثاني بفاعله المضاف والثالث بنقته
المضاف

المضاف والرابع بالنداء مثال الاول كقوله ابن قول الشاعر
الفرزدق سقى امتياحا ندى المسوك ريقها كى ترضى له المنة الرصف
فسقى مضارع سقى متعة لاشين وفاعله ضمير يرجع الى ام عمرو البيت
قبله وندى مفعوله الاول وهو مضاف وريقها مضاف اليه والمسوك
مفعوله الثاني فصل به بين المضاف والمضاف اليه ان سقى ندى ريقها
المسوك والمسوك اجنب من ندى لانه ليس معمول له وان كان عاملا
واحدا وهو سقى والامتياع بمثابة فوقانية فتحتانية فياهلة
الاستياع والمزنة السجاية البيضاء والرصف بفتحين جمع صفة
وهي حجارة مرصوف بعضها الى بعض ارق واصفى كذا في ابن مالك
اقول قوله سقى رى الحبيبة امتياحا منصوب بنزع الخافض عند
ابن الاستياع وقيل حال بمعنى ممتية رى مستدركة وقيل حال بمعنى ممتية
رى مستيك ندى المسوك رى ماء المسوك ريقها رى ما رطبا قال
البعض الندى بالفتح المد مطر وبلل والمسوك مفعول ثان لسقى
والامتياع مبتدأ خبره قوله الاستياع ومثال الثاني كقوله الشاعر
ما ارب وجدنا للهوى من طب ولا عدنا قهر وجد صب فاضافة قهر
الى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل
ما وجدنا للهوى طبيا ولا عدنا قهرا صب وجد والصب العاشق كذا
في ابن مالك رى قهر وجد صب بالاضافة رى باضافة المصدر الى فاعله
وهو وجد ثم قطع عنها ورفع الوجه على الفاعلية للوزن وكان فاصلا
ومثال الثالث كقوله ابن المعافية به ابي سفيان لما اتفق ثلاثة من الخوارج
يقتل كل واحد منهم واحدا من علي ابن طالب وعمرو ابن العاص
ومعاوية به ابي سفيان رضي الله عنهم وقتل علي وسلم عمرو ومعاوية
نجوت وقد بل المراد سيفه من ابي سفيان الابا ط ط ط ط ط
بين المتضايين وهما ابي وطالب بنقت المضاف وهو في الابا ط

من ابن ابي طالب شيخ الاباء في تنبيه لاصل التركيب قبل الفصل
 ويجوز في جعل شيخ الاباء في تنبيه للمضاف وهو ان دون المضاف اليه
 وانما هو نعت للمضاف والمضاف اليه معا والمرادى هو عبد الرحمن
 بن عمر الشريم بابن علي بن ميمون بن ابيهم على صيغة اسم المفعول
 كما في التهذيب الاسماء وهو قاتل علي كرم الله وجهه والاباء في
 جمع بطي والمراد بها مكة لان ابا طالب كان شيخ مكة وهو من اعيان
 اهلها واشرافها كما قاله ابن مالك ومثال الرابع كقولك انك
 كان برؤفون ابا عصام زيد حاروقى بالحيام فاضاف برؤفون
 الى زيد وفصل بينهما بالنادى الساكن حروفه وحار حركاء كذا
 قاله ابن مالك في كتابه برؤفون زيد حاريا ابا عصام ولا يخفى
 ما فيه كلامه في المص في كتابه في المص في الاظهار والامتناع
 من التنازع ان التناقض في كتابه في كذا به هذا لا يجوز الفصل بينهما
 وفي كتاب الامتناع قال والحق في هذا ما قال ابن هشام في التوضيح
 وهذا ان الفصل سبعة اقسام ثلثة جائزة في السعة واربعة
 في الضرورة فبين كلاميه تناقض اقول لما الف وبن كتابه هذا على ذهب
 البصرية وعند لا يجوز الفصل بينهما فقال ولا يجوز بينهما فلا يفر
 التناقض قيل فالتناقض في الصورة لانه الحقيقة ومن قال لم يطلع
 فقد خطا لان استغناء المص تام قال صاحب المناظر قوله من التناقض
 حيث فهم من كتابه ان الفصل في السعة مقصور على المواد المجمعة
 وفي الضرورة مقصور على الظرف وان كان قياسا والمفهوم من الامتناع
 ان الفصل بالاشياء الثلثة ليس بسمعي بل هو قياسي وانه في الضرورة
 ليس بمقصور على الظرف بل هو يجوز باربعة شيئا وعلته بين في كتابه
 هذا ما ذهب اليه الشيخ الرضوي في الامتناع اختار ما هو الحق
 وهو ما بينه ابن هشام فلا تناقض بينهما لاختلاف المحول باعتبار القيد
 وحاصل الجواب ان الفصل في السعة قياس عند البعض وانه ليس
 بقياس عند البعض الاخر وفي الضرورة مقصور على الظرف عند البعض

من ابن ابي طالب
 شيخ الاباء

عند البعض الثاني وليس بمقصور عليه عند البعض الاول تنبيه ومما يجوز
 الفصل به بين المضاف والمضاف اليه اما الترددية كقوله تعالى
 خطنا ما اسار ومنه وامادم والموت بالحراجد كذا في شرح
 الفية لابن مالك وقد حذف المضاف من اللفظ لانه النية
 لكون الاختصار مطلوباً بقرينة من سبب وجود قية قرينة
 فيعطى اعرابه من اعراب المضاف بعد الحذف للمضاف اليه
 قوله لقيامه من المضاف اليه متعلق ببيطه وعلته له مقامه من
 مقام المضاف المحذوف وهو ان اعطاء اعرابه من المضاف
 قوله لا من المضاف اليه متعلق بالاعطاء وعلته له بعد الحذف
 من بعد حذفه من المضاف القياس والغالب في الاستعمال
 ان غالب الوقوع استعمال لا حذف قوله تعالى واسئل القرية من
 اهل القرية لان القرية لا يصلح ان تكون مسدداً عنها بل اهلها
 ولما حذف المضاف فاقم المضاف اليه مقامه بان جعل مفعول
 اعطى اعراب المفعول المحذوف اليه وقد بقي من قد يعيد
 عن هذا القياس فابقى المضاف اليه مجروراً فلا يعطى اعراب مضاف اليه
 على النذور ان بناء على الاستعمال النادر المتخالف للقياس او ابقاء
 على النذور في الاستعمال والشذوذ عن القياس اي قيل الوقوع
 والنادر عند الغالب كما ان القليل ضد الكثرة وهو ان ابقاء
 المضاف اليه مجروراً بقرينة قوله ان اعطاء اعرابه الى ليس بقياس
 من ليس بقياس كقوله تعالى يريد الآخرة والآخرة على قراءة
 خارجة عن القراءة المتواترة التي هي بنصب الآخرة او على قراءة من
 البنية او ان ثواب الآخرة تنبيه للمضاف المحذوف من المضاف اليه
 على الجرح بعد حذف المضاف وقد حذف من اللفظ دون النية ايضا المضاف اليه
 حذفاً قليلاً للاختصار والاصل الاكثر ذكره بقرينة انهما لهما مضاف

من ابن ابي طالب
 شيخ الاباء

قوله وقد بقي المضاف بعد حذف المضاف اليه اشارة الى قوله ويبقى المضاف
عطف على قوله قد يحذف المضاف على حاله او على حاله اليه عند ذكر
المضاف اليه او على ان حاله من الاعراب قبل الحذف او على حاله من الرفع
والنصب والجر قوله بلا تنوين متعلق بيبقى ويبقى المضاف بلا تنوين
عوض على صيغة المجهول من التقويض او عوض عن المضاف اليه
ولا بناء او بلا بناء لكن لا مطلقا بل ان عطف عليه ^{المضاف} على المضاف
ما اسهم من الظروف او غير او الاسم الذي اضيف ذلك الاسم
الى مثل المحذوف او الى مثل المضاف اليه المحذوف من الاول فيكون
المحذوف كما المذكور لانه حذف لعله وهذا يقال الحذف لعله كما المذكور
والحذف لعله كما المذكور فتناقض بينهما فاجبى المضاف على حاله بعدما
حذف لاجل الاضافة وقد اسهم لكونه كما المذكور او لاجل كونه كما المذكور
لم يعوض عنه اس عن المحذوف التنوين ولم يبين المضاف نحو قوله
اس الشاعر الفرزدق يا من رأي عارضا استر به العارض السحاب
يعرض في الافق واسر مضارع مبني للمفعول اس اجعل فرحا مسرورا
او اجعل مسرورا فرحا او اكون مسرورا بالعارض والمنادى محذوف
اس يا قوم ومن استغفارية ويحتمل ان تكون موصولة وهي المنادى
فلا حذف وحكى شارح من شرح ابيات المفصل عن محذوم وصفه
بانتاذ العالم ان الشاعر يصف الممدوح بالشجاعة فوصفه بالاسد
ويصف قلبه بالسحابة فوصفه بالسحاب العارض بين ذراعي
وجبهة قال واسر به يحتمل تأويلين احدهما اسر جعل مسرورا
وعلى هذا يكون من موصولة يعني من رأي عارضا بين ذراعي وجبهة الاسد
جعل مسرورا لوقوعه بالظفر والامر اسر اخفى من السرور وعلى هذا
يكون من استغفارية يعني من رأي سحابا محفيا بين ذراعي وجبهة
يتجيب

يتجيب منه قال ومعنى هذا البيت مما لم يحط به بال احد من الشارحين
كذا في الدمامي قال صاحبه زبدة الاقطار والمعنى يا قوم من رأي
سحابا افرح به بين ذراعي وجبهة الاسد او ذراعي الاسد
فكان الاصل بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد حذف بقرينة المذكور
قوله وجبهة الاسد معطوف على المضاف واضيف الى مثل المحذوف
وهو الاسد والمراد به برج الاسد من البروج التي هي اثني عشر
وهو مشتمل على سبعة وعشرين كوكبا على هيئة الاسد المفترس
وجبهة نحو المغرب وظهره الى الشمال وطحا من ذراعي الاسد
بحد كيان ييران ينزلها من الكوكبية القمر وجبهة الاسد اربعة اجزاء
كهيئة جبهة الاسد قوله يا من رأي عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة
قال بعض المحققين قوله يا من رأي عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة
اقول البيت للفرزدق العارض السحاب المعترض في الافق واسر
فعل مضارع للمتكلم مبني للمجهول من السرور وهو الفرح وذراعي
وجبهة الاسد كوكبا في الافق والمعنى يا من رأي سحابا محظرا
يخلف مسرورا بين هذين الكوكبين اخبرني به لا ينسطر ولا ينشتر
وقيل من استغفارية والمنادى محذوف اس يا قوم من رأي السحاب العارض
في الافق بين هذين الكوكبين فليخبرني به وقال امام الايوب قوله نحو
بين ذراعي وجبهة الاسد وصدر البيت يا من رأي عارضا اسر به والمراد
به من العارض هو السحاب والمراد من الذراعين الكوكبان الثمان
من منازل القمر والمراد من جبهة الاسد اربعة اجزاء من منازلها
وقوله اسر فعل مجهول من اسر وصير به راجع الى العارض اي يا من
رأي سحابا مبشرا للمطر بين الكوكبين المزيورين حتى اكون مسرورا
بظهور ذلك السحاب في ذلك المحل فقوله ذراعي ثنية ذراع وهو مجرور

بأنها تكون مضافا إليه ليس ومضاف إلى الاسم المحذوف في حذف
نون التثنية تكون مضافا فإتي على حاله بحذف النون وانما جاز حذف
لوجود الزايم حيث عطف عليه لفظا جبرته المضاف إلى الاسم فيكون
قرينة على المحذوف وقال احمد نازله رحمه الله قوله يا من رأى اري يا قوم
من رأى منكم اويامن رأى من الناس وقال حس جليبه فذهب المردو
إلى ان المحذوف هو المضاف إليه الاول والتقدير بين ذلعي الاسم
حذف اكتفاء بدلالة اضيف الجبهة عليه العارض السحاب يعرض في الاق
واسر مضاف مع مبني للمفعول اري اجعل فرحا مسرورا والنوعان
كوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسم اربعة انجم ينزلها القمر ايضا
والمنادى محذوف اري يا قوم ومن استغماية او كرر اري ان كرر المضاف
حال كونه مضافا إلى مثل المضاف إليه المحذوف قال بعض المحققين قوله
او كرر عطف على قوله ان عطف على صيغة المجهول اري او قد يحذف
المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله ان كرر مضافا إلى مثل المحذوف
وقال امام الايوب قوله او كرر مضاف معطوف على قوله ان عطف
بيده انه يجوز حذفه ايضا ان كرر الاسم الذي اضيف إلى مثل المضاف إليه
المحذوف مكررا نحو يا تيم بالنصب مضافا إلى عدى المقدر المدلول
عليه بالمتكبر في تيم عدى لانه لما دل عليه كان كأنه لم يحذف فلم يكن
ولم يعرض عنه التنوين كذا قال صاحب فتح الاسرار وقال امام الايوب
قوله نحو يا تيم تيم عدى وهذا قول الجري خطابا إلى اهالي عدى حذف
المضاف إليه لتيم الاول وهو اري المضاف إليه له عدى قوله بقرينة
المذكور متعلق بحذف اري بقرينة المذكور بعد التيم الثاني او بقرينة
المذكور لتيم الثاني ويبقى المضاف وهو التيم الاول على حاله وبقي النصب
بلا تنويه

بلا تنويه وذلك ان ثبوت حذف المضاف إليه وابقاء المضاف
على حاله في هذا التركيب مذهب المبرد والسيدي ومذهب سيبويه
انكر اري التيم الاول مضافا إلى عدى المذكور بعد التيم الثاني
وتيم الثاني تأكيد لفظي لتيم الاول فاصل بين المضاف
والمضاف إليه وانما جاز الفصل لئلا يلزم بقاء الثاني بلا مضاف إليه
وجاز الفصل بينهما في سعة لانه لما كرر الاول بلفظه بلا تنويه
صار الثاني كأنه هو الاول فكأنه لا فصل ههنا فكأنه يا تيم عدى
بلا تكرير وانما اختار سيبويه الثاني احترازاً عن ارتكاب الخذف
والموجب الاول احترازاً عن الفصل الظاهر بين المضاف والمضاف إليه
ولكل وجه هو موكلها كذا قال بعض محقق الجاني وقال الفاضل
عصام الديه قوله وتيم الثاني تأكيد لفظي اري ولم ينون لعدم انقراض
كونه علما مؤنثا بأكويل القبيلة او كونه علما واقفا في الشر
يقتضيه عدم انقراضه ولم يصر في سبب واحد هو العلمية كما هو
مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال واما ما قال الشيخ رحمه
فهو ان التأكيد اللفظي في الاغلب تكرير اللفظ الاول بلا تنويه
وبلا تفاوت فكما حذف تنوين الاول للاضافة كمر بلا تنويه
لجاء الثاني بلا تنوين وان لم يضاف ويجوز فيه اري في التيم الاول
الضم اري البناء على الضم لكونه اري التيم الاول منادى لدخول
حرف النداء عليه مفردا لانه ليس بمضاف ولا شبهة معروفة
اما قبل النداء او بعده ظاهرا فخصه ان يقع على ما يرفع به
قال صاحب المنافع قوله ظاهرا اما في الحقيقة فهو مضاف
اما إلى المحذوف وهو مذهب المبرد او إلى المذكور بعد التيم الثاني
وهو مذهب سيبويه كما ذكرها وعامة اري تمام البيت لا بالكم

بنصب اب بالالف لكونه مثبها بالاضاف او لكون لام لكم
زائدة مؤكدة للام المقدرة في الاضافة اللامية على الاختلاف
والاكثر لا اب لكم ببناء اسمها على الاصل في القاموس لا اب لكم
ولا ابالكلم ولا ابك ولا اب لك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة
في اللفظ خيرا كما قال الجوهري هو مدح او انك شجاع ما جد مستغن
عن الاب ان عن المزي و قال الازهرى انه شتم لاشتم فوقه والمعنى
انك لست بابن رشيد انتى واما لالتقى الجنس واما بالثبات الالف
مثل لا ابالة منصوب اسمها ولكم الجار والمجرور خبرها عند ابن الجيب
و نحوه عند غيره قوله فلا يلقينكم فعل مضارع مفرد مذكر مؤنث بالنون
الثقلية من التي تليق من الالتقاء والتميز عبارة عن الخاطبين وهو تيم
ان لا يوقعكم في سورة على وزن سورة المكروه وكل ما هو قبيح
وعمر بالرفع فاعل لا يلقينكم والتيم قوم عمر بن الخطاب وعذى اخوانهم
والضمير راجع الى التيم بناديل القبيلة تال قبل التيم هو عبد مناف
وعذى اخوه اضيف الى عدى لشهرته بين العرب قال سعد الله اعلم
ان تيم وعذرا اخوان عبد مناف ولكنه لما كان عدى اشهر منه
اضاف الشاعر تيم اليه ليتضح به امره ان يا اخا عدى المستى
بهذا الاسم لا ابالكلم ان لا حاجة الى الاب ليصلحكم ويربيكم بل خلقكم
الله تعالى على صلاح كادوم وعيسى وم وقال عصام كافي والتيم العبد
ويسمى بتيم الله كما يسمى بعبد الله وفي العرب قبائل يسمى كل منها بتيم
وهذا التيم تيم ابن عبد مناف اخو عدى خا طب القبيلة وقيل لا ابالكلم
نهاية الملح يعني كفاكم شرفكم واغناكم عن الانتساب باب وقيل نهاية
الشم ان ليس لكم اب يذكر ويقترب والمراد بالسورة مهاجرة لهم قاله
حين سمع ان عمر بن الخطاب التيم اراد مهاجرة فاعده قومهم بانهم
ان لم ينجسوها هم واقربهم في شدة المهاجرة والبيت الجري الشاعر

الك اعمر حين اراد عمر النبي ان المنسوب الى بن تيم الشاعر
صفة عمر ان يهجو من يهاجوه هجوا مثل غزوى يغزو وغزوا
والهجو القذف والذم ان يهاجوه عمر النبي ذلك الجري
فقال جرير خطا بالبن تيم ونصيحة لهم يا تيم المنسوب الى عدى
لا ابالكلم ان انتم ضعفاء لا ناصر لكم او انتم اولاد الزنا مستحقون
بالهجا لا تتركوا عمر مفعول لا تتركوا على ان يهاجوه يعني لا يكونوا
ساكتين حين اراد عمر النبي ان يهاجوه هجوه عن هجوه اياي
فيلقيتم بالنصب بان المقدر لانه جواب الذين مثل قوله تعالى
فلا تطفونيه فجعل عليكم ان فان يلقينكم ويوقعكم في سورة امكروه
وبلية تصل اليكم من قبلى وجانبى يعني المراد من المكروه البلية من جهة
ان الجري يا تيم والمهاجرة مصدر من المفاعلة والاصل فيه مهاجبة
قلبت الياء الفاء لحركتها وانفتاح ما قبلها جازم لفاعله وناصب
لمفعوله الراجع الى تيم والمعنى لا يوقعكم عمر في مكروه وبلية شديدة
من قبل الاجل تعرضه يهاجوه كذا قاله صاحب المحرم وفي شرح الابيات
قوله الى عدى الخ يحتمل ان يكون لا ابالكلم دعاء عليه يعني لا يكون لكم
ابا موجودا بل انتم نبات من ماء السماء يعني انتم من ولد الزنا
او دعاء له يعني انكم لا يحتاجون الى ابا باستعانة انفسكم على معنى انكم
خلقتكم على الصلاح واقبال وسعاده لا حاجة لكم الى رب يربيكم
ويؤيدكم وقال بعض المحضين قوله مهاجاة اباهم يعني كانه قال لو طعن
عمر ائجهو قبيلتكم والا ان وان لم يعط ولم يكر ان المضاف وفيه اشار
الى ان كلمة الامركية من الشرطية ولان الفانية وليس للاستثناء وقال
في زاده قوله والامركية من ان ولا قلبت النون لاما لقرب مخزها ثم ادغم
ان ولا يعط ولا يكر وان حرف شرط ولا فانية وفعل الشرط مع صيغة مجزوء

في تلك المذكورات من الغاية وغيرها ان غير الغاية المضاف اليه
ان حال كون المضاف اليه منويا ومعتبر في تلك المذكورات او
حال كونه باقيا في النية والتقدير غير منسب للاعوض عنه ان
بلا اعطاء شيء من المضاف اليه المحذوف الى المضاف قوله
اذ لو كان منسيا اعرب المضاف مع التنوين علة لتقييده بقوله
منويا يريد ان قول المصنف منويا مقابل منسيا او وانما قد
تلك المذكورات يكون المضاف منويا فيها اذ لو كان محذوف من النية
بان كان منسيا اعرب المضاف مع التنوين واعرب على صيغة المجرور
جواب لو ان اعرب مع وجود التنوين الذي هو من خواص المضاف
محذوف بعد كانه خيرا من قبل فانه لما حذف المضاف اليه من جملة اللفظ
حذف ايضا في النية لانه لم يرد خيرا به بعدية شيء معين من قبلية
بل اراد بهما كل متأخر خيرا من مقدم وكذا ان كان ينوي فيها المضاف اليه
بلا عوض ينوي في الطرف المضاف اليه او كالمسبب الذي اعرب
مع التنوين قال البعض قوله وكذا ان اعرب المضاف لو عوض عنه
ان المضاف اليه يقع لو عوض عنه فيعرب ثم يستشهد لهذا فقال
نحو قول الشاعر فاع الى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء
الفرات قوله فاع الى سسل وقوله الى سسل به والشراب
فاعل ساع وضير المتكلم في كنت ثم وقوله قبلا منصوب لفظا
على الظرفية والتنوين عوض عن المضاف اليه ان كنت قبل هذا الزمان
واكاد من افعال المقاربة واعض فعل مضارع من غرض يفسر غرضه
من باب علم اوقع وهو بفتح الغية المعجمة والبصا والمهمل ضد
وهو خبر اكاد وحمله اكاد خبر كنت والفرات هو الماء الغدب يعني اصابته
فمن فسهل دخول الشراب في خلق بعد الغم الذي اصابته قبل هذا
 اكون

بحيث اكون قريبا الى عدم دخول ماء الغدب في خلق لشدته غمي
 وعصية انه قتل قريبا هذا الشاعر فصار من الغم والغصة بحيث
 لا يجرس الطعام واكثر ارب في خلقه من عدم التمكن من اقتصاص قائله
 ولما تمكن من اقتصاصه بان قتل قائله زال عنه الغم فسهل مدخله قال
 شارح المصباح قائل هذا البيت انال وهذا من البحر الوافر
 قال البعض قوله فاع الى الشراب ان سسل مدخله في الخلق وكنت
 قبلا ان وال حال كنت قبل قتل من قتل شخصا من قريب اكاد ارا قريبا انا
 واعض خبر فاع مع كانه وخبره خبر كنت والقصص يقتضيان بقاى الطعام
 والشراب في الخلق بالماء والفرات ان بالماء الغدب قوله لعدم علة البناء
 متعلق ليحرب المهمل استرنا اليه قال البعض قوله لعدم علة البناء
 وهو صريحا او حكما فافهم حينئذ ان حين عوض ورد الاعتراض
 على هذه القاعدة بانه لا سلم ان يكون قوله قبلا مما عوض فيه التنوين
 عن المضاف اليه فلم لا يجوز ان يكون من قبيل ما حذف فيه المضاف اليه
 لفظا ونية فيكون من قبيل رب بعد خبر من قبل كما تقدم اقول ان هذا
 من قبيل ذلك لحذف فيه المضاف اليه ونسي شيئا منسيا وليس كذلك
 لانه وان كان المضاف اليه محذوفا ههنا لكنه منوي لتقويض التنوين عنه
 هكذا استفيد من حكمة امام ايوب الانصاري على الفاضل الجاني
 قال صاحب المنايع قوله حينئذ ان حين اذ كان المضاف اليه محذوفا
 منسيا او معوضا عنه التنوين فلا يوجد علة البناء وهي المشابهة
 للمحرف بسبب الاحتياج الى المضاف اليه المحذوف واما في الاول فظهر
 واما في الثاني فلان ذكر العوض كذكر المعوض عنه فيستغنى عن المحذوف
 قوله ولقد الاخير ان الغاية او سببها اليه اعطى لها التنوين عوضا
 عن المضاف اليه المحذوف واما الغاية او سببها اليه حذف المضاف اليه

لها منسيا فقد تعرضه المص في قوله وان لم يكن غاية على ما بينه الشارع
بقوله منويا فيها المضاف اليه كذا قال صاحب المنافع وقال البعض قوله
ولقد الاخير غلة لقوله لم يتعرض ومتعلق به ان لم يتعرض المص له ان
لا خير ولو تعرض لقول وان كان ظهرا منويا فيه المضاف اليه في اللازم
على الشارع ان يقول بعده لعوض كما قال بعد قوله وان كان
غاية وحسب ولا غير وليس غير منويا فيها المضاف اليه بلا عوض
بمعنى ان المضاف في كل واحد منها من الجهات الست وحسب
ولا غير مع ان الاصل فيها هو الاعراب قوله لشبهه ان المضاف
متعلق بشبهه وعلة له بالحرف التي هي بمعنى الاصل قوله في الاحتياج
لفرف لشبهه من في الاحتياج الى الاخر في فهم معناه كما ان معنى الحرف
لا يتم الا بانضمام الى شيء آخر كما دل عليه تعريف الحرف كذلك
لا يتم معنى الفرف صورة المضاف لا بملاحظة المضاف اليه المحذوف
فتبين المشابهة بينهما قال الشارع الاول قوله في الاحتياج
من في الاحتياج الى المضاف اليه في المعنى كما ان الحروف تحتاج
الى المتعلق وقال امام الايوبي قوله في الاحتياج يعني انه كما ان الحرف
يحتاج في افادة معناه الى ضم متعلق وكذلك هذه الاسماء
يحتاج الى تقدير المضاف اليه على الصم من بين القاب البناء
جبر نقصانه من لاجل الجبر لنقصانه من المضاف لانه لما حذف
المضاف اليه حصل للكلام نقصان فارد جبره قال بعض المحققين
في الضم ان في شبهه ونقصانه راجع الى كل منهما وقول امام
الايوبي الا يضار قوله جبر لنقصانه من المضاف باقوى الحركات
من الاقارب وهو الصم ولما فرغ من الجبر والذم يختص بالاكم
شرع في الجزوم الذي يختص بالفعل فقال واما الجزوم من اما
المحول

في الاحتياج الى المضاف اليه في المعنى كما ان الحروف تحتاج الى المتعلق وقال امام الايوبي قوله في الاحتياج يعني انه كما ان الحرف يحتاج في افادة معناه الى ضم متعلق وكذلك هذه الاسماء يحتاج الى تقدير المضاف اليه على الصم من بين القاب البناء جبر نقصانه من لاجل الجبر لنقصانه من المضاف لانه لما حذف المضاف اليه حصل للكلام نقصان فارد جبره قال بعض المحققين في الضم ان في شبهه ونقصانه راجع الى كل منهما وقول امام الايوبي الا يضار قوله جبر لنقصانه من المضاف باقوى الحركات من الاقارب وهو الصم ولما فرغ من الجبر والذم يختص بالاكم شرع في الجزوم الذي يختص بالفعل فقال واما الجزوم من اما المحول

اسي اما المحول الجزوم من الاقسام الاربعة للمحول بالاصالة التي تعمل
بلا واسطة فواحد بالاستقرار وهو فعل مضارع دخله من الفعل المضارع
احد من الجوازم المذكورة سابقا في بحث العامل في المضارع ولما كان
ما ذكر فيه نوعين نوع يجزم فعلا واحدا ونوع يجزم الفعلين وكان للثاني
تفصيل اراد ان يذكره فقال فان كانت الجوازم من غير كلم المجازا
لا تقتض شيئا من الشرط والجزاء وهو اربعة احرف لم ولما ولام الامر
ولا والذين وان كانت الجوازم كلم المجازاة من كلمات التي يقال لها
كلم المجازاة سواء كانت حرفا كلفظ ان او كلفظ مرها وهذا التعميم
مستفاد من تبعية بكلم وقد مر في ذلك البيت معناها من معنى كلم المجازاة
حيث قال فالعني كلم تقتض الجزاء في الاضافة كاضافة الاداة الى الشرط
او معنى المجازاة وهو الجزاء قوله تقتض صفة كلم المجازاة وجزاء الشرط
شرطي من فعلا يكون شرطا وهو الجملة الاولى من الجملة الشرطية واعاين
سميت الجملة الاولى شرطا لانها شرط لتحقيق الثاني من علاقة لتحقيق الثاني
ولما كانت الجملة الثانية مرتبة على الجملة الاولى صارت الاولى علامة
لتحقق الثاني وجزاء من فعلا يكون جزءا له وهو الجملة الثانية منها
وسميت الثانية جزءا من انها تبين على الاولى مثل ابتداء الجزاء على الفعل
ثوبا عليه او عقابا فتسمية الثانية جزءا هي زلانه لما كان الفعل الثاني
مرتبا على فعل آخر شبه الجزاء الذي هو الفعل المرتب على فعل آخر
ثوبا عليه او عقابا قوله لانها من كلم المجازاة علة لاقضائه المفهوم
من تقتض قال البعض قوله لانها من كلم المجازاة متعلق بتقتض وعلة
لاقضائه اياها موضوعا لتعليق امر من لتعليق مضمون جملة بامر
من مضمون جملة فعلية قوله فتعمل فيها من في الشرط والجزاء تفرع
شرطا وجزاء قوله لان معنى العمل من عمل العامل متعلق بتعمل وعلة لعملها

في الاحتياج الى المضاف اليه في المعنى كما ان الحروف تحتاج الى المتعلق وقال امام الايوبي قوله في الاحتياج يعني انه كما ان الحرف يحتاج في افادة معناه الى ضم متعلق وكذلك هذه الاسماء يحتاج الى تقدير المضاف اليه على الصم من بين القاب البناء جبر نقصانه من لاجل الجبر لنقصانه من المضاف لانه لما حذف المضاف اليه حصل للكلام نقصان فارد جبره قال بعض المحققين في الضم ان في شبهه ونقصانه راجع الى كل منهما وقول امام الايوبي الا يضار قوله جبر لنقصانه من المضاف باقوى الحركات من الاقارب وهو الصم ولما فرغ من الجبر والذم يختص بالاكم شرع في الجزوم الذي يختص بالفعل فقال واما الجزوم من اما المحول

فيهما على الاقتضاء ار على اقتضاء العامل قال بعض المحسنة قوله لان العمل
ار وانما عملت فيهما لان معنى العمل على الاقتضاء ار لان العمل مبني على وجود
معنى يقتضيه الاعراب فوجد ذلك المعنى في كل منهما وقال صاحب المنافع قوله
لان معنى العمل مصدر مضي ار بناء العمل بقرينة ذكر على مرتبطا به
ولام لان متعلق بتعل بعد تقييده بما افاده الفاء التقريرية فيكون المعنى
وهي تعمل فيهما لاقتضاءهما لان معنى العمل الى آخره بتعلق الاول بالمتعلق
والثاني بالمتقيد والحاصل ان قوله لان مبني العمل الى آخره دليل لكبرى
القياس الذي دل عليه الفاء تقريره ان كالم الجازاة تعمل في الشرط
والجزاء لانها تقتضيه اياها وكل ما يقتضيه اياها تعمل فيهما فانها تعمل فيهما
والصغرى والكبرى كلتاها نظريتان واشاراك راجع الى دليل الصغرى
بقوله لانها موضوعة الى آخره تقريره انها يقتضيه اياها لانها موضوعة
لتعليق امر وهذا الجزاء بامر وهو الشرط وهذا قياس غير متعارف
ينبغي انهما موضوعة لتعليق الجزاء بالشرط وكل ما هو موضوع لتعليق
الجزاء بالشرط يقتضيه اياها ينبغي انهما يقتضيه اياها واشاراك ايضا
الى دليل الكبرى بقوله لان مبني العمل الى آخره وتقريره من القياس
الاستثنائي هكذا لانه لما كانت كالم الجازاة مقتضية لهما وكان مبني العمل
على الاقتضاء وتعمل فيهما لكن المقدم حق ينبغي انهما تعمل فيهما وهو المطلوب
كما ان لا ابتداء ار لفظ ابتداء وهو مجردي الاكم عن العوامل اللفظية لاجل
وكما ان لفظ كان وهو لثبوت شيء في الماضي دائما او منقطعا وما ولا
ار لفظ ما ولفظ لا المبشرين بليس وهذا لثبوت شيء عن شيء وكلاهما يقتضيه
مسندا ومسندا اليه قال صاحب المنافع قوله وما ولا ار المبشرين بليس
وتخصيصهما بالذكور مع ان الحروف المشبهة بالفعل والافعال استثناء المنقطع
ولا تثنى الجنس كلها تعمل في الاثنين لان على ما ذكره فيهما ظاهر لضمها الجر
بخلاف بواقها لعدم النصب في خبرها قوله لاقتضاءهما ار تلك المذكورات
من الابتداء

من الابتداء وغيره ار لاقتضاء كل منها مسندا اليه ومسندا وفيه ار في قوله
تقتضيه شرط وجزاء ار كمن قال ان حرف الشرط ضعيف فلا يستطيع العمل بهما
ار في الشرط والجزاء فتعمل في الشرط ار اذا لم يستطيع العمل فيهما فتعمل في الشرط
في الشرط وفيها ار الشرط وحده او الشرط وحده ار حال كونه منفردا في الجزاء
او الجزاء فيه ار في الجزاء بالجزاء كالجواز تنظير اعلم ار في العامل
في جزم الجزاء ثلثة مذاهب احدها وهو مذهب السيراني ان العامل فيه
اداة الشرط كمالها عامله فيه وثانيها وهو مذهب الخليل والمبرد ان العامل فيه
مجموع اداة الشرط والشرط واداة وحده عامله في الشرط وثالثها وهو
مذهب الاصفهاني ان العامل فيه الشرط وحده كماله ان العامل في الشرط اداة كذا
يقال احمد نازك وقد مر في بحث العامل في المضارع ار في آخر بحث العامل
الجماعي وجه التسمية بهما ار الشرط والجزاء حيث قال سمي الشرط بهما
لانه شرط لتحقيق الثاني وتسمية الجزاء بهما جاز بطريق التسمية من حيث انه
يبتغي على الاول ابتداء الجزاء على الفعل وذكر في التسهيل هذه التسمية لقوله
فان كانا مضارعية اليهما ار الشرط والجزاء ار لثبوتيهما
ار حتى ما ذكر في التسهيل الفاضل العصا بتهادة العرف وبشهادة ان
هم مجموع الجملة الثانية اذا كانت الجملة الثانية سمية فلا معنى لجعله ار الجزاء
بهما مجرد الفعل مع قطع النظر عن الفعل اذا كانت الجملة الثانية فعلية قال
بعض المحسنة فلا معنى لجعله ار الجزاء ار القول ار من غير فاعل فيه
انه لا دلالة في عبارة المص على هذا الجعل اذ لا يلزم من تسمية الجزاء فاعلا
كون الجزاء مجرد الفعل ولو سلم لاسلم عدم جوازه لانه يدل على جوازه ما نقله
عن ابن جعفر في آخر هذا البحث من ان المضارع يصلح لان يكون جزاء
في لامع لقوله فلا معنى الي انتهى كلامه فان كانا ار الشرط والجزاء
وذا ار كون الشرط والجزاء مضارعين ار وجود واولى من كونها ما مضين او
احدهما ما مضيا والاخر مضارعا قوله لوجود المطابقة متعلق باجود وعلة له بين اللفظ

والمتن اذ المعنى على الاستقبال فلو كانا مضارعين لوجد المطابقة قطعا
كذا قال احمد نازي قال البعض قوله لوجود المطابقة على لاجود في اللفظ
والمتن اذ المعنى استقبالي وكذا اللفظ لفظ دال على معنى الاستقبال ^{الوضع}
بجلاف ما سياتي فان لفظه ماض ومعناه استقبالي فخر في الله عليك وذلك
ان ولاجل كونهما مضارعين اجود او ولكون ذلك اجود قد مر ان كونهما
مضارعين على كون الاول مضارعا او قدم المص هذا الكون المنفرد من قوله
فان كانا في قوله البعض واطلاق المضارع عليهما ان على كل منهما
عليهما مع انهما جملة باعتبار صدريةهما يعني ان جملة عليهما ان على كل منهما
حمل ادعائي لقصد المبالية كما في الجع عرفة قال بعض المحققين قوله باعتبار
صدريةهما ان التسمية باعتبار الجزء الاول من الشرط والجزء قوله
لان الجزم على لاطلاق المضارع عليهما باعتبار صدريةهما ان وانما اطلق
المضارع عليهما بذلك الاعتبار لان الجزم يظهر فيه ان صدريةهما
او في صدر كل منهما وان للوصلية كما هو المستحق ان للجزم ظهورا في المستحق
المجموع من الفعل والفاعل ووجوب الفعل والفاعل على ذلك ان
ان لاجل اطلاق المضارع عليهما باعتبار صدريةهما سلك ان المص
هذا المسلك ان اطلاق المجموع من الجملة على الجزاء حيث قال بعد في بيان
دخول الفاعل في الجزاء وعدمه وان كان الجزاء جملة اسمية او ماضية ثم قال
او فعلية انما نية قال صاحب المنافع وقال البعض قوله سلك
هذا المسلك فيما سياتي من قوله ان كان الاول ماضيا والثاني مضارعا
جاء الجزم والرفع في الثاني وان كان الجزاء ماضيا متصرفا بمعنى المضارع الخ
وان كان الجزاء جملة اسمية الخ فيما ان في فعل لم يظهر فيه ان في ذلك الفعل
الجزم ولو للوصلية جواز ان ولو كان الجزم جواز كما قال البعض قوله والوجه
جواز ان ولو كان عدم ظهور الجزم جوازا وكذا قال احمد نازي قوله سلك
هذا المسلك فيما لم يظهر الجزم ولو جوازا حيث قال فيما بعد وان كان الاول
ماضيا والثاني مضارعا فافهم اشارة الى ان المراد بما لم يظهر الجزم فيه
غير الجملة الاسمية قال صاحب المنافع قوله فافهم اما تنبيه على ما ابرههم بالاجمال
او

او ولو كان الجزم جوازا

او اشارة الى ما يثير من الجواب لسؤال مقدر يرد على قوله سلك
هذا المسلك حيث سلك المص في بعض ما لم يظهر الجزم فيه ايضا
ان اطلاق الماض والمضارع على الجزاء فقال وان كان الجزاء
ماضيا ثم قال او مضارعا بالسبي او وجوابه ما اشار اليه
هناك انتهى كلامه قال البعض قوله فافهم اشارة الى جواب
سؤال فالسؤال انما لدليل وهو قوله فلذا غير مثبت لدعواه
لانه قال فيما سيجي جملة ماضية وغير ذلك والجواب ان العلق
مخالفتان هما وفيما سيجي فلا يرد السؤال او الاول ان الشرط
فقط ان الفعل الشرط بدو الجزاء وقيد فقط مستفاد من
مضارعين قال صاحب المنافع الاسر قوله او الاول ان الشرط فقط
عطف على الفاعل التثنية لتثنيك في الجزاء ان كان الاول مضارعا
والثاني غيره وقال في غير زاده قوله او الاول عطف على اسم كان
للتثني في الجزاء ان كان الاول مضارعا عدم التأكيد
للمنفصل لوجود الفصل بينهما كما في ضربت اليهم وريد مضارعا
والثاني ان الجزاء فقط ماضيا بقاء او بدو ان بدو الفاعل
ان وان كان الثاني ماضيا الخ او والثاني غيره من كون ماضيا
الخ سلك قوله يعني ان كان ان الشرط والجزاء مضارعين
حال كون الجزاء بقاء اشارة الى ان قوله بغيري احوال من الجزاء
في ضمير مضارعين فعليه نظر لان مضارعين مراد به معناه
بلا تردية فيكون انما لا صفة في القول باستنار الضمير
فيه كذب وقدرية قال الاستاذ قوله يعني ان كان مضارعا حال
كون الجزاء بقاء اشارة الى ان قوله بغيري احوال من الجزاء وقيد
والغير معنى النفي وقيل البعض قوله يعني ان كانا مضارعا حال كون الجزاء
ان بقاء وقد دفع لما يرد على عبارة المص على ما استفاد من المقام انتهى كلامه

كأنه قيل ان عبارة المصنف في الوهلة الاولى من غير تفكر
ان يكون قوله بغير قيد للمعطوف مع انه باطل لان المراد منه
الشرط ودخوله الفاء وعدم دخوله لا يتصور ان فيه بل
يتصور ان في الجزاء فيكون قوله بغير قيد للجزاء المتضمن
في المعطوف عليه فذلك دفع الشارح هذا السؤال بهذه التفسير
بمعنى انه قيد للجزاء المتضمن في المعطوف عليه او قيد للمعطوف عليه
باعتبار الجزاء قال بعض الافاضل قوله يعني ان كانا مضارعين
حال كونه الجزاء بلا فاء دفع لتمام اشتراك المعطوف والمعطوف عليه
معاً في هذا القيد وهو بطلان المراد بالمعطوف هو الشرط
ودخول الفاء وعدم دخوله لا يتصوران فيه لانه لا قابل به
من احد بل يتصوران في الجزاء فيكون قيد للجزاء المتضمن
في المعطوف عليه او قيد للمعطوف عليه باعتبار الجزاء او
باعتبار الجزاء الثاني منه والجزء الثاني منه هو الجزاء والجزاء
الاول منه هو الشرط وقال الآخر قوله بغير قيد هذا القيد
مصرف الى المعطوف عليه الذي هو اسم كان وقيد للجزاء لان الفاء
انما يده خط على الجزاء ودون الشرط فذلك لا يصلح ان يكون قيداً
للمعطوف اذ المراد بالمعطوف هو الشرط ودخول الفاء وعدم
دخوله لا يتصوران فيه لانه لا قابل به من احد فذلك لا يصلح
تقييد المعطوف به القيد والمقيد لكن الانسب بل الاصح
ان يتقدم قوله بغير قيد على المعطوف كيلا يتوهم في بادي النظر
من غير تفكر ان يكون قيداً للمعطوف مع انه صريح البطلان فلدفع
هذا الوهم نبه الشارح بقوله يعني ان كانا مضارعين
حال كونه الجزاء بلا فاء يعني ان قوله بغير قيد حال من الجزاء وان الفاء
بمعنى لاء النافية قاله في زاده قوله بغير قيد حال من اسم كاء الراجح في الشرط
والجزاء

باعتبار الجزاء على هذا التفسير في العبارة مسمى والمراد
وقال بعض الفضلاء هو حال من اسم كاء بعد العطف وفائدة
التقييد باعتبار الكل فيكون الاخر اذ عن كونه الجزاء بالفاء على انه
بالنسبة الى الشرط ببيان للواقع وانما قيد الجزاء بقوله بغير قيد
بشرط كون الشرط والجزاء مضارعين لانهما اس الفاء قال البعض
قوله لانهما اس الفاء قال البعض قوله لانهما اس الفاء متعلق
بمقدور وهو انما قيد المصنف بقوله بغير قيد لانهما تمنع عن الجزاء
اس عن جزم المضارع بل الجزاء وم حينئذ الجملة صرح به اس يمنع
عن الجزاء اس صرح صاحب التسهيل به في التسهيل في العبارة
اس في عبارة المصنف بغير قيد مسمى وهي ان لا يعلم الغرض
من الكلام ويحتاج في فهمه الى تقدير لفظ آخر قيل وهي ان اللفظ
في غير ما وضع له حقيقة تبيهاً لقصد علاقة التماس على ظهور المعنى
في ذلك المقام والمراد اس مراد المصنف من العبارة ظاهر اس
بديهي حتى اذ التبادر من بغير قيد انها منتفية عن كليهما في المعطوف
وعن الشرط في المعطوف فاثبات راي الاول بقوله اذ لا احتمال في
والثاني بقوله ولا حظ منه كذا قاله احمد نازلي ولا يخفى ان معنى البناء
فصل بين الموصوف والصفة وبين الحال وذية باجتماع كذا
في حاشية الطوسي قوله اذ لا احتمال تعليل وتبيين لظهور المراد لوجود
اس الفاء في الشرط حتى يحترز عنه اس عن كون الشرط بالفاء
او عن وجود الفاء في الشرط بهذه القيد الذي هو بغير قيد او الذي
هو قوله بغير قيد وقوله ولا حظ منه اس من هذا القيد عطف على احتمال
بتكرار لا اس لا نصيب له من قوله بغير قيد باعتبار نفي وجود الفاء
في الجزاء للمعطوف الذي هو قوله او الاول او وهو قول المصنف
الاول مضارعاً او وهو الشرط قوله اذ لا يدخل تعليل لقوله ولا حظ

لوجود الفاء وعدمه في عدم وجودها في الجزاء متعلق لوجود الفاء
 وعدمه او طرف لهما قوله في وجوب الجزم وعدمه في عدم وجوده
 متعلق بلامدخل او متعلق للنفي في الشرط المضارع طرف لوجود الجزم
 وعدمه قوله فينبغي تفريع على ما فهم من قوله اذ لا مدخل الخ من انه
 يحتمل ان يكون قيداً للمعطوف وان كان بعيداً ان يقدره في هذا
القيد عليه في عدم المعطوف وهو الاول الاول مضارعاً قوله
 لئلا يتوهم متعلق بـينبغي وعلته في الاشتراك في اشتراك المعطوف
والمعطوف عليه في القيد بغير فاء او اشتراك المعطوف
والمعطوف عليه في هذا القيد والمراد بالمضارع في مراد المضارع
بالمضارع ما لم يقارن بلم ولما اذ لو قارن في المضارع
بهما في بلم ولما لم يتصور فيه في المضارع الجزم بكلم
المجازاة فصلنا عن الوجوب في وجوب الجزم بكلم المجازاة
 قوله لا يجوز ان في المضارع متعلق بلم يتصور وعلته في او علة للنفي
 في بعض لفظ المضارع الجزم بهما في بلم ولما قوله قبل دخولها
في بلم في المجازاة قوله فلا يدخل تفريع على قوله والمراد بالمضارع
الخ في اذا كان المراد بالمضارع صلم يقارن بلم ولما فلا يدخل
المضارع المجزوم في هذه القاعدة التي هي وجوب الجزم في
البعض قوله في هذه القاعدة وهي ان كان الشرط والجزاء مضارعين
في قوله فالجزم في المضارع واجب وان للتوصلية صدق عليه في
في المضارع المقارن بلم ولما او في المضارع المجزوم بلم ولما
المضارع بلا فاء فالجزم بها في بلم المجازاة لفظ او تقدير
خو ان تضرب القدم او عملاء المضارع في الواقع شرطاً او جزءاً
بلا فاء قيد لقوله او جزءاً على ما فهم في سبق ان الفاء لا يتصور
دخوله في الشرط واجب قوله لوجود الجزم متعلق بواجب وعلته

وعلته في لوجود الجزم في المضارع الواقع شرطاً او جزءاً
بلا فاء وهو اما ان او ما يتضمنها او لوجود الجزم ودخوله
على المضارع وهو ان او ما يتضمنها وصلاحية المحل في
مع كون المضارع الواقع شرطاً او جزءاً بلا فاء صالحاً للقبول
لفظاً او تقدير بلا فاء المضارع فانه ليس بصالح للقبول لفظاً
او تقدير بلا فاء للقبول محملاً لبناء الاصل قال الكشاف
قوله وصلاحية المحل بواسطة المشابهة الثالثة للكم مع
قابلية المحل وعدم المانع في عدم المانع والمانع كالفاء
قال بعض المحققين قوله وعدم المانع في المانع عن الكون مجزوماً
وهو الفاء في الجزء اذا كان الشرط والجزء مضارعين وقال
البعض قوله وعدم المانع في المانع عن الكون مجزوماً وهو الفاء
ولو للتوصلية بوجه في ولو كان المانع بوجه كالجمل الآية
كذا قال احمد الاطوس وقال صاحب المنازع قوله ولو بوجه قيد
للمعنى فيكون المانع وعدم المانع اصلاً احترانه عن مثل ان ضربت
زيداً اضربك لوجود المانع من وجه كأية واما قول الك عن
انك ان يصريح اخوك تفريع فلم ضرورة الشعر وقال البعض
قوله ولو بوجه في ولو كان عدم وجود المانع بوجه لعل هذه
من برودة اعلى رأسه خو ان تضرب اضرب مثال لكون الشرط
والجزء مضارعين او نحو ان تضرب لا اضرب مثال لكون الشرط
في الجزء متنفي بلا فاء خو ان تضرب تضربك مثال لكون ماضي
بدون الفاء وبدون قد او نحو ان تضرب فقد تضربك مثال لكون ماضي
الجزء ماضي بفاء وبعد او نحو ان تضرب فان تضرب مثال لكون
جمله سبية بفاء قال الفصل العصام في شرح الكافية كون الاول
مضارعاً والثاني ماضي مستتر في قوله لان فيه ان قوله

في المضارع
 في الجزاء
 في الشرط

مضارعا والثاني ما ضيا في الثاني الواقع ما ضيا في الابد
 في الجزء ما ضيا قال البعض قوله في الابد وهو
 الجزء الماضي قوله باخراج متعلق بتأثيره في سبب اجزاء الابد
 او باخراج الثاني او باخراج الماضي عن معناه في الابد
 او الثاني او الماضي وذلك بقول معناه الى الاستقبال
 قال بعضهم عن معناه في الابد وذلك المعنى هو معنى الماضي
 مع عدم تأثيره في اداة الشرط في الاقرب في الشرط
 مضارعا واقول ان ارادة عدم تمنع لتخليصه للاستقبال
 وان مع وجه هذا لا يستلزم الاستحسان ولذا في لاجل
 ذلك الاستحسان المستدل عليه لم يوجد كون الاول
 مضارعا والثاني ما ضيا في الشرط في صورة سببية المستقبل للماضي
 الوجوه في الشرطية لانه في صورة سببية المستقبل للماضي
 في الرضى وهو قليل لم يجرى في الكلام القديم بل في البعض
 لم يجرى الا في ضرورة الشر والمعاد بالبعث صاحب المعنى
 وقال شارح الدمامي هذا من ذهب الجمهور وقال الفراء
 لا يختص بالشعر بل في قوله عليه السلام من يقر ليلة القدر
 ايماناً واحساناً باعفائه وقال بدر الدين في رسالة المسحاة
 بشرف البدر بقية ليلة القدر الصحيح الحكم بجواز
 مطلقاً لشبهته في كلام افصح الفصحاء وكثرة صدوره
 عن فحول الشعراء ولعل المصنف اختاره فاطلق كذا
 قال صاحب فقه الاسرار وعلى هذا في على هذا الاستحسان
 ينبغي ان يقع عطف الماضي على المضارع بان يقال ان تضرب
 وقتلت اضرب وقتلت الا ان يقال ان العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط
 انتهى بعبارة ما قاله المصنف وان كان الاول ما ضيا والثاني مضارعا
 بل في

في قوله ما ضيا في الثاني الواقع ما ضيا في الابد

في قوله ما ضيا في الثاني الواقع ما ضيا في الابد

بلافاة بقرينة ما قبلها وهذا في وهذا الوجه وهو كون الاول
 ما ضيا والثاني مضارعا اجود في احسن بعد الاول في بعد الوجه
 الاول وهو كونها مضارعة في كذا في كذا اجود اذا كانا
 في الشرط والجزاء ماضيين صرح به في باجودية كونها ماضيين
 الرضى فافهم لعل وجه الفهم ان في اجودية كونها ماضيين ركازة
 لان الجزم نوع من الاعراب والمغرب به من الافعال وهو المضارع
 والاعتراف اللفظي مخصوص به بالاتفاق والماضي منقطع عن هذه
 الدرجة اذ هو مبني لا يرب قال الاستاذ قوله فافهم ان فافهم
 اجودية كونها ماضيين لانه لم يتأثر في اللفظ بل في المعنى او فافهم
 كونها اجود اقول لعدم سبب الاستحسان وقال بعض الافاضل
 قوله صرح به في هذا اجود بعد الاول في الرضى فافهم وجه ان الاستحسان
 ليس بواقع فيها لان تأثير اداة الشرط في الاقرب في الاول
 والاقرب والابعد في الثاني وقال صاحب منافع الاختيار
 قوله صرح به الرضى هذا في لفظة الرضى حيث قال والاجود كونها
 مضارعين تطبيقاً لللفظ بالمعنى ثم كونها ماضيين لفظاً او معنى
 وان تخالف ما ضيا او مضارعا فالاول كون الشرط ماضيا والجزاء
 مضارعا وعكس ضعف الوجه انتهى بقوله لا يخالف في الرضى
 مضارعا وعكس الضعف الوجه والجزاء مضارعا وكون عكس
 لان اولوية كون الشرط ماضيا والجزاء اجودية جاز الجزم في الثاني
 ضعف الوجه تدلان على اقوية واجودية جاز الجزم بها
 بل في اداة الشرط لفظاً او تقديرية وانما جاز الجزم بها
 لوجود الجزم مع عدم النظر لضعفه وهو اداة الشرط من كلمة ان
 او غيرها وصلاحيته المحل في مع كون المضارع الواقع صالحاً لقبول
 لفظاً او تقديرية بخلاف الماضي فانه ليس بصالح لقبول لفظاً او تقديرية
 بل صالح لقبول محلا لبناء الاصل وحق الشرط والجزاء الاعتراف

ما امكن وضع المانع اس مع ضعف المانع الذي هو كون الاول
 ماضيا قال امام الايوب قوله وضعف المانع عن الجرم وهو
 حيلولة المانع الواقع شرطا بين الجارم والمجرم وجاز الرفع
 في الثاني بعد المصارع الذي وقع جزاء في الاسرى قوله
 تعالى قل لان احتمت الانس والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرآن
 لا يأتون بمثل كذا قال احمد الاطوس وقال في زاده قوله في الثاني
 طرف لجاز وقيل للجرم والرفع على التنازع قوله لضعف التعلق
 او بالنظر الى ضعف تعلق العامل الجازم بالثاني او لضعف تعلق
 العامل الجازم بالمعمول متعلق بجاز المستفاد من العطف
 وعلة لجواز الرفع في الثاني قال امام الايوب قوله لضعف
 التعلق اس لضعف تعلق العامل بمعموله او لوجود الضعف
 في تعلق العامل بمعموله وقال البعض قوله لضعف التعلق
 بتقيل للرفع وعلة له وذلك لضعف واقع لحيلولة المانع
 اس لكون المانع الذي وقع في موضع الشرط حائلا بينه وبين الجرم
 ولوقوع الفصل بينه وبين عامله الذي هو الجازم بغير المعمول
 الذي ليس صالحا لقبول الفعل لفظا او تفهيدا وهو المانع
 فانه ليس بمعمول لذلك الجازم بخلاف الفصل في الصورة
 الاولى اعني التي وقع في محل الشرط مضارع فانه وان كان فصلا
 لكنه ليس فصلا مضرا اعني الفصل بغير المعمول بل هو فصل
 بالمعمول كذا في حاشية امام الايوب الذي اس المانع الذي
 هو ليس بمجرم لفظا او تفهيدا او تفهيدا بل محلا قوله ليوافق عطف
 على قوله لضعف من قبيل عطف العلة على العلة اس وليوافق
 الثاني الاول في عدم الانضمام او لوجود موافقة المضارع
 الذي وقع جزاء للمضارع الذي وقع شرطا غير مجزوم او لوجود
 موافقة فعل الجزاء الذي وقع مضارعا لفعل الشرط الذي
 وقع

وقع ما ضار غير مجزوم قوله لانه اس الثاني متعلق بيوافقة
 وعلة له تابع له الاول واما الشرط الذي وقع ما ضار
 مجزوم محلا اس فهو مجزوم محلا قوله لانه اس الشرط متعلق
 بمجرم وما باعتبار قية محلا ما ضار محلا الثاني زيد انه بالجرم
 او بالثاني زيد انه بالرفع وان كان الجزاء ما ضار غير
 سواء كان الشرط ما ضار اس كما مضارع او مضارعا ايضا
 قال البعض قوله ايضا مثل كذا الاول ماضيا والثاني مضارعا
 وانما سلك اس المصداق هذا المسلك وهو التغير بكونه الجزاء
 ماضيا قال البعض انما سلك اس لضعف هذا في كونه
 الجزاء ماضيا متصرفا مع المضارع ومضارعا ماضيا وهذا المسلك
 وهو اطلاق في الفعل فقط لا على الجملة وقال البعض الا فاضل
 قال المصداق الجرم والرفع في الثاني الجزاء لكونه مضارعا
 ولو كان الشرط ماضيا والمضارع محل الجرم كمن لا يحلل الشرط
 ما ضار بين الجازم والمجرم الصالح للجرم جاز الجرم لضعف الثاني
 المحلل وجواز الرفع لوجود التحلل ولو كان ضعيفا وليوافق
 الشرط في عدم الاجزاء ام كونه ماضيا لا يقبل الجرم لفظا بل الجرم
 محل المانع نفسه لا محل الجملة فاحفظ حق الحفظ الوفاق القاضى للكون
 ان في قولهم ان قام اخوه قام زيد بغير فاء فالجزء الاول محكوم عليه
 بالجرم فعل الجزاء وحده لا الفعل مع معوله وكذا الحكم في فعل الشرط
 هو المحلل ان لفظ المانع وان لم يكن له الاعراب بل لاحظ له كونه
 ماضيا لانه لما وقع في موضع المعبر عنه في محل المانع وحده فلا محل
 للجملة فالمعبر بالجرم محلا في مثالنا هذا هو ما ضار قام فقط بغير فاعله
 في الشرط والجزاء فليصر فانه من المانع المعبرين وقال في الاخر قوله
 وانما سلك اس المصداق في هذا المقام هذا المسلك يعني قال

في الثاني
 في الاول
 في الثاني
 في الاول

من كان الأول ماضيا لا ان كان الجزاء ماضيا ولم يقل ماضية وقول
 الاستاد قوله انما سلك هنا هذا المسلك يعني ان كان كان الجزاء
 ماضيا ولم يقل ماضية مع عدم ظهور الجزاء فيه اي في الماضى او في الجزاء
 ماضيا او مضارعا كما قاله البعض قوله ليظهر وصف الماضى على ذلك
 ومتعلق به وصف الماضى اي وصف المصنف الماضى بالتصرف
 متعلق بالوصف قوله وكونه بمعنى المضارع عطف على قوله وصف الماضى
 بالتصرف اي وليظهر وصف الماضى بكونه بمعنى المضارع او ليظهر
 وصف المضارع بكونه اي المضارع منفي اذ لو قال او جملة ماضية
 لم يظهر الوصف بقوله منفي بل لم ولما يلفظ لم ولما متصفا من
 الافعال التي لها مضارع اي لا غير متصرف كالحال والذم وعسى وكاد
 وليس قوله كائنا بمعنى المضارع اشارة الى ان قوله بمعنى المضارع
 ظرف مستقر منصوب المحل صفة بعد صفة بقوله ماضيا لا بمعنى
 اي الماضى قال امام الايوب وقوله بمعنى المضارع صفة بعد صفة
 اي ماضيا كائنا بمعنى المضارع لا بمعنى نفسه او مضارعا اي او كان الجزاء
 مضارعا منفي بل لم ولما يلفظ لم ولما لا يلبس او ما او لا اي
 لا منفي بلن او ما او لا قوله فان حكم هذه المنفيات الثلاثة سقيل
 للحكم المستفاد من قوله لا يلبس او ما او لا اي لا يكون منفي بهذه الثلاثة
 فان حكم هذه المنفيات الثلاثة بجى قريبا عند بيان مقابل هذا الحكم
 قال امام الايوب قوله لا يلبس او ما او لا فانه لو كان منفي بها لا يكون
 حكمه كذلك بل سيجى حكمه فلا يجوز دخول فيه اي اذا كان الجزاء كذلك
 لا يجوز في الصورى دخول الفاء في الجزاء او اوقعه كذلك او في الجزاء
 المنصنف بالصفات المذكورة او في ذلك الماضى قوله لتحقيق تأخير اداء الشرط
 متعلق بلا يجوز وعلته لعدم جواز دخول الفاء فيه اي وانما لم يجز
 دخول الفاء فيه لتحقيق تأخير اداء الشرط فيه اي في الجزاء المنصنف
 بالصفات المذكورة او متعلق بالتأخير وعلته اي وانما لم يجز
 دخول الفاء فيه كتنافها بالربط المعنوي لتحقيق تأخير اداء الشرط اي

لا يجوز في الصورى

اي لوجود تأخير اداء الشرط فيه اي في الجزاء الواقع كذلك
 او جملة لوجود الاستغناء عن الفاء الرابطة المفهم من قوله
 لا يجوز دخول الفاء اي وانما وجد الاستغناء عن الفاء الرابطة
 فيه لتحقيق تأخير اداء الشرط فيه اي في الجزاء الذي كان ماضيا متصرفا
 لفظا وهو في المعنى مضارع او في الجزاء الذي كان مضارعا منفي بل لم ولما
 خاصة فصار هذا الجزاء ماضيا ايضا لكن تقديرا بقلب لم ولما
 معنى المضارع ماضيا لانه لما تحقق تأخير اداء الشرط في الجزاء
 بحسب المعنى بقلبه وتخصيصه اولا في الصورة الاولى وبعد قلب لم ولما
 ماضيا في الصورة الثانية استغنى فيه عن الفاء لوجود الربط المعنوي
 بالمتعلق المعنوي ولم يوجب الى الربط اللفظي بالفاء كذا في بعض الاصول
 او جملة لترك الفاء فيه المفهم من قوله فلا يجوز دخول الفاء فيه
 اي وانما تروى الفاء فيه لتحقيق تأخير اداء الشرط فيه اي في الجزاء
 او في ذلك الماضى بقلب معناه اي معنى الجزاء او معنى ذلك الماضى
 الى الاستقبال وان لم يتحقق تأخيرها لفظا اما في ان ضربت
 ضربت فظاهر وانما في ان ضربت لم اضرب فلان الجزم بل لم لا بان
 لقرب لم وعدم سبق ان لان ان دخل على لم اضرب لا على اضرب
 حتى يكون ما يبقا في الطلب ويتصور فيه التنارع واذا تحقق
 تأخير اداء الشرط فيه فاستغنوا اي قضى العرف فيه اي في ذلك
 الجزاء او في ذلك الماضى بالمتعلق المعنوي اي سبب وجود المتعلق
 المعنوي وهو قلب معنى الماضى الى الاستقبال وهو كونه الماضى
 بمعنى المضارع او قلب الماضى الى الاستقبال قوله عن الربط اللفظي
 وهو الفاء متعلق باستغنوا او متعلق بالاستغناء الدال عليه
 باستغنوا ولا يمكن الجزم فيه اي في الجزاء المنصنف بالصفات المذكورة
 او في ذلك الماضى لبناء الاول اي ذلك الماضى او الجزاء الواقع
 ماضيا لا وانما في الثاني من المضارع المنفي بل لم ولما قوله بقل دخول
 الاداة اي اداة الشرط فيه لا بخزام الثاني فيكون اي في يكونه لا بخزام

لا يجوز في الصورى

في الاول محلا قال بعض المحققين قوله فيكون محلا لقول بعض في الاول
 لا في الثاني لان الجزاء اول لفظا وقال البعض قوله قبل دخول الاداة
 قيد لان الجزاء الثاني ولا محذور لكونه قيدا لبناء الاول والجزاء الثاني
 معا فيكون ان الجزاء محلا في الثاني او في الجزاء نحو انت ضربت
 انا قوله من قوله انما اشارة الى ان الماضى بمعنى المضارع او نحو
 ان ضربت لم اقرب قوله ان لا اضرب انا اشارة الى ان الماضى
 بمعنى المضارع كمن الاول مثال للماضى الواقع جزاء وهو فعل متصرف
 له مضارع يقبل قلب معناه الى المضارع وهو بمعنى المضارع
 لانه واقع بعد ان الاستقبال فان كلمة الشرط اذا دخلت على ماض
 تقلب معناه الى الاستقبال والثاني مثال للماضى الواقع جزاء
 حال كونه متفيا بلم ولما وهو بمعنى الاستقبال ايضا لما عرفت في
 انه بمعنى لا اضرب ونحو ان لم تضرب لم اضرب مثال لما كان الشرط
 مضارعا متفيا بلم ونحو ان تضرب تضرب انا مثال لما كان الجزاء
 ماضيا وهذا الضعف الوجهه ولذا اخره وعدم تعرض المص
 والثاني مثال لما كان الجزاء مضارعا متفيا بلا اشارة
 الى قلته والشرط في الاخر ان في المثال الاخير وهو ان تضرب
 ضربت جزاء مطلقا كى عرفت وهو وجود الجازم وصلاحيه المحل
 وعدم المانع وفي غيره ان والشرط في غير الاخير من الامثلة
 الباقية مجزوم محلا وان كان الجزاء جملة اسمية سواء كان الشرط ماضيا
 او مضارعا كما يشير الى المص اليه ان كونه الشرط ماضيا
 او مضارعا او الى ذلك التعميم الشرط بالامثلة بالآية من قوله
 ان ضربت فانت مضروب ومن قوله تعالى فان كرهتموهن الاية وغير ذلك
 قوله او جملة ماضية بتقدير الياء النسبية اشارة الى ان قوله
 ماضية عطف على قوله اسمية قوله ان منسوبة الى الماضى اشارة
 الى ان الياء ماضية نسبية ان او كان جملة منسوبة الى الماضى بان يكون

بان يكون جملة فعلية كما فعلها ماضيا وهذا من قبيل
 نسبة الكل الى بعض اجزاها وكذا المراد مما سياتى من قوله
 كالجزء الامرية والنهيية والاعانية كذا قاله اهل علم الايوب
 جزاء الله بجزاء الايوب فيكون كما صدرها ان صدر الجملة
 ماضيا بمرشد اليه ان كونه ماضية بتقدير الياء
 ماضية في كلام المص قوله من الامرية منتزعا الى الاعانية
 بيا ماضية والاصح ان يقال ماضوية الم تر ان المنسوبة
 في امثاله بالواد قبل ياء النسبة كما يقال في المنسوب الى القاضى
 قاضون والى الراضى راضون كذا في حاشية سياطية قوله او
 بتخفيف الياء عطف على قوله بتقدير الياء ان ماضيا صدرها
 ان جملة ماضيا صدر تلك الجملة فيكون ان او كان بتخفيف الياء
 فيكون وصف الجملة ان وصف المصنف الجملة بها ان ماضية
 وصف جمال جزئها ان جزئها الاول فيكون من قبيل صفة جزئية
 على غير ما دل كما في غير متصرفه ان كما يكون وصف جمال جزئها
 في قوله غير متصرفه او كما كان وصف الماضية بقوله غير متصرفه
 وصف جمال جزئها بناء على الاول ان على صورة كون الياء
 بالتقدير او على كون ماضية بالتقدير ووصفا حقيقيا للجملة
 لكن لا وجه للتقصير عن الاول لانه اذا كان ماضية بالتخفيف كيد
 فيما ظن راجع الى الجملة ايضا ويكفي غير متصرفه صفة ايضا للماضية
 فيكون ضميرها راجعا الى الماضية باعتبار ضميرها الراجع الى الجملة
 فيكون وصف الجملة في المبنى فلا فرق بين الوجهين كذا قاله صاحب
 المنافع قوله ان غير متصرف جزئها ان الجملة اشارة ان وصف الجملة
 بقوله غير متصرفه وصف جمال جزئها الاول قوله او لا يتصور فيها ان
 في الجملة تقيد لمقدر وهو قوله المفروض انما ضميرنا بقولنا ان
 غير متصرف جزئها او لا يتصور فيها التصرف بالمضارع والمصدر

قوله او لا يتصور فيها ان
 قوله او لا يتصور فيها ان
 قوله او لا يتصور فيها ان

فغيرها حتى يحتاج الى تبيين ان المقرف يوجب لا يوجب الى غنية بل هو
 في المقرف وعدمه اي عدم المقرف انما يوجب لا يوجب انما يوجب
 في الفعل مع قطع النظر عن الفاعل وفي هذا اي في قول المصنف
 او ماضية تبيين على ما نقلناه من التسهيل من كون الشرط والجزاء
 للجملة الثانية وفيها سبب سياقية قوله على ما نقلناه
 من التسهيل حيث قال وفيما سبق انقائح التسهيل انما
 يوجب ان الشرط والجزاء علمان للجملة الثانية وان الجزاء علم
 لمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى لجعل الجزاء اسما وعلم
 لمجرد الفعل اذا كانت فعلية انتهى قال البعض بقوله وفي هذا ان
 في قوله وان كان الجزاء جملة اسمية او ماضية واما خص ان المصنف
 التثنية بهذا ان يكون الجزاء ماضية قوله لعدم ظهور الجزاء
 متعلق بخص وعلة له فيه ان في ذلك الجزاء معنى في الجزاء الماضية
 اصلا اي لا لفظا ولا تقديرًا وعدم داعي اي وعدم مقتضى القول
 عن هذا المسلك وهو التفسير بكون الجزاء ماضية او هو اطلاق الجزاء
 على الجملة الفعلية لا على الفعل فقط قال صاحب المنافع قول وعدم
 داعي العدول عن هذا المسلك بخلاف الصورة الاولى والى
 قوله وليست عليه ثالثة الخ ومعلق به اي وليست عليه ثالثة
 قوله بما قبله من قوله اسمية مفعول به ليناسب قوله او كان ماضية
 بمعناه انشارة الى ان قوله بمعناه ظرف مستقر منصوب المحل عطف
 على ماضية بتقدير الموصوف اي بمعنى غنة اي الماضى لا بمعنى المضارع
 قوله فان حكمه ان حكم الماضى الذي بمعنى المضارع توكيد او تفصيل
 للمعنى بقوله لا بمعنى المضارع ليس كذلك اي ليس حكم الماضى الذي
 بمعنى نفسه وهو لزوم قد ظاهرا او مقدرة كما سبق وهو امتناع
 ادخول الغاء تأمل قوله البعض قوله ليس كذلك اي مثل الحكم الذي نقضنا

هنا في سبق من الماضى ولعل مراده ان مراد المصنف ان يقول كذا
 اي او ماضيا بمعناه بدل قوله او بمعناه يرشدك اليه ان يكون
 مراده ذلك قوله اي قول المصنف فيما سبقت او ماضيا مقترنا لكن
 سقط من قوله اي الماضى او سقط من قوله الماضى الاول والاول
 صفة الماضى قال صاحب المنافع قوله او من قوله الماضى الاول
 لانه لو كان العبارة تامة بظاهرها لم يكن للمضمر مرجع كما لا يخفى ماضيا
 اي لفظا ماضيا فاعل سقط فرفعه تقديره لا يستغفاله بالحكاية
 ووقع في بعض النسخ ما بمعناه واما ان لفظ ماضية او اول
 والساقط لفظ ماضيا واول لفظا ما قال البعض قوله اما اول الساقط
 والساقط مجموع لفظ ماضيا فاول لفظا ما او عبارة اي اول لفظا ما
 عبارة عنه اي من اول الساقط قال البعض قوله او عبارة عنه
 عطف على قوله اول الساقط يعني يكون كذا موصولة وعبرة عن اول
 الساقط ويمكن ان يكون المبنى اي معنى قول المصنف او بمعناه او ماضية
 ماضيا اي الجملة الماضية بمعناه اي بمعنى نفسه اي الماضى قوله ماض
 مبتدأ وقوله بمعناه خبر وهو معه جملة اسمية منصوبة المحل
 صلة ماضية كذا قال البعض وقال صاحب المنافع قوله او ماضية
 ماضيا بمعناه فيكون بمعناه بتقدير المبتدأ منطوقا على غير متعريف
 ومضمر بمعناه راجع الى المبتدأ المحذوف وهو ماضيا واما في الاول
 فنقط في جملة وقال احمد نازي قوله او ماضية ماضيا بمعناه
 اي قول هذه العبارة على حالها لان الضمير المرفوع عائد الى ماضية
 والمجرور الى ماضى متحقق في ضمناها ولا بد من ان تكون ملازمة
 بمعنى الماضى لانه يلزم من ملازمة الجزاء بالشيء ملازمة الكل بذلك
 فيحصل منه كون الماضى بمعناه فلا حاجة الى عبارة الزائد انما لم يقل

في قوله او ماضيا مقترنا لكن
 اي لفظا ماضيا فاعل سقط فرفعه تقديره لا يستغفاله بالحكاية
 ووقع في بعض النسخ ما بمعناه واما ان لفظ ماضية او اول

او المصنف بمعناها بده قوله بمعناه قال البعض قوله انما لم يقل ان
 المصنف بمعناها بتأخير الضمير حتى يكون التقدير ان تقدير القول
بمعناها او تقدير بمعناها او معنى القول بمعناها او معنى
بمعناها قال البعض قوله حتى يكون التقدير وتصوير المعنى
 لا التقدير في عبارة وقال صاحب المناظرة قوله حتى يكون التقدير
 الى لعل مراده بالتقدير هذا المعنى والا فلا حاجة الى التقدير بل يكون
 حينئذ بمعناها معطوفة على غير متفردة فيحصل معنى القول بمعناها
 وعنده قوله او ماضية بمعناها قوله لان المراد متعلق بلم يقل وعلة له
 ان علة للنفي دونه المنفي لان المراد من الفعل بمعناها هو
 كونه الماضى بمعناه لا المراد ان ليس المراد منه كونه الجملة الماضية
 بمعناها قوله ثلثا يتوهم كما توهم الشارح الاول علة ثانية للم يقل
 ومعطوف على قوله لان المراد ارجاع الضمير الى غير بمعناها او
 ارجاع الضمير المؤنث الكائن في معناه الى ماضية غير متفردة وقساده
 ان ذلك التوهم او ذلك الارجاع قوله مما لا يخفى معنى هذا الربط
 لانه يكون قوله او بمعناها ان بمعنى الماضية الغير المتفردة وان لم يكن
 في الواقع ماضية غير متفردة وذا خلف اربابا ظنوا ان قوله امام زاده
 رحمه الله فلا بد حينئذ ان حين اذا كان الجزاء ماضيا بمعناه ان
 بمعنى نفسه ان الماضى مع قد ظاهرة او مقدرة قوله ليكون ان قد
 علة لفلان بده نصا او دليلا على ان الماضى بمعناه ان بمعنى نفسه ان الماضى
 لان قد لتحقيق مضمون مدلولها فاذا دخلت على الماضى تحقق معناه
 فيكون نصا على كون الماضى بمعناه او مضارعا ان او كان الجزاء
 مضارعا او جملة مصدرية مضارعة لم يقل مضارعة قوله
 لان الاقتران بالسين متعلق بلم يقل وعلة له للنفي اعني به لم يقل
 او غيره ان او بغير السين صفة المصارع لا الجملة ان ليس صفة الجملة

ان علة
 لا بد
 من
 ان
 يكون
 قوله
 او
 بغير
 السين
 صفة
 المصارع
 لا
 الجملة
 ان
 ليس
 صفة
 الجملة

ان ليس صفة الجملة مقترنا بالسين او سوف اولين وهى الحروف
 الاستقبالية او وهذه الثلاثة حروف الاستقبالية او ما وهى
 حرف الحال قوله ليكون علة للشرط المقدر ان وانما شرط كونه
 مقترنا بكل منها ليكون ان كل منها قال البعض قوله ليكون علة
 لتوصيف المضارع بقوله مقترنا بمعنى انه علة للحكم المستفاد من هذا
 التقيد ان ليكون الاقتران نصا ان دليلا على عدم تأثير الاداة
 فيه قوله لان الثلاثة الاول بضم الهمزة وفتح الدواو جمع الاول بفتح
 الهمزة وتشديد الواو والمفتوحة صفة للثلاثة وذلك القول علة
 لكون كل منها نصا على عدم تأثير الاداة وعلة لكونه الاقتران نصا
 على عدم تأثير الاداة كما قاله البعض تدل ان الثلاثة الاول
 على الاستقبال ولان الاخير تدل على الحال والمراد من الثلاثة
 الاول السين وسوف ولن ومع الاخير ما قال الاستاذ قوله
 لان الثلاثة الاول وهى السين وسوف ولن تدل ان الثلاثة
 الاول والاخير وهو ما لا لا أداة لا يحدث ان لا توجد ولا تخبر
 الاستقبال لان تحصيل الحال محال ولا يتبدل اليه ان الاستقبال
 الحال بالنصب مفعول بتبدل فلا بد من الربط اللفظي او كان الجزاء
 جملة فعلية وفيه ان قوله فعلية اشارة الى ما نقلناه عن الفاضل
 العصام في وجه التصويب من ان الجزاء هم لمجموع الجملة الثانية
 اذا كانت الجملة اسمية فلا معنى لجملة سما لمجرد الفعل اذا كانت فعلية
 انما اشار في ما سبق وفي التسهيل ان الشرط والجزاء هما
 للجملةتين وصورة الفاضل العصام بشهادة العرف وان الجزاء
 هم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى لجملة سما لمجرد الفعل
 اذا كانت فعلية اشارة الى جملة الامرية فيه اشارة الى ان الامرية
 صفة موصوفها تحذف بقرينة اشارة وفي قوله ان المصوبية الى الامر
 اشارة الى ان البناء في الامرية الطبيعية ان الجملة الموصوبة الى الامر

ان ليس
 صفة
 الجملة
 مقترنا
 بالسين
 او
 سوف
 اولين
 وهى
 الحروف
 الاستقبالية
 او
 هذه
 الثلاثة
 حروف
 الاستقبالية
 او
 ما
 وهى
 حرف
 الحال
 قوله
 ليكون
 علة
 للشرط
 المقدر
 ان
 وانما
 شرط
 كونه
 مقترنا
 بكل
 منها
 ليكون
 ان
 كل
 منها
 قال
 البعض
 قوله
 ليكون
 علة
 لتوصيف
 المضارع
 بقوله
 مقترنا
 بمعنى
 انه
 علة
 للحكم
 المستفاد
 من
 هذا
 التقيد
 ان
 ليكون
 الاقتران
 نصا
 ان
 دليلا
 على
 عدم
 تأثير
 الاداة

كذا في صدرها امر أو النهي في الجملة المنسوبة إلى الفاعل
 بان يكون صدرها نهيا والاستغناء عن المنسوبة إلى الاستغناء
 بان يكون في ما بين الاستغناء والدعاء من المنسوبة إلى الدعاء
 في الجملة المنسوبة إلى الدعاء بان يكون صدرها مستغناء
 بان لم يكن إنشاء في الاصل والنتيجة من الجملة المنسوبة إلى
 بان يكون فيها حرفي التبع مثل ليت والبرهنة من المنسوبة إلى العرض
 بان يكون فيها حرف عرض مثل الاية والعرض يكون الراء بمنى الكلام
 قال ث ر قواعدا لالعرب وهي بيح العين وسكون الراء طلب
 بليق والتخصيص من المنسوبة إلى التخصيص بان يكون فيها
 حرف تخصيص مثل لا وهو يبيح الرخصة والتشديد والتخصيص هو
 التحريض من تحريض الخاطب إلى الفعل قال الاستاد وحرف التحريض
 ثلاثة وهي هذا والآ ولوما ولا يجب دخول الفاء فيه أي في الجزاء
 قوله لعدم تأثير الاداة من ادالة الشرط متعلق يجب وعلة له او
 علة لوجوب دخول الفاء فيه في الجزاء لان تأثيرها اما
 قلب المانع إلى الاستقبال او تخصيص المضارع إلى الاستقبال
 وكلاهما مفقودان في هذه المذكورات وليدل الفاء على سببية الاول
 وسببية الثاني كذا في السارح الاول وهو صاحب كشف الاسرار
 على الاظهار قوله لوجوده من التأثير علة لعدم التأثير قبلها
 من قبل الاداة في البعض كالمضارع المعترن باحد هذه الثلاثة
 والامرية والنهيية قال البعض قوله في البعض وهو المضارع المعترن
 بالسببية وسوف ولن وما بعدها من الجمل سوى التمنية والتخصيصية
 قوله ولعدمه من وجوده او لعدم التأثير عطف على قوله لوجوده
 بعد ما في بعد الاداة في البعض الباقية وهو الجملة الاسمية والماضية

والماضية الغير المتصرف والماضية بقية والمضارع المنفي والتمنية
 والتخصيصية كذا قال صاحب المنافع وقال الاستاد قوله في البعض
 كالاسمية والماضية الغير المتصرف والماضية بمعناه والمضارع المعترن
 بما والاستغناء من الدعائية وغير ذلك فلم يوجد التعلق المعنوي
 من اذا عدم تأثير الاداة فيه او اذا لم يوجد تأثير الاداة في الجزاء
 فلم يوجد التعلق المعنوي وهو قلب المانع إلى الاستقبال او تخصيص
 إلى الاستقبال او هو قلب من المانع إلى الاستقبال او هو كونه المانع
 بمعنى الاستقبال فاصحح من اذا لم يوجد التعلق المعنوي فاصحح
 اللفظ وهو الفاء لانه لا يتبع الشئ للشئ فيدل على ان الجملة جواب
 للمعتمد عليها وليس بكلام منقطع عما قبلها فلا جزم من اذا لم يوجد
 في الجزاء الذي هو الجملة مجزوم بعد الفاء فقلنا كما تقدم كما مر علة لعدم جزم
 فيه قوله ان الفاء من الفاء بياي لما ياتي عنه من الجزم قوله
 ولعدم صلاحية المحل عطف على ما مر في البعض وهو الجملة الاسمية والمضمنية
 وما بمعناه والامرية والنهيية فافهم لعل وجهه ان كونه الفاء فانما في الجميع
 وعدم صلاحية المحل للجزم في المانع بمعناه والامرية والمضمنية الغير المتصرفية
 والاسمية وغير ذلك قال صاحب المنافع قوله فافهم اما تنبيه على تعيين الالفين
 او اشارة الى ما يرد على ما ذكر من العلة انما تقتضي ان لا يجب دخول الفاء
 على الجملة الاسمية لتأثير الاداة فيها باحداث الاستقبال فيها مثلا ان المراد
 من قوله ان جلت فانك فكرت انت فكرت الاستقبال كما نص عليه الشيخ الرطبي
 نحو ان ضربت فانك مقرب هذا مثال للاسمية من الجملة الاسمية الواقعة جزاء
 او للجزاء الواقعة جملة اسمية او للجزاء الذي كان جملة اسمية ونحو قوله تعالى
 ومن يفعل ذلك ليس من الله في شيء وهذا مثال للماضية الغير المتصرفية من الجملة
 الماضية الغير المتصرفية جزاء او مثال للجزاء الواقع ماضية غير متصرفية وهو ليس

قوله من الافعال الناقصة بناء على ضمة النقص من الافعال الناقصة
 لا من غيرها وقد كان كرهها فليس ان تتركها شيئا وهو ان ذلك الشيء
 خبر كثر قال هذا المضاف قوله تعالى او يحيط لكم هذه الجملة حال
 من شيئا من غير تقدم عليه مع كونه نكرة محضة لما تقدم ان القاعدة
 المذكورة انما هي اذ كان الحال مفردا وعنوان كانه مخصصه قد من قبل
 قصدت قوله اي فقد صدقت اشارة الى انه مثال للماضى المفعول
 مع قد تقدم كذا في الكشف قال الاستاذ قوله وعنوان ان كان مخصصه
 قبله من قبل قصدت مثال الماضى بمعناه فقد قدرة فاستار اليه
 بقوله ان فقد صدقت وما كانه ملفوظا كانه نحو قوله تعالى سورة يونس
 ان يسرق فقد سرق اح له من قبل هذا مثال الماضى بمعناه
 ان مثال الماضى الواقع جزاء ولفظ قد ملفوظة والماضى بمعناه ان
 بمعنى نفسه واعلم ان من خصها بغير كانه ان لفظ كانه بقاوه ان كانه
 على الماضى بان لم تقلب اداة بمعناه الى الاستقبال اذ كانه ان كانه
 شرط الا قليلا يحتاج الى القرينة نحو ان كنت جاسعا غدا فانت
 وبقاؤه غيره وما غير كانه من باقى الافعال الناقصة عليه ان على الماضى
 نادر كذا في الرضى على الكافية قال ابن مالك رحمه الله كل ما ان
 كل شيء من الشرط والجزاء دخل عليه ان على ذلك الشيء ان كانه
 لفظ ان والحال هو ان ما دخل عليه ان او كل ما دخل عليه ان
 ماضى قوله لا يمكن انقلاب صفة ماضى ان لا يمكن تحويل اداة الشرط
 معنى ذلك الماضى الى المستقبل قوله كل ما دخل عليه ان مبتدأ خبره
 قوله لا بد من تاويله ان ما دخل عليه ان او كل ما دخل عليه ان بامر متقيا الى
 وان كانه وان للوصلية ان وان كانه ما دخل عليه ان كانه ان لفظ كانه
 قوله فتقولك تنويح على ما قاله ابن مالك ان كنت انت احسن
 انت الى بتثنية الياء المتكلم فتكررت قوله فتقولك مبتدأ خبره
 قوله

هذا المضاف قوله تعالى او يحيط لكم هذه الجملة حال من شيئا من غير تقدم عليه مع كونه نكرة محضة لما تقدم ان القاعدة المذكورة انما هي اذ كان الحال مفردا وعنوان كانه مخصصه قد من قبل قصدت قوله اي فقد صدقت اشارة الى انه مثال للماضى المفعول مع قد تقدم كذا في الكشف قال الاستاذ قوله وعنوان ان كان مخصصه قبله من قبل قصدت مثال الماضى بمعناه فقد قدرة فاستار اليه بقوله ان فقد صدقت وما كانه ملفوظا كانه نحو قوله تعالى سورة يونس ان يسرق فقد سرق اح له من قبل هذا مثال الماضى بمعناه ان مثال الماضى الواقع جزاء ولفظ قد ملفوظة والماضى بمعناه ان بمعنى نفسه واعلم ان من خصها بغير كانه ان لفظ كانه بقاوه ان كانه على الماضى بان لم تقلب اداة بمعناه الى الاستقبال اذ كانه ان كانه شرط الا قليلا يحتاج الى القرينة نحو ان كنت جاسعا غدا فانت وبقاؤه غيره وما غير كانه من باقى الافعال الناقصة عليه ان على الماضى نادر كذا في الرضى على الكافية قال ابن مالك رحمه الله كل ما ان كل شيء من الشرط والجزاء دخل عليه ان على ذلك الشيء ان كانه لفظ ان والحال هو ان ما دخل عليه ان او كل ما دخل عليه ان ماضى قوله لا يمكن انقلاب صفة ماضى ان لا يمكن تحويل اداة الشرط معنى ذلك الماضى الى المستقبل قوله كل ما دخل عليه ان مبتدأ خبره قوله لا بد من تاويله ان ما دخل عليه ان او كل ما دخل عليه ان بامر متقيا الى وان كانه وان للوصلية ان وان كانه ما دخل عليه ان كانه ان لفظ كانه قوله فتقولك تنويح على ما قاله ابن مالك ان كنت انت احسن انت الى بتثنية الياء المتكلم فتكررت قوله فتقولك مبتدأ خبره قوله

قوله مؤول بانه ان قولك او الشاء ان يظهر كونك محسنا لان يظهر
 كونك شاكرا لك ونحو قوله تعالى في سورة الطلاق ان تعاشرني
 فستر مع له احسن وهذا مثال المضارع المقترن بالسين ان
 مثال المضارع الواقع جزاء مقترنا بالسين ونحو قوله تعالى في سورة
 آل عمران من يتبع غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وهذا مثال
 المقترن بلم ان نحو ان ضربك زيد فاضربه وهذا مثال
 الامرية ان مثال للجزاء الواقع بجملة امرية او مثال للجملة
 الامرية الواقعة جزاء او مثال للجملة المنسوبة الى الامر الواقعة
 جزاء بالفاء والجزائية او نحو ان ضربك زيد فلا تضربه وهذا
 مثال النهيية ان مثال للجملة النهيية الواقعة جزاء او مثال
 للجزاء الواقع بجملة نهية او مثال للجملة المنسوبة الى النهي
 الواقعة جزاء بالفاء والجزائية او نحو ان ضربك زيد فاهل
 تضربه وهذا مثال الاستفهامية ان مثال للجملة الاستفهامية
 الواقعة جزاء او مثال للجزاء الواقع بجملة استفهامية بالفاء
 الجزائية او مثال للجملة التي فيها استفهام الواقعة جزاء ونحو
 ان تكرم فيرحمك الله وهذا مثال الدعائية ان مثال للجملة الدعائية
 الواقعة جزاء او مثال للجزاء الواقع بجملة دعائية ونحو ان جئت
 فليتك مكرم مثال التمنيية يعني مثال للجملة التمنيية الواقعة جزاء
 او نحو ان جئت فلا تنزل وهذا يصلح لان يكون مثالا للعرضية
 والتحضيضية فان قرأت اللام بالتشديد فيكون مثالا للتحضيضية
 فان قرأت اللام بالتخفيف فيكون مثالا للعرضية قال البعض هذا
 مثال العرضية والتحضيضية اذ مثال العرضية مستلزم لثال التحضيضية
 وقال الاخر هذا مثال العرضية والتحضيضية لانها مستلزم للعرضية
 وان كانه ان الجزاء مضافا بغيرها ان بلا سين وسوف وليس وما

اشارة ان الغير يعني لاء النافية وصية المؤنث راجع الى هذه الاربعة
مشتا او منفيا لرس سواء كانت مثبتا او منفيا بلا لابلن ولما واما فانها
ذكرت احكام المنفي بها قال الفضل الجاني قوله او منفيا بلا احراز عما كان
منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ما ضيا معنى اولى بحيث يجب فيه
الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى فيجوز ان كان كذلك يجوز
دخول الفاء فيه نظرا لمفعول له يجوز ان لا اجل النظر الى ان الاداة
اس اداة الشرط لم تؤثر اس لم تكن مؤثرة في تغيير معنى ما ذكر من المضارع
المثبت والمنفي لان حيث انها اس تلك الاداة لم تغلب معناه اس معنى
ما ذكر من المضارع المثبت والمنفي بلا فضعف التعلق المعنوي اس
اذا لم تغلب معناه فضعف التعلق المعنوي فاصح ان اضعف
التعلق المعنوي فاصح الى الربط اللغوي وهو الفاء مع جواز
الرفع اس مع جواز رفع ما ذكر من المضارع المثبت والمنفي
او مع جواز رفع ذلك المضارع نظرا اس لاجل النظر قال البعض
قوله نظرا علة لجواز الرفع الى ما مر قوله من ان الفاء بيانه لما مر
يمنع الجزم ويجوز حذفه اس الفاء وفي تقديره يجوز اشارة الى
ان قوله حذفه معطوف على فاعل يجوز وهو الفاء اس ويجوز عدم
دخول الفاء مع الجزم اس مقرونا مع جزم ما ذكر من المضارع المثبت
والمنفي بلا او مقرونا مع جزم ذلك المضارع او مقرونا مع وجود الجزم
لذلك المضارع قوله نظرا علة لجواز حذف الفاء اس لاجل النظر
الى وجود التأثير اس تأثير اداة الشرط في تغيير المعنى من حيث انها
اس تلك الاداة خلصت اس خلصت تلك الاداة ذلك المضارع
والظاهر انه بنشد يد اللام من التخصيص معنى جعلت تلك الاداة
المضارع الذي دخلت خالصا وخاصا بالاستقبال اس لمعنى الاستقبال
لانها كانتا صالحين للحال والاستقبال افعال المثبت وظاهر اس افعال
المضارع المثبت والمنفي بلا

اس اما التخصيص في المضارع المثبت فموضوعه ان يدبر على
لا يجتمع الدليل والتبيين واما المنفي اس واما التخصيص في المضارع
المنفي بلا اس بلفظ لا فلانها اس فثبت لانها اس لا للمنفى المطلق اس
سواء كان حال او مستقبلا لان لاصالحه لهما على الصحيح اس على القول
الصحيح او على المذهب الصحيح ولما وقع في حيز الشرط اختصا معنى
في جاز حذف الفاء لوجود التأثير من وجه ومعدتا تأثيره المنفي نحو
ان تغرب اضرب بحذف الفاء منه مع الجزم اس مقرونا مع جزم المضارع
او ان تغرب فاضرب بها اس بالفاء مع الرفع وهذا امثال للمثبت اس
للمضارع المثبت الواقع جزلة ولوقال مثالا لكان احسن لكن
ما كان الجزلة فيها مشبها بالثابت في حذف الفاء وبها قال مثال ولم يكل
مثالا لانه ان رغب لا اضربه بالحذف اس بحذف الفاء منه مع الجزم اس
مقرونا مع جزم المضارع المنفي الواقع جزاء او ان تغرب فلا اضرب بها اس بالفاء
مقرونا مع الرفع اس مع رفع المضارع المنفي الواقع جزاء وهذا امثال
المنفي قال سيبويه لا يقع بعد الفاء فعل وهو المضارع الغير المقرون
بالسين وغيرها يمكن جزمه اس ذلك المضارع بالجزم متعلق بلا يقع قوله لا
على اخر را استثناء من قوله لا يقع اس لا يقع بعد الفاء في جميع الاوقات
اللاحقة وقت كونه على اخر اس على تقدير مبتدأ قوله يصرفه صفة الاضمار اس
يصرف ذلك الاضمار والفعل عن الجزم مثل من يد من يرب فلا يحاق
اس فهو للحقاق فيكون اس اذا كان كذلك فيكون فابعد الفاء جملة اسمية
في التقدير وتأثير اداة الشرط في الجملة اسمية فتشع كما مر وقيل اس جزم
وقوله اس قول سيبويه اقيس اس ازبد في القياس قوله لان المضارع
متعلق باقيس وجملة له يصلح لان يكون جزاء بغيره اس بلا فاعل
بدليل السابق فلا ينافي ما سبق من الجزم وهو الجملة اياها كان فلو لانه اس المضارع

جزم المبتدأ ان خبر مبتدأ مضمون لم يدخل عليه اي على المضارع الفاء
 فدخل الفاء على المضارع دليل على كونه خبرا لمبتدأ وقال المبرد لا حاجة اليه
 اي الى الاخبار وارتقاء اي قول المبرد الرتبة في شرحه على الكافية
 وارتقاء المضارع في الامتناع قوله لان ما ذكر من قوله لان المضارع
 لا يصلح ان متعلق بلا حاجة وعلته له او علة للنفي في وجه الافيضية
 اي في دليل الافيضية من دفع جزم ان مما ذكرنا من ضعف التعلق
 المضمون حاصله منع الملازمة مستندا بجواز ضعف التعلق المضمون
 فيحتاج الى ربط لفظه فيدخل الفاء كذا قاله احمد ثانيا في قوله والفاء
 في جواب سؤال مقدر كأنه قيل اولم يذهب الى الاخبار فلا وجه
 لعدم الجزم مع ان المحل صالح له فاجاب بقوله والصارف اي المانع
 عن الجزم وهو ان الصارف الفاء في خبر من ان الفاء يمنع الجزم
 ويعتبر الجزم في محل الجملة التي بعد الفاء ولما فرغ من المحمول بالاصال
 شرع في التبعية فقال واما المحمول بالتبعية ولما فرغ من بياض المحمول
 بالاصال شرع في بياض المحمول بالتبعية فقال واما المحمول بالتبعية
 وعطف قوله هذا على قوله الاول اربعة وقوله اي المحمول بالتبعية
 الثاني اي النوع الثاني من النوعين لمطلق المحمول الاخر والاسباب
 للاول اي للفظ الاول او للتفسير الاول الثاني اي لفظ الثاني قال
 قوله للاول اي لتفسير عن المحمول بالاصل بالاول ان يقوله الثاني
 لكن غير من التغيير اي غير المحل الاسلوب في صدره بانه
 والاسلوب ان يقول الثالثة المحمول بالتبعية قوله بعد ما بينهما
 اي الاول والثاني متعلق بغيره وعلته لان الثالثة بعد ما بينهما اي بعد
 ما بين الاول الذي هو المعطوف عليه وبين الثالثة الذي هو المعطوف وقوله
 اي المحمول بالتبعية بناء على ما في التعريف الذي وقع في اللب وهو
 ما في لفظ تبع سابق في الاعراب ومعنى التبعية اتحاد التابع والمتبوع
 في نوع الاعراب مع كون التابع لاجل المتبوع لا لوقوعه بعده فلا بد من
 الاخبار المتقدمة والاحوال المتداخلة كما ورد على ابن الحاجب كذا في كتابه

في وجه دخول الفاء على المضارع

كذا في الامتناع اي قبل لا بد من الاخبار المتقدمة والاحوال
 المتداخلة نظر لان هذا المعنى يعمد في خبر لا جزم المتقدمة
 والاحوال المتداخلة في كل واحد منهما مستلزما في نوع الاعراب
 مع كون اعراب التابع لاجل المتبوع فيلحق هذا ان تعريف
 التبعية من ما يتبع سابق في الاعراب تعريف جلتع لا فرد ومانع
 لا غير ذلك لان الا ان تعريف التبعية من هذا او الا ان تعريف
 التبعية من كتابه المسمى باللب وهو على الامتناع او الا ان تعريف
 صاحب اللب وهو التبعية اي غير مفيد للمبتدأ ان اللب التبعية
 قوله لا استلزامة ملحة لعدم كونه حفيدا للمبتدأ او علة للنفي
 ان لا استلزامة تعريف التبعية من هذا ان لكونه مستلزما للمعروف
 المهر وب لان التعريف يتوقف على الافراد والافراد يتوقف على
 كذا قاله امام الايوب او لان التعريف على الموارد يتوقف على التوقف
 ايضا او لان التعريف يتوقف على المعرف ولو توقف المعرف على التعريف
 لزوم الدور قال السيد حافظ رحمه الله لا يبرح الدور بين التعريف
 والمعرف بان توقف المعرف عليه من جهة محورية وتوقف التعريف عليه
 من جهة معلومة مستقيما من جهة التوقف فلا دور قال بعض الاقوال
 ويرفع الدور من جهة التعريف والمعرف بان توقف المعرف على حيث
 يتوقف التعريف عليه من حيث الذات فالمعرف المتوقف ذاته والمتوقف
 يتوقف جهتها المتوقف وقيل في رتبة ان التعريف واقع بعد العلم بالمعرف
 فلا يتوقف على العلم بالتعريف واما توقف المحمول بالتبعية في التبعية
 المنفردة من تبع فلا يتبع لانه لا يقع ان يقال ان متوقف متوقف ان
 متوقف على ذلك الشيء لانقطاع التوقف حتى يلزم المحذور المذكور
 قال السيد عبد الله اعلم ان العلم بالمحذور متوقف على العلم باجزاء التعريف

ومع ذلك انهم من معرفة الحدود عند العقل في شأن الكثرة والعدد
والحجب ان يمتثل قبل الحدود وقال حسن بانها في الاصل
معلوم قبل الحدود لا يورث بان ما ذكره في التعريف لكونه لا يورث
تفسير الاصطلاح باللفظ كما لا يخفى قال بعض الاخمين قوله غير مفيد
لاستزاج الدور اقول في استزاج الدور فتدبر لان ما في سابقه
اثر سابق فلا دور بل هذا التعريف مفيد لمن عرف هذه التسمية او التسمية
في الاعراب بتتبع الموارد او بتتبع مواضع استعمال اللفظ بالتسمية
في كلام قضاة العرب لان هذا التعريف يعرف بتتبع كلام العرب وليس هذا
للمبتدئ في حاشية اطوى قوله بل مفيد لمن عرف هذه التسمية بتتبع الموارد
او بتتبع مواضع استعمال اللفظ بالتسمية في كلام العرب يعني ان هذا التعريف
تعريف بشيئ او لفظي يجوز فيها الدور فلا استدلال والى اسد
لانه معلوم بوجه اخر وكذا التسمية معلوم بالاحكام الخمسة او بالاحكام والاصالة
لكن لا يجوز عند من لم يعرف بوجه اخر مثلاً ان قال مثلاً لان معرفة هذه
التسمية يمكن بالسلامة ولكن احتاج الى معرفة الاصطلاح يعني بعد معرفة
هذا المعنى هذه التسمية بتتبع الموارد احتاج الى انه بان معنى بغير النية
بهذه التسمية ولذلك ارادوا ان يكون غير مفيد للمبتدئ وهو علة لعله تركه
او تركه لانه يعرف صاحب اللب واللب ايضا ولا شك في حلق على تركه
بتعريف انت قد اقام اللفظ بالتسمية فيه او استلزام ما في اللب الدور
لا يستلزم الاكتفاء بتعريف الاقام لانه اذا التعريف بغير ما في اللب على ان مفهوم
التعريف او مع ان مفهوم تعريف اللفظ بالتسمية او مع مفهوم تعريف المقسم
الذي هو اللفظ بالتسمية هذا اللفظ الذي وقع العمل فيه تسمية فهو علاوة
على علة تركه ذلك التعريف حاصل بملاحظة مفهوم هذه اللفظة او لفظ
المعول بالتسمية او لفظ هو قول المصنف المعول بالتسمية ومفهومه هو الذي عمل عليه
سبب تسمية المعول بالاصالة كما قاله صاحب فتح الاسرار وهو الذي عمل عليه بتسمية
المعول

للمعول بالاصالة بعد معرفة المعول بالاصالة قيد للملاحظة ولو سلم
يعني لا شك ولو سلم حصوله ان مفهوم التعريف بهما ان بملاحظة
مفهوم هذا اللفظ قال صاحب المنهاج في قوله ولو سلم ان مدار التسمي
مفهوم هذا اللفظ بعد تلك المعرفة فهو الذي عمل عليه سبب كونه
معرفة للمعول بالاصالة فلا يستفاد منه تسمية له في الاعراب فهو ان
مفهوم التعريف حاصل ببيان الاحكام او حاصل ببيان الاحكام الخمسة
للمعول بالتسمية كعدم التقدم وكونه عاملة عامل متبوعه وغيره
في قول صاحب المنهاج قوله حاصل ببيان الاحكام وهو عدم التقدم
وكونه عاملة عامل متبوعه وكونه اعراب مثل اعراب فافهم لعل وجه كونه اشارة
الى ان هذا التعريف لا يورث ولا يجوز تقديم شيء منها بشر السبق وقوله
متبوعها بشر النعم وقوله واعرابها كاعراب بشر التسمية في الاعراب
او اشارة الى ان فيه دورا ايضا قال صاحب المنهاج قوله فافهم اشارة
الى ان اعتبار ما فهم من التعريف للتقسيم وبيان الاحكام الخمسة بين
واذا قسم المعول بالتسمية بقول المصنف خمسة وبيان الاحكام المذكورة
فهل التعريف في الحاجة الى اعتبار التعريف بعد ما قوله وفي تعريف ابن
الحج جواب عما يقال لم يخبر المصنف بتعريف اللب بهذا المحذور ولم يذكر
تعريف ابن الحاجب في جواب بقوله وفي تعريف ابن الحاجب خلل اخر
من هذا الخلل وهو لزوم الدور وعدم الافادة للمبتدئ لان تعريف كل ثان
باعراب سابقة وهو يتوقف على الموارد والموارد تتوقف على التعريف ايضا
وهذا هو معنى الدور في تعريف اللب لا يلزم فيه لانه على الجواب المشهور
فيه فافهم بينه ان بين المصنف ذلك الخلل في الامحاء حيث قال ولا يخل
عبارة الكافية على وجوه من الخلل ذكر الجمع وكل المتن للافراد والتعريف
للمناهية و ثان غير شامل لثالث فصاعدا لا بقاء ويل وباعراب سابقة
المحتاج الى حذف المضاف او ارادة النوع وعدم المنع غيرها خمسة
ان فهو غرض بالاستقراء لان التابع لا يخلو ان يكون مقصودا بالتسمية اولاف في الاول
اما ان يخلل بينه وبين متبوعه عاطف او لا الاول العطف بالحروف والثاني

الذي هو اللفظ بالتسمية

الذي هو اللفظ بالتسمية

البديل وعلم تقدير الثاني فان دل على معنى متبوعه فهو الصفة وان لم يدل
 وان قرر امر متبوعه في النسبة او الشمول فهو التاكيد والافه عطف البيان
 ولا يجوز تقديم سببها من الخلف على متبوعها وهذه السالبة الكلية
 كاذبة بحسب الظاهر فاصحها كارج بقوله في السعة ان في غير الضرورة الشرية
 واحا في الضرورة الشرعية يجوز تقديم العطف بطرف او المعطوف باحد الطرفين
 كقوله ان الشاعر الاياخذه من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
 فان اصله عليك السلام ورحمة الله قال سعد الديه في المطول قد ذكر
 النخلة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وضم واو ولا يحل المعطوف عليه
 في ضرورة الشر بشرط ان لا يتقدم المعطوف عليه على العامل واما تقديم التاكيد
 و البديل في السعة على المتبوع والعامل جيبا فمالم يقل به احد وقام لها
 ان عامل الخصة المذكورة عامل متبوعها في هذه صفة يتلوه اما الصفة
 او اما كونه العامل متبوع العامل في الصفة او اما اتحاد عامل المتبوع
 والتابع في الصفة والتاكيد وعطف البياء فلان المنسوب ان ثابت
 لان المنسوب الى المتبوع في قصد الحكم منسوب اليه ان المتبوع قوله
 مع تابعه ان المتبوع لطرف منسوب في الناحية مثلا في جاء في زيد الظرف او الصفة
 الظرف زيد او زيد نفس في قصد منسوب الى زيد المقيد بالظرف او بكونه
 نفس او الى الظرف المقيد بزيد لا الى زيد او الى الظرف مطلقا قال
 صاحب المنافع قوله منسوب اليه مع تابعه فيقتضي ان يكون المجموعهما اعراب
 واحد لكنه اظهر الاعراب في كل واحد منهما دفعا للتكم فليما اسحب
 حكم العامل وسببه ان العامل عليها ان التابع والمتبوع حتى صار ان
 التابع والمتبوع كفرد بالتزويده قوله منسوب اليه صفة المفرد ان كالمفرد الذي
 نسب العامل اليه قال الاستاذ قوله منقول مذكور صفة مفرد واليه متعلق
 منسوب نائب الفاعل والضمير راجع لا مفرد وكان التابع ان التابع هو
 في المثال الاول ان المتبوع في المعنى قال صاحب في الاسرار فليما ان التابع
 والمتبوع شيئا واحدا في المعنى اسحب حكمه ان عمل العامل ايضا حكمه اسحب

ان كما اسحب حكم العامل وسببه عليها ان على التابع والمتبوع معا
 ان حال كونها محتملين فيه بخلاف علام زيد في علام زيد فان المنسوب اليه
 وان كان الفلاح مع زيد الا ان الثلاثة ليس هو الاول مع فلم يحل
 العامل فيها لا يحصل المطابقة متعلق بالسبب وتقليل لاسيما عمل العامل
 عليها بين اللفظ والمعنى واما جعل فيها ان في هذه الثلاثة ان
 الصفة والتاكيد وعطف البياء معنويا في ذهب اليه ان جعل العامل
 فيها معنويا الا خفي في خلاف الظاهر ان في خلاف الظاهر قوله اذ المعنوي
 ان العامل المعنوي في كلام العرب يعطى كونه خلاف الظاهر بالنسبة
 الى اللفظ ان العامل اللفظي كالشاذ النادر فلا يحل ما هو متنازع فيه
 عليه قوله اذ المعنوي مبتدأ خبره قوله كالثاني النادر قوله او مقدر عطف
 على معنويا ان واما جعل العامل فيها مقديا من جهتي العامل الاول كما ذهب
 اليه ان جعل العامل فيها مقديا في بعض النسخة خلاف الاصل
 ان قوله خلاف الاصل فلا يصح ان في كونه جعل العامل فيها معنويا فلا يصح
 الى الامر الحق ان العامل المعنوي اذا قلنا العمل بالامر الجلي ان
 بالعامل اللفظي واحا في البديل ان واما كون عامل التابع عامل المتبوع البديل
 او اما اتحاد عامل التابع والمتبوع في البديل فلان البديل في ان ثابت لان
 في حكم المقطوع ان في حكم الساقط عن الاعتبار او في حكم المسكوت عنه فكان
 العامل فكان يتشبه بالنون حرف من الحروف المشبهة بالفعل بغيرها
 ان البديل ووافق ان يسمونه بغيره في البديل او في كون عامل البديل عامل
 للبديل معا لمجرد والسير في والترجيح ان وجب واما جعل العامل فيه ان
 في البديل نظير الاول ان نظير العامل الاول ان العامل في المتبوع لان في الاول
 كما جعل الاخفى بيانا لجعل العامل فيه نظير الاول في خلاف الظاهر ان فهو
 خلاف الظاهر ايضا ان كما جعل العامل في الثلاثة معنويا خلاف الظاهر
 والاستدلال ان استدلال الاخفى ومنه يتبع هذا الاستدلال يستدلان السماع

كذا في الرضخ بمثل قوله ان الله تعالى في سورة الزخرف جعلنا لمن يكفر
بالرحمن لبيوتهم حيث لتقبل على البدل وهو بيوتهم نظير عامل الجدل
وهو من يكفر وهو ان عامل الجدل من اللام في من يكفر ونظير اللام لبيوتهم
وقال البعض قوله وهو ان نظير عامل الجدل من اللام في لبيوتهم وعامل الجدل
اللام في من يكفر وكل وجهه قوله تمنوع خبر لقوله والاستدلال قوله ادليس
من البدل تقبل تمنوع ومتعلق به ان ادليس كل واحد من البدل والجدل من
المجرور فقط ان بدو الجار بل هو ان بل كانه كل من البدل والجدل من
المجرور مع الجار فنع هذا خبره هو راجع الى كل منهما والمجرور مخذوف بقرينة
مع الجار فيكون في هذه العبارة مسامحة قال البعض قوله بل هو ان المجرور
مع الجار ان بل كل من البدل والجدل من هو المجرور مع الجار والعامل فيها
ان في البدل والجدل من هو العامل جعلنا لا اللام ان ليس العامل فيها
اللام والسمية ببدل الاحتمال باعتبار المجرور وفائدة اللام التأكيد ليس
قال الرضخ ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل وهو
جعلنا فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم هذا بدل
لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر
قلنا لم يحصل من اللام فائدة الا التأكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسموا
بدل الاحتمال نظرا الى المجرور ولا تكرر في اللفظ في البدل من العوامل لا
حرف الجر لكونه بعض حروف المجرور واما الاستدلال ان استدلال الاخفش
ومنه بان البدل ان يظن هو ان البدل مستقل ومقصود بالذكر او بالنسبة
دو البدل من وهذا الاستدلال استدلال بالقياس كذا في الرضخ قوله واما
الاستدلال مبتدأ خبره قوله فيزيد ان ذلك الاستدلال يعني فهو يزيد
مذهب سيبويه كما سبق منه ان البدل في حكم المظرواح فكان العامل باشر
الثاني لا مذهبهم ان لا يؤيد مذهب الاخفش والرماني والفارسي واكثر النحويين
كما زعموا ان النسخة حيث قالوا ان ذلك يؤيد مذهب هذه الاشئلي ص

واما في العطف بالحروف او واما كون عامل التابع عامل المبتدوع في المعطوف
بالحروف او واما اتحاد عامل التابع والمبتدوع في المعطوف بالحروف فلان
ان ثابت لان كون الحروف العاطفة معناه الى اسم خبره قوله واما
بين العامل والمفعول او وبين مفعوله فقد ان كون الحروف واسطة القياس
خبر ان وهو مذهب سيبويه ان غالب الوقوع انتهى لا وتقدر العامل بعد
ان بعد الحروف كما ذهب اليه ان الى ذلك التقدير الفارسي في الايضاح
الشعرى وابن جني في سر الصناعة قوله وتقدر العامل مبتدأ خبره قوله
خلاف الظاهر والقياس ان وخلاف القياس ايضا وجعله ان جعل العامل
في المعطوف حرف عطف بالنسبة لعم عامل المعطوف عليه او بالنسبة
مقام عامل المعطوف عليه كما ذهب اليه ان الى جعله حرف عطف بالنسبة
البعض ان بعض النحاة قوله وجعله مبتدأ خبره قوله بعيد عن المرام ان
بعيد كل البعد عن المرام قوله لعدم لزومها ان تدل الحرف متعلق بعيد
وعلة له لانه القليلين وهي الاكم والفعل قال صاحب المنافع قوله
لعدم لزومها لانه القليلين ان عدم لزوم حرف العطف لواحد
من الاكم والفعل لان حرف العطف كما عطف الاكم عطف الفعل والمجمل
كما هو ان ذلك اللزوم حق العامل لان ما هو عامل في الاكم لا يعمل
في الفعل وما هو عامل في الفعل لا يعمل في الاكم لما ظهر من تقسيمات العامل
ان احدا واربعين من السنين عاملة في الاكم فقط وستة عشر عاملة
فقط واما كون الاكم المضاف عاملا في الفعل لكونه عاملا في الاكم فخلاف ما
صحح المصنف في الامتياز كما تقدم في اول الباب في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين
صدقهم قال الاستاذ كما هو ان هذا اللزوم حق العامل وايضا حق الفعل
ان يخص عمله باحد ها واخرها ان اعراب الحجة كما عرابه ان كما عراب
مبتدوعها ولو محلا ان ولو كان اعراب المبتدوع محلا او مفعولا كذا ياريد
العاقلة تابع لمحلا ان حق تابع المبتدوع ان يكون تابعا لمحله قال البعض قوله
بالنصب ان ينصب العاقل صفة لزيد فهذا مثال لقوله محلا او ناظر له

وقد قول الشاعر بدال ان ظهر في اني كنت انا مدرك ما مضى من الفوائد
 التي مضت فجاء في صلة لاكم موصول ولا سابق شيئا اذا كان في ذلك الشيء
 جانيا هذا مثال لقوله او ففوقه او ناظره قوله فان سابق تعليل لدعوى
 مطابقة المثال الثاني الى المثل الاول لان سابق مع كونه في سابق مجرورا
 عطفا على كونه في مدرك منصوبا قوله لتوهم الجبر متعلق بجمع كونه
 مجرورا فيه في مدرك قوله لانه في مدرك متعلق بتوهم وحالة له
 في موضع يكثر على صيغة الجبريل صفة موضع فيه في ذلك الموضع قوله
 الجبريل نائب الفاعل ليكثر بزيادة البناء لانه يدخل في ليس البناء لما مر
 في القسم الثاني من القسمين واما الرفع في العاقل في لفظ العاقل
 على احد الوجهين في العاقل او رضى حلا على لفظ ونصبه حلا على قوله
 قال البعض قوله على احد الوجهين احدهما الرفع حلا على لفظ
 والاخر نصب حلا على حله وقال صاحب المنافع قوله على احد الوجهين
 في العاقل وعلى الفتح وايضا وهذا مبني على ما حقه المص واما
 ما ذهب اليه الجبريل فصفة العاقل اعراب كفتحة فاع هذا اعراب العاقل
 في الوجهين لفظي في المثال المذكور وهو ياريد العاقل فليس باعراب
 ان فهو ليس باعراب ولا بناء اقول بين ان التتابع المبني مطلقا تابع
 لحمل متبوعها حتى يوجد التبعية في الاعراب فاع هذا لا يكون الرفع في
 المنعوم من قبلهم ترفع حلا على لفظ التتابع المناوئ المبني اعرابا ولا بناء
 لعدم مقتضيهما بل هو ان ذلك الرفع مجرد المسألة بضم زبد والابتناع
 قوله كجر اجواري ببناء المسألة والسمية في تسمية صفة العاقل بالرفع
 والجبريل جاز في الرفع والجبريل في الرفع في الرفع في الشكل
 قال البعض قوله جاز لكون الرفع من القاب المعرب قوله المحول
 الاول اشارة الى ان قوله الاول صفة وموصوفه محذوف بقرينة قوله
 من تلك الجهة فيه اشارة الى ان الالف واللام في قوله الاول عهد خارجي
 القصبة فان قلت ما الفرق بين النعت والصفة قلت ان النعت يستعمل

في قوله العاقل في العاقل او رضى حلا على لفظ ونصبه حلا على قوله
 قال البعض قوله على احد الوجهين احدهما الرفع حلا على لفظ
 والاخر نصب حلا على حله وقال صاحب المنافع قوله على احد الوجهين
 في العاقل وعلى الفتح وايضا وهذا مبني على ما حقه المص واما
 ما ذهب اليه الجبريل فصفة العاقل اعراب كفتحة فاع هذا اعراب العاقل
 في الوجهين لفظي في المثال المذكور وهو ياريد العاقل فليس باعراب
 ان فهو ليس باعراب ولا بناء اقول بين ان التتابع المبني مطلقا تابع
 لحمل متبوعها حتى يوجد التبعية في الاعراب فاع هذا لا يكون الرفع في
 المنعوم من قبلهم ترفع حلا على لفظ التتابع المناوئ المبني اعرابا ولا بناء
 لعدم مقتضيهما بل هو ان ذلك الرفع مجرد المسألة بضم زبد والابتناع
 قوله كجر اجواري ببناء المسألة والسمية في تسمية صفة العاقل بالرفع
 والجبريل جاز في الرفع والجبريل في الرفع في الرفع في الشكل
 قال البعض قوله جاز لكون الرفع من القاب المعرب قوله المحول
 الاول اشارة الى ان قوله الاول صفة وموصوفه محذوف بقرينة قوله
 من تلك الجهة فيه اشارة الى ان الالف واللام في قوله الاول عهد خارجي
 القصبة فان قلت ما الفرق بين النعت والصفة قلت ان النعت يستعمل

يستعمل فيما يتغير فعلا والصفة تستعمل فيما يتغير وفي لا يتغير وقيل
 النعت يكون بالجنس كطول وقصر والصفة تكون بالافعال كضارب
 وجارح وعلى هذين الوجهين يقال صفات الله ولا يقال نعت الله ولم يستعمل
 النعت في الله والحاصل ان الصفة اعم من النعت كذا قاله هندی وان قلت
 ما الفرق بين الوصف والجنس قلت ان الوصف صفة ان يكون معلوم الثبوت
 للموصوف عند المني لطلب الجبر لان حقه ان لا يكون معلوم الثبوت
 للمخبر عنه عند المني لطلب ولهذا قيل ان الصفة قبل العلم بها اخبار والاخبار
 بعد العلم بها اوصاف نعم مشتركة في ان حقاها ان يكونا معلوم في التحقق
 للموصوف والمخبر عنه عند المتكلم صرح به السكاك في قسم النجوم المفتاح
 والسيد عليه قدما ان قدم المصنف الصفة على غيرها لكونها ارسا لصفة
 اشد متابعة للموصوف لكونها عينه لان العالم في قوله جاز زيد العالم
 فهو زيد لا غير قال البعض قوله اشد متابعة للموصوف لتبنيته في عشرة
 اشياء واكثر استعمالا من جهة اللفظ واوفر فائدة من جهة المعنى ان
 اكثر فائدة كالملاح والتخصيص وغيرها وهي ان الصفة تنابع لانها من التتابع
 خرج عن التعريف به ان بقوله تنابع غير ان غير التتابع قوله من المعنويات
 بالاصالة ببناء للغير يدل ان يدل ذلك التتابع حقيقيا او سببيا ببناء
 تركيبه ان التتابع احرار من هيئة مادية مع متبوعه ان التتابع في كل محرم
 قوله بهيئة تركيبه والهيئة مضافة الى التركيب ومع متعلق به والغير المجزؤ
 يرجع الى التتابع ان دلالة التتابع على معنى في متبوعه لا تكون الا بوصف كونه مركبا
 مع متبوعه دلالة ان يدل دلالة تضييق كما في الوصف بحال الموصوف او التسمية
 كما في الوصف بحال متعلق الموصوف صارت صفة التسمية بالعلية ان بعلية
 الاستعمال والاشتراك بين الخلافة حقيقة عرقية قال صاحب المناقب
 قوله صارت بالعلية الى صفة التسمية واسما الى دفع سوال مقدر
 ان قوله التسمية يريد على التعريف بان التسمية غير متبادرة من الدلالة
 والمعهود حمل التعريف على المتبادر ودفع بان دلالة الوصف بحال المطلق على معنى
 في متبوعه وان كانت التسمية غير وصفية عند الادوية في الاصل لكنها وصفية

وحقيقة بحسب العرف فتبادر مثل التضمنية لكن بوقفنا شئ وهو ان المتبادر
من الدلالة هو المطابقة واما التضمنية كالاتزامية فتخلف المتبادر كما اقر به المص
في الامتناع وينقل الشارع عنه قريبا قلل الجواب هنا ان المتبادر منها مطلق الدلالة
لكن يتحقق المطلق في الخارج في ضمن التضمنية والاتزامية لانه المطابقة هنا واما
اخراج سائر التوابع فلا يتوقف على تخصيص الدلالة بهما لما يأتى وقال الاستاذ
قوله صارت بالقبلة والاشتهار حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة فلا يرد
ان الدلالة الاتزامية مأخوذة في التعريف وهذا مبني على مذهب به الفاضل
في الاطول سراج يخص المفتاح لكن اقول هذا يتوهم لم يذهب اليه وطع او لا
فكان الدلالات الثلث من اقسام دلالة اللفظة الوصفية والهيئية ليست
من قبيل اللفظ فلا يقال لدلالاتها تضمنية والاتزامية واما ثانيا فلاننا اذا سلمنا
اطلاق الدلالات الثلث عليها لا يمكن التضمنية فيها لاننا نتحقق كون المدلول
اوجزا وهو غير لازم هنا او كون الدال جزاء من دال آخر وهو غير موجود
هنا ومراده من هذا التفسير دفع الممتنع او رد بجمع هذا التعريف وقوله المص
بزيادة مطلقا كما ذكره في الامتناع واورد عليه بحثا فقال لك فاما راى
الشارح هذا البحث فترى عن الجواب بزيادة مطلقا وصرف قوله مطلقا
عن اطلاق فوقه ما وقع فتقول مراد المص من الوجود المنكسر هنا لك
امتناع الاذكياء لا قول حقيقى كما هو دأبه في كل موضع يخالف فيه المتبادر
المقتضى على معنى قوله ثابت في مدلول متبوعه اشارة الى ان المتعلق
المحذوف فيه والاشارة الى انه ظرف مستقر لكون المقدور من الافعال العامة
واشارة الى تقدير المضاف على طريق المسامحة وهو مبني على ان موضوع
الفعل هو الالفاظ العربية فيكون المراد من التابع والمتبوع اللفظ
فلا يكون المعنى في لفظ المتبوع بل في مدلوله فاحتج الى تقديره قال
المص واما احتجارت ثابت على كاشف يدفع سؤال التسلسل فتكر
مثل لو لا يدل عليه ان على ذلك المعنى المتبوع خرج من الترتيب به
يدل على في متبوعه سائر التوابع اشارة الى التوابع الاربعة و

والتوابع الاربعة الى التوابع الاربعة من قبيل اضافة الصفة الى الموضوع
او التوابع السائرة والباقي من الصفة وتوابع السائرة الاربعة
ودخل في التعريف الوصف بحال الموصوف في ظاهره رجل حسن
قوله فان حسن تعلق بمطابقة المثال للممثل باعتبار رتبة
ان حسن مع رجل ظرف للتربيب قوله يدل خبر ان تفسيرا او دلالة
تضمنية على حسن ثابت في الرجل لان معنى رجل حسن ذات ثبت في حسن
فالحسن جزء من معنى رجل حسن يدل عليه تفسيرا اقول قد عرفت ما
في التضمن واليقين ودخل في التضمن الوصف بحال المتضمن كجاء
رجل حسن علامة قوله فان حسن تعلق لمعنى مطابقة المثال للممثل
باعتبار اسناده الى حسن الى فاعله الى حسن يدل جملة خبر ان
تفسيرا على حسن قائم باللفظ لا بما يعتبره رتبة من حسن مع المتبوع
بعد اعتبار هذا الاسناد الى اسناد حسن الى فاعله يدل على
حسن دلالة التضمنية على معنى حاصل في المتبوع وصوره رجل في المثال
وهو ان ذلك المعنى الحاصل في المتبوع كونه ان يكون الرجل او كونه
المتبوع بحيث يكون علامة الى الرجل وهو معنى التضمنية السببية
عرفية فلا يحتاج الى القرينة قال المص كما كان دلالة الصفة السببية
على معنى في المتبوع التضمنية مثلا اذا قيل جاء في رجل حسن علامة حسن
والنظر على حسن موجود في علامة وبالدلالة على قوة الرجل بحيث
حسن علامة لم يرتبها المص بل جعلها في القلب كذا رتبها ابن الحارث
اشتهر وانما سمي به من بالقسم الثاني من الصفة او بالنوع الثاني من الصفة
وصفا بحال المتعلق الى بحال متعلق الموصوف مع انه من التوابع
يصدق ان الترتيب عليه ان على الوصف بحال المتعلق ايضا
ان يصدق على الوصف بحال الموصوف قال البعض قوله

مع انه اس التعريف يصدق عليه ان على النوع الثاني من الصفات ان يمتد
 الى كل يصدق على النوع الاول منها ان يمتد الى الثاني من الصفات
 بحال المطلق على معنى في متبوعه في اللفظ قوله ان النوع الثاني
 يدل على معنى في متبوعه من النوع الثاني قوله لجرى في الاعراب مطلق
 وعلة لما في التسمية بهذا الاسم على ما يدل حال المطلق وما عباره
 عن الوصف وهو صفة في كونه رجل حسن علاقه في صاحب المنافع
 وما يدل حال المطلق هنا حسن في رجل حسن علاقه قوله وللتمييز موصوف
 على لجرى في علة ثانية لما في التسمية بينهما من بين الوصف
 بحال الموصوف وبين الوصف بحال المطلق / وبين النوع الاول وبين
 النوع الثاني او بين النوعين قوله لاختلاف احكامهما / من الوصف
 بحال الموصوف والوصف بحال المطلق او النوعين علة لمقدر تقديره
 انما اخرج الى التمييز بينهما لاختلاف احكام الوصف بحال الموصوف
 والوصف بحال المطلق / ولاختلاف احكام النوع الاول والنوع الثاني
 كما ينبغي وقوله بثبوت اشارة الى ان قوله مطلقا مفعول مطلق في
 الفعل مفعول ما قبله باعتبار الموصوف وذلك الفعل مفعول مطلق
 حقيقة تأمل في صاحب المنافع قوله بثبوت مطلقا يعني ان
 مفعول مطلق محاذي للظرف المستقر اليه في متبوعه ان غير مقيد بزمان
 النسبة اليه ان الى المتبوع مع سواء كان ذلك المفعول في زمان
 النسبة محاذيا لرجل راكب او لا محاذيا في رجل عالم اقول ليس هذا
 التفسير مرضيا للمفسر بل المرضي ان يفسر بغير مقيد بخصوصية مادة
 وقتا فراز الك راجع عن هذا التفسير ايراد المص على قيد مطلقا على
 التفسير قد عرفت جوابه اننا فلا حاجة له الى صرف الاطلاق عن اطلاق
 فيه هذا يندفع الايراد المذكور في الامتناع مطلقا كما قاله اكثر المفسرين
 الشارح لا يحل الدلالة على التضمنية والالتزامية كما قاله الك راجع وعلى ما

الوصف بحال المطلق في كونه لجرى في علة ثانية لما في التسمية بينهما من بين الوصف بحال الموصوف وبين الوصف بحال المطلق / وبين النوع الاول وبين النوع الثاني او بين النوعين علة لمقدر تقديره انما اخرج الى التمييز بينهما لاختلاف احكام الوصف بحال الموصوف والوصف بحال المطلق / ولاختلاف احكام النوع الاول والنوع الثاني كما ينبغي وقوله بثبوت اشارة الى ان قوله مطلقا مفعول مطلق في الفعل مفعول ما قبله باعتبار الموصوف وذلك الفعل مفعول مطلق حقيقة تأمل في صاحب المنافع قوله بثبوت مطلقا يعني ان مفعول مطلق محاذي للظرف المستقر اليه في متبوعه ان غير مقيد بزمان النسبة اليه ان الى المتبوع مع سواء كان ذلك المفعول في زمان النسبة محاذيا لرجل راكب او لا محاذيا في رجل عالم اقول ليس هذا التفسير مرضيا للمفسر بل المرضي ان يفسر بغير مقيد بخصوصية مادة وقتا فراز الك راجع عن هذا التفسير ايراد المص على قيد مطلقا على التفسير قد عرفت جوابه اننا فلا حاجة له الى صرف الاطلاق عن اطلاق فيه هذا يندفع الايراد المذكور في الامتناع مطلقا كما قاله اكثر المفسرين الشارح لا يحل الدلالة على التضمنية والالتزامية كما قاله الك راجع وعلى ما

هو يدل على الحس الذي هو حال الفاعل لان الصفات المشبهة تدل على

وعلى ما قررنا من كونه المراد ببدل الدلالة التضمنية والالتزامية
 ان وبناء على ما قررنا بقولنا دلالة تضمنية والتزامية لا يرد البطلان
 ان لا يرد السؤال على التعريف بالبدل والعطف بالحروف ان
 المعطوف بالحروف في مثل العجينة زيد علمه ان في مثل قوله العجينة زيد
 علمه فان علمه يدل التمثال عن زيد لان نسبة الاعجاب تستلزم
 نسبة العلم او العجينة زيد وعلمه قوله والتأكيد ان وايضا لا يرد
 التأكيد لعظما كاء او معنويا في كنه قوله جاء في القوم اوجاء في
 القدم اجمعون اوجاء في زيد زيد ولما كان دلالة التأكيد ابهاما
 بينه بقوله للدلالة قيد للمعنى وهو يرد في قوله لا يرد ان لدلالة التأكيد
 على معنى السخول على المتبعين لا قيل جاء في القوم ثم ان المجي
 صدر عن القوم كلهم او عن بعضهم في نسبة حقيقية او مجازية
 فلما اكد بكلامه اندفع التوهم وعلم ما هو المراد منها حقيقة
 قوله لان دلالة كل منهما ان البدل والعطف بالحرف والتأكيد على التضمنية
 وقيد له وهو لا يرد يعني ان دلالة كل منهما في هذه الامثلة على حصول
 معنى في المتبوع ليست تلك الدلالة تضمنية ولا التزامية بل مطابقة
 فعل هذا قيد مطلقا حقيقي لا اعتزازي ولوقيل ان هذا ان يكون المراد به
 دلالة تضمنية والتزامية او كونه المراد بالدلالة التضمنية والالتزامية
 او اعتبار التضمن والالتزام في التعريف او ما قررنا او التعريف المذكور
 خلافا للمبتاور والمتبادر لخطا في مع ان حمل الفاظ التعريف
 على المتبادر واجب والتغير بلو يفيد ان كون التعريف المذكور
 خلافا للمبتاور يفيد مع ان كونه خلافا للمبتاور ظاهر كما تقدم
 ويؤيده ذكر قيد مطلقا كما صرح به في صرح المص في الاحكام
 قوله فيخرج جواب لو ان يخرج عن التعريف كل من الثلاثة بمطلقا

هو يدل على الحس الذي هو حال الفاعل لان الصفات المشبهة تدل على

او بقوله مطلقا او بقيد مطلقا قوله اذ دلالة كل منها من هذه
 هذه الثلاثة اس اهدل والعطف بالحروف والتأكيد بتعليل يخرج مقيدة
 بزما النسبة الى المتبع كقوله به اس يخرج هذه الثلاثة
 مطلقا القائل العظام في شرح الكافية اقول هذا الحكم اذ لا فرق
 بين جاء في رجل حسن وانجبت زيد علم في الدلالة على معنى في متبوعه
 فتبين احدهما بزما النسبة ووجه الاخر دعوى بلا دليل بل التارق
 فيه خصوص مادة كما ذكر والازمان النسبة وباقيل قوله انما
 الجاهي ان هذا اس قوله مطلقا قيد للدلالة لا للظرف اس لا قيد
 للظرف وهو قول المص في متبوعه كى فندالك ربح قيدا للظرف
 بقوله بثبوت مطلق اس دلالة مطلقا يريد ان انتصاب مطلقا
 على المصدرية اس على كونه صفة مصدر مخذوف وهو الدلالة ولا يلزم
 من ذلك ما ينشأ مطلقا كونه موصوف مؤنثا لان المخذوف ليس
 كما ذكر ومع هذا الحذف مطلوب فلا بد قول من قال جعل مطلقا
 صفة الدلالة ولا يساعد العبارة لانه يجب تأنيث مطلقا
 الا ان يقال لم يثبت بتأنيث المصدر او بتأنيث ما لا يدل في الدلالة
 على معناه من التأنيث قوله هذا وجهها غير مقيد بتغير للاطلاق
 بخصوصية بنت الخاء ان كانه الياء مصدرية لئلا يجتمع المصدران ومنها
 ان كانت نسبية ومضاف الى مادة من الموارد بل مقيد بهيئة
 تركيبية مع متبوعه اس تركيب التابع مع متبوعه ودلالة الامثلة
 المذكورة ان دلالة كل منها في هذه الامثلة المذكورة من الهدل
 والعطف بالحروف والتأكيد على حصول معنى في المتبوع انما هي خصوصية
 مواد اس دلالتها ليست الا ببعض الامثلة لا كلها قوله وما قيل
 مقيد اجزاء قوله فرد اس ما قيل المص في الامثلة بقوله بان اس بطريق
 هو ان اس لا يتحقق فرد وبما طريق الرد ليس لغير العطف اس

من الموقوف بالحروف ستر من التتابع ببيان لغير العطف مع متبوعاتها
 اس التتابع قوله مقيدة بغيره اس ليس ولذا اس ولاجل
 ان لا يكون لغير العطف مع متبوعاتها مقيدة بغيره او لعدم الكون
 لغير العطف من التتابع مع متبوعاتها مقيدة بغيره قيل قد يكون
 في تابع كما في ذي اللام الواقع بعد باب هذا او كما في اسم الاثارة
 ان يكون معنا اس صفة وبدا وبينا اس عطف البيان قوله نظر
 تعليل يجوز في مقيد به او تعليل لجواز في تابع كونه نعتا وبدا وبينا في
 اس لاجل النظر او مفعول له يجوز اس لاجل النظر الى اختلاف
 وان اتحاد اللفظ وان للوضعية في الهيئة التركيبية لان الرجل
 في هذا الرجل متحد في الاحوال الثلث على ان الظاهر اس مع ان الرابع
 مطلقا على هذا التوجه اس توجه القاض الجاهي او توجه القائل
 وهو القاض الجاهي التأنيث اس اتيانه بالتأنيث اقول قد عرفت
 ما فيه والله اعلم بالصواب وانما ترك المص ذكر الفائدة وهو التحصيص
 في التكرار والتوضيح في المعارف وكونه لمجرد التثنية وهو بيان صفة
 والمجرد الازم وهو ببيان النقص اذا استغنى الموصوف في نفسه عن الوصف
 وكونه للتأكيد وهو فيما يثقل الموصوف على الصفة تضرعا او التزاما
 كذا قال احمد نازلي قال صاحب زبدة الانظار والصفة قد يكون
 مخصوصة اذا كانت لتقليل الاشتراك في التكرار نحوها في رجل عالم
 وقد يكون لوصف اذا كانت لرفع الاشتراك في المعارف نحو زيد العالم
 و الرجل الفاضل وقد يكون فائدة نحو بسم الله الرحمن الرحيم وقد يكون
 فائدة نحو اعدوا بالله من الشيطان الرجيم قوله لانه اس ذكر الفائدة متعلق
 بترك وعلة له وظيفة المعاني اس وظيفة اهل المعاني او وظيفة
 اهل علم المعاني ويجوز تعدد اس الصفة كما مر في بحث آخر
 من جوار اجتماع الاعراض غير المتنافية في محل واحد من عدم امتناع
 جميع الاعراض غير المتنافية في محل واحد نحوها في الرجل العالم الفاضل

قال ابد البقاء الصفة العامة لا تأتي بهذا الصفة الخاصة لا يقال هذا رجل
فصيح يتكلم وانما يقال متكلم فصيح وقوله عز وجل وكان رسولا نبيا او مرسل
في حال نبوته ويجوز وصف النكرة بالمعرف لان الجملة من حيث هي جملة نكرة لا يقع
صفة للمعرف لوجوب المطابقة في التعريف والتفكير ولا توصف المعرفة بالجملة
اصلا سواء كانت حقيقة كما في مثال الملقب او حكما كما لمعرف باللام للعلم
الذي هو لكن لا توصف الحكيمة من النكرة الحكيمة بـ من الاشياء الا
توصف بجملة فعلية فعلها من تلك الجملة مضارع نحو قوله من الشاعر
و لقد اولوا القسم والمقسم به نحو وفي من والده واللام في ولقد
جواب القسم كما في قوله تعالى تالله لا اريدن آخر فعل مضارع متكلم
وحده من مرير على اللئيم متعلق به واللئيم فيل بمعنى فاعل للمبالغة
لام يلام من سأل يسأل وهو من كان في الأصل وشيخ النفس
سببه من سبب سبب مثل من عيد وهذا الشتم والعتق وقع صفة
لقوله اللئيم لانه في المعنى كالنكرة لانه مناط الفائدة فيه وهو مجهول
غير معين ومثل قوله تعالى مثل الحمار يحمل الضفائر وقامه فضيت
ثم قلت لا ينبغي في اي فاصلة ثم اقول على قصد الاستمرار كما في العود
في صيغة الماضى لتحقيق انصافه بالاعراض عنهم ومثله كلمة تكلمها التاء
في عطف الجملة كذا قال السيد في حاشيته على الكشاف كما لا توصف
اي النكرة الحكيمة يعني لا تقع النكرة الحكيمة وصفا للمفردات الانكرة
قوله يمتنع دخول اللام صفة النكرة فافهم عليه اي على تقدير النكرة وتذكيره
الضمير باعتبار ان التاء جزء من النكرة لان النكرة بذلك لا اعتبار مذكر
واما باعتبار ان التاء في الاصل للتأنيث فتكون بذلك الاعتبار
مؤنثة في يلزم تأنيث الضمير وقيل وتذكير الضمير بتأويل المذكور قال
بعض الافاضل والتذكير مع ان المرحع مؤنث لعدم الاعتداد بتأنيث
ما لا معنى له بدو التاء فانه يجوز تذكير ما يتعلق به نحو مثل في قوله
مررت برجل مثلك لانه لا يبدل على اللام لما عرفت او نحو غيره في قوله
مررت

مررت برجل خير منك لانه بعد الاستحالة يمتنع دخول اللام
فافهم بالجملة اي لا مطلقا بل بالجملة قوله كقولها من الجملة متعلق
بجوز في الملقب وعلة له على طريق منزع الشرح بالمتى عن التعريف
لان النسبة في الجملة مجهولة سميت جملة من الاحمال وان كان
الفاعل معينا نحو نصر زيد مع دلالتها من الجملة على معنى المتبوع
اي على حصول معنى في مقابلة كالمفرد اي كما توجد الدلالة
على حصول معنى في المتبوع في المفرد الذي يكون صفة كذلك الجزئية
لا الانشائية اي لا يجوز وصف النكرة بالجملة الانشائية او يمتنع
وصف النكرة بالجملة الانشائية قوله لانها من الانشائية علة للحكم
المستفاد من قوله لا الانشائية وهو عدم جواز وصف النكرة
بالجملة الانشائية او امتناع وصف النكرة بالجملة الانشائية
لا تقع صفة لان فائدة الصفة لما سبق تخصيص موصوفها في النكرة
او توصيفها كما في المعارف فوجب ان يكون موجودا في الحال السابق
ايضا يخصها او يوضح والجملة الانشائية غير ثابتة في الحال واللام السابق
بل اراد منه الطلب وكيف تخصص او توضح فلا تقع ان تقع صفة
لا انتفاء الفائدة الابطاويل اي الا انها تقع صفة بسبب تأويل
بعيد قيد بالبعد لان الجملة الجزئية الواقعة صفة مأولة ايضا
اذ الجمل التي لها محل من الاعراب في تأويل مفرد مسبوك فيها الا
ان ذلك التأويل قريب كما اذا قيل في تأويل الجملة الانشائية
كلمة اذا زائغة هي بها التحسين اللفظ والكلام يعني كلمة اذا
هنا ليست للشرط ولا لللفظ بل زائدة لتحسين اللفظ والكلام
جاء في رجل اضربه اي جاء في رجل معقول في حقه اضربه فلما تدبر
منه ان المأمور بالضرب المتكلم وليس كذلك دفعه بقوله من مستحق

لان يؤخر به قال بعض الفضلاء والمراد بالمقول بالصفة لعدم
صدقته في بعض المواد ولذا فرب هذا فلا تكون الجملة الانشائية
بعد التأويل صفة بل يكون مقول قول هو صفة وهو قول مقول مستحق
فيكون من قبيل وصف الافراد لا وصف الجملة قال الفاضل العفصامي في شرح
الكافية قيدها ان قيد المص وهو ابن الحاجب الجملة الواقعة صفة
بها ان بالجزية هنا ان في الجملة او في بحث الصفة او في باب الصفة
واطلاقها ان ذكر تلك الجملة مطلقا ولم يقيد بها بالجزية في الجز
ان في خبر المبتدأ او في بحث الجز او في باب الجز حيث قال ويكون في
جملة و ايضا قال وما وقع ظرف فالأكثر انه مقدم جملة قوله اشارات
مفعول له لاجله لقوله قيدها واطلقها على سبيل التبادل الاجزاء
كون الانشائية خبرا بلا تأويل دون الصفة يعني لا يجوز كون الانشائية
صفة بلا تأويل لانه يجوز ان يقول زيد اضرب بلا تأويل ولا يجوز جائز
زيد اضرب بلا تأويل قوله لانها ان الصفة تقليل للحكم المنفرد من قوله
دون الصفة وهو عدم جواز كون الانشائية صفة بلا تأويل او
استناع كون الانشائية صفة بلا تأويل لتعريف الموصوف بأحرار
المنها ان انت به ان ذلك الامر به ان بالموصوف والانشائية ان
والحال الجملة الانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم ان قيل
تكلم المتكلم والمقصود من خبر المبتدأ ليس الا افادة نسبة
غير معلومة للمخاطب حقيقة او تنزيلا وهي تحصل بالانشائية كذا قال
صاحب فتح الاسرار وهو ان المخاطب كما جعل النسبة الجزية بجملة النسبة
فيكون الجز انشائية بلا تأويل وقال مولانا عبد الغفور ومنهم منعه متكبره بالان
تحت منهم الشريف متمكنا بان الجز يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ
والانشاء ليس كذلك بلا تأويل ويلزم فيها ان في الجملة الجزية الواقعة
صفة الضمير الرجوع الى تلك القوة لا لا غيرها للربط ان لربط تلك
الجملة الى موصوفها للام فيه متعلق بيلزم في المتن وعلة له ولولاه

ولولاه ان ولولم يكن فيها الضمير الرابط قال الاستاذ قوله
للمربط ان لربط ذلك الضمير بوجوه الى الموصوف الجملة الواقعة
صفة كيلا يظن انها اجنبية ان غير قابلة لكونها صفة ولولاه
ان ولولم يوجه الضمير لظننت على جواب لو فهو ماض مضروب مؤنث
على صيغة المجهول وضمير المستتر تحت على عائد الى الجملة كما اشارنا اليه
انفا في بادي النظر ان في اول الرأي او في ظاهر الرأي والاول
اسب او في اول الامر واول النظر كما قاله البعض اجنبية بالنسبة
الى الموصوف لان الجملة من حيث انها جملة مستقلة في الافادة
لا تقتضي الارتباط بغيرها لاشتمالها على اسناد التام المقتضى
المستد اليه والمسند فلا بد من رابط يحوها عن الاستقلال ويجوزها
الى شئ قبلها كيلا تكون اجنبية واذا لم يكن فيها الضمير تكون
اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا تقع ان تقع صفة لها لعدم دلالتها
على معنى في شئ قبلها بسبب كون الرابط مفعولا مثل جاء في رجل
زيد عالم وانما التزم ان المص فيها ان في الجملة الجزية الواقعة
صفة الضمير الذي هو اقوى من سائر العوائد والذي هو اصل
في العائد دون الجز ان حال كونها متجاوزا عن الجز الواقعة جملة
لانه لم يلزم فيه الضمير بل التزم فيه العائد حيث قال في الجز فلا بد
من عائد الى المبتدأ ان فلا بد من الجز الواقعة جملة من عائد الى المبتدأ
قوله لان توجه المخاطب تقليل للحكم المستفاد من قوله دون الجز
وهو عدم التزام الضمير فيه اليه ان الى الجز فوق توجهه الى المخاطب
اليها ان الى الصفة بعد ذكر الموصوف فليس ان اذا كان توجهه
اليه فوق توجهه اليها فليس مهيئا ان في مكان كان المبتدأ او الجز فيه
او في الجز الكائن جملة مظنة الغفلة عما ان عن الجز الذي لا يظهر الا
بزيد توجه يعني ان الجز يظهر بزيادة توجه المخاطب اليه فلا يظن الجز الواقع

جملة اجنبية وكذا اى لاجل لزوم الربط في مظهر الغفلة
 بالفتا اى النجاة في ربط الحال الواقعة جملة اى ذى الحال
 ايضا اى كما بالفتا في ربط الصفة الواقعة جملة فوق المبالغة
 في ربط الجز الواقع جملة الى المبتدأ اتفق لان المبتدأ لما كان مقتضيا
 للجز ولا يوجد به ونه مذكورا او محذورا كما في الربط الضمير وغيره
 واما الموصوف فلما كان يوجد به من الصفة ولا يقتضيها ايضا
 وجب ان يكون الربط ماحدا لاصل في الربط وهو الضمير ولا يجوز
 ما يقوم مقامه كضعفه ولذا صرح به المصنف في جواب رجل قائم
 ابوه وقد يحذف اى يذكر الضمير كثيرا وقد يحذف الضمير الرابع
 الى الموصوف لقريظة اى وقت قيام قريظة والحذف لقريظة كالمذكور
 نحو قوله تعالى في سورة البقرة واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس
 قال ايضا اى جملة لا تجزي صفة يوما والعاية منها محذوف
 تقديره لا تجزي فيه واليه اشار الشارع بقوله اى فيه والمعنى واذكروا
 يوم القيمة لا تجزي فيه نفس بدل نفس والقريظة كون جملة لا تجزي
 خالية عن الضمير الربط الى الموصوف لما عرفت ان الصفة اذا كانت
 جملة يلزم فيها الضمير الرابع الى الموصوف ويوصف بمنه للمنفصل
 اى يقع الوصف اشارة الى ان نائب الفاعل في يوصف راجع الى مصدره
 واشارة الى ان الباء متعلقة بالوصف تتضمن معنى الوقوع
 لانه لا يتقدم الى مفعوله بالباء بلا تضمن بل بنفسه قال الاستاذ
 وفي قوله اى يقع الوصف اشارة الى ان الباء متعلقة بالوصف
 على تضمن معنى الوقوع لان الوصف متقدم بنفسه ومن المقرر
 ان العمل مبني على الاقتضاء والوصف لا يقتضيه المفعول بواسطة
 حرف الجر بل يقتضيه المفعول به الصريح بلا واسطة حرف الجر اصلا
 اى بل يقتضيه المفعول به الصريح بنفسه فكلمة باء متعلقة بالوصف

بالموصف بلا ملاحظة معنى الوقوع او مقدر المضمين على صيغة
 اسم المفعول على الاختلاف كما في حاشية التلويح للموا حسن على
 واما المعنى ويوصف الوصف واقعا بحال اى او يقع الوصف
 وصفا بحال اى على المذهبين في التضمن الاول جعل الاصل ثابتا
 والمضمين قيد والثاني جعل المضمين ثابتا والاصل قيد او قال الاخر
 قوله اى يقع الوصف اشارة بهذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل
 في يوصف هو مصدره مثل قوله وقد حيل بين العير والنزوان
 وقيل يشرح كلامه بان التركيب من قبيل اسناد الفعل الذي لم يذكر
 فاعلم الى مصدره على طريق وقد حيل بين العير والنزوان بحال
 الموصوف اى بحال قائم به بحسب الدلالة اى بحسب دلالة العبارة
 وهي ما جعل المتكلم حاله ولو تجوزا كما قاله احمد نازي وقال
 الفاضل العصام والمراد بحال الموصوف ما جعل حاله ولو تجوزا
 انتهى وقال صاحب فتح الاسرار والمراد بحال الموصوف ما جعله
 المتكلم حاله وصفا له ولو تجوزا لاما هو حاله وصفة في نفس الامر
 وقوله بحسب الدلالة اى بحسب دلالة الوصف على حال الموصوف
 لا بحسب نفس الامر وقيل قوله بحسب الدلالة اى بحسب دلالة التركيب
 اى بحسب دلالة اللفظ ولو تجوزا اى ولو كان تلك الحال جازا
 او ولو كان تلك الدلالة جازا قوله ولو تجوزا لادخال نحو زيد
 الحسن اى نحو الحسن في زيد الحسن في الوصف بحال الموصوف
 مفردا كما الوصف اى مفردا كما ذلك الوصف او جملة الا انه اذا كان
 مفردا يقع صفة للمعرفة والفكرة واما اذا كان جملة فلا يقع صفة
 الا للفكرة لما سبق وكذا عديله فلذا البحث عن بيان الجواب وكذا
 اى لاجل عموم الوصف لاجل ذلك التعميم قدم اى المضمين بانه

DATE

ان الوصف جملة على هذا البحث ان كونه وصفاً يحال الموصوف
 وبحال متعلقه فالاول كذا والثاني كذا او بحث بيان نوعي الصفة
 فتخرج جاء في زيد الحسن من هذا القبيل ان من قبيل الوصف بحال الموصوف
 وان كان الحسن وان هذه للوصفية في نفس الامر هو ان الحسن
 وجهه ان زيد او عينه ان زيد او غيرهما او عينه فيكون
 مجازاً من قبيل ذكر الكل واردة الجزاء ويوصف بحال متعلق بكلام
 ان بحال متعلق الموصوف قال صاحب فتح الاسرار والمراد بحال متعلق
 ما قبل المتكلم حال المتعلق وان كان حال الموصوف في نفس الامر
 كذلك ان كان الموصوف حال متعلق في الكون بحسب الدلالة
 وفي الشمول للمفرد والجملة فتخرج جاء في زيد حسن معه اوداه
 من هذا القبيل ان من قبيل الوصف بحال المتعلق وان كان الحسن
 وان هذه للوصفية هو ان الحسن زيد ولما اشكل عليه
 ان الوصف بحال المتعلق غير صحيح لان الصفة على ما سبق تابع يدل
 على معنى في متبوعه مطلقاً وليس حال المتعلق معنى في متبوع فكيف
 يدل عليه قول الحسن ولذا فرأيت ارجح بقوله معنى بلغة يدل على معنى
 قائم بالمتعلق تفسير معنى قوله ويوصف بحال بحال المتعلق معنى فيه
 مجازاً في الكلمة على طريق المجاز المرسل من قبيل اطلاق اسم المندلول
 على الدال والاولى ان يفتقر ويوصف بحال الموصوف به حال
 الموصوف وقوله بحال متعلق بلغة يدل على حال فعل الاول
 مجازاً حذفي وعلى الثاني مجازاً في الكلمة على طريق المجاز المرسل
 من قبيل اطلاق اسم المندلول على الدال ويجري الاعراب ان
 يقع اعراب الموصوف او اعراب التذاع كما قبله العصم عليه ان على
 ذلك الوصف او على ذلك اللفظ قاله صاحب المنافع قوله يجري الاعراب
 عليه اي يجري الاعراب الذي هو مثل اعراب الموصوف على ذلك اللفظ
 قوله

في الاعراب والوصف

قوله باعتبار معنى متعلق بجري اعتبار في صفة طبعه حاصل صفة
 بعد صفة طبعه في الموصوف قوله باعتبار تركيبه ان الوصف
 او ذلك اللفظ متعلق بحاصل قال البعض قوله باعتبار تركيبه
 متعلق باعتبار الاول مع ان مع الموصوف يخرج في رجل حسن غلام
 اذ يكون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان الوصف اعتباراً
 ان مجازياً لانه يجب الحقيقة وصف الغلام ويخرج جاء في زيد حسن
 نفسه او ذاته اذ يكون الرجل حسن النفس معنى فيه وان كان
 الوصف اعتباراً ان مجازياً لانه يجب الحقيقة وصف النفس
 ولما قسم ان قسم الحسن الصفة الى قسمين ان الى الوصف
 بحال الموصوف وبحال متعلق اشار جواب لما اشار الى اشار الحسن
 الى اختلاف احكامهما ان القسمين وتفصيلهما ان القسمين
 فقال معطوف على قوله اشار قال الاول ان القسم الاول وهو
 الوصف بحال الموصوف يتبعه ان الموصوف ان يتبع الوصف
 موصوف في عشرة امور وهي السبعة المذكورة والرفع والنصب
 والجر واما الجزم فلا يوجد في الموصوف فلا يوجد في الصفة
 لان الموصوف لا يكون الا محالاً لانه المنهالي في المعنى كذا قاله
 صاحب المنافع اي يتبع في عشرة امور لكن لا من حيث الاجتماع
 بل من حيث الوجود ولذا فرأيت ارجح بقوله يوجد منها في كل تركيب
 من التراكيب العربية اربعة لان الشئ الواحد لا يكون واحداً
 وتثنية وجمعاً وذكره ومثلاً ومعرفة ونكرة وغيرها لكونها اصول
 اولان هذه الامور العشرة اربعة انواع الاعراب والافراد والتثنية
 والجمع والتعريف والتكثير والتذكير والتأنيث فاحذف من كل نوع
 فرد فاجتمع في كل تركيب اربعة قال صاحب فتح الاسرار يتبع
 في سبعة اشياء يوجد في كل تركيب ثلثة يتبع اربعة وقد سبق

ان اعراب المعلوم بالتبعية مثل اعراب المتبوع والاعراب ثلثة فالتبعية
 في عبدة امور انتم قوله لا اتحاد في متعلق بقوله يتبعه وعلة له
 ان الاتحاد الوصف والموصوف في المعنى فيتم لفظهما ليطابق
 اللفظ والمعنى وفي الصدق حيث يصدق احدهما على ما صدق
 عليه الاخر فكأنهما شيء واحد فليزم المطابقة في هذه الامور
 لئلا يلزم كون الشيء مثلا معرفة ونكرة في حالة واحدة في التوفيق
 والتذكير يعني ان كان احدهما معرفة فيجب ان يكون الاخر ايضا
 واذا كان احدهما منكر فيجب ان يكون الاخر ايضا وكذا الحال
 في البوائق قال عبد الغفور اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة
 بالصفة في ما فيه مدح او ذم استشهاده بقوله تعالى ويل لكل همزة
 الحمزة الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا
 ونصبه واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة والافراد
 والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والاعراب في الرفع والنصب
 والجر تركه ان ترد المص الاعراب هنا حذرا من لاجل الحذر
 عن التكرار لذكره في بيان احكام المعلوم بالتبعية حيث قال واعرابها
 كما عرابه اولانه علم من قوله واعرابها كما عرابه اولانه علم من قوله
 فيما سبق حيث قال واعرابها كما عراب المتبوع قوله ولا وجه الى جواب
 سؤال مقدر اورد على الشارح كأنه قيل لم لم يستثن الشارح ما استثنى
 فيه المذكر والمؤنث كما استثنى الى في حيث قال الا اذا كان صفة
 يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة
 صبور او فيل ايضا بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كما
 صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة نحو رجل علامة وامرأة علامة
 في لا يلزم المتابعة في التذكير والتأنيث فان قيل هكذا اجاب
 بقوله ولا وجه ان لا سبب ولا علة لاستثناء ما اراد الصفة يستوي

في قوله لا وجه ان لا سبب ولا علة لاستثناء ما اراد الصفة يستوي

فيه

فيه ان في تلك الصفة او في ذلك الوصف فيقول الاول فتذكير الضمير
 باعتبار لفظ الموصول فقط وعلى الثاني فتذكير الضمير باعتبار
 لفظ الموصول ومعناه قوله لا استثنى علة لعدم الوجه او تعليل
 لقوله لا وجه او تعليل للنفي ان لا استثنى ان تلك الصفة او كذا
 ذلك الوصف وتذكير الضمير فيه كذا كبره في فيه فالتبعية في التذكير
 والتأنيث حاصلة فيه فلا وجه للاستثناء مثلا ان كان كل من الصور
 والجرع وصف المذكر يكون مذكرا وان كان وصف المؤنث يكون
 مؤنثا للاستثنان بينهما فاذا ركب ذلك مع الموصوف يوجد فيه اربعة
 وان كان مساويا بينهما ولو نظر الى الاستثناء يوجد فيه ثلاثة
 لان استثناء التذكير والتأنيث فيه للمساواة بينهما قال البعض قوله
 فالتبعية ان تبعية ما يستوي فيه المذكر والمؤنث الى مبتدعه حاصلة
 فيه قوله وذكر الواو دون اجواب سؤال مقدر على المص كأنه
 قيل يتوهم ان هذه الاشياء تجتمع في تركيب واحد بناء على ان الواو
 للجمع بل تجتمع فيها اربعة فقط احدها التعريف او التذكير والثانية
 الافراد او التثنية او الجمع والثالثة التذكير او التأنيث والرابعة الرفع
 او النصب او الجر اذ بعضها مناقض لبعض فلا يجمع كلها مادة فلم ذكر
 الواو فان قيل هكذا اجاب بقوله وذكر الواو في الجميع اي في جميع هذه
 الاشياء لا رادة النوع لا الشخص لان الجميع تجتمع في النوع لا في الاشياء
 من الجانبين ان جانب التابع والمتبوع ان يتبع نوع التابع نوع المتبوع
 واجتماع المتبوعين في واحد نوعي في حالة واحدة كما يقال الانسان
 عالم وجاهل اذ مجموع السبعة يوجد في نوعيهما دون افرادهما
 بل يوجد في كل منهما ثلثة منها كذا في حاشية الامتياز قال بعض المحققين
 قوله من الجانبين ان من التابع والمتبوع تقرير الكلام ان يقول ويتبع ان

برجل ضارب وبرجليه ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وامرأتين
 ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون
 وتقرب وتقربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود
 الاصل في هذا المقام بيان نسبة الوصفية الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان
 العصف الاول يتبع في الامور العشرة وكان لا يخرج مما يشابه للفعل في الحية
 البوابة عن هذه التبعية لما عرفت اکتفى به بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف
 الثاني فان لم يحكم عليه بالتبعية في الحية الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية
 فانه غير مضبوط بل بين ضابطه عدم تبعية له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر
 بعده ليستبين حاله عند عدم التبعية كذا في الجاني قوله اذ لم يسبق تعليل
 لقوله كما قال ابن الحاجب ان لانه لم يسبق في كلامه ان ابن الحاجب ذلك
 ان ذلك الحكم او العلم به ذلك الحكم قال البعض قوله ذلك ان حكم الفاعل
 وان سبق نفس الفاعل انتهى اقول فخرج ذلك البعض عن الطريق الجادة
 على ان هذا من مع ان هذا الحكم في كلامه ان ابن الحاجب هو الذي عليه غير المعلوم
 مما سبق وذلك الغير الفعل فيحتاج ان اذا كان في كلامه هو الذي عليه غير
 المعلوم فيحتاج الى انتظار شديد قال البعض قوله على ان هذا من مع ان
 قول ابن الحاجب وفي البوابة كالفعل هو الذي عليه غير المعلوم فيحتاج الى انتظار
 شديد نحو جاء في رجال راكب غلامهم وامراة راكب غلامهم او رجل راكب
 جاريتهم او رجلا راكب غلامها ورجال راكب او راكب جاريتهم وغلمانهم
 كذا في فتح الاسرار وهذا المثال مطابق للمثلي فان راكب صفة رجال باعتبار
 المتعلق وهو الغلام فتطابق في التنكير فقط دون الافراد والجمع قال
 ابن الايوب قوله نحو جاء في رجال راكب غلامهم فان راكب وان كان في اللفظ
 جاريا على الموصوف لكنه في الحقيقة مستند الى غلامهم الذي هو متعلق الموصوف
 فطابق في التنكير بالرجال وطابق بالغلام في الافراد والتذكير فيوجد
 في هذا النوع اثنان وبعدهم الاربعة او نحو جاء في الزيدون راكب غلامهم
 فان راكب وان كان في اللفظ جاريا على الموصوف لكنه في الحقيقة مستند الى

الى غلامهم الذي هو متعلق الموصوف فطابق في التعريف بالزيدون
 وطابق بالغلام في الافراد والتذكير فيوجد اثنان وبعدهم الاربعة
 كذا فيهم قوله ولما توقف الخ تمهيد لبيان المعرفة والنكرة معرفة معرفة التبعية
 ان التبعية في هذه الاشياء على معرفة المعرفة متعلق بتوقف وتبع معرفة
 وتبع معرفة المفرد وتبع معرفة المتن وتبع معرفة المجموع وتبع معرفة المذكر
 وتبع معرفة المؤنث ولما سبق بيان غير الاوليه ولو ضاع كما في المفرد
 والمذكر اذ لم يسبق تعريفهما صراحة والمراد بغير الاولين المفرد والمثنى
 والجمع والمذكر والمؤنث وبالاولية المعرفة والنكرة في بحث الفاعل
 متعلق سبق اراد جواب لما اراد المص ان يبينهما ان الاولين
 فقال عطف على اراد من قبيل عطف السبب على السبب ان فقال
 المص والمعرفة ان السبب الذي يطلق عليه لفظ المعرفة كذا قال
 صاحب زبدة الانظار او المعرفة التي هي من خواص الحكم ويتصف الحكم
 بما كذا قاله امام الايوب رحمه الله وقال الاستاذ قوله والمعرفة
 ان ما هيئتها على ان يكون للجنس كما هو اللابيق بمقام التعريف ولله دره
 ان غير المص حيث للتعليل هنا لم يخرج الطالب ان لم يجل المص الطالب
 محتاجا الى انتظار شديد كما بن الحاجب ان كما جعله ابن الحاجب
 والبيضاوي حجابا اليه حيث لم يذراهما في زيل بحث الصفة بل في زيل
 بحث المثنى قال الاستاذ قوله لم يخرج بكر الاول المشددة ان لم يخرج المص
 الطالب الى انتظار شديد كما بن الحاجب والبيضاوي كما احتاجا اليه
 حيث لم يذراهما في زيل بحث الصفة بل في زيل بحث المثنى وقال البعض
 قوله كما بن الحاجب والبيضاوي كما اخرج ابن الحاجب والبيضاوي
 فيهما لم يذرا المعرفة وغيرهما في بحث الصفة بل في بحث المثنى قد هما
 ان قدم المص المعرفة على النكرة مع ان بعض افرادها ان بعض افراد المعرفة
 وهو المعروف باللام والمثاني فرع النكرة لان المعروف لا يوجد ما لم يكن

وانما هذا من غير المعلوم

النكرة اولان المعرفة عارض والنكرة معروض والعارض فرع
المعروض مثل الرجل وهو في الاصل رجل بدون اللام ثم ادخل عليه
الالف واللام فصار الرجل وهو معرفة - فعلم منه ان الرجل
فرع رجل وقس عليه الاضافة قوله كونهما من المعرفة متعلق بقدم
وعلة للتقديم او لمناجبة التقديم اشرف منها اشارة الى ان
التقدم بالشراف واقيد منها يعني ان في لفظ المعرفة اشارة
الى مفهومها معهود معلوم بوجه ما بخلاف النكرة فان معناها
وان كان معلوما للسامع ايضا اذ الكلام فيما اذا كان عالما بالوضع
والالم يفيد التي طب لكن في لفظها اشارة الى تلك المعلوماتية قوله
وكونه مفهومها من المعرفة من ولكون مفهومها معطوف على قوله
لكونها علة ثانية للتقديم وجوديا محضنا من مرفا بخلاف مفهوم النكرة
فانه وان كان معينا بعبارة وهو ما وضع بعينه لكن ليس بعينه
معيين ولا بعينه فتدبر ما تدبر قال صاحب المنهاج قوله وجوديا
محضنا بخلاف النكرة فان مفهومها وان كان وجوديا لكنه ليس
بوجودي محض لوجود النفي فيه ما اسهم تفسير لما بانه عبارة
عن المقسم وهو الاسم المطلق وضع ولما كان للوضع اقسام اربعة
عقلا وهي ان الوضع اما عام واما خاص وعلى التقديرين فالوضع
اما عام واما خاص فالمتبع من هذه الاقسام قسم وهو كون الوضع
خاصا والموضوع عاما فبقي ثلثة اقسام منها استقرار الاول الوضع
العام مع الموضوع له العام وهو وضع الكليات لافرادها كوضع الاشياء
لزيد وعمر مع وضع الحيوان الثاني الوضع فيهما والثالث الوضع الخاص
مع الموضوع له الخاص وهو وضع الاعلام الشخصية والجنسية والثالث
الوضع العام مع الموضوع الخاص وهو وضع الحروف والحركات واسماء
الاشارات وغيرها كما سيجي اراد الثالث ان يفسر الوضع على وجه
يشمل الاعلام وغيرها من المعارف فقال وضعها جزئيا كوضع الاعلام

كوضع الاعلام او كلياً كوضع غيره والوضع الجزئي ان يتصور الوضع
مفهوما جزئيا للام ويعتبر بازائه كوضع زيد لذاته بتصور
شخصاته المنفردة له وكوضع الاسماء لما عليه الاسماء بان يتصور
ما عليه من حيث خصوصها لامن حيث كليتها وصدقها على كثيرين
فهي بمنزلة المفهوم الجزئي لا تحتل غيرها والمراد بالوضع الكلي
ان يتصور المفهوم الكلي سواء جعل ذلك المفهوم ٢٢ - للملاحظة
الجزئية فوضع اللفظ بازاء كل واحد من تلك الجزئيات بان يكون
الوضع عاما والموضوع له خاصا او لم يجعل ذلك المفهوم ٢٢ - للملاحظة
الجزئية بل وضع اللفظ بازاء ذلك المفهوم بان يكون الوضع
والموضوع له كلاهما عاردين فالمعرفة منها ما كان الموضوع له خاصا
ايضا كما في الاعلام او عاما كما في البشارة من المعارف والنكرة
ما كان الموضوع له عاما فافهم هذا فانه نافع جدا قال الفاضل
القصص الوضع الجزئي ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئي بعينه ويسمى
وضعا خاصا ايضا والوضع الكلي ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي
نفسه او الموضوع له بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل شار اليه بعنوان
المشار اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة ويسمى وضعاً عاماً ايضا
فالاول وضع عام لموضوع له عام والثاني وضع عام لموضوع له خاص
وقال حسين كفوي في كليات الوضع والموضوع له اما ان يكونا خاصين
بان يتصور معنى جزئيا ويعين اللفظ بازائه كالاتعلام الشخصية فانها
اسماء تعين سماتها من غير قرينة ويكونان عاردين بان يتصور معنى كلياً
ويعين اللفظ بازائه كاتحاد النكرات ويكون الوضع عاما والموضوع له
خاصا بان يتصور معنى كلياً ويلاحظ به جزئيات ويعين هذه الملاحظة
الاجمالية اللفظ دفعة واحدة لكل واحد من تلك الجزئيات كما لمصبرات
والموصلات واسماء الاشارات واسماء الافعال والحروف وبعض الظروف
كاي وحيث وغيرها مما يتضمن معنى الحرف واللام في قوله لشيء متعلق

بعد وضع وصلة له ووسطا لثاني قوله ملتبس ليكون قوله بعينه
 صفة لشيء والضمير المحرور في قوله بعينه راجع الى الشيء فتقوله
 ما وضع بمنزلة الجنس فتعريف المعرفة يشمل الاسماء المعارف
 والنكرات وقوله لشيء بعينه بمنزلة الفصل اخراج النكرات اذ هي
 لم توضع لشيء بعينه ثم الثاني اراد تفسير الشيء الملتبس بعينه
 فقال ان بذاته المعينة فاراد بظاهرها ان الشيء اذا قيد بعينه
 يراد به ذاته المعينة يعني شخصه اعتمادا على ما شاع بين الادباء
 من احتمال امثال هذا التركيب اعني تعييدهم للشيء بعينه يريدون به
 ذاته المعينة المستحصنة والافحى العين بمعنى الذات المعينة
 في لم تاعده اللفظة اذا ما يناسب هذا المقام من معانيه هي ذات الشيء
 ونفس الشيء كما في قولهم جاءني زيد نفسه وجاءني زيد بنفسه بالباء
 الزائدة فيكون معنى المعرفة ما وضع لشيء نفسه لا لامر متعلق به
 وهو حينئذ يتناول لكل لفظ موضوع لشيء اذا ما من موضوع لشيء
 الا انه موضوع لذلك الشيء نفسه فيشمل جميع الالفاظ الموضوعات
 بالنسبة الى معانيها الحقيقية فلا يوجد الاشارة عنها فضلا عن النكرة
 كذا في العصم وقد سمع من بعض الاساتذة انه لا يرد على الثاني
 ما اورد العصم من انه اذا لم يحل هذا التفسير على ما هو الشائع
 بين الادباء لزم المحذور المذكور اعني الالتباس لان المراد من الشيء
 المذكور هو الذات وهو مع قطع النظر عن التوصيف بالتعيين
 اعم من المعينة وغيرها وما وصف بقوله الملتبس بعينه يراد به تعيين
 ذاته فيكون بعد التوصيف ذاتا معينة لا قبله انتهى ما سمع منه رحمه الله
 قال السيلكون فالعين في قوله بعينه بمعنى الذات كما في القاموس
 وغيره ووافقة الى الضمير للعهد فيصير بمعنى ذاته الحقيقية المعلوم
 المعنوية والعهد اعني بين المتكلم والمخاطب لا غيرها ولا بد في المعرفة
 من علم المتكلم اذ لا يمكن اعلام المعهود بدون العلم به في الاقليد

في الاقليد التعريف يتعلق اما بمعرفة المتكلم دون المخاطب نحو قولك
 لي بستان وان تعرفه دون مخاطبك او بما لا يعرفه كقولك
 ان في طلب غلام اشتد به ولسن تقصده الى معي او بما يعرفه
 كقولك فعل الرجل كذا وما قيل ان المعرفة ما يعرفه مخاطبك
 فمعناه انه لا بد فيها من معرفة المخاطب وانما زاد لفظ المعينة
 اشارة الى ما وقع في عباراتهم في لفظ المعينة معناه المعلوم
 المستحصنة وقال الفاضل الجاني قوله بعينه ان بذاته المعينة المعلوم
 للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما قال في مقيد بهذه المعلومية
 والمعهودية اذا وضع له اسم فله المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار
 مع قطع النظر عن هذه الحيشية فله النكرة فتقوله ما وضع لشيء شامل
 للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة من حيث انه في ذلك
 ان معنى وهذه الحيشية مدار الفرق بين المعرفة والنكرة
 فتخرج ان اذا اعتبر قيد الحيشية في التعريف فخرج به ان بعينه الحيشية
 او بقوله من حيث انه معنى النكرة فتقوله فان رجلا تعييل لمزوجة النكرة
 عن التعريف بقيد الحيشية ان لان رجلا مثلا موضوع لمفهوم المعين
 وهو ما يتجاوز هذا البلوغ من غير اعتبار تلك الحيشية ان حيشية التعيين
 قاله ذهن ان ذهن السامع لا يلتفت من سماعه ان من سماع لفظ رجلا
 بدون اللام الا الى ذات المفهوم لا الى معينة ان تعين المفهوم يعني
 لا يلتفت من سماعه الى شيء من الاشياء الا يلتفت الى ذات المفهوم
 من غير ملاحظة تعيينه قوله والرجل معطوف على قوله رجلا ان فان
 المعروف باللام موضوع لهذا المفهوم ان لهذا المفهوم الكاش للرجل
 او لهذا المفهوم المعين من هذه الحيشية ان من حيث انه معنى شخص
 قاله ذهن ان ذهن السامع لا يلتفت من سماع لفظ الرجل باللام اليه
 ان الى مجرد ذلك المفهوم الا يلتفت اليه معها ان مع هذه الحيشية وهذا

اي باعتبار قيد الحيثية في تعريف المعرفة او بسبب هذا القيد وهو من حيث
 انه معين او بهذا القيد وهو قيد الحيثية قال البعض قوله وبهذا اي
 باعتبار التبيين وعدمه فظهر الفرق بين النكرة وبين الضمير اذ ارجع اليها
 اي الى النكرة مثلا اذا قلنا جاء رجل المراد بالرجل نفس مفرد
 رجل واذا قلنا هو عالم المراد بالضمير ارجع الى رجل معنوم رجل
 مع تبيينه وايضا ظهر الفرق بين اسد واسامة مثلا اذا قلنا
 يجب الفرار من اسد المقصود منه اسم جنسه من غير تبيين واذا قلنا
 من اسامة المقصود منها اسم جنسه مع التبيين ومن لم يوفق لهذا
 التحقيق ظن ان علة اسامة والمعرف باللام الجنس ونظائرهما
 تعريفات لفظية اضطرار به حكم بتعريفها النجاة لتوقف هذا اللفظ
 عليه والناظر الى المعنى يرى عنه كذا ذكره الفاضل العصام في ترجمته
 على الكافية وذكر في التعريفات لسيد الشريف الفرق بين الاسد
 والاسامة ان الاسد اسم جنس والاسامة علم جنس والفرق بين
 اسم الجنس وعلم الجنس فان علم الجنس موضوع للمماثلة او الحقيقة
 واسم الجنس موضوع للافراد وقال حسين كنعدي في كلياته اسم الجنس
 موضوع للفرد المبهم وعلم الجنس موضوع للمماثلة واذا قال الواضع
 وضعت لفظ اسامة لافادة ذات كل واحد من اشخاص الاسد
 بينها من حيث هي على سبيل الاشتراك اللفظي كانه علم الجنس واذا قال
 وضعت لفظ الاسد لافادة المماثلة التي هي القدر المشترك بين هذه
 الاشخاص فقط من غير ان يكون فيها دلالة على الشخص المعين كانه اسم
 وقال اي المص في الامتناع بهذا اي تعريف المعرفة بهذا او التعريف
 المذكور لا يتناول اي لا يشمل ولا يعلم المعرف باللام والنداء والافهام
 قوله فاق الاشارة تقليل لعدم تناول وبيان السبب الى التبيين خارج
 عن وضعها اي وضع هذه الثلاثة وهي المعرف باللام والنداء والافهام
 حاصلة بالمجاورة في الاستعمال اي بمجاورة الالف واللام والنداء والافهام
 الى مدلولها

في تعريف المعرفة باللام والنداء والافهام
 في تعريف المعرفة باللام والنداء والافهام

الى مدلولها وفيه نظر لان التعريف شامل للمعرف باللام والنداء
 والافهام لانهما عند المص موضوعا للتعريف والتبيين داخل في وضعها
 حاصل في مفهومها على ما حققه في الامعان فلهذا سقط اعتراض
 الشارع بقوله هذا لا يتناول الى ولذا اي لاجل عدم تناوله اليها
 او لعدم تناول هذا التعريف على هذه الثلاثة عدل عنه اي اعرض
 واجتنب عن هذا التعريف لان لفظ عدل اذا شمل معنى يكون
 يكون بمعنى اعرض اليها و في اللب متى امتحان الاذكياء للمص
 قوله الى ما فيه اي الى تعريف هو ما فيه متعلق ببدل اشارة ذهنية
 سواء كانت فيه اشارة حتمية او لا الى معين عند المخاطب من حيث
 معية فخرج نحو اسد قائم وان كان فيه اشارة الى حقيقة
 معينة لكن لامن حيث التبيين بخلاف اسامة كذا في الامتناع
 وقال التفتازاني في التلويح والاحسن ما قيل ان ما هية وتعرف
 قيل ان المعرفة امر من ان المعرفة فهو بيان لما قيل ما وضع يستعمل
 اللام ليس بصفة للوضع بل للتقليل والغرض في شيء لا بعينه
 قوله فالمعبر تفريع على تعريف العلامة في التبيين وعدمه اي عدم
 قوله فالمعبر مبتدأ خبره قوله ان يكون ذلك اي التبيين وعدمه
 بحسب دلالة اللفظ الذي وضعه الواضع ولا عبرة بمجاورة الالحاق
 اي ولا اعتبار بحال ذكر اللفظ دون الوضع اي دون وضعه
 قال الاستاذ قوله ولا عبرة بحال الاطلاق اي بحال ذكر المستعمل
 دون الوضع اي دون وضع الواضع ولا بما عند السامع اي ولا عبرة
 بكون المستعمل فيه معينا عند السامع دون المتكلم اي دون كونه معينا
 عند المتكلم قوله لانه اي المتكلم علة للاعبرة المتضمن من عطف قوله
 ولا بما عند السامع دون المتكلم لانه معطوف على قوله ولا عبرة
 بحال الاطلاق دون الوضع قال الاستاذ قوله ولا بما معطوف

على قوله ولا عبرة اي ولا عبرة في المعرفة بكونه المستعمل فيه معينا
عند السامع دون المتكلم اي دون كونه معينا عند المتكلم وقال
البعض قوله ولا بما عطف على قوله ولا عبرة اي ولا عبرة بالمعلومية
عند السامع دون المتكلم قوله لانه او المتكلم لقوله لا عبرة المتفهمة
من العطف اذا قال جاء في رجل على ان يكون الرجل معينا عند السامع
ايضا اي كما كان معينا عند المتكلم لان المتكلم يعلم يقين من تلفظ
سواء كان معرفة او نكرة لانه اي لكن ان كونه معينا عنده ليس
بحسب دلالة اللفظ بل بغير انه لا اعتبار في المعرفة بكونه المستعمل فيه
معينا عند السامع في نفس الامر حتى يكون اللفظ بمجرد ذلك
بلاد لانه لم يعل ذلك التعيين معرفة ولا في النكرة بكونه غير معين
عنده في نفس الامر اذ لابد في كل منهما من كونه معلوما عنده في نفس الامر
واختاره اي ما قيل او اختار ما ذهب اليه التقاضي او ما ذهب
اليه العلامة التقاضي او اختار تعريف العلامة التقاضي الى ابن
الكامل الكامل قوله في الاصول متعلق باختار ويجوز كونه متعلقا
بالكامل فيكون فيه جناس وجعل بعضهم اي بعض النجاة مع هذا
التعريف اي تعريف المص وهو ما وضع لشيء بعينه ما وضع
ليستعمل في شيء بعينه قد دخل الثلاثة المذكورة واستبعدوا ما جعله
البعض او جعل معنى هذا التعريف هذا او كونه معنى هذا التعريف
هذا او استبعد ذلك المعنى الفاضل للعصام في شرح الكافية
حيث قال وهذا بعيد جدا عن تخصيص التعريف ان المعرفة ما وضع
لشيء بعينه من حيث انه متعين قال صاحب المناقب قوله واستبعد الفاضل
العصام لانه بعيد عن الغرض لان الظاهر في المتكلم كون اللام صلة للوضع
وايضا جعل بعضهم اي بعض النجاة مع هذا التعريف ما وضع لافادة شيء
بعينه واستبعدوا ما جعل البعض الثاني او جعل معنى هذا التعريف
هذا او كونه معنى هذا التعريف هذا او استبعد ذلك المعنى ذلك الفاضل

ذلك الفاضل اي الفاضل للعصام ايضا اي كما استبعد ما جعله
البعض الاول حيث قال وما يبعد عمل تعريف المعرفة على ما وضع
لافادة شيء بعينه قال البعض قوله ايضا اي مثل استبعاد الفاضل
العصام المعنى الاول قوله بان تعريف مقابلها اي المعرفة متعلق باستبعاد
اي بطريق هو ان تعريف مقابلها وهو تعريف النكرة لان النكرة
مقابل للمعرفة وتعريفها ما وضع لشيء لا بعينه قال البعض قوله
بان تعريف مقابلها الذي هو النكرة لان تعريفها ما وضع لشيء لا بعينه
وقال الاستاذ قبيح تعريف مقابلها وهو النكرة وتعريفها ما وضع
لشيء لا بعينه وقال الاخر قد بان تعريف مقابلها اي مقابل المعرفة
وهو النكرة وتعريفها ما وضع لشيء لا بعينه ليس هذا المعنى وهو
ما وضع لافادة شيء لا بعينه ويمكن ان يقال في دفع الاعتراض
الذي اوردده المص في الاستحقاق حيث قال هذا لا يتناول المعرفة
باللام والنداء والاضافة الى او في دفع السؤال الوارد على ذلك
التعريف قال الاستاذ بقوله ويمكن ان يقال الى هذا جواب عن
مقدار تقديره قال المص في الاستحقاق تعريف ابن الحاجب لا يتناول
المعرفة باللام والنداء والاضافة وقد اخذ المص هذا التعريف
ولم يعدل عنه فاجاب بقوله ويمكن ان يقال ان الوضع الذي في تعريف
المص المتقدم من قوله وضع اعم من التخصيص وهذا وضع الشيء الملاحظ
للمعنى كوضع الاشياء للحيوان والناطق والنوعي اي من النوعي وهو
ما وضع الشيء الملاحظ مع اشياء آخر بدرجة غام كوضع المشتقات
والمركيبات قال البعض قوله اعم من التخصيص وهو تعيين لفظ معين
بنفسه وجعله بازائه والتدعي اي واعم من النوعي وهو تعيين حقيقة
افرادية او تركيبية لمعنى كما سبق من الاثر في اوائل الكتاب والاشارة
المذكورة وهي الاشارة الى التبيين في هذه البشارة وهي المرفق باللام
والنداء والاضافة وان لم تكن تلك الاشارة وان هذه للوصلية

داخلية وضعها في هذه النكته السخفة صفة الوضع لكنها في تلك
الاشارة داخلية في النوعي في وضعها النوعي فبالنظر الى هذا
في كونها داخلية في النوعي قال البعض قوله فبالنظر الى هذا في
الوضع النوعي دون السخفة لم يعدل عنه في عن التعريف الذي
اختاره المص او لم يعدل المص عن هذا التعريف كما عدل البيضاوي
او لم يعدل المص عن التعريف الذي هو ما وضع له لا بعينه اقول
هذا يقتضي ان يكون هذه النكته موضوعا للتعريف مرتين وليس كذلك
بل هي موضوع بوضع نوعي لا غير محل كلام المص في الامتناع عليه الغاية
فلا يكون هذا وجها لعدم عدوله بل هو ان يقول معنا المراد بالوضع ما هو
لغة الاصطلاح وهو الابداع كما يقتضيه تعلق له فلا يكون مراد
عن ظاهره لاجل ورود الاعتراف وما ذكره في الامتناع وهو الذي
نقله الشارح من اننا بقوله وقال في الامتناع بالنظر الى الشخص في
الوضع الشخص الذي في الشخص الذي هو في ذلك الشخص
المبتدور عند الاطلاق في عند اطلاق الوضع وذكره في كلام
العلامة التفتازاني وهو جزم مقدم وقوله اشارة مبتدأ مؤخر
في هذا في المبتدور عند الاطلاق او في الهموم او في هذا التقديم
الذي هو يمكن ان يقال ان الوضع اعم الى حيث قال العلامة
التفتازاني والاحسن والنكته ما وضع له لا بعينه في ما وضع
له غير معين حاصل الفرق بين المعرفة والنكته ان في لفظ المعرفة
اشارة الى ان مفهومها معلوم بوجه ما بخلاف النكته فان معناها
وان كان معلوما للسامع ايضا لكن ليس في لفظها اشارة الى تلك
المعلومية وبهذا يظهر سر كون الضمير الراجع الى النكته معرفة مع كون
المرجوع اليه نكته كذا سر كون المرفوع بلام العهد معرفة مع كون المراد
نكته كما في قوله تعالى انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعبث فرعون الرسول
كذا قاله حسن جلي هذا في تفسيرنا هذا لقوله لا بعينه بقوله في غير

او في غير ذلك من غير ان يكون في ذلك

في غير معين اذا كانت في النكته موضوعا لفرد ما في لفرد
منتشر او لفرد غير معين من افراد الجنس او لبعض الافراد الغير
المعين من الجنس قال البعض قوله من الجنس ببيان لفرد ما في
من جنس النكته كما ذهب اليه في كونها موضوعا لفرد ما في
واين الحاجب والزحشر والتفتازاني والنكته ما وضع له
لا ملتبس بعينه قال البعض قوله او لشي لا ملتبس بعينه معطوف على قوله
لشي لا بعينه قوله في من غير اعتبار بعينه تفسير لقوله لا ملتبس بعينه
اذا كانت في النكته موضوعا للماهية المطلقة من حيث هي كما ذهب
اليه القاضي العوض والسيد السند قدس سره ومن تبعهما من المحققين
قال الاستاذ قدس سره للماهية المطلقة سواء تحققت في ضمن الافراد
اولا او في ضمن جميع الافراد او في ضمن بعض الافراد وفي المناهج قدس سره
للماهية المطلقة في لماهية غير معقدة بحقيقة كونها معينة ويكون
اعتبار الفرد من الخارج كالتمويه فربما موضوع للماهية الرجولية
والافراد لا يزال عليها التنوين وغيره في غير التنوين كالاتي والنوع
في التنوين في رجلاء قال صاحب المناهج قدس سره كالتنوين وغيره
تمثيل للخارج في الخارج كالتنوين وغيره كلفظ كل وما ولا
المشبهتين بليس وقال البعض قدس سره في غير التنوين وهو نون
التنوين وغيره ووجه في كون النكته موضوعا للماهية السيد
في تصانيف في السيد السند قدس سره قال في ما ذكر من قوله
في غير معين الى هنا الفاضل العصام في شرحه على الكافية ثم اراد
بيان انواع المعرفة فقال والمعرفة ستة انواع بالاستقراء او بحسب
التبعية والاستقراء واحدا للكم الظاهر موضع التفسير لهذا المرجع
وقوله بالاستقراء اشارة الى ان الحصر في هذه الانواع الستة
ليس بعقل ولا جعل بل هي منحصرة فيها بحكم الاستقراء والتبعية قوله
النوع اشارة الى ان قوله الاول صفة موضوعها محذوف في المفردات

وهي اعرف باقى الانواع فانها اى انما كانت المضرات معرفة مع انها
وضعت بوضع كلى لانها موضوعة لثبات معينة اى موضوعه بازاء
معان مشخصة من حيث انها اى تلك المعان معينة اى كل واحد
منها موضوعة لفرد معين من حيث انها معينة وكل لفظ ثابته
كذا فهو معرفة بالمضرات معرفة بحسب تعيين الموضوع له
وتشخصه لكن ذلك الوضع ليس باعتبار امر جزئى بل باعتبار
امر كلى لكن ذلك الامر الكلى الغير المعين ليس هو الموضوع له
للتخصيص بل هو اللفظ فلو كان الوضع علما واثبات
لكونه المضرات موضوعة لمعان معينة من حيث انها معينة
باعتبار امر كلى لاحظ الا ان قيل وضع اللفظ بازاء المعنى
مفهوم المتكلم الواحد مثلا لكن لا من حيث كونه زيدا ولا
من حيث كونه منصف بصفات اخرى بل من حيث انه اى المتكلم
الواحد يحكى عن نفسه مثلا بان يقول انا فعلت كذا او جعلت اى وجعل
الواضع ذلك المفهوم بعد ملاحظة هذه الجبسية اى لملاحظة
افراد اى افراد ذلك المفهوم من المتكلمين حاكية عن أنفسهم
ووضع بعد ذلك للملاحظة لفظ انا بازاء كل واحد منها اى
من تلك الافراد بخصوصه اى كل واحد مثلا اذ قال زيدا انا قائم
ووضع لفظ انا لزيد واذ قال عمرو انا قائم ووضع لفظ انا
لعمرو مع ملاحظة كل منهما متكلما واحدا يحكى عن نفسه بحيث
لا ينفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه اى الواحد بمعنى لا يفيد لفظ انا
في انا قائم مثلا اذ قال زيد الا انه وفي التركيب الثاني انه ولا يفهم
الا انه زيد في الاول وعمرو في الثاني وهذا مبني على ما اى على الراى
الذى هو اى ذلك الراى المحقق من المتكلمين قالوا ان انواع
الوضع الموجودة في الخارج ثلثة جزئية وهو الوضع لشخص بملاحظة
ذلك الشخص وهو وضع الاعلام وكلى وهو اثنان وضع لشخص
باعتبار امر كلى عام ولا بد هذا القسم من تعدد الموضوع له كما

كما اذا اراد الواضع وضع انا مثلا يلاحظ اولا مفهوم متكلم
يحكى عن نفسه ثم يضع لكل شخص من افراد ذلك المفهوم
فالموضع كلى عام لكونه بملاحظة ذلك العام والموضوع له شخص
لكونه كل شخص من شخصيات ذلك المفهوم العام ثم وضع
لامر كلى بملاحظة ذلك الامر الكلى كما اذا تصور مفهوم حيوان
الناتق ووضع بازائه الانسان في الوضع والموضوع له كلى
عام ووضع انواع المعرفة والحروف من قبيل القسم الاول
من الوضع الكلى الا العلم فان وضعه جزئى كما عرفت لا بازاء
القدر المشترك بينه لان الواضع لاحظ لفظ انا
بازاء ذلك القدر المشترك بين الافراد وهو مفهوم المتكلم
الواحد وهذا الراى كما اى مثل الراى الذى هو اى ذلك
الراى راى المتقدمين وقال المتقدم من المحققين
وضع الانواع المذكورة من القسم الثاني منه مثلا انا موضوع
لمفهوم متكلم يحكى عن نفسه بشرط ان لا يكون له جزئيات المشخصة
وعلى هذا يلزم ان لا يستعمل مجازا قد بها اى قدم المضرات
على غيرهما من المعارف لكونها اى المضرات اعرف مما اى المعارف
التي عدوها اى تجاوز المضرات واعرفها اى المضرات غير المتكلم
وهو غير لقوله واعرفها وقوله لبعده اى غير المتكلم دليل
الاعرفية قال البعض قوله لبعده متعلق بقوله واعرفها وعلة له
عن الالتباس اى عن وقوع الالتباس فيه فان المتكلم اذ قال انا
وسمعه المتكلم لم يقع الالتباس فيكون ان الموضوع له لانا هو المتكلم
المعين ثم غير المتكلم اى ثم الاعرف بعد غير المتكلم هو غير المتكلم
لوجود الالتباس في الجملة علة لكونه اعرفية غير المتكلم اى غير المتكلم
وانما كان المتكلم انتفى معرفة من المتكلم فانه اى المتكلم قال
البعض قوله فانه اثبات او تفصيل لوجود الالتباس في الجملة ينطبق

ان يحدث فيه من في الخطاب ما من طريق يسلط اليه ويكون ذلك
الطريق سببا لوقوع الالتباس المانع للكمال التعريف بخلاف المتكلم
فانه لا يسلط ذلك السبب في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا
لم يلبس بغير واذا قلت انت جاز ان يلبس باخر فيقول ان الخطاب
فان قيل كيف يكون فيه المتكلم اعرف مع انه ربما يكون ملتبس بغيره
ايضا كما اذا قيل انا من وراء الجدار فانه لا يعلم منه انه فلام واجب
بان احتمال من خطب به في انت شائع بخلاف انا فان الاحتمال
فيه بعرض حيلولة الجدار اقول وهذا الجواب مبني على ان المتكلم
في الاعرفية ان لا يوجد الالتباس اصلا وهذا الاعتبار غير معلوم
ثم ضمير الغائب من ثم الاعرف بعد ضمير المتكلم والخطاب هو
ضمير الغائب فانه من ضمير الغائب وهو اثبات او تفصيل لاعرفية
ضمير الغائب بعد ضمير المتكلم والخطاب او علة لكون اعرفية ضمير الغائب
بعد ضمير المتكلم والخطاب وان اصبحت وان هذه للتوصيلية واجتبه
مبني للمفعول من باب الافتعال لا لفظ وهو المرجع بقسم
الضمير المستتر يعود للفظ والبارز المنصوب يعود للضمير الغائب
لكن قلنا من التفسير بمنزلة وضع اليد عليه من على الغائب
اذ الشئ انما يفر بعد ما عرف قال البعض قوله بمنزلة وضع اليد
عليه من على المدلول الذي يدل عليه ضمير الغائب وهو مرجع كناية
عن معلومته وقال الاخر قوله بمنزلة وضع اليد من الاشارة
باليد عليه من على نفسه وهي من المخرات اربعة اقسام بالنظر
الى ما قبله من الالكمة قبله قال امام الايوب قوله بالنظر الى ما قبله
من الى اتصاله بعامله وانفصاله عنه وبالنظر الى اعرابه من الضمير
الدان عليه المخرات قال امام الايوب قوله والى اعرابه من الالكمة
مرفوعا ومنصوبا ونحوه من القسم الاول مرفوعا محلا لوجود المانع
من ظهور الاعراب في نفس الالكمة متصل وهذا ما وقع في اعلاو

الخطاب من ضمير المتكلم والخطاب

او نائب فاعل قدم من قدم المرفوع المتصل على المنفصل قوله اذ المرفوع
علمة للتقديم او لمنااسبة التقديم بحدوثه من الكلام والاصل
في الضمائر الاتصال واليسوع من لا يجوز لان السوق بمعنى الجواز
المتصل من الضمير المتصل مرفوعا كانه او منصوبا لاجل شئ
الا لتقدير المتصل من لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار
والمفصل اخصر منه امكن لا يسوع الاتصال وذلك التعذير
بتقديم الضمير على عامله او بالفصل لفرق او بحدوث عامله او بكون عامله
معنويا او بكونه حرفا او بكون الضمير مسندا اليه صفة جرت على غير من
هي له وقد سبق في بحث الفاعل والقسم الثاني مرفوع منفصل وهو
من المرفوع المنفصل وهو من لفظ فهو للمفرد المذكور الغائب هي
من لفظ هي للمفرد المؤنث الغائبة هي من لفظ هي للتثنية
احدهما تثنية المفرد المذكور الغائب والثاني تثنية المفرد المؤنث
الغائبة ولذا من ولاجل اشتراك بين التثنتين او لاجل كونه
لفظهما مشتركا بين تثنية المذكور وبين تثنية المؤنث ذكره في
ذكر المص لفظها بعد المفردين الاول هو والثاني هي من ذكره
بعد المفردين وقبل الجمع ولولم يذكر من المص كذلك ان بعد المفردين
لزم ذكره من لفظها مرتين كما في عبارة غيره من كتابه
في عبارة غير المص كعبارة ابن ابي جهم هي وهو على هي
ولما كان من لفظها مشتركا بينهما من بين التثنتين ذكر الجمع
من الجمع المذكور والمؤنث بعده من بعد لفظها فقال من المص هي
من لفظها للمذكر الغائب هي من لفظها للمؤنث الغائبة
انت من لفظ انت بالكر من بكسر التاء للمفرد المؤنث الغائبة انتما من
لفظ انتما للتثنتين من لتثنية المخاطبة كرها من كتابه لفظ

للتثنية انتم اى لفظا نتم للجمع المذكور المخاطب انتم اى لفظا انتما
للجمع المؤنث المخاطبة انا اى لفظا انا للمتكلم وحده نحو اى لفظا نحن
للمتكلم مع غيره انما بدى اى المص بالفاء دون المتكلم اى انما بدى
في تعداد الضمائر بالضمير الفاعل دون المتكلم قوله رعاية مفعول له لاجله
ليد اى لاجل الرعاية لاسلوب التثنية اى الصعود من الادنى
الى الاعلى وقال مولانا الخادى الاسلوب بهم الهمزة الطريق الذى
يسلك اليه سواء كان طريقا حقيقيا كى يقال فلان سلك اسلوب
اى طريقة الذى يمشى عليه او كان معنويا كى يقال اخذ فلان في اساليب
من القول او في فنون منه والمراد هو الثاني ومن كان المحجب
بدا بالمتكلم رعى اسلوب التثنية من الاعلى الى الادنى والقسم
الثالث من الاقسام الاربعة مشترك بين منصوب متصل وجزور
متصل اى وبين جزور متصل لا يفرق بينهما اى بين المنصوب المتصل
والجزور المتصل بشئ لا يفرق بينهما اى بين المنصوب المتصل
اى الضمير اى بذلك الشئ فان تعين كونه اى ذلك الشئ جارا سواء
كان حرف جر او لم يضاف جزور اى قوله الضمير جزور متصل
وان تعين كونه ناصبا سواء كان فعلا او حرفا فنصب اى قوله الضمير
منصوب متصل وان شئت كونه جارا وناصبا فليست اى قوله الضمير
مشبه كالضمير الضاربه ولذا اى وللاجل ذلك الاشياء اختلفت على
في ضمير الضاربه قبل جزور مضاف اليه للضارب لكونه مضافا بالاضافه
اللفظية وقيل منصوب مفعول به وبهذا الاعتبار اى باعتبار الاشتراك
لم يجعل اى المص الاقسام اقسام المصبرات خمسة بل اربعة وادرج
المشبه في احد القسمين كما جعلوا اى القوم ومنهم ابن الحاجب
حيث وهو متصل ومنفصل وهو مرفوع ومنصوب وجزور قال
البعض قوله كى جعلوا حيث عدوا الجزور المتصل قسما واحدا
نحو ضرب هذا الضمير للمفرد المذكور الفاعل ضربها وهذا الضمير
للمفرد المؤنث الفاعلة ضربها وهذا الضمير للتثنية الفاعل

للتثنية الفاعل والفاعلة مثل على اى كما كان على للتثنية الفاعل
والفاعلة ضربهم وهذا الضمير للجمع المذكور الفاعل ضربهم وهذا
الضمير للجمع المؤنث الفاعلة ضربك بفتح الكاف الضمير الذى
هو للمفرد المخاطب ضربك بكسر الكاف الضمير الذى هو للتثنية
ضربكما وهذا الضمير للتثنية المخاطب والمخاطبة ضربكم وهذا
الضمير للجمع المخاطب ضربكم بتشديد النون المفتوحة وهذا الضمير
للجمع المخاطبة ضربتم وهذا الضمير للمتكلم وحده وضربنا وهذا الضمير
للمتكلم مع غيره وحوله لما اتصل بالحرف وهذا الضمير للمفرد الفاعل
الى اخره اى كذا وهذا الضمير للمفرد المؤنث الفاعلة لهما
للتثنية الفاعل والفاعلة لهما للجمع الفاعل كسر المؤنث
الفاعلة لك بفتح الكاف الضمير الذى هو للمفرد المخاطب لك
بكسر الكاف الضمير الذى هو للتثنية لكما للتثنية المخاطب
والمخاطبة لكم للجمع المخاطب لكم بتشديد النون المفتوحة
للجمع المخاطبة كى للمتكلم وحده لنا بفتح اللام للمتكلم مع غيره
والقسم الرابع منها منصوب متصل وهو اى المنصوب المتصل
آيات هذا الضمير للمفرد الفاعل آياتها للمفرد المؤنث الفاعلة
آياتها للتثنية الفاعل والفاعلة مع آياتهم للجمع الفاعل آيات
للجمع المؤنث الفاعلة آياتك بفتح الكاف للمفرد المخاطبة آيات
بكسر الكاف للتثنية آياتي للتثنية المخاطب والمخاطبة مع آياتكم
للجمع المخاطب آياتك بتشديد النون المفتوحة بلى المخاطبة آياتي
للمتكلم وحده آياتنا للمتكلم مع غيره والنوع الثاني من الانواع الستة

إشارة إلى أن الالف واللام في النوع للمعنى الخارج العلم كما كان
 اولها او كنية لانه ان صدر بالالف او باللام او بالباء او بالسين
 والافان قصد به مدح او ذم فلهذا المقتضى والافان هو العلم
 في اصطلاح النحاة ما وضع له بعينه لا يتناول غيره من غير شئ ملبس
 بعينه واحتمل بقوله لا يتناول غيره من المصنفات والمبهمات وما عرفت باللام
 او النداء ومن المضاف الى احدها فان كلامها وان وضعت بخصوصيات
 كل من افرادها المعينة الا انها اذا اختلفت فيها تناولت غيرها وتحتكم
 كائنا ومن وهذا فانها وان وضعت لتكلم معين ولما رايه معين لكنها تتناول
 بهذا الوضع غيره من المتكلمين كقولهم وضعتها عاما بملاحظة القدر المشترك
 فان قيل قلنا لا يتناول في المعروف بلام الجنس فانه لا يتناول غيره قلنا على ان يقال
 المعروف باللام وضع للجنس من حيث هو بعينه ويتناول غيره كما للجنس الاستغراق
 كذا في حاشية ابن قاسم العبادي بوضع واحد جريء او تناولا بوضع واحد
 جريء اقول ان هذا القيد في التعريف قيد مدخل لا يخرج لان المراد من قوله لا يتناول
 ليس هو عدم تناول المطلق بل عدم تناول بوضع واحد جريء فلا ينافي هذا
 تناول بوضع آخر غير الوضع الاول فان من وضع زيد الشخص معين لم يتناول ذلك
 زيدا آخر بذلك الوضع بل يتناول بوضع آخر مسمى بزيد لانه الاوضاع مختلفة
 قال العصام وفعلا وزد على الجاهل من انه يلزم عليه ان يقول لزيد دخل بدل قوله لزيد
 لانه يوصف ان الاعلام المشتركة داخله قبل هذا القيد وليس كذلك لانها تخرج بقوله
 لا يتناول فاحتاج الى ادخالها بقوله بوضع واحد كما ذهب اليه المصنف في الاشارة
 ووجه الدفع انه لا شئ خرجها بقوله لا يتناول وانما تخرج اذا كان المراد به الغير
 المتناول المطلق بين سواء كان بوضع واحد او باوضاع لم لا يجوز ان يكون
 المراد به الغير المتناول المطلق بوضع واحد في لا تخرج عن التعريف لان الاعلام
 ايضا غير متناولة غير بوضع واحد وانما تناولها باوضاع متعددة وقال في
 في حاشية الامتياز قوله لا يتناول غيره من اسم لا يطلق على غيره وليس المراد
 منه ما يتبادر منه من احاطة الافراد ولذا قال بوضع واحد ثم انه لم يعد
 هنا ما ذكر في تعريف المعرفة كما اعاده ابن الحاجب للاختصار والاحتراز
 عن التكرار ثم ان قوله المصنف هذا التعريف لما في الاشارة ان خواص

٧٨
 من ان نحو اسماه ببيان لما في الامتناع غير داخل فيه في هذا
 التعريف لوجود التناول فيها كما في اسد الا ان يدعى ان تناوله
 من نحو اسماه للافراد من الافراد المعروف وهو العلم بجاز
 بذكر العام وارادنا الخاص بخلاف الاسد فانه حقيقة فيدخل في التعريف
 بمعناه الحقيقي لا محالة ويخبر عنه من الاخذاش وهو من الخدشة
 واخذشة في الاصل هو السى والكب كما في الصحاح والمراد ههنا
 ازالة السى بان يكون مخرجة للازالة من يزيل سى الادعاء ويعنف
 ويدفعه قال بعض المحققين قوله ويخبر عنه السى الى ازالة
 ودفعه وقال الآخر قوله ويخبر عنه اي يضطر به وقال البعض قوله
 ويخبر عنه اي يمنع دعوى تناوله للافراد قوله عدم الفرق فاعل يخبر عنه
 في الاستعمال في الافراد بلا قرينة وهذا من اشارة الحقيقة وما ذكره
 في الفرق تسليمي وهذا معنى اذ لم يثبت من الواضح انه وضع نحو اسماه
 لمعين من حيث انه معين ونحو اسد لمعين لاسيما حيث انه معين كذا
 في حاشية الامتناع بينها من بين اسماه وبين اسد اعلم ان النحاة
 اتفقوا على علمية نحو اسماه للاسد ولفظ سميان للتبعية اضطررت
 اقول لهم في الفرق بينهما وبين الاسد مع اشتراكهما في الوضع للمفهوم الكلي
 قاضي بعضهم ان الفرق بينهما ان استعمال الاسد في افرادة حقيقة
 واستعمال اسماه في جاز بملاحظة مطابقة تلك الحقيقة لكل فرد خارجي
 ولا يكون حقيقة كما في اسم الجنس فالحق في الجواب عن نحو اسماه ما قاله
 ابن الحاجب والربيع قوله من ان تعريف مثلها من اسماه ببيان لما تقتضيه
 اي تعريفها ان كانا عند تعريف تقديرها لا بعد لفظة مثل
 استعمال اللام اي يستلزم دخول اللام في اسماه فلم يكن علميا لدخول اللام
 فيها وضع الفرق للمعنيين فيها وهي التانيث والعلمية التقديرية

وهو ان العلم قسمان احدهما علم شخص وهو ما وضع لشخص واحد كخزيرة كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلومية ومعهودية والثاني علم جنس وهو ما وضع لامر كلي باعتبار شخصه عن سائر المعنويات قال امام الايدوب قوله علم شخص ان وضع لشخص مخصوص بملاحظة انه لا وضع لغيره فيكون من قبيل الوضع الخاص الموضوع الخاص بخزيرة فان وضعه لاحظته وضع هذا اللفظ بانه لفظ موضوع لهذا الشخص ولا يتناول غيره ولا يدكره زيد فانه بكثرة الراضعين لا بكثرة الموضوع له سواء كان عينيا باعتبار دلالة على الذات او معنى يعني ان علم جنس قسمان كطلق العلم ولذا اورد مثالين احدهما اسم الذات نحو اسامة كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلومية ومعهودية لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنس ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنس مع قطع النظر عن معلومية ومعهودية فانه بهذا الاعتبار نكرة ولا حيز لهم المعنى نحو سبحان وهو معرفة حال كونه علما لحقيقة التشبيح غير منصرف كعلمنا بمفناه تنزيه الله تعالى عما لا يليق به قال دواعي قدس معلوم للتشبيح مصدر سجد بمعنى تركهم تنزيها بلينا انتهى قال امام الايدوب فاسامة غير منصرف بالتأنيث والعلمية التقديرية وسبحان غير منصرف بالالف والنون المزيدين والعلمية التقديرية انتهى كلامه ملخصا وقال ملازادة في حاشيته على الولدية وسبحان هو اسم اقيم مقام المصدر المحدث مع فعله وجوبا ويكره دائما منصوبا مقنا فالله تعالى فعناه انزه الله تنزيها عن صفات المخلوقين واقران المشركين على راسي واماعلى راسي آخر فلا حقيقة لتعريف الحقائق وانما هو مجرد جريانه احكام المعارف وقال الفاضل العصام هذا ليس بمجرى وان صدر من الرضى لان الماطية النوعية والجنسية تقدم من جملة معاني الموصول لان الموصول مع كونه موضوعا لشيء معينه يمد من جملة معينات الماطية النوعية والجنسية قد لا يمد العلم على اسماء الاشارة قوله فكونه ان العلم متعلق بتقدم حقيقة المناسبة التقديرية اعرف منها ان زيد في المعرفة من اسماء الاشارة قوله لان مدلوله ان العلم متعلق باعرف فعلة متعلق عند السامع بحيث لا يشاركه ان العلم ما يماثل ان العلم وضعه ولا يشاركه الاشارة من اسماء الاشارة قوله فانه انما يشاركه في اللغة لما تشبه بها من اسماء الاشارة وضعا بل التين التي لا يسبب قترانها بالاشارة الحسية والنفعية الثالث

في النوع اسماء الاشارة وهذا من قبيل اضافة الدال الى الموصول ان اسماء تدل على معنى الاشارة الى شيء قوله ولما دل الاسم الى جواب سؤاله مقدر كانه قيل لم تترك هذا اسم الاشارة فاجاب بقوله ولما دل الاسم من اسماء الاشارة على ان هذا هو ما وضع لث رايه قال الاستاذ قوله ولما دل الاسم المدلول عليه باسماء الاشارة على الحد من على التعريف وهو ما وضع لث رايه وقال بعض المحققين قوله ولما دل الاسم مع المضاف اليه على الحد من على تعريفه وهو ما وضع لث رايه وقال البعض قوله ولما دل الاسم من اسماء الاشارة على الحد من على هذه تفهنا لا مطابقة وقال بعض الافاضل قوله ولما دل الاسم من اسماء الاشارة على المضاف والمضاف اليه والنسبة يدلان على الحد قوله الكنى جواب لما من الكنى المصاينى التزم الاكتفاء به من يد لك الاسم والاشارة عند اطلاقها حقيقة في الحسية من في الاشارة الحسية بالجوارح والاعضاء قوله الحاضرة صفة للحسية واذا كان المراد بالاشارة اشارة حسية حاضرة لا ذهنية وكما انتهى من اسماء الاشارة في هذا المعنى حقيقة لكونه انتهى لا في مفناه الموضوع له فيخرج عن الحد المضاف وسائر المعارف من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها من المعارف السائرة والباقية قوله لان اشارتها من المعارف متعلق يخرج من علة له ذهنية لاحسية فاننا اذا قلنا زيد هو قائم مثلا فهو موضوع للاشارة الى زيد الموجود في الذهن والعقل لا الى زيد الموجود الحاضر المحسوس المشاهد قوله وقوله تعالى قل الله اعلم قاله لا بد من قوله قل الله اعلم في الاشارة الى ان يطلع عليها في الاصطلاح حقيقة لوجود القرينة الحاشية فيه وهو عدم كونه المشار اليه محسوسا مشاهدا بل في الاشارة في هذا الجاز فلا يضر عدم المدلول في ل حيزه زاده قوله ونحن نذكر الجند

و ذلكم الله في جواب سؤال مقدر كأنه قيل فنعى هذا يخرج من التعريف المعلوم
 عند تلك الجنة وذلكم الله لا يهاب بحسب سبب ما هديه والاشارة حقيقة
 في ذلك فاجاب بقوله ونحوه وقال الاستاذ قوله وعند تلك الجنة وذلكم الله
 في جواب سؤال مقدر كأنه قيل ان الله تعالى كونه متاراً اليه بالحس وان الجنة
 وان كانت متاراً اليه بالحس لكنها غير حاضرة مع ان الاشارة حقيقة في الحسية
 الحاضرة فاجاب بقوله وعند تلك الجنة وذلكم الله تعالى باستقارة التخييل
 يعني ان الله تعالى والجنة يجوز كونهما متاراً اليه مجازاً فلا يضر حروجه
 بل يجب ومورد السؤال قوله والاشارة حقيقة في الحسية الحاضرة وقال
 الاخر ويخرج من التعريف ما مر شأنه ان يدور بالبصر لكنه ليس مدركاً
 لعدم حضوره فان اشبهها الى ما يستحيل احاسه عند ذلكم الله والحس
 غير متا عند ذلك الجنة فلتبصر بالحس وقال صاحب المنافع قوله وعند
 تلك الجنة اسم الاشارة المستعمل في الحسية الغير الحاضرة قوله وذلكم الله
 اسم الاشارة المستعمل في غير الحسية قوله مجاز جزم في جعل المثال تحت فكونا
 مجازين اسم استعارتين يدل عليه قوله فكانه فقوله لغاية الظهور اشارة
 الى وجه السبب قوله فكانه اسم المثار للبين والابدين محسوس مستأهل بين
 محمول على المجاز اسم على الاستقارة المصروفة بان يشبه غير المحسوس بالمحسوس
 المثار في غاية الظهور ويطلق عليه لفظ موضوع للمحسوس قال البعض
 قوله فكانه اسم عند تلك الجنة وذلكم الله محسوس مشاهد ان نزل منزلة المحسوس
 المثار عند وقال الاخر قوله فكانه اسم المثار اليه في عند تلك الجنة وذلكم الله
 في فيه اشارة الى مخرج المجاز وهو الاستقارة محسوس مشاهد بالبصر
 قد مرها من قدم المصداق والاشارة على الموصول وذو اللام قوله لاها
 متعلق بقدم وعلة لتسمية التسمية فافهم ان لان سماء الاشارة اعرف مما
 ان الموصول وذو اللام قوله لان معرفتهما ان الموصول وذو اللام متعلق
 بالحرف وعلة له بالعكس لفظاً في قوله العيين لا توجد معرفتهما بالعين بخلافها
 ان سماء الاشارة فانها اسم الاشارة اثبات لثبوتها بالعين ان قوله

هذا يخرج من التعريف

ان فان معرفتها بالبصر بسبب اقترانها بالاشارة الحسية قال صاحب
 المنافع قوله فانها بالعين اشارة الى ان المراد بالحسية الى حيزة التي
 يكون بها الاشارة حقيقة فيها وهو المحسوس بالبصر كما كان محسوس
 متا عند اشارة اليه ايضاً ان كان بالبصر قوله وعلى مبتدأ خبره اسم ذلك
 محذوف وهو ما سيذكر لانه لما لم يصح عمل ذا على على لعوده الى الجمع
 احتاج الى توجيه كونه مبتدأ خبره محذوف كما قاله عبد الغفور ذاك اصله
 وبي بي ياتين كفس بلا تنوين لهناء محذوف لانه كيد وقلب عينه الفا
 وقيل كفس عينه كما في نسخة وقلب لانه الفا وكثرة حذف اللام يرفع
 الاول وقيل الالف زائدة واللام محذوف في المتن بل يرفع الى اصله
 فيقال ويا ان كفتيان ورد بان لم يرد فرق بينه المتكلم وغيره كذا في الرافعي
 وقوله ذاك لفظاً ذا مبتدأ خبره اسم ذلك المبتدأ قوله للمذكور في قوله
 او غيره ولما كان المذكور اسم جنس ممل للثنية والجمع اراد الشارح ان يبين
 ان المراد بالمذكر المفرد لا المتن والجمع بقرينة المقابلة وهي لثناه
 قوله اسم للثلاث اشارة اليه ان المذكور تعبير للمذكر والمفرد من التفسير
 تخرج المعنى المراد في البشارة ما في اذ ليس من شأنه ان يكون
 مذكراً بل الـ للاشارة اليه ويمكن ان يجعل ذا اي لفظاً ذا مبتدأ ثانياً
 والمبتدأ الاول هو لفظاً على بتقدير منها اسم لفظاً منها حال كونه خبراً
 عنه ويمكن ان يجعل للمذكر اسم لفظاً للمذكر حالاً من قال على الظرف المقدر
 اعني به لفظاً منها قال ذين زاده اذا جعل لفظاً ذا مبتدأ ثانياً بتقدير
 منها خبراً فيكون قوله للمذكر حالاً من المستكن في منها انتهى كلام
 ملخصاً فنعى هذا معنى قوله حالاً من فاعل الظرف المقدر ان حالاً
 من الفاعل المستكن في الظرف المقدر ولو قال حالاً من الظرف الجزء المقدر
 لكان اظهر بتدبر او العكس ان الظرف المذكور خبر والظرف المقدر
 حال كذا قاله احمد نازكي اقول يعني كونه منها حالاً والمذكر خبراً قال في زاده

الوجه المبتدئ للمذكر ومنها المخذوف حال من المستكن فيه والجملة
 على كلا التقديرين خبر الأول من خبر المبتدأ الأول والمكتسبة من المذكر
 فتولد ولثناه خبر مقدم وانما قدم مع ان رتبة تقتضي تأخره ليكون
 الظاهر المحرر المرجع الى المذكر قال البعض قوله ليكون
 غلة لمقدور ومتعلق به وانما كان خبرا لمقدور ليكون الظاهر من حيث
 اقرب الى المرجع من المرجع مما يكون مأخذا عنه انما يكون لثناه
 مأخذا عن مرجعه قال البعض قوله اقرب الى المرجع الذي هو لفظ مذكر
 ذاته ولما كانت حالات الاعراب ثلاثا اعني الرفع والنصب والجر
 وعلمت لثلاث الحالات الثلاث لفظين وهي ذاته وذو اشارت
 الى تعيين كل منهما بالحالات الثلاث فقال رفقا ان ذاته بالالف
 في حالة الرفع وقوله ذاته مبتدأ مؤخر او مبتدأ ثان بتقدير منها
 من لفظ منها اما خبرا او حالاً تأمل كذا من مثل لفظ ذاء او مثل
 فقيه لطافة كذا قاله احمد بن حنبل وذو بالياء والكنة المنقوصة
 ما قبلها نصباً وجرّاً من في حالة النصب والجر وللمؤنث المفعول
 تأ بقلب الذال الكاسر في المذكر تأ في المؤنث فرق بين المذكر والمؤنث
 على ما هو المعتاد كذا قاله الشيخ في حاشيته على الامتعة قال اما
 وللمؤنث تأ واصله ذاء قلبت الذال تأ في العادة ان يفرق المؤنث
 عن المذكر بالياء قوله اذ العادة غلة لمقدور من وانما قلب الذال في المذكر
 تأ اذ العادة قال الاستاذ قوله اذ العادة غلة لقلب الذال في المذكر
 تأ فان قلت ما الفرق بين العادة والعرف قلت ان العادة تستعمل
 في الافعال والعرف في الاقوال تأمل على ان العادة الفرق بينهما
 من بين المذكر والمؤنث بهما من بالياء كما في اخذ وكذا من ولاجل
 ان العادة الفرق بينهما بها او لعدم الخروج فيه من العادة في نصب
 المنافع قوله ولذا من ولكن الفرق بين المذكر والمؤنث بالياء على وجه
 قوله جعل من المفعول من جعل لفظاً اصل المذكر من اصل باقية

في قوله ولثناه خبر مقدم وانما قدم مع ان رتبة تقتضي تأخره ليكون
 الظاهر المحرر المرجع الى المذكر قال البعض قوله ليكون
 غلة لمقدور ومتعلق به وانما كان خبرا لمقدور ليكون الظاهر من حيث
 اقرب الى المرجع من المرجع مما يكون مأخذا عنه انما يكون لثناه
 مأخذا عن مرجعه قال البعض قوله اقرب الى المرجع الذي هو لفظ مذكر
 ذاته ولما كانت حالات الاعراب ثلاثا اعني الرفع والنصب والجر
 وعلمت لثلاث الحالات الثلاث لفظين وهي ذاته وذو اشارت
 الى تعيين كل منهما بالحالات الثلاث فقال رفقا ان ذاته بالالف
 في حالة الرفع وقوله ذاته مبتدأ مؤخر او مبتدأ ثان بتقدير منها
 من لفظ منها اما خبرا او حالاً تأمل كذا من مثل لفظ ذاء او مثل
 فقيه لطافة كذا قاله احمد بن حنبل وذو بالياء والكنة المنقوصة
 ما قبلها نصباً وجرّاً من في حالة النصب والجر وللمؤنث المفعول
 تأ بقلب الذال الكاسر في المذكر تأ في المؤنث فرق بين المذكر والمؤنث
 على ما هو المعتاد كذا قاله الشيخ في حاشيته على الامتعة قال اما
 وللمؤنث تأ واصله ذاء قلبت الذال تأ في العادة ان يفرق المؤنث
 عن المذكر بالياء قوله اذ العادة غلة لمقدور من وانما قلب الذال في المذكر
 تأ اذ العادة قال الاستاذ قوله اذ العادة غلة لقلب الذال في المذكر
 تأ فان قلت ما الفرق بين العادة والعرف قلت ان العادة تستعمل
 في الافعال والعرف في الاقوال تأمل على ان العادة الفرق بينهما
 من بين المذكر والمؤنث بهما من بالياء كما في اخذ وكذا من ولاجل
 ان العادة الفرق بينهما بها او لعدم الخروج فيه من العادة في نصب
 المنافع قوله ولذا من ولكن الفرق بين المذكر والمؤنث بالياء على وجه
 قوله جعل من المفعول من جعل لفظاً اصل المذكر من اصل باقية

من اصل باقية من ذي وقى وثة وذه وتهي وذهي قال صاحب المنافع
 قوله اصل ان من ذي وقى وثة وذه وتهي وذهي ذكره او ما ذكر
 من قوله بقلب الذال الى هنا الفاضل العاصم في شرح الكافية وذو
 بقلب الالف من الف ذاء كذا في العاصم يا قل امدام الايوب قوله
 وذو وصي للمؤنث ايضا لكنها بقلب الالف ياء والياء علامة التانيث
 ايضا فرق بينهما من وذلك لقلب لاجل الفرق بين المذكر والمؤنث
 ايضا من في قلب الذال في المذكر تأ فرقاً بينهما بالياء او كما يفرق
 بينهما بالياء بالياء التي هي من الياء علامة التانيث في تضييحه
 قيل قال في الفاضل الجاني على ان لفظ ذو الاصل فقط لكونها
 لفظ ذو تعليل لكونها اصلاً بالياء ذاء للمذكر وقي بقلب الالف من تأ
 او بقلب الف تاء بالياء من لاجل المبالغة في الفرق بين المذكر والمؤنث
 وية وذه بقلب الالف من تاء في تاء والياء في ذو او بقلب الف تاء
 وذا تاء فتكون تأ مقبولة الياء وذو مقبولة الياء وسكونها من
 وسكون الياء في الوقف والوصل اجزاء لها من الوصل مجرى الوقف
 وبكرها من الياء بلال ياء من بلا بتدوير ياء وتهي وذهي حال كونها
 بوصل الياء الحاصل من الاشباع من ياء شباع كسرة الياء او من ابدال الالف
 بالياء والياء مفعول من يجعل الياء موصولاً بهما وذات بالياء التاء
 ولم يكرها من ولم يذكر المص كلمة ذات لقلبتا من لقلبتا لهما
 ولثناه من لثني المؤنث تأ من لفظ تأ في الرفع وتهي
 بفتح التاء وسكون الياء في النصب والجر قال في الامتعة ان في المص
 فيه وهذا من في المص من تأ لامن الب كذا قاله الشيخ في حاشيته
 قال صاحب المنافع قوله وهذا من جعل التثنية من قاء وده سائر
 يدل على ان الاصل من الالف المستعمل في المؤنث الواحدة تأ بكثرة

ودر آنها في السنة النخلة وجمعها المدود او جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا
 وقصرا اس محدودا او مقصورا فاذا كان محدودا فيكتب بالهمزة بعد الالف
 يكون مبنيا على السكون واذا كان مقصورا فيكتب بالياء بعد الهمزة قال
 الاستاذ قوله فيكتب بالياء اي فاذا كان لفظ اولاء ومادة مقصورا
 فيكتب بالياء على صورة كتابة الالفات المقصورة كطوبى وقصوى قوله
 لان الله اس المقصور يعني اسم المقصور او الف ما هو المقصور متعلق
 في يكتب وعلة له مجهول الاصل اس لم يعرف كونه اصله واوا او ياء اولم يعلم
 قلبه عن واو او ياء ويرسم الواو بعد الهمزة في اول المقصورة قال
 لبعض قوله ويرسم الواو في العراضا بحرنية قوله وحمل عليه المحدودة
 قوله لئلا يلتبس متعلق ويرسم وعلة له بالي حرف جر وحمل عليه اس المقصور
 في الرسم بالواو وفي الكتابة بالواو المحدود يعني يرسم الواو في المحدود
 ايضا محلا عليه وان لم يكن الالتباس فيه ولما فرغ المصنف من سائر
 الاشارة من حيث تجردتها عن الملحقات شرع في مسائلها من حيث
 لحوق بعض الحروف باولها او باخرها فقال ويلحق او اولها ان
اسماء الاشارة يعني اي يدخل على اولها على سبيل اللحق والعروض
 بعد اعتبار اصالتها واذا قال ويلحق ولم يعلق ويدخل لان الدخول
 بشر بالجزئية فاحترز به عن الدخول على سبيل الجزئية حرف التنبيه
 وهو لفظها في هذا فهو ليس في الحقيقة جزءا من اسم الاشارة
 بل هو للتنبيه اس للتنبيه المخاطب اس لافادة تنبيه المخاطب على اشارة
 قبل ذكره اس المخاطب اليه قال الاستاذ قوله للتنبيه لان لفظ المخاطب
 واخلاا ذهنه عن الشواغل ليصعح الكلام المتكلم لا يفوت مقصود
 قبل ذكره اس المخاطب وهو اس حرف لفظها واذا قصرناه الى الراء
 مع ان الا وامانه لا شتهار اختصاصا اس او الا بفتح الهمزة فيهما قال
 الاستاذ قوله لا شتهار اختصاصا اس او الا متعلق بمقدور اس واذا خصصنا
 بها وقال البعض قوله لا شتهار اختصاصا اس او الا متعلق بمقدور اس

في يكتب وعلة له مجهول الاصل اس لم يعرف كونه اصله واوا او ياء اولم يعلم قلبه عن واو او ياء ويرسم الواو بعد الهمزة في اول المقصورة قال لبعض قوله ويرسم الواو في العراضا بحرنية قوله وحمل عليه المحدودة قوله لئلا يلتبس متعلق ويرسم وعلة له بالي حرف جر وحمل عليه اس المقصور في الرسم بالواو وفي الكتابة بالواو المحدود يعني يرسم الواو في المحدود ايضا محلا عليه وان لم يكن الالتباس فيه ولما فرغ المصنف من سائر الاشارة من حيث تجردتها عن الملحقات شرع في مسائلها من حيث لحوق بعض الحروف باولها او باخرها فقال ويلحق او اولها ان اسماء الاشارة يعني اي يدخل على اولها على سبيل اللحق والعروض بعد اعتبار اصالتها واذا قال ويلحق ولم يعلق ويدخل لان الدخول بشر بالجزئية فاحترز به عن الدخول على سبيل الجزئية حرف التنبيه وهو لفظها في هذا فهو ليس في الحقيقة جزءا من اسم الاشارة بل هو للتنبيه اس للتنبيه المخاطب اس لافادة تنبيه المخاطب على اشارة قبل ذكره اس المخاطب اليه قال الاستاذ قوله للتنبيه لان لفظ المخاطب واخلاا ذهنه عن الشواغل ليصعح الكلام المتكلم لا يفوت مقصود قبل ذكره اس المخاطب وهو اس حرف لفظها واذا قصرناه الى الراء مع ان الا وامانه لا شتهار اختصاصا اس او الا بفتح الهمزة فيهما قال الاستاذ قوله لا شتهار اختصاصا اس او الا متعلق بمقدور اس واذا خصصنا بها وقال البعض قوله لا شتهار اختصاصا اس او الا متعلق بمقدور اس

اس واذا خص حرف التنبيه بلفظها لا شتهار اختصاصا اس او الا
 بالجملة يعني لا شتهار اختصاصا صمما بالدخول على الجملة بخلافها
 فانها تدخل على الجملة والمفرد لكن ليست بداخلة في جميع المفردات
 بل تدخل منها على اسماء الاشارة ويلحق او اولها حرف التنبيه ما لم يلحق
 او اخرها اس اسماء الاشارة اللام اس مدة عدم لوق او اخرها اللام
 يعني ان حرف التنبيه لا يدخل على كلمة ذلك وذلك فلا يقال اس فلا يجوز
 ان يقال هذا ذلك اس اللام في اللفظ قوله ما لم يلحق او اخرها اللام
اس مدة عدم لوق او اخرها اللام فكلما ما المصدرية ظرف ويلحق في المتن
 وقوله فلا يقال تفريع على التنبيه بقوله ما لم يلحق او اخرها اللام
 قوله لان حرف التنبيه متعلق بما لم يلحق وعلة لذلك التنبيه او متعلق
 فلا يقال وعلة له لا يلحق ما اس اسم اشارة بعد موضوع للبعيد
 بل يلحق كثيرا ما للتقريب وقد يلحق ما للمتوسط بخلاف اللام فان لم يلحق
 ما للبعيد اس فان اللام يلحق ما للبعيد فلا يجتمعان اس حرف التنبيه واللام
 يعني اذا تجانسا فلا يجتمعان قال بعض الفضلاء اعلم انه اي يلحق
 حرف التنبيه اذا لم يتصل باواخرها اللام فلا يقال هذا ذلك لان حرف
 التنبيه للبعيد كما ان اللام له فلا يجوز الجمع بينهما كقولنا وكذا هذان
 وهذا هو هذه ثم شرع في مسألة اخرى من مسائل اسماء الاشارة
 فقال ويتصل باواخرها اس او اخرها اس الاشارة وانما جمع لفظ الاخر
 لان اسماء الاشارة متقدمة ولكل واحد منها آخر مخصوص فيكون
 داخلا في القاعدة المقررة بانه اذا قبل الجمع بالجمع يراد به انتظام الاحاد
 على الاحاد وقوله كاف التنبيه في كل يتصل اس كاف مخاطب به وقوله
 تنبيها مفعول به بقوله يتصل وانما حذف اللام مع انه ليس فعلا فاعمل الفعل
 للمعلل لكونه صفة الكاف بخلاف التنبيه فانه صفة المتكلم لكن الايضاح
 وان لم يكن نفسه صفة المتكلم لكن لكونه مفعول اوصل مجوز ان يكون

صفة له كما قال او صفة التكلم للتنبيه فان قيل على حال الحال ان
 الشخص الذي وقع به الخطاب باسمه الاشارة وقوله من التذكير
 ظرف مستقر على انه صفة للمخاطب تنبها على حال الحال على جزء
 من مجموع التذكير والتاكيد والافراد وحده ام الافراد وهي التنبيه
 والجمع مثلا اذا قلت ذلك يكون تنبها على حال المخاطب بان مفرد مذكر
 والافراد والتذكير جزاء من مجموع تلك الاحوال وهو ذلك الكاف
 حرف لعدم حظه وتبيين ان ذلك الكاف من الاعراب قال البعض قوله
 لعدم حظه من الاعراب على لكونه حرفا وهو صغرى القياس وقوله او لا يمكن حظه
 ان ذلك الكاف على لكونه لعدم حظه من الاعراب بين اثبات للصغرى تابعا
 من التتابع كالصفة والبيان والبدل لام الاشارة قوله لتباينها
 ان كافي الخطاب وهم الاشارة صدى لان ما صدق عليه اسم الاشارة
 انما رايه وما صدق عليه كافي الخطاب حال المخاطب فلا يكون تأكيد
 ولا وصفا ولا عطف ببيان وهو متعلق بلامك مع ملاحظة قيوده
 الى قوله تابعا الى او عدم العقد او لعدم بالنية فلا يكون بدلا كذا
 قاله الشارح في حاشيته على الامتناع فقوله او عدم العقد بالنسبة عطف
 على قوله لتباينها كما استرنا اليه وهم الاشارة لا يضاف الى والحال
 اسم الاشارة لا يضاف لتقدير تنكيره فلا يكون مفعولا أصلا ولا وجه للعطف
 على الاشارة في حاشيته الامتناع قوله وهم الاشارة لا يضاف فلا يكون
 مضافا اليه وقيل في دليل كافي الخطاب حرفا او في دليل كافي الخطاب
 حرفا قاله الفاضل الجاني وما منه الفاضل الهندي لا امتناع وقوع الظاهر
 مقامها ام مقام كافي الخطاب فلا يقال زائد ولو كانت اسم لم يمنع ذلك
 مثل ضربتك وبك ومنع بصيغة الماخوذ المجهول والمانع الهندي مستند
 بنوع النون ان مؤيدا وهذا لا نسب بالتعريف الا انه لا يمنع على التجريد
 من معنى الصلة او بكسرها ان متأيدا والاسباب التعريف بما ينابيه المنع
 قوله يحتاج الى الحذف قوله ومنع مستندا بخلاف امرا او مضارعا متكلما ان منع
 كبرى القياس المطلوبة مستندا بخلافه فانه اسم مع امتناع وقوع الظاهر

في قوله من التذكير ظرف مستقر على انه صفة للمخاطب تنبها على حال الحال على جزء من مجموع التذكير والتاكيد والافراد وحده ام الافراد وهي التنبيه والجمع مثلا اذا قلت ذلك يكون تنبها على حال المخاطب بان مفرد مذكر والافراد والتذكير جزاء من مجموع تلك الاحوال وهو ذلك الكاف حرف لعدم حظه وتبيين ان ذلك الكاف من الاعراب قال البعض قوله لعدم حظه من الاعراب على لكونه حرفا وهو صغرى القياس وقوله او لا يمكن حظه ان ذلك الكاف على لكونه لعدم حظه من الاعراب بين اثبات للصغرى تابعا من التتابع كالصفة والبيان والبدل لام الاشارة قوله لتباينها ان كافي الخطاب وهم الاشارة صدى لان ما صدق عليه اسم الاشارة انما رايه وما صدق عليه كافي الخطاب حال المخاطب فلا يكون تأكيد ولا وصفا ولا عطف ببيان وهو متعلق بلامك مع ملاحظة قيوده الى قوله تابعا الى او عدم العقد او لعدم بالنية فلا يكون بدلا كذا قاله الشارح في حاشيته على الامتناع فقوله او عدم العقد بالنسبة عطف على قوله لتباينها كما استرنا اليه وهم الاشارة لا يضاف الى والحال اسم الاشارة لا يضاف لتقدير تنكيره فلا يكون مفعولا أصلا ولا وجه للعطف على الاشارة في حاشيته الامتناع قوله وهم الاشارة لا يضاف فلا يكون مضافا اليه وقيل في دليل كافي الخطاب حرفا او في دليل كافي الخطاب حرفا قاله الفاضل الجاني وما منه الفاضل الهندي لا امتناع وقوع الظاهر مقامها ام مقام كافي الخطاب فلا يقال زائد ولو كانت اسم لم يمنع ذلك مثل ضربتك وبك ومنع بصيغة الماخوذ المجهول والمانع الهندي مستند بنوع النون ان مؤيدا وهذا لا نسب بالتعريف الا انه لا يمنع على التجريد من معنى الصلة او بكسرها ان متأيدا والاسباب التعريف بما ينابيه المنع قوله يحتاج الى الحذف قوله ومنع مستندا بخلاف امرا او مضارعا متكلما ان منع كبرى القياس المطلوبة مستندا بخلافه فانه اسم مع امتناع وقوع الظاهر

في قوله من التذكير ظرف مستقر على انه صفة للمخاطب تنبها على حال الحال على جزء من مجموع التذكير والتاكيد والافراد وحده ام الافراد وهي التنبيه والجمع مثلا اذا قلت ذلك يكون تنبها على حال المخاطب بان مفرد مذكر والافراد والتذكير جزاء من مجموع تلك الاحوال وهو ذلك الكاف حرف لعدم حظه وتبيين ان ذلك الكاف من الاعراب قال البعض قوله لعدم حظه من الاعراب على لكونه حرفا وهو صغرى القياس وقوله او لا يمكن حظه ان ذلك الكاف على لكونه لعدم حظه من الاعراب بين اثبات للصغرى تابعا من التتابع كالصفة والبيان والبدل لام الاشارة قوله لتباينها ان كافي الخطاب وهم الاشارة صدى لان ما صدق عليه اسم الاشارة انما رايه وما صدق عليه كافي الخطاب حال المخاطب فلا يكون تأكيد ولا وصفا ولا عطف ببيان وهو متعلق بلامك مع ملاحظة قيوده الى قوله تابعا الى او عدم العقد او لعدم بالنية فلا يكون بدلا كذا قاله الشارح في حاشيته على الامتناع فقوله او عدم العقد بالنسبة عطف على قوله لتباينها كما استرنا اليه وهم الاشارة لا يضاف الى والحال اسم الاشارة لا يضاف لتقدير تنكيره فلا يكون مفعولا أصلا ولا وجه للعطف على الاشارة في حاشيته الامتناع قوله وهم الاشارة لا يضاف فلا يكون مضافا اليه وقيل في دليل كافي الخطاب حرفا او في دليل كافي الخطاب حرفا قاله الفاضل الجاني وما منه الفاضل الهندي لا امتناع وقوع الظاهر مقامها ام مقام كافي الخطاب فلا يقال زائد ولو كانت اسم لم يمنع ذلك مثل ضربتك وبك ومنع بصيغة الماخوذ المجهول والمانع الهندي مستند بنوع النون ان مؤيدا وهذا لا نسب بالتعريف الا انه لا يمنع على التجريد من معنى الصلة او بكسرها ان متأيدا والاسباب التعريف بما ينابيه المنع قوله يحتاج الى الحذف قوله ومنع مستندا بخلاف امرا او مضارعا متكلما ان منع كبرى القياس المطلوبة مستندا بخلافه فانه اسم مع امتناع وقوع الظاهر

مع امتناع وقوع الظاهر مقام تقرير القياس هكذا هذا الكاف
 حرف لانه يمنع ان يقوم الظاهر مقام وكل ما يمنع وقوع الظاهر
 مقام حرف يمنع هذا الكاف حرف وتقرير المنع ان الكبرى ممنوعة
 لان ضمير نحو افضل ليس بحرف مع امتناع وقوع الظاهر مقام هذا
 على ما قاله في الامتناع والثالث من هذا كمن الظاهر ان هذا الاعتراف
 نقض اجماع حقيقي تقرير ان هذا الدليل جاز في ضمير نحو افضل
 وحكم المدعى متخلف وكل دليل شانه هذا باطل وقيل الاستاد
 قوله وقيل في دليل كافي الخطاب حرفا او وجعل هذا الكاف حرفا
 لا امتناع وقوع الظاهر ام لا امتناع وقوع ام الظاهر مقامها
 ان مقام كافي الخطاب ولو كانت تلك الكاف اسم لم يمنع ذلك
 مثل ضربتك وبك حيث يجوز زعمها ان يقول ضربت زيدا وبزيد
 ومنع والمانع الهندي بخلافه ان ضمير نحو افضل امرأ وهو مستند
 حكمة ولم يقع موقعه ظاهر لوجوب الاستتار فيه مع انه ليس بحرف
 واجيب عن هذا المنع والجيب الهندي كذا قاله امام الايوب في حاشيته
 الجاني وقال بعض المحققين قوله واجيب في حاشيته الهندي قوله بان قوله
 ببيان لطريق الجواب ان بطريق هو ان في ضمير نحو افضل الذي حكمة
 دليل الاسمية ومع هذا لا يمكن وقوع الظاهر مقامه وهو ان دليل
 الاسمية الاستاد اليه ان يكون مستندا اليه ولا يخفى ان هذا هو
 الجواب كلام على السند بالنفي وهو الما يفيد اذا كان مدينا ولا زعم المنع
 لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم والا فلا لان نفيه لا يستلزم واللازم على المعلن
 اثبات المقدمة المنوعة وهي كبرى المطلوبة او اثبات كون السند لازما
 لان نفي السند مطلقا وانى هذا ان واثبات هذا الاثبات من الكلام عليه ان
 بينهما بكون بعيد والاستفهام انكار ولو قال القائل لا امتناع وقوع الظاهر

في قوله من التذكير ظرف مستقر على انه صفة للمخاطب تنبها على حال الحال على جزء من مجموع التذكير والتاكيد والافراد وحده ام الافراد وهي التنبيه والجمع مثلا اذا قلت ذلك يكون تنبها على حال المخاطب بان مفرد مذكر والافراد والتذكير جزاء من مجموع تلك الاحوال وهو ذلك الكاف حرف لعدم حظه وتبيين ان ذلك الكاف من الاعراب قال البعض قوله لعدم حظه من الاعراب على لكونه حرفا وهو صغرى القياس وقوله او لا يمكن حظه ان ذلك الكاف على لكونه لعدم حظه من الاعراب بين اثبات للصغرى تابعا من التتابع كالصفة والبيان والبدل لام الاشارة قوله لتباينها ان كافي الخطاب وهم الاشارة صدى لان ما صدق عليه اسم الاشارة انما رايه وما صدق عليه كافي الخطاب حال المخاطب فلا يكون تأكيد ولا وصفا ولا عطف ببيان وهو متعلق بلامك مع ملاحظة قيوده الى قوله تابعا الى او عدم العقد او لعدم بالنية فلا يكون بدلا كذا قاله الشارح في حاشيته على الامتناع فقوله او عدم العقد بالنسبة عطف على قوله لتباينها كما استرنا اليه وهم الاشارة لا يضاف الى والحال اسم الاشارة لا يضاف لتقدير تنكيره فلا يكون مفعولا أصلا ولا وجه للعطف على الاشارة في حاشيته الامتناع قوله وهم الاشارة لا يضاف فلا يكون مضافا اليه وقيل في دليل كافي الخطاب حرفا او في دليل كافي الخطاب حرفا قاله الفاضل الجاني وما منه الفاضل الهندي لا امتناع وقوع الظاهر مقامها ام مقام كافي الخطاب فلا يقال زائد ولو كانت اسم لم يمنع ذلك مثل ضربتك وبك ومنع بصيغة الماخوذ المجهول والمانع الهندي مستند بنوع النون ان مؤيدا وهذا لا نسب بالتعريف الا انه لا يمنع على التجريد من معنى الصلة او بكسرها ان متأيدا والاسباب التعريف بما ينابيه المنع قوله يحتاج الى الحذف قوله ومنع مستندا بخلاف امرا او مضارعا متكلما ان منع كبرى القياس المطلوبة مستندا بخلافه فانه اسم مع امتناع وقوع الظاهر

فيها لفظ واحد وهو اولاء هم الاشارة المستعمل مع حرف الخطاب
قوله فبضم الحجة من انواع حرف الخطاب متعلق بحصل الاشارة
قدم للحصر في الحجة من انواع هم الاشارة يحصل من الضرب
ما ذكر في الحجة وعشيرة وقال البيضاوي في اللب من الامثلة
وجاء افراد هي هم الاشارة وحرف الخطاب والافراد هي الكسرة
وسكون الفاء وفي حاشية الاصمعي قال وجاء افراد هي مثل عدان
ببي ذلك مكانه ذلكم لتعدد المني طب والحق راليه وذلك غير لكم
موضع ذلكم لتعدد المني طب مطلقا في جميع الاحوال سواء كان المني راليه
او المني طب مفردا او مثنى او مجموعا بتأويل ما ذكر اخوه ويجمع على صيغة
الجهول بينهما في حرف التثنية وكاف الخطاب قوله لعدم المانع
متعلق بجمع وعلة له في لعدم المانع من اجتماعهما مع عدم اعتناء
احدهما في حرف التثنية وكاف الخطاب عن الآخر كما يفرد احدهما
عن الآخر نحو هذا او ذاك في قول الامام قوله مع عدم اعتناء احدهما
عن الآخر في عن ذكر الآخر وافادة كل معنى لا يفيد الاخر فوهذا
ثم اراد ان ينقل بعض لغات جاءت من العرب في بعض الكلمات
فقال ويقال في يقول العرب تلك في الموصوفة للمفرد المؤنث
مقارنة باللام في في واولا لك في الموصوفة لجمع المذكر والمؤنث
بالاشارة في اولاء قوله بالمد قيد لاولا لك باللام في اذا التعميم
الثانية باللام المقدر ببي اولاء وبي الكاف قال العصام
قوله واولا لك محدودا اذ لو كان مقصودا لكتب بالياء الا انه
حذف هذه الممدودة لانه ربما يقصر على ما في التسهيل وقال
الفاضل العصام قوله واولا لك باللام مع حذف الياء لا يقال في
قوله في الاولى وهي تلك متعلق بالحذف وقصر الهجاء في مع قصر الهجاء
وحذفها في الثانية وهي اولاء ذلك وهو في ذلك العشر جائز بناء على ما
في التسهيل ويحتمل ان يكون الاولى وهي تلك بفتح الفاء على تقدير كونها
تلك بكسرة اللام وحذف الالف من تانيه في اصلها كما مر من التثنية
لكنه في كونه الاولى بفتح الفاء قليل اسهل الاستعمال اذ هي بكسر التاء

اذ هي بكسر التاء وكثير الاستعمال قوله ولم يحذف الالف عن التلخيص
وهذا الكتاب جواب سؤال مقدر لا يخفى تصويره في ذلك قوله فبضم
في الحجة الالف فيه متعلق بلم يحذف وعلة له او متعلق بالمنع والمال
واحد بل كسر اللام بناء على ما هو الاصل في تحريك الساكن ولو قال
بل كسر اللام لدفع التثنية الساكنين على ما هو الاصل في تحريك الساكن
لكان اوضح وذاتك في الموصوفة لتثنية المذكور مقارنة بالكاف
وتأني الموصوفة لتثنية المؤنث مقارنة بالكاف حال كون هاتين
مثنويتين قوله اذا الخففت في علة للتثنية بقوله مشدوتيه اي وانما
قيد المص بقوله مشدوتيه اذا الخففت في المتوسط في مشدوتيه
للمتوسط قوله حال كون كل من هذه الكلمات الاربع اشارة
الي ان قوله للتثنية حال من كل واحد من هذه الكلمات الاربع
قوله لان زيادة الحرف علة لكون كل من هذه الكلمات الاربع
للتثنية لان زيادة الحرف الذي لم يكن للالحاق تدل في زيادة الحرف
على زيادة المعنى قيل في ذلك غير الجرد كذا في الرضى والدعوى التثنية
فيها عوض قال الاستاذ قوله التثنية في النون المشدودة فيها
عوض عن الالف المحذوفة عن المفرد في ذاتها والالم بفتح هذان بالتثنية
وقد جاء ويحيى قال البعض قوله قيل التثنية في تشديد النون فيها
عوض عن الالف المحذوفة والالف الحاضرة الف التثنية قوله عن المفرد
متعلق بالمحذوفة وارتضاء في قول الامام قوله الف او ما قيل
الرضى حيث قال قال غير الجرد ان التثنية عوض عن الالف المحذوفة
في المفرد وهذا اول ما لا نهم قالوا ايضا في تشديد النون اللذان والتثنية
مشدود النون عوضا عن التاء المحذوفة قال الاستاذ قوله وارتضاء في
كون التثنية عوضا عن الالف المحذوفة عن المفرد الرضى في شرح الكافية

واستحسنه ان جعله حسنا يعني جعل قول القائل او ما قاله القائل
 او كون التشديد عوضا عن الالف المحذوفة حسنا الدافعة في شرح
 التسهيل حيث قال قال بعضهم التشديد عوض عن الالف المحذوفة وهو
 وهو حسنا ورده ان ما قاله القائل او قول القائل او ما قيل او كون التشديد
 عوضا عن الالف المحذوفة عن المفرد الفاضل العظم في شرحه للحكاية
 بانه ان بطريقه هو ان الثالث ينبغي ان يجب ان يكون عوضا عن التشديد عن الالف
 او حين كون التشديد عوضا عن الالف ان يكون ان ذلك وتماثل
 الكائنتين بتشديد النون للمتوسط كما بالتحقيق ان كانا للمتوسط
 بالتحقيق وقال الاندلسي لا فرق عند اللغويين بين المشدود والمخفف
 في القرب والبعد والنهاية فترقا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد
 فالبعد والمتوسط عند غير المبرد واتباعه في المتشبهين بلفظ واحد ثم قال
 ذلك الفاضل في انتصار هذا المذهب انه قد يقال ان قد يجوز ان يقال
 قال الاستاذ قوله ثم قال ان الفاضل العظم في شرح الكافية قد يقال
 ان من وهو غير المبرد وتابعه لم يجعل ان النون الثانية وعلى النون المشددة
 في ذانك وتماثل بدلا من اللام ان من لام ذلك ولا م تلك بالفتح كذا قال
 احمد نازي وقال البعض قوله بدلا من اللام دونه عوض عن الالف قوله
 قوله لم يجعل ان ذلك المجرى جزءا من السطرية المشددة والنون المشددة
 للبعيد بل عند غير المبرد صيغ التشبيه سواء في القريب او في الاشارة الى المشارية
 القريب او في الاستقبال القريب والبعد والمتوسط اقول في الجواب عنه
 بانه لا يلزم حمل هذا الوجه على مذهب غير المبرد فانه لا بعد كل البعد قال
 البعض قوله اقول في الجواب عن رد ذلك الفاضل لا بعد في افادة حرف واحد
 ان التشديد هنا وقال صاحب المنافع قوله في افادة حرف واحد فائدة
 فيجوز ان يفيد التشديد معنى البعد مع كونه عوضا عن الالف المحذوفة وقال الاستاذ
 قوله في افادة حرف واحد ان النون الثانية كالالف واللام ان الالف واللام تفيد
 فائدة واحدة هي العوضية وثانيهما التوفيق في لفظة الله ان على رأي وهو كون اصلها
 انه ادخل عليه الالف واللام للتوفيق ثم حذف همزة الالف وجعل الالف واللام عوضا
 عنها فانما الالف واللام التوفيق مع كونهما عوضا عما كانتا الواجب الوجود
 والحق الذي غيرا اختاره الشيخ في اول الكتاب وخصص في افادة البعد باللام دونه

لم لا يجوز ان يكون ذلك التشديد مفيدا للبعد مع انقلابه عن الالف
 وقال المبرد الاصل ان اصل ذانك وتماثل بالتشديد ذانك وتماثل لك
 قوله لك فاظر الى ذان وتماثل ان ذان لك وتماثل لك كما قال البعض
 وقال امام الايوب قوله وقال المبرد الاصل ان اصل ذان وتماثل المشدتين
 ذان لك وتماثل لك جعل اللام ان قلب اللام نونا ان بالنون للتقريب
 وحذف الكسرة للادغام وكسر الثانية للالتقاء وعدمه مع سكون الثانية
 عند لزومه كيدوم وادغم النون ثم شد ويصح وقال المبرد النون الثانية
 بدل من اللام في ذلك وتماثل بكانه ادخل اللام مكسورة بعد نون التشديد
 لان اللام تدخل به تمام الكلمة كما في ذلك واولا لك فاجتمع المتقاربان
 فقلب اللام نونا ورده ان رد الفاضل العظم قوله المبرد هذا
 او ما قاله المبرد ان رد الفاضل العظم مذهب المبرد ايضا ان
 كما رد قول القائل او ما قاله القائل بان الاصل ان بطريقه هو ان الاصل
 ان القياس او بان القاعدة الكلية في الادغام كون الادغام بجعل الاول
 ان الحرف الاول مثل الثاني ان مثل الحرف الثاني يعني بسبب قلب الاول
 من المتشبهين الى الثاني دائما لان المراد تغييره من حاله بالادغام في الثاني
 فتغييره بالقلب اولى قال امام الايوب قوله ورده الفاضل المذكور
 ايضا بان الاصل ان بانه خلاف الاصل في باب الادغام فان الاصل فيه
 كون الادغام بجعل الاول ان بجعل الحرف الاول مثل الثاني وهذا
 ان فيما نحن فيه او في قولنا ذانك وتماثل المشدتين ليس كذلك ان بجعل الاول
 مثل الثاني واللام يكسر في المفرد ولم يجعل النون لاما اقول جوابا للرد
 الفاضل المذكور من طرف المبرد او اقول في الجواب عن رد ذلك الفاضل
 ذلك ان ذلك الرد او جعل الاول مثل الثاني في جميع الاحكام او كون
 الادغام بجعل الاول مثل الثاني في جميع الاحوال ممنوع بوجود مثل الرد
 وادغم لان اصلها اطراد وادغم وجعل الثاني فيهما مثل الاول فالمراد
 بهذا الدليل ممنوع قال امام الايوب قوله ممنوع بوجود مثل اطراد وادغم

اى لوجود جعل الحرف الثاني مثل الاول في مثل اطراد وادمع حيث جعل
 تاء الافتعال تاء وادالافيهما مع انه يدل عن هذا الاصل فهنا للضرورة
 وعلى ان الحرف الثاني هو اللام علامة للبعد والعلامة لا تتغير فيضطر
 الى جعل الاول مثل الثاني مع استفادة مزية الغنة التي هي من صفات النون
 وقال الاستاذ قوله ممنوع لان ذلك ليس قاعدة كلية بل الكثرة لوجود
 مثل اطراد وادمع على انه مع ان الاول انما لم يجعل كذلك اس مثل
 الثاني يعني وانما قبلت هذا الثانية الى الاولى قوله لا امتناع بتغير الاول
 متعلق بلم يجعل وعلته ان لا امتناع بتغير النون الاول يعني لتبقى
 النون الدلالة على التنبيه كالصاحب المنافع قوله لا امتناع
 بتغير الاول اس تغير النون لا يكون اس الاول علامة اس علامة
 التنبيه مع ان فيه اس في الاول مزية الغنة التي هي من صفات النون
 قوله وبانه عطف على بان الاصل فهو من تنمة الرد على المبرد اس ورد
 ايضا بان الاصل لا ادغام مع سكون الثاني اس الحرف الثاني وهو
 النون الثاني هذا قال امام الايوب قوله لا ادغام اس لا يجوز الادغام
 ههنا مع سكون الثاني اس مع سكون الحرف الثاني فان شرط الادغام
 ان يكون الحرف الاول ساكنا والثاني متحركا وقد عرفت ان اللام لا يقع
 قبلت منها النون الثانية ساكنة كسرت اس اللام لا تقع والساكنة
 كما في ذلك ولا ساكن هنا اس في قوله ذاك وتلك مشددين قبلهما
 اس قبل اللام مع لزوم الالتقاء اس التقاء الساكنين يعني لا يلزم الالتقاء
 اقول في جواب الرد على المبرد ان اراد اس الفاضل العصام انه اس
 ان الاصل لا ادغام مع السكون اس مع سكون الثاني فقام وغير مفيد
 اس فهو مسلم ولكنه غير مفيد وان اراد اس الفاضل العصام انه اس
 ان الاصل لا ادغام بعد روايته اس السكون بالتحريك ممنوع اس
 فهو ممنوع لجواز مثل ليمد قوله على انه اس مع انه فهو علامة على السند
 وتفسيره والضمير غير ثابت يمكن ان يدخل اللام قبل النون مكسورة

مكسورة عند اس عند المبرد كما طعن اس طعن دخول اللام
 مكسورة او طعن كون الدخول ممكنا او امكانه الدخول
 الرخصة حيث قال ويجوز ان يدخل اللام قبل النون فيصير
 ذالك فتقلب اللام نونا وتغنى منه كما هو القياس وقول المبرد
 وهذا كون الثاني بدل اللام اولى وادغام اللام في النون ليس
 بقوى كادغام النون في اللام وارتضاء اس دخول اللام مكسورة
 او كون الدخول ممكنا او امكانه الدخول الدماينة ورده اس رد
 الفاضل العصام قوله المبرد او ما قاله المبرد او مذهب المبرد
 ايضا اس كما رد قوله السابق او ما قاله سابقا او مذهب السابق
 او رد ذلك الفاضل مذهب المبرد بهذه العلة كما رد بالعلتين
 المذكورتين بانه اس بان النون الثاني من المشد لوكانه بدلا
 عن اللام اس لام التبعيد المتصل بهم الاشارة قال البعض قوله
 بانه اس التشديد لوكانه بدلا اس لو فرض كونه بدلا عن اللام
 اس لام التبعيد لم يصح جواب له هذا اس لفظ هذان بالتشديد
 اس بتشديد النون او بنون المشددة مع ها اس مع دخول حرف التنبيه
 فان حرف انما يصح دخوله على ما استبره الى القريب قال البعض
 قوله مع ها اس مع لفظ ها كما لا يصح هذا لك للمنافاة بين اللام
 للتبعيد وبين الهاء وقد جاء اس قد جاء هذان في كلام الفصحاء
 اقول جوابا عن الرد من طرف المبرد حجة اوجي هذان بالتشديد
 في كلام الفصحاء اوجي هذان بالتشديد مع ها في كلام الفصحاء ثبت
 لعدم اللام او لعدم وجود اللام في هذا لفظ اس من جهة اللفظ
 فيجوز ان يجتمع الهاء اس لفظ الهاء مع البديل الذي هو النون
 وان لم يجز وان هذه التوصيلة اس وان لم يجز الاجتماع مع المبدل

وهو اللام وقيل جوابا لمورد قول المبرد اللام كانت
قبل النون والادغام قياس وفيه قول القائل او ما قاله
القائل او فيما قيل او في كون اللام قبل النون نظر اربح
يعني خلاف الاصل من وجهين احدهما انه حينئذ يلزم الفصل
بين نوني التثنية والفتحة او الف التثنية باللام متعلق بالفصل
وثانيهما يلزم دخول اللام في الآخر مع ان الاصل دخول اللام
بعد تمام الكلمة والكلمة لا يتم قبل نون التثنية وان لم تكن من تمام الكلمة
حقيقة وقد جاء في كلام الفصي وذا نيك وتانيك بابدال النون ياء
كما روي عن ابن كثير انه قرأ فذا نيك بنون خفيفة بعدها ياء واما
تشديد النون فقال المبرد هو في المثنيين بدل من اللام في ذلك وتلك
كأنه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة
كما في ذلك واولا ذلك فاجتمع المثلان فقبلت اللام نونا والقياس
في الادغام قلب اول المثليين الى الثاني لان المراد بغيره عن حاله
بالادغام في الثاني فتغيره بالقلب اولى وانما قلبت ههنا الثانية
الى الاولى لبقى النون الدالة على التثنية كذا في الرض واما ثمة بالفتح
او بفتح الشاء المثلثة وتشديد الميم وبادخال هاء السكت الساكنة
للفرق بينه وبين ثم وههنا او لفظ ههنا بالضم اي بضم الهاء والتخفيف
اي وبخفيف النون وهو اي ههنا لازم الظرفية بحيث لا يخرج عنها
اما بان يكون منصوبا محلا او لازم شبهها بان يكون مجرورا
او الى لا غير اي ليس مجرورا بغيره او لا يفرق ههنا وههنا وهو بادخال
حرف التنبيه عليه وههنا بالفتح اي بفتح الهاء والتشديد اي وبشديد
قوله وهو الاكثر ناظر الى فتحة الهاء يعني اذا شدد النون كما في فتحة الهاء
اكثر استعمل لا من كسرهما قال امام الايوب قوله وهو الاكثر اي والفتح

اي والفتح هو الاكثر وجاء في بعض اللغة الكسر اي كسر الهاء
اذا شدد نونه ايضا اي كما جاء بالفتح وههنا لك بزيادة اللام
وكاف الخطاب فلهما كان اي ثمة وههنا وههنا وههنا لك
فموضوع للامثارة الى المكانة قال امام الايوب قوله فلهما كان
اي المذكورات من ثمة الى ههنا لك موضوع للامثارة الى المكانة
وفره الخارج بقوله الحقيقي للاختراز عن المكانة الشبه
المجازي وبقوله الحكي للاختراز عن المكانة الذهني ارحال
كون الموضوع للمكانة خصوصا او بملاحظة الاختصاص
وهذا اختراز عن سائر احوال الامثارة لانها ايضا للاشارة
الى المكانة كما يقال هذا المسجد وذلك البيت وكفه لكنها ليست
بموضوع بصفة الاختصاص بل هي عامة للمكانة وبغيره في اشارة
الى فائدة القيود بقوله لا يستعمل اي لا يستعمل ثمة واخواته في غيره
اي في غير المكانة المذكور ههنا ناظر الى فائدة توصيف الخارج
للمكانة بالحقيقي والحكي اي لا يستعمل في غير المكانة الحقيقي الحكي سواء كان
مستعملا في غير المكانة او المكانة الفيزيائية الا جازا على سبيل التشبيه
يعني انما تستعمل هذه الالفاظ في غير المكانة جازا على سبيل الاستعارة
المصروفة التبعية بان يشبه الزمان كما في قوله تعالى ههنا لك الولاية
او غيره كما يشبه الى القواعد والمباحث على طريق تشبيهها
بالمكانة في القوة والتمكن فاستعمل فيه ما وضع للاشارة الى المكانة
وقرينة ما ذكر بعد ههنا من الاوصاف قال الفاضل العفصم واستعمل
ههنا وههنا لك للزمان على سبيل الجوز وكذا ههنا بالتشديد والثانية
اي ههنا بالضم والتخفيف للتقريب الى الامثارة الى المكانة القريب
وما سواه اي الثانية لتبديد او للاشارة الى المكانة البعيد ثم شرح

في مسائل الموصولات فقال والنوع الرابع من الانواع الستة
 للمعرفة او الكاشنة للمعرفة يشبه به وبما مثاله ان اللام فيه
 وفي امثاله للعهد الخارجي الموصول بغيره وصفه ان الموصول
 بغيره او الموصول بالغير معنى الاسمي ان معنى الموصول الاسمي
 قوله واما الموصول به بغيره تفصيل للمعنى في الذهن تأمل
 في الحرف في فهو معنى الموصول الحرفي ذكره ان ذلك الفرق
 بينهما الفاضل العظام في شرح الكافية حيث قال في الموصول
 الاسمي بمعنى الموصول بغيره لانه لا يصير جزءا الا مع غيره والموصول
 الحرفي بمعنى الموصول به بغيره فان غيره لا يصير جزءا الا به فان الجملة
 في علمت انك ضربت لا تصير معلولا به وان وع العجينة ان ضربت لا يصير
 ضربت جزءا به وان انتهى وقال في زاده لافرق بينهما في احتياجهما
 الى الصلة لكن الفرق بينهما ان الموصول الاسمي يحتاج الى العائد
 نحو جاء في الذي قام ابوه بخلاف الموصول الحرفي نحو العجينة ان تمت
 والموصول الحرفي ثلثة عند الجمهور انة وان وما المصدريتان
 انتهى كلامه وفي شرح الفينة لابن مالك والموصول على ضربين اسمي وحرفي
 فالموصول الاسمي ما افتقر الى الدصل بجملة مفعولة مشتملة على ضمير
 لايق بالضم والموصول الحرفي كل حرف اول هو وصلته بمصدر
 وقال البعض قوله ذكره ان ذكر ما ذكر من قوله بغيره الى هنا
 في شرحه على الكافية الفاضل العظام وفتوا ان الموصول الاسمي
 في الاصطلاح ان في اصطلاح النحاة ما ان اسم لا يصير جزءا من جملة
 او يشبه من الجملة لا يجزى به ان جملة خبرية في الاستثناء مفرغ وعادة
 او بعبارة قال الاستاذ قوله لا يصير جزءا بشيء من الجملة الالجزية ان
 نهضة جملة خبرية في الاستثناء مفرغ قال ابن عيسى رحمه الله اكثر النحويين

واللغة لا ينبغي للمبتدئ في اللغة

ركب النحويين سمي صلة الموصول صلة وسيبويه هشوا بمعنى انها
 ليست اصلا وانما هي زيادة تيسير الام بها جزاء ويوضح معناها
 بها قوله وعائد عطف على خبرية ان وعبارة تركه ان ترك الموصلي
 تعريف الموصول هذا او ترك الموصلي هذا التعريف لانه ان ذلك
 التعريف اولان الثاني لا ينبغي ان ذلك التعريف للمبتدئ ان
 للطالب المبتدئ لعدم علمه بالموارد قوله لاستلزامه ان ذلك التعريف
 متعلق بغيره وعلته له الدور في معرفة الصلة التي هي عبارة عن علم
 المذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه موقوفة على معرفة
 فلو عرف الموصول بها لزم الدور قال الاستاذ في الاستلزام الدور
 ان لاستلزام هذا التعريف علة للنفي الدور ان الدور المهرب عنه
 فان المعرف اخذ في التعريف معنى فيتوقف كل منهما على الآخر وقال
 البعض قوله لاستلزامه ان هذا التعريف علة لعدم الفائدة الدور
 فان الصلة جزء من الموصول والموصول معرف والمعرف يعلم بالتعريف
 والتعريف موقوف على اجزائه و اجزاء التعريف جزء المعرف فيلزم الدور
 بل ينبغي هذا التعريف قوله لمن عرف عدم صيرورته ان الموصول متعلق
 بغيره وعلته له جزء من جملة في الاستعمال واحتاج ان وطم احتاج
 الى مجرد معرفة الاصطلاح ليتوصل بها الى الاحكام المختصة به وتلك الاحكام
 تحصل بتعداد الافراد قوله ومعرفة الافراد حال من فاعل ترك جواب
 عن سؤال معذر لا يخفى تصويره تحصل بالتعداد ان بتعداد الافراد فاستغنى به
 عن الحد قال صاحب المنافع قوله ومعرفة الافراد جواب عن سؤال معذر الاول
 للحال في الجملة حال من فاعل لا ينبغي معنى ان المقصود معرفة الافراد ليجري
 عليها الاحكام وهي حاصلة هنا بالتعداد فقدم ان قدم الموصول على المعرف
 باللام مع ان بينهما ان بين المعرف باللام والموصول او بين الام الموصول

لان التعريف يتوقف على معرفة الاوزاد والافراد يتوقف عليه ولما شارك وقال ان في ضل الجواب

والمعروف باللام ساواة لان اشارتهما ذهنية قال ساواة
 من جهة التعريف لان اشارتهما ذهنية قوله المناسبة من الموصول
 علة للتقديم او علة لقدم وعلة له لاسما الا ان قوله في كونه من
 الموصول ببيان الوجه المناسبة من الجملات ولا بد ان الموصول
 في جزئية من الموصول من الجملة اي في كونه جزءا من الجملة ونفي
 جزء الجملة المبتدأ والجزء والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون
 اجزاء الجمل وقد يكون فضلا لكنه اراد ان الموصول هو الذي
 اردت ان تجعله جزءا من الجملة لم يمكن الا بصلة وعادة كذا في الرخصة
 وقال الثالث راجع الاول قوله ولا بد ان ولا بد للموصول في كونه
 جزءا تاما من الجملة كما لمبتدأ والجزء والفاعل من صلة قال في
 زاده في اوائله و الصلة تطلق في هذا الفن على ثلثة معان
 الاول صلة الموصول والثاني الزائد والثالث حرف الجر الذي
 يتقدم به الفعل الى المفعول مثل مررت بزيد فالباء صلة اي وصلة
 قوله ليكون بها تعليل للابد ان يكون الموصول بالصلة معرفة
 قوله بان يشار الى معهود ببيان لطريق كونها معرفة بها يعني كونه
 معرفة بطريق الاشارة الى معهود ومعلوم ملابس بمصونها اي
 اصلة قوله بين المتكلم والسامع بطريق المعهود وهذا مبني على ما هو
 وضمه من الموصول ووضعه للاشارة الى معهود بين المتكلم
 والمخاطب قال صاحب فقه الاسرار وقد سبق انه من الموضوع
 بالوضع العام للموضوع له الخاص مثلا الذي موضوع لكل معين
 شخصيات يتصاف بمصونها جملة خبرية معلومة بتدنية عن السامع كما افادة
 بقوله ولا بد من صلة بمعنى انه لا يستعمل الا مع صلة لا يجزئ ان يذكر
 في الكلام ويكون جزءا منه بصلته بحيث يستحق الاعراب المجمع لانه ينافي
 الاسمية لانه لا شيء من الاعم يستحق الاعراب بغيره ولذا ان يكون موضوعا
 للاشارة الى معهود بمصونها قال صاحب المناهج قوله ولذا ان يكون

ان كان الموصول في الجملة من الموصول في الجملة

ان يكون لزوم الصلة ليكون الموصول بها معرفة بالطريق المذكور
 قيدها من قيد المص الصلة بقوله جملة خبرية لا محل لها من الاعراب
 لانها ليست محالة الاعراب على ما عرفت كذا في فقه الاسرار معلومة للسامع
 في اعتق والتكلم قبل ذكر الموصول على ان الحكم الذي تضمنه الصلة
 ينبغي ان يعتق التكلم في السامع انه يعلم حصوله للموصول فلا يقال
 ان الذي روي البلاد الامن يعتق انه يعلم ان شخصا رويها
 كذا في الرخصة وانما وجب كون الصلة جملة ليكون مضمونها من الصلة
 قال الرخصة انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على اية
 التكلم على ما يعتق ان السامع يعرفه بكونه حكوما عليه بحكم معلوم
 انتهى كلامه قال عبد الغفور وذلك لا يتصور الا في الجملة الخبرية
 وقال الاستاذ قوله ليكون مضمونها اي وانما قيد الجملة الواقعة
 صلة بكونها معلومة للسامع ليكون مضمونها وقال البعض قوله
 ليكون مضمونها من الصلة متعلق بقوله معلومة وعلة له او علة
 لتقييد الجملة بقوله معلومة وقال امام الايوب وانما قال معلومة
 للسامع ليكون مضمونها من الصلة حكما ان اسنادا لان الحكم
 اسناد امر الى اخرا يبا او سلبا قوله معلوم الوقوع من معلوما
 وقدمه ان السامع حال الخطاب قبل التكلم ان قبل تكلم المتكلم
 بها ان بالصلة وان المتكلم اعتقده كذلك ولو كان في الواقع
 غير معلوم له ولا حكم من والى للاحكم في المقود فضلا عن المعلوماتية
 ان عن معلوماتية الوقوع له قبل التكلم كما قال الاستاذ قوله
 ولا حكم في المقود جواب سؤال مقدر تقديره ولم لم تكن الصلة
 مفردا اجاب بقوله ولا حكم في المقود فضلا عن المعلوماتية ولذا
 لم تكن مفردا قوله والانثائية جواب سؤال مقدر تقديره ولم لم تكن
 الصلة انثائية اجاب بقوله والانثائية من والجملة الانثائية والطبعية
 لا يعرف مضمونها لانثائية الا يعرف بعد ايرادها ان ايراد صيغها

روى في بعض النسخ ان كان الموصول في الجملة من الموصول في الجملة

١٠١ الاثنائية ولو كانت الجزئية ولو هذه الشرطية ان ولو كانت الجملة
 الجملية الجزئية غير معلومة له ان السامع لا يتصور الجزئية ان تكون
 ان الجزئية صلبة قال الاستاذ قوله ولو كانت الجزئية الى جواب
 سؤال مقدر كأنه قيل لم تكن الجزئية غير معلومة للسامع
 اجاب بقوله ولو كانت الجزئية غير معلومة له ان السامع لا يتصور
 ان تكون صلبة ان لا يتصور كونها صلبة قال صاحب فتح الارار
 وبهذا ظهر الفرق بين الموصول والموصوف في مثل لغيت
 من ضربته لان الموصول معلوم اتصافه بمضمون الصلة
 قبل التكلم به بخلاف الموصوف انتهى فان قيل كيف يمكن الموصول
 مع الصلة معرفة وكل منهما نكرة وان فهم النكرة الى النكرة
 لا يفيد التعريف قلنا يمكن ان يحصل من الاجتماع والانفهام
 صهيبة مفيدة للتعريف وان كان كل منهما نكرة كقول بعض
 المنطقيين ان انفق من الكلى الى الكلى يفيد الجزئية او نقول
 ان الصلة يجب ان تكون معلومة عند السامع في جاز
 ان توضح وتخصيص الجهم الذي هو الموصول كذا في شرح
 المصباح وقال الرضي فان قيل ان الجمل نكرات فكيف
 تعرف الموصولات وتخصيصها قلت لانتم تنكروا الجمل كما تقدم
 في باب الوصف ولو سلمنا ايضا فانما يخص في الحقيقة بتقيد
 الموصول بالصلة كما ان رجل وطويل لا يخص في كل واحد
 منهما على الانفراد وقد جعلنا التخصيص بتقيد الموصوف
 بهذا الوصف فالمقصود ان تقيد الشيء بشيء يخص به وان كان
 المقيد بعينه خاص بنوعه بعضهم ان كانت الصلة معرفة لاجل صحتها
 انه هو معرفة وفيه نظر فان قصدوا بذلك انها صارت معرفة
 بسبب الغير ففرقت الموصول لم يجز لان الجملة التي فيها صيرت نكرة ايضا
 وان قصدوا انه لولا الغير لم تكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم يكن

اعلام على الذين لا يعلمون الى مع الاخذ بالبراهين والقائمين

لانها لم يكن لها اذن تعلق بوجه نحو ما الذي ضرب عمر و فصح وبما ذكرنا
 من كونه معرفة بان يشار الى معهود بمضمونها بين المتكلم والسامع
 على ما هو وضعه كذا في الاسدي وهو متعلق بقوله اندفع وكذا
 اندفع بما ذكر في الرضي من ان تعريف الموصول بوضع معرفة مضافا
 الى المعهود بين المتكلم والسمي طب بمضمون صلبة ما يقال ان السؤال
 الذي يقال ان الموصول ان من ان الموصول لا يكون معرفة بها
 لانه لو كان معرفة بالصلة ان لو فرض كونه معرفة بالصلة لكان
 النكرة الموصوفة ان لزم كون النكرة الموصوفة بها جملة متعلق
 بالموصوفة معرفة بها ان بالجملة فيلزم ان في يلزم عدم الفرق
 في من ان في لفظ من يقع الميم مثلا بان يكون ان لفظ من موصولا
 او موصولا في مثل لغيت انا من ضربته بفتح التاء والغير لمن اما
 اندفاع الملزوم وهو فرض كون الموصول معرفة بالصلة قال
 الاستاذ وهو لزوم كون النكرة الموصوفة بالجملة معرفة بها وهو
 ملزوم بالنسبة الى فيلزم عدم الفرق في من مثلا وقال صاحب
 المناهج قوله واما اندفاع الملزوم وهو الجملة الشرطية بها
 ان قوله لو كان معرفة الى قوله معرفة بها فظاهر ان فهو ظاهر
 لان كون الموصول معرفة بالصلة محقق لا فرض لانه يشترط
 الى معهود بين المتكلم وقال الاستاذ قوله فظاهر لانه لا يلزم
 من كون الموصول معرفة بالصلة كون النكرة الموصوفة بالجملة
 معرفة بها لانه ليس في الموصوفة اشارة الى معهود بين المتكلم
 والسامع بحسب وضعها كما في الموصول فلما لم يجر الحكم الذي
 في الموصول في النكرة الموصوفة لا يلزم من كون الموصول معرفة بالصلة
 كون النكرة بالجملة معرفة بها وقال صاحب المناهج قوله فظاهر
 لان في الموصول اشارة الى معهود بحسب وضعه بخلاف النكرة الموصوفة
 فلا يلزم من كون الموصول بالصلة معرفة كون النكرة الموصوفة معرفة

ان السامع لا يتصور

ان السامع لا يتصور

ان السامع لا يتصور

ان السامع لا يتصور

ان السامع لا يتصور

ان السامع لا يتصور

ان السامع لا يتصور

بصفتها الجملة وأما اندفاع اللازم وهو كون النكرة الموصوفة
 بالجملة معرفة بها قال صاحب المناقب قوله وأما اندفاع اللازم
 وهو عدم الفرق في من الخ فلان أي ثابت لأن معنى الأول
 أي الموصول بحسب الوضع لعنت الانباء المعهود بكونه أي
 مضموناً بالثابت ومعنى الثاني أي الموصوف لعنت انباء مضموناً بالثابت
 في قول البعض قوله لأن معنى الأول وهو كون من موصولاً بحسب الوضع
 أي بحسب وضع الوضع لعنت الانباء المعهود بكونه أي الانباء
 مضموناً بالثابت ومعنى الثاني وهو كونه من مضموناً بالثابت بحسب الوضع
 لعنت انباء مضموناً بالثابت وفيه أي في معنى الثاني تخصيص بمضمونية
 الخ طلب كذا في الرخصة كذا أي التخصيص في معنى الثاني أو التخصيص
 في الثاني كذا قال السيد في حاشية المطول ليس أي التخصيص
 بوضع أي بتخصيص وضعي لأن انباء مضموناً بالثابت لا تخصيص
 كذا في الرخصة قوله والتفصيل يطلب من الرخصة والدما من
 في شرح التسهيل جواب لسؤال مقدم كان قبل من أين يطلب
 تفصيل ما ذكرنا جواب بقوله والتفصيل يطلب الخ بهذا أي بتقييد الجملة
 بكونها معروفة كذا في شرح التسهيل أو لزوم أن يثرب الموصول
 إلى معهود بمضمون الصلة على ما هو المشهور أي هذا من
 معهود المشهور أو على المذهب المشهور عند النحويين
 وقال الدماميني والعهد أي والتقييد بالمعهودية قال
 البعض قوله والعهد أي معهودية مضمون الصلة غير لازم بل يجوز
 أي العهد غالب لأن الموصول قد يراد به معهود فتكون صلاته
 معهودة وقد يراد به أي بالموصول الجسسي فيوافق أي الموصول صلاته
 أي الموصول كقوله أي الله تعالى في سورة البقرة كمثل الذي أي

في قوله كذا في الرخصة كذا أي التخصيص في معنى الثاني أو التخصيص في الثاني كذا قال السيد في حاشية المطول ليس أي التخصيص بوضع أي بتخصيص وضعي لأن انباء مضموناً بالثابت لا تخصيص كذا في الرخصة قوله والتفصيل يطلب من الرخصة والدما من في شرح التسهيل جواب لسؤال مقدم كان قبل من أين يطلب تفصيل ما ذكرنا جواب بقوله والتفصيل يطلب الخ بهذا أي بتقييد الجملة بكونها معروفة كذا في شرح التسهيل أو لزوم أن يثرب الموصول إلى معهود بمضمون الصلة على ما هو المشهور أي هذا من معهود المشهور أو على المذهب المشهور عند النحويين وقال الدماميني والعهد أي والتقييد بالمعهودية قال البعض قوله والعهد أي معهودية مضمون الصلة غير لازم بل يجوز أي العهد غالب لأن الموصول قد يراد به معهود فتكون صلاته معهودة وقد يراد به أي بالموصول الجسسي فيوافق أي الموصول صلاته أي الموصول كقوله أي الله تعالى في سورة البقرة كمثل الذي أي

أي جسني الذي والموصول عبادة عن الطيور يتفق أي يهتق
 ويصيح بما لا يسمع وقد يهيم الصليح أي يراود بمضمونها ما هو
 غير معين بحسب الخارج وإن كان يجب المضمون فلا يلزم أن يكون
 الموصول في هذه الصورة نكرة مقصداً أي لأجل المقصد
 إلى تعظيم الموصول كقول الشاعر فإن استطعت أن تفعل أقدر
 أغلب مهادي وعشقي ومحبتني وإن تغلب الهوى وهو شرط
 جزاؤه مخدوف أي لا تجب عليه أو لا تلومونه فمثل الذي لا يثبت
 يغلب صاحبه وهو جزء في الصورة وفي الحقيقة علمة قال
 صاحب المناقب قوله فمثل الذي لا يثبت يغلب صاحبه فإنه لم يرد
 بالملاقات ملاقاة معينة فيكون الموصول مبهما فيه أيضاً
 فيها أمر في الجملة الجزئية الواقعة صلبة غير عائدة إلى الموصول للربط
 أي لربط الجملة إلى الموصول بالخبر الذي في الجملة كمثلنا يظن السامع
 الخ طلب أنها اجنبية غير قابلة لكونها صلبة الظاهر التام في قوله للربط
 متعلق بعائنه وعلمه له حتى الخبر من بين العائدات بالذکر لعنته أي لعنته
 على غيره لأنه قد يوضع موضع الألف الظاهر كذا في البيت الآية قوله وأما
 معطوف على قوله لعنته أي والألف الظاهر من غير الألف صالحة واصالة
 لكثرة التمثال فأن كثرة الاستعمال تدل على الاصلية قال سيبويه أنه لا يكون
 العائد في الصلة إلا الظاهر والظن يتم أسري سيبويه لأنه أبو النخول
 خص الخبر بالذكر وقال صاحب التسهيل أو خلفه أي فيها خبر عائنه
 إلى الموصول أو خلفه قوله أي الظاهر تفسير لخبر خلفه أي أو فيها خلفا لظن
 وإنما قال أو خلفه ليتم ما وقع الربط فيه بالظاهر الذي هو الموصول
 نحو قولهم أبو سعيد الذي رويت عن الخذري والحجاج الذي رأيت من
 يريدون عنه ورأيت كذا في شرح التسهيل قال الفاضل العفهام
 في التسهيل أو خلفه وذكر في هو أي مثاله هو قوله أبو سعيد الذي

رويت عن الخدري فان الخدري هم ظاهرو وضع موضع المظهر وجعل خلفه
 وقال الدمايني في شرحه انه في شرح التسهيل المراد به ان يقول او خلفه
 الظاهر ان الاسم الظاهر الذي يقوم مقامه كقوله ان الشاعر ايا رب
 بالاضافة انت في كل موطن في كل مكان بين تعلم في كل مكان او انار
 رحمتك في كل مكان وانت الذي انما المحبوب الذي قوله في رحمة الله
 متعلق بقوله اطبع وهو اسم تفصيل من طبع وصلة الذي المقدم
 فان الاصل وانت الذي اطبع في رحمة الله ان في رحمة او في رحمة
 لان الاسماء الظاهرة اذا اجزتها عن الضمير جاز في العائد اليها
 ان يطابق الضمير وان يطابق الظاهر فيكون ضمير غيبة لان الاسماء
 الظاهرة في عود الضمير اليها من قبيل الغائب كقوله ابو علي منهم
 ان بعض النخلة من الاجرة ان خلفه او كونه العائد من الصلة
 الى الموصول مما ظاهره ان لا يكون واحد وقيل بعضهم ان النخلة لم تجز
 ان خلفه او كونه العائد من الصلة الى الموصول لما ظاهره ان لا يجز
 في الجذر ان في جذر المبتدأ او في غيره فني الصلة اولى ان اذا لم يجز في الجذر
 فعدم تجويزه في الصلة اولى من عدم تجويزه في الجذر او اولى بالطريق
 فظهر من هذا ان قول صاحب التسهيل وقول الدمايني قال
 صاحب المناهج قوله فظهر من هذا ان قولنا قال الدمايني في قولنا
 او في ما ان بيا كيفية العموم في اللاحق قوله ان العائد ان
 من ان العائد فهو بيا في تمام الضمير وخلفه او للضمير وما يقوم مقامه
 او للضمير وما يوضع موضعهم او للضمير وما ينوب منابه والمال واحد
 كقائد المبتدأ ان كعدم عاد المبتدأ وان شئت كيفية عموم المبتدأ
 فارجع الى بحث كذا في التسهيل قال عصام جامي لم يفرق المالك
 في التسهيل بين العائد الى المبتدأ والموصول فالحق ان المراد بالضمة ان
 وما ينوب منابه وقال امام الايدوب وقال المصنف في الاصحى وتفسير العائد
 بالضمير

من انما الظاهر في الجذر

بالضمير لانه عام كقائد المبتدأ وقال القائل العصام في تعيين نوع العائد
 الى الموصول والاصل ان الرابع والغالب كونه الضمير الزايع
 الى الموصول غائبا لان الظواهر ان لان الاسماء الظاهرة
 باسرها ان بجميعها وكلها غيب بضم الغيبة المعجمة وتشد يد الياء
 جمع غائب والموصول من الظواهر وقد يعيد عنه ان لا يعيد
 عنه كثيرا وقد يعيد عنه ان وقد يجوز ان يعيد عن الغائب
 الى المتكلم او المخاطب اذا كان الموصول ان وقت كونه الموصول
 او موصوفا ان الموصول خبراً عن المتكلم او المخاطب ان
 عن الضمير المتكلم او المخاطب نحو قول علي رضي الله عنه انا الذي
 سمعته مقام سمته وهو الاصل والعائد الى الموصول
 ياء المتكلم في سمعته قوله اتي فاعل سميت ومفعوله الاول
 ياء المتكلم المتصل بسميت قدم المفعول على الفاعل لا يقال
 بالفعل حيدرة مفعول ثان لسميت لانه من ملقات افعال العكس
 والحيدرة الاسد وكان في قاطبة بنت الاسد فلما و
 وابو طالب غائب سمته اسدا بهم ايها فلما قدم ابو طالب
 كره هذا الاسم فسماه عليا كذا قاله صاحب جلي في حكاية المظفر
 وتمامه اكيلكم بالسيف كيل السندرة ان كيل السندرة
 و السندرة صاع كبير وكيل عظيم ونحو ان الذي قلت
 مقام قال وهو الشايع في الاستعمال على الاصل والعائد
 الى الموصول تاء المخاطب باعتبار انت فالاول مثال
 لكونه الموصول خبراً عن المتكلم والثاني مثال لكونه الموصول
 عن المخاطب وذلك العدول لرعاية جانب المعنى اوله في جانب المعنى

هذا اذا لم يكن الموصول او موصوفه خبراً عنه باحد من التكلم
او الخاطب او لم يكن مشبهاً به واما اذا كان كل منهما من كل واحد
من الموصول وموصوفه خبراً عنه اي مبتدأ وخبر عنه راجع الى كل واحد
باحدهما من التكلم والخطاب قال صاحب المنافع قوله
خبراً عنه باحدهما من التكلم والخطاب بان يكون الموصول
او موصوفه مبتدأ وخبر التكلم او الخاطب خبره عكسها تقدم او مشبهاً به
او كان كل منهما مشبهاً به للخبر عنه قال الاستاذ قوله او مشبهاً به
باحدهما من التكلم والخطاب يعني او كان كل منهما خبراً عن احدى
على طريق كونه مشبهاً به وقال صاحب المنافع قوله او مشبهاً به
و به متعلق بمشبهاً ونائب الفاعل يعني او لم يكن الموصول او
موصوفه خبراً عنه بل خبراً عن التكلم او الخاطب مشبهاً به لذلك
المبتدأ من التكلم او الخاطب فيكون احدى مشبهاً فلا يخفى
ان في العبارة اطلاقاً ولوقال فيما تقدم بعد قوله او الخاطب
ولم يكن مشبهاً به او حكى قول الفاضل العصم بعينه لكان المقصود
ظاهراً انتهى كلامه وقال بعض الافاضل قوله او مشبهاً به او اذا كان
كل من الموصول والموصوف خبراً عن احدى على طريق كونها
مشبهاً به بهما كان في المثال الآية فعمل هذا افعالاً اخرى عن اخويه
لا شتر امة للثانيتين في وجوب الغيبة تأمل وقال الاخر قوله
او مشبهاً به من او كان كل منهما خبراً بطريق التشبيه اي بتشبيه
احدهما بكل منهما فلا يجوز جواب اما من فلا يجوز كونه الخبر
عائداً الا الغيبة من الا يجوز خبر الغيبة ولوقال فلا يتعين الا الغيبة
لكان احسن منه الذي قال انا و انت من الرجل قال انا و انت
موصوفين فالموصول مبتدأ وخبر انا و انت خبره والعائد الى الموصول
خبر الغائب تحت قال او محذوف كذا اشترانا اليه قوله اذ في الذي قلت
مقام قال تعليل يجوز المفهوم من الاستثناء وتحتمل لفظ قلت بفتح التاء

بفتح التاء متكلماً و بفتح التاء مخاطباً عن الاخبار بفتح الهمزة
و بفتح الخاء مصدر من اخبر بانا و انت و نحونا خاتمة اي
كنتم على الذي و هب اليك فان لا يجوز فيه انا خاتم الله و هب اليك
الاول مثال لما كان خبراً عنه باحدهما والثاني مثال لما كان موصوف
مشبهاً به للتكلم الذي هو مبتدأ ومثال كونه الموصول مشبهاً به نحو انا الذي
وهب اليك من انا كالذي وهب اليك واما اذا وجد ضمير ان جاز العائد
بكل منهما من الخبرين على خلاف الاخر من الضمير الاخر نحو انا الذي وهب اليك
و العائد التاء باعتبار انا و ضرب زيد اي الذي هو ضمير العائد اليه كثير
من غير الغائب تحت خبر باعتبار الذي ويجوز حذف من الضمير العائد اليه كثير
وقد اصاب في زيادة الكثرة اذ لو لاها لا و ضم اختصاراً لجواز كذا قاله المصنف
في الامتناع ان قال او هم لان ذكر السبع لا يوجب نفي ما عداه من ويجوز حذف
اذا لم يمنع مانع له وهو كونه العائد ضميراً منفصلاً واقفاً بعد الا نحو الذي
ما ضربت الا اياه فيمنع لا يجوز حذف اذ لو حذف لا يعلم ان العائد
الى الموصول هل هو المنفصل الذي بعد الا او الضمير المنفصل قبل الا فيقول
الذي لاجله الانفصال فعدم جواز الحذف ههنا مانع وكذا اعادة الالف واللام
فانه لا يجوز حذف مانع وهو خفاء كونها موصولة والضمير احد الدلائل على موصولة
و لو حذف الضمير خفي علينا انها موصولة او صرف تعريف كذا في حاشية العصم
ولهذا قيدناه بقولنا اذا لم يمنع مانع لتلايد ذلك كونه موصولة لهذه
شرطية اي لو كان الضمير مفعولاً لافلا يكون الفاعل عمدة والمفعول فضلة
كقوله يتلقى الله بسطة الرزق لم يشأ اي لم يشأ و هو هذا الذي
بعث الله رسولا اي بعث الله قال شريح ميران الادب فالمراد بالمفعول
المراد بالمراد بعث الله رسولا اي بعثه و هو فاصح
بما توهم من ان توهم من ان لا يحذف على كثير اي ويجوز حذفه قليلاً يعني

ويجوز حذف الضمير العائد الى الموصول قليلا لو مبتدأ او لو كان اللفظ
 مبتدأ مخبر من يقين بالجملة لا ينطق بما سلفه من ما هو سلف قوله او مجرد
 عطف على قوله مبتدأ ^{من الضمير} لو كان الضمير مجرورا بالاضافة او مجرورا
 اما المجرور بالاضافة فمثل قاض ما انت قاض او قاضيه واما المجرور
 بحرف الجر فمثل قوله تعالى فاصدع بما تؤمر ولما تعين تؤمر في التعدي بالباء
 طلبه فكان طلبه قرينة للمحذوف او ما تؤمر به قال الاستاذ قوله او مجرد
 معطوف على قوله مبتدأ او مجرور بحرف متعين طلبه الصلة نحو فاصدع
 بما تؤمر ولما تعين تؤمر في التعدي بالباء طلبه فكان طلبه قرينة للمحذوف
 او ما تؤمر به او مجرد بالاضافة نحو الذي انا صارب زيد فان انا مبتدأ
 وصارب اذخره والجملة صلة للموصول والعائد اليه محذوف وهو صاربه
 عند قرينة او عند وجود قرينة لا مطلقا قوله اذ لا حذف بدونها او بدونه
 القرينة علة للتقييد بقوله عند قرينة او انما قيد المص حذف بقوله عند قرينة
 اذ لا حذف بدونها الا منسيا او لا يحذف بدونها شيئا منسيا ولا يجوز
 ان لا يجوز الحذف شيئا هنا او في العائد قوله ولو مفعولا ولو هذه
 للموصلية او ولو كان الضمير مفعولا قوله لكونه او الضمير علة لعدم جواز
 حذف شيئا جزاء من الصلة ثم شرح في تعداد افرادها فقال وهو
 او الموصول الذي او لفظ الذي موضوع للواحد المذكور قال
 امام الايوب قوله للواحد المذكور خبر للمبتدأ المحذوف او هذا اللفظ
 موضوع للواحد المذكور واللام الاولى في الذي حرف تعريف بالاجماع
 او باتفاق البصريين والكوفيين او بالاجماع بين البصريين والكوفيين
 قال صاحب الشافعي قوله حرف تعريف او بحسب الاصل واما هنا فليست
 للتعريف شبه عليه بقوله زيدت انتهى في قوله البعض من قوله واللام الاولى
 في قوله الذي حرف تعريف ليس بربط صواب بل خطأ زيدت من اللام الاولى
 في الموصول مع ان تعريفه ليس منها او زيدت اللام الاولى على الموصول
 الذي

والذي هو الموصول في قوله الذي انا صارب زيد فان انا مبتدأ

الذي هو الذي مع انه معرفة والذي يقع اللام هم موصول عند البصريين
 انما قال واللام الاولى حرف تعريف ولم يكن مجموع الالف واللام الالف
 حرف تعريف اشارة الى اختيار ما ذهب اليه سيبويه من ان حرف
 التعريف هو اللام الاولى وحدها وذهب الميرد الى ان حرف التعريف
 هو اللام وحده وذهب الخليل الى ان حرف التعريف هو مجموع
 الالف واللام الاولى كما في شرح المفتاح للشرifi والتفتازاني
 قوله لئلا يكلف توصف المعرفة متعلق بزيدت وعلة له والعرف
 مصدر مضاف الى مفعوله وفي علة بتروك او لتلا كيد وصف
 المعرفة به او بالذي كوصفها او المعرفة بالثبوت في الصورة
 فانه او الذي او الموصول في حكم الصفات المشتقة في قوله
 وشيء منها او من الصفات المشتقة لا كيد معرفة بدونه اداة التعريف
 وانما التزمتم لانها لو نزلت تامة لزوال كونها للتعريف كما في الرجل
 رجل والثانية من اللام الثانية في الذي اصلية او من اصل الكلمة
 كما كيا او كما ان اليا اصلية فيه او كيا الذي في كونه اصلية عند
 وزائدة عطف على اصلية او والثانية زائدة اخا حى بها لتفصل
 بين الاولى او بين اللام الاولى والذال الـ كـ او بين الذال الـ كـ
 في الاصل قال البعض قوله لتفصل بين الاولى والذال الـ كـ متعلق
 بمقدر وبيان القاعدة الزائدة بهم وانما زيدت الثانية لتفصل بين اللام
 وبين الذال الـ كـ في الاصل التي صفة الذال هي او الذال الموصول
 هم كسرت او هم حركت الذال الـ كـ كساوهم اعطيت الكسرة بالذال
 الـ كـ فصار الذال كساوهم وسمعت او كسرتها فتولدت الياء خيرا
 فصار الذي عند الكوفيين قال الفاضل العصامي في شرحه على الكافية هذا
 او ما ذكره الكوفيون في من الكلام الذي لا يجلبه امره ذلك الكلام

والذي هو الموصول في قوله الذي انا صارب زيد فان انا مبتدأ

[illegible]

١٥ من حالة الرفع والنصب والجر قال البعض قوله من الرفع والنصب
 والجر بيان للاصول الثلاث والتي كالتدريس في حفظ الذي في قوله اللام
 الاولى حرف تعريف والثانية اصلية كالياء قال الاستاذ قوله والية
 اصلية لانه يفتح اللام عند البصريين زيدت اللام عليهم لتلاكيك وصف الرفع
 به كوصفها بالنكرة قوله في الية للوحدة الموثقة اشارة الى
 خبر مبتدأ محذوف ولشأنه ان الواحدة الموثقة وهو خبر مقدم
 وقوله اللتان مبتدأ مؤخر رفعاً ان بالالف في حالة الرفع واليتين
 نصبا وجران بالياء في حالة النصب والجر وجمعها ان بجمع واحدة
 اللواتي بالياء والياء بعد الالف وبالدواو قبل الالف وجاء
 في لغة عقيق فيه ان في جمعها التثنية بحذف التاء والياء ان حال كونه
 ملاباً بحذف التاء والياء معاً ان حال كونها مجتمعاً واللات
 بالهمزة والياء ان حال كونها ملاب بالهمزة والياء الممدودة بعد
 واللات بالياء فقط ان دون الهمزة ساكنة او مكسورة ان
 سواء كانت الياء ساكنة او مكسورة او حال كون تلك الياء ساكنة
 او مكسورة ان وطال الفتحة فيها لكن اللغة الثانية فرج للاولى واللات
 بالتاء والياء ان حال كونه بالتاء والياء بعد الالف وبالدواو قبله
 واللات بحذف الياء ان ملاها بحذف الياء الكفاء بالكسر ان بكسر التاء
 واللواتي بالهمزة والياء بعد الالف وبالدواو قبل الالف قال السويدي
 عبد الله في شرح لب الالباب الظاهر ان هذا ان لفظ اللواتي واللواتي
 جمع الجمع الاول جمع اللاتي والثاني جمع اللاتي وهذا ان لفظ ذا عطف على الذي
 ان لفظ الذي ان بعض الموصول لفظاً او واحد الموصول لفظاً او قوله
 الواقع اشارة الى ان قوله بفتح فظرف مستقر صفة لذا بتقدير المتعلق معرفة
 وقوله الكائنة اشارة الى ان قوله للاستعظام ظرف مستقر صفة لما بتقدير المتعلق
 معرفة مثال نحو ما اذا صنعت اما بمعنى ما الذي صنعت على ان يكون ذا معنى الذي
 فيكون التقدير ان شئ الذي صنعت ان صنعتها مبتدأ وخبره خبر

او بالنعكس فالرفع اولى من خيانتة الرفع اولى من النصب في جوابه
 اس في جواب السؤال بما اذا صنعت على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت
 في جوابه الاكرام بالرفع اس الذي صنعت الاكرام فان الذي مبتدأ وصنعة
 بصيغة المتكلم صليحة والضمير المنصوب في صنعة راجع الى الموصول
 وقوله لي مطابق السؤال دليل على كون الرفع اولى في جوابه اس
 ليكون الجواب مطابقا للسؤال قال البعض قوله لي مطابق السؤال
 متعلق باولى وعلة له قوله في كونها اس السؤال والجواب ببيان الوجه
 المطابق لاسمين ويجوز النصب في جوابه اس يمكن النصب فيه بتقدير
 الفعل المذكور على انه مفعول لفعل مقدر كما اذا قلت في جوابه
 الاكرام بالنصب اس صنعت الاكرام قوله او بمعنى اس شئ عطف
 على قوله اما بمعنى الذي فيه اشارة الى ان ما ذابك الهامية اس شئ
 فالنصب اولى من الرفع فيه اس في جوابه على انه مفعول لفعل مقدر
 كما اذا قلت في جوابه الاكرام بالنصب اس صنعت الاكرام قوله لي مطابق
 السؤال دليل على كون النصب اولى في جوابه اس ليكون الجواب
 مطابقا للسؤال قال البعض قوله لي مطابق السؤال متعلق باولى
 وعلة له قوله في كونها اس السؤال والجواب ببيان الوجه المطابق
 فعليتين ويجوز الرفع في جوابه اس يمكن الرفع فيه على انه اس الجواب
 خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت في جوابه الاكرام بالرفع اس هو الاكرام
 فان قلت لم جاز النصب والرفع في هذين الاعتبارين قلت لانه
 لما لم تكن علة الرفع في الاول وعلة النصب في الثاني وهو مطابقة
 الجواب للسؤال علة واجبة لوقوع التخلّف فيها جاز النصب
 والرفع فيها معهما تفردت بعون الله الملك العلام وقوله
 ومن جميع الذي سطر على ما قبله اس احدها الموصول لفظ من

في جواب السؤال بما اذا صنعت على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت في جوابه الاكرام بالرفع اس الذي صنعت الاكرام فان الذي مبتدأ وصنعة بصيغة المتكلم صليحة والضمير المنصوب في صنعة راجع الى الموصول وقوله لي مطابق السؤال دليل على كون الرفع اولى في جوابه اس ليكون الجواب مطابقا للسؤال قال البعض قوله لي مطابق السؤال متعلق باولى وعلة له قوله في كونها اس السؤال والجواب ببيان الوجه المطابق لاسمين ويجوز النصب في جوابه اس يمكن النصب فيه بتقدير الفعل المذكور على انه مفعول لفعل مقدر كما اذا قلت في جوابه الاكرام بالنصب اس صنعت الاكرام قوله او بمعنى اس شئ عطف على قوله اما بمعنى الذي فيه اشارة الى ان ما ذابك الهامية اس شئ فالنصب اولى من الرفع فيه اس في جوابه على انه مفعول لفعل مقدر كما اذا قلت في جوابه الاكرام بالنصب اس صنعت الاكرام قوله لي مطابق السؤال دليل على كون النصب اولى في جوابه اس ليكون الجواب مطابقا للسؤال قال البعض قوله لي مطابق السؤال متعلق باولى وعلة له قوله في كونها اس السؤال والجواب ببيان الوجه المطابق فعليتين ويجوز الرفع في جوابه اس يمكن الرفع فيه على انه اس الجواب خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت في جوابه الاكرام بالرفع اس هو الاكرام فان قلت لم جاز النصب والرفع في هذين الاعتبارين قلت لانه لما لم تكن علة الرفع في الاول وعلة النصب في الثاني وهو مطابقة الجواب للسؤال علة واجبة لوقوع التخلّف فيها جاز النصب والرفع فيها معهما تفردت بعون الله الملك العلام وقوله ومن جميع الذي سطر على ما قبله اس احدها الموصول لفظ من

اس احد الموصول لفظ من او بعض الموصول لفظ من موضوع
 لذى العلم نحو اكرميت قال صاحب المتناهي قوله لذى العلم
 سواء كان موصولا او موصوفا او مستقلا ما اوسر طائفة الاسماء
 لكن انه اس من يجوز ان يستعمل في غيره بطريق المجاز كقوله تعالى
 فمنهم من يمشى على بطنه قال صاحب المتناهي وطى بجميع جودها
 يخص باولى العلم وقد يستعمل لغير اولى العلم كقوله فمنهم من يمشى
 على بطنه قال البعض قوله الا انه يجوز ان يستعمل في غيره من العلم
 كقوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه وما ايضا بمعنى الذي وهو
 في الغالب اس في غائب استعمال لغيره اس لغير ذى العلم نحو اكرميت
 ما صنعت قال صاحب المتناهي لوصي لغير اولى العلم نحو اكرميت
 ما صنعت انتهى وكذا لا يفصل كذا في العلم قوله ولصفات
 ذى العلم عطف على قوله لغيره كقوله تعالى والسماء وما بينها
 لان ما عبارة عن الله عز وجل قال البعض قوله ولصفات ذى العلم
 فنقول ما زيد في السؤال عن صفة وقال صاحب المتناهي قوله
 ولصفات ذى العلم اس للسؤال عن صفاته في الغالب ايضا يجوز
 ما هو وما هذا الرجل فهو سؤال عن صفاتها والجواب عالم او غيره
 فيكون قوله ولصفات ذى العلم من قبيل عطف الخاص على العام
 له خول الصفة في غير ذى العلم خصص كونه للصفة لكونه سؤالا
 عن ذى العلم في الظاهر وعن صفة في الحقيقة وللمهم امره اس
 شئ مهم امره فكيف موصوفه نحو مرت بما يجب لك شئ ويجوز
 ونحو ما تكرر النفوس من الامم كترجبة كل العقال اس رب شئ تكرر
 النفوس كذا في الجاني وغيره قال صاحب المتناهي قوله وللمهم امره
 اس ما طيبة وحقيقة مستقلا ما او غيره ولهذا يقال حقيقة الشئ ما طيبة
 وبهذا المعنى يستعمل لغير النيران ويحتمل ان يكون المراد وللمهم امره
 اس حال انه من ذى العلم او من غيره لكن هذا المعنى ليس بجائز في اللغة

في جواب السؤال بما اذا صنعت على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت في جوابه الاكرام بالرفع اس الذي صنعت الاكرام فان الذي مبتدأ وصنعة بصيغة المتكلم صليحة والضمير المنصوب في صنعة راجع الى الموصول وقوله لي مطابق السؤال دليل على كون الرفع اولى في جوابه اس ليكون الجواب مطابقا للسؤال قال البعض قوله لي مطابق السؤال متعلق باولى وعلة له قوله في كونها اس السؤال والجواب ببيان الوجه المطابق لاسمين ويجوز النصب في جوابه اس يمكن النصب فيه بتقدير الفعل المذكور على انه مفعول لفعل مقدر كما اذا قلت في جوابه الاكرام بالنصب اس صنعت الاكرام قوله او بمعنى اس شئ عطف على قوله اما بمعنى الذي فيه اشارة الى ان ما ذابك الهامية اس شئ فالنصب اولى من الرفع فيه اس في جوابه على انه مفعول لفعل مقدر كما اذا قلت في جوابه الاكرام بالنصب اس صنعت الاكرام قوله لي مطابق السؤال دليل على كون النصب اولى في جوابه اس ليكون الجواب مطابقا للسؤال قال البعض قوله لي مطابق السؤال متعلق باولى وعلة له قوله في كونها اس السؤال والجواب ببيان الوجه المطابق فعليتين ويجوز الرفع في جوابه اس يمكن الرفع فيه على انه اس الجواب خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت في جوابه الاكرام بالرفع اس هو الاكرام فان قلت لم جاز النصب والرفع في هذين الاعتبارين قلت لانه لما لم تكن علة الرفع في الاول وعلة النصب في الثاني وهو مطابقة الجواب للسؤال علة واجبة لوقوع التخلّف فيها جاز النصب والرفع فيها معهما تفردت بعون الله الملك العلام وقوله ومن جميع الذي سطر على ما قبله اس احدها الموصول لفظ من

ويستوي فيها من وما الافراد بكسر الهمزة وسكون الفاء بقرينة قوله
والتشبيه والجمع والتذكير والتأنيث يعني يقعان عليها وما قيل لا يقعان
على غير الافراد والتذكير فليس بصواب كذا ذكره ابن ماذر من قوله
في الغالب ان قوله والتأنيث الفاضل للفصل في شرح الكافية
وآي من واحد الموصول أي بفتح الهمزة وتشديد الياء يعني الذي
هو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار وهو موضوع للتذكير
لو كان مجردا عن التأنيث واية بمعنى التي نحو اضرب ايهم في الدار اي
التي في الدار موضوع للمؤنث لو كان بالتا وبمعنى هذا في اللفظ
كانا معدودا من الموصولات احدى للتذكير وثانيهما للمؤنث والالف
واللام من مجموعهما اي مجموع الالف واللام وهذا مطلق على ما علم
من التريب او البعيد هذا معنى على ما في المذهب الذي هو
كائن في شرح المفتاح للشراف والتفتا زعموا ان اللام اي لانه اللام
وحدها اي حال كونها منفردة قال الفاضل العصام لم ينقل اختلاف
في ان الموصول مثل هو الالف واللام او كلاهما كما اختلف في حرف التعريف
والظاهر انه لا فرق بينهما وتخصيص احتمالات بحرف التعريف تحكم
انتهى وقوله المص في بحث اسم الفاعل وباللام مستور الجمع وتفسير الشارح
بالموصول وكذا عبارة ابن الحاجب يؤيد ذلك فلعن المص اثار
في الموضوعين الى المذهبين فافهم كذا في الشارح في حاشيته على الاسماء
وهذا معنى على ما هو الحق في حرف التعريف يعني كون اللام وحدها
معنى على المذهب الذي اختير في حرف التعريف وهو كون اللام وحدها
حرف تعريف فليحذر ان يكون الموصول بمجموع الالف واللام او هذا
التفسير فالوجه في الموصول ان يقول اي المص ال كهل واليه يميل
كلام المص هنا كذا قال صاحب فقه الاسرار فليحذر لا وجه ان يقول
ال كهل قال الاستاذ قوله فالوجه اي فوجه الوجه بدل والالف
واللام ان يقول وال كهل ذكره ابن ماذر من قوله اي مجموعهما الى هنا
في الاما

لكن هذا اي قول المص والالف واللام مخالف كما سبق في بحث الموصول
حيث قال واما اللام الداخلة على الصفات التي في بحث الفاعل في بيان
شرط عمل اسم الفاعل والمفعول في الفاعل المنفصل والمفعول به حيث قال
ثم ان كانا باللام لا يشترط لهما غير ما ذكر في بحث مثله المضاف
لام الفاعل حيث قال فان اسم الفاعل عند تجرده عن اللام يفيد الشيع
وكذلك اي المص يعني يرمى منه انه تمسح بفتح الميم وتشديد الشين
فعل ماض من باب التفعّل اي ذهب في احد الموضوعين على احد الما
وفي الآخر اي تمسح في الموضوع الآخر على الآخر اي على الرأي الآخر
قال بعض المحققين اقول اراد بما سبق ما قاله في القسم الثاني
من باب الثاني واما اللام الداخلة على الصفات فتقول اولاً
انه لا اتحاد في المبحث عنه حتى نلزم المخالفة لان البحث فيما سبق
في بيان الاختلاف في مطلق اللام الداخلة على الصفات وهو
حرف تعريف كما هو مذهب الطائفة او اسم موصول كما هو مذهب غيرهم
وهنا في بيان الموصول الذي هو سلك الجمهور وثانياً انه لا اقل
من سلك الجمهور الاختلاف المذكور في الموصول حتى تمسح
في احد الموضوعين على احد الرأيين وفي الآخر على الآخر كما قال الفاضل
العصام لم ينقل فيه الاختلاف وما نقله الشارح عنه في بحث مثله
فعل المضاف لاسم الفاعل ليس شيء يعتقد به لئلا يفتقر لقوله هذا
فلا سؤا ولا جواب انتهى كلامه قوله الكائن في الالف واللام
فيه اشارة الى ان قوله في اسم الفاعل والمفعول ظرف مستقر حسنة
للالف واللام بتقدير المتعلق معرفة بمعنى الذي في المذكور اي في مفعولها
المذكر او التي في المؤنث اي في مفعولها المؤنث يعني اذا كان مفعولها
مذكراً فيكون الالف واللام بمعنى الذي واذا كان مفعولها مؤنثاً
فيكون الالف واللام بمعنى التي قال الاستاذ قوله في المذكور اي في مفعولها الفاعل

اذا قصد به ان يحرف النداء معني نحو يا رجل يعني انما يكون نحو يا رجل
مثالا للمعرفة اذا قصد بحرف النداء نحو يا رجلا فانه قصد به فيه رجل غير معين فيكون
معني فنكرة اي فهو نكرة نحو يا رجلا فانه قصد به فيه رجل غير معين فيكون
مثالا للنكرة ولما ذكر المصنف بحرف النداء والمتقدم من النفي
تركوا ذكره في كتبهم حيث اكتفوا بذكر الحرف باللام اراد الشارح ان يذكر
وجه تركهم وعدم صدور المصنف منكم فقال والمتقدم لم يذكره
اي الحرف بحرف النداء قوله لزمهم اي المتقدم علة لهم يذكره
ومتعلق به انه اي الحرف بحرف النداء داخل في الحرف باللام من قبل
دخول الفرع في اصله كما بينه بقوله اذا صل يا رجلا يا ايها الرجل اي
لان اصل قولنا يا رجل مثلا هو قولنا يا ايها الرجل للاتحاد للمعني
الذي قصد من قولنا يا رجل للمعني الذي دل عليه قولنا يا ايها الرجل
والصريح لم يسلح منكم اي المتقدم قوله لكونه متعلق بلم يسلح
وعلة له ان يكون منكم تكلفا اي لكونه في منكم ارتكاب التكلم
اقول ليس هذا مخصوصا للمصنف كما هو الظاهر منه لانه ابن الحاجب
والبيضاوي او لا في كانه المراد من المتقدمين من تقدم على ابن الحاجب
والنوع السادس من الستة اي من الانواع الستة للمعرفة وفيه اشارة
الى ان الالف واللام في النوع للمعني الحاربي المضاف الى احد هذه
الجنس اي الالك المضاف الى احد هذه الجنس او الالك الذي يضاف
الى احد هذه الجنس المذكورة ولو بالجد زاد لفظ الاحد لانه لا اضافة
الى جميع هذه الجنس بل الى احدها قوله بالذات كغلام زيد او بالواسطة
كيد غلام زيد اي المضاف بالذات او بالواسطة اي قول قوله بالذات او بالواسطة
جواب عن ايراد النقص على تركيب المصنف يعني لما كان المتبادر من قوله
المضاف الى احد هذه الجنس هو الالك الذي يضاف الى احدها بلا واسطة
مع انه اعم من المضاف بالذات وبالواسطة ورد على تركيب المصنف نقص
كأنه قيل كانه عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف

والمضاف الى المعرفة اي المضاف الى المعرفة اي المضاف الى المعرفة اي المضاف الى المعرفة

المضاف الى المعرفة اي المضاف الى المعرفة اي المضاف الى المعرفة اي المضاف الى المعرفة
الشارح عنه بتحرير المراد بان يقول ان المراد بالمضاف الى احد
اعم من ان يكون بالذات كانه مثال المتن او بالواسطة كانه مثال المتن
اعلم ان هذا السؤال نقص شيئا تقريره ان عبارة المصنف باطله
لانها عبارة غير شاملة الى الالك المضاف الى المضاف وكل عبارة
كذلك فهي باطله والجواب منع الصنف يعني لانهم انما غير شاملة
لم لا يجزئ ان يكون منه اعم منها قوله مما تصح الاضافة اليه بيا وقيد
لاحد هذه الجنس قال لبعضنا قوله مما تصح الاضافة اليه بيا وتحرير
المراد من احد هذه الجنس لدفع ما يرد الذي اتاه بعد الفاء بقوله فليرد
قوله ولا يلزم الخ جواب لسؤال مقدركا انه قيل يلزم من ذلك الكلام
صحته الاضافة الى كل من افرادها مع انه لا تصح الاضافة الى المعرفة بالنداء
وماذا اودع لتدريج الناحية من كلامه فان الواضح وهو من كلام المصنف
ان تصح الاضافة الى كل من افرادها مع انه لا تصح الاضافة الى المعرفة بالنداء
وماذا اجاب عنه بانه لا يلزم اودع بقوله ولا يلزم من ذلك الكلام اي
من كلام المصنف المضاف الى احد هذه الجنس او لا يلزم من صحته الاضافة
الى احد هذه الجنس صحته الاضافة بالنسبة الى كل واحد من افرادها
اي هذه الجنس فلا يرد تفريع على قوله مما تصح الخ اي فينبذ لانه
اي الثاني لا تصح الاضافة الى المعرفة بالنداء وماذا الا بالنسبة
الى الرابع الاول اقول لو قال الى احد هذه الاربعة لكانه عاريا
عن التكلف في المعني وان كانه بعيدا في اللفظ لكن لما سبق في كلامه زيادة
على هذه الاربعة لم يقل هذه العبارة فكانه المصنف ذهب الى هذه القضية
الموجبة الجزئية وهي اعم من الموجبة الكلية القائلة بان كل واحد
من افرادها يضاف اليه ومن السالبة الجزئية القائلة بان بعض هذه الجنس
لا يضاف اليه والاعم لا يستلزم الاخص والله اعلم قال صاحب المنافع قوله
المعرف بالنداء لانه لو اضيف اليه خرج عن كونه مناديا وكان المنادى هو المضاف

وقال النحوي قوله ولا يسمي الاضافة الى المتعرف بلفظ ما اذا
فقد معطوف على قوله بالذات اضافة معنوية واحترز به عن المضاف
الى احد هذه الحجة اضافة لفظية نحو حسن اليوم وضارب زيد
لانها لا تنفي تعريفيا بل تنفي التحفيف في اللفظ كما سبق في بحث الاضافة
ان لم يتوعد على وان هذه للشرطية ان لم يدخل المضاف في الابهام
مع ان لم يشهد بالدخول في الابهام يقال وغل في الشيء اذا دخل فيه
وخولا بيتنا كقولهم وغير لما سبق ان المثل والغير والشبه لا تتعرف
بالاضافة الى المتعرف لتوغلها في الابهام وقد سبق في بحث الاضافة
ان الاضافة اللفظية لا تنفي تعريفيا بل تنفي التحفيف في اللفظ
فقط نحو غلام زيد مثال المضاف الى العلم بلا واسطة ومثال المضاف
بالذات قال صاحب زبدة الانظار قوله غلام زيد كان غلام قبل الاضافة
الى زيد نكرة غير معلومة اصلا واذا اضيف الى زيد تعين وتعرف او كثر
زيد غلامه ان غلام زيد مثال المضاف الى العلم بلا واسطة او مثال المضاف
بلا واسطة وتعرف ان تعريف المضاف الى احد هذه الحجة مساو لتعريف
المضاف اليه لانه اخذ التعريف منه واكتسبه لان الاخذ وان يكن
اقوى من اخذ منه فلا اقل من ان يكون ادون منه ولان المضاف والمضاف اليه
في حكم الكلمة الواحدة فلو لم يكن تعريفه مساويا لتعريفه لكانت الكلمة الواحدة
انقص وانما في التعريف وذا غير جائز فوجب ان يكون تعريف المضاف
على قدر تعريف المضاف اليه لا انقص منه ولا ازيد هذا عند الجمهور واما
عند غيره فتعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتب
التعريف منه ومعلوم ان المكتوب يكون ادون مما اكتسب منه
ولا يبرهن ان المتنادي المفرد المعرفة اكتسب البناء من كافي الخيل ب
مع ان بناءه لا يكون لازما بل يكون عارضا فانهم قال صاحب المنافع
قوله عند الجمهور وهو مذهب سيبويه واما عند الجمهور فتعريف المضاف
انقص من تعريف المضاف اليه قوله والتابع الثاني اشارة الى ان قوله والثاني
عطف

اولا لاجل ان هذا التعريف لا ينافي مع تعريف المضاف اليه بل هو تعريفه

عطف على قوله الاول قال الاستاذ وانما وسطا ان رج قوله التابع
بين العطف والمعطوف للاثارة الى ان قوله الثاني معطوف على قوله الاول
قوله من الحجة اشارة الى ان الالف واللام فيه للعهد الخارجي للعطف
بالحروف قوله ان المعطوف اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول
قوله باحد هاء اس باحد هذه الحروف زاد لفظ الاحد لانه لا عطفت
بجميع هذه الحروف بل باحد هاء قد مر تقدم المص العطف بالحروف
على الساكن مع كونه اس العطف بالحروف بالواسطة اس مع كونه معولا
بواسطة الحروف قوله لاستقلاله اس العطف بالحروف متعلق بهدم وعلا
لفظا وهذا اس لاستقلاله لفظا او كونه مستقلا لفظا ظاهر اس بهي
جلى لان المعطوف والمعطوف عليه مفاد لفظا او لعدم الاحتياج
في اللفظ الى الغير كالضمير المتصل كذا قال احمد نازلي قوله ومعنى عطفت
على قوله لفظا اس ولا استقلاله معنى وهو الثابت لكونه اس العطف بالحروف
قال البعض قوله لكونه اس العطف بالحروف على الاستقلال بمعنى مقصودا
بالنسبة كمتبوعه اس العطف بالحروف وفي ارجاع ضمير المنصوب في قدم
الى العطف بالحروف وارجاع ضمير كونه واستقلاله وكونه ومتبوعه
الى المعطوف باحد هاء ارتكاب تفكيك للضمير وان كان المراد من العطف
بالحروف هو المعطوف باحد هاء بخلاف الساكن اس سائر التوابع او
بخلاف الساكن من التوابع كما يجي قوله ولانه اس العطف بالحروف عطفت
على قوله لاستقلاله قد يدخل الواو لا للعطف متعلق بكونه الاتي
على الصفة الخفية يكون اس العطف بالحروف احق بالاتصال اس باتصاله
بها اس بالصفة قال البعض قوله يكون اس العطف احق بالاتصال
اس باتصال العطف بالحروف بها اس بالصفة معنى باتيانه عقبها وقال
الاخر قوله يكون احق بالاتصال بها اس يكون جي العطف به الصفة
احق لما سبقها الى دخول الواو بينهما وبين متبوعها كما سبق في التاكيد
وهو قوله فمع ان البدل بالاتصال بالعطف انيب لكونه مقصودا

وقال الاستاذ وكذا احق بالاتصال بها اس سبقت ذكره في باب الصفة كما مر

ان المضاف محذوف عن الجار والمجرور

في الجار والمجرور

على رأس وهو رأس الزمخشري حيث جوز وقوع الواو بين الصفة
والموصوف لزيادة الموصوف في مواضع عديدة من الكشف كما
في الجاني واما على رأس آخر وهو رأس السكاك في ل واما لم يتقدم
مع كون ذى الحال نكرة محضة لعدم اللفظ بوجود الواو كذا في منوات
الكتاب قوله والتأكيدات عطف على الصفات اس وايضا في الرد السؤال
بالتأكيدات الواردة بالغاء او تم اس او يتم لمجرد التدبج والارتقاء
اس المصدر من الافة الى الاعلى والتدبج الانتقال قال الاستاذ قوله
والارتقاء عطف تفسير للتدبج كما يقال ارتقى بالتدبج نحو بالله العباد
للقسم فبالله ووالله الواو الاولى عاطفة والثانية للقسم والله
قوله وكون المعطوف الواو استينافية وما بعدها مبتدأ خبره
ممنوع جواب عن سؤال مقدر وارد على التعريف بعدم منه
عن بعض الصفة وهي الصفة التي عطفت على الصفة لان التعريف
صادق عليهما مع انها صفة ففع هذا الجواب يلزم ان يكون تقريباً الصفة
فاسداً لصدقه على هذا المعطوف ويلزم الجواب عنه فقال مع انه
لم يتقدم له على الصفة مثل جاء في زيد العالم والثا عر وهو الذي يتكلم
بكلام منطوق والكاتب وهو الذي يتكلم بكلام منشور صفة خبر منصوب
للكون قوله مخوية صفة الصفة اس منسوبة الى الخبر ممنوع لانه معنوية
اس القائم بالغير كالقيام والعقود وغيرها فلا يرد السؤال كيف اس
كيف لا يمنع ولو كان اس المعطوف عليهما كذلك اس صفة مخوية لاستحق
جواب له اس لاستحق المعطوف الرفع من جريتين احدهما كونه صفة
لزيد في المثال المذكور تابعة له بتسمية المعطوف للمعطوف عليه واخرها
كونه معطوفاً على الصفة المتقدمة تابعا لها قوله وجعل الرفع الواحد
مبتدأ خبره قوله فمتنح والجعل مصدر مضاف الى مفعوله الاول وثا فيه قوله
اشراً لكلا المتعصبين فيه انه ليس هنا مقتضيان للرفع بل المقصود ورود

بالنسبة مثله لانه قد يرد في العاطف في اللفظ لما مر فيكون التثنية بهذا
 الاعتبار انبى بالمعنى فانهم وقرئوا من المصنف تعريف ابن الحاجب
 وهو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه قوله لعدم صدق ان تعريف
 ابن الحاجب متعلق بترك وعلة له في غير الواو والفاء وهم وجه اقول
 الاولى ان يقول ترك بعض جزء تعريف ابن الحاجب لعدم خلوه
 عن خلل واخذ ما بقي لكفايته تعريفا جامعيا وما نفا الا بعد ق
 بتكلف اس بار تكاب تكلف ارتكبه اس ذلك التكلف البعض
 ونقله الفاضل الجاني حيث قال قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف
 بلا ويل ولكن وام واو واما لان المقصود بالنسبة معها احد
 من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكونه المتبوع مقصودا
 بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك
 ان المعطوف والمعطوف عليه بطلب النسبة مقصودا بالنسبة
 معا بهذا المعنى قوله والكتفي اس المصنف عطف على قوله ترك فيا ينهم
 من قوله اس من ظاهر قوله اس المصنف وهو اس العطف بالحروف
 تابع يتوسط بينه اس بين ذلك التابع وبين متبوعه اس وبين متبوع
 ذلك التابع احد الحروف العشرة التي هي اس الحروف العشرة
 موصوغة للعطف حقيقة اس لامن حيث الظاهر فلا يرد اس اذا كان
 هذه الحروف للعطف حقيقة او لوحظ في كون هذه الحروف للعطف
 قيد حقيقة او اذا كان المراد من هذه الحروف كونها للعطف حقيقة فلا يرد
 الصفات اس فلا ترد السؤال بالصفات الواردة مع الواو لزيادة
 التصوق لا للعطف اذ تلك الواو ليست عاطفة ولو كان الاصل
 كونها عاطفة التصوق مصدر لصق اس الاتصال اس لزيادة اتصال
 الصفة بالموصوف لا للعطف حقيقة بل من حيث الظاهر كقوله تعالى
 في سورة الحجر وما اظفكنا من قرية الا اوليا طرف مستقر كتاب فاعل
 فالجدة صفة لقرية فادخلت الواو اليه لجمع المطلق لزيادة التصوق
 معلوم صفة كتاب فالتقدير الا قرية ولها كتاب معلوم هذا من غير ان

على ان عر مثلاً بكونه صفة ومعطوفاً وليس كل من الجهتين مقتضياً
بل العطف سبب لكونه صفة اذا وجد العطف وكونه صفة سبب للمقتضى
واما اذا لم يوجد العطف فيكون صفة بسبب آخر وهو تركيب مع الموصوف
بلا عاطف حينئذ ممتنع وجعل اس الرفع والمصدر مضاف الى مفعوله
الاول والثاني محذوف اس جعل الموصوف الرفع الى هذا الاثر اس لا احد
والتقدير اس وجعل الرفع المقدّر اثره الاخر اس للمقتضى الاخر منها
قال الاستاذ قوله والتقدير اس وجعل الرفع التقدير اس اثره الاخر اس
للمقتضى الاخر منها قوله وجعله مبتداً خبره قوله اس من التوجيه الذي قيل
به اس ذلك التوجيه احد من التوجيهين وهو اس تلك الحروف العشرة
ولقد احسن اس المصنف في عدها اس تلك العشرة هنا في مقام بيان
العطف بالحروف او في بحث العطف بالحروف او في بحث المول بالتبعية وارجح
اخر اس عدها الى بحث الحروف فلزم اس اذا اضرب اليه فلزم منه الانتقال
الطويل من الاقوال التي ليس عليها التعويل اقول انما اضرب اس الحجاب
لكنة لطيفة كيلا يتأخر عن هذه الجملة بل وجوده فيها من احسن الترتيب
لئلا يتفرق الاجزاء من التركيب الواو موضوعه للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه
في الحكم مطلقاً اس بلا دلالة على الترتيب والتعقيب وتعيين السباق
كما قاله الشاعر في حاشيته على الامتحان والباء موضوعه له اس للجمع
مع الترتيب بلا مهلة وتراح فتكون اس فينبذ كونه الفاء لتعقيب
اس لتعقيب المعطوف بالمعطوف عليه وجم موضوعه للترتيب معها
اس مع المهلة وجم موضوعه له اس للترتيب معها اس مع المهلة في جم
ايضا اس مثل جم كنهها اس المهلة فيه اس في لفظه اقل منه ولا يبين
الشاعر اشتراكه في جم في كونها للترتيب معها قيل عليه ما الفرق
بينهما بيتي لنا فاستار في الجواب الى الفرق من وجهين احدهما بقوله
وقى اس المهلة المعبرة فيه اس في لفظه ذهنية اس بحسب الذهن لاجارية

لا خارجية اس لا بحسب الخارج قوله كما في جم عتيل للمنفى اس كون المهلة
خارجية كما في جم نحو جاء في زيد اس عمرو فان المناسب بحسب الخارج
ان يتعلق الجملة او لا بزيد اس بعمرو وثانيهما بقوله والمعطوف
به اس بلفظا حتى جزء قوى او ضعيف من المتبوع اس من متبوعه بخلاف
جم وانما اشترط بهذا ليفيد اس العطف الذي يدل عليه المعطوف
بين المعطوف حتى قوة او ضعفا فيه اس في ذلك المعطوف فيصير
اس في يصلح ذلك المعطوف لان يجعل فعل مضارع مجهول غاية
وانتهاء للفعل متعلق بغاية قوله المتعلق بكسر اللام المشددة
صفة للفعل بالكل اس بجموع المعطوف والمعطوف عليه قوله
ويدل معطوف على قوله فيصير قوله انتهاء الفعل فاعل يدل
قوله اليه اس الى ذلك المعطوف متعلق بانتهاء وقوله على نحو
اس ذلك الفعل متعلق بيدل والسؤال مصدر مضاف الى فاعله
وقوله جميع اجزاء الكل مفعوله نحو مات الناس حتى الانبياء
مثال للمعطوف الذي هو جزء قوى من المتبوع ونحو قدم الحجاج
اس قدم ركبان الحجاج وقدم من باب علم حتى المشاة مثال للمعطوف
الذي هو جزء ضعيف من المتبوع والمثابة جمع الماشية قوله
فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت او لا بغير الانبياء
جم بهم اس بالانبياء اثبات لمطابقة المثال للمثمل او دليل لطيفة
المثال للمثمل الذي هو كون المهلة في جم ذهنية قوله لا يتفاد
الناس بوجودهم اس الانبياء اثبات لكون المناسب ذلك هذا ناظر
الى المثال الاول قوله وتقدم قدم ركبان الحجاج بثلاث اضافات
معطوفة على خبر ان وهو قوله ان يتعلق قال صاحب المناهج قوله
وتقدم قدم معطوف على ان يتعلق اس كانه المناسب ان يكون كل واحد

بالانبياء
بالانبياء

منهم مقدما على رجاكتهم بمعنى الرأى مع تشديد الجمع راجل بمعنى فاش
منهم والضمير راجع الى الحجاج قال الفاضل العصامي حاشية الجاني
قوله على رجاكتهم على وزن العلامة جمع راجل الراجل لم يزل ظهري
يركبه كذا في القاموس وقال الشيخ زاده رجالة جمع راجل وهو خلاف
هذا فانظر الى المثال الثاني قوله وان لم يكن وان هذه للتوصيلية ان
ان ولو لم يكن في نفس الامر والخارج كذلك في المثالين المذكورين
لان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس فلا يجوز
ان ياتي فيه مات الناس ثم الانبياء فانه خلاف الواقع
ولان بعض الركبان يقدم على بعض المشاة وبالعكس ومع هذا يصح
انه يقال قدم الحجاج على المشاة بخلاف ثم فانه لا يجوز ان يقال
في هذه الصورة قدم الحجاج على المشاة لانه لما اعتبر فيه المهلة
بحسب الخارج لزم ان يصح ايضا فيما وقع في الخارج قال صاحب المنافع
قوله وان لم يكن المستتر راجع الى المذكور من تعلق الموت الى وتقدم
الى قوله كذلك بان يكون تعلق الموت بالانبياء في اثناء الناس
وقدوم الرجال مع الركبان او قبلهم والرجالة بمعنى الرأى وتشديد الجمع
جمع راجل والركبان على وزن الرماح جمع راكب او واما وام كل واحد
من هذه الحروف الثلاثة لاحد الامرين او للدلالة على احد الامرين
او الامور واما فرنا به قولنا للدلالة على احد الامرين او الامور
لان هذه الحروف ليست بموضوعة لاحد الامرين او الامور بل موضوعة
للدلالة عليهما اما او فيفيد الشك في الجز والتخيير او الاباحة في الامر
حال كون ذلك الاحد مبرها وفرات لرج المبهم بقوله غير معين
وليس هذا التفسير لكون معنى المبهم خفيا محتاجا الى تفسير بل لا يضاف
ان المراد بالابهام ليس هو ما كان مبرها في الخارج بل المراد منه ما يكون
غير معين عند التكلم وهذا او كوننا لاحد الامرين او الامور او

هو الجواب الذي يرد في الجواب

او قولنا لاحد الامرين الى هنا او هذا التفصيل من احد الامرين
الى هنا ببيان المعنى المشترك بين هذه الثلاثة والا وان لم يكن
بيانا للمعنى المشترك بينها فالاولا او او واما قد يجيبان
للتفصيل كما في التقييدات وللايهام فيكونان او الاولان حينئذ
ان حين يجيبان للتفصيل وللايهام او حين المجيب للمعنى عنده
ان عند المتكلم بخلاف ام الاستفهامية وام المتصلة مبتدأ خبره
قوله لازمة للهمزة الاستفهامية فان قلت ان في عبارة خلافا
للفقهاء فان عبارة تقتضي ان تكون ام المتصلة لازمة للهمزة وهذا ليس
بصحيح فانه لو كان كذلك يلزم ان لا توجد همزة الاستفهام بدون ام
لانه لما كانت كلمة ام لازمة لها كانت الهمزة ملزمة بل العبارة
الصحيحة ان يقول ام المتصلة ملزمة للهمزة قلت ان المراد باللازم
ليس اللازم المنطقي الذي هو بمعنى عدم الانفكاك بل بمعنى انها غير متصلة
بغيرها كما اختاره الفاضل الحامي قيل يريد ان اللازم ههنا بمعنى اللغة
لا بمعنى العرف لانه لو كان بمعنى العرف يلزم عدم انفكاك الهمزة
من ام المتصلة مع انها تنفك عنها وفي حمل الكلام على القلب اختلاف
السكاك والخطيب فحل على معنى اللغة ولو تقدرا ولو هذه للتوصيلية
ان ولو كان الهمزة تقديرا كقولنا ما ادرى وان كنت اذ يا سميع
الجهر او عثمان كذا في الايتي يليها ان يذكر بعد الهمزة بلا صلة
احد المستويين والآخر او يلى المستويين او المتصلة ويجب
بتعيين احدهما او احد المستويين او كليهما او او بكلا المستويين
او كليهما او او بنفي المستويين لا بنفي اولا او لا يجاب بنفي اولا
او لا يجاب بنفي وبلا كذا في الامتناع فنحن لا نحذف قوله لانها او المتصلة
متعلق بلا بنفي اولا او وانما لا يجاب بنفي ولا لانها انما تستعمل فيما علم

١٨٠ لا يثبت حكم المنفي قوله لما بعده اس المعطوف واقع بعد بل والمعطوف عليه
 في حكم المكوت عنه او الحكم منفي عنه فمخبر ما جاء في زيد بل عمرو ان عمراً
 جاء في عمرو متحقق وعدم مجيء زيد وجبته على الاحتمال او المجيء
 منفي عنه قال القاضى الجاني وزيد اما في حكم المكوت عنه او المجيء
 منفي عنه على آخر اس وهذا مبني على قول آخر وهو قول الجمهور
 ولكن يتخفف النون وسكونها اس ولكن المخففة المستعملة في عطف
 المفرد على المفرد موضوعه للاشبات اس للاشبات لما بعده بعد المنفي
اس بعد نفي الاول وذلك لوجود تغاير طرفيها معنى والمفرد المعطوف
 فلا يكون منفيها لان حرف النفي انما يدخل على الجملة فيجب كونه المعطوف عليه
 منفيها ليحصل التغاير كما قام زيد لكن عمرو اس مثل ما قام زيد لكن عمرو
اس قام عمرو فهو اس لفظ لكن تقيضه لا في عطف المفرد على المفرد فان لا
 لما كانت نفي ما اوجب للاول فتكون لكن لا يجاب ما انتفى عن الاول
 فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول فان الحكم بالقيام في المثال المذكور
 منفي عن زيد وذلك لازم فانه لو لم يرد نفي الحكم عن الاول لقال
 ما قام زيد ولا عمرو وعطف بالواد كذا في المحرم اس عطف الجملة
اس ولكن المستعملة في عطف الجملة على الجملة موضوعه للاشبات لما بعده
 بعد المنفي قوله وللعكس عطف على للاشبات بعد المنفي اس للنفي
 بعد الاشبات يبين لكن للنفي بعد الاشبات فهو اس لكن نظير بل
 في مجيء بعد المنفي والاشبات او في الوقوع بعد المنفي والاشبات
 نحو جاء في زيد لكن عمرو لم يجز مثال لو وقع بعد الاشبات ونحو
 ما جاء في زيد لكن عمرو قد جاء مثال لو وقع بعد المنفي فهو
اس لكن على كل تقدير من التقديرين لا يفارق النفي اس لا يستعمل
 بدون النفي او لا يفارق عن النفي او النفي لازم له او لا ينفك
 عن النفي ولما كان في عطف بعضها بشروط اراد ان يبين

لا يثبت

اراد ان يبين العطف فيها وشروطه فقال واذا عطف اس
 ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل في السعة واذا عطف
 قوله اس المعطوف بالحرق فيه اشارة الى ان الضمير المستتر
 تحت عطف راجع الى العطف بمعنى المعطوف وبعبارة اخرى
 وفيه اشارة الى ان القائم مقام الفاعل في عطف هو مصدره
 مثل قوله بين العير والنزوان وبعبارة اخرى وفيه اشارة
 الى ان الفعل مبني للمفعول ونائبه ما يمكن فيه راجع الى مصدره
 فان قيل يذهب هذا ان اللفظ متصف بالمعطوفية قبل العطف
 وليس الامر كذلك فان اتصاف اللفظ بالمعطوفية انما هو بعد
 فيحتاج الى ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلاً وذا
 غير جائز اذا امكنت الحقيقة لانه اذا امكنت الحقيقة لا يصحرك الى الجاز
 قلت لا تجوز فيه لان زمانه وقوع شبه العطف واتصاف اللفظ
 بالمعطوفية واحد فيكون ذلك الاتصاف حقيقة لا مجازاً وانما يكون
 مجازاً لو كان حصول المعطوفية بعد زمان العطف نعم ان للفظ
 تقدم ذلك على المعطوفية كتقدم العلة على المعلول وهو بيان
 حصول المعطوفية في زمان العطف فيلزم ان يكون ذلك الاتصاف
 مجازاً لكن ذلك التقدم غير معتبر في المجازية بل المعتبر فيها التقدم
 الزمانى وكذا مثل من قتل قتيلاً اس مقتولاً فان هذا التركيب يذهب
 ان يكون الشخص متصفا بالمقتولية قبل القتل وليس الامر كذلك
 فان اتصاف الشخص بالمقتولية انما هو بعد القتل فيحتاج الى ان يرتكب
 فيه تجوز وذا غير جائز اذا امكنت الحقيقة قلت لا تجوز فيه لان زمانه
 وقوع شبه القتل واتصاف الشخص بالمقتولية واحد فيكون ذلك
 الاتصاف حقيقة لا مجازاً وانما يكون مجازاً لو كان حصول المقتولية

بعد زمانه القتل نعم ان القتل تقدم ذاته على المقتولية كقوله
 على المعلوم وهو ينافي حصول المقتولية في زمانه القتل
 فيلزم ان يكون ذلك الاتصاف مجازاً لكن تقدم الذات غير معتبر
 في المجازية بل المعبر فيها التقدم الزماني قال المصنف في علمه
 على الامتناع مثل من قتل قتيلاً فان القتل لا يقع على الحي
 وهو بل على المقتول بذلك القتل في زمان القتل والمقتولية
 واحد فالقتل حقيقة بخلاف من قتل حياً فان المجاز باعتبار
 الكثرة لان تقدم هذه الدقة فاجعل القتل مجازاً باعتبار الاول
 كما جعله شرح الحديث وقس على هذا ويعطف المعطوف انهم وقس
 عليه واذا عطف العطف يعني ان المعطوف حقيقة لان زمانه
 وقس شبه العطف والاتصاف اللفظ بالمعطوف واحد وانما يكون
 مجازاً لو كان حصول المعطوف فيه بعد زمانه العطف وليس كذلك
 نعم لم تقدم ذاته عليها وذا غير معتبر في المجازية قال بعض المحققين
 قال المصنف في حاشية على الامتناع هذا مثل من قتل قتيلاً يعني انه
 لا مجاز فيه وقال صاحب فتح الاسرار ويصح كون مثل من قتل قتيلاً
 حقيقة باعتبار انه قتيلاً بهذا القتل لا يقتل سابق انتهى وبينهم
 منه انه مجاز باعتبار انه قتيلاً يقتل سابق لا بهذا القتل وقال
 صاحب المنافع قوله ان المعطوف بالحروف الخ يشير الى ان نائب
 الفاعل لعطف ضمير راجع الى العطف بالحروف السابق لفظاً او الى مصدره
 المعروف باللام السابق تقديره تذكر ما ذكر في تعريف الكلمة وفي المقتولية
 والا سلم هنا ان يكون نائب الفاعل قوله على الضمير وقال الاستاذ
 قوله ان المعطف بالحروف إشارة الى ان عطف مسند الى ضمير مصدره
 والى الجاز والمجرور قوله او وقع العطف فيه إشارة الى ان الفعل

العلية
 على المقتولية
 في زمانه القتل
 على الحي
 والمقتولية
 باعتبار
 الاول
 وقس
 عليه
 واحد
 المجازية
 القتل
 باعتبار
 الاول
 وقس
 عليه
 واحد
 المجازية
 القتل
 باعتبار
 الاول
 وقس
 عليه
 واحد

ان الفعل مجهول ونائبه ما يمكن فيه راجع الى مصدره على تقدير
 معنى الوقوع على منوال قولك وقد حيل بين العير والشروان
 وبعبارة اخرى وفيه إشارة الى ان نائب الفاعل في عطف راجع
 الى مصدره وإشارة الى ان على متعلق به بتضمين معنى الوقوع
 لانه لا يتعدى الى مفعوله بحرف الجر بلا تضمين بل بنفسه قال الاستاذ
 قوله او وقع قد اشار به الى ان على متعلقه بالوقوع المضمين
 لا بالعطف لانه بنفسه يتعدى الى مفعوله فلا حاجة الى حرف الجر
 وقال الاخر وانما فسر عطف بقوله وقع العطف لعدم تاني
 معنى العطف في الحقيقة لان العطف عبارة عن ميل شيء الى شيء
 انتهى كلامه و لو قال او اريد العطف لكأن احسن لان فعل العبد
 مسبوق بالارادة فيكون معناه واذا اريد المتكلم العطف على ضمير
 المرفوع المتصل سواء كان ذلك الضمير بمرزا او مستترا قوله الضمير
 المرفوع المتصل احتراز عن الضمير المنصوب متصلاً او منفصلاً وعن الضمير
 المنفصل مرفوعاً او منصوباً يعني قوله الضمير المرفوع احتراز عن الضمير
 المنصوب مطلقاً وقوله الضمير المتصل احتراز عن الضمير المنفصل مطلقاً
 قوله فانه من الشائ والحال تعليل للزوم الاحتراز عنهما لا شرط
 وهو التأكيد بمنفصل عليهما اي على الضمير المنصوب وعلى الضمير المنفصل
 قوله يجب تأكيد جواب اذا يعني يجب تأكيد ذلك المتصل بمنفصل
 عند البصريه قوله ويصح تركه ان التأكيد بمنفصل اشار به الى ان المراد
 بالوجوب ما يقابل التبعي قال في الامتناع هذا هو الاول عند البصرية
 ويجوز انه على وجه من غير فاصلة ولا ضرورة وعند الكوفية يجوز مطلقاً
 هذا كلامه وصرح به غيره ايضا يعني ان يريد المصنف بقوله ويجب تأكيد
 بمنفصل ان شرط العطف عليه ان على ذلك الضمير يعني الضمير المرفوع المتصل
 التأكيد به ان بمنفصل قوله فالجزء وهو التأكيد به في الحقيقة وان كان

الضمير المنفصل
 المرفوع
 المتصل
 احتراز
 عن
 الضمير
 المنصوب
 متصلاً
 او
 منفصلاً
 وعن
 الضمير
 المنفصل
 مرفوعاً
 او
 منصوباً

في الظاهر وجوب التأكيد قال الاستاد وان كان الجزاء في الظاهر
وجوب التأكيد لكن الجزاء في الحقيقة التأكيد بمنفصل فلهذا ينبغي للمفسر
ان يقول يؤكد بمنفصل وجوبا بدل قوله يجب تأكده بمنفصل وانما صدر
بالوجوب للاعلام بوجوبه في بادى النظر واول الامر وقال صاحب النافع
قوله فالجزاء هو يجب تأكده وقال الاستاد قوله فالجزاء تفريع على قوله
ان شرط العطف التأكيد به ان اذا كان شرط العطف التأكيد به فالجزاء
فعل هذا يكون المراد من الجزاء التأكيد به لا وجوب التأكيد بشرط
و المراد منه اللغوي وهو بمعنى السبب والموقوف عليه كشرط الجزاء
ان سبب وموقوف عليه لشرط العطف وهو بمعنى العلامة لتحقيق الثاني
قال صاحب النافع قوله شرط لشرط ان هو موقوف عليه لشرط العطف
هو عطف على الضمير الخ فيه ان الجزاء هنا وجوب التأكيد وهو ليس بشرط
للعطف بل الشرط نفس التأكيد كما لا يخفى انتهى كلامه اقول وبما قرناه
لا يرد عليه هذا بناء على ان الشرط وهو هنا قوله واذا عطف على الضمير الخ
اذا كان علة عائية للجزاء وهو التأكيد بمنفصل في الحقيقة وفي الظاهر
وجوب التأكيد وعند صاحب النافع هو قوله يجب تأكده بمعنى وجوب التأكيد
والعلة العائية ما تقدم في التصور وتأخر في الوجود قال قول احمد
في حاشية الفنايس والعلة ما يتوقف عليه الشيء وما يتوقف عليه
المركب ان كان مالا لاجله الشيء فهو العلة الفائية يكون الجزاء
شرطا ان سببا لوجوده ان الشرط في الخارج لا في الذهن ويكون
سببية الشرط للجزاء بحسب الذهن لا بحسب الخارج لانه يكون جزاء فيه
قال امام الايوبي قوله ويكون سببية الشرط ان ويكون معنى كون الشرط
سببا للجزاء كونه سببا بحسب الذهن فانه في الخارج بعينه وكذا ان
ولا لاجل سببية الشرط بحسب الذهن يفسر بتقدير السبب المفتوح
وبمعنى الياء فعل مجهول من التفسير الشرط نائب الفاعل في مثله
ان

ان في مثل واذا عطف بالارادة فيكون مجازا مرسلات بجميعا يذكر السبب
الذي هو عطف وارادة السبب الذي هو ارادة العطف وفائدة
المجاز ههنا ببيان قوة المقصد والارادة للعطف بانه لا يتخلف الفعل
المراد عنها واما القرينة المانعة عن الارادة معناه الحقيقي فهو ان عطف
لما كان بهيمة المانع اذا تحقق العطف والحال انه لم يتحقق بعد
بل سيحقق بعد هذا كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاعلموا ان
من غل ينقل من الباب الثاني وصيغة الامر ههنا للايجاب فيقال
في تفسير اذا قمتم الى الصلوة اذا اردتم القيام الى الصلوة
وفي تفسير اذا عطف على الضمير المرفوع المتصل فانه مما ينبغي ان يحفظ قال بعض المحققين
قوله كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاعلموا وجوبكم تمثيل
لما يفسر بالارادة لا يذهب عليك ان هذه الآية تمثيل لهذه القاعدة
العطفية فليتبصر ولذا ان ولا لاجل كون الشرط في مثله مفسرا
بالارادة او ولا لاجل كون الارادة مرادا في مثله او ولا لاجل التفسير
بالارادة لم يقيد ان المص قوله ان المص يجب تأكده قوله باولا
متعلق بلم يقيد كذا حقيقة الفاضل العصامي في شرح الكافية
قوله ولما اوضحهم الخ تمهيد وتوطئة لسبب ذكر المثال وهو فعل ماض
معلوم من باب الافعال وقوله قوله ان المص فاعلم والقول مصدر
مضاف الى في فعله ومفعوله قوله يجب الخ قوله جواز كون التأكيد
مفعول او هم مؤخر خبر الكوفا عن العطف متعلق بأخر ما مر
ان التأكيد ليس كذلك ان ليس مؤخر عن العطف بينه ان عدم كونه
مؤخر عنه قال الاستاد قوله ولما اوضحهم قوله ان اوضح الواهم من قوله
ان المص يجب تأكده جواز كون التأكيد مؤخر عن العطف لان قوله
اذا عطف شرط وقوله يجب الخ جزاءه في الشرط يجب ان يكون مقفيا

على الجزاء مع انه اس مع الامر ههنا ليس كذلك اس ملاهس بالعكس
فان التاكيد مقدم على العطف لما عرفت ان الشرط اذا كان
اعلى غائية للجزاء يكون الجزاء شرطاً لوجوده في الخارج فيكون
معنى كون الشرط سبباً للجزاء كونه سبباً بحسب الذم لا بحسب الجواب
فانه في الخارج بعكسه كذا قال الامام الايوب بينه وبين المص
كون الامر بالعكس وقال قدومه مع انه اس الايهام ليس كذلك اس
ليس كايهام قوله ويجب الخ او مع انه اس الجواز ليس كذلك
اس ليس كايهام قوله ويجب الخ بينه جواب لما اس بين المص
خلاف الايهام بالمثال اس بايراد المثال وقال البعض قدومه
ولما اوصم قوله اس المص يجب الخ جواز التاكيد اس كيد المرفوع
المتصل بمنفصل مؤخر عن العطف مع انه اس الايهام ليس كذلك
اس مثل ذلك الايهام به جواب لما اس بين المص قوله يجب الخ
بما هو المراد منه بالمثال اس بايراد المثال وقال بعض المحققين قوله
ولما اوصم قوله يجب الخ انما اوصم لمثل هذا الوهم الفصح
اذ كيف يدعونه واهم سواه عند رجوع الضمير في تاكيد في قوله يجب
الى الضمير المرفوع المتصل لان التاكيد ما اكد بغير فاصلة في هل
يتصور تأخير عن العطف فقال اس اراد ببيان ذلك فقال اس
المص نحو ضربت انا او انت وزيد فانه لما اريد عطف زيد على الضمير
المرفوع البارز المتصل في ضربت اكد ذلك الضمير بمنفصل وهو انت
فانه مرادف تا اضربت لدلالة كل منهما على المتكلم بهذا مثال لما يكون
الضمير المرفوع بارزاً ونحو زيد ضرب وهو وعلامة او زيد ضرب وهو
مثال لما يكون المرفوع فيه مستكناً ومنه قوله اسكن انت وزوجك
الجنة ورجح المص هذا المثال على نحو ضربت انت وزيد ونحو زيد ضرب وهو
وعلامة

وعلامة لان الداعي الى الحكم به في الثاني طرد الباب والا فهو محتمل
ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لانه من قبيل تا كيد المتصل
بالمنفصل وجه الوجوب السبب وجوب التاكيد به اذا عطف
على الضمير المرفوع المتصل او اذا عطف على ذلك الضمير قوله وجه الوجوب
مبتدأ خبره قوله ان الفاعل المتصل اس الضمير المرفوع المتصل بالفعل
كالجزء لفظاً ومعنى من الفعل الذي اتصل به اما لفظاً فلا اتصال
بالفعل واما معنى فلكونه فاعلاً لذلك الفعل فيكون اس فاعلاً عطف
عليه بلا تا كيد يكون ذلك العطف في الامتناع كالعطف اس كما
لوعطف على بعض حروف الكلمة فاكه او لا بمنفصل وعطف كلمة
على بعض حروف كلمة اخرى فمتنع لانه يلزم عطف الاسم على الحرف
وعطف كلمة على ما ليس بكلمة فبالتاكيد اس فيؤكد ذلك الفاعل بمنفصل
لانه بذلك يظهر انه اس ذلك الفاعل المتصل بالفعل وان كان كالجزم
من حيث الظاهر منفصل خبران من حيث الحقيقة وكلمة مستقلة
بنفسها يعلم هذا به ليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيد فيحصل لذلك
الضمير نوع استقلال بسبب التاكيد بمنفصل فيحسن العطف عليه كما يحسن
على الاسم الظاهر ولما تقدم انه يجوز العطف ايضا على التاكيد لانه
عين المؤكد فكما جاز العطف عليه جاز ايضا على التاكيد بل هو اولى
لقربه لانه اذا كان الشيء معطوفاً اقرب وابعد فالاقرب اولى بالعطف
دفع هذا التوهم بقوله ولا يجوز العطف على التاكيد بل يجب ان يعطف
على الفاعل المتصل قوله لان المعطوف متعلق بلا يجوز وعلته له في حكم
المعطوف عليه فيما يجب ويمنع له كما سيجي فيلزم اس فيحسن العطف عليه
يلزم ان يكون المعطوف تا كيداً ايضاً اس كما كان المعطوف عليه تا كيداً
وليس كذلك اس ليس المعطوف تا كيداً يعني كون المعطوف تا كيداً باصل
لما سبق ان التاكيد عين المؤكد وانت خبر ان المعطوف بغير المعطوف عليه

لفظا ومعنى فلا يصح ان يعطف على التأكيد فيجب ان يكون معطوف
 على الفاعل المتصل لما سبق الا ان يقع الاستشاد مفرغ من قوله بحرف
 التأكيد بمنفصل اي يجب تأكيد التمييز المرفوع المتصل في جميع الاوقات
 الا وقت ان يقع بينهما اي بين المعطوف والمعطوف عليه او بين التمييز
 المرفوع والمتصل وما عطف عليه فصل فاطل ولو بعد العاطف ولو هذه
 للموصلية ان ولو وقع ذلك الفصل بعد حرف العاطف كذا في النجاة
 وغيره قال قوله ولو بعد العاطف ان لم يوجد الفصل بعده كقوله
 ان الله تعالى ما اشركنا ولا اباءونا فان المعطوف هو اباءونا ولا
 زيادة بعد حرف العاطف لتأكيد النفي ومن هذا ظهر كفاية الفصل
 بحرفه ولو لم يضر كذا قاله عيسى الشريفي قال الشيخ زاده والاصل
 في العاطف ان بين المعطوف ولا يفصل بينهما شيء وقد جاء الفصل
 كقوله تعالى خلق سبع سموات ومن الارض مثلهن والاصل خلق سبع
 سموات ومثلهن من الارض فيجوز ترك التأكيد يجوز ترك التأكيد
 يعني فاذا اريد العطف حين وقع الفصل يجوز ترك التأكيد
 بمنفصل اكتفاء به والحصول الغرض والاختصار ايضا بلا وجه عند
 التفرقين متعلق بجوز قال الفاضل العصامي في شرح الكافية
 اعلم ان المراد بقوله فيجوز تركه الجواز بلا وجه كما هو المتبادر
 مع جواز اتيانه من التأكيد نحو طربت انا اليوم وزيد كذا في المعصم
 قال الفاضل الجاني وانما قال يجوز تركه فانه قد يتركه بالمنفصل
 مع الفصل كقوله تعالى فليكتبوا فيها علم والفاوون قوله لانه ان
 الشان علة لجواز تركه ومتعلق بجوز كحينئذ ان حين وقع الفصل
 بينهما يطول الكلام فيجوز الاختصار بترك التأكيد بطلبها
 لتخفيف الكلام ودفع ثقل الكلام كذا ان مثل ما ذكر في قوله وجه
 ان ترد التأكيد حين وقع الفصل بين المرفوع المتصل وبين ما عطف
 قال البعض قوله كذا قالوا ان النجاة في جواز ترك التأكيد وقول المصنف

في قوله تعالى ما اشركنا ولا اباءونا فان المعطوف هو اباءونا ولا

وقال المصنف في الامتناع وفيه اي في قول النجاة في تعليل جواز ترك التأكيد
 من طول الكلام بالفصل نظر اي بحث من وجوه اما او لا اي اما النظر
 او لا يعني اما كون النظر او لا فلان الفصل ان فثبت لان الفصل قد يقع
 بحرف واحد كما في الآية المتقدمة وهي قوله تعالى ما اشركنا ولا اباءونا
 قال الاستاذ قوله كما في الآية المتقدمة من كالحرف الذي وقع في هذه
 الآية الكريمة المتقدمة وهو لفظ لا وقال البعض قوله كما في الآية المتقدمة
 ان مثل فصل بحرف واحد كائن في الآية المتقدمة وقال صاحب المتافع
 قوله قد يقع بحرف واحد اي بكلمة هي حرف اصطلاحى قوله كما في الآية وهي
 كلمة لا قال قوله ان الحكم بحصول الطول من طول الكلام به ان الفصل
 والقائل الفاضل الجاني حتى يقع من طول الكلام عن الواجب الذي
 هو التأكيد بمنفصل قال البعض قوله حتى يقع مسبب عن طول الكلام
 قوله عن الواجب وهو التأكيد بمنفصل قوله قاله الشيخ زاده في قوله
 عن المصنف قوله انما يثبت انما يثبت انما يثبت انما يثبت انما يثبت
 ان فثبت لان الاختصار بترك الفصل بناء على ما ذكره من على ليل
 ذكره في استحقاق خبره فكيف يستفهم انكاره بعارضه انما يثبت
 الاستحسان الواجب الذي هو التأكيد بمنفصل فضلا عن الرجحان
 ان من رجحان الاستحسان على الوجوب يعني عن ترجيح الاستحسان
 على الوجوب وانما التأكيد انما يكون النظر ثانيا فلان الفصل ان فثبت
 لان الفصل بكلمة اقل والاقل صفة لكلمة وتذكير الصفة مع ان الموصوف
 مؤنث ولو لفظا لعدم الاعتداد بتأنيث ما لا معنى له بدونه ان فانه يجوز
 تذكير ما يتعلق به او تذكير الصفة باعتبار ان التاء جزء من الكلمة لان الكلمة
 بهذا الاعتبار مفكر وانما باعتبار ان التاء في الاصل للتأنيث فكيف
 بذلك الاعتبار مؤنثة في يلزم تأنيث الصفة حرفا يميز من حيث اقل

في قوله تعالى ما اشركنا ولا اباءونا فان المعطوف هو اباءونا ولا

قوله من التأكيد متعلق باقل قوله لما كفي جزاءه ان لما كفي ذلك
 الفصل في جواز العطف قد امكنه جواب لما ذكره من وجه العجب
 ... الذي ذكر من ان الفاعل المتصل بالجزء من الفعل قال البعض قوله ما ذكر
 من ان الفاعل المتصل بالجزء من الفعل في التأكيد ان في وجوب التأكيد
 قوله مما لا ينعى خبر كانه انما لا يقصد ولا يعبر ولا يهتم انتهى ما قاله المحقق
 قوله في وجوب التأكيد تخريج على قوله كانه ما ذكر في التأكيد لا ينعى ان اذا كان
 ما ذكر في التأكيد مما لا ينعى فالوجه ان وجه الوجوب في وجوب التأكيد
 او وجه الصحيح في وجوب التأكيد بمنفصل او الوجه في وجوب الفصل
 بالتأكيد انهم ان النخاة التزموا الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه
 قوله بالتأكيد متعلق بالفصل او غيره ان او بغير التأكيد قوله ليحصل
 متعلق بالتزموه وعلته ان به ان بالتأكيد او بالفصل النقصان
 في التابع ان في المعطوف قوله بالتأكيد الذي حصل بالتأكيد او بالفصل
 متعلق بالنقصان والباء سببية ان سبب بعده عن متبوعه ان التابع
 فيعارض ان اذا حصل النقصان فيعارض ان النقصان او اذا حصل
 النقصان في التابع بالبعد فيعارض ان البعد مزية ان مزية التابع مع كونه
 فرعاً قوله لاستقلاله ان التابع متعلق بمزية ان لاستقلاله لفظاً ومعنى
 قد امكنه متبوعه ان التابع متعلق بمزية انضيا الذي ان المتبوع الذي
 هو ان ذلك المتبوع غير مستقل لفظاً وقولاً وان كان مستقلاً معنى
 وحتى ان تلك المزية يعنى مزية التابع على المتبوع سببه لتتبعهم
 ان النخاة قوله العطف مفعول الاستقبال بدونه ان بدونه الفصل
 بالتأكيد قوله في الفصل بالتأكيد متعلق بقوله فائدة اخرى او بالتأكيد
 للفصل وحتى ان تلك الفائدة ايذاء استقلال المتبوع ان اعلام
 استقلال المتبوع بحسب الحقيقة والمعنى فيكون ان في كونه الفصل
 به ان بالتأكيد الفصل من ان الفصل بغيره ان بغير التأكيد قوله
 فقد قال تخريج على قوله في الفصل بالتأكيد ان في قوله الفصل

قوله بالتأكيد متعلق بالفصل او غيره ان او بغير التأكيد قوله ليحصل

واذا عطف على الخبر المرفوع المتصل بفصل بالتأكيد او غيره بين المعطوف
 والمعطوف عليه ولو وجد ولو هذه للوصلية ان ولو وجد الفصل
 بعد العطف ان بعد حرف العطف نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا ابائنا
 كما قال البيضاوي ان بحسب المال فعبارة ليست مثل هذه العبارة
 اذا قال المرفوع المتصل بفصل ولو بعد ها الا للضرورة انتهى
 كما قال صاحب المنافع قوله لكانه احضر جواب لو ان لكانه اخبر
 من قوله ذلك وانسب بان يوجه بهذا التوجيه وهو توجيه الشارح
 بقوله فالوجه ان قال صاحب المنافع قوله وانسب ان لكانه بعض
 انسب ببعض بكونه الجزاء ماضيا لفظاً كالشرط بخلاف كلام المحقق
 ان لكانه هذا الكلام انسب بما يجيء من قوله واذا عطف على المجرور
 ان في كونه الجزاء ماضيا لفظاً وعدم الاستثناء وايقيد لانه
 عن النظر ولهذا قال تدبر قال الاستاذ قوله وايقيد وعلى هذا التوجيه
 لا يتوجه ما اوردوه عليهم ولهذا قال تدبر وقال صاحب المنافع قوله
 تدبر الظاهر انه تنبيه على استخراج كيفية الانسبية والافيد به وانما جاز
 التأكيد والبيان ان عطف البيان له ان للخبر المرفوع المتصل
 بلا فصل بين التأكيد والمؤكد وبين عطف البيان والمعطوف بالبيان
 قوله لكونها ان التأكيد والبيان متعلق بجاز وعلته لجواز التأكيد
 والبيان له بلا فصل او علة لجاز غير مستقيمة معنى لكونها غير مقصود به
 بالنسبة فيسوغ اعطاطه عن المتبوع بعدم استقلاله وان كانا ان التأكيد
 والبيان وان هذه للوصلية مستقيمة لفظاً فلا يلزم ان فينبذ
 لا يلزم ما يلزم في المعطوف قوله من المزية بيان لما يلزم وانما جاز البديل
 عنه ان عن الخبر المرفوع المتصل بدونه ان بدونه الفصل بين البديل
 والبديل منه مع كونه ان البديل مستقلاً لفظاً ومعنى كالمعطوف ان كما
 المعطوف مستقلاً لفظاً ومعنى قوله لكونه مستقلاً ان فينبذ البديل وهو
 البديل منه متعلق لجاز وعلته غير مستقل لكونه غير مقصود بالنسبة فيسوغ

بدليل قوله ان المص ونحو المال بين وبينك مثال لكونه الجار
بها قال الشيخ الاول واليمين مصدر بمعنى الفراق تقديره
المال مكان فرائي وفراقك وبين الثانية زائدة والكاف مجرور المحل
معطوف على الضمير المجرور الذي هو الباء المتكلم المضاف اليه
في بينه قوله اذ بين ان لفظ بين قليل لقوله بدليل قوله لا يضاف
الا الى الشيء المتقدم الذي يقبل القسمة لانه مع الامور الاضافية
الا انه لا يضاف الا الى المتقدم كائى واية وكلا وكلتا فكان ينبغي
ان يقال المال بيننا الا انه فصل شريكه واصناف ثانيا لفظ بين
اليه للدلالة على كمال الامتياز والافراق وقيل جره بالثاني اس
بالجار الثاني او بالعامل الثاني بمعنى جره في مثله بالجار الثاني كما في الحرف
الزائد نحو كفى بالله شهيدا ثم ان هذا من لزوم اعادة الجار
مذهب البهرية في حالة الاختيار والسعة لانهم قالوا اذا عطف
على المجرور اعيد الخافض في حالة الاختيار والسعة
واما غيرهم من النحويين يجوزون تركها من الاعادة بمعنى اعادة الجار
حالة الاضطرار او في حالة الضرورة الشرعية قال الاستاذ قوله
حالة الاضطرار او غير حالة السعة والاختيار وجوزوا ان
تركها بمعنى تروى اعادة الجار للكوفيين حالة الاختيار او من غير
ضرورة شرعية داعية اليه او في حالة السعة ايضا او كما جاز
آتفا حالة الاضطرار او مثل تجوزهم ذلك حالة الاضطرار
مستدلين بالاستشعار او بما وقع في بعض الاشعار مثل قوله فاليوم
قد بت تهجونا وشتمنا فاذهب في بك والايام من عجب الله
معطوف على الضمير المجرور في قولك بل في اعادة الجار فيه ولولا
ان العطف عليه بلا اعادة الجار جائزا لما صح ما اختاره الشاعر
وقاسوا حال السعة اس ما لم يكن في الشعر عليه لانه اذا كان جائزا
في الشعر ففي غيره يكون هو الاول واجيب عنه بان مستدلالهم

١٠٦
بان مستدلالهم بما وقع في بعض الاشعار ليس بمتعين لان وقوع
مثل هذا العطف في الشعر للضرورة فلا يستلزم جواز في غيره
ولولا الضرورة لما اختاره والاجتهاد ان لا يكون الواو للعطف
بل تكون للمصاحبة وما بعده ما معولا معه وقال عبد الغفور قوله
مستدلين بالاشعار وبقوله تعالى كون به والارحام بالجر في قراءة
حمزة واجيب عنه بوجوده احداهما تقدير الباء وفيه ان حرف الجر
المقدر لا يعمل في الاختيار الا في نحو الله لا فعلق وثانيها انه
معطوف على مقدر والتقدير وبالابوين والارحام وثالثها
بان الواو للقسمة وفيه انه قسم السؤال لان ما قبله وانقوا الله
الذي تاء لونه به وقسم السؤال لا يكون الامع الباء ولما كان
القسمة انما يكون لتأكيد ما هو المقصود لم يصح صرف القسم
الى قوله تعالى كون لان المقصود الامر بالاتفاق ورأبها
ان حمزة كوفي والكوفيين اجازوا ترك اعادة الجار وفيه
ان هذا انما يصح اذا لم يكن القراءات السبع متواترة وقال
المحقق عمام الدين فيه اشعار بضعف مستدلالهم في قول
مستدلين بالاشعار وقال ايضا لكن لا يقتض استدلالهم على الاشعار
بل استدلوا بالقرآن نحو قوله تعالى كون به والارحام واجيب
ايضا بانه محتمل ان يكون والارحام قسما بان يكون الواو فيه
للقسم او بالنصب عطف على محل الجار والمجرور كقولك مرتت بزييد
وعمر او على الله اس اتقوا الله واتقوا الارحام فصلوها ولا
كذا قال القاضي البيضاوي او على تقدير وصلوا الارحام والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمنع له وله متعلق يجب ويمنع على
التنازع معقول له متعلقه والظهر راجع الى المعطوف عليه قوله من

والاخر حرف النداء وهذا تفسير للسبب لو لم يجرد اس وذلك
 للزوم اذا لم يجرد المنادى عن اللام قوله مفقود خبر ان اس
 مفقود وختص بالمعطوف عليه ولذا لم يلزم التجريد فيه عن اللام
 في المعطوف فان لم يكن فيه حرف النداء حتى يلزم تجرده فان الحكم
 اذا كان معروفا باللام يمتنع دخول حرف النداء عليه هذا ناظر
 الى قوله يا زيد والى رث وان سببه بناء زيد قوله اعني كونه
 اس كونه زيد تفسير للسبب ايضا يعني تفسير ايضا لسبب بناء زيد
 مفردا معروفة قوله كونه مبتدا وقوله موجود خبره في عمرو فيكون
 في حكمه في البناء على الصم هذا ناظر الى قوله ويا زيد وعمرو
 ولا في عهد الله اس ليس بوجود في عهد الله فلا يكون في حكمه فيه
 هذا ناظر الى المثال الثالث وكذا في يا عبد الله وزيد فان كونه
 منادى مضافا مفقود في زيد فليس في حكمه في النصب وكل ما ذكر
 في توجيه الكلام لا بد منه في هذا المقام ولكن لا قربية عليها كما لا يخفى
 على دواي الاقنانه كذا قال الشيخ في حاشيته على الامتنان قال
 استاد قوله ولا في عهد الله اس غير موجود في عهد الله وسبب اعراب
 عهد الله لم يثبت في زيد واذا كان المعطوف في حكم المعطوف عليه
 فلا يصح ان يقال الاستاد قوله فلا يصح تفريع على قوله والمعطوف
 في حكم المعطوف عليه وقال صاحب المناهج قوله فلا يصح تفريع على ما
 في المتن وقال بعض المحققين قوله فلا يصح اس ولا اجل ان المعطوف
 في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له لا يصح ان ياتي كلامه وفيه اشكال
 الى ان الفاعلية ما زيد قاي او ما زيد بقاءم ولا اذا اصبها عمرو
 قوله ولا اذا اصبها معطوف على خبر ما المستهبة بليس كذا استفيد
 وعمرو فاعل لذا اصب الا برفع واذهب اس لا يصح في وقت من الاوقات

من الاوقات الا وقت رفع واذهب على ان يكون خبرا مقدما لعمرو
 قال محرم افندي وفي رفعه وجهان احدهما انه مبتدا لانه صفة
 مشتقة ووقفت بعد حرف النفي وهو لا رافعة لظاهر وعمرو
 مرفوع على انه قاعلة ساوقة الجز وثانيها انه خبر مقدم وعمرو
 مبتدا مؤخر لما سبق انه اذا كان مفردا جاز الامراء اذ لو نصب
اس واذهب او جر قوله عطفا اس حال كونه معطوفا على قائم
 ناظر الى خبر او على قائم ناظر الى نصب على المشوش قوله لكلام
اس واذهب جواب لو خبرا عن زيد الذي هو اسم ما كان
 اعني قائما خبرا عنه وهو اس كونه واذهب خبرا عن زيد ممتنع
 لخلوه اس واذهب او المعطوف عن الظير الواقع المستكن في المعطوف
 العائد الى اسم ما اس لخلو واذهب عن ضمير يرجع الى اسم ما لان
 رافع اسما ظاهرا بعده في وجه او ضمير مستكنا فيه راجعا الى ذلك
 الظاهر لا الى اسم ما في وجه فلم يكن فيه ضمير يرجع الى زيد اذ لو كان
 لزم ان يتعدد الفاعل وهو ممتنع لانه واحد فقيس الرفع على ان يكون
 خبرا مقدما لمبتدا مؤخر وهو عمرو قال الاستاد قوله لكلام
اس واذهب جواب لو خبرا عن زيد فيلزم ان يكون فيه ضمير له كما في قائم
 ولم يوجد لان ضمير عمرو فلم يجز الاعطف الجملة على الجملة بان يكون
 واذهب عطفا على محل قائم بمزد وعمرو عطفا على محل زيد فيكون
 عطفا معمول عامل واحد على معمولين ويكون نظير ضرب زيد عمرو
 وبكر خالدا وهو اس الكونه خبرا عن زيد ممتنع لخلوه اس واذهب
 عن الظير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما وهو زيد
 بل قاعلة عمرو فلا يصح فيه الا الرفع بان يكون خبرا مقدما لعمرو
 ويجوز عطفا ششيين على معمولي عامل واحد بالاتفاق اس باتفاق

قوله لان قيام الحرف الواحد من حروف العطف علة لقوله يجوز
 مقام العامل الواحد وهو اس ذلك القيام الاصل اس اصل وضعه
 لان حروف العطف انما وضعت لان تقوم مقام العامل الواحد
 وتنب عنه للاختصاص في اللفظ لان قولك جاءني زيد وعمرو
 اصله جاءني زيد جاءني عمرو فحذف الفعل الثاني واقيم مقامه حرف
 العطف للاختصاص فيه ولا فائدة من الحرف من الجمع والتقيب
 والمهلة وغير ذلك كذا قال محرم افندي والمعقول عند الاستعمال
 نحو ضرب زيد عمرو وبكر خالد وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا
 واعلم زيد عمرا بكرا فاصلا وبشرا خالد محمد كرميا وان زيدا
 قائم وعمرا ذاهب وما زيد قائما وبكر قاعدا وغير ذلك ولله دره
 اس خبره الكثير حيث صرح بهذا اس بقوله ويجوز عطف شيئين الى
 ولم يكتف اس المص كاهن الحاسب اس ماكتفا ابن الحاسب
 حيث قال واذا عطف على عاملين لم يجوز والبعضاوي اس وكفا
 البعضاوي في اللب حيث قال ويعطف على معمولي عاملين
 قوله بمفهوم قوله اس المص متعلق بلم يكتف ولا يجوز عطفهما
 اس شيئين بواحد اس بحرف واحد من حروف العطف على معمولي
 عاملين مختلفين اس غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول
 وقيد العاملين بقوله مختلفين تنبيها على اشتراط الحكم كماله وامر دابة
 في الارض ولا طائر يطير بجناحه فلا وصف الشيء بما يعم الجنس
 يقصد به عموم الجنس وشموله للجنس كذا قاله العصم في شرح الكافية
 قوله اذ الواحد علة لقوله لا يجوز اس اذ الحرف الواحد من حروف
 العطف لا يقوى اس لا يقدر لضعفه ولكونه حرفا القيام اس ان يقوم
 مقامهما اس مقام عاملين مختلفين لكونه خلاف مقتضى وضعه
 لان وضعه ليس الا لانه يقوم مقام عامل واحد قوله اظهر فعل فاض

في اظهر على لانه لان العمل لا يخلو عن العطف

فعل فاض ضميره المستتر راجع الى المصنف كالتقاضي اس في اظهر التقاضي
 ما اس شيء لم يظهر اس ذلك الشيء وهو معمولي غيرهما اس غير المص
 والتقاضي كاهن الحاسب حيث قال على عاملين واراد على معمولي عاملين
 كي نص عليه الفاضل الجاني نقلا عن اكثر شارحيه والله اعلم قال
 الاستاذ قوله غيرهما اس غير المصنفين اي المص والقاضي قوله دفعا
 نصبا على العلية لقوله اظهر يعني مفعولا له لقوله اظهر قوله لتوهم الفلظ
 علة لدفعه اس لتوهم الفلظ بذكر عاملين بدل معموليهما لانه لو قيل
 ولا يجوز العطف على عاملين مختلفين لتوهم انه يجوز العطف
 على معمولي عاملين مختلفين مع انه لا يجوز وجعل العطف والجعل
 مصدر مضاف الى مفعوله وفاعله مفعول اس وجعل الجا عمل
 العطف وهو بعض شايء الباب في كلام الغير اس غير المصنفين
 كصاحب اللباب لغويا اعني الميل اس ميل الاسمين الى جانب العاليتين
 بان يجعل معموليهما او جعل على اس او جعل الجا عمل لفظا على والجعل
 الفاضل الجاني وغيره صلة للبناء المحذوف تكلف بارد
 اس كل واحد من الجعليين تكلف بارد تكلفه ظاهر وكونه باردا
 لان استعمال عطف على كثير فيكون تعلقه بمحذوف بارد لا يدق
 اس لا بد من التكلف البارد ذلك لتوهم اس توهم الفلظ كذا
 في الاصطلاح اس مثل ذلك وقع في الكتاب المسمي بامتناع الاذكياء
 وعدم جواز ذلك العطف جاز في جميع المواد الا عند تقدم الجار
 قال امام الايوب قوله الا عند تقدم الجار استثناء مفرغ اس لا يجوز
 ذلك في كل وقت الا وقت كون العامل الجار مقدما على غيره الذي اس
 الجار الذي هو اس ذلك الجار احد اس احد العاملين سواء في
 المحفوض شي على لانه اس المحفوض المحذور العاطف مفعول ولي اس

الحرف العا لطف الذي هو كالجار اولاً اس اولم يل اقول هذا
التعميم يحتاج الى النقل من يوثق بكلامه اذ المظاهر الاولى
قوله على راس طرف مستقر خبر مبتدأ محذوف اس هذا الجواز
على راس وهو اس ذلك الراس راس الكس والفراء لكن المفهوم
من كلام ابن الجار جواز ذلك العطف مطلقاً عند الفراء
والزجاج والمروسي عن الاخفش وهو التجويز مطلقاً قال
شارح ميزان الادب وجوزة الاخفش مطلقاً بناء على ما ذكره
ابن هشام في المغني اللبيب لكن لا وجه لتجويز الاخفش مطلقاً
وما ذكره ابن هشام في المغني وان كان الجار مقدماً نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو فالمشهور عن سيبويه المنع عنه قال المبرد
وابنه السراج وهشام وعنه الاخفش الاجازة وبه قال الكس
والفراء والزجاج وفصل قدم منهم الا علم فقالوا ان ولي الخفوض
العا لطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادل المتعاطفان
والا امتنع نحو في الدار زيد و عمرو والحجرة انتهى كلامه في الجملة
نحو في الدار زيد والحجرة بهن الجاء وسكون الجيم بالجر اس بحر الحجرة
عمرو مثال لدولي الخفوض العاطف قال صاحب المتوسط قوله
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو والحجرة معطوف على الدار والعا ل
في الدار في عمرو عطف على زيد والعا ل فيه الابتداء والجرور
مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه وقال امام الايوبي
قوله نحو في الدار زيد والحجرة عمرو والحجرة بالجر معطوف على الدار
الجرور يعني وقوله عمرو بالرفع معطوف على زيد المرفوع بالعا ل المعنوي
وهذا عطف الشئيين بحرف واحد على معمولي العاملين المختلفين
وكذا في الدار زيد و عمرو والحجرة مثال لعدم ولي الخفوض العاطف
اقول هذا غير مسموع مع مخالفة لما في المغني من تقدم الجرور فيها

الجار في الدار

ثم ان كان المراد اس مراد المصنف به اس بتقديم الجار تقديم
اس الجار على الرفع والناصب اس على العا ل الرفع والناصب
يلزم ان لا يجوز مثل ان في الدار زيد والحجرة عمرو بل يلزم
ان لا يجوز مثال المتن ايضا اس كما يلزم ان لا يجوز مثل ان في الدار
زيد والحجرة عمرو او كما لا يجوز مثل ان في الدار زيد والحجرة عمرو
او مثل عدم جواز ان في الدار زيد والحجرة عمرو قد اذ تقديم
اس الجار تقليل لما بعد بل وتعليل ما قبله لظهور تركه على العا ل
المعنوي غير متصور لان العا ل المعنوي عامل لمجموع في الدار
في الدار زيد فيصير قبله فيكون الجار مؤخرًا فلا يكون من هذا
الباب كما لا يخفى على اولي الالباب يمكن اجواب عنه بان الملازمة
مسلمة في الاول لكن بطلان اللازم ممنوع اذ جواز هذا المثال
غير معلوم وفي الثاني غير مسلمة اذ المقدم على الشئ مقدم على من فيه
كما لا يخفى فلا محذور في هذه الارادة وان كان المراد به تقديم
اس الجار على المرفوع والمنصوب فيقول اس ينتهي الحال والمرجع
كذا قاله سعد الدين في المطول او يرجع او يؤدى الى تقديم الجرور
في المعطوف والمعطوف عليه كما وقع اس تقديم الجرور في عبارة
الاكثر اس اكثر النية اقول لعل المراد من تقدم الجار تقدم الجرور
كما قال البيضاوي وانما قال الجار لعدم انفكاكهما فلا يرد
فيصح اس في يصح ويجوز المثالان فالعدول اس عدول المصنف عن عبارتهم
اس اكثر النية اتباعا اي حال كونه تابعا او لاجل الاتباع لابن هشام
عدول التنوين للتحقيق اس عدول بلا داع او عدول عن الحق يمكن ان يجاب
عنه من طرف المصنف بان عدول المصنف مبني على نكته فان قول الكثير عند
تقدم الجرور مثل تقديم الجرور بالاضافة مع الانفصال عن المضاف

ذلك التقديم

وهذا غير جائز ولذا عدل المصنف عن قولهم الى هذا لكونه خاصا
 بالمجور وبحرف الجر قال البعض قوله عدول من عدول عن الجادة
 وصح ما وقع في عبارة الأكثر كأنه اعتراض على المصنف بان عدوله
 عن المجور الى الجار لا يتبع ابن همام ليس في محله ثم اعلم
 ان تلك الرواية من رواية ابن هشام عن الاخش عن المروني
 عن الاخش عن ما ذكره ابن هشام في المنع في اللغة خبر ان لما في البيت
 نقلا بمعنى نائلا حال من الرضى عن الجزوة وغيره من غير الجزوة
 حيث قال الرضى اعلم ان الاخش يجوز العطف على معمولي عاملين
 مختلفين لا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو
 دخل زيد الى عمر وبكر خالد وهذا لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز
 العطف على معمولي عاملين ومن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين
 العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فللهذا
 وللعطف على معمولي عاملين وليس الامر كما زعم المصنف من قوله يجوز
 بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطلقوا على المنع في ذكرنا لما ذكرنا
 فان ولي المجور في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو في الدار زيد والجرة
 عمرو واجازه الاخش على ما نقل عن الجزوة وغيره لان المنع عنده
 انما كان في الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور
 وذلك لا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المنع
 بايلاء المجرور للعاطف فلما جوز الاخش ما زيد بقاؤه ولا قاعد عمرو
 ومنع سببه في العطف على معمولي عاملين مطلقا وذلك كما ذكرنا في
 حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين انتهى كلامه وايضا
 ان تلك الرواية عن الاخش في التسهيل من ان قوله في الاخش

111
 من الاخش انه من الشاع والمحال يجوز العطف على معمولي عاملين
 لا مطلقا بل اذا كانا احدا العاملين جارا وانفصل المعطوف بالمجرور
 بالعاطف كما في المثالين في الدار زيد والجرة عمرو وان في الدار
 زيد والجرة عمرو قال البعض قوله كما في المثالين السابقين احدهما
 في المتن والآخر في الشرح مثل ان في الدار زيد والجرة عمرو
 او انفصل او انفصل المعطوف المجرور عن العاطف فهو معطوف
 على قوله انفصل بلا من يلفظ لا نحو ما في الدار زيد ولا الجرة عمرو
 ونحو ما زيد بقاؤه ولا قاعد عمرو بعطف قاعد على قائم وعمرو على زيد
 مع عدم تقدم الجار وان فقد الشرط الثاني وهو اتصال المعطوف
 بالمجرور بالعاطف لم يجره الاخش وكذا الواصل بالعاطف غير مجرور
 نحو في الدار زيد وعمرو والجرة فانه لا يجوز عنده ايضا ومن اجاز ذلك
 مطلقا اجاز مثل هذه الصورة ولا يشترط على مذهب الاخش تقدم مجرور
 وسوا عنده ان في الدار زيد والجرة عمرو ويشترط تقدم منهم الا علم
 الشنخري ان يتقدم المجرور في المتعاطفين كما سيجي في الدار زيد
 والجرة عمرو كذا في الدمايين وايضا قال الدمايين في شرحه للتسهيل
 قال صاحب المنافع قوله في شرحه في التسهيل او شرح الدمايين
 على التسهيل قوله وعزى بمنع للمفعول بمنع نسب قال صاحب
 المنافع قوله وعزى على بناء المجهول هو بزييله مفعول قال هذا القول
 من قول الاخش انه يجوز العطف اذا كانا احدا العاملين جارا
 وانفصل المعطوف بالعاطف او انفصل بلا او قل الاخش على ما نقل الرضى
 وغيره من انه يجوز العطف اذا كانا احدا العاملين جارا في او قول الاخش
 على ما ذكره الرضى وغيره من انه يجوز العطف اذا كانا احدا العاملين جارا
 او الكسائي والغزالي والزجاج ونسب ابن هشام هذا القول الى الأكم

الشتمري وهو اس ما قاله الدماميني من ان ابن هشام نسب هذا
القول الى الاعلم الشتمري كخالف ما في الرضى نقلنا عن الجروني
وبغيره او كخالفه في الرواية عن الاخشى لما في الرضى الخ او كخالف
ما ذكره عن الاخشى قال الاستاذ قوله وهو اس هذا القول ايضا
ان كان تلك الرواية عن الاخشى في اللغة لما في الرضى نقلنا
عن الجروني وبغيره مخالف لما نقله الرضى عنه اس عن الاعلم الشتمري
حيث قال الرضى واما المتأخرون فان الاعلم منهم منع نحو زيد في الدار
والحجرة عمرو مع تقدم الجروني في جانب العطف قال لانه لا يستوي
اول الكلام واخره قال فاذا قدمت في المعطوف عليه الجز على الجزع
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز لا ستواء آخر الكلام واوله اضرما
قاله كذا في المنافع وارضاه اس ما نقله الرضى الفاضل العصام
حيث قال قوله لم يجوز خلافا للفرق قال الرضى صوابه خلافا للاخشى
لكن الاخشى لا يجوز مطلقا وعند الاعلم بشرط في جوازه ان يكون
المجرور مقدما في المعطوف عليه ايضا فلا يجوز عند زيد في الدار والحجرة
عمرو ويجوز عند الاخشى فتدله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ويراد به
صورة تقديم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه وقال ابن مالك
في التسهيل يجوز عند الاخشى ان كان احدهما جاريا واتصل المجرور
بالعاطف او اتفصل بلا وعي وهذا يراد به صورة تقديم المجرور
في المعطوف من غير شرائط التقديم في المعطوف عليه انتهى كلامه
وتلقاه اس ما نقله الرضى والتلقي بمعنى الاخذ ومنه قوله تعالى
فتلقى آدم من ربه كلمات اس اخذ وتلقى الكلام من فيه اذا اخذه
من فيه الدماميني بالقبول اس بسبب قبوله حيث قال الدماميني
في شرح التسهيل اس في شرحه على التسهيل ان في هذا اس

اس في عطف الشئيين بواحد على معمولي عاملين مختلفين اربعة اقوال
احدها اس الاقوال الاربعة قول الاخشى وهو اس قول الاخشى
ما ذكره في متنه اس في متن التسهيل وهو ان قوله انه يجوز العطف
اذا كان احدهما عاملين جاريا او اتصل المعطوف بالعاطف الخ
والقول الثاني انه اس الثالث يجوز العطف على معمولي عاملين
مختلفين مطلقا اس سواء كان احدهما عاملين جاريا او لا او سواء كان
مقدما او لا وهو اس القول الثالث الذي اس القول الذي سببه
اس ذلك القول ابن الحاجب فاعل نسب الى القراحيث قال واذا عطف
على عاملين مختلفين لم يجوز، خلافا للفرق فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
في اجاز يجب الصورة ونسبه الفارس الى قوم من النخويين
ونقل ابن هشام عن البعض اس عن بعض النخويين ان الاخشى
منهم اس من النخويين قال الاستاذ قوله عن البعض اس بعض القوم
ان الاخشى منهم اس من القوم والقول الثالث الجواز اس
جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين بشرط تقدم المجرور
في المتعاطفين اس المعطوف والمعطوف عليه بتغليب المعطوف
على المعطوف عليه قال الاستاذ قوله بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين
كما في المتن ومثل ان في الدار زيد والحجرة عمرو وما في التسهيل
وهو اس القول الثالث مذهب قوم منهم اس من القوم
الاعلم الشتمري وابن الحاجب والبضاي وان للتوصلين
اختلفا اس الاعلم الشتمري وابن الحاجب في التعليل
لان الاعلم عكسه باستواء آخر الكلام اوله في تقديم الجز
عن الجزع عنهما وابن الحاجب لم يرض به لاستلزام جواز زيد خرج غلام

وعمره اخوه وان زيد اخذ فغلامه وبكره اخوه لوجوده لفظ اول الكلام
 ولا حرة فيه مع انه لم يجزه وعلل ابن الحاجب بورد السماع كذا
 في الدمامين والقول الرابع المانع من منع الجواز مطلقا
 سواء كان مقدما او لا ووجب ان العاطف كالعامل ولا يقوى
 ان يكون حرف واحد كالعاملية كذا في الدمامين قال البعض
 قوله مطلقا من سواء كان الجبرور مقدما او لا وسواء كان احد العاملين
 جارا او لا وقال الاستاذ قوله مطلقا من سواء كان احد العاملين
 جارا او مجرورا ام لا وهو قول الرابع من ذهب سيبويه
 ومن ذهب الجمهور فيجعل الجبر في الموقوف عند هم او عند سيبويه
 والجمهور او عند الجمهور بمضاف محذوف نحو علم البكر حسن والعمر
 قبيح قال البعض قوله بمضاف محذوف نحو قدام المسجد زيد والحجرة
 عمرو في تقديره وقدام الحجرة عمرو او حرف مقدر عطف على مضاف محذوف
 قوله يدل مع فاعله صفة لذلك الحرف عليه من على ذلك الحرف قوله
 ما قبل حرف العطف فاعل يدل ان يدل عليه ما قبل الحرف العاطف
 وذلك كمثل مثال المتع قال الاستاذ قوله يدل مع فاعله صفة للمضاف
 المحذوف والحرف المقدر على سبيل التبادل عليه من على كل واحد
 من المضاف المحذوف والحرف المقدر فيكون رجوع الصيغة اليهما
 بناء على كل واحد على ما فهم من سياق العبارة فاما قبل حرف العطف
 فاعل يدل ان ما قبل الحرف العاطف وهو المانع مطلقا او القول
 الرابع عند صاحب التسهيل حيث قال والامح المانع مطلقا ووجهه
 مرآة والثالث ان التابع الثالث من الخمسة ما يطلق عليه
 في العرف لفظ التاكيد اما هو من اكد واما مثال واوى من وكرو

ومفنا لفظ واحد والافصح ان افصح اللفظ التوكيد كذا في مختار
 الصحاح نحو طي التاكيد والتوكيد في اللفظ التقرير وفي الاصطلاح
 تابع يقرر امر المتبوع في النسبة كذا قال ابن الحاجب وقال امام الايد
 وفي مختار الصحاح ان الافصح التوكيد بالواو ومعناها التقرير في اللفظ
 وفي الاصطلاح ما يقرر المتبوع قدم من قدم المص التاكيد على البدل
 مع ان البدل بالاتصال بالعطف انبى ان زيد في المناسبة قوله
 لكونه ان البدل متعلق بانسب وعلة لم مقصودا بالنسبة مثله ان
 مثل العطف بخلاف التاكيد قوله لانه ان التاء متعلق بقدم وعلة لراو
 علة للنسبة التقديم قد يورث ويضاف العاطف ان الحرف العاطف في اللفظ
 ان في التاكيد اللفظ لما مر من انه مجرد التدرج والارتقاء نحو بالله
 فبالله ووالله ثم والله ونحو قوله تعالى كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون
 قال فحرم اخذ من فوقه تدخل الفاء وثم على التاكيد اللفظي لتاكيد اللفظ
 نحو والله ثم والله وكقوله تعالى كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون فيكون
 التاكيد بهذا الاعتبار ان باعتبار اتيان العاطف انبى ان زيد في المناسبة
 بالعطف فافهم فيه اشارة الى الجواب بان النسبة امر معنوي معنوي
 والواو العاطفة امر لفظي فاعتبر الامر اللفظي هنا لان اعتبار جانب اللفظ
 اولى في هذا الفن فيكون التاكيد بهذا الاعتبار انبى ان يذكر هنا قال
 صاحب المنافع قوله فافهم اشارة الى سؤال مقدر يرد على السائل
 بانه معارض بكون البدل مقصودا بالنسبة مثله فيحتاج التقديم الى تقليل
 اخر وهو ان مناسبة البدل للعطف معنوية ومناسبة التاكيد لفظية
 وهي راجعة الى المعنوية عند ارباب هذا الفن لكون اللفظ انبى
 بفرضهم وقيل اشارة الى وجه الانسية بهذا الاعتبار وهو انه
 يراعى جانب اللفظ لا المعنى بخلاف الاول واعتبار الاول اولى في هذا
 الفن او اشارة الى ان العطف بهذا الاعتبار انبى بالاتصال بالصفة
 كذلك التاكيد انبى بالاتصال بالعطف بهذا الاعتبار وقيل لعل وجهه

فان قال التاكيد ان الافصح التوكيد لكونه اشد عند الفاعل

لا نهما مشتركان في توسط العطف فلا يتوسط بين البديل والمبدل
 او وجه الفهم لكل وجهه انتهى كلامه قوله قال العصام الخ والمراد به
 دخل للمصنف ان قال الفاضل العصام في حاشيته على الجاني لو اخرج
 في البياض المخطوف عن سائر التوابع لكأن ترتيبها من التوابع الخ
 في البياض كترتيب وقوعها من التوابع الخ في التركيب والاختار
 ان يقع الصفة اولاً ثم التأكيد ثم البديل ثم عطف البياض ثم العطف
 وكذلك في المعاني قيل اذا اجتمع التوابع في تركيب من التركيب العربية
 فالاولى تقديم الصفة ثم عطف البياض ثم التأكيد ثم البديل ثم
 عطف النسق كذا نقله الكردى في حاشيته على عصام الجاني وقد راعى
 المصنف ذلك في ذلك الترتيب قال صاحب المناقب قوله وقد راعى اراعى
 المصنف كون الترتيب في البياض كترتيب الوقوع في التركيب في ذكر
 الفا على الختة واعلم ان التأكيد هو ما ذكر لتقرير المتبوع
 وجعل مفهوم ثابتاً بحيث لا يظن به غيره لانه لاعادة المتبوع بلغة
 اخرى لفظ فيفيد تقريره قطعاً كذا قال السيوطي قال بعض المحققين
 قوله وقد راعى الخ والحال قد راعى المصنف ذلك في ذلك الترتيب
 في ذكر الفا على الختة ولم يراع هذا والاخر العطف في آخر
 المفعول مع فلم يراع ترتيب التوابع وترتيبها بدأ بالصفة ثم التأكيد
 ثم العطف ثم البديل واما تقديم الصفة لكثرة الفائدة وتقديم التأكيد
 على العطف لان العطف اجنب وتقدم العطف على البديل لان البديل نسبة
 معنوية ترتب من المصنف تعريفه الاصطلاحي وهو ان تعريفه الاصطلاحي
 ما يقرر المتبوع ان تابع يقرر امر المتبوع في ذهن السامع وهذا التعريف
 مبني على ما ينهم من كلام البيضاوي في اللب قوله بان يدل ان المتبوع
 متعلق بيقرر ان ما يقرر المتبوع بان يدل صريحاً ان مطابقة كما دل

كما دل احتمالاً قبله قوله بان يدل صريحاً لا ضراح نحو نفي واحدة لا نه لا يدل
 صريحاً على ما يدل عليه واحدة بل ضحا على ما سيجي على ما يدل عليه التأكيد
 قوله التأكيد مفعول له لترك بدلالة اسم التأكيد عليه ان على تعريفه
 الاول ان يقول لما لم يكن جمع تسمية في تعريف واحد اذ لم يتم تعريف البيضاوي
 المستفاد من قوله لو يثبت لا يخلو عن ارتكاب تكلف ترك تعريف المطلق
 وقسم الى قسمين وعرف الاول وعد الثاني قال صاحب فتح الاسرار
 ولما كفي تصوره بما يطلق عليه لفظ التأكيد في تسمية ترك تعريفه
 مع انه معناه اللغوي ينشئ عن تعريفه ثم اعلم ان ذلك التقرير قد يكون
 هو ان ذلك التقرير المقصود الاصل منفكاً عن دفع التوهم وقد جعل
 ذريعة الى وسيلة الى دفع توهم الجوز ان دفع توهم الجاز في النسبة
 كقتله الامير نفسه او دفع توهم السهو في النسبة كزيد قاتل قاتل
 فان الوهم يتبادر في الاول قتله الجلاذ بامره وفي الثاني الى ان المراد به
 الضرب الشديد فلما اكد بنفسه او قاتل دفع السهو من تكلم او ساع
 كذا قاله الشارح في حاشيته على الامتياز وقال سعد الدين في المطول
 قوله وقد يجعل ذريعة الى دفع توهم الجوز ان التكلم بالجاز في قطع
 اللص الامير الامير او نفسه او عينه لتلايتوهم ان سناد القطع الامير
 جاز وانما القاطع بعض علمانه مثلاً او السهو او دفع توهم السهو
 نحو جاء في زيد زيد لتلايتوهم ان الجاز عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو
 ولا يدفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوي وهو ظاهر او دفع توهم
 عدم الشمول نحو جاء في القوم كلهم او اجمعون لتلايتوهم ان بعضهم لم يجي
 قال مولانا الفاضل نور الدين في اليهودي قوله او عدم الشمول ان
 او دفع توهم عدم الشمول لا يحل الكلام على الجاز العقل بل يحمله على الحقيقة
 العقلية اذ اطلاق كل جمع على كل مرتبة منها حقيقة وخوفاً الملائة كلهم
 اذ اطلاق الملائة على كل جماعة من جماعتهم حقيقة ويحتمل ان يسند السجدة

الى جماعة واحدة منها ووجه الكلام هنا ان حقيقة فلي اكد بكل دفع
 هذا الاحتمال وتيقن الاستيعاب ومن ههنا علم ان ذكر عدم الشمول
 غير مستدرك او المراد من عدم الشمول الامر المنسوب الى المتبوع
 افراد المتبوع كما بين في المقام في علم المعاني فظهر ان اذ كان التقرير
 هو المقصود الاصل ايضا فظهر عدم الاختصاص في عدم اختصاص التقرير
 بالنسبة او الشمول كما يتقرر من هذه الاختصاص عبارة ابن الحبيب
 حيث قال التاكيد تابع بقرير امر المتبوع في النسبة او الشمول
 قوله والمقصود الى جواب سؤال مقدر وهو ظاهر من البيان
 ان من عطف البياض والصفة الكاشفة قوله والمقصود مبتدا
 خبره قوله لا ايضاح لا التقرير ان لا المقصود من البياض والصفة
 الكاشفة التقرير وان لزم وان هذه للوصلية ان ولو لزم
 لا ايضاح بالتقرير قوله ومن التوكيدية معطوف على قوله من البياض
 وقوله تقرير خبره المتبوع معطوف على قوله لا ايضاح من قبيل عطف شيئين
 بحرف واحد على معولي عامل واحد بناء على تجويزه عند تقدم الجار
 مثل نفي واحدة ومثل الهمين اثنين مما كانت الصفة فيها التاكيد
 اذ الوحدة تفهم من التاء في نفي فاكنت بالوحدة والاثنين يفهم
 من النون او من الهمين فاكيد بالاثنتين ان والمقصود من التوكيدية
 تقرير خبره المتبوع لانه حامل للتعيين الجنسية والوحدة في الاول
 والجنسية والاثنيانية في الثاني والوصف يدل على التواني دون الاول
 وهذا معنى قول ابن الحبيب تقريرها بالتضمن دون المطابقة المعبرة
 في التاكيد قال صاحبه المنافع قوله ومن التوكيدية ان والمقصود
 من الصفة التوكيدية مثل نفي واحدة ومثل الهمين اثنين قوله تقرير
 خبره المتبوع خبر المبتدأ المحذوف وهو المقصود المستفاد من العطف

من البياض والصفة الكاشفة

من العطف كما استرنا اليه انما ان تقرير مثل نفي الى آخره قوله
 فلا يلزم تقرير على قوله والمقصود ان اذ كان المقصود من البياض
 والصفة الكاشفة لا ايضاح لا التقرير ومن التوكيدية تقرير خبره
 المتبوع فلا يلزم ان يصح اطلاق التاكيد عليها ان على البياض
 والصفة الكاشفة والتوكيدية وهو ان ما يطلق عليه لفظ التاكيد
 قسمان لفظي ان الاول تاكيد لفظي يسمى هذا القسم
 من قسمي التاكيد به ان باللفظ او سمي التاكيد به ان باللفظ
 لانه ان اللفظ يقرر لفظه ان المتبوع كمنه ان كما يقرر معنى لفظه
 بخلاف المعنوي ان التاكيد المعنوي كما يجي وهو ان التاكيد
 اللفظي تكرير اللفظ الاول او تكرير اللفظ الاول وهو المتبوع
 وذلك اما بعينه ان اما بتكرير عين اللفظ الاول كزيد زيد او
 موازنة ان او بتكرير موازن اللفظ الاول مع اتفائها ان
 اللفظ الاول واللفظ الثاني في الحرف الاخير خصوص بس مما لا يكن
 له معنى بدو الاول واللفظ اليه للتكرير لفظا والتقوية ٢ معنى وكانهم
 غير الاول اخترازا عن التكرير الحرف ولا يخفى ان ادخاله في تكرير الاول
 لمشكل فتأمل ذكره الفاضل العصام ولعل وجه التأمل ان التفسير
 لما لم يخرج عن الموازنة واتفقا في الاخير جعل من تكرير الاول حكما
 كذا في حاشية الامتياز في كلام الشيخ راجع الى فتأمل قال بعض
 الافاضل لفظ بس مهمل مفرد واذا كان بعد حسن كيد في موضعها
 لمعنى يتبدل حرف منه في الوضع التركيب فيكون تاكيدا لفظيا فلا يرد
 ما قيل اطلاق تكرير لفظ الاول على الموازن غير مسلم لانه ان لم يوجد
 اتحاد المعنى لم يصدق عليه لفظ التاكيد لعدم التقرير وان وجد
 كما في تكرير المراد في فعل كذا التقديم لا يكون من تكرير لفظ الاول
 او مراد منه ان او تكرير مراد في تقديم للمحدود في الضمير التصل نحو ضربت
 انت بجر كذا التامين قوله او مراد في زيادة على الكافية ولا بد منها اذا خال

[illegible]

فمنه اوصى الشريف للمعصومي واعطاه الاختصاص في قوله
وعلم الفطن او تخصيصه لمعصوم بالام بقرينة الحديث علم

او مركبات قال البعض قوله مطلقا في سواء كان اسميا او فعلا
او حرفي لا الى التكرير في لا يمكن الجواب بارجاع الضمير الى التكرير
قال البعض قوله لا الى التكرير في لا بارجاع الضمير الى التكرير الذي
في التكرير الذي فهو في التكرير التأكيد الاصطلاحي وهو ما عرفت
العالم المبتدئ ابن الحاجب قوله او بتخصيص الالفاظ بالاسماء بقوية
ان البحث بحث المعمول عطف على بارجاع الضمير في او امكن الجواب
بان يكون المراد من الالفاظ الاسماء خاصة بعلامة الجزئية ويكون
التأكيد ايضا بأكملها تأكيد لما هو المراد والمعنى ويجري التأكيد
اللفظي في الاسماء كلها قال صاحب المنافع قوله او بتخصيص
بالاسماء وحاصل هذا الجواب ايضا ان ما ليس له اعراب ليس
من افراد المعرف وعلى الوجهين لا يدل قوله ويجري في الالفاظ كلها
على ان نحو ضرب ضرب زيد وان ان زيد قائم ولا لا ونعم نعم من افراد المعرف
والفرق بين الجوابين ان مفاد الاول ان حكم الجري في الالفاظ كلها
حكم التكرير مطلقا لا حكم التأكيد الاصطلاحي فقط وان مفاد الثاني
ان حكم الجري فيها حكم التأكيد الاصطلاحي فقط ويكون المقصود
في مقصود المصنف بناء على الجواب الثاني من هذا التعميم في
ذكر الالفاظ الواقعة لغير المراد وتعميم اللفظ في الالفاظ كلها
عدم اختصاصه في ان لا يكون التأكيد اللفظي الاصطلاحي مخصوصا
بالفاظ محصورة من الالفاظ بل يجري في اي اسم كان لانه لو قال في الاسماء
لنوعم اختصاصه ببعض الاسماء فغيره منها بلفظ عام لئلا يتوهم
الخصوص بالفاظ محصورة معدودة كما كلف في كونه الاختصاص
بالفاظ محصورة كما في التأكيد المعنوي قال البعض قوله كالمعنوي في
كاختصاصه بالتأكيد المعنوي ولا يخفى ما ارشده في ذلك الجواب
قوله من التكلف بيا قال صاحب المنافع قوله ولا يخفى ما فيه من التكلف
لان كلاهما خلاف الظاهر لكن لا يخفى ان في عبارة المصنف ايضا خلاف

لان الظاهر المتبادر من قوله الثالث التأكيد ان ازيد التأكيد كلما
معمولة بالبنية فلذا يورد عليها السؤال المتقدم ويخرج الى الجوان
التي كثر جاز زيد زيد مثال بتكرير عينه مما ظاهره اعلم ان فائدة
التأكيد اللفظي غالباً دفع التوهم السامع ان الكلام عكس او يجوز
كما اذا قلت جاء زيد يجوز ان يتوهم السامع انك اردت ان تقول
جاء في عمرو ففعلت زيداً وان مرادك جاء في خبر زيد او غلام فتجوزت
فدفعته بتكريره فكذلك ان ثمة المعنوي في النفس العين دفع توهم التجوز
وفيما عداها من الالفاظ دفع توهم السامع عدم شمول المؤكد بالفتح
للمراد من الاجزاء كما اذا قلت قرأت القرآن يتوهم السامع انك
قرأت بعضه فدفعته بتكريره كلمة او اجمع وقس على هذا قوله تعالى
فسجد الملائكة كلهم اجمعون كذا في يفيد شمول السجود لافراد الملائكة
فاجمعون تأكيد على التأكيد هذا ما نص عليه الرضي وقال المبرد والزجاج
ان الاول يفيد يفيد الشمول والثاني الاجتماع على السجود
في زمان واحد لانه من الجمع كما انه قيل ما ترون واحداً منهم السجود وسجدوا
اجمعين كذا ذكره صاحب فتح الاسرار على كتاب الظهار الاسرار او
نحو حسن بس مثال بتكرير موازنه مما ظاهره ونحو ضرب ضرب زيد
مثال بتكرير عينه فعلا غير عامل لان ضرب الثاني غير عامل في زيد بل العامل فيه
ضرب الاول لانه فاعل الاول لا الثاني ونحو لا الا او نعم نعم يكون الميم
ونحو زيد قائم زيد قائم مثال بتكرير عينه بجملة او مثال للجملة المكررة
التي يقال لها التأكيد ايضا ولكن لا يطلق التأكيد الاصطلاحي الا على
المثالين والثاني معنوي وهو معطوف على قوله لفظ اي القسم الثاني
منه تأكيد معنوي قال الشارح الاول وهو صاحب كشف الكرار
قوله ومعنوي اي منسوب الى المعنى لمصولة من ملاحظة المعنى وسمي به
لانه اي المعنوي يقرر معناه اي يقرر مع المتبوع فقط اي دون
لفظه وقوله هو اي التأكيد المعنوي اشارة الى ان قوله مخصوص بجر

جره وببذوقه محذوف بالمعارف الياء داخل على المقصور عليه اي
مخصوص بالاكاء المعارف بالاضافة او بغيرها يعني لا يكون متبوعه
الا كما معرفة بالاضافة او بغيرها ولا يوجب النكرة بالمعنوي اذا الغرض
منه رفع الاحتمال من النسبة اليها واذا كان المتبوع نكرة فرفع الاحتمال
عن ذاته وقوله من الاسماء بياء للمعارف اقول لا يحتاج اليه لان موصوفه
محذوف وهو الاسماء بقرينة الامثلة الآية وقوله لا يجري خبر بعد خبر بل
محذوف اي لا يجري التأكيد المعنوي كاللفظ اي كالتأكيد اللفظي
قوله في الالفاظ كلها متعلق بلا يجري باتفاق البصريين اي اختصاه
بالمعارف ملابس باتفاق علمي والبصريين قال بعض محشي هذا الكتاب
قوله لا يجري كاللفظ في الالفاظ كلها اي لا يجري التأكيد المعنوي
في الالفاظ كلها كما يجري اللفظي فيها جميعا وذلك ملابس باتفاق
اي باتفاق علمي والبصريين واما الكوفيون اي واما علماء الكوفيين
فقد جوزوا تأكيد النكرة لوجود الفائدة وهي دفع توهم تعلق الفعل
بالبعض او دفع توهم السامع عدم شمول المؤكد بالفتح للمراد من الاجزاء
قوله اذا كان وكان فعل من الافعال الناقصة وسماه ضمير مستتر تحت
وهو صرح راجع الى النكرة وجره معلوم المقدار وتذكير الضمير
باعتبار الجز او باعتبار ان التاء جزء من النكرة لان النكرة بذلك
الاعتبار مذكروا اما باعتبار ان التاء في الاصل للتأنيث فتكفي
بذلك الاعتبار مؤنثا في يلزم تأنيث الضمير بان قال اذا كانت
ضمير المستتر تحت هي وقيل تذكير الضمير بتأويل المذكور قال الاستاذ
واعلم ان الضمير اذا وقع بين التذكير والتأنيث يجوز تذكيره وتأنيثه انتهى
اقول هنا وقع بين النكرة التي هي مؤنث لفظي وبين المعلوم الذي
هو مذكور قال بعض الافاضل وتذكير الضمير مع ان المرجع مؤنث لعدم

بتأنيها ما لا يمنع له بدونه القاء وقال البعض قوله اذا كان من النكرة
 وانما قال كانه باعتبار كون النكرة مؤكداً بفتح الكاف والاف لا يظهر
 كانت معلوم المقدار نحو درهم كى يقال اعطيت زيدا درهماً كله
 مثلاً ونحو يوم كى يقال ذهبت بيوم كله ونحو ليلة كى يقال لى
 ليلة كله او اجمع لا نحو رجال ودرهم من لا يجوز وانما جاء به
 رجال كلها واعطيت زيدا درهماً كلها على ليس معلومية المقدار
 محدوداً بما عدا النفس والعين اذ عدم تأكيدها بهما اجماعى
 كذا قال الشيخ في حاشية الامتياز قوله على ليس معلومية المقدار
 محدوداً اذ هما جمان فوق العشرة الى غير النهاية على سبيل البدل
 قال صاحب المنافع قوله لا نحو رجال ودرهم من لا يجوز عندهم
 نحو رجال ودرهم لعدم معلومية مقدارهما واماً تأكيد النكرة
 باللفظ فيجوز اتقاناً اذا كان المذكر محكوماً به نحو زيد جاء، جاء، ونحو قوله
 تعالى اذا دكت الارض دكا وكا واما اذا كان غير المحكوم به نحو جاء، في رجل
 رجل فلا يجوز على رأى الرضى ويجوز على رأى السيد السيد قدس سره
 كما بينه في حاشيته على الرضى انتهى وظاهر من التأكيد المقصود معنى الاكم
 الذى يكون تأكيداً معنوياً بنفس وعينه من لفظهما وهما بمعنى ذاته
 ولا يأتى بنفس وعينه بهذا المعنى غير تأكيد فلا يقال جاء، فى نفس زيد
 بمعنى عين زيد وذاته ولا جاء، فى عين زيد بهذا المعنى صريح به في التسهيل
 كذا انما اعصم فافيه قال صاحب المنافع قوله بمعنى ذاته قيد بكونها
 بمعنى ذاته من ذات الشئ لان النفس لو كانت بمعنى الروح او الهوى لم يكن
 تأكيداً وكذا العين لو كانت بمعنى الباصرة لم يكن تأكيداً ويجوز الجريء
 زائدة فيهما من فى نفس وعينه دون غيرهما من نفس وعينه بمعنى لا يجوز
 الجريء زائدة في غيرهما نحو جاء، فى زيد بنفسه او جاء، فى زيد بعينه
 كذا في التسهيل وفي شرحه من التسهيل ويؤكد بهما من نفس
 وعينه الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث قوله باختلاف

من النفس والعين قوله افراداً بكسر الهمزة وسكون الفاء يتميز
 او حال من الاختلاف قال صاحب المنافع قوله افراداً يتميز من الذات
 المقدرة في اضافة الصيغة الى ضميرها او حال من الصيغة بتأويل
 وكذا المظروفات لكنه ليس المراد من ظاهر العبارة من مفارقة صيغة
 كل منها للآخرى كى لا يخفى بل المراد ان صيغتهما مختلفة في المجموع
 بمفارقة صيغة المفرد لصيغة التثنية والجمع اذ صيغة المفرد المذكر
 والمؤنث نفس وعين وصيغة التثنية والجمع انفس واعين غالباً
 فالاولى ان يقال باختلاف صيغتهما وضميرهما كما قال ابن الحاجب
 وتثنية وجهاً وتذكيراً وتثنية تقول في بيان امثلة ما ذكر جاء،
 زيد نفسه في المذكر الواحد بمعنى اذا كان مبتدعاً مذكراً واحداً وتقول
 جاء، تنه ههنا نفسها في المؤنث الواحدة وتقول جاء، الزيدان
 او الهندان انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث
 وهذا اصل في كل ما يضاف الى ضمير التثنية للاتصال التام بين
 والمضاف اليه كراهة اجتماع التثنيين المتحدتين معنى فوجب ان يكون
 المضاف جمعا ليتفاد لفظهما ان كان معنى على معنى ايضا
 مثل قوله تنه فقد صفت قلبك في موضع قلبك فلا يجوز نفساً
 وحكى ابن كيسان عن بعض العرب نفساً على موضع انفسهما اعتباراً
 لتفاد المضاف والمضاف اليه لفظاً وانما اتحاد معنى قال الشيخ
 في حاشية الامتياز قوله والزيدان او الهندان انفسهما بايراد
 صيغة جمع القلة في تثنيتهما على ما هو المختار كراهة اجتماع تثنييه
 مع كمال الاتصال بين المضاف والمضاف اليه لفظاً ومعنى وقد يقال
 نفساً على انفس من زيد وعمر وقال العصام ولا يقال نفساً
 بل انفسهما انتهى قوله ولا يقال نفساً على لعدم اتصال اللفظ وان

اتصال المعنوي وتقول جاء في الزيادة أنفسهم في تأكيد الجمع المذكور
العاقل وتقول جاءت في الهمذات أنفسهم في تأكيد الجمع المؤنث
العاقل وكذا في مثل نفسه في بياض امثلة ما ذكر عينة في لفظ عينة
تقول جاء في زيد عينة وظهرت عينا والزيدان او الهمذات اعينهما
والزيدون اعينهم والهمذات اعينهم قال البعض قوله وكذا اعين
في مثل هذه التأكيدات بلفظ نفسه في هذه الامثلة التأكيد بلفظ عينة
وكلاهما في لفظ كلاهما موضوع للمذكر وكلاهما في لفظ كلاهما في
موضوع للمؤنث يؤكد بهما في كلاهما وكلاهما في المتن ثابت الفاعل
بيؤكد قوله لكهنهما في كلاهما وكلاهما متعلق بيؤكد وعلة
للتأكيد بهما المتن متعلق بالمتن ومتن الصورة وان كان مفرد في
قال السيد في كتابه الفرق ان كلاهما وكلاهما هما مفردان
وصنع التأكيد الاثنين والاثنين وليسا في ذاتهما متنيين فذا
وقع الاخبار عنهما كما يجز عن المفرد وقال صاحب فتح الاسرار
وهي مخصوصان للمثنى لا يستعملان في المفرد والجمع ويؤكد بهما المتن
غالبيا وقد يؤكد غير مثنى اخذ عاملهما معنى نحو انطلق زيد وذهب
عمرو كلاهما ولا تقول توقف زيد وذهب عمرو كلاهما وقد يؤكد
المذكر والمؤنث بكليتهما كما في الرجلان كلاهما وجاءت في المراتب
كلاهما في كلمة في ولفظ كله يؤكد به في بلفظ كله الواحد
والجمع مطلقا في نسوة وكان كل واحد من الواحد والجمع مذكرا
كأن او مؤنثا ومذكرا كأن ذلك المذكر او مؤنثا فيكون قوله
مطلقا في الواحد والجمع قوله باختلاف التفسير متعلق بيؤكد
في باختلاف التفسير العائد الى المتبوع المؤكد في كل قرأت الكتاب
كله في ذلك مثل قرأت الكتاب بأكمله اذا كان المتبوع مفردا مذكرا
وقرأت الكتاب

٢١٥
الصيغة كلها اذا كان المتبوع مفردا مؤنثا واشتريت العبيد
كلهم اذا كان المتبوع جمعا مذكرا عاقلا واشتريت الجوارس كلهن
اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا عاقلا والجمع والكث والجمع والجمع بالصاد
المهملة في اللغة الفصيحة او بالصاد المجيء وهو قليل كلها
في كل من هذه الثلاثة التي بعد الجمع بمعنى الجمع يؤكد بهما في هذه الكلمات
الاربعة الواحد والجمع قوله باختلاف الصيغ في باختلاف صيغها
فأخذت المال اجمع في المذكر الواحد بين اذا كان المتبوع المؤكد
مذكرا واحدا واشتريت الجارية جمعا بالمد في المؤنث الواحد بين اذا كان
المتبوع مؤنثا واحدا وجاء في القدم اجمعون في الجمع المذكور معنى
بين اذا كان المتبوع جمعا مذكرا معنى وجاءت في النساء جمع في جمع المؤنث اجمع
بين اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مؤنثا وكذا البوائ في مثل امثلة صيغ
امثلة صيغ البوائ وهي الكث والجمع والجمع تقول اكتب كتبا اكتب
كث والجمع اكتب اكتب اكتب اكتب اكتب اكتب اكتب اكتب اكتب اكتب اكتب
قوله وكذا البوائ في مثل اجمع وما تفرع منه البوائ وهي الكث والجمع والجمع
ولا يؤكد بكل في بلفظ كل ولفظ ما عطف عليه في لفظ كل وما عطف
اجمع الى اجمع في الاستناد قوله وما عطف عليه من اجمع واخوة في
ولا يؤكد بكل وما عطف عليه من الاشياء الا يؤكد ما يفتقر اجزائه
كما نصب على التمييز او على المصدرية في افتراق هيا المراد بالحس
ههنا حس البصرية والافتراق الحس في نسبة الكلام ما يشاهد بالحس
من ثبوت الفعل لبعض دونه بعض كاجزاء القدم في جاء في القدم فانه
يشاهد بحس البصر ثبوت المجيء لبعض القدم دونه البعض فيؤكد
بكل ليعلم يقينا ان المجيء ثابت لكل فرد فردا وأكد بكل ليعلم ان المجيء
ثابت لهم دفعة في آن واحد قال الشيخ في حاشية الامتياز قوله ما يفتقر

اجزاء اوہ ای بھی افتراقہا فی النسبة لم یقل وافراده لان کلا فی باب التکید
بمعنی الجمع اذ عالم یلاحظ الافراد مجتمعة لم یؤکد المفرد بالکل منہ داخلہ فی الاجزاء
فلایصح ذلک قال الفاضل العصم وکذا اجمع قوله او حکما لیکون فی التکید بهما فائدة
و الافتراق الحکم ما یکون الافتراق فی حکم العقل بحکم لا یکون للحس البصر و کل
کاجزاء العبد فانه بسیط لا یصح افتراقه کما لا یصح بحکم العقل بالنسبة الی بعض
الافعال کالشراء و البیع مثل اشتريت العبد او بعتہ فیهما تأکید حیث بهما
قال المصنف لکن قوله حکما ای حکما او حکما من الشرع او غیره کما یشریت
العبد کله اذ الکلیه و الاجتماع لا یتصوران الا فی ذی اجزاء فاذا لم یصح
افتراقها لم یکن للتأکید بهما فائدة و قال مصنفه قوله او حکما کالعبد
و الدار و کذا ذلک بالنسبة الی بعض الاحکام کالبیع و الشراء یقال بشریت
العبد کله و بعت الدار کلها قوله غیر المتنبی صفة لما یفترق کذا قال المصنف
فی الامتیاز قال صاحب المنافع قوله غیر المتنبی فانه لا یؤکد المتنبی بکل و ما یعد
قوله اذ الکلیه تقلیل لقوله و لا یؤکد ای اذ الکلیه فی کل و الاجتماع فی عطف علیہ
لا یتصوران فی شئی من الاشیاء لا یتصوران فی ذی اجزاء مفردا کما و جمعا
و اذ لم یصح افتراقها ای افتراق اجزائه لم یکن فی التکید بهما ای بکل و ما عطف
فائدة لانه لا یقال جاء فی زید کله او اجمع لانه اذا جاء جاء کلا فلا یحتمل ان یتوهم
بثبوت الفعل لبعض دون بعض من یکون فی التکید بهما فائدة فلا یلزم الاما یفترق
اجزائه و هذه الثلثة الاخيرة و هی اکثر و اوسع و اوسع قوله لعدم ظهور دلالتها
ای هذه الثلثة متعلق باتباع فی المتن و علة له علی معنی الجمعیة المقصود منها اتباع
جمع تتبع بالفتح الی بنی باء تتبع کفرس و افراس و معنی تابع صفة تتبع لاجمع تابع
قوله فان کون افعال تقلیل للشیء و افعال بالتقوی معنای الیه کون و هم لا یقولون جمع فاعل
و فاعل بالتقوی معنای الیه جمع قوله کون افعال هم ان و خبره و خبره قوله
مختلف فیه ای فی ذلک الکون ذکره ای المحقق المذکور او ما ذکر من قوله جمع تتبع
الی هنا الفاضل العصم فی شرح الکافیة لاجمع یعنی تتحمل هذه الثلثة بتبعیة
لابا لاصاله

لابا لاصاله قوله لظهور دلالة ای اجمع علة لتبعیة هذه الثلثة لاجمع
او علة لاقتضا و هذه الثلثة التبعیة علیہ ای علی معنی الجمعیة یقال ای
العرب فی لغتهم فلان تبعه ای زید اذا منته خلفه او مر به ای بزید فیه
معنی ای مع زید قال البعض قوله یقال ای اثبات لذلك الظهور
بالنقل من اللغة بتبعه ای تبع عمرو زید اذا منته ای عمرو خلفه ای زید
او مر ای عمرو به ای بزید فیه ای عمرو مع ای مع زید فقوله ای المصنف و لا تقدم
ای هذه الثلثة فی الذکر و الترتیب علیہ ای علی اجمع اذا اجمعت ای
هذه الثلثة مع ای مع اجمع و لا تذکر ای هذه الثلثة بدون ای دون
ذکر اجمع یعنی من غیر ان یکون اجمع مذکورا فلا یقال جاء فی القدم اکتمون
و ابتمون و ابصمون بدون ذکر اجمعون قوله لعدم وفائها ای هذه
الثلثة متعلق بلاثبات و علة له بالمقصود و هو معنی الجمعیة و للزوم
ذکر ما من شأنه التبعیة بدون الاصل قوله لما من عدم ظهور دلالتها
علی معنی الجمعیة فی الفصیح ای فی لغة الفصیح و هی لغة اهل الحجاز و
فی الاستعمال الفصیح و فی غیره ای و فی غیر الفصیح تذکر ای هذه الثلثة
بدون ای بدون ذکر اجمع قوله فقوله مبتدأ خبره قوله عطف حسیب
لهذه الجملة و هی قوله و هذه الثلثة اتباع لاجمع و بیان معنی الاتباع
فالاول ای و لا تقدم علیہ ناظر الی الاول ای اذا منته خلفه و الثاني
ای و لا تذکر بدونه ناظر الی الثاني ای فیه معنی قال صاحب المنافع
قوله فالاول ای لا یقدم قوله الی الاول ای اذا منته خلفه قوله و الثاني
ای لا تذکر بدونه قوله الی الثاني ای مر به و معنی معنی و قال البعض قوله
و الاول ای التفسیر الاول بقوله و لا تقدم ناظر الی الاول ای الی المعنی الاول
لا اتباع و هو اذا منته خلفه و الثاني ای التفسیر الثاني بقوله و لا تذکر ناظر الی الثاني
ای ناظر الی المعنی الثاني لا اتباع و هو او مر به فیه معنی و قال الاخر قوله فالاول
ای المعنی الاول و هو اذا منته خلفه ناظر الی الاول و هو قوله و لا تقدم
و الثاني ای المعنی الثاني و هو فیه معنی ناظر الی الثاني و هو قوله و لا تذکر بدونه

قوله وكل في لفظ كل عطف على اجمع وكل في لفظ كلا بكسر الكاف
ومد اللام المنخفضة قوله المضافين صفة لكل وكل في اللفظ لا يقعان
في كل وكل غير التأكيد في جميع الاوقات الا وقت ان يكونا مبتدأ
بجملتي النفس والعين فانهما يقعان فاعلا بذاتهما فلا يلبس في اذ كان
اجمع واخواته لا تستعمل لغير التأكيد وكل وكل المضافين في اللفظ لا يقعان
لغير التأكيد فلا يلبس بالفاعل قال البعض قوله فلا يلبس في كل وكل
لفاعل حتى يحتاج الى التأكيد اولا بمفصل نحو زيد ضرب هو نفسه
نحو زيد ضرب هو عينه لو قيل زيد ضرب نفسه بلا تأكيد لا يعلم ان النفس
فاعل ام تأكيد واكد في صورة عدم الالتباس للاطراد كذا قال
الشيخ الاول الذي هو صاحب كشف الاسرار قال لا يمتد قوله نحو زيد ضرب
هو نفسه مثال لم تكن وخرضت انت نفسك او عينك مثال للبارز
قال امام الايوب قوله نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه فان نفسه في هذا
المثال وقع تأكيداً معنويًا للضمير المرفوع المتصل المستتر تحت ضرب والراجع
الى زيد فاكد اولا بالضمير المنفصل الذي هو هو ومثال البارز نحو ضربت
انت نفسك او عينك فان نفسه في هذا المثال وقع تأكيداً معنويًا
للضمير المرفوع المتصل البارز وهو انت فاكد اولا بالضمير المنفصل
الذي هو انت قال زبي زاد قوله زيد ضرب هو نفسه او عينه فزيد
مبتدأ وضرب ماض فاعله فيه راجع الى زيد والجمله مرفوعة المحل ضمير مبتدأ
وهو ضمير مرفوع منفصل مرفوع المحل تأكيداً لفظياً للممكن في ضرب
والنفس تأكيداً معنويًا والضمير الراجع الى زيد مضاف اليه وكذا الحال
في زيد ضرب هو عينه وانما لم يذكر في المصنف هذا في قوله واذا اكد الضمير
المرفوع المتصل او هذا الحكم يعني اذا اكد في قال البعض قوله هذا
في قوله واذا اكد المرفوع المتصل متصلاً في حال كونه متصلاً ببيان النفس
والعين مع انه في مع ان هذا اومع ان قوله واذا اكد في حكمهما في النفس

٨٢٢
في النفس والعين ومع وجود الاختصار في الكلام في احيان ذكر المص
هذا متصلاً ببيانها قال البعض قوله في احيان ذكر المص قوله واذا اكد
المضمر المرفوع المتصل ببيان النفس والعين قوله بالاضمار متعلق
بالاختصار وذلك بان يقول بعد قوله وهو نفسه وعينه واذا اكد
المضمر المرفوع المتصل بهما اكد اولا بمفصل قال صاحب المناهج
قوله بالاضمار بان يقول واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بهما
في اخره قوله لان الكلام السابق علة للم يذكر متعلق به والمراد
منه نفسه وعينه في قوله اجمع قال البعض قوله لان الكلام السابق
وهو نفسه وعينه في قوله اجمع متعلق بلم يذكر وعلة له مسوق لبيان
ذوات المؤكيدات فلو ذكر في المص هذا في قوله واذا اكد المضمر المتصل
متصلاً في حال كونه متصلاً به في ببيان النفس والعين او بهذا البيان
لكانه الفصل به في قوله واذا اكد في او بهذا القول بينهما في بين
بيان النفس والعين وبين بيان ذوات المؤكيدات او بين النفس والعين
وبين ذوات المؤكيدات كالفصل بين العضا ولما بينهما بكسر اللام في قشرها
وجلدتها بل كالفصل بين العاشق والمعشوق وقدم في قدم المص
عليه في قوله واذا اكد اه اومع هذا الحكم قوله كونه الثلاثة المذكورة
معقول قدم اتباعاً بفتح الهزة وسكون التاء خبر كونه ولاحقه المضاف اليه
له وهو الثلاثة المذكورة لاجمع قوله وما يتفرع عليه في كونه الثلاثة
المذكورة اتباعاً معطوف على كونه في واينما قدم عليه ما يتفرع عليه
من قوله ولا تقدم عليه ولا تذكر به ونه في الفصيح قوله عكس عكس عاكس
حال من فاعل قدم في السطح الذي هو تقديم قوله واذا اكد في
على كونه الثلاثة المذكورة اتباعاً لاجمع وهي ما يتفرع عليه في الكافية حيث قال
ابن الحاجب واذا اكد واكتب واخواته اتباعاً لاجمع فلا يتقدم عليه وذكرها
دونه ضعيف قوله ليتصل ببيان الحكم في حكم الثلاثة المذكورة ببيان ذوات

المؤكدة لا بين ذوات المؤكدة كمال اتصال كما بين العضا
 وليها فبالفصل في الثاني تحت المنفعة وفي الاول تحت الحكم والاعتق
 اي والحال لا مقتضى للفصل بينهما اي بين بياض الحكم وبين بياض الذوات
 كما في الاول اي كالمقتضى الذي وجد في الفصل الاول وذلك مقتضى
 كونه حكما ووجود في الكلام حينئذ بالآخر قال البعض قوله في
 في الاول اي في وجد مقتضى الفصل في الاول وقال الآخر قوله في الاول
 اي في فلو ذكر هذا متصلا به لكاء الفصل بين ذوات المؤكدة كالفصل
 بين العضا وليها تامل فافهم توجه الفهم ان حكم الثلاثة بمنزلة ذوات الشيء
 والذات مقدم عند المصنف وتقدم ابن الحاجب في حكم الاصل وتقدم حكم
 الاصل في كل وجه وهو موثقها قال صاحب المناهج بقوله فانهم
 وجه انه لو قدم ما اخره كما في الكافية لكاء فيه نشر على ترتيب اللف
 وهو من المحسنات البديعية كما ان النشر على غير ترتيب اللف منها كونه
 الفصل فيه واحدا وهو اول من الفصلين ولكل وجه وهو موثقها
 والرابع اي والتابع الرابع من التوابع الخمسة البديل وهو في اللغة
 اسم بمعنى الخلف والمناجزة بين اللفظ والاصطلاح ظاهرة وهو اي
 اي البديل في الاصطلاح اي في اصطلاح النخبة المقصود اي التابع الذي
 قصد بالنسبة اليه بجانب الى المتبوع والتابع الذي يقصد النسبة اليه
 بنسبة ما نسب الى المتبوع او الحكم الذي يكون مقصودا بنسبة الشيء
 الذي نسب الى المتبوع بحيث لو لم يقصد ذلك لم يذكر المتبوع ولم ينسب
 اليه شيء وكذا اي كونه مقصودا بالنسبة او لاجل كون البديل مقصودا
 بالنسبة وهو متعلق بقوله قد مر في البديل على عطف البياض عدل
 اي اعرض المصنف عما في عن التعريف الذي في الكافية وهو تابع مقصود
 بجانب الى المتبوع قوله لاحتياجه اي التعريف في الكافية علم عدل
 الى ارتكابه التكلف في اشار اليه اي الى ذلك التكلف المولع الجاني
 حيث قال اي يقصد النسبة اليه اي الى التابع فيه اشارة الى ان الظاهر

في قوله في الاول اي في وجد مقتضى الفصل في الاول
 اي في فلو ذكر هذا متصلا به لكاء الفصل بين ذوات المؤكدة كالفصل
 بين العضا وليها تامل فافهم توجه الفهم ان حكم الثلاثة بمنزلة ذوات الشيء

الى ان النظر متعلق بالمقصود لانه عند وجود سبيل يكون
 بين المضارع المجهول بنسبة ما نسب الى المتبوع بخلاف المتبوع
 بين الجار ومفعوله في تعريف ابن الحاجب عند قوله بجانب
 قوله اذ من البين بتشد يد الياء اي من البديهة علم للاحتياج
 الى التكلف او تعليل للاحتياج الى التكلف والمآل واحد انه اي
 البديل ليس مقصودا بجانب اليه اي الى المتبوع كما يستفاد
 عن التعريف الذي في الكافية قوله كالجاني بياض بجانب اليه في مثل
 جاء في زيد اخوك اي نفس اخوك قوله فان المقصود تعليل
 لتطبيق المثال بالممثل واثبات الحكم بتطبيق المثال بالممثل كأنه قال
 انك ربح مثالي هذا مطابق للممثل فان المقصود اي مقصود التكلم
 به اي بالجاني المسند اليه زيد فيه او بجانب اليه فيه او بقوله جاء في زيد
 اخوك وقال الفاضل العصامي وبعد بفتح الباء وسكون الهمزة وال
 اي بعد تكلف الجاني او بعد الاحتياج اليه فيه اي فيما في الكافية من تعريف
 ابن الحاجب او في تعريف ابن الحاجب في الكافية او في ذلك التكلف نظر
 اي بحث لان نسبة الجاني الى الاخ ليست اي تلك النسبة مقصودة
 بنسبة الجاني الى زيد بل هي اي نسبة الجاني الى زيد مقصودة من جهة
 الجاني اليه اي الى زيد ونسبة الجاني الى الاخ مقصودة
 من جهة الجاني اليه اي الى الاخ فلا بد اي حينئذ لابد فيه من زيادة
 تحمل اي من زيادة تكلف وظهور اي التحمل المزيدي ان المقصود اي
 كون المقصود من النسبة التي في تعريف ابن الحاجب بجانب الى المتبوع
 او النسبة التي فيما في الكافية الى المتبوع متعلق بالنسبة النسبة
 خزان اليه اي الى التابع اي البديل كما في بدل الفلوط فان المقصود
 في بدل الفلوط من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ
 بالمتبوع سره قوله او حال نسبة مقطوع على قوله النسبة اليه اي

او حال نسبة التابع الى البدل قال صاحب المنافع قوله او حال نسبة
 الى حال النسبة الى التابع قوله من التقرر ببيان الى حال نسبة التابع
 الى البدل قوله والتمكن عطف تغية للتقرر في الذهن انه في ذهن السامع
 كما في البواني الى بواني البدل الغلط باقائه الثلاثة الآية - واثبت
 لا حاجة الى زيادة هذا التحمل لانه اذا كان ذلك البدل منه لتوطئة ذكر التابع
 يكون البدل منه في حكم العدم ويكون الاسناد كلاسناد فيكون المقصود
 بالنسبة ما نسب الى المتبوع فنسبته الى التابع فيلحق بهذا قول المحقق
 فيما سبق لان نسبة الجي الى الاح ليس بنسبة الى زيد في محل المنع
 كما لا يخفى قوله من المنسوب الى الجرح وهو زيد في المثال متعلق بالبدل
 قوله عنه متعلق بالخروج الى عا في الكافية من تعريف ابن الحاجب
 او عن تعريف ابن الحاجب نحو صيني زيد اخوك وذلك لان صيني به و
 تشبه الياء بمعنى ما فرس منه او زيد خيره بتا ويل شخص بزيد
 وبلات ويل على مذ طيب ارسلو حيث جوز كونه الشخص جزءا واخوك
 بدل الكل منه لانه يقتضيه على جميع ما صدق عليه زيد وان تغاير مفعولها
 فان اخوك يعنهم منه الاخوة وزيد لا يعنهم منه ذلك لكن ما صدقها
 واحد فعلم ان اخوك ليس مما يصدق النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع
 فينتقض التعريف جمعا قال ملا يوسف الا هم في حاشية الجاني قوله نحو
 صيني زيد اخوك وذلك لان صيني بتشديد الياء منسوب وزيد بدل
 عنه ولا يجوز ان يكون جزءا عنه لان العلم لا يكون جزءا واخوك جزء زيد
 لان البدل منه في حكم التسمية فعلم ان زيدا لم يكن مقصودا بما نسب
 الى المتبوع بل مقصودا بالنسبة في الكلام ويؤيده ما قيل فان صيني
 لهم منسوب جزء مقدم وما نسب اليه النسبة وزيد بدل عنه واخوك مبتدأ مؤخر
 وليست تلك النسبة فيه فينتقض التعريف جمعا قال بعض المحققين اقول
 محببا عن هذا الاخر ان المثال المذكور ليس بموجود في كلام العرب
 بل هو مصنوع ولو سلم وجوده لاجب فيه الجواز كونه عطف ببيان للمحمود
 لا بد منه حتى يرد الا لتعاضد على تعريف ابن الحاجب بعدم جملة لانه قوله

قوله اذ لا يصدق عليه الى على البدل في هذا المثال علة للخروج
 عن البعض قوله اذ لا يصدق عليه الى على اخوك تقيل لتطبيق المثال
 بالمحمل او علة للخروج انه الى البدل في هذا المثال وهذا اخوك
 قال البعض قوله انه الى اخوك مما يقصد النسبة الى التابع الذي
 يقصد النسبة اليه الى ذلك التابع بنسبة ما نسب الى المتبوع
 الى بنسبة العاقل الذي نسب الى المتبوع بل لا يصدق عليه النسبة
 الى النسبة الى التابع الذي يقصد النسبة اليه الى ذلك التابع
 بنسبة متبوعه الى التابع وذلك المتبوع هو زيد في ذلك المثال
 الى سطر وهو صيني في ذلك المثال او اخوك على رأي يوسف الا هم
 قوله وما اختاره المصنف من قوله بالنسبة - مبتدأ خبره قوله مما هو
 العاقل العصام في شرح الكافية حيث قال فالصواب تابع
 مقصود بالنسبة قوله ووجه المتبوع ظرف مستقر حال من الضمير
 المستكن في المقصود الى حال كونه ذلك التابع مجازورا للمتبوع
 في كونه مقصودا بسبب نسبة في الكلام بان يكون ذكر المتبوع
 توطئة وتمهيدا لذكر التابع فيلزم ان يكون ذكر التابع لمصلحة
 الاجمال والافصيل لان في ذكر الشيء او لا مجملا ثم تفصيله تقريرا
 في الذهن لانه وقوع بعد الطلب وقيل ظرف للمقصود المقصود
 والضمير نفاذ اليه راجع الى المتبوع كذا قال صاحب فتح الاسرار
 وقال صاحب كشف الاسرار قوله ووجه ان لا يكون النسبة
 الى المتبوع مقصودا ابتداء بل للتوطئة والتمهيد للنسبة الى التابع
 وقال امام الايوب رح وقوله ووجه ظرف مستقر حال من الضمير المستتر
 في المقصود والضمير الجور راجع الى المتبوع فنقله بالنسبة شافق
 التدافع وقوله ووجه الى ذلك الكلام الذي قال صاحب الفتح

اعلم ان لفظ دونه في الاصل موضوع لتفاوت المكان ثم تجوزوا فيه
اولا فنقلوه الى تفاوت الرتبة ثم تجوزوا فيه ثانيا فنقلوه الى مجرد
معنى التفاوت والتفاوت وهذا مجاز في الدرجة الثانية والاول مجاز
في الدرجة الاولى والحاصل انهم يستعملون لفظ دونه بمعنى المكان
الحقيقي والاعتباري وبمعنى النقي والاول المعنى الحقيقي والثاني والثالث
المعنى المجازي وقس على هذا ما دونه فخرج عن التعريف بمعنى اذا قيل
بقوله دونه في عن التعريف ما عدا المعطف او تابع تجاوز المعطف
بحرف الاضراب او ما عدا المعطوف بحرف الاضراب وهو بل سواء كان
في كلام موجب مثل جاء في زيد بل عمرو او كلام سالب مثل ما جاء في
زيد بل عمرو وقيل قائله الفاضل الجامع والرهني وغيرهما يخرج طوعا
او المعطوف بحرف الاضراب ايضا او كما يخرج ما عدا المعطف بحرف الاضراب
بقوله لان متبوعه او لان متبوع المعطوف بحرف الاضراب مقصود المتكلم
بالنسبة ابتداء او قبل ذكر المعطوف عليه بحرف الاضراب ثم يبدو له ان
يظهر للمتكلم ما في المعطوف فيخرج من ان فيجيب المتكلم عنه او عن متبوعه
قال الاستاذ قوله ثم يبدو له ان للمتكلم حكم غير الحكم الاول او رأى غير رأى
فيخرج من ان المتكلم عنه ان عن ذلك الحكم او الرأى ويقصد ان المتكلم
المعطوف وعطفه بحرف الاضراب فكلاهما او المعطوف والمعطوف عليه
بحرف الاضراب مقصودا على سبيل التعاقب بخلاف البديل فان لم يكن
متبوعه مقصودا أصلا كذا قاله العصام وهذا ان قول القائل او
ما قاله القائل او ما قيل سهوا قوله لانهم تعليل لكون هذا سهوا او
لان النخاة قالوا في معنى الاضراب ان في بيان معنى الاضراب هو ان
معنى الاضراب الاخبار الذي وقع من صدر ذلك الاخبار من المتكلم
بقوله ولم يكن عطف على وقع ان ولم يكن ذلك الاخبار بطريق القصد ان
قصد المتكلم ولذا ان لعدم كونه بطريق القصد او لعدم وقوع الاخبار
من المتكلم

من المتكلم بطريق الاخبار صرف عنه ان عدل عن الاخبار المذكور
بان جعله كالمسكوت عنه الى الاخبار بالمعطوف وهذا ينافي
قول القائل كذا قاله الشارح في حاشية الامتياز قال الاستاذ قوله
صرف ماض مجهول ان صرف المتكلم الحكم عنه ان عن الاول او
عن متبوعه بيل ان بكلمة بل قوله وقالوا ان النخاة عطف على قالوا
بديل العطف ثلثة اقسام الاول ذكر البديل منه من ذكر المتكلم البديل منه
عن قصد ان صادرا عن قصد كامل ثم ايها المفضل الصريح واظهاره
وان لم يكن في الواقع من العطف فلا يكون صريحا وسريته ان
شرط القسم الاول من الاقسام الثلثة لبديل العطف او شرط
البديل العطف الذي هو ذكر البديل منه عن قصد ثم ايها المفضل
او شرط البديل الذي يكون ذكر البديل منه عن قصد ثم ايها المفضل
ان يرتقي من ان يصعد المتكلم من الادنى الى الاعلى كالمقدار
اظهارا للفصاحة ويسمى هذا القسم وهو ذكر البديل منه
عن قصد ثم ايها المفضل العطف بديل بدأ بالادنى المهملة ان بديل
عما ابتداء قصدا نحو ههنا بدر شمس فالبديل منه بدر والبديل شمس
والشمس اعلى من بدر وذكر البديل او لا عن قصد من متكلم
يدعي كانه عطف ثم قال شمس ليرتقي من الادنى الى الاعلى قال
البعضي قوله نحو ههنا بدر شمس فان ههنا مبتدأ خبره قوله بدر
وشمس بديل عطف من زيد وقال الاستاذ قوله نحو ههنا بدر شمس
فان ذكر البديل قصدي من المتكلم لكن يري كانه عطف في ذكر
وقال بعض المحققين قوله ههنا بدر شمس مثال لاول الاقسام الثلثة
التي لبديل العطف المسمى ببديل بدأ فالبديل منه بدر والبديل شمس
والشمس اعلى من بدر وذكر البديل او لا عن قصد من متكلم يدعي
كانه عطف ثم قال شمس ليرتقي من الادنى الى الاعلى انما والبدر

هو الخبر الذي وقع في ليلة اربع وعشر واغاسي بدرا لامتلاء نوره
بلا غصا في آرائه غلط صريح محقق في اذا اردت انت ان تقول
عنه في جواب رتبتي وقع في الحان سبق لك ان الرجل حيث
قلت رجل بطريق الغلط آرائه الثالث شياء المقصود الذي
هو البديل وقصد ذكر ما هو غلط وسبق التاء ان كان المتكلم
الغيره من غير المقصود وهو المبدل منه ثم سبق التذكروا التدارك
الما تفرط بالآراء بالمقصود قال المصنف وصاحب فتح الاسرار
وقسم تقصدا الى المبدل منه لشيائك المقصود الذي هو البديل
ثم تدارك بالبديل وقال الثالث في حاشية الامتياز ولا يخفى ان الغلط
ما يتعلق بالتاء والشياء ما يتعلق بالجناس فينبغي ان يسمى
بديل شياء بمعنى انه بدل عن شيء ذكر شيئا فليكن الاقلام خمسة
ولكن لم يفرق بينها كثيرا من النجاة فسموا النوعين بدل الغلط
باعتبار اوجه الشياء سبب لذكر ما هو غلط ولا يمنع الاجراء
من الغلط الصريح وشياء المقصود في كلام الفصحاء ولا فيما
عن روية وفطانه وان وقع كل من الغلط والشياء في كلام مطلق
واما في الاول فابهام الغلط واظهاره ابلغ في المعنى من الصريح
بكلمة بل صرح به السيد الشريف قدس سره وان وقع وان هذه
للشرطية ان وان وقع كل واحد من الاجرين من الغلط والشياء
في كلامهم من الفصحاء تحفة من فحق كلامهم او الواقع في كلامهم
الاضراب عن المعطوفية الذي هو المبدل او الحكم الاول غلط فيه
قوله بطل مستحق بالاضراب وظهر من هذا ان آرائه لافرق
بين الاضراب وبين تسمى بدل الغلط احدهما غلط صريح والثاني
شياء المقصود والفرق بينهما غير جوهري في جميع الواجهات الا في
في وجه التدارك من طريق التدارك قال البعض قوله في وجه التدارك

في وجه التدارك من طريق التدارك المتكلم البديل بعد الغلط
والشياء بالمبدل منه في المعنى ان اذا وجد الفرق بينهما
في وجه التدارك فغصا في العرب فتكون التاء جوابية لشرط محذوف
او تفصيلية فدخلها تفصيل لوجه التدارك يزيد ويأخذ
في كلامهم بل من لفظ بل فيصير كلامهم اضرابا ان اذا يزيد ويأخذ
فيصير كلامهم اضرابا قوله والاولى عطف على الفصحاء او اوسط
العرب او اوسط الناس غير الفصحاء لا من لا يزيد ويأخذ لفظ بل
فيصير ان واذا لم يزيد وا لفظ بل فيصير كلامهم بدل غلط وفي الحاشية
واما الفرق بين الاضراب وبينه البديل الغلط فالاضراب ممتاز
عن القسم الاول من ثلاثة اقسام البديل بعدم المقصد ببل في الاضراب
وممتاز عن القسمين الاخيرين بالتدرج والانتقال من الادنى الى الاعلى
عند اعلى فوصف بدري شمس وعند اوسط الناس ايضا ببل بل نحو
عند بدري شمس قوله وان الغلط عطف على ان لافرق ان وظهر ان الغلط
الصريح الذي هو قسم ثالث والشياء حين التدارك يقع في كلام
الفصحاء ولكن يفرق بين من الاضراب عنها من الغلط والشياء
والاوسط ان اوسط الناس غير الفصحاء بيد كون من الابدال
ان يجعلون بدلا بدو بل مثلا اذا اردت ان تقول خرجت بحمار فسبق
لذلك الى رجل ثم تبدل الحمار مكان الرجل فالوجه في تحليص تعريف المص
عن ذلك الانتقال ان يزيد من المص في التعريف بقوله دون بلا عطف
ان قيد بلا عطف بان يقول وهو المقصود بالشيء دون بلا عطف
ليخرج المعطوف بحرف الاضراب هو يتم التعريف جمعا ومنعا كذا فهم
من الكرد في حاشية الامتياز كذا في الامتياز وينتقل التعريف
ان تعريف المص منعا بصفة ان يتلوه الياء وصفه وهذا وصفه
ان يتلوه يا ايها الرجل من في تركيب يا ايها الرجل ويا ايها
الرجل بقوله فانها ان فان صفة هذه الثلاثة تنطبق لانتقاض التعريف

بصفة هذه الثلاثة المقصودة بالنسبة دونها من دون هذه
 الثلاثة يعني ان هذا وابتداء كما لا يخفى كذا قاله المصنف في شرح
 الكافية اللهم الا ان يقال ان المراد من النسبة في التعريف
 النسبة التامة واقام اس البديل اربعة بالاستقراء يعني ان الحصر
 في اربعة ملاس بالاستقراء اس بحصر استقراء وهو الذي لم يوجد
 مع الاستقراء قسم آخر وهناك كذلك وقيل في وجه الحصر ان البديل
 لا يخلو اما ان يكون عقيب المبدل او لا فان كان الاول فهو الاول والا
 فلا يخلو اما ان يكون بعضه او لا فان كان الاول فهو الثاني والا
 فلا يخلو اما ان لا يكون اجنبيا عن المبدل منه او لا فان كان الثاني
 فهو الثالث وان كان الاول فهو الرابع فالحصر عقلي دائر بين التثني
 والاثبات وهذا الذي لم يوجد العقل فسي آخر بمجرد ملاحظة اقسام
 وقال صاحب المتوسل في وجه الحصر ان البديل لا يخلو اما ان يكون
 مدلوله مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بديل الكل من الكل
 والثاني اما ان يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه او لا يكون
 والاول بديل البعض من الكل والثاني اما ان يكون بينهما ملاس
 غير الكلية والجزئية او لا يكون والاول بديل الاستعمال والثاني
 بديل الفلظ وفي الحاشية فان قلت لم كان البديل اربعة بالاستقراء
 قلت لان البديل اما كل المبدل منه او بعضه او مشتق او بينهما
 ملاس غير الكلية والجزئية فالاول بديل الكل والثاني بديل البعض
 والثالث بديل الاستعمال والرابع بديل الفلظ والخامس عكس الثاني
 نحو رأيت درج البرج فسي بديل الكل من الجزء لان الدرجه جزء البرج
 لكنه نادر الوقوع وقال الاستاذ قد له بالاستقراء اس يحكم
 بالاستقراء او يتبع موارد الاستعمال وكلام العرب اس
 بحسب التبع والاستقراء التام وهذا تقسيم الجنس الى

١ في انواعه كتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعني
 تقسيم الكل الى الجزئيات لا تقسيم الكل الى الاجزاء قال البعض
 قوله بالاستقراء اس للاختصار الى الاربع ثابت بدليل استقراء
 كلام البلغاء وقوله بديل الكل بالرفع خبر لمبتدأ محذوف
 واصله - البديل الى الكل بيان به واثبات اليها بقوله اس بديل
 هو الكل يعني القسم الاول من الاقسام الاربعة للبديل بديل هو
 الكل من الكل وهو الكل الثاني المبدل منه قال حسن جلي
 في حاشيته على المطول في بحث الابدان من المنفرد بالاصح ان يسمى
 بهذا النوع من البديل بديل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك
 في الالفية لا بديل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى شرط العزيز الجيد
 فحين قرأ بالجر في مبتدأ من الكل التبعيض والتجزى وذلك ممنوع
 فلا يليق بهذا الاطلاق بحسب التأديب وان حمل الكل على معنى آخر
 ان صدق اس البديل والمبدل منه اشارة الى ان الالف الضمير
 مبني على السكون مرفوع بخلافه راجع الى البديل والمبدل منه
 اشارة اليهما بقوله بديل الكل من الكل فيكونان مذكوران حكما
 هو المراد بالمتبوع في قوله دون متبوعه هو المبدل منه في يكون مذكورا
 حكما والمبدل مذكورا حقيقة قوله الكلان بتشديد اللام تشبیه الكل
 صفة للمبدل والمبدل منه معا على شيء واحد فهو بديل الكل من الكل
 قال امام الايوبي قوله ان صدق على واحد جملة شرطية حذف جزاءه
 بقرينة ما سبق اس ان صدق البديل والمبدل منه على شيء واحد فهو
 بديل الكل من الكل قال صاحب زبدة الانظار قوله على واحد اس على ذات
 واحد بمعنى يتحد ان ذاتا لا مفهوما وقال صاحب فتح الاسرار قوله
 على واحد بان يكون ما صدق عليه احدهما شيئا صدق عليه الآخر

انتهى وقال الاستاد قوله على شيء من على ذات اشارة الى ان قوله
 واحد صفة موصوف محذوف قوله وان لم يكونا من البدل والمبدل منه
 وان فيه للوصفية من ولولم يكونا مترادفين نحو جاء في بيت اسد
 اولم يكونا متساويين نحو جاء في البيت ناطق نحو جاء في زيد زيد
 اخوان اذ الاخ هو زيد وبديل المبدل هو بدل هو البعض يعني
 القسم الثاني من الاقسام الاربعة للمبدل بدل هو البعض من الكل
 وهو المبدل منه وفيه اشارة ايضا الى ان الاضافة بيانية قال
 العصام ان الاضافة في هذين القسمين بيانية ان كان من مذكول
 المبدل منه فيه اشارة الى ان اسم كانه محذوف والى ان المضاف
 محذوف اذ الجزئية والكلية من جملة المفهوم لامن جملة اللفظ جزء
 مذكول المبدل منه يعني يصح بدل البعض من الكل ان كان مذكول
 المبدل جزء مذكول المبدل منه في الخارج كما كان جزءا في الذهن نحو
 ضرب زيد اراسه فان دس زيد بعض زيد وبديل الاشتغال يعني
 القسم الثالث من الاقسام الاربعة للمبدل بدل الاشتغال من بدل
 سبب غالبا فيه اشارة الى ان الاضافة لادخ فلابسة كما قال صاحب
 المناهج وانما قال غابا ليخفى عنه مثل العجينة زيد علمه او حسنه
 لانه ليس فيه اشتغال بمعنى ان يكون المبدل مسببا بل المبدل منه
 فيه كل للمبدل وهو حال فيه قوله عن اشتغال احد المبدلين على الآخر
 متعلق بمسبب من البدل والمبدل منه فاما اشتغال المبدل على المبدل منه
 فكما في مثال المتى واما اشتغال المبدل منه على البدل فنحو يسئلونك
 عن السند الحرام فقال فيه فان السند يشمل القتال لان الزمان
 يشمل ويحيط الانفال التي قلت فيه فعلت فيه ايضا ولكن لم يتقبل
 بانفعالها

بانفعالها كذا انما له محرم افندى ان كان من يصح بدل الاشتغال ان كان
 بينهما من بين البدل والمبدل منه متعلق وافتعال مغنوي قوله وملا
 عطف لتعلق بغيرها من بغير الكلية والجزئية من بغير كون البدل
 كل المبدل منه او جزؤه وفيه اشارة الى ان اشتغال كل منهما بغيرها
 او في قوله المتى تعلق بغيرها اشارة الى ان اشتغال كل منهما من البدل
 والمبدل منه على الآخر ليس بشرط بل يكن التعلق فيشمل نحو اعجبتني
 زيد عماره لكن لا مطلقا بل بحيث ينتظر النفس من نفسا سامع
 فيه اشارة الى ان الالف واللام للعهد الخارجي او عوض عن المضاف اليه
 بعد ذكر الاول وهو من الاول المبدل منه وتتشوق من النفس
 الى الثاني وهو من الثاني المبدل فيكون اجمال وتفصيل مقصودا
 من الابدال وانما قال وتشوق بالتأنيث لان المسترخية راجع الى النفس
 وقد عرفت ان السند الى ضمير المؤنث يجب تأنيثه واما اذا اسند
 الى الظاهر المؤنث الغير الحقيقي فيستوي تذكيره وتأنيثه كما كان في ينتظر
 ولعل هذا من عطف المتص على العام لان كل تشوق انتظار ولا عكس
 والله اعلم كذا قاله امام الايوب نحو سلب زيد ثوبه لان الثوب شامل
 لزيد ومحيط به وما افاده الفاضل العصام في الاطول انه ما ينبغي ان يراد
 فيه ان يكون سلب ثوبه بمنزلة سلب نفسه لكثرة تأثره بسلبه لكمال فقره
 وجزءه قوله فانه من الثالث تعليل لدعوى مطابقة المثال للممثل اذا قيل
 سلب زيد بدو ذكوره المبدل الذي هو الثوب ينتظر النفس وينتظر
 الى ذكرها من الى ذكر المبدل الذي هو ثوب في مثالنا سلب منه من زيد
 قوله اذ هو من ما يسلب منه او المسلوب تعليل لسبب الانتظار
 والتشوق وبيانه له ليس ذاته من ذات زيد بل هو ما يكونه من
 ما يحيطه من زيد قوله من الجلد والثوب وغيرهما من غير الجلد والثوب
 ببيانها محذوف وهذا من زيادة قوله بحيث ينتظر النفس بعد ذكر الاول

وتشوق الى الثاني على الملاسة بينهما بغيرها قال البعض قوله
وهذا ان قوله بحيث ينتظر النفس الى اخره زائدا على قوله
بغيرها وهو ان هذا الصواب لعدم اقتضاها كون غلام
في جاء في زيد غلام بدل الاستئصال مع ان بينهما ملاسة
بالمالكية والملوكية فان النفس لا تنتظر الى ذكر غلام بعد ذكر
جاء في زيد فيقتضيه كونه بدل الغلط قال امام الايوبي وقوله
بحيث ينتظر الى اخره اشارة الى انه لا يكفي مطلق الملاسة
بل يشترط فيه انتظار السامع وتشوقه الى ذكر الثاني فان قوله
جاء في زيد غلام ليس ببدل استئصال مع ان بينهما ملاسة بالمالكية
والمملوكية فان النفس لا تنتظر الى ذكر غلام بعد ذكر جاء في
زيد بل هو بدل غلط واما اقتضاها انما يجب على الملاسة
بينهما بغيرها فيقتضيه ان هو غلط لانه يقتضي كون غلام في جاء في
زيد غلام بدل الاستئصال لان بينهما ملاسة بالمالكية والملوكية
بغيرها وليس كذلك بل بدل الاستئصال لعدم الدلالة الاجمالية
ولتمام النسبة الى زيد بل غلام فيه بدل الغلط وبدل الغلط
ان والرابع من الاقسام الاربعة للبدل بدل الغلط ان بدل
سبب عنه اسم الغلط الذي هو سبب للبدل فيكون الغلط
في المبدل منه لانه لا بدل لما ان الغلط سبب فسمي باسم السبب
وذلك كثير لان المتكلم اذا اراد ان يقول مررت بجار فسبق له
الى رجل فقال مررت برجل مكانه بجار ثم تداركه فقال بجار
فيكون الغلط في المبدل منه لانه لا بدل كما قلنا لانها لا اضافية
في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملاسة

كما في كوكب الخرق ولم تكن الاضافة فيها بيانها ايضا
لعدم صحة الحمل اما في الغلط فظاهر واما في الاحتمال فلانه
لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف والحاصل اتفق الشراح
والمحسنون ان اضافة الاولين بيانها والاكثري اضافة الاخيرين
ان بدل الاستئصال وبدل الغلط لامية فكيف يصح عطف الاخيرين
على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع مع جهة
واحدة شخصية هكذا اشكل عبد الفتاح فاجاب العاصم
هذه مسامحة شاعرت في كلام المصنفين لا يجاد بحسنه فبيان
في الاولين بيانها وفي الاخيرين لامية ببيان ما هو اصل الاضافة
لامعناه المراد في المقام فلا يشكل العطف ان كان يفي به
بدل الغلط ان كان ذكر المبدل منه غلط سواء كان الغلط صريحا
او عينا او غير صريح فيشمل ان حين تقيم الغلط الى الصريح وغيره
فيشمل بدل الغلط او اذا عجمناه اليها فيشمل بدل الغلط ايضا
ان بدل الغلط الثلاثة المذكورة لانها لا انتم انتم لكن انتم
الى الاقسام الثلاثة خلاف الظاهر ان خلاف ظاهر العبارة
قال الاستاذ قوله الا انتم انتم لكن التعميم الى الصريح وغيره
خلاف الظاهر ان خلاف ظاهر العبارة قوله اذا المتبادر
تعميم لكونه خلاف الظاهر من الغلط كما ان الغلط هو ان
الغلط الصريح وحينئذ ان حين اذا كان بدل الغلط شاملا
للاقسام الثلاثة بتعميم الغلط للصريح وغيره او حين التعميم
او حين الغلط صريحا او غير لايحتمل اطلاق قوله ان ذكر قول المصنف
فيها سيئة وهو ولا يقع الى اخره او لايحتمل اطلاق قول المصنف

لفظ ولا يتبع فيما سياتي ان رجع ضميره وان هذه للشرطية ان
لكنه رجع ضمير قوله ولا يتبع الى بدل اللفظ مطلقا رسوا كما
صرحنا او غيره قوله لو وقع القسم الاول من اقسام البدل اللفظ
على اللايح ومقتضى به في كلامهم ان كلام الفصحى كما اعترف اقر
به انما بذلك الوقوع نفسه انما في الامتياز حيث
ولا يتبع الاخير في كلام الفصحى بقصر عدم الوقوع في كلامهم
على الاخير في الذكر ليدل على وقوع الاول في كلامهم وان رجع
ضمير لا يتبع الى ما ان بدل فيه ان ذلك البدل اللفظ صريحا ان حال
يكون ذلك مفرحا بقرينة المثال ان وذلك الرجوع بقرينة المثال
التي من المص قوله بقى القسم الاخير منها وهو شياء المقصود
جزاء شرط مطلقا ان سكوتا عند مع انه ان القسم الاخير منها
لا يتبع في كلامهم ان الفصحى انما ان لا يتبع القسم الثاني
منها فالوجه الثاني مربوط لاذ المتبادر من اللفظ هو الصريح
ان في الطريق للمص معنى طريق الخلاص من هذا السؤال في هذا
فعبارة المص غير قابلة للتوجيه ان فالوجه الدجيه في طريق الخلاص
من هذا السؤال ان يختار ان المص عبارة البيضاوي حيث
قوله قال وهو كل نوعين وبعض لوجزوه واثم لودل عليه اجمالا
في قوله لا يلفظ قال صاحب المناهج قوله عبارة البيضاوي وهي
ان لا قبله غلط وقصرها ان المص بقوله ان وان لم يوجد احد الثلاثة
في البدل قبل غلط سواء كان مضافا غلط او ايها او شياء
ان ان يختار عبارة البيضاوي في لب الالباب من امتياز الاذكياء
فانما ان عبارة البيضاوي شامة لها ان لاقام الثلاثة من البدل
اللفظ كما صرح به ان يكونها شامتها في الامتياز حيث قال

انما هو الاول
والثاني

حيث قال فيشمل اقام الثلاثة المذكورة بخلاف عبارة الكافية
قال بعض الفضلاء في حاشيته الظاهر المتبادر ان مراد المص
في هذه الرسالة من البدل اللفظ ما هو بدل غلط عند الاوساط
وهو غلط صريح وغلط شياخ فلا يشمل البدل الذي هو مقتضى
الشياء كثيرا ويبدل على هذه الارادة قوله المص في اول هذه الرسالة
فهذه رسالة فيما يحتاج اليه كل معربة اشد الاحتياج الى تعلم العرب
من هذه الرسالة ليس من الفصحى كما لا يخفى فلا بأس في خروج
بدل هو من خصائص الفصحى فيرجع الضمير الى البدل اللفظ
عند الاوساط فان وقع هذين التسميتين في كلام الفصحى بصير
اضرابا لا بدل غلط لانهم يوردونه ببل وهذا معنى قولهم ولا يتبع
في كلام الفصحى وان بدل اللفظ شامل الى التسميتين ودعوى المتبادر
غير مسموع اذ هو حمل الكلام الى غير محل صحيح مع وجود الصحيح فيه
اطلاق قوله ولا يتبع ولا وجه في اختيار عبارة البيضاوي بخواريت
رجلا حمارا يعني اذا اراد المتكلم ان يقول رأيت حمارا فسبق لسانه
الى رجلا ثم تداركه فقال حمارا لدفع هذا اللفظ قال صاحب
فتح الاسرار قوله بخواريت رجلا حمارا وهو المتبادر في
عند اطلاقه ولذا خص البياء به وقال ولا يتبع ان بدل اللفظ
في كلام الفصحى يعني لا يتبع في كلامهم ولا سبق لسانهم ولا يتكلمون
من غير فكر وروية لكونهم فصحى بل يوردونه ببل ان بل لو وقع
فرضا بحسب مقتضى البشرية يتداركون ويوردونه بدل اللفظ
بكلمة بل والاضرابية على طريق العطف ومقتضى رأيت رجلا بل حمارا
وهذا من خصائصهم وبلا غتم انها وجب وصف النكرة ان يحسن

وصف النكرة فالوجوب حتى في واصله الوصف من قبيل اضافة
المصدر الى مفعوله قوله المحضة فيه اشارة الى ان صفة النكرة
مخدومة بقرينة المثال وقوله المبدلة فيه اشارة الى ان متعلق
قوله من المعرفة مخدومة قال ذين زاده قوله من المعرفة متعلق
بالمبدلة المخدومة الصفة للنكرة انتهى فيكون صفة النكرة
متقدماً لان الصفة خبر في المفعول فكما يجوز تعدد الخبر يجوز
تعدد الصفة فيه اى قوله ويجب وصف النكرة من المعرفة
او في وصف النكرة من المعرفة اشارة الى انه اى البديل يلزم
ان يطابق اى البديل المبدل منه تعريفاً وتكثيراً نصب على التخيير
منه نسبة المطابقة الى ان عليه المستتر كما في الوصف اى كما لم فيه
لا عرفته اوكما يلزم المطابقة في مقام الوصف كما في رجل
غلام يمثاله لكنه عدم البديل مطابقاً او تمثيل وبيان لعدم
لزوم مطابقة البديل للمبدل منه تعريفاً وتكثيراً لان البديل فيه
معرفة بالاضافة والمبدل منه نكرة بدل الكل وانما قصر
على بدل الكل اذ لا يتجدد غيره اى بدل الكل او وانما قيد ببدل الكل
اذ لا يتجدد غيره مع المبدل منه قوله فلا يفرق بقرينة على قوله انه
لا يلزم ان يطابق المبدل منه تعريفاً وتكثيراً فتايرهما اى البديل
والمبدل منه فيها اى في التعريف والتكثير وانما وجب وصف النكرة
المبدلة من المعرفة او وجب ذلك الوصف ليكون اى الوصف
كما جازى اى للنقص الذي فيه اى في البديل حال كونه من نقص
النكارة اى من نقص النكارة المحضة الى ما نقص الوجوه
لان الموصوفه متقارب المعرفة قوله ولا يكون عطف على قوله

وحيث ان النكرة ذات النكاره

عطف على قوله ليكون المقصود انقص من غيره من كل وجه اى
ولم لا يكون البديل الذي هو المقصود بالنسبة انقص في ثمة
من غير المقصود الذي هو المبدل منه من كل وجه لانه لو كان كذلك يكون
غير المقصود لكونه معرفة اعم من كل وجه والبديل مع كونه مقصوداً
انقص من كل وجه من وجوه الافادة لكونه نكرة محضة وهذا خلاف
المريض للزوم نقص المقصود وكما غير المقصود نحو قوله تعالى
بالنافية وهو المبدل منه المعرفة كاذبة وهو البديل النكرة كاذبة
وهذه صفة البديل النكرة ولا يبدل الظاهر من المضمير بدل الكل
يعني لا يجوز ان يكون الاكم الظاهر بدل لا من المضمير اذ كان بدل الكل
من جميع الضمائر الا من الغائب اى لا يجوز ان يبدل الظاهر من المضمير
الغائب لانه قريب الى المظهر المعرفة في الاحتمال في الجدة فيبديل
لبيانهم كوضوحه زيد لان زيدا في هذا المثال هم على ما هو يكون بدلا
من الضمير الغائب في ضربة بدل الكل وهو جائز ثم شرع في دليل
عدم جواز الابدال من ضمير المتكلم والمخاطب فقال لان المضمير المتكلم
يعني يجوز الابدال من الغائب ولا يجوز الابدال من المضمير المتكلم
والمخاطب لان المضمير المتكلم والمخاطب اقرب في المعرفة لانهما اعرف
المعارف واخص دلالة من الظاهر اى من الاكم الظاهر لان الظاهر
باجمعها غيب فلو ابدل الظاهر اى الاكم الظاهر منها اى من المتكلم
والمخاطب بدل الكل يلزم ان يكون المقصود الذي هو البديل انقص اى
نقصنا لضعفه في التعريف من غيره اى من غير المقصود الذي هو المبدل منه
لقد تها في التعريف في اتحاد مدلوليهما اى البديل والمبدل منه الكلين
وهذا اشارة الى وجه تخصيص عدم الجواز في بدل الكل اى لكون بدل الكل
ما يكون مدلوله الاول بعينه يلزم ان يكون كلاً على ما وبين في قوله

التمثيل

كما في قوة التعريف الذي بين ضمير الغائب وبين الاسم الظاهر فانها ساوية
 فيه بخلاف البوائح وهي بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع
 مفقود قوله لتغير مدلوليهما من البدل والمبدل منه تعيل للمعنى لغة
 فيها من البوائح اذ ليس مدلول الثاني مدلول الاول حتى يكون مانعا
 من الابدال ثم شرع في امثلة كونه الاسم الظاهر بدلا من الضمير
 كلها في الابدال الثلاثة فقال يقال ان يجوز ان يقال في بدل البعض
 اشتركت تصفك تصفك بدل من الضمير الخاطب المنصوب والشرع في تعني
 في بدل الاشتمال اعلم ان علمك فان علمك مرفوع لفظا على انه بدل
 من ضمير الخاطب واعلم ان علمك فان علمك مرفوع محلا في هذا المثال
 بدل اشتمال من ضمير المتكلم ومنه بديك الخمار فان الخمار منصوب
 لفظا على انه بدل غلط من ضمير الخاطب وضررت الخمار فان الخمار
 مرفوع لفظا على انه بدل غلط من ضمير المتكلم والتابع الخمار
 واغوا وسط الشايع قوله التابع بيه العاطف والمعطوف للثالثة
 الى ان قوله الخمار معطوف على قوله الاول من الخمة من
 من التابع الخمة فيه اشارة الى ان الالف واللام في الخمار
 للمعنى الخمار عطف البياض وهو من عطف البياض في اصطلاحهم
 تابع حتى لا يرفع متبوعه من عطف البياض في قوله الخمار حصوله
 بما لا يرفع وعلة لا بالاجتماع بل بالاجتماع التابع والمنتزعة او بالاجتماع
 عطف البياض والمعطوف عليه بالبياض وخرج عن التعريف به من قوله
 لا ايضا متبوعه غير الصفة الكاشفة لما عرفت ان المقصود منها
 الا ايضا وخرجت من الصفة الكاشفة عنه بقوله من المص ولابد
 من عطف البياض على معنى فيه من متبوعه من عطف البياض بخلاف
 الصفة الكاشفة فانها تدل على معنى في متبوعها نحو قسم بالله ابو حفص

نقص بدل من الضمير المتكلم المقصود المنصوب في الشرع

نحو قسم بالله ابو حفص فابو حفص كنية امير المؤمنين عليه السلام
 رضي الله عنه وعمر عطفه بياض له من لاجل حفص وقصته انه اتي
 اعرابه بنحوه الخطاب فقال ان اهل بيعة وان على ناقة وبراءة
 وعجفاً نقباء واستحسنت فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعراب
 فحمل بعيرة ثم استقبل البطيخ وجعل يقول وهو يحسن خلف
 بعيره قسم بالله ابو حفص لمرو ما مشى من نقب ولا دبر
 اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اهل الوادي فجعل
 اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا
 فاخذ بيده فقال ضيع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجماء
 فحمل على بعيره وزوده وكساه كذا قاله الفاضل الجامي لمجموع
 و الفاء في مجموع فذلكم وهو ما يدل على الاجتناب بعد التفسير
 قوله من المحولات بياض لما في ما ذكرنا قوله على ما ذكرنا دفع لما يرد
 على كونها ثلثون ان كونها ثلثون بين على ما ذكرنا فلهذا لا يرد
 ما قيل من ان هذا العيد مستغنى عنه وكذا قوله على ما ذكره بعد قوله
 وما ما ذكر ابن الحاجب قوله واما ما ذكره ابن الحاجب منها من
 من المحولات استيفان و بياض الفائدة يقتضيه بقوله على ما ذكرنا
 بين على ما ذكره منها من المحولات فستة وعشرون جوابا
 ان فلو ستة وعشرون زاد من المص في المرفوع من في المحول
 المرفوع اثنا عشر اسم باب كانه وثانيهما المضارع المحرور
 عن النواصب والمجوز اسم من العوامل المنوصب والجواز من
 وفي المنصوب من وزاد في المحول المنصوب المضارع المنصوب
 به حذف احد النواصب الاربع قوله وذكر عطف على زاد من ذكر
 المص بعد المحرور والمجوز من ذكر بعد المحول المحرور والمجوز
 ولما خرج من المحول اراد ان يشرح في الاعراب فقال الهاء الثالثة

قال صاحب المجموع في الاعراب

من الابواب الثلاثة الى على اجزاء الرسالة في الاعراب تذكر مكنون
في البابية من التقديرات وغيرها قال الاستاذ قوله تذكر مكنون
وهو قوله الذي عهد جزأ من الرسالة لفظا ومعنى كائن في بياض
احوال الاعراب او في تحصيل ادراكاتها وغير ذلك وهو ان الاعراب
في الاصطلاح هي في اصطلاح النحاة شئ سواء كان ذلك الشئ
حركة او حرفا او حرفا او حرفا من العامل في حصول من طرفه في جانب
المفعول بواسطة المعاني المقنضية قال الاستاذ قوله بواسطة اي
سبب واسطة وهي توارد المعاني المختلفة في الاسماء والمثابرة
التامة في الفعل والمراد بالواسطة هنا توارد المعاني الخفية
لا المشاهدة التامة لانها لم يجر من العامل لم يذكرها لم يذكر
المصنوع بواسطة التثنية مفعول له لقوله لم يذكرها لم يذكرها
متعلق بالتثنية اي بذكر الواسطة في تعريف العامل بقوله يعني
هذا القيد مقدر هنا لاجراء غيرها لكن هذا مع كونها مستغنى عنها
لخروجها بالقييد الاخير مضر لا خارج ما يكون بلا واسطة بل بالحل
عليه كالجرح بالحرف الزائد والجزم بآية الاخلة على المانع والنصب بان
الداخلية ايضا على المانع فلا تنقض ان اذا كان الواسطة معتبرة في التعريف
لا وان لم يذكر فلا تنقض على التعريف بها اي بالقول فانها اي الواسطة
تقيل وبيان لعدم النقص ان فلا يتنقض التعريف بعدم ذكر الواسطة
وان جاءت وان هذه للوصلية منه اي من العامل لكنها اي لكن
مجيئة الواسطة منه بواسطة والجمع الجعي من العامل انتقال الاسم
بسبب وروده عليه من السكون اليه وهذا ظاهر في الاعراب بالحركة
واما في الحروف فيشكل اجاب عنه الشارح بقوله يعني اي يقصد ويريد المصنوع
من قوله جاء من العامل جاء الى ذلك يعني منه اي من العامل قوله ذاتا
وصفة معا اي حال كونها مجتمعين نصب على التمييز من نسبة المجيئة
الى فاعله المستكن اي من حيث الذات والصفة او على المصدرية

هذا هو الوجه في قوله
لما لم يذكر فلا تنقض
على التعريف بها اي بالقول
فانها اي الواسطة

او على المصدرية بخلاف المضاف الى المجيئة ذات الشئ كما في الاعراب
بالحركة يعني ان الحركة ذات بالنسبة الى المجرور وصفة بالنسبة
الى الدلالة على المعاني المقنضية فلا يتنقض بما سياتي من ان المراد
باختلاف الآخر اختلاف صفة فقد سمعت هذا من اعتمد عليه
او صفة فقط من حيث الدلالة على المقنض كما في الاعراب بالحروف
قوله فان ذواتها اي حروف الاعراب تقيل للمكنون المستفاد من قوله
كما في الاعراب بالحروف ثابتة قبله اي قبل مجيء العامل مثلا مسكونون
في مسكنين صيغة جمع صيغة والجمع باعتبار ما فوق فيكون الجمع محمولا
على الجمع المنطقي او باعتبار المثل فانهم نحو صيغة قبل التركيب او قبل
تركيب الحروف بالاعمال او بعد التركيب لم يوجد الا ما يوجد قبله
حتى سبب عن كون ذلك المثل صيغة موضوعه قبل التركيب بالاعمال
اذا اردت انك تعدد الجموع السالبة المذكورة تقول مسكونون
مؤمنون مصلحون او تقول مسكين مؤمنين مصلحين يكونون مؤمنين
بغير عاطف او هي مما تقيل الالفاظ المعدودة الغير الداخلة في التركيب
اذ هي قبل الدخول سواء كان الآخر بالبناء على ما صرحوا به كذا
في حاشية سياحية وكذا اي مثل الجموع السالبة المذكورة اذا اردت
تعداد التثنية تقول مسكين مؤمنان مصلحان او تقول مسكينين مؤمنين
مصلحين وكذا الملحقات بها اي ملحقات التثنية والجمع تقول كلاهما
اثنتان او تقول كليهما اثنتين وعشرون ثلثون او تقول عشرين ثلثين
وكذا الاسماء الستة المضافة الى غير ياء التكلم تقول اخوه
ابوه او تقول اخاه اباه او تقول اخيه ابيه والله اعلم بالصواب
قوله مسكون ومسلمين تفصيل لما قبله مترادفا في اصل الوجود
للمجمع المذكور قوله الان الواضح ان لكن الواضح فهو كذا ان من قوله

شرط احتمال الاول ان يكون واما مثال محال: حالة رفعه بالواو
 عند ورود الراجع الى عند ورود العامل الراجع وسرط يتمسك الكل
 ان يكون واما مثال محال: حالة رفعه بالواو عند ورود الناصب
 والنجار الى عند ورود العامل الناصب الجار قوله لكنها الى حروف
 الاعراب قبل التركيب مع العامل جواب سؤال مقدر تقديره ان تعرف
 الاعراب هو شيء جاء من العامل مع انه وجد الاعراب في التثنية والجمع
 قبل العامل فينتقض التعريف واجاب الشارع بقوله لكنها الى
 يعني ان الواو والالف فيهما لم يجرى من العامل بل موضوع للدلالة
 على الجمع والتثنية وبعد العامل للمعان المرجية للاعراب اما غير دالة
 على شيء كما في الاسماء الستة وملحات التثنية والجمع او دالة على مجرد
 معنى الجمع في الجمع والتثنية في التثنية قال البعض قوله اما غير دالة على شيء
 اذا كانت غير علام مثل اوله واخوانها او دالة على مجرد معنى الجمع
 والتثنية الى مع قطع النظر عن معنى جاء من العامل وبعد العامل
 وبعد العامل كلها الى حروف الاعراب دالة على المعان المرجية
 الى المتقضية للاعراب فيستد الدلالة في بعضها الى حروف الاعراب
 كما في التثنية والجمع في حروف الاعراب قبل العامل قد دل على معنى الجمع
 والتثنية وبعد العامل تدل على المعان المرجية للاعراب على التثنية
 والفعولية والاضافة بخلاف حروف الاعراب في الاسماء الستة
 وملحات التثنية والجمع فانها قبل العامل لا تدل على شيء وبعد العامل
 تدل على المعان المرجية للاعراب فلا يتعد الدلالة فيها فيجوز فيها
 الى في بعض حروف الاعراب بسبب العامل صفة في عمل ليدل على
 ان تلك الصفة الدلالة على المعان المرجية للاعراب وتلك الدلالة
 صفة معقولة كما يحدث به الى بسبب العامل في الاعراب بالحركة صفة

وقال في كتابه في كنهها عند ان يكون في حروف الاعراب في التثنية والجمع

صفة فاعل ليدل الثاني حتى الى تلك الصفة الحركة الدالة
 على المعان المتقضية للاعراب وتلك الدلالة صفة محسوسة في الحركة
 الدالة على المعان المرجية للاعراب قوله ولهذا الكلام خبر مقدم
 الى كائن لهذا الكلام وقوله مزيد تفصيل مبتدأ ما خرج في الاسماء
 الى في الكتاب المسمى بكم الامتنان فان شئت انتم فارجع
 على صيغة الامر اليه الى الامتنان قال البعض قوله ولهذا الكلام
 مزيد تفصيل في الامتنان في اوائله عند قول البيضاوي وهو معرب
 لو اختلف آخره بالعامل يختلف به الى بسببه الى بسبب ذلك الشيء
 فان المراد من السبب المفهوم من الباء الجارة السبب القريب
 فيخرج العامل والمقتضى به لانها من الاسباب البعيدة قال قدس سره
 في الحاشية لكنه يشكل بشيء اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة
 فالاول ان يستند اخراجها الى السبب القريبة المفهومة من الباء الجارة
 انتهى قال عبد الفتاح انما قال فالاول ولم يقل فالصواب لجواز ان يجعل الباء
 للدلالة فيسند اخراجها اليها اما خروج العامل فلان الخاء جعلوه بمنزلة العلة
 المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس علة مؤثرة بالحققة لان التأثير للمكالم
 وهو علامة لتأثيره واما خروج المقتضى فلان آله الى سبب قريب له
 والمقتضى ليس كذلك انتهى بين ان المقتضى سبب بعيد لتوسط الاعراب بينه
 وبين الاختلاف والآلة لا تكون الا سببا قريبا فلا يكون المقتضى انه ان قيل
 ينتقض التعريف حين اراد من السبب القريب بالعلة التامة للاختلاف فانها
 سبب قريب لم قلنا ليس للعلة التامة سببية لاسببية اجزائها واجزائها متركبة
 من قريب وبعيد نعم لو ثبت سبب قريب سوى الاعراب لصح النقض به لا يقال لو كان
 المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الاعراب في الاكمل الذي ركب ابتداء لا نقول
 السبب القريب للشيء سبب انقضاء علامة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه

قاليم ليس مختلف فاجاب بقوله فالمراد ^{بمراد المصنف بالآخر}
 مقصداً من تعريف الاعراب هو ان الآخر الحرف المفعول اي المكتوب
 حال كونه اجزاً ولما توجه ان نون التثنية والجمع آخر ولم يختلف
 باختلاف العوامل دفع بقوله عند الاصناف ^{او عند اضافته} الا ان كان خلاف
 التنوين ونون التثنية والجمع فانها تستقط عند الاصناف ^{وقوله ولو لم يكن}
 اقول قيد لقيد آخر وهو عند الاصناف ^{ليشمل الآخر الحقيقي كراء آخر}
 كما يشمل المجاز كقائه وغيرها ^{او لولاها لما تشبه بل يخص للنساء}
 فيكون الآخر من قبيل عموم المجاز ولكن لا قرينة ظاهرة ^{لارادته ذكره}
 عهد العزيز البصري في حاشيته على الامتياز اللهم الا ان يجعل ذكر الجمع المذكور
 السالم والمثنى في بيان محل الاعراب قرينة لارادته لكن في كون اللاحق قرينة
 للسابقة مع تباعدتها خفاء لا يخفى ولذا قال ظاهرة او ليدخل مثل زيد
 لانه علم لا يضاف الاول للاول والثاني للثاني قال الاستاذ قوله
 ولو فرضنا ان ولو كانت الاضافة فرضية وذلك القيد ليدخل ما لا يقع
 اضافة كالعلم وهم الاشارة فيشمل الحقيقي الخ تفريع على قوله فالمراد
 الخ ان اذ كان المراد بالآخر هذا الحرف المفعول الآخر عند الاضافة فيشمل
 الآخر هذا الآخر الحقيقي كدال زيد ويشمل المجاز كقائه ^{قائه موباه} بصرى
 وواو مسكون لان تاو قائمه وامثاله ليست بحرف عند المصنف قوله على ما هو
 عنده ^{ان عند المصنف} واما على غير المختار فداخل في الحقيقي اقول قيد لقوله والمجازي
 من حيث انه مجازي اذ لا اختلاف في شمول الآخر مثل تاو قائمه وباء بصرى
 وواو مسكون بل الاختلاف في كون هذه الاواخر مجازيا او حقيقيا فان بعضهم
 جعلها كلمات براسها ففندهم مجازية وبعضهم جعلها ابعا ضامها ففندهم
 حقيقيين ^{والصواب} اختيار الاول فاذا اختار الاول فقد اقبل المختار فعلم
 ان المراد به ما عنده قوله من ان كلا من ان كل واحد بيان لما في ما اختاره
 منها ^{من ان كل واحد} والباء والواو فيها كلمة براسها ^{من التاء والياء والواو} وكلمة
 استغلا لا تستقط عند الاضافة بخلاف التنوين ونون التثنية والجمع فانها
 تستقط عنها ^{وقال المصنف} في الامتناع في شرح لفظا المرفوعات او

١٢٦
 او في بيان المرفوعات او في ترجمة المرفوعات كائن للاعراب
 معنيان عام ^{ان الاول عام وهو ان معنى} انعام للاعراب ما
 ان الاثر الذي اقتضاه ^{ان ذلك الاثر من الحركة او الحروف قوله}
 عروض معنى ^{قوله} على الاقتضاء من اضافة الصيغة الى موصوفها
 ان معنى عارض ومراده به الفاعلية او المفعولية او الاضافة
 او المثابرة ^{واذا قال} عروض معنى ليدخل المحل في التعريف
 والمضارع ^{ان مضارع كانه} في الاعراب فيها باقتضاء معنى العروض
 قوله يتعلق العامل متعلق باقتضاء ^{او حال من فاعله لا بعروض}
 والمفعول العارض اعم من المثابرة فيجب التفريع بقوله فيوجد الخ
 فانهم قوله ليكون متعلق باقتضاء ^{ان لان يكون ما اقتضاه ان}
 المقتضى بمعنى الضاد الذي هو العلامة ^{وكيلا عليه ان على ذلك المعنى}
 العارض في المعنى العارض مثلا الفاعلية مقتضاه الرفع وذلك الرفع
 دليل على الفاعلية وقس عليه غيره قوله فان لم يمنع ابا الفاعلية تفصيل
 للاعراب المفعولية والتقدير هو المحل المستفاد من قوله لفظا او تقدير
 او محلا قوله شيء فاعل للم منع فلفظ ^{ان فالاعراب لفظا وان منع}
 من ظهوره حال فاعل منع والحال بمعنى الامور العارضة في آخره ان
 في آخر المعرب غير الاعراب الحقيقي كالف عصا وجبل ويا قاض وداعي
 فتقديري ^{ان فالاعراب} تقديري او منع حال في نفسه ^{ان في نفس المعرب}
 ككونه صينية عارضة لا يقبل الاعراب محلي ^{ان فالاعراب محلي} وهذا
 انما اقتضاه ^{او الاعراب} بالمعنى العام تابع لمقتضيه بكر الضاد الذي
 هو الفاعلية او المفعولية او الاضافة او المثابرة ^{قال البعض}
 قوله تابع لمقتضيه وهو اعم من المثابرة فيوجد ^{ان اذا كان ما اقتضاه}
 تابعا لمقتضيه فيوجد ما اقتضاه او اذا كان الاعراب بالمعنى العام تابعا
 لمقتضيه فيوجد الاعراب بالمعنى العام في غير الحرف والمالح ^{والامر غير الام}

في قوله لفظا او تقدير
 في قوله لفظا او تقدير
 في قوله لفظا او تقدير

لقد تم مقتضيه في هذه الاشياء وذلك الغير من المفاهيم
هو الاسم والمضارع قوله وخاص عطف على عام من والثاني
خاص وهو ما يكون المعرب مغربا بالاولين من بالاعراب اللفظ
والتقدير والاتباع من انواع الاعراب وهي الرفع
والنصب والجر والجزم طنا للعام من للمعنى العام وهو ما اقتضاه
الخ قال البعض قوله والانواع الآتية التي بينها المعنى في سائر
وهي الرفع والنصب والجر والجزم طنا كائن للعام من للمعنى العام
وهو ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل وكذا من مثل الانواع
في الكون للعام محالها بتشديد اللام من محال الانوع وهي
المرفوعات واختارها واقسامها من وكذا اقسام المحال
وهي الفاعل واخوانه قال صاحب المنافع قوله وكذا محالها من
الانواع وهي المرفوع والمنصوب والجزم والجزوم قوله
واقسامها من اقسام المحال وهي الفاعل وسائر المفعولات فانها
قد تكون مرفوعة ومنصوبة ومجرورة ومجزومة محلا وقال الاستاذ
قوله وكذا من مثل كون الانواع للمعنى العام كونه محال الانواع
للمعنى العام واقسامها من اقسام المحال وهي الفاعل والمبتدأ
والخبر واخوانها يا للعجب كل العجب من البعض حيث ارجع الضمير
في اقسامها الى الانواع وفرد الاقسام بقوله من الاقسام الاربعة
للاعراب باعتبار المعنى العام وهذا شاذ من عظمه بكونه محال
جمع محال لان اصله محال على وزن مساجد وحذف حركة اللام
وادخلت في الثانية وادخل التشديد لهما فصار محال بتشديد اللام
والمعرب في الاصطلاح من في اصطلاح النحاة ما من الاعراب الذي
على الخاص من على المعنى الخاص وهو اللفظ والتقدير من المراس

انتم من كلام المعرب في الاصطلاح فان كان المراد من مراد المعنى
او مراد المعرب بكسر الراء به من بالاعراب الذي عجز عنه شيء
العام من المعنى العام يلزم ان يكون المراد المعنى بالمعرب
متعلق بالمراد قوله ما اشتمل عليه من على العام خبر يكون لكن هذا من
كون المراد به العام او تلك الارادة او كون المراد بالاعراب المعنى العام
خلاف المتبادر من الذي يتبادر ويتعارف الى الذهن والعقل قوله
لا الاصطلاح معطوف على الخبر المنصوب ليكون وهو ما اشتمل عليه
من لا يكون المراد بالمعرب هو المعنى الحقيقي الاصطلاحي وهو ما اشتمل
على الاعراب بالمعنى الخاص من ما اختلف اخره لفظا او تقديرا باختلاف
العامل قال الاستاذ قوله لا الاصطلاح من لا يكون المراد بالمعرب
المعرب الاصطلاحي وهو المركب الذي لم يشبه مبني الاصل على مذهب
ابن الحبيب وقال بعض الافاضل قوله لا الاصطلاح من ليس المراد
بالمعرب المعرب الاصطلاحي وهو ما اشتمل على الخاص وقال الاخر
قوله لا الاصطلاح من لا يكون المراد بالمعرب الاصطلاح والاسم
وان كان المراد بالمعرب هو المعنى الحقيقي الاصطلاحي ينتقض التعريف
من تعريف الاعراب بخروج المعنى من بخروج الاعراب المعنى الذي معناه المعنى
مع كونه من افراد المعرب ومذكور في الاقسام فلو قال من المعنى
بدل آخر المعرب اخر الكلمة كما في تعريف العامل من كما قال في تعريف
العامل حيث قال ما اوجب بطلانه كون اخر الكلمة الخ قوله لكاه
اصوب من لكاه ذلك القول المرفوض اصوب او لاختار المعنى التعريف
الاصوب واظهر في اداء المراد وظهر من لزوم الدور بذكر متعلق بلزوم
معنى يتوقف علم المعرب علم الاعراب وعلم الاعراب علم المعرب والحاصل لزوم
قال صاحب المنافع قوله لكاه اصوب واظهر وظهر من لزوم الدور بذكر المعرب
فكونه اصوب فكونه التعريف حينئذ شاملا لجميع افراد الاعراب بلا تكلف

وكونه اظهر لك حقيقة الكمال معلومة فيما تقدم بخلاف المذهب وكونه
اسلم لعدم ذكر المذهب في التعريف حينئذ واما اذا ذكر فيه فيلزم الدور
لان المذهب عبارة عما يمتثل على الاعراب وهذا اذا عبر عن الاعراب بلفظه
واما اذا عبر عنه بما فسرناه به او فسر المذهب بما ذكره المصنف بعد
من انه ما كان حركة وسكونه بما لم يلائم بذكره وان لم يسلم منه
ان من لزوم الدور وان هذه الموصلة بذكر العامل يعني يتوقف
علم الاعراب وعلم الاعراب على العامل والحاصل لزوم الدور فانهم
وجهه ان هذا تعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة وتعيينها
عما عداها فيجوز فيه التناكس ان يجوز ذكر احدهما في تعريف الاخر
والاخر في الاخر كذا القصاص والقود والقود القصاص فلا دور
وانما يلزم ان لو كان هذا تعريفاً عاماً يقصد به تحصيل الضرورة
ولا يخفى ان هذا لا يصلح له لان معرفة الاعراب لا تحصل الا بمعرفة جميع
غير ذلك فانهم قول وجهه ان العامل ذكر في تعريف الاعراب والاعراب
في تعريف العامل فلزم ما مر حقيقة في العامل وقيل اشارة الى دفع الدور
بان يقصد به تحصيل الصورة الحاصلة وقال صاحب المتافع قوله
فانهم اشارة الى ما اجاب به عن الدور في شرح تعريف العامل
تذكره قوله وان كان عطف على قوله فان كان المراد به
ان بالاعراب الذي في التعريف الخاص ان المعنى الخاص وهو ما يختلف
اخر المذهب لا آخر المعنى قال البعض الخاص ان الخاص بالاوليين
وان كان المراد بالمعرب الاصطلاحي ان المعرب الاصطلاحي او المعنى
الاصطلاحي قال البعض قوله وبالمعرب الاصطلاحي ان كان المراد بالمعرب
معناه الاصطلاحي فهو موقوف على قوله به وقوله الاصطلاحي موقوف على الخاص
يخرج الاعراب المحل المذكور الذي في المعنى قال صاحب المتافع
قوله المحل المذكور ان المحل الذي في المعنى واما المحل الذي في المعرب فلا يخرج

فلا يخرج من الحد ان فسر الاختلاف بما فسر الثالث راجع من قوله
لفظاً او تقديرًا او محلاً وحينئذ ينتقض التعريف بعدم منعه
عن الاعراب لكون المراد من الاعراب حينئذ هو المعنى الخاص
وان فسر الاختلاف باللفظ والتقدير يخرج هذا المحل
ايضاً فلا وجه لتقييد المحل بالمذكور هنا من الحد والمحدود مع ذكر
مع ذكر المصنف المحل في الاقسام الاربعة اقول لا معنى للتزويد ودعوى
خلاف المتبادر لان ارادة العام منصوص بقوله ما جاء من العامل
وبقوله وله تقييدات اربعة اذ من اقتضاهم تقييد الرابع المحل
ودعوى من المراد منها فلا احتمال في الاعراب غير ارادة معنى العام فلا معنى
للتزويد ودعوى خلاف المتبادر المقضي بالاحتمال في العبارة
غير العام قوله وجعله جواب سؤال مقدر وهو ظاهر ان وجه ذكر المحل
في الاقسام الاربعة استطراداً ان يتبين لا يناسب المرام ان لا يناسب
المقصود لانه من مقاصد الفن وكل ما هو كذلك جعله استطراداً لا يناسب
المرام ينتج جعله استطراداً لا يناسب المرام اولان الهي في هذا الفن
من المقصود الاصل فلا يناسب جعله استطراداً اولان المقصود من الباب
الثالث بيان الاعراب على وجه العموم فلا يناسب جعله استطراداً ولهذا
قال كما لا يخفى على ذوي الافهام ان صاحب الافهام يمكن ان يقال
ان ويجوز ان يقال في الجواب عنه او يمكن الجواب عنه بان يقال انه
ان المصنف اخرج المحل عن التعريف ان من تعريف الاعراب وادخله في
المحل في التقييم ان في تقيم الاعراب ويؤيده تخصيص المعرب بالمعرب
بالحركة حيث قال في تقييده ما كان حركته وسكونه بما لم يسجد
قوله بتبينها مفعول له لكل من الاخراج والادخال على الخطا ورتبه

من المصلحة قوله لكون المانع عن الظهور من ظهور الاعراب على
 لا يخطأ والمانع مجرور لفظا مضاف اليه لكونه مرفوع محلا اسمه
 وخبره قوله نفس محله من المصلحة اذ لو كان المانع غير نفس محله لما كان
 معطلا عن رتبته ثم اعلم انه من المصلحة لا يخفى بناء على كل من التقديرين
 من على كل واحد من التقديرين احد على كون المراد بالاعراب العام
 وكون المراد بالاعراب ما اشتمل عليه وثانيهما كون المراد به الخاص كون المراد
 بالاعراب الاصطلاحي قال البعض قوله على كل من التقديرين من المصلحة العام
 والخاص للاعراب وقال الاستاذ قوله على كل من التقديرين وضا
 كون الاعراب بمعنى العام والخاص بمعنى من تقدير كون الاعراب
 بمعنى العام والخاص او من تقدير كون الاعراب عاما وخصوصا
 والمأل واحد قوله ولا يخفى فعل وفاعله قوله ان الجر بالحق الزائد
من المصلحة الجر الزائد ومثله من المصلحة وبالمضاف من المصلحة
 بالاضافة التعليلية لانها فرع المعنوية فهو المضاف في المضاف اليه
 الجر ليس بطريق الاصل بل بطريق المحل وان الجزم والتبعية
 بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط جازم صفة الدخول على المضارع
 اذ الجزم من خصوصياته فان دخل على المانع عمل في محله وان بنى الهمزة
 وسكون النون حرف مصدرى ينصب المضارع فدخله على المانع
 في نحو عجيبت من ان ضرب لوقوعه موقع المضارع اذ الاصل دخول على المضارع
 فلذلك قال من المصلحة صفة ان بالكسر وان بالفتح على المانع متعلق
 بالافلتين الواقع صفة المانع موقع المضارع من المصلحة
 خارجة خبران على من المصلحة متعلق بخارجته من المصلحة
 والمعروف بالفتح قوله لعدم مقتضيها بكسر الضاد من المصلحة
 علة لخارجته ومقتضى الاعراب الربعة الناعلية والاضافة

٢٤٩
 والاضافة والمثابرة القائمة للامم وشئ منها لا يوجد في هذه
 المذكورات من الجر والجزم والنصب قال صاحب المانع
 قوله لعدم مقتضيها من المصلحة مقتضى الجر والجزم والنصب المذكورة
 قوله فيكون التعريف من المصلحة تعريف الاعراب الذي انبه المصنف
 على خروج ما ذكر او تفريع على قوله خارج عن الحد والمحدود
 ان اذا كان ما ذكر خارجا عن الحد والمحدود فيكون التعريف
 تعريفا للاعراب من المصلحة لا المصلحة ان لا يكون التعريف للاعراب
 المصلحة بالاصح ولو اريد بالاعراب ما يشتملها من المصلحة
 والمصلحة بهما صاحب المانع قوله ما يشتملها بتأنيث الضمير
 ان ولو اريد بالاعراب ما يشتمل الجر والجزم والنصب المذكورة
 وزيد ان ولو زيد في تفسيره من المصلحة تعريف المصنوع للاعراب
 بعد قوله اخرا لمعرب قوله او حمل عليه من المصلحة او حمل عليه
 نائب الفاعل لزيد لان اصله زيد على وزن نصر على صيغة المجهول
 وضمير عليه راجع الى الاصل اولم يعبر من المصلحة او لو لم يعبر قيد الواسطة
 واريد بالاعراب من المصلحة ولو اريد بالاعراب الذي هو من اجزاء التعريف
 ما يشتمل على هذا العام من المصلحة العام للمعنيين قوله لم يكن
 جوابا لما ذكر من الامور السابقة او من المصلحة خارجا
 عنها من المصلحة عن الحد والمحدود او قوله قد عرفت عدم اعتبارها فيه
 واردة ما اشتمل على العام فلا يلزم خروج ما ذكر اتقا واما
 النقص من المصلحة تعريف جواب سؤال مقدر ناشى من قوله
 اولم يعبر قيد الواسطة كانه قيل ان الواسطة سبب الاختلاف
 كما ان الحركة او الحذف سبب له فلم لم يعبر قيد الواسطة

في التعريف فاجاب عنه بقوله واما النقض بالواسطة ^{او بغيرها} فربما
اعتبارها مع انها سبب الاختلاف ايضا فمدفوع جواب لقوله
بان المتبادر متعلق بـ دفع وبيان لطريق الدفع من الباء
ان بان المفهوم من الباء الجارة في قوله يختلف به السبب ^{التي}
لانه اذا اطلق السبب يراد به القريب لان القريب اكثر ملازمة
وتعلقا من غيره والباء السببية ما يكون مدخولها سببا
كما في ما نحن فيه لان الحركة او الحرف او الحذف سبب للاختلاف
فانهم قالوا السبب ^{ان الباء السببية التي يكون مدخولها متعلقا بغيره} والقريب ما لا يتوسط بينهما
وبين السبب سبب آخر والسبب التام كذلك وقال محمد
والسبب القريب ما له نوع تأثير لا تأثير تام ^{والسبب القريب} وهي الواسطة
من البعيد ان من السبب البعيد فتخرج من التعريف قال
عبد الحكيم السيلكي واعلم ان المقصود سبب بعيد لتوسط ^{الاعراب}
بينه وبين الاختلاف انتهى اعلم ان سبب الاختلاف ههنا
ثلاثة القريب وهو الحركة او الحرف او الحذف والبعيد وهو
الواسطة والابعد وهو العامل مطلقا وقال الشريف والسبب
على ثلاثة اقسام بعيد وقريب فالسبب البعيد العامل والمتوسط
المعاني المختلفة والقريب كالحرركات الثلاثة في اخر المعرب
انتهى ولكل وجه هو موطنها لكن يا باه ان عن ذلك المتبادر
ما نقلناه عنه ان عن الامتناع من قوله للاعراب معناه عام
وهو ما اقتضاه عروضا تقع بتعلق العامل وخاصة بالاولى
و تعريفه ان وايضا يا باه تعريف المص للعامل قال قوله يا باه
ان ما ذكر من الارادتين قوله ما نقلناه عنه ان عن المص حيث قال والمعرب
في الاصطلاح ما يشتمل على الخاص قوله وتعرفه للعامل يا باه الارادة الاولى بزيادة

لكن هذا الايباء بحسب الظاهر واما اول العامل بتسميته الاصلي
والمحمول عليه والمعرب يجعله مجازا يذكر الخاص وارادة العام
يجعل التقييم اللاحق قرينة عليهما فيمكن ولا ايباء كما سبق الاشارة
اليه وله ان للاعراب معنى كائن له مطلقا او رسوا كانه عاما
او خاصا او رسوا كانه بالمعنى العام الذي يوجد في الاعم المعرب والمبني
او بالمعنى الخاص الذي يوجد في المعرب فقط قال صاحب المنافع
قوله مطلقا ان شاملا للفظ والتقدير والمجمل فالاول للاعراب ^{العام}
بالمعنى العام لكن يرد عليه ان التقييم الثالث ليس للاعراب بالمعنى العام
لانه لو كان له لم يكن التقييم حاصرا لاقسام المقسم لان ما ذكره
المص من المجال التسعة غير شامل للمعنى العام يوجد في المبني
ايضا فلعله لهذا امر بالمفهوم لكن على التقدير الثاني ان على تقدير
كون الاعراب خاصا يراجع في ضميره بالانضمام يعني على المعنى الخاص
فلا يصح التقييم الى الاربعة فيجعل في ضميره بالانضمام هو ان يراد
بالضمير شيء وبمرجه شيء آخر او ان يراد بلفظه معناه حقيقيا
او مجازيا او مختلفا فيراد بالظاهر احد معنييه وبالضمير الرجوع
اليه معناه الاخر وههنا كذلك لان المراد بالاول الخاص وبالثاني
العام احوال المراد بالمرجع المعنى الخاص وبالضمير المعنى العام ولهذا
امر بقوله فافهم قال صاحب المنافع قوله لكن على التقدير الثاني
ان على تقدير ان يكون المراد بالاعراب في الباب الثالث في الاعراب
وهو المفرد هناك هو المعنى الخاص قوله بالانضمام لانه حينئذ اراد
بمرجه معنى حقيقيا وهو المعنى الخاص و اراد بضميره معنى حقيقيا اخر
وهو المعنى العام لان الظاهر مما نقله من المص ان لفظ الاعراب مشترك

لفظ بين المعنيين فالقربة على التبيين في الضمير بالاختصاص على
التقسيم بحسب الصنف - واما التقسيم الثلاثة الباقية فمستتركة
بين المعنيين فلا تنوع قربة للعموم ويجوز ان يكون المراد بالفهم
لهذا تقسيمات اربعة قوله بالاستقراء انما يجب التبع والاستقراء
اشارة الى ان الحصر في هذه الاربعة ليس بعقل ولا جعل بل هي
منحصرة فيها بحسب حكم الاستقراء قال البهني قوله بالاستقراء
يريد ان الحصر الى الاربعة مستقراء وان جاز كونه ازيد وانقص
بالاحتمال المعنى متداخلة انما يدخل اقسام بعضها من التقسيمات
الاربعة للاعراب في اقسام الاخر قوله لان هذه من التقسيمات الاربعة
متعلق ليدخل وعلة له تقسيمات متعددة باعتبار مختلفه قوله
فلا يلزم التباين انما اذا كانت للاعراب تقسيمات اربعة متداخلة
فلا يلزم التباين او اذا كانت تقسيمات الاعراب متداخلة فلا يلزم
التباين فهذا تقرير على قوله متداخلة والاختلاف عطف على التباين
قوله بين جميع اقسامها من التقسيمات الاربعة متعلق بالتباين
والاختلاف على سبيل التنازع بل بين الاقسام الخارجة من التقسيم
ان بل يلزم التباين والاختلاف بين الاقسام الخارجة من التقسيم
الواحد قال الاستاذ بل بين الاقسام الخارجة الحاصلة من التقسيم
الواحد بين اقسامها مثلا الحركة الى الضمة والفتحة والكسرة يلزم
التباين والاختلاف بين الضمة والفتحة والكسرة وقال صاحب
المنافع قوله بين جميع اقسامها متعلق بالاختلاف وقوله بل بين
الاقسام الخارجة من التقسيم ان بل يلزم الاختلاف بين الاقسام
الخارجة من التقسيم الواحد وهذا من وهذا التقسيم بين تقسيم الاعراب
كتقسيم الاسم تارة الى العرب والبنية وتارة اخرى الى المعروفة والظاهرة

صنفه بحد صنفه للتبيين والخطا في غير لازمة لان الصنف اذا امتدح الامر بالوصف يجوز ان يكون الازداد
ما جواز الازداد فكذا يجوز ان يكون الموصوف بالوصف والما جواز الازداد

مع ان كلا من كل واحد منهما من المعرفة والفكرة اما معرفة او معنى
التقسيم الاول بينهما من التقسيم الاربعة للاعراب وفيه اشارة
الى ان الالف واللام في لفظ التقسيم للمعنى الخارج عن النوع الصنف
اذ مدخوله قد سبق في ضمن التقسيمات قوله تقسيم من الاعراب اشارة
الى ان قوله بحسب الذات طريق لفه متعلق بقوله تقسيم من الاعراب اشارة
ان بحسب ذات الاعراب قوله والحقيقة عطف تفسير للذات يعني
لا بحسب المحل فالتقسيم حقيقي ولذا من ولكون التقسيم الاول
بحسب الذات والحقيقة او لكون هذا التقسيم بحسب الذات والحقيقة
وكون الذات مقدما بالطبع على الوصف قدم من قدم المحل هذا
التقسيم على التقسيمات الباقية او قدم التقسيم الاول على الغير
فنقول الفاء للتفصيل ونقول على صيغة المتكلم بالغير هو من الاعراب
اما حركته وهي من الحركة الاصلية من الاعراب او من باب الاعراب
قوله لخصتها من الحركة علة لكونها اصلا فيه قوله وكونها عطف لخصتها
ان وكون الحركة ادل هم تفصيل اصله ادل على وزن انصر من ازيد
في الدلالة على المقصود ولذا من لكون الحركة اصلا قدمها من قدم
الحركة على الحرف او حرف وهو من الحرف ليس باصل لقوله لا تنفاه
علة الاصلان متعلق بليس باصل وعلة له فيه من الحرف لكن يكون
ان الحرف اعرابا لامر عارض للثنائية والجمع والاسماء الستة التي يقتضيه
ان الامر العارض في ذلك ان يكون الحرف اعرابا كما عطف الحرف الصالح بيان
لامر عارض للاعراب متعلق بالصالح وصلة له قوله عن ايراد الحركة
متعلق باعتناء لان قلت الصلاحية ممنوعة لان العلامة لا تنفي والاعراب
يتغير قلت هذا ليس من تغير العلامة بل من تبدل علامة بعلامة فانه بعد ما كان
الواو في الاسماء الستة مثلا علامة الاعراب جعل العلامة اما الواو والالف

او الياء فتبدل الواو بالالف او الالف بالياء تبدل علامة بعلامة لا تتغير
 العلامة قال عصام الجامي فان قلت الصلاحية ممنوعة لان العلامة
 لا تتغير والاعراب يتغير قلت هذا ليس من تغير العلامة بل من تبدل علامة
 بعلامة فانه بعد ما كان الالف علامة التثنية جعل العلامة اما الالف
 او الياء فتبدل الالف بالياء تبدل علامة بعلامة لا تتغير العلامة
 او حذف رس حذف احدها رس الحركة والحرف وفيه اشارة الى ان التثنية
 عوض عن المضاف اليه للجزم رس علامة للجزم قيده احترازا عن حذف
احدها لا لتقاء الساكنين كجاء في ابو الف سم فانه ليس باعراب ولذا
رس وتكون حذف احدها للجزم احترازا رس اضر المص الحذف
 عن الحركة والحرف والحركة ثلاثة الاول رس سميت رس الضمة بها
رس بالضم او سميت الحركة بالضم لضم الشفتين رس لحصولها
 بضم الشفتين عند ها رس عند تكلمها رس او عند التكلم بالضم
 وفتحة رس والثاني فتحة سميت بها لفتح الفم عند ها رس عند تكلمها
 او عند التكلم بالفتحة وكسرة رس والثالث كسرة سميت بها
 لتسفل الفك الاسفل عند ها رس عند تكلمها او عند التكلم
 بالكسرة فكانت رس فاقن ان الفك الاسفل ليس رس يسقط
 كسقوط الجسم المنكسر ويسمى بها ايضا الجرو يطلق الضمة
 والفتحة والكسرة ايضا على الحركة البتائية بخلاف الرفع والنصب
 والجرو فانها لا تطلق الا على الحركة الاعرابية كجاء في زيد بالضم
 حالة الرفع ورأيت زيدا بالفتحة حالة النصب ومررت بزيدا
 بالكسرة حالة الجر ومثل جاء في رجل ورأيت رجلا ومررت برجل
 والحرف اربعة واو رس الاول واو والف رس والثاني الف وباء
رس والثالث ياء كجاء في ابوه بالواو وحالة الرفع ورأيت اياه
 بالالف حالة النصب ومررت بابه بالياء حالة الجر والرابع نون
 كجاء في

او تكون المارة بالحذف الحركة او الحرف

نحو يضر باء وتضر باء ويضر بوا وتضر بون وتضر بين مثال لما عراب
 بالنون في حالة الرفع والحذف ثلاثة الاول حذف الحركة عولم
والثاني حذف الآخر عولم يعزو والثالث حذف النون عولم يضر
 فالجوع الفاء فذلك لما عرفت والجوع مبتدأ خبره قوله عشرة
 قوله رس الجوع الاف م الحاصلة من هذا التقييم الذي هو
 التقييم الاول وهو التقييم بحسب الذات استنادا الى ان الالف
 واللام في الجوع عوض عن المضاف اليه عشرة وهو رس
 كون الجوع عشرة ظا هر رس يدي لان القسم الاول ثلاثة والثاني
ايضا ثلاثة والثاني اربعة فالجوع عشرة والتقييم الثاني منها
رس من التقييمات الاربعة وفيه اشارة الى ان الالف واللام
 في التقييم للمعنى الحادي الضمة قوله تقييم رس تقييم الاعراب
 اشارة الى ان قوله بحسب الحل طرف لفظ متعلق بمقدور وهو خبر المبتدأ
رس بمقدور ار معد بلا زيادة ولا انقصا في الحل الذي بحسبه
رس الحل يعني كائن بحسبه هذه التقييم الثاني وهو التقييم
 بحسب الحل قوله اما معر او ملي استار بالاول الى ان قوله
 بالحركات المحضة طرف لفظ متعلق بمقدور وهو خبر المبتدأ وباللذان
 الى كون قوله بالحركات المحضة طرف متعلق بالباء للملاب متعلق
 بمحذوف وهو خبر المبتدأ ايضا واعلم ان المعربين شأ محذوف
 في كون الطرف خبرا مع ان الجزء الحقيقية متعلقة بالمحذوف وذلك
 لقيام مقامه قوله لامع الحذف يغير لا ان معنى المحضة هو الحال
 لا يشوبه شيء مع الحذف قال البعض قوله المحضة صفة مشبهة
 على وزن شك بمعنى الحال او معر او ملي بالحروف المحضة
لامع رس لامع الحذف او معر او ملي بالحركات مع الحذف او

معرب او ملتبس بالحرف مع الحرف والاول وهو من الاول
 كما ان معرب بالحركات المحضة اما معرب تام الاعراب فتدله
 ملتبس او معرب امارة الى ان قوله بالحركات الثلاث ظرف
 مستقر او لفظ متعلق بمقدر وهو صفة كاشفة لقام الاعراب
 مع حذفه فتدبر في الاحوال الثلاث في حالة الرفع والنصب
 والجزم غير تابع بعضها في الاحوال الثلاث لبعض في غير محمول
 بعضها على بعض في بعض الاحوال كما في جمع المذكر السالم
 وغير المنصرف قال البعض قوله في بعض الاحوال في حالة النصب
 والجزم بالصفة رفعا او حال كونه برفع او حاله رفع اشار
 بالاول الى ان قوله رفعا مفعول على انه حال من فاعل الطرف
 المستكن فيه بقاء و يله بالمتنق و اشار بالثاني الى ان قوله رفعا
 نصب على انه مفعول فيه لمتعلق الطرف بتقدير المضائق قال دني
 زاده قوله رفعا حال من المستكن في بالصفة بمعنى مرفوعا و ظرف
 للمضائق المستتر بتقدير المضائق وقال البعض مرفوعا او حال
 رفع يشير الى ان نصب رفعا على الحالية او على الظرفية بتقدير المضائق
 والعقبة في وبالعقبة نصبا او منصوبا او حاله النصب والكسرة
 او وبالكسرة جر او جرورا او حاله الجر وهذا من هذا القسم
 يعني تام الاعراب عما بالحركات المحضة او كون الاعراب بالحركات الثلاث
 او كون الاعراب تاما او الكون لكل حالة من الثلاث التي هي
 حالة الرفع والنصب والجزم او كون الاعراب بالثلاثة وهو هذا
 الاصل في الاعراب ايضا او كما كان الوركه هي الاصل فيه او كما ان الحركات
 هي الاصل فتدله اذ بالسكرة علامة للاصالة او باستدراك حالة النصب
 والجزم في الياء كما في التثنية والجمع المذكر السالم او باستدراك حالة النصب
 والجزم

١٤٢
 والجزم في الفتحة كما في غير المنصرف وفي الكسرة كما في جمع المذكر السالم
 قال البعض فتدله اذ بالسكرة علامة للاصالة مثلا شركة النصب
 والجزم يحل الغرض وهو عدم اللبس في ان الرفع الواحد وهو
 الياء او الفتحة او الكسرة اذا جعل علامة لتثنية او في الياء والنصب
 والجزم على سبيل البدل يعني تارة الى النصب واخرى للجزم او حب
 او الواحد اللبس في التباس احد الشئين على الاخر فيحتاج
 الى اذا او اجبتا فيحتاج الى علامة اخرى وهي فتح ما قبل الياء
 في المثنى والكسرة في الجمع المذكر السالم مع العامل او العامل فقط
 في غير المنصرف وجمع المذكر السالم لما عرفت ان العامل علامة
 لتأثير المتكلم والله اعلم ويحتمل معنى قوله اذ بالسكرة يحل الغرض
 مثلا لدخول اعراب كل من المثنى والجمع المذكر السالم بالحروف الثلاث
 في الاحوال الثلاث يلزم استدراك جرهما في الياء ونصبهما في الالف
 ورفعهما في الواو فيحل الغرض لما عرفت ان الرفع الواحد وهو الياء
 او الالف او الواو اذا جعل علامة لتثنية او لجرهما او نصبهما او
 رفعهما على سبيل البدل يعني تارة لجر المثنى واخرى لجمع المذكر السالم
 او تارة لنصب المثنى واخرى لنصب الجمع المذكر السالم او تارة لرفع المثنى
 واخرى لرفع الجمع المذكر السالم او حب اللبس في التباس احد هما
 بالآخر لانه اذا قيل جاء في الزيدون مثلا لا يعلم ان الجاء اثنان او
 جماعة وذا غير جائز ولو اعطيت هذه الحروف للمثنى لبقى المجموع
 بلا اعراب ولو اعطيت الجمع لبقى المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما
 بان جعلوا الف علامة الرفع والمثنى والواو علامة الرفع في الجمع
 وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقا بينهما بان فتحوا
 ما قبل الياء في التثنية وكسروه في الجمع وجعلوا النصب على الجر لا على الرفع
 لمقابلة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلا في الكلام كذا في الجاني

في الاصل في الاعراب
 في الاعراب في الاعراب
 في الاعراب في الاعراب

فما مبتدأ وعبارة عن محل ومعرّب من المحل الذي او المعرب الذي
وجد فيه من ذلك المحل او ذلك المعرب اعني المفرد والمكسر
المنصرفين هذان الاصلاان من الحركة وتام الاعراب بما بالحركة
المحضّة او كون الاعراب بالحركات الثلاث او كون الاعراب بالحركة
او كون الاعراب تاما قال البعض قوله هذان الاصلاان من كون
الاعراب بالحركات او كون الاعراب بالحركات الثلاث في الاحوال الثلاث
وقال الاستاذ قوله هذان الاصلاان الاول الحركة والثاني الضمة
والفتحة والكسرة في الاحوال الثلاث بقوله من ما وجد فيه
هذان الاصلاان ما عبارة عن قوله فهو الاسم المفرد الى ذكره
ان ذكر المصنوع ذلك الشيء بقوله ان المصنوع فهو من المعرب
بتام الاعراب او المعرب بالحركات الثلاث مما بالحركة المحضّة
الاسم المفرد لا المتشبه والجمع يريد بالمفرد ما يقابل المتشبه والجمع
وانما جعلنا المفرد مقابلا لهما بقرينة ذكرهما من المتشبه والجمع
بعد ان يهد الاسم المفرد والجمع المكسر سواء كان ذلك الجمع
مذكرا او مؤنثا وهو ان الجمع المكسر ما تقيده من جمع تقيده
بناء واحدة من ذلك الجمع للجمعية من حصول الجمعية احترز
ان المصنوع ان بقوله المكسر او بتقيده المكسر عن الاسم
ان من الجمع الاسم سواء كان ذلك الاسم مذكرا او مؤنثا اما
احترز الجمع المكسر عن الاسم مطلقا ثابت اذا عراب الاول
ان لان اعراب المذكر السالم قال البعض قوله اذا عراب الاول
علة للاحتراز واعراب الثاني من المذكر السالم ناقص فيجب
الاحتراز عنهما لعدم كونهما معان في الالف ما نحن فيه في الاعراب
التامة والاحتراز في المنصرفات صفة الاسم والجمع المذكرين
او صفة المفرد والجمع وهذان النوعان اصل في العربية فلم يزل

بالحركات

فلم يدخل فيها نقص في الاعراب فخرج غير المنصرف والاسماء الستة
على ما سيجي من ترفيع كذا في فتح الاسرار قوله لا يحتاج الى علة
وبناء اتدل هذا خبر لقوله في ما وجد فيه هذان الاصلاان
فصل عنهما للاحتراز عن تكريره ما وجد وما ان معرب خرج
منهما من معنيين الاصليين كما في التنبيه والجمع المذكور السالم
او من احداهما من احد معنيين الاصليين كما في غير المنصرف
والمؤنث السالم والاسماء الستة قال البعض قوله وما
ان محل خروج منها من من الاصليين اعني كون الاعراب بالحركة
او كونه بالحركات الثلاث او من احداهما من احد الاصليين
كما في محل الاعراب الناقص بالحركة فيحتاج ان ما خرج منها
او من احداهما اليهما من الى علة وببناء كما سيجي واحتراز به
ان احتراز المصنوع بقوله المنصرفان عن غير المنصرف قوله لان عراب
ان غير المنصرف بقوله للاحتراز عن غير المنصرف غير تام ان ناقص
وايضا احتراز به عن الاسماء الستة المضاف الى غير الاسماء الستة
قوله فان المنصرف ببناء لوجه الاحتراز بهذا القيد عن الاسماء
على ما قسره ان ببناء على ما قسره المصنوع حيث قال والمراد بالمنصرف
ما دخله الجرح والتنوين كما سيجي غير صادق على المعرب بالحروف
كما سيجي في بحث غير المنصرف نحو جاءني رجل مثال للمفرد المنصرف
وجاءني رجال مثال للجمع المكسر المنصرف ورأيت رجلا ورجالا
ومررت برجل ورجال قوله او ناقص الاعراب عطف على تام الاعراب
ان او معرب ناقص الاعراب ملتبس او معرب بالحركات فقط
ان لا الحرفين يعني المعرب بناقص الاعراب ملتبس او معرب بالحركات
فقط وقوله ان المعرب بناقص الاعراب او المعرب بالحركات ما يكون
المتركون ان الاعراب المتركون فيه ان ذلك الشيء قال الاستاذ قوله
ما ان المعرب او المحل الذي يكون المتركون ان الاعراب المتركون فيه ان

ان كان ناقص الاعراب ملتبس او معرب بالحركات فقط

في ذلك المغرب الكسرة كما في غير المنصرف وانتشار الالف
 اليه ان الالف في المتروك في الكسرة او الى الاول بقوله
 ان المنص اما بالفتحة ان اما مغرب بالفتحة او ملبس بالفتحة
 رفعا ان مرفوعا او حاله الرفع والفتحة ان وبالفتح
 نصبا وجرا ان حاله النصب والجر او منصوبا وجرورا فهو
 ان المغرب بالفتحة رفعا والفتحة نصبا وجرا مغرب بالفتحة
 الاعراب بالحرکتين المذكورتين ان الفتحة والفتحة غير المنصرف
 نحو جاء في احمد بالفتحة رفعا ورايت احمد وفورن باحمد بالفتحة
 نصبا وجرا وسجي تترك الكسرة ان وسجي سبب ترك الكسرة
 فيه ان في باب غير المنصرف وانما حمل الجرف فيه ان في غير المنصرف
 على النصب قد للمناسبة متعلق بجل وعلة له بينهما ان يلي النصب
 والجر قد له في كونها ان النصب والجر بلا لوجه المناسبة
 علام في العنقدة بخلاف الرفع قوله فانه ان الرفع اثبات للمناسبة
 المنعقدة من قوله بخلاف علامة الكسرة فان قيل لم قدم غير المنصرف
 على الجمع المذكور ان لم مع انه اوضح لان معرفة غير المنصرف
 محتاج الى التعليل ولان اعرابه لازم بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه
 اعرابه ولان النصب التابع للحرکتين ولانه جزء عن غير المنصرف لانه واحد
 وغير المنصرف متقدم لانه يكون مفردا وجمعيا فانهم قوله والثاني
 عطف على الاول ان النوع الثاني منها ما ان محل يكون المتروك فيه
 ان في ذلك المحل الفتحة كما في الجمع المذكور ان وهو ان ما يكون
 المتروك فيه الفتحة او الثاني ما ان في المراد منه المحل انتشار
 ان المنص اليه ان لا ذلك الشيء بقوله ان المنص او اما مغرب بالفتحة
 رفعا ان في حاله الرفع والكسرة نصبا وجرا ان وبالكسرة في حاله
 النصب والجر وهو ان الاسم المغرب ما ان المحل الذي كان ملبسا
 ومغربا

ومغربا بالحرکتين المذكورتين ان الفتحة والكسرة جمع المذكورين السلام
 وحمل نصبه ان جمع المذكورين ان لم على الجرف قوله فتكون ان جمع المذكورين
 ان لم متعلق بجل وعلة له على وتيرة اصله ان الجمع المذكورين
 ان لم الدتر من وتيرة من باب ضرب الطريق ان على طريق اصله
 وهو ان اصله جمع المذكورين ان لم فان النصب فيه تابع للجر
 على ما سيجي ان يكون ذلك اصلا مبني على ما سيجي من المنص في بحثه
 نحو جاء في مسلمات بالفتحة رفعا ورايت مسلمات ومورن بملها
 بالكسرة نصبا وجرا ثم اراد بيانه محل تمام الاعراب بالحرکتين الثلاث
 فقال والثاني وطوق ان الثاني مكرس المغرب بالحرکتين المحضة ايضا
 ان كما ان المحل الذي كان مغربا بالحرکتين المحضة اما مغرب
 تام الاعراب بالحرکتين الثلاث في الاحوال الثلاث ان في حاله الرفع
 والنصب والجر على ما يبدو الاصل ان يكون الاعراب بالحرکتين الثلاث
 في الاحوال الثلاث مبني على ما هو الاصل كما في الاعراب بالحرکتين
 ان كما في الاعراب بالحرکتين الثلاث اصلا في الاعراب بالحرکتين
 بالواو ان ملبس بالواو او مغرب بالواو رفعا ان في حاله الرفع
 والالف نصبا ان في حاله النصب والياء جرا ان في حاله الجر
 في فتح الاسرار قوله بالواو رفعا لانه جنس الفتحة والالف نصبا
 لانه يابس الفتحة والياء جرا لانه متولد من الكسرة فهو ان
 مغرب تمام الاعراب كما ان من المحل الذي كان ملبسا بالحرکتين
 المحضة الاسماء الستة المعقدة المضافه واعاقيدها
 بالاضافة اذ في غيرها ان غير الاضافه معرفة بالحرکتين غير
 ياء المتكلم واعاقيده بالاضافة الى غيرها اذ المضافه اليها
 ان الى ياء المتكلم ملبسة او مغربة بالحرکتين تقديره معنى
 اذا اضيفت هذه الاسماء غير ذو الياء المتكلم تكون معرفة بالحرکتين

الى ما قبل المحذوفة - فاذا دخلت الالف واللام سقطا التنوين لان الالف
 واللام لا يجتمع مع التنوين وتعود الالف وضار العضا فاستبهت
 على صيغة المعلوم بمعنى ثابتة من اذ كانا او اخر الاسماء الستة
 ثابتة في حال الاضافة - محذوفة - نيا في حال الافراد فقد ثبتت
 او اخرها الزائدة في الحروف الزائدة في الطريان والتغير فتقوى
 المتأخره - لكونها من جهتين فامكن من اذا استبهت الزائدة فامكن
 جعلها في اخرها علامة - للممكن الحقة وذلك ان الاعراب لما كان
 علامة تدل على المعاني وجب ان يكون شيئا اجنبيا من المعرب
 لان العلامة غير المعلم كالطراز في الثبوت ولذلك كانت الحركات
 هي الاصل فيه عند البعض كذا قال عبد العزيز الشبروني في كتابه التثنية
 والجمع قوله والساكن اخف من المتحرك الى آخره جواب سؤال
 كانه قيل نعم لكن الحركة اصل في الاعراب فجعل اعرابها اولي فاجاب بقوله
 والساكن اخف من المتحرك او كانه قيل لم لم يجعل الاعراب بالحركة على هذه
 الحروف مع انه الاصل اجاب بقوله والساكن اخف من المتحرك يعني لو جعل
 الاعراب بالحركة يلزم تحريك هذه الحروف واما لو جعل انفس الحروف
 يلزم السكون وهو اخف فانقلب الحال وهو اصلية الاعراب فانقلب
 الحركة لثقتها قال البعض قوله فانقلب الحال هو اصلية الاعراب فانقلب
 من الحركة الى الحروف فهما في الاسماء الستة او في تلك الاسماء
 بسبب العارض وهو كون الساكن اخف من المتحرك وضار الحروف اصلا
 قوله تحفة اسم الحرف على تصيرة الحرف الى الاصل قال البعض قوله
 تحفة من الحرف متعلق بضرار على من جوزه وعلم له دونه الحركة يعني لا يضار
 الحركة اصلا بخلاف مخدوم اذ يحتاج الى زيادة حرف لجرد الاعراب من اذ لم يوجد
 في آخره حرف يكن جعلها علامة فاذا اريد جعل اعرابه بالحروف يحتاج الى زيادتها
 لجرد الاعراب فلم ينقلب الحال معنا بل بقي على حاله كذا قال الكاوي في حاشيته
 على الامتياز فيكون قوله بخلاف مخدوم معتل في الظاهر بقوله اذ يحتاج
 وفي المثال والحقيقة معتل باذ لم يوجد الخ قال البعض قوله اذ يحتاج الى

من لانه يحتاج لتغيير للمخلة مخدوم الى زيادة حرف لجرد الاعراب
 فلم ينقلب الحال بل بقي على حاله قوله وقد صار اللين اخر الحلا للاعراب
 دفع لسؤال وهو ان العين ليس محلا للاعراب فلا بد من تقدير
 على كل تقدير وجه الدفع ظاهر كذا في حاشيته الامتياز من تقدير حرف
 ليكون محلا للاعراب فيلزم ان لا يكون اخره منسيا قال صاحب المتأخر
 قوله وقد صار العين في مخدوم اخر اعرابها ومحلها خبر بعد خبر
 بحذف اللام نيا في حال الافراد والاضافة لما عرفت انه في الف للام
 الستة في ثبوت الآخر في حال الاضافة وموافق لها في حذف الآخر
 نيا في حذف الآخر نيا في حال الافراد فلا يرد ان الاسماء الستة
 محذوفة الاواخر نيا في الجملة مع ان عيونها لم تقرر محال الاعراب
 في حال الاضافة - ولو قال مطلقا كما قال في نحو العضا اصلا لكان
 احسن واهم كما قيل لكن غرضه الايجاز غاية الايجاز بلا اخلال
 قوله وبخلاف نحو العضا عطف على بخلاف مخدوم قوله لان اللام عليه
 للمخلة لانه لا لام لم يحذف نيا اصلا من في حال الافراد والاضافة
 فلم يشبه من اذ لم يحذف نيا اصلا فلم يشبه اللام الزائدة في الحرف
 الزائدة فكأن من اذ لم يشبه الزائدة فكأن اللام من لام جزأ محضا
 من خالصها وضرر من الكلمة متعلق بجزأ قوله والاعراب مبتدأ خبره
 قوله وصف فتناصرا من اذ كان اللام جزأ محضا والاعراب وصف
 فتنا في الوصف والجزأ المحض قوله ولما لزم التحريك من تحريك الحروف
 ببيان الفرق بين الكبير والمصغر في التصغير من في تصغيرها بسبب
 سكون الياء من ياء التصغير قوله عاد جواب لما اراد اللام الى اصل
 الحركة ذكره من ذكر المصغرا ذكر هنا من قوله وانما جعل في هذا
 في الامتياز من في الكتاب المسمى باسم الامتياز واما معرب ناقص الاعراب
 معربة او معتبس بالحركتين في الاحوال الثلث اما معرب بالواو رفعا من

في حال الافراد والاضافة
 لا يرد ان الاسماء الستة
 محذوفة الاواخر نيا في الجملة

عدة للتقيد بقوله المصنف مضافا الى مظهر الى اسم مظهر
 لكأنه ان كلا معربا بالحركة التقديرية حيث لا يمكن ان يحمل لفظية
 ومن اراد التحقيق فليرجع الى الجامي وحوشيه نحو جاء في مسلم
 واثنان وكلاهما ونحو رأيت مسلحين بفتح ما قبل الياء واثنين
 وكليهما ووجه عدولهما عن الاصل الاول ان ووجه عدول المثنى
 وجمع المذكر السالم عن الحركة الى الحروف والاول صفة الاصل والمراد به
 الحركة كذا قاله عهد العزيز البيروني في حاشيته الامتياز قال البعض
 قوله ووجه عدولهما ان عدول المثنى والجمع المذكور عن الاصل الاول
 وهو كونه الاعراب بالحركة قد سبقت الاثارة اليه ان ووجه عدولهما
 عنه في حيث الاسماء الستة حيث قال فاستهت الزائد فامكن جعلها
 جعلها علامة فانه اذا صرح جعل الحرف المثابة علامة للاعراب فصح
 جعل الحرف الزائد علامة للاعراب بطريق الاول قال صاحب المناهج
 قوله قد سبقت الاثارة اليه الخ بقوله كما في المثنى والجمع وهو
 وجود الحروف التي يمكن جعلها علامة واعرابا في اخرها لكون هذه
 زائدة فلا يحتاج الى ما يحتاج الاسماء الستة من التثنية بقوله
 لانها اسما او اخرها الخ ولذا جعل المثنى والجمع مثنى بهما وقال
 الاستاذ قوله وقد سبقت الاثارة اليه في الاسماء الستة ان في حيث
 الاسماء الستة حيث قال والساكن اخف من المتحرك فانقلب الحال
 بسبب العارض فصار الحرف اصلا لصفة فلذا عدل عن الاصل الاول
 وقال امام الايدوب قوله وقد سبقت الاثارة اليه وهو وجود علامة
 علامة الجمع والمثنى الصالحة للاعراب وهي الواو والالف والياء
 فلا يحتاج الى زيادة حرف لجرد الاعراب ولكل وجهة فهو موكها واما عن الثاني
 ان واما وجه عدولهما عن الاصل الثاني وهو كون الاعراب تاما بالحروف الثلاثة
 في الاحوال الثلث فالاحترار عن اللبس ان عن التباس احد طرفي بالآخر
 او عن وقوع الالتباس بينهما في الاحوال الثلث التي للجمع والتثنية يعني ان حروف
 الاعراب في الاسماء ثلثة فلذا عطي كلها لكل منهما لزم اللبس فلذا عدل عنه فلزم
 التوزيع ان اذا وقع اللبس في الاحوال الثلث فلزم التجميع عليهما يعني لو جعل اعراب

على واحد من الجانبين

بالحروف الثلث لوقع الالتباس بينهما ولو خص المثنى بها
 بقي المجموع بلا اعراب ولو خص بالمجموع بقي المثنى بلا اعراب فلزم
 التوزيع ان فلزم توزيع الحروف وتقسيمها عليهما للتلايق
 الالتباس بينهما قال الاستاذ قوله فالاحترار عن اللبس بينهما
 في الاحوال الثلث في الجمع والتثنية يعني ان حروف الاعراب في الاسماء
 ثلثة فلذا عطي لكل منها لكل منهما لزم اللبس فلذا عدل عنه فلزم
 التوزيع ان اذا وقع اللبس في الاحوال الثلث فلزم تقسيم الحروف
 الثلث عليهما للتلايق اللبس بينهما وذلك بان جعلوا الالف
 علامة الرفع في المثنى والواو علامة الرفع في الجمع وجعلوا اعرابها
 بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتح ما قبل الياء
 في التثنية وكسروا في الجمع وجعلوا النصب على الجر لا على الرفع لثابتة
 النصب والجر لوقوع كل منهما فضلا في الكلام قوله فالرفع الخ
 جواب سؤال مقدور وهو لم يترى الرفع بامتنياز الذاتي والنصب
 والجر بامتنياز الصفة فاجاب بقوله فالرفع لكونه من الرفع علامة
 ان علامة المقصود في الكلام احق من اليق بامتنياز الذاتي بين
 الشئيين لا الصفة والجر والنصب لكونها علامتي الفضلة في الكلام
 احق بامتنياز الصفة اذا الرفع في التثنية بالالف وفي الجمع بالواو
 فان الرفع في التثنية يميز ذاتها عن ذات الجمع وان الرفع في الجمع
 يميز ذاتها عن ذات التثنية والنصب والجر في الجمع بالياء فان النصب
 والجر في التثنية يميز صفتها عن صفة الجمع بفتح ما قبل الياء في التثنية
 وكسرها قبلها في الجمع وان النصب والجر في الجمع يميز صفة عن صفة التثنية
 بكسر ما قبل الياء في الجمع وفتح ما قبلها في التثنية وهذا اذا كان الذات
 مقابلا للصفة قال الاستاذ قوله فالرفع الخ جواب سؤال مقدور وهو
 لم يترى الرفع بامتنياز الذاتي والنصب والجر بامتنياز الخارجي العارفي

اجاب بقوله فالرفع قوله لكونه اس الرفع متعلق باحق الآتي
وعلة له علامة العدة اس المقصود احق اس ازيد في الاصلية
بالاستيلاء الذاتية بين الشئيين لا الخارجى العارض والجبر والنصب
لكونهما علامتا للفضل احق بالاستيلاء الخارجى العارض تأمل وقال
الاخر قوله فالرفع الخ جواب سؤال مقدر كأنه قيل لم لم يجعل
والجبر مخصوصا بالاستيلاء الذاتية بل مخصوصا بالاستيلاء الخارجى
العارض فاجاب بقوله فالرفع لكونه اس الرفع علامة العدة اس
علامة المقصود في الكلام احق اس اولي واليق بالاستيلاء الذاتية
لا بالاستيلاء الخارجى العارض والنصب والجبر لكونهما علامتا للفضل
في الكلام احق بالاستيلاء الخارجى العارض وقال بعض الفضلاء
قوله فالرفع الخ جواب سؤال مقدر وهو لم لم يجعل الاستيلاء الذاتية
في جبرهما ونصبهما وجعل الاستيلاء الخارجى العارض لهما والذات لرفعهما
فاجاب بقوله فالرفع قوله لكونه متعلق باحق اس لكون الرفع
علامة العدة احق بالاستيلاء الذاتية لا الخارجى والجبر والنصب لكونهما
علامتا للفضل احق بالخارجي وهذا اذا كان الذات مقابلا للخارج
والعرض وقال البعض قوله فالرفع تفصيل للتوزيع ومبتدأ خبره
احق الآتي بقوله لكونه اس الرفع متعلق باحق الآتي علامة العدة احق
بالاستيلاء الذاتية اس منسوب الى ذات الاعراب اذ الرفع في الجمع بالواو
وفي التنبيه بالالف فتبين رفع الجمع والتنبيه بهاتهما هكذا يليق
التعظيم والتفهم فلا تنظر الى القيل والقال قوله والتنبيه بمبتدأ
خبره اولى الالة وقوله لكونه اس الرفع متعلق باولى الالة وعلة له
اكثر لهما لا من المذكر السالم لان له من الشروط ما ليس لهما
واما الجمع المطلق مع انه لا كلام فيه فهو اكثر منها لصحة اطلاقه على الثلاثة
وما قدمها الى غير النهاية بخلافها فانها لا يصح اطلاقها الا على اثنين
اولي من المذكر السالم بالالف الا حق قوله ولكونه اس الالف عطف

عطف على قوله لكونها وعلة ثانية لقوله اولى قال البعض قوله
لكونه اس الالف عطف على قوله لكونها وعلة ثانية لكونها اولى
بالالف ومتعلق باولى السابق الذي يتعلق به المعطوف عليه
ضميرها اس ضمير التنبيه في نحو ضربوا ويضربون ولم يذكر كونه
ضمير الجمع في نحو ضربوا ويضربون بناء على ما فهم من سبق كذا قاله
الكاتب في حاشيته على الامتياز قوله والواو مبتدأ خبره قوله
اولي الالة وقوله لكونه اس الواو متعلق باولى الالة وعلة له
اخا الفة اولى لرفع الجمع قوله من الياء متعلق بقوله اولى
فلزم استئثار الاربعة اس واذا اخذ التنبيه بالالف والجمع الواو
فتبقى الاحوال الاربعة للياء فلزم استئثار الاحوال الاربعة في الياء
الى ثمانية للتنبيه والكالقاء للجمع فصارت اربعا كلتا هاتين النصب
والجبر قال صاحب المنافع قوله استئثار الاربعة اس نصب التنبيه
وجبرها ونصب المذكر السالم وجبره وقال الاستاذ قوله استئثار
الاربعة اس النصب والجبر في التنبيه والنصب والجبر في الجمع وقال
الاخر قوله فلزم استئثار الاربعة وهي نصبها وجبرها وقوله في الياء
متعلق بالاستئثار فتقوا اس اذا لزم ذلك الاستئثار فيها ففرقوا
وفتحو ما قبلها اس الياء فيها اس في التنبيه لخصه الفتح وكثرة
التنبيه بالنسبة الى الجمع وكسروا ما قبلها فيه اس في الجمع لتعلل الكسر
وقلة الجمع بالقياس الى التنبيه وعملوا نصب كل واحد منهما
على جبرها لا على رفعها لما عرفت آنفا قوله ولما كان هذه الحروف
الثلاث الخ جواب سؤال مقدر تقديره ولما كان الواو والياء والالف
اعرابا فيهما والاعراب لا يكون الا في الآخر فلا حاجة الى النون فيهما
فاجاب بقوله ولما كان هذه الحروف الخ وقال البعض قوله ولما كان هذه
الحروف الخ شروع الى بيان سبب اتيان النون في التنبيه والجمع
واله على معنى التنبيه والجمع لم يسمي اس تلك الحروف جواب لما اس

لم يجعل محضاً للاعراب متعلق بل لم يتحقق تحض الحركة ^{التي} كتحض
 الحركة للاعراب فلزم الجبر ^{اي} اذا لم يتحقق للاعراب فلزم الجبر
 عن النقصان او فلزم اتمام نقصان حصل من هذه الدلالة
 وايضا ^{اي} كما لم يتحقق للاعراب الخ او كعدم التحض للاعراب الخ
 او كما انها لم تتحقق للاعراب فلزم الجبر لم يكن الحاق التنوين
 الدال على التمكن قوله حذراً مفعول له فلم يكن اول قوله
 لم يكن عن التثنية ^{الساكنين} يعني ان الواضع اعتبر عند الوضع
 دلالة هذه الحروف على المعاني الخفية ايضا وعدم تحضها فيها
 وعدم امكان الحاق التنوين بعد التركيب فزادوا ^{النحو} في التثنية والجمع عوضا عنهما ^{اي} عن النقصان والتنوين كذا قال
 شيروى في حاشية الامتياز وقال بعض هؤلاء هذا الكتاب
 قوله عنهما ^{اي} عن عدم تحض وعدم امكان الحاق التنوين ولا يخفى
 ان كون النون عوضا عنهما يقتضي تأخره عن الاعراب الذي
 هو متأخر عن العامل وليس اذ هو موجود قبل العامل حين وضعها
 ولو قيل اعتبر الواضع عند الوضع دلالة هذه الحروف على المعاني الخفية
 مع العددين المذكورين يلزم تقدم الاعراب على العامل وهو محال
 اذا الاعراب من حيث هو اعراب لا يمكن الابدال العامل بهذا الاعتراف
 حاصل فانقلبه الشارح عن المحض في باب الاعراب وهذا ايضا من المصنوع
 كما قال في آخره كذا في الامتياز فينبى كلامه تدافع ظاهره ويمكن
 التوفيق بانه اراد بما سبق التحقيق عنده حيث قال فيه في الامتياز
 والذي عندي في حل الاشكال وهذا اشار مسلك الجمهور قال
 الشارح قوله عوضا عنهما ^{اي} عن النقصان بعدم التحض والتنوين
 قال في الحاشية وفيه يجمع يظهر بالتأمل فيما سبق من تحقيقنا انتهى
 وهو ان هذا يقتضي عدم وجودها الابدال التركيب بالعامل وليس
 كذلك لما سبق من التحقيق من ان يصح التثنية والجمع موصوفة قبله

قبله فمن جزء من الدال وحذفها عند الاضافة لا يثبت جزئيتها لانه
 كالترقيم فليس سقطها بالاضافة وعدم باللام لكونها عوضا
 وقا مقام التنوين بل لان لها شيها به في الجملة لاس كل الوجوه
 فلذا ثبت في الوقف ايضا صرح به في بحث الاضافة ^{ويكون الجواب}
 باشارة قوله في سبق الا ان الواضع شرط التحمل الاول عند ورود
 الخ بان الواضع اعتبر عند الوضع دلالة هذه الحروف على المعاني الخفية
 ايضا وعدم تحضها فيها وعدم امكان الحاق التنوين بعد التركيب
 فزادوا ^{بعض} عوضا عنهما قال صاحب المنافع قوله فزادوا الخ ^{اي} في
 اذا لزم الجبر لعدم تحضها للاعراب ولم يكن الحاق التنوين فقد زادوا
 نونا عوضا عنهما ^{اي} عن تحضها وعن التنوين فبالنظر الى الاول
^{اي} الى كون زيادة عوضا عن النقصان كذا قال شيروى في حاشية الامتياز
 او الى تحض او الى نقصان بعدم التحض او الى عدم التحض للاعراب
 او الى كون زيادة النون عوضا عن النقصان بعدم التحض فيز
 سمينا عن سقمها واخر فاشته قال صاحب المنافع قوله الى الاول
 الى كون النون عوضا عن التحض لم تسقط ^{اي} تلك النون مع اللام
 والوقف يقال الزيادة وزياد ويقال الضاربان وضاربان
 و الى الثاني ^{اي} وبالنظر الى كون زيادة النون عوضا
 عن التنوين كذا قال شيروى او الى عدم امكان الحاق التنوين
 او الى كونها عوضا عن عدم امكان الحاق التنوين او الى كونها عوضا
 عن التنوين او الى كون النون عوضا عن التنوين سقطت ^{اي}
 تلك النون بالاضافة كما سقط التنوين بها واليه اشار بقوله
 و الى الثاني الخ قوله عملاً مفعول له لقوله لم تسقط ولقوله سقطت
 على سبيل التنازع او البديل بالشيئين ^{اي} الاول والثاني قال
 قوله بالشيئين ^{اي} لا جبر ^{اي} بالشيئين احدى عدم التحض والثاني

عدم الحاق التنوين وكسرها في النون في التنوين وتحتها
 في النون في الجمع قوله تعادلا مفعول له لقوله كسرها ولقوله
 فتحها على التنازع است ولا بينهما وفرقا عطف على تعادلا
 قوله بينهما است بين التنوين والجمع طرف لتعادلا وفرقا على سبيل التنازع
 والتبادل قال عبد العزيز الثوري قوله تعادلا وفرقا بينهما انظر
 ان وجه التعادل هو ان الكسرة ثقيلة والمثنى خفيفة لقوله
 بالنظر الى الجمع وان الفتحة خفيفة والجمع ثقیل لما عرفت آتفا
 فاعطى الثقيلة بالثقل وبالخفيفة بالثقل ولا يضر كون الخفيف
 ثقیلا والثقل خفيفا باعتبار كثرة وجوده في الاعداد وقلة فيها
 وكثرة لثقله وقلة كما لا يخفى وجه الفرق قال الكاظم في وجه التعادل
 حيث اعطى له الكسر الثقيل لما اعطى له الالف الخفيف والفتح
 الالف لما اعطى له الواو الثقيل ولما اعطى الاول للثاني والثاني
 للاول لم يحصل التعادل انتهى كلامه وقال صاحب المنافع قوله تعادلا
 بين ما قبل الواو وبين النون بان كسرت النون فيما فتح ما قبل الواو
 فيه وفتحت فيما كسر ما قبل الواو فهو قوله اذ قد تزول على الفرق
 العلامة الاولى قوله بالاعلال متعلق بتزول نحو مصطفىه اقول
 العلامة الاولى هي فتحة ما قبل الواو اذ المثال تنوين قال الكاظم
 في حاشية الامتياز هذا مخالف لما صرح به السيد السند في حاشية الفرق
 من انه لا اعلال في التنوين فلا التباس حتى يحتاج الى الفرق ولعل
 نظر الى وجود مقتضى الاعلال فيها مع عدم اللبس لكثرة النون واما
 اللبس في حال الاضافة فجهل كعدم لثقلته وللاعتناء على القرينة
 قال عبد العزيز الثوري قوله اذ قد تزول العلامة الاولى بالاعلال
 نحو مصطفىه اقول العلامة الاولى هي كسرة ما قبل الواو اذ المثال جمع
 لا تنوين لان لام المصغر لا يذف فيها فيقال مصطفىين ومصطفين
 فظهر

فظهر ان الحاجة الى الفرق بالثقل عند نزول العلامة الاولى في قوله
 وقال صاحب المنافع قوله العلامة الاولى وهي كسرة ما قبل الواو في الجمع
 وانما في التنوين فلا اعلال في الاول لفتح ما قبل الواو لانه يقال فيها
 مصطفىين بالياءين وفتح الاول في بعضها وجراد مصطفىين وفتح
 فلا يحتاج الى الفرق بين التنوين والجمع الى الفرق في حركة النون فلعن
 المراد بقوله وفرقا بينهما وفرقا وانما بينهما وفرقا بعلامة مطردة
 في غير الاضافة في الوصل واما ما اجاب به عن هذا السؤال في الحاشية
 هنا من قوله ولعل المصغر نظرا الى وجود مقتضى الاعلال فيها فغير حاكم
 للاشكال كما لا يخفى ووجه الحاق اثنين است بسبب الحاق اثنين بالمثنى
 واختيه است ووجه الحاق اختي الاثنين به فظهر لانها است الاثنين واختيه
 كالمثنى لفظا ومعنى واختيه لفظا اثنين وثنتين اما كونها كالمثنى
 لفظا فظاهرا واما معنى فلا معنى فظهر تكرار الواحد لان معنى التنوين
 تكرار فلكونها كالمثنى مع جهتين اخذ احكم في الاعراب لا في المعنى
 المثنى في اللفظ والمعنى مستقرم ان كسرة اعرابها مثل اعرابه والباء علم
 واما كلا است واما وجه الحاق كلا مفرد اللفظ ومثنى المعنى است فثبت
 لانه مفرد اللفظ ومثنى المعنى لانه ليس في آخره علامة التنوين من الالف
 والياء ولا علامة الجمع ايضا وهو ظاهر فيكون لفظ مفردا ومثنى المعنى
 لان معناه تكرار واحد معنى اثنان فلفظه يقتضيه الاعراب بالحر كاسر اللفظ
 يقتضيه الاعراب بالحروف قال صاحب الامضاج ثم الصحيح ان كلا مفرد
 ومثنى المعنى والدليل على افراده لفظا انه لا ينطق بواحدة فلا يقال
 كل فانه يضاف الى المثنى ولو كان المثنى لكاء فيه اضافة الشئ الى نفسه
 خلافا للكسرين فانه عند علم مبني وانما جعل اعرابه كالمثنى مضافا الى مفر
 بالحركات تقديره مضافا الى مظهر لان الحركات اصل والظاهر اظهرها
 والحروف فرع والمظهر فرع فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع وعند
 اعرابه بالحركات تقديره عند اضافة الى المظهر ايضا انتهى كلام الكاظم في قوله
 است اذ اكد كلاما مفرد اللفظ ومثنى المعنى فراجح النجاة في الاضافة في اضافة
 كلا الى المظهر الاصل والحق صفتا للمظهر او الثاني للاول والمراد بالمظهر

هذا المظهر المسمى معنى سواء كان مثنى اللفظ نحو كلا الرجلين او لا
 نحو كلا ذلك فانه يجوز افرادهم الا ان روى مع كونه المثنى مثنى
 او جمعا كما ينبغي كذا في حاشية الامتياز قال البعض قوله اللاحق او اوضح
 للمظهر او للاصل كذا بين الشارح قال الاستاذ للاصل لا تصحفتا المظهر
 او الثاني للاول والاول اولي وقائدهما بيان وجه الرعاية
 قوله بالاصل اللاحق متعلق باللاحق وجه الافية كونه اصلا للمظهر
 ووجه كونه للفرع كناية عن كونه والفرع بالاصل اللاحق فهو الحركة فانما حذف
 بالشيء الى الحذف قوله جانب اللفظ مقول راعوا ان لفظ كلا
 في اللام للمظهر الخادبي او عوض عن المضاعف اليه قوله واللاحق
 عطف على جملة راعوا الى اخره بتقدير وراعوا في الاضافة الى المظهر
 الفرع اللاحق بالفرع الثقل وهو الحرف وجه فرعية المظهر كونه
 كناية عن المظهر كذا قال الشارح قوله جانب اللفظ ان جانب معناه
 مقول راعوا المستفاد من العطف مع ان اللفظ ان لفظ كلا
 ايضا ان كالمظهر وهو مفعول باللفظ اليه او كاصالة المظهر اصل
 في الاعراب وكذا ان مثل كلا في الاعراب كلتا ووجه الخاف
 باب عشرين بالجمع ايضا ان مثل ثلثي في ثلثية واثنية بالثنية
 ظاهر لكونها ان عشرين او باب عشرين كالجمل لفظا ومعنى يعني
 لاجل الكثرة وكذا ان مثل باب عشرين او مثل عشرين او لو ان
 لفظ اللاحق قوله وعدم النون عن الاصل او بالحذف عن اختلاف الرايين
 جواب سؤال مقدر وهو كيف يكون اولو كالجمل لفظا وليس فيه نون
 اجاب بقوله وعدم النون الخ فان قلت لم يزل وحذف النون
 كما قالوا قلت لانه موضوع بدونه وقيل اصله اولون بالنون فحذفت
 للنون الاضافة في تبخير الاضافة انب وبالمجدة لو قال وترد
 النون لكاتب احسن كما لا ينبغي كذا ان مثل ما بيناهم من قبلنا
 ووجه عدم لهما الى هنا مذكور في الامتياز واللاحق ان
 القسم الثالث وهو ان الثالث ما ان المظهر بالحركة مع الحذف

مع الحذف لا يكون الا معرب تام الاعراب ومقدور ان يبا عتبار الحذف
 قوله لان محذوف ان محذوف الثالث متعلق بالاختصار المفهوم من قوله
 قسمه لان التعداد يدل على الحصر غالبا ان مظهر فيها او باختصار المقدر
 ان انما الحصر هذا القسم في القسمين لان محذوف اما حركية اعرابية
 او حروف من حروف العلة لا غير فالقسم الاول وهو ان القسم الاول
 ما ان المحل الذي كان محذوف ان ذلك المحل حركة يعني كانه المحذوف فيه
 حركة الفعل المضارع الذي لم يتصل باخره ضمير مرفوع كالف التثنية
 وواو الجمع وياء المخيطة وانما قيدنا الضمير بالرفع او وصفناه بالرفع
 بقرينة المرفوع اللاحق في المتن قوله اللاحق وهو ما اتصل باخره ضمير
 مرفوع وانما كان ذلك القيد ملحوظا في عبارة المصنف فلم يزل الاضمار
 عن المصوب اذ باتصال الضمير المصوب قال البعض قوله اذ باتصال
 المصوب علة لمقدور وهو انما قيدنا الضمير بالمرفوع اذ باتصال المصوب
 لا يخرج ان ذلك الفعل عن هذا الحكم ان يكون محذوف حركة يقال
 لم يضربك بحذف الحركة كما يقال لم يضربك بحذفها قال الاستاذ قوله عن هذا
 الحكم ان يكون محذوف حركة وتقول يضربك لم يضربك وقول
 الاخر قوله عن هذا الحكم ان عن القسم الاول وهو ما كان محذوف حركة
 وقال صاحب المنافع قوله عن هذا الحكم ان عن كون محذوف حركة بل لا يخرج
 عن كونه معربا بالحركة مع الحذف وهو ان الحال ان ذلك الفعل
 صحيح الواو في وهو للمحال ان للمحلية ويسمى هذا الفعل صحيحا
 في عرف النحاة وهو ان الصحيح في عرفهم ما ان الفعل الذي ليس اخره
 ان ذلك الفعل حرف علة من الواو والياء والالف وهو في اصطلاح
 الصرفيين ما خلى فاؤه وعينه ولامه من حروف العلة والهمزة والتضعيف
 فرفع ان رفع ذلك المضارع الذي لم يتصل باخره ضمير ملائس بالضم
 ونصبه بالفتح ولو تقديرا ولو هذه للوصلية ان ولو كان كل من الضمة
 والفتحة تقديرا او لو كانت الفتحة والفتحة تقديرا ان مقدرتها ولا احتال

لكونها محليتين لان المضارع المذكور معرب ولا يجمع فيه الرفعان
 والنصبان والرفع والنصب بخلاف الحذفين كما في الوقف اي لو كان كل
 منهما تقديراً كما في الوقف ولا يخفى ان السا ليس المراد
 ان مراد المصير بها اي بالفتحة والفتحة الواقعية في الفعل علم العالمية
 والمفعولية اي علامة الفاعلية والمفعولية قال شيخنا في الالفية
 واما الفعل المضارع فيقول في الاعراب على الاكم فكان له ثلاثة انواع
 مع الاعراب كما للكم فاعرب بالرفع والنصب اذ لم يمنع منهما ولم يبر
 بالجر لانه لا يكون الا للاضافة والافعال لا تقبلها لان الاضافة اخبار
 في المعنى والفعل لا يصح ان يجزعه اصلاً فكما لم يعرب بالجر عوض عنه بالجرم
 انتهى وجرم بحذف الحركة اي حركة اخر الى هي الاعراب فلا يرد ما حركه
 لا لتقاء الساكنين مثل لا تقرب الفلام فاعرب تقديري على ما سياتي
 كذا قال صاحب فتح الاسرار ولو تقديراً ولو هذه للوصيلة اي ولو كان
 جزم الحركة تقديراً قال صاحب المنافع قوله ولو تقديراً وقد يكون
 احد جزئيه محلياً كما في ان لم يضرب لما تقدم اتف ان الحذفين يجمعان
 فيه احداهما لفظاً والاخر محلياً كما اذا التقى الـ اي بعده اي كونه جزم
 الحركة تقديراً كما اذا التقى ذلك المضارع الـ اي بعد جزم الجازم به
 كما سيجي مثال في الشرح نحو لم يضرب مثال للرفع والى يضرب مثال
 للنصب ولم يضرب مثال للجرم لفظاً ولم يضرب القدم مثال للجرم
 تقديراً والقسم الثاني وهو ان الثاني ما في المحل الذي او
 المعرب الذي كان محذوف اي ذلك المحل او ذلك المعرب حرفاً يعني
 كان المحذوف فيه حرفاً قوله الفعل المضارع اشارة الى ان قوله
 المضارع صفة موصوفها محذوف بتقرينه اليوم المذكور الذي لم يوصل
 حروفه من فروع ان كان اخره حرف علة فالثاني المضارع المذكور
 واو او كانت او يا او الـ فرفع المضارع المذكور بالفتحة حال كونها
 تقديراً اي مقدراً بحذفها قوله لاستثناها اي الفتحة علة لكونها تقديراً

عليها اي على حرف علة ونحوه اي المضارع المذكور ملابس بالفتحة
 ولو تقديراً ولو هذه للوصيلة اي ولو كان تلك الفتحة تقديراً كما
 في اذ كان الاخر اي اخره الـ اي كونه الفتحة تقديراً كما اذا كان
 اخر ذلك المضارع الـ اي وجزم اي المضارع المذكور بحذف الاخر
 نفسه لان حرف العلة في غير الصحيح بمنزلة الحركة في الصحيح فتدفع
 كي حذفته بطلاناً اي سواء كان واو او يا او الـ فتدفع لان الجازم
 علة لكون جزم بحذف الآخر اي لان الجازم بحذف الحركة لما لم يجد الحركة
 اي فلي لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها اي للحركة يعني
 حذف الحرف الاخر الثالث به لها لان حرف العلة مثا به للحركة
 نحو يفزود ويرمي ويحس بسكون الواو والياء لاستثقال الفتحة
 على الواو والياء والاصل يفزود ويرمي ويحس بضم الواو والياء
 قلبت يا، يحس الـ اي لتحررها في الاصل وانفتاح ما قبلها الا ان نحو
 لن يفزود بالفتحة لفظاً وليس يرمى ايضاً بالفتحة لفظاً وليس يحس
 بالفتحة تقديراً لوجود الـ اي قيل لتقدر ظهور الاعراب في اللفظ
 بسبب الالف ولم يفز بجزم في الواو ضم الزايم ولم يرمى بحذف الياء
 او كسر الميم ولم يحس بحذف الالف وفتح السين والقسم الرابع وهو
 ان القسم الرابع ما في المعرب بالحرف مع الحذف اي ما عر بالحرف مع ان
 في المتن الحروف نظراً الى الواقع فانه فيه واحد كما لا يخفى على من له
 شأ طه لا يكون الا المعرب ناقص الاعراب حيث اعطى حذف النون
 الى حالته وهو اي المعرب ناقص الاعراب الذي اتصل
 باخره اي ناقص الاعراب فيه مرفوع غير النون وغير النون الالفية الثانية
 والواو في جمع المذكر والياء في الواحدة المخاطبة الذي اي النون الذي
 هو اي ذلك النون للجمع المؤنث وانما قيد الضمة المرفوعة بغير النون
 اذ المضارع لو اتصل هو اي النون به اي المضارع لكان جواب لو
 اي لكان المضارع مبني على السكون محلاً على الماض والمضارع بالنون

ولو تقديراً ولو هذه للوصيلة اي ولو كان تلك الفتحة تقديراً كما
 في اذ كان الاخر اي اخره الـ اي كونه الفتحة تقديراً كما اذا كان
 اخر ذلك المضارع الـ اي وجزم اي المضارع المذكور بحذف الاخر
 نفسه لان حرف العلة في غير الصحيح بمنزلة الحركة في الصحيح فتدفع
 كي حذفته بطلاناً اي سواء كان واو او يا او الـ فتدفع لان الجازم
 علة لكون جزم بحذف الآخر اي لان الجازم بحذف الحركة لما لم يجد الحركة
 اي فلي لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها اي للحركة يعني
 حذف الحرف الاخر الثالث به لها لان حرف العلة مثا به للحركة
 نحو يفزود ويرمي ويحس بسكون الواو والياء لاستثقال الفتحة
 على الواو والياء والاصل يفزود ويرمي ويحس بضم الواو والياء
 قلبت يا، يحس الـ اي لتحررها في الاصل وانفتاح ما قبلها الا ان نحو
 لن يفزود بالفتحة لفظاً وليس يرمى ايضاً بالفتحة لفظاً وليس يحس
 بالفتحة تقديراً لوجود الـ اي قيل لتقدر ظهور الاعراب في اللفظ
 بسبب الالف ولم يفز بجزم في الواو ضم الزايم ولم يرمى بحذف الياء
 او كسر الميم ولم يحس بحذف الالف وفتح السين والقسم الرابع وهو
 ان القسم الرابع ما في المعرب بالحرف مع الحذف اي ما عر بالحرف مع ان
 في المتن الحروف نظراً الى الواقع فانه فيه واحد كما لا يخفى على من له
 شأ طه لا يكون الا المعرب ناقص الاعراب حيث اعطى حذف النون
 الى حالته وهو اي المعرب ناقص الاعراب الذي اتصل
 باخره اي ناقص الاعراب فيه مرفوع غير النون وغير النون الالفية الثانية
 والواو في جمع المذكر والياء في الواحدة المخاطبة الذي اي النون الذي
 هو اي ذلك النون للجمع المؤنث وانما قيد الضمة المرفوعة بغير النون
 اذ المضارع لو اتصل هو اي النون به اي المضارع لكان جواب لو
 اي لكان المضارع مبني على السكون محلاً على الماض والمضارع بالنون

المذكورة وانما بنى المصنف على السكون لتلازم اربع حركات
متواليات فيما وقع كالجملة الواحدة كما ان كانا متبنيين المتصلين
بهم المضافين نون التأكيد كما سيأتي في آخر بحث المبنى
في آخر هذا الكتاب فرفعنا من ذلك المضارع بالنون الاعرابية
لان الضائر في المضارع حرف لين لا يتحمل الحركة فجعل بالنون
لثابت حرف اللين ونصبه من ذلك المضارع وحزمه بحذفه من
حذف النون لان النون لما كانت علامة الرفع حذفت مع الناصب
والجائز قوله لان الضمير المرفوع من البارز المتصل وهو المضاف
الالف في ثمانية والواو في خمسة المذكور غائبا او في طبا والنون
في خمسة المقتضى والياء في واحدة المنيطة كذا قال صاحب المنافع
وقال البعض قوله لان الضمير المرفوع علة لكونه رفعة بالنون
فأصمهم وقال الاستاذ قوله لان الضمير المرفوع علة لاعتداد
المقدر من واو اعرابوا المضارع المذكور بهذا الاعراب لان الضمير
المرفوع وهو الالف والواو والياء لما عده بهم العين وفتح الدال
مع الاستدراك في صيغة المجهول جزأ من الفعل لشدة الاتصال به لئلا
سكون آخر ضربنا للمتكلم دونه ضربنا بين لم يكن اخر ضربنا للفاعل
لان النون فيه ليست بضمير قال صاحب المنافع قوله دونه ضربنا
بفتح الياء لكونه نافية ضمير المفعول وانما اختارها في الدليل دونه مثل
ضربت وضربك مع انهما مثل ضربنا بالسكون وضربنا بالفتح في اتصال المرفوع
بأحدهما والمنصوب بالآخر والسكون مع المرفوع والحريك مع المنصوب
ليكونا نصا في الدلالة لكون المرفوع والمنصوب بلفظ واحد وانما الفرق
بينهما بالرفع والخفضية دونه ضربك وضربت لاختلاف لفظهما
وقال الاستاذ قوله دونه ضربنا لان ضميره منصوب قوله جعلوا من النواة
جواب لما اعراب من اعراب المضارع بعده من بعد الضمير المرفوع
ولي لم يتحمل الالف من الف التثنية والواو من الواو والياء من الياء المنيطة

سكون نافية الفاعل

من ياء المنيطة الحركة مفعول لم يتحمل وقاعله الالف مع ما عطف عليه
جعلوا جواب لما اعراب من اعراب ذلك المضارع المذكور وهنا
او اعراب القسم الرابع او اعراب ذلك القسم بالنون لئلا
في الغنة قال البعض قوله بالنون وحذف النون لقربه من حرف العلة
قوله لعدم امكان حرف العلة بثلاث اضافات علة لم يتحمل
او لعدم امكانه قبله لئلا يتصل بالالف المنيطة لان وضعها على السكون
ولانها ضعيفة فلا يتحمل الحركة فتلك ضابط المضاف قوله لم يتحمل الالف
والواو والياء فالاول في التثنية والثاني في الجمع والثالث في المنيطة
في مرآتق وعدم ذكر النون لما مر فقدم تحت الالف ظاهرا وعدم تحمل الواو
والياء لكون ضميريهما مشروطة بالسكون بحسب الاصل واما تحريكها
في التثنية واو تزيين وفي رفع القسم ففادى سبب عارض هو
الضرورة قوله لعدم امكان حروف العلة لكونها وسكونها ما قبلها
حينئذ من الالف والواو والياء فحذفها من حذف النون
منه في الجزم من في حال الجزم حذف الحركة من حذف الحركة وجعلوا
من النواة المنصب من نصبه عليه من على حزم وجعلوا اعراب نصبه
كما عراب حزمه قال صاحب المنافع قوله جعلوا المنصب عليه من على الجزم الذي هو
اصل في هذا المضارع بالنون الى المنصب الذي هو بالحذف لان الحذف اصل
في الجزم لانه علامة الجزم مطلقا واما كونه علامة المنصب ففي هذا المضارع
تقطعت دونه الرفع بين لم يجعلوا نصبه على رفعه وجعلوا حالة المنصب الجزم
فيه بالحذف مع ان الحمل عليه اولى لكونه عمدة في الكلام ومقصودا فيه قوله
لان الجزم في الافعال متعلق بجعلوا وعلة له بدل الجزم في الاسماء والمنصب
يناسبه من الجزم في مخرج اصولها من المنصب والجزم لان المنصب من افعي
الحلق والجزم من وسط النغم والرفع من الشفتين قال صاحب المنافع
قوله في مخرج اصلها الى المنصب والجزم وهو الحركة التي هي النون والكسرة
ومخرج الفتحة باعتبار ما يتولد منها من الالف حروف النغم والحلق ومخرج الكسرة

باعتبار ما يتولد منها من اليا، وسط اليا، والمناسبة بين الحرفين
 ظاهرة واما مخارج الهمزة باعتبار ما يتولد منها من الواو وهو
 الشفتية فلا مناسبة بين مخارجهما وانما اعتبر ما يتولد منها
 في مخارجهما لانه لا يخرج لهما باعتبار ذاتهما كما لا يخرج لهما باعتبار
 وفي الحاشية قوله في مخارج اصلهما المخارج مصدر ميمي والمراد بالاصل
 الكسر والفتح وهما اصلا مخارجهما بغير انضمام الهمزة بخلاف الضم
 فان خروجهم به وجه اصلهما للمجر والنصب انما عاقت لان كلاهما
 يكونان بالحركة والحرف بخلاف الكسر والفتح لانهما لهما الحركتين
 المخصوصتين فانهم انتهوا من المص اصل النصب واصل الجر
 الكسر واصل الرفع الهمزة لان النصب قد يكون بالجر واليا، والجر
 بالنصب والرفع بالواو والالف فلا يكون اصلا بخلاف الهمزة والكسر
 وفي كونهما من النصب والجر علامة على العضلة فلذا من فذلك المناسبة
 او فذلك التاسب قال البعض قوله فلذا من لاجل مناسبة النصب
 1 لجر يحمل النصب على الجر يحمل من النصب على الجر وفي الرفع قوله
 في الاسماء متعلق بحمل من في ثنائيا وجمعها فيناسب من اذا كان الامر
 هكذا فيناسب النصب بدله من بدل الجر وهو الجزم بحمل من اذا كان
 النصب مناسبا بدله فيحمل النصب عليه من على بدل الجر او على الجزم
 في الافعال فيستحق انما يجب التوثيق بكونه من جميع الموثقات وانما
 لا يستحق النصب هذه التوثقات حملا على الجزم لان الجزم في الافعال
 بمنزلة الجزم في الاسماء معناه ان المضارع لما عليه الالتماس اعرب بالرفع
 والنصب وتقدر الجر تحمل الجزم عوضا عنه ونحو الجزم في الافعال
 بمنزلة الجزم في الاسماء كذا قاله دود اخيه وقال صاحب زهرة اليا
 في شرحه على الغري وانما سقط التاسب هذه التوثقات مع ان شأ
 الجزم حملا على الجزم لعدم العلامة للنصب كما حمل النصب على الجزم
 في تنبيه الاسم لوجهه وقال سعد الدين في شرحه على الغري وانما سقط

وانما سقط التاسب هذه التوثقات حملا على الجزم لان الجزم
 في الافعال بمنزلة الجزم في الاسماء فلما حمل النصب على الجزم في الاسماء
 في التثنية واجمع فكذا حملنا حمل النصب على الجزم وحذفت التوثقات
 حال الجزم كويضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربون
 مثال الصحيح ومثال حالة الرفع لان النون في هذه الاصلية
 علامة الرفع كالهمزة في الواحد فكما يحذف حركة الواحد في حالة
 الجزم كذلك يحذف النون فلولا يحذف النون للزم ابقاء علامة الرفع
 في حالة الجزم والنصب وذلك محال وانما جعلت النون علامة للاعراب
 كالحركة لانه لما وجب ان يكون هذه الافعال معربة من حيث انه
 يشبه الاسم والاعراب انما يوجد في آخر الكلمة وكما ان اواخر هذه
 الافعال ساكنة وعلى الضائر لانها لما اتصلت بالافعال صارت
 كاجزاء منها ولم يكن اجزاء الاعراب عليها لان الالف ساكنة والواو
 واليا، لو حركت يخرج من ان يكون ضميرا فوجب زيادة حرف التثنية
 فزادوا النون لمناسبة اياه كذا قاله سعد الدين ويرميا، وترميا،
 ويرمون وترمبون ومثال الناقص ومثال حالة الرفع
 ولن يضربا ولن يضربا ولن يضربوا ولن يضربوا ولن يضربوا
 الصحيح ومثال حالة النصب ولن يرميا ولن يرميا ولن يرميا
 ولن يرموا ولن يرمي ومثال الناقص ومثال حالة النصب ولن يرميا
 ولن يرميا ولن يرميا ولن يرميا ولن يرميا ولن يرمي ومثال الناقص
 الجزم ولن يرميا ولن يرميا ولن يرميا ولن يرمي ومثال الناقص
 ومثال حالة الجزم فالجمع الفاء للفظ فاعلى داخل على الاجمال
 بعد التفصيل ولفظ فذلك مشتقة من فذلك فان قيل فاعلى هذا
 الاشتقاق لا يكون الفاء ههنا فذلك لعدم دخوله على ذلك فيقال
 انه لا يلزم الاطراد والانعكاس في وجه التسمية ومعنى الانعكاس فيه
 كلما تحقق وجه التسمية تحقق الاسم ومعنى الاطراد فيه كلما تحقق الاسم
 تحقق وجه التسمية والمنتهى ههنا الاطراد لوجود الاسم بدونه الوجه

وهو غير لازم بل يكفي وجه التسمية في بعض افراد الالك كما في قول الحساب
بعد تعداد الشيء فذلك الف او مائة وغير ذلك او يقال انه وان لم يوجد
الدخول ظاهرا لكنه وجد حكما لان الالف واللام فيه للمعرب الخا برجي
فيكون لفظ مجموع ههنا قائم مقام ذلك فيكون الفاء الداخلة على مجموع
ظاهرا داخلة على ذلك حكما فيكون تعريف الفاء الفذلكة على هذا
الجواب فاء داخلة على الاجمال بعد التفصيل ظاهرا او حكما قال اليتاد
قوله فالمجموع فذلكة اقام الاعراب الحاصلة من التقييم بحسب المحل
وقال اقام لا يوب والفاء في قوله فالمجموع هي فاء فذلكة فان الفاء
الحاصلة ان كانت لعطف التفصيل على الاجمال فهي تفصيلية
وان كانت لعطف الاجمال على التفصيل فهي فاء فذلكة كما وقعت
ههنا انتهى كلامه في نهاية بيان العواقل قوله ان مجموع اقام الالف
الى صلة من التقييم بحسب المحل من تقسيم الاعراب بحسب محله
امثارة الى كون الالف واللام في المجموع للمعرب الخا برجي النفعي
العلمي تسعة والمراد محال الاعراب بالنظر الى الاعراب الموزع عليها
تسعة كانه منها من التسعة حاصلة بانقسم كل واحد من الاول
وهو ما بالحركات المحضة ومن الثاني وهو ما بالحروف المحضة قال
صاحب المنافع قوله من الاول والثاني وهي المعرب بالحركة المحضة
والمعرب بالحروف المحضة الى معرب تام الاعراب وهو المعرب بالحركة
وهو المفرد والجمع المكر المنصرفان فهما اول التسعة ومن المعرب
بالحروف الاسماء السنة المذكورة وهي الرابعة من التسعة
الى بناقصة ان ناقص الاعراب قوله المنقسم صفة للناقص قال
صاحب المنافع قوله وناقصة المنقسم وهو المعرب بالحركتين والمعرب
بالحرفين الى قسمين من كل منهما وهما من المعرب بالحركة المعرب
بالضمة والفتحة وهو غير المنصرف والمعرب بالفتحة والكسرة وهو
جميع المؤنن السالم ومن المعرب بالحروف المعرب

المعرب بالواو والياء وهو جمع المذكور السالم وملحقا والمعرب
بالالف والياء وهو التثنية وملحقا بها في الاول من هذه الاربعة
ثاني التسعة والثاني منها ثالث التسعة والثالث منها خامسها
والرابع منها سادسها كذا قال صاحب المنافع واثنان منها
من التسعة حاصل بانقسام الثالث وهو ما بالحركة مع الحذف
او وهو المعرب بالحركة مع الحذف الى قسمين لان محذوفه اما حركة
او حرف قال البعض قوله الى قسمين قسم نصبه بالفتحة او الياء
وقسم نصبه بالكسرة او الياء على طريق الاجمال واما على طريق التفصيل
واربعة كلها ناقصة وقسمان تام فحصل ستة اقسام وقال
صاحب المنافع قوله الى قسمين وهي المعرب بالفتحة والفتحة
وحذف الحركة والمعرب بالفتحة والفتحة وحذف الاخر في الاول
المضارع الذي لم يتصل باخره ضمير مرفوع وهو صحيح وهذا
سابع التسعة والثاني المضارع المذكور الذي اخره حرف علة
وهذا ثامن التسعة وواحد منها من التسعة الرابع وهو
ما بالحرف مع الحذف قال صاحب المنافع قوله وواحد منها الرابع
وهو المعرب بالنون وحذف هو الفعل المضارع الذي اتصل
باخره ضمير مرفوع غير النون وهو تاسع التسعة انتهى كلامه
ان قلت اذا كان ذات الاعراب عشرة ومجمل تسعة يلزم ان يوجد
واحد بدون المحل قلت انما يلزم هذا لو اعطى اعراب واحد بوجه
من العشرة كل واحد وحده من التسعة واخر ذلك المحل آخر ذلك
وهكذا الى التاسع وليس الامر كذلك بل المقطع من العشرة
لواحد من التسعة اما ثلثة او اثنان والمقطع من التسعة
لواحد من العشرة خمسة او اربعة او ثلثة او اثنان او واحد
تأمل ولا تكن من الغافلين بهذه الصورة كذا قال البعض قوله
ولما ذكر فيما سبق الخ توطئة لتعريف المنصرف وغير المنصرف بالصفة لا بال

قال بعض محشي هذا الكتاب قوله ولما ذكر في بيان في عندي بيان في الاعراب
المركوب الثاني والناقص فانه قد ذكر المنصرف في تام وغير المنصرف في ناقص
لدى تحقيق التقسيم الثاني في التقاسيم الاربع المتأخلة الاستقرائية
المنصرف وغير المنصرف ولما كان الثاني ان غير المنصرف احكام اخر بينهم
الهمزة جمع اخر بعد الهمزة بعضها سبق من كون رفع بالهمزة ونصبه وجره
بالفتحة قال صاحب النافع قوله احكام اخر ان مفايدة لاحكام المنصرف
وهي ان لا يكون فيه كسر ولا تنوين وجواز انفراد المنصورة او للتأنيب الجراء
بالكسر باللام او بالاضافة كما سيجي لا بد ان لا فرق حاصل قال البعض
قوله لا بد جملة صفة الاحكام من معرفتها ان الاحكام الاخر له قوله احتاج
ان المص جوابا لما المذكور والمخدوف على سبيل البديل او التنازع
الى بيانها ان المنصرف وغير المنصرف فكان احتياج الى بيان الاول
لمجرد ذكره فيما سبق والى الثاني من وجهين فقال عطف على احتياج
من قبيل عطف المسبب على السبب لاجواب شرط مخدوف كما زعمه
البعض ان فقال المص والمراد في الاصطلاح ان في اصطلاح النحاة
بالمنصرف يعني انه لما كان لفظ المنصرف في اللفظ ما يقبل الصرف
ثم نقل المخدوفون هذا اللفظ الى الهم الذي يقبل الجر والتنوين
وكان هذا حقيقة اصطلاحية في هذا المعنى احتاج الى بيان ما هو
المراد ههنا فقال والمراد به سمي ان المنصرف اصطلاحا به ان
يلفظ المنصرف قوله لكونه ان المنصرف متعلق بسمي وعلة للتسمية
به صرفا بكسر الصاد وسكون الراء بمعنى حاله في الاسمية يعني
لم يخلط بسببه الفعل ولذا ان لكون الصرف صرفا في الاسمية
سمي امكن ان امكن تمكنا واثبت في الاسمية قدما يعني سمي بالامكن
ايضا لكونه اتم تمكنا من غيره وارسخ قدما في مكانه من الاسمية
فيلحق هذا الوجه الانصراف من الصرف بكسر الصاد قوله او
لرجوعه ان المنصرف عطف على لكونه ان اوسى به لرجوعه عن الاقبال
والتوجه على الفعل بالثابتة في تحقيق الفرعيتين فلم يأخذ بعض
احكامه كغير المنصرف والجار ان متعلقان بالاقبال اوسى به لتغيره
ان

ان المنصرف عن حاله الاصولية بدخول الجر والتنوين ان
بسبب دخول الجر والتنوين اوسى به لاراد يادوه ان المنصرف
به ان بدخول الجر والتنوين وعلى هذه الوجوه الثلاثة الانصراف
من الصرف يعني الصاد وهذه الثلاثة علة لقوله سمي
مع ملاحظة قوله لكونه صرفا الى فلا يرد توارد العلة المستفدة
على معلول واحد شحخص اعلم ان توارد العلة المستفدة او العلتين
المستقلتين على معلوله واحد شحخص باطل وذلك جازما على سبيل
كذا ان الكسوف على الاري قال الفاضل العصام المنصرف مأخوذ
من الصرف فانه يتأثر بالصرف عن حاله الاصولية بالتكيب اكثر
من تأثر غير المنصرف حتى كأنه بالقياس اليه لا ينصرف لانه ينصرف
بالتنوين والكسرة دون غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى الزيادة
والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسرة والتنوين او زيادة التمكن
انتهى كلامه في حاشية الجاني وقال صاحب فتح الاسرار المنصرف
من الصرف بكسر الصاد ان الخالص او من الصرف بالفتح وهو التغير
والتحريك سمي به لكونه خالصا في الاسمية لا يشوبه جهة الفعلية
او لكثرة تغيره بادخال الكسرة او تحوله عن جانب الفعلية
بعدم مشابته له مثل غير المنصرف وقال بعض المحققين قوله لكونه
صرفا بناء على ان الانصراف بمعنى الصرف بكسر الصاد في الاسمية
حيث لم يخلط بسببه الفعل ولذا ان لكون المنصرف صرفا لم يخلط
بسببه الفعل كذا في حاشية الامتياز سمي امكن ان امكن تمكنا واثبت
في الاسمية قدما كذا في حاشية الامتياز قال السيلكوني قوله سمي امكن
لزيادة تمكنه وقوته في الاسمية حيث لم يشبه الفعل ولم يمنع خواصه
من الجر والتنوين اوسى به لرجوعه ان المنصرف عن الاقبال بكسر
الهمزة وسكون الفاق بمعنى التوجه بالمطابقة متعلق بالاقبال
اوسى به لتغيره ان المنصرف بدخول الجر والتنوين اوسى به لاراد يادوه

او المنصرف به ان يدخل الجرد والتدوين وهذا وجه رابع لوجه التسمية
 بالمنصرف وقال الاخر قوله لكونه صرفا في الامة بناء على ان الانصاف
 يعني الصرف بكسر الصاد ان قالوا في الامة لا يشوبه جهة الفعلية
 ولذا ان لكونه المنصرف صرفا لا يشوبه جهة الفعلية سمي الامة
 ان ازيد في التمكن في الامة او سمي به لرجوعه عن الاقبال
 ان التوجه على الفعل متعلق بالاقبال بالمشابهة متعلق بالاقبال
 ايضا ان بالمشابهة بالفعل بناء على ان الانصاف يعني الرجوع
 او سمي لتغيره ان لكثرة تغيره بدخول الجرد والتدوين بناء على ان الانصاف
 يعني التغير او سمي به لازدياده ان لازدياد المنصرف على غير المنصرف
 به ان يدخل الجرد والتدوين بناء على ان الانصاف يعني الزيادة قد مر
 ان قدم المصنف المنصرف على غير المنصرف مع ان المقصود الاصل
 بيان غير المنصرف قوله لاصالة ان المنصرف متعلق بقديم وعلته
 لمنا سبة التقديم وكونه مفهوما ان المنصرف وجوديا بخلاف
 مفهوم غير المنصرف لكونه عديميا ما ان اسم معرب بالمركة نص
 عليه في ايضا في الفصل ولما ريد به الاسم مطلقا لصح التعريف
 ايضا لان التخصيص لئلا يدعى المعرب بالحروف وهو خارج بقوله
 دخل الجرد وفي هذا التفسير اشار الى كونه ما موصوفا واحتراز
 عن الفعل لانه لا يتصور فيه المنصرف وغير المنصرف واعلم ان التفسير
 يقتضي باعنا ومصحى ومرجى وفائدة لان التفسير يلزم ان يكون
 واحدا كما شفا من المفسر بالغ فيكون المفسر بهما والابهام
 يكون باعنا ويلزم ايضا ان يصح ان يراد التفسير من المفسر فيكون
 ما به الصحة مصحى ويلزم ايضا ان يحتمل المفسر بالتفسير وغيره
 فلا بد من تخصيص فيكون مرجى وايضا يلزم ان يكون للتفسير غرض
 وفائدة لان فعل العبد لا يخلو منه فيكون فائدة كذا في معنى زاده

او لا يصح ان يكون
 او لا يصح ان يكون
 او لا يصح ان يكون

كذا في معنى زاده على الحسينية في اوائلها وظهرنا باعث التفسير
 ابهام وفائدة ازالة ومصحى عمومها لان الفائدة قد بينا كره
 ويصح ان يراد به الخاص ومرجى ظاهر من المقام كذا قال
 المصحى وقال الاستاد ومصحى اطلاق لان المطلق قد يذكر ويصح
 ارادة المقيد ومرجى مقام المنصرف وهو يتصل به لا يتصل
 للفعل المتصل لان المنصرف ما دخله الجرد والتدوين ولا يدخل الجرد
 والتدوين في الفعل يعني لا يدخل تدوين التمكن في الفعل
 فانهم دخله الجرد ان لقي آخره الجرد بالكسر او الملايين
 لا بالغية الذي هو في غير المنصرف ولا بالياء الذي هو
 في التثنية والجمع وهما والياء التثنية المعتلة لان ما دخله الجرد
 الملايين بهما لا يتصرف فيه المنصرف قوله لتبادره ان الكسر
 متعلق لمقدريتنا او وانما قيدنا الجرد بالكسر لتبادره الى الفهم
 يعني مع ذكر الجرد يتبادر الى الفهم الكسر لا الفتح والياء
 قوله لاصالة ان لاصالة الكسر في الدلالة على الجرد وفي الفتح
 الذي في غير المنصرف والياء الذي في التثنية والجمع وهما
 الستة المعتلة كما سبق من المص حيث قال والكسرة جبرا
 وقال الاستاد قوله لاصالة ان الكسر يعني ان المص ذكر الجرد
 واراد به الكسر بطريق ذكر العام وارادة الخاص لا الجراغم
 من الكسرة كما في المنصرف ومن الفتح كما في غير المنصرف
 ومن الياء كما في التثنية والجمع وهما الستة المعتلة والكسر
 احصى ولذا جعل اصلا كذا نقل من المص وسمع منه ان اصل الجرد
 الكسر لما عرفت وقال امام الايوب والمراد بالجراغم الجرد بالكسر
 وانما اهل المصنف هذه القيد مع لزوم اعتمادا على التبادر

او لا يصح ان يكون
 او لا يصح ان يكون
 او لا يصح ان يكون

لان التبادر من الجرح هو ما يكون علامة الكسر لانه الاصل في الدلالة
 على الجرح والتنوين ان وايضا دخله تنوين التمكن نحو زيد اذا وقع
 في التركيب قوله لعدم ثابته من المنصرف علمه لدخول الجرح والتنوين
 فيه بالفعل لفقد العلة وهذا ان تعريف المنصرف لا يصدق
 على المعرب بالحروف لانه ليس من شأنه الدخول والمراد بغير
 سمي ان غير المنصرف به ان يلفظ غير المنصرف لعدم قاعدته
 في المنصرف من العلة الاربعه او من الوجوه الاربعه في المنصرف
 من العرفية بكسر الصاد المهملة والرجوع والتغير والازدياد
 او من الوجوه الاربعه المذكورة في مناسبة التسمية بالمنصرف
 وهم لا فعل فانه لا يوصف بالانفراق وعدم معرب بالحركة لا بالحرف
 فخرج ان اذا قيد المعرب بالحركة فخرج عن التعريف بقيد الحركة المعرب
 بالحروف قوله لان المنع متعلق بخرج وعلة له انه لان المنع من الكسر
 والتنوين قال صاحب المناقب قوله لان المنع ان منع الكسر والتنوين
 بالثبوت بالفعل وهذا قليل لجنس الخروج لا للخروج نفسه لانه
 معلوم من التعريف انما يتصور ان لا يتصور انما يتصور فيما ان
 في معرب سانه ان ذلك المعرب الدخول ان دخول الكسر والتنوين
 قال صاحب المناقب قوله فيما سانه الدخول ان دخول الكسر
 والتنوين فيه وهو المعرب بالحركة فيكون ذلك ان اذا خرج المعرب
 بالحركة فيكون ذلك ان المعرب بالحروف واسطة بينهما ان بين
 وغير المنصرف ففعل هذا يكون الاكم ثلثة اقسام المنصرف وغير المنصرف
 والاسطة بينهما كما صرح به ان كونه واسطة بينهما في الاسماء
 لا يدخله ان لا يلحق آخره الجرح الملائس بالكسر قدم ان قدم
 الجرح على التنوين قوله بينهما ففعل لم تقدم ان لاجل التبيين

١٦١
 ان لاجل التبيين على ان منه ان منع الجرح من غير المنصرف
 بالاصالة لا بالتبع للتنوين ان ليس ممنوعة الجرح من غير
 بتبعيته للتنوين كما زعم البعض ان كونه منع بالتبع
 كما زعم البعض قال البعض قوله كما زعم البعض من انه
 تابع للتنوين ذكره الفاضل العصام وهو تحصيل وتقييد للمعنى
 بقوله لا بالتبع انتهى فيكون تقييدا للتبع المعنى فيه والتنوين
 الحائز للممكن وانما قيد بالممكن لئلا يتقضى بمثل عرفان فانه
 غير منصرف مع وجود التنوين لان هذا التنوين ليس للممكن
 بل هو تنوين المعاكلة قال صاحب الاصحاح وانما قوده
 بالممكن لان غيره قد يدخل عليه نحو مسلمات وجوار على
 قوله لانه ان غير المنصرف متعلق بلا يدخل وعلة له ان
 عدم دخول الجرح والتنوين فيه ثابت لانه لما ثبت الفعل
 في تحقق الفرعيتين ان في تحقق العلتيين الفرعيتين كما تحقق
 الفرعيتين في الفعل اذ الفعل قال البعض قوله اذ الفعل
 علة لمقدروا اثبات الملازمة فان غير المنصرف لما ثبت الفعل
 في تحقق الفرعيتين لزم تحقق الفرعيتين في الفعل المسبب به
 بل اقود بينهما فيه فاشبهما بقوله اذ الفعل فرع الاكم في الاشتقاق
 ان من جملة الاشتقاق لكونه مشتقا من الاكم فان ضربا ويضرب
 مشتقان من الضرب وفي الافادة ان من جهة الافادة لان الفعل
 يتوقف في الافادة على الاكم والاكم لا يتوقف على الفعل في الافادة
 وكل علة من العلة التسع فرع لشيء اخر مثلا العدل فرع المعدول عنه
 والوصف فرع الموصوف والثناء فرع المدح والتعريف فرع التسمية
 والجمع فرع الجمع والواحد ووزن الفعل فرع وزن الاكم
 والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع المزيد عليه كذا يستفاد

قوله منع منه جواب لما ارى منع من غير المنصرف ما منع من الفعل
 قوله اعني الكسر والتوسيع تفسير لما في ما منع وبيان له قوله
 ولما كان المقصود الخياري المقصود الاصلح ببيان الوجه عدوله
 عن تعريف ابن الحاجب وغيره من التعريف معرفة الافراد
 افراد المعروف قوله ليحتمل عليهما ان على الافراد علة لمعرفة الافراد
 الاحكام ان احكام غير المنصرف من عدم الكسر والتوسيع
 وجواز انصرفه للمضروبة او للمتناسب وانجراره بالكسر للام
 او الاضافة كما سيجي وهذه معرفة الافراد لا تحصل
 بتعريف ابن الحاجب وهو ما فيه علقاء من سبع او واحدة
 منها تقوم مقامها واما معرفة الافراد على الاجمال فهي
 حاصلة بلا مزيد بل تحصل بمعرفة جميع العلة من العلة السبع
 وهي عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجبة ثم مجموع ثم تركيب
 والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل ومعرفة
 شرائط تأثيرها من العلة السبع وهي معرفة جميع العلة
 وشرائط تأثيرها قال البعض قوله وهي معرفة المقيدة
 معها فافهم لا تفسر بشيء من الاشياء الا تفسر بالتفصيل
 الا ان من المص حيث قسم اول الاسماء وقياسه ثم تفصيل
 كلا منها كما ترى بل العجبة ووزن الفعل منها من العلة
 محتاجان الى تتبع الموارد من موارد احتمالات العجبة ووزن الفعل
 مع ان فيه من تعريف ابن الحاجب ذكر العلة التقريبية من المجازية
 لان في اطلاقها على كل من الفرعي يجوز ان اذ العلة في الحقيقة
 هو المجموع لانه هو المؤثر كما هو رأي القاض الجاني وقال
 القاض العليم في الشرح وفي انها حقيقة في كل منها بل التحقيق
 ان العجوز في اطلاقها على المجموع فتقول اعلم ان العلة في اصطلاح
 النحاة ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه لا ما يوجب

على التفسير

لا ما يوجب كما هو اصطلاح الاصوليين وسيجي ذلك الامر حكما
 فيها كذا فهم من كلام الرافعي فهي على الاولى حقيقة في الناقصة
 كما ينقل عن ابن الحاجب التصريح بذلك جاز في الناقصة وعلى الثانية
 بالعكس فكلام القاض العليم مبني على الاول ولكن قوله المص
 وحكمه ان لا يكسر ولا يثني لا يبا عده لان سقوطها موصوب
 والموجب وهو المجموع هو العلة فلهذا سلك الشارح
 التفسير مع القاض الجاني سلك الاصوليين قال صاحب
 المتابع قوله مع ان فيه ذكر العلة التقريبية من مع ان في تعريف
 ابن الحاجب ذكر العلة التقريبية من المجازية حيث اثبت العلة
 واطلقها على كل من السبعة مع ان العلة مجموع كل من الاثنين
 منها او ما يقوم مقامها هذا مبني على ان العلة في اصطلاح النحاة
 ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه بل لا يجوز
 لان المراد بالامر المناسب الحكم ولا حكم للواحد منها حتى يختار
 واما اذا كان اطلاق العلة والسبب على كل واحد منها حقيقة
 بان كان كل واحد منهما عبادا عماله دخل في اختيار الحكم
 على ما يفهم من ايضا 2 ابن الحاجب فلا يكون ذكر العلة فيه تقريبا
 من مجازا هذا خلاصة كلام عبد القادر والسيلوني ويؤكد
 تعييدهم كثيرا العلة بالنامة او بالناقصة واما ما ذكرنا من
 في حاشية لا ينبغي في بيان هذا المقام فلا تعويل عليه وان اردت
 فارجع اليها ومعه من ذكر العلة التقريبية محل من مفسر التعريف
 الذي في تعريف ابن الحاجب اطلاق العلة على كل واحد من الموانع
 مع ان اطلاقها على كل واحد منها تقريبا لا حقيقة اذ العلة
 في الحقيقة اثنان منها لا واحد فيكون مجازا وهو في التعريف
 لا يجوز كذا في الحاشية قال احمد الاطوسي وهو محل بالتعريف بين
 اطلاق العلة على كل من العلة سوى الجمع والتي التائبة كما

كما في تعريف ابن الحاجب بجارية شبيهة الجزء باسم الكل اذ العلة
 في الحقيقة شتان منها او ما ينوب منها فذكرها بلا قرينة
 ظاهرة فخلد ومن لم يفهم المقال قال ما قال وماذا بعد الحق
 الا الظلال وقال الاستاذ قوله وهذا محل بالتعريف لان كلا
 ليس بعلامة تامة بل جزء علة فيكون في التعريف مجازا وهذا فيه
 متروك لان التعريف لتبيين ماهية المرف بالمعنى وقيل
 لتفهم ماهية المرف وقيل للاعلام المرف للمبتدئ وقيل لتصور
 ماهية المرف وتبينه في ذهن السامع فلما حكم فيه وحيث ذكر
 العلة التقريبية فيه لا يوجد كل منها او لان التعريف يبين الحقيقة
 لا المجاز ويجب صوره عن المجاز اولاً لانه يخل ففهم المقصود
 من التعريف وهذا التبيين او تفتيش الجوهل في الذهن وتصوره
 وحيث ذكر العلة التقريبية فيه لا يوجد كل منها وقال عبد العزيز
 الشيرازي قوله وهذا محل بالتعريف لكنه ممدوداً الى تفسير الشيء
 بلازم وفيه بحث ثم اعلم انه لا يبعد ان تعرف غير المنصرف
 بما لم يجب على الاصل من دخول الحركات الثلاث التي هي علامات
 الاعراب والتعريف الذي من خصائصه الاكم انتهى كلامه
 كما صرح به ان يكون ذكر العلة التقريبية فيه محل بالتعريف
 او كما صرح المصنف بالما قلنا في الامتناع حيث قال مع ان ذكر
 العلة التقريبية في التعريف محل له قوله ترك جواب لما
 ترك المصنف تعريفه عن غير المنصرف واكتفى عن المصنف بما
 بتعريف الغرض وحكمه يتبع معرفة الاصطلاح في اصطلاح النحويين
 بحيث يحصل بها ان معرفة الاصطلاح نوع معرفة ان ادعى معرفة
 بوجه قال بالكنه ونوع ضبط للافراد ان افراد غير المنصرف
 قد لا يكونون متعلقين بضبط على الاستعمال ان على استعمال غير المنصرف
 بهذا الحكم قوله في الجملة متعلق بالوقوف قوله واحال عطف

ان الجوهل التصوري وهو المرف بالحق

عطف على اكتفى ان واحال المصنف تمام المرف ان معرفة غير المنصرف
 قوله في التفصيل الا متعلق باحوال ان الى تفصيل الا في فافهم
 وفيه اشارة الى ما قاله بعض محشي المصنف من قوله وهذا
 تعريف الجمهور تعريف بامرين احدهما الكسر والثانيها التنوين
 ففيه الدور من جهتين الاول من حيث جعل حكمه الذي
 هو عدم دخول الكسرية جزءاً من تعريفه والثاني من حيث جعل حكمه
 الذي هو عدم التنوين ايضاً جزءاً من تعريفه فيتوقف معرفة
 غير المنصرف على ما لا يدخله الجرح والتنوين لتوقف معرفة الحدود
 على معرفة الحد وعلى معرفة اجزائه بواسطة وكذا يتوقف معرفتهما
 على معرفة غير المنصرف لعدم العلم به فيتوقف معرفة احدهما
 على معرفة الاخر ويلزم الدور ويلزم الدور وهو محال وعدل
 ابن الحاجب عن هذا التعريف لذلك كما عدل عن تعريف المنصرف
 للجوهل لذلك انتهى كلامه واجوب عن الدور بان عدم الجرح
 والتنوين يعرف بالاستعمال فلا دور وورد بان الغرض من التعريف
 معرفة الاحكام فاذا عرف الاحكام بالاستعمال فلم يبق حاجة
 الى معرفة الاصطلاح فيكون التعريف بما لا يدخله الكسر والتنوين
 من غير حاجة وهذا بحث ان تعريف من غير احتياج اليه او اشارة
 الى الجواب عن الاعتراض بان الاكتفى بما يفيد معرفة الاصطلاح
 ليس بمفيد هنا لانه انما يفيد لو بين التفصيل الا في فيما قبل وعلم
 ماهية به وليس كذلك وتقرير الجواب ان مراد المصنف ليس
 التعريف هنا والاعتراض انما يقع لو كان المراد كذلك والى ان مراد
 الجمهور الذين سلك المصنف مسلكهم هنا ببيان الحكم لا التعريف
 وقال صاحب المناهج قوله فافهم اشارة الى ما يقال في اكتفا المصنف
 يقال في تعريف ابن الحاجب بل تعريف المصنف احوج الى الاعتذار
 من تعريف ابن الحاجب لان تعريف المصنف يستلزم الدور بالنظر الى المبتدئ

الذي لا يقدر على الوقوف على الاستعمال وقال صاحب فتح الاسرار
ولما كانا نقرينهم لا يفيد للمهندس تركه وبينه بما هو اقرب لفهم
انتهى وقد بينا انواعه ولا يمكن بيانه افراده لعدم انضباطها
في غير السماع وهو اس في المنصرف منحصر على نوعين النوع الاول
سماعي اي منسوب الى السماع من العرب والعرباء ولا يقاس عليه
غير ما سمع وهو ان السماع اي غير منصرف يتوقف منه اي منع نوع
منه عن الجرح والتنوين او منع غير المنصرف من الصرف قال الاكثاد
قوله وهو ان السماع بما انهم معرب يتوقف منه اي
يتوقف منه ان ذلك المعرب يمنع منه من الصرف اي كونه
غير منصرف بخصوصه اي على وجه الخصوص والغير راجع الى ما
اي بفرده وشخصه قوله على السماع متعلق ولا يمكن ان يذكر
من الذكر بالضم وهو التثقل والظاهر ان لا يمكن ان يتعقل
لاجل ادراك ان الشيء الفلاني غير منصرف وان يكون من الذكر
بالكسر وهو التثقل ان لا يمكن ان يتعقل لاجل اعلام ان الشيء
الفلاني غير منصرف اشار بقوله لا يمكن الى انه يلزم في كون الغير
المنصرف غير منصرف ان لا يكون التثقل او التثقل فعلياً
تأمل فيه اي في بيانه منه قاعدة اي قضية كلية منه كاشفة
موضوعها اي افراد موضوع تلك القاعدة غير كصور اي
غير مبينة على وجه الكثرة عدد معلوم نحو احاد بضم الهمزة
وموحد بفتح الميم وسكون الواو عدل كل واحد منهما من واحد
واحد قل صاحب فتح الاسرار قوله احاد وموحد بمعنى واحد واحد
تقول جاء في القدم احاد وموحد بمعنى واحد بعد واحد وكذا غيره
ان بقوله نحو اشارة الى تعدد المثال وليس بمفهوم فيما ذكر على ما
فصل في المطولات عربياً عتيقاً ومنه بفتح الميم وسكون التاء
عدل بين اثنين اثنين وتلك بضم التاء ومما للام ومثلت بفتح الميم
وسكون التاء وفتح اللام كل واحد منهما عدل عن ثلثة ثلثة

ورباع بضم الراء ومربع بفتح الميم وسكون الراء عدل كل منهما
عن اربعة اربعة قال الرضخ هذه الالفاظ الثمانية المذكورة
في المتن او هذه الامثلة الاربعة المذكورة في المتن مجموع
من فصي والعرب او من العرب العرباء اتفاقاً اي بلا خلاف
وفي غيرها خلاف في كونه منصرفاً وغير منصرف ولذا خصها بالذكر
وقد جاء في الشعر اي في شعر الكعبية فصلاً لا عشاراً بضم الفاء
وضم الكعبية قال الكعبية ولم يستر بثوبك حتى رويت
فوق الرجال فصلاً لا عشاراً الالف في عشار اسباع وقيل
الالف فيه للاطلاق وذكر في شرح الابيات قوله قال الشاعر
الكعبية في مدح ابيان بن وليد بن عبد الملك مروان ولم يستر
بثوبك اي لم يحدوك قوم الممدوح رأياً وبطلياً وصابراً في عصيل
المراتب العلية قال الفاضل الجاني وفيها ورأى العشار ومعر
خلاف والصواب مجيئها انتهى قوله خلاف فبعضهم ذهب الى انها
غير منصرف لان السبب الذي يوجد فيها دونها وهو العدل والصفية
قد وجدت فيها ولان الاشتراك في السبب يستلزم الاشتراك في الحكم
وبعضهم ذهب الى انها منصرفة لانها اسما والاصل في الاكم الصرف
مجئها غير منصرف كما جاء في الشعر فصلاً لا عشاراً غير منصرف والمبرد
يقول عليها اي على المجموعة ما فوقها اي المجموعة الى التسمية في الغاية
داخلة في المفيا فوحاس بضم الحاء ومخمس بفتح الميم وسكون الحاء وسداس
بضم السين وسدس بفتح الميم وسكون السين وسباع بضم السين وسبع
بفتح الميم وسكون السين وثمان بضم الثاء وثمان بفتح الميم وسكون الثاء
وساع بضم التاء ومنتع بفتح الميم وسكون التاء قوله بلا سماع متعلق
بقوله يقبلون اي بلا سماع من فصي والعرب بل المجموعة من فصي
مع ياء النسبة نحو حاس بضم الحاء منتها الى ساعي بضم التاء والغاية
هنا داخلة تحت المفيا لانا نعلم قطعاً ان حكم الغاية طهرنا حكم المفيا او
يجب الى بعض مع مثل قوله تعالى ولانا كلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم
قوله قال الفاضل النصارى في شرح الكافية جواب سؤال مقدر لا يخفى فهم مقدر

انما لم يحكم بالسماع في عشر ان في لفظ عشر مع وجوده في
 عشر في الشعر ان في شعر الثامن الكمية وفي بعض النسخ
 في عشرة لكنه لا يساعده قوله مع وجوده في الشعر تأقل قوله
 لانه ان في عشر لا يقع في مفعول ان لا يوجد وزن مفعول
 وهو عشر ولا في فقال ان وايضا لا يقع في وزن فعال
 يقع وايضا لا يوجد في وزن فعال وهو عشر وهذا الوزن
 مسموعان في السعة ان في سعة الكلام قوله في مفعول متعلق بلا يقع
 وايضا قوله في السعة متعلق به لكن الاول متعلق بالمطلق والثاني
 متعلق بالمقيد قال الاستاذ قوله لانه ان وجوده فيه متعلق
 بقوله لم يحكم وعلة له لا يقع في وزن مفعول بنفع الميم وسكون
 وهو متعلق بلا يقع المطلق ان لا يقع وجود وزن مفعول
 وهو عشر ولا في عشر ان وايضا لا يقع في وزن فعال بنفع الفاء
 يقع وايضا لا يقع وجود وزن فعال وهو عشر وهذا
 الوزن مسموعان قوله في سعة الكلام متعلق بلا يقع مقيد
 بالظرف ان لا يقع ولا يقع وجود هذا الوزن في سعة الكلام
 يعني في غير ضرورة الشعر اقول ان النسخة مختلفة لانه وقع
 في بعض النسخ لا يقع وفي بعضها لا يقع لكن يؤيد النسخة الاولى
 قوله الاني وهو مع انه لا يقع في مفعول قوله ولم يجعل على صيغة
 المضارع المجهول ايضا ان لم يحكم بالسماع فيه مع وجوده
 في الشعر قوله ما جاء مع الياء نائب فاعل للم يجعل اقول
 لم يجعل ومفعوله قوله دليلة وبرهان على السماع في فصيحة
 او من العرب العرباء قوله ليجوز ان يكون النسبة لفظية متعلق بقوله
 لم يجعل وعلة له ان ليجوز كون نسبة ما جاء مع الياء لفظية يعني لا يراد
 معناها كما انه لا نسبة فيه كمرسبة النسبة اما حقيق وهو ما كان مؤثرا
 في المعنى او غير حقيق وهو ما يتعلق باللفظ فقط كمرسبة اذ ليس هناك شيء

في قوله لم يحكم
 وعلة له

شيء يقال لم كرس ينسب اليه كذا في اية البقاء مع انه ان ما جاء
 مع الياء لا يقع في مفعول ان لا يوجد وزن مفعول نحو محس
 لان المسموع نحو محس لا نحو محس وجعل ابن مالك محاس ومحس
 مسموعين وابن مالك فاعل جعل وفحس ومحس مفعول اول لجعل
 ومسموعين مفعول ثان له ايضا ان كالتثنية المذكورة في المتن
 او مثل هذه المذكورات في المتن او كالا لفظ التثنية المذكورة
 في المتن او مثل الاشياء الاربعة المذكورة في المتن وكل منها في
 كل واحد من هذه التثنية المذكورة في المتن معدول من العدد
 والغرض من العدول التخميف في اللفظ قوله اذ في معناه ان كل منها
 تقليل للمحكم بقوله معدول تكرر والاصل ان في الحال الاصل في اللفظ
 تكرر اللفظ ايضا ان كان المعنى مكررا لان اللفظ يتبع المعنى لان المقصود
 المعاني والالفاظ قوايل لها ودالة عليها فعند افراد المعنى يلزم
 افراد اللفظ وعند تكرر يلزم تكرره كذا قال محرم اقتضى قال الاستاذ
 قوله والاصل ان في الاربعة في الالفاظ تكرر اللفظ ايضا ان كنعناه
 ليوافق الدان على المدلول فاصل جاء في القدم احاد وموحدا
 فعلم من هذا التقرير ان اصل جاء في القدم احاد وموحدا
 واحدا واحدا وقعدل احاد وموحدا عن هذا الاصل تخفيفا
 في اللفظ لان احاد اختلف من واحد واحد مع ان معاني واحد في اللفظ
 وذلك انا وجدنا احاد وواحد واحدا بمعنى واحد وفائدتها
 تخفيف امر ذي اجزاء على هذا العدد المعنى ولفظ المقصود عليه
 في غير لفظ العدد مكرر على الاطلاق في كلام العرب نحو قرأت جبرا جزا
 وتتبع العراق بلبدا بلبدا فكان القياس في باب العدد ايضا
 التكرير عملا بالاستقرار فلما وجد احاد غير مكرر لفظا حكم بان لفظ
 مكرر الا لفظا كلامه فانهم وكذا الحال في البوائ في ثناء ومثني
 وثلاث ومثلث ورباع ومربع ولا تستعمل هذه الالفاظ الا نعتا

او البناء عند قبل او اضافة بالتقوية اخرى صفة - الاضافة - قوله
 مثلها صفة بعد صفة لها من مثل الاضافة - الاولى مثل ياتيم تيم
 عند كنه لم يذهب اليه حفظ لهذه القاعدة اذ لو ذهب اليه لاجتمع
 الى تغييرها والحكم يكون مع الاضافة - يوجب احد الامور الاربعة
 رابعها العدل كما مر في بحث المعلوم المبرور ومن اراد تحقيق هذا
 فليراجع اليه والى الجاني لانه حقق هذا في بيان سبب العدول وليس
 في اخره من آخر لفظة آخر او آخر المعدول من ذلك من
 من التذيين او البناء او الاضافة الاخرى فتعين كونه معدولا على
 من اعمامه من التفضيلية او عوامه اللام على سبيل منع الخلو والجمع
 وقال الفاضل العصام في حاشيته على الجاني ان هذا الوجه من كون
 الاضافة - توجب التذيين او البناء او اضافة اخرى مثلها قال البعض
 قوله ان هذا الوجه من الذي يتي بان يتولد لانها توجب الخ وقال الاخر
 قوله ان هذا الوجه من كون عدم الذهاب لحفظ القاعدة التي هي
 اقتضاها الاضافة هذه الثلاثة ضعيف لان هذه القاعدة من القاعدة
 المذكورة فيه من توجب التذيين او البناء او اضافة اخرى مثلها قال
 البعض قوله لان هذه القاعدة وهي ايجاب العدول عن الاضافة التذيين
 او البناء او اضافة اخرى مثلها في تقدير الاضافة في الكلام لا في فرضها
 من الاضافة في الاصل قوله المعدول عنه صفة الاصل وما عن فيه
 في فرضها في الاصل المعدول عنه فلا ينتقض القاعدة بان ذهب اليه
 وبينهما من بين تقدير الاضافة في الكلام وبين فرضها في الاصل
 بكون بعيد من تفاوت بعيد او مسافة بعيدة والوجه الوجيه
 من الوجه الكامل في عدم الذهاب الى هذا قال البعض قوله
 والوجه الوجيه من العلة السالبة عن السؤال في عدم الذهاب الى كونه
 معدولا عوامه الاضافة ان جاء في الرجل والرجل الآخر وجاء في رجل
 ورجل آخر لو فرض فيه من هذا في كل واحد منهما التفصيل
 من التفصيل على ما ذكر اولاً لم يكن التفصيل عليه الا ما ذكر اولاً من

من التذيين او البناء او الاضافة الاخرى فتعين كونه معدولا على

من الرجل المذكور اولاً الذي هو المعطوف عليه ولا يتصور ذلك
 من التفصيل على ما ذكر اولاً بالاضافة اذ لا معنى لكون الرجل آخر رجل
 اذ لا يمكن ان يكون الرجل آخر رجل بل يكون آخر منه قوله بالاضافة
 متعلق بالتفضيل المثل رايه بذلك كذا قال حسن اقتدى في حاشيته
 على العصم قال الكندي قوله ولا يتصور ذلك بالاضافة يعني لا يتصور
 التفصيل على ذلك الاضافة - لعدم شرط وهو كون المفضل بعضاً
 من المفضل عليه من اضيف اليه فزيد افضل الناس ومعلوم
 ان رجلاً ليس بعضاً من رجل آخر بل يتصور بالاوليين من من
 واللام قال البعض قوله بالاوليين من يكون معدولا عوامه من
 او اللام فروعاً المناسبة بين الحال وهو كونه مستحقاً من غير الغير
 والاصل وهو كونه آخر مستحقاً للتفضيل كذا قال حسن اقتدى
 في حاشيته على عصم الجاني قال البعض قوله بين الحال من بين
 معنى آخر في الحال وهو معنى غير الاصل من وبين المعنى الاصل
 وهو اهم التفصيل وقال الآخر قوله بين الحال من المعدول والاصل
 من المعدول عنه قوله وحكم عطف على فروعى بانه من آخر معدول
 عن احد الصور تتي من اعمامه من او اعمامه اللام على سبيل
 منع الخلو والجمع قوله منعت تلك الالفاظ من قوله احاداً الى قوله
 آخر او مثلت بضم الميم وتشديد التاء وتبعج اللام وسكون التاء
 بصيغة واحدة الغيبة المجهولة قوله بها من تلك الالفاظ
 نائب فاعل مثلت قوله حال كونها من تلك الالفاظ امثارة
 الى ان قوله صفات منصوبة بالكره حال من تلك الالفاظ والفاعل
 المحتمل الى هذين الاثنين المحذوفين قال صاحب النافع والعاقل فيها
 افاضت من عن العرف او مثلت المعهودة من التمثيل بخبر وقال

الاستاد قوله صفات منصوبة بالكسر حال من تلك الالفاظ فكونها
فاملات بمعنى المنع او لمنع التمثيل وقال صاحب فتح الاسرار
قوله صفات له لانه كل منها على معنى قائم بالغير قوله اذ لو كانت اى تلك
الالفاظ تعليل للتقييد بقوله صفات اعلاما بفتح الهمزة وسكون العين
جمع العلم بفتح العين واللام بمعنى العلامة المذكورة بضم الهمزة المذكر
صرفته اى تلك الالفاظ على الاكثر اى على مذهب الاكثر من النسخة
قوله لان العدد متعلق بمررت وعلة له في هذا الباب اى باب غير المنصرف
تابع للوصف فيزول اى اذا كان العدد في هذا الباب تابعا للوصف فيزول
العدد بزواله اى يزوال الوصف وان ذهب وان هذه للوصفية اى ولو ذهب
جماعة من النسخة اى جماعة قليلة منها الى منع الصرف متعلق بذهب
قوله اعتبارا مفعول له لقوله ذهب اى لاجل الاعتبار للمعدول الاصل
مع العلمية ولو للثلاث ولو هذه للشرطية اى ولو كان تلك الالفاظ اعلاما
للثلاث دون المذكور لم تنصرف اى تلك الالفاظ الثانية المذكورة بالانفك
اى باتفاق النسخة للتأنيث اى لوجود التأنيث مع العلمية فكيفها اى
الا ان تلك الالفاظ لا تكون حينئذ اى حين كونها اعلاما للثلاث او حين
اذا كانت اعلاما للثلاث مما نحن فيه اى من غير المنصرف السماعي نحن في هذه
بل تكون من القسم الثاني القياسي قال صاحب المنافع قوله مما نحن فيه وهو
غير المنصرف السماعي وما يكون من المذكورات علميا للثلاث يكون غير منصرف
قياسيا وقال الاستاد قوله لا يكون مما نحن فيه بل قياسيا وقال الاخر قوله
فما نحن فيه اى من البحث الذي كان ذكرنا وهو كون العدد موجودا لان الكلام
فيما وجد فيه العدد لتخصيص سبب منع الصرف والسبب اى سبب المقطف
في منع صرف كل واحد منها اى من تلك الالفاظ قال البعض قوله والسبب اى
سبب منع الصرف في كل منها اى في كل واحد من تلك الالفاظ العدد الحقيقي
لكونه الاصل محققا قال صاحب المنافع قوله العدد الحقيقي اعلم ان العدد
خروج الاسم عن صفة الاصلية والعدد الحقيقي هو الذي يدل عليه دليل
غير المنصرف هذا ما افاده ما في الامتناع وما على ما قاله الفاضل الجامي
فهو خروج الاسم عن الاصل المحقق اى الذي يدل على كونه اصلا للمعدول دليل
غير منع الصرف والعدد التقديري ما يختلف على الراية والوصف الاصل اعلم ان الوصف
مطلق في اصطلاح النحاة كونه الاسم والاعلى ذات مبراهة باعتبار معنى معين هو

هو المقصود الاصل والوصف الاصل منه كون الاسم والاعلى الوصف
على ذات مبراهة اى قوله اذ العارض تعليل لدعوى حصلت
من توصيف الوصف الاصل اى الوصف العارض الذي كان في المعدول
وهو كونه الاسم والاعلى الاستعمال لا بالوضع على ذات مبراهة اى
صار اى الوصف العارض اصليا اى وصفا اصليا اى ذاتيا
في المعدول قوله لاعتباره علة لصيرورته اصليا في المعدول
اى لكونه معنى الوصف معتبرا في وضعه اى المعدول لان المعدول
لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه
يدل عليه قوله جاء في رجال ثلاث ولا يقال جاء في ثلاث رجال
والحال اى وضع المعدول بغير وضع المعدول عنه فتباير اوصافا
قول الاستاد قوله لاعتباره في وضعه اى لكونه الوصف معتبرا
في المعنى الذي وضع المعدول له يعنى ان المعدول لم يوضع الا وصفا
ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه يدل عليه قوله
جاء في رجال ثلاث ولا يقال جاء ثلاث رجال والحال اى وضع
بغير وضع المعدول عنه مثلا الوصف العارض الذي كان في ثلثة
ثلثة حصل لها بالتركيب لان ثلثة وضعت لهما لمرتبة معينة
من مراتب العدد من غير ملاحظة معنى الوصف فلا وصف فيه
في اصل الوضع ويدل عليه احصافه الى المعدود نحو ثلثة رجال
واربع سنوة والوصفية اى حصلت بالتركيب ليكون فيه فائدة
فتكون عارضة لان التركيب عارض وما بالعارض فهو عارض ثم
صار الوصفية في ثلث ومثلث اصليه لان المعدول لم يوضع
الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه
قوله جاء في رجال ثلاث ولا يقال جاء في ثلث رجال والحال

ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فتغيرا وضعه كذا قاله محمد بن قتيبة
 في حاشية الجاني وتخرج جمع وكنع وبتع وبضع بضم الفاء في الكل وفي ذكر النحو
 اشارة الى ان جمع عطف على احاد لا صالحة ويجوز عطف على آخر لقربه
 منعت تلك الالفاظ او مثلث حال كونها ان تلك الالفاظ جموعا قوله
 فان جمع اثبات له عوى مطابقة المثال للمثل فافهم جمع جمعا بضم الجيم
 وضع الميم قال الاستاذ قوله فان جمع تعليل لتطبيق المثال بالممثل
 بالنظر الى نحو جمع جمعا فان منصرف حال كون جمعا جمع بالرفع
 خبر ان معناه الى جمعا بفتح الجيم وسكون الميم كصياح مؤنث
 بالجر صفة لجمعا معناه الى الجمع الذي هو مذكر افعل قوله وقياس
 تكسر فعلا كصياح مبتدأ في قاعدة اثبات جمع مكسر فعلا حال كونها
 صفة او اذا كان فعلا صفة وقوله فعل بضم الفاء وسكون العين كجر
 جمع جمعا خبر مبتدأ قوله وجمعا عطف على صفة فعلا بفتح اللام وكسرهما
 على صياح ما بينه وقياس فعلا صفة ان يجمع على فعل او صياح على فعلا
 قال صاحب المناهج قوله فعلا بفتح الفاء واللام وقد يكسر اللام كصياح
 جمع محمدا لم يذكر فعلا وان كان ذكر الفاعل الجاني لانه لا معنى لكون جمع التكسير
 معدولا عن التصحيح مع وجود التكسير وحينئذ خفي وجود السبب الاخر فيه
 فقبل التعريف الاصناف قوله ان جمع بضم الجيم وفتح الميم معدول عن
 افعل بضم الميم عن جمع بضم الجيم وسكون الميم على وزن فعل او عن جماعي
 بفتح الجيم والعين على وزن فعلا لكن الظاهر ان جمعا راجع الى فعل
 وفعله كما قيل ففقه مسامحة قوله واجمعوا في جواب سؤال وهو انه لو كان
 جمع بضم الجيم وفتح الميم جمع جمعا مؤنث اجمع لما كان اجموعا جمعا لاجمع
 لان شرط جمع المذكر السالم ان كان صفة ان لا يكون مؤنث المفرد فعلا وان كان
 لهما ان يكونا علما والقياس على الاول جمع بضم الجيم وسكون الميم وعلى الثاني
 اجماع بفتح الهمزة وكسر الميم قال الاستاذ قوله واجمعوا شاذ لان شرط المذكر
 السالم صفة ان لا يكون مؤنث فعلا ولهما ان يكونا مفردا علما كما سيجي
 والقياس على الاول جمع بضم الجيم وفتح الميم وعلى الثاني اجماع بفتح الهمزة
 وكسر الميم وان كان اجمع ان كان كان لفظ اجمع وان هذه
 للشرطية في الاصل ان في اصل الوضع اطلاق تعصلي بمعنى ان

في حاشية الجاني

اصل تعصلي بمعنى ان جمعا والفاضة السلفية تقتضيه وهي ان افعل
 ان كان مع الالوان او العيوب كونه افعلا الصفة وان لم يكن منها اجمع
 من افعل التفضيل ولا لون ولا عيب في الجمع بجمعا بفتح الجيم وسكون
 والقياس فعل كفضل واجمعوا على القياس صفة وقس امر من قاس
 يتعصى عليه ان على جمع البوائقي ان الامثلة الباقية من نحو كنع وبتع
 وبضع والسبب فيها ان في منع صرف تلك الالفاظ بفتح السبب الذي
 يقتضيه عدم صرف تلك الالفاظ العدل الحقيقي والوصف الاصل على الاصح
 ان وهذا مبني على القول الاصح ولما اوضح الواهم مضرة غلبة الاسمية
 بالوصف الاصل فاجاب بقوله ولا تضرة ان الوصف الاصل غلبة الاسمية
 ان ولا تضرة غلبة الاسمية عليه فليكن الوصف الاصل مؤثرا في منع صرف
 كما ان لعدد كانه موصوفا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الجنة السود
 بحيث لا يحتاج في الفهم الى قرينة وتقبل السبب الاخر فيها التعريف الاصناف
 قال صاحب المناهج قوله وقيل المتعريف الاصناف ان السبب فيها
 العدل الحقيقي والتعريف الاصناف لا الوصف لانه وصفي فلما وكذا قوله
 وقيل التعريف الوضعي وكلاهما لا يلائم قول ابن الحاجب وقول القاضي
 في اللب لان المؤثر عند ابن الحاجب كونه التعريف علما وعند القاضي انه العلمية
 كذا في حاشية الامتياز قوله لانه اثبات لوجود التعريف الاصناف ان كان
 حيث فهم من قوله فيما سبق من ان الكنع وابتع وابعع كلها بمعنى اجمع ان كنع
 وبتع وبضع كلها بمعنى جمع فليكن هذا يلزم ارجاع الضمير الى كل منها ويحتمل
 ارجاعه الى جمع فبقا س البوائقي عليه لكونها بمعنى جمع بتقدير جميعهم قد
 حيث لا يؤيد بها تعليل لكونه بتقدير جميعهم ان لا يؤيد بتلك الالفاظ شئ
 من الاشياء الا يؤيد بها المعروفة ولما اوضح الواهم ان عدم ملاية ظهور
 لمنع الصرف يستلزم عدم ملاية تقديرها فليكن هذا يلزم غير المنصرف منصرفا
 بتقدير الاضافة كما كان غير المنصرف منصرفا بظهور الاضافة مع ان الامر ليس كذلك

بيان لطريق عدم كونها اعلاما متولة لانصرفت بنفع اللام جوابا لـ
 ان لا تصرف تلك الالفاظ قوله لبقائها متعلق لانصرفت وعلة
 لانصرفت ان لبقائها تلك الالفاظ على سبب واحد وهو العدل والنوع
 الثاني من غير المنصرف قياسا وهو ان القياس ما ان غير منصرف
 لا يتوقف منه ان منع ذلك الغير المنصرف بخصوصه اي بغيره وشخصه
 على السماع من العرب العرباء قال الاستاذ قوله والثاني ان
 النوع الثاني قياسا من منسوب الى القياس وهو القاعدة وهو
 ان القياس ما ان لم يعرب لا يتوقف منه ان منع ذلك الاسم
 من الصرف ان كونه غير منصرف بخصوصه اي لا يتوقف بغيره
 وشخصه والاسم متوقف نوعه بخصوصه على السماع وقابل الاخر
 قوله بخصوصه ان بخصوصه مادته او على وجه الخصوص لا اليوم
 بل يمكن ان يذكر فيه ان في بيان منه قاعدة كلية ان قضية كلية
 موضوعها ان افراد موضوعها ان تلك القاعدة غير محصورة
 في عدد معلوم مثلا شمر غير منصرف لان فيه علمتين وكل شيء
 كان فيه علمتان فهو غير منصرف ينتج ان شمر غير منصرف هذا
 مندرج تحت كل غير منصرف فيه علمتان او كل شيء فيه وزن الفعل العلمية
 فهو غير منصرف وقس عليه باقيات القياس كما اشار الى القاعدة
 اشار الى ان الية ان تلك القاعدة قد كبر الضمير باعتبار لفظ
 لان الشيء اذا كان ذا اعتبارين يجوز اعتبار كل منهما ومنها
 كذلك لان لفظ الموصول مذكر ومعناه مؤنث وهو القاعدة
 وهو مؤنث لفظي يعتبران في امر الضمير او باعتبار لفظه ومعناه
 لعدم الاعتداد بتأنيث ما لا معنى له بدون التأنيث فانه يجوز تذكير
 ما يتعلق به ولو كان التأنيث جزءا من القاعدة في مذكر فيجوز تذكير
 الضمير الراجع اليه قال البعض كما ان كما ذكر القاعدة الكلية باداة الشرح
 ان المص اليه ان الى امكان ذكر القاعدة الكلية باداة الشرح والكل
 وهي كلمة الكل في قوله ان المص وهو ان القياس كل علم اشارة
 الى الكبر

الى الكبر والصغير مطوية ومتروكة على وزن ان على طيبة مخصوص
 في اللغة العربية باللفعل البناء داخل على المقصود عليه مثلا
 شمر منع منه الجر والتنويه لانه علم على وزن مخصوص باللفعل وكل علم
 على وزن مخصوص باللفعل منع منه الجر والتنويه فشم منع منه الجر والتنويه
 وما منع منه الجر والتنويه وهو غير منصرف فشم غير منصرف وانما عدل
 على ذكره الفاضل الجاني وهو كون الهم على وزن يفتح من اوزان الفعل
 لان المراد بالوزن ليس اللفظ المصدر بل كيفية تحريك الحروف
 ولا داعي الى علمه على هذا اللفظ ولان المقصود من التفسير
 تقييم الوزن للوزن المشترك ليعرف السهل لكن يفهم من ظاهر قوله
 بعيد من اوزان الفعل ان له من يد نسبة للفعل مع انه ليس كذلك
 فلا يحصل المقصود كذا قال له الشارع في حاشيته على الامتناع
 وقال العبد العزيز الثيروي عدل على قال الجاني لتدبيقة عصا
 فمع هذا تقييم وزن الفعل لتلايفي بيان الشرط خال عن التحليل
 فتأمل انتم كلامه في الوضع الاول لا الثاني يعني انه يكون على وزن
 مخصوص باللفعل في الوضع الاول لا الثاني فانه في الوضع الثاني
 مخصوص باللام فلا يوجد ان فانه اذا تفحص ذلك الوزن باللفعل
 فلا يوجد ذلك الوزن في الهم الا منقولا عن الفعل ان لا يوجد
 في الهم العربي الا يوجد حال كونه منقولا عن نوع الفعل الى نوع
 من نوع الهم او عن التقييم فمعرفة الوزن المختص تحتاج الى معرفة
 اوزان الهم وهي لا تحصل الا بالتبعية فلا تحصل معرفة غير المنصرف
 بالتعريف المذكور بلا يتبع تعريف القدم كذا ذكره الفاضل العبد
 لضرب وانما اقتضى باللفعل حال كونه مجهولا فانه معلوما غير مختص
 باللفعل لوجوده في الهم ايضا مثل فرس وجر وغير ذلك فلا يكون
 غير منصرف لعدم وجود شرطه وهو كونه على وزن مخصوص باللفعل
 قال الاستاذ قدله مجهولا وانما قيد بالمجهول لان المعلوم غير مختص باللفعل
 بل يجري في الهم بخلاف المجهول فانه لم يجر في الاسماء الا الالفاظ قليلة

ان يكون الهم
 في غير اوزان
 في غير اوزان
 في غير اوزان

ملحقة بالعدم وهذا الوعل في الوعل ووسم بمعنى الاست ودلائل
علماء للقبيلة وقال الاخر قوله مجهولا اذا جعل علما لشخص وقال
امام الايوب قوله كضرب بوزن المجهول اذا سمي به رجل وانما قال
في مجهولا لوجود وزن العلوم في الاسم مثل حجر وفرس ونحو سكر
حال كونه مشددة العين معلوما ومجهولا وهو علم لغرس الجاج
الظالم لسرعة مثليه لان اصل شمر فعل ماض من التثنية يعني
سرعة المشي ولذا قال الشاعر معناه اس شمر في الاصل
في اصل الوضع اسرع في المشي ولذا قام محرم اقتدى
والمناصب يعلم الفرس ان يكون منقولاً من معنى المرور والاداء
لان في الفرس الحدة في المشي وهو منقولان من الفعل وقال
صاحب المتوسط واما شمر فيخص بالفعل مثلاً فقل بتشديد القاء
لا يوجد في الاسماء الامتنع من الفعل لان تصنيف العين
مخصوص بالفعل لكونه للتكثير والتقدير وهذا من خواص الفعل
ونحو بقم بفتح الباء وتشديد القاء في حال كونه منقولاً من التثنية
الى العرب وجعل علما لما جعل له والمشهور انه لم يثبت يخرج منه
بعد التقى والغنى بالماضي صيغ اخر قال الفاضل الجاني انه كم
لصبيغ معروف وهو الغندم بالتبركة بقاء ونحو انقطع واجتمع
ويتميز معلوما ومجهولا وغير ذلك من اوزان الخاسر والسائر
معلومة كانت او مجهولة وكذا اس مثل انقطع وغيره فوعلى معنى
كما كانت تلك الاوزان من خصائص الفعل كما من خصائص فوعلى
حال كونه مجهولا قوله اوزن في اوله اس ذلك الوزن على حذف المضاف
مجاز مرسل بعلاقة الكالية والمحلية يعني بذكر الحال واردة المحل
وذلك الحذف لتصح الظرفية قال الاستاذ قوله اس الوزن من
ما كان على وزن الفعل يعني او كان في محل اول ما كان على وزن الفعل
كما قاله صاحب فتح الاسرار قوله او جاز بها المحل عطف على محل او

فان التثنية في الأصل في الفعل وهو المفعول به
فان التثنية في الأصل في الفعل وهو المفعول به
فان التثنية في الأصل في الفعل وهو المفعول به

في التثنية في الأصل في الفعل وهو المفعول به

اس او متعارفة بعلاقة المحل في تقريرها فكذا شبه المحل بالاول
في حلول شيء بها وادعى المحل من جنس الاول ثم استقر واستقر
في المحل وذكر الاول واريد المحل فصار متعارفة اصلية ومجاز
مرسل بعلاقة اللازمية والملزومية والله اعلم وقال صاحب المنافع
قوله او مجاز بالمحل يعني ان في قوله مقول انا يتقدم المضاف
او يكون الاول مجازا بذكر الحال واردة المحل وذلك لان الاول
عبارة عن احدى زوائد المضارع فلم يؤول الاول للزم ظرفية الشيء
لنفسه والاسباب للمعنى تصحيح الظرفية بان يكون المراد بالاول الوزن
هو الحرف المخصوص وباحدى زوائد المضارع المحام فليكون من ظرفية
الخاص للمعام يتحقق في ضمن الخاص كما طعن الشايع احدى
زوائد المضارع والزوائد جمع زائد لازائدة اس الحروف التي بها
يكون المضارع مفارعا التي اس الزوائد التي لها اس لتلك الزوائد
تحتاج اختصاص به اس بالمضارع وهي اس تلك الزوائد حروف ايتم
قوله حال كونه ذلك الوزن اشارة الى ان قوله غير قابل منسوب
على الحالية من المضاف اليه في اوله والحال من المضاف اليه يجوز
اذا امكن حذف المضاف واقام المضاف الى مقامه مثل قوله تعالى
بل تتبع ابراهيم حين صنيقا ومعهما يكن ان يحذف المضاف ويقام
المضاف اليه مقامه لانه يجوز ان يقال في ذلك الوزن كما يجوز ان يقال
بل تتبع ابراهيم لتقاء المتحركة لتقاء بيت اعلم ان كل تاء اذا وقعت
في الافعال تكتب بصورة طويلة سواء كانت متحركة او ساكنة واذا
في الاسماء فان كانت متحركة تكتب بصورة قصيرة ونحو هند جارية وان كانت

قال البعض قوله او مجاز بالمحل
فان التثنية في الأصل في الفعل وهو المفعول به
فان التثنية في الأصل في الفعل وهو المفعول به

في التثنية في الأصل في الفعل وهو المفعول به

ساكنة - تكتب بصورة طويلة مخوفة وان كانت ساكنة بالهاء
تكتب بصورة قصيرة نحو عالية وحيوية وان كانت في الجمع بالالف
والثاء تكتب بصورة طويلة سواء كانت متحركة او ساكنة كما قاله
كمال باشا زاده نال الله بما اراده قوله لان لوقها من هذه الثاء
علة لعدم قبله لينة تلك الثاء قال البعض قوله لان لوقها من
تلك الثاء متعلق بمقدر وهو انما قيد المصنوع بقوله غير قابل للثاء
وعلة لذلك المقدور من هذا الوزن يخرج من هذا الوزن
قوله من كونه من هذا الوزن متعلق يخرج وزن الفعل فيكون من اوزان
فلا يمكن ان يكون سببا لقوله لاختصاصها ان يكون هذه الثاء مختصة
بالاكن لان ثاء المتحركة لكونها ثقيلة مختصة بالاكن لانه خفيف والساكنة
مختصة بالفعل قوله نعم اشارة الى جواب عن سؤال مقدور وهو
اكن من ذلك الوزن معناه غير منصرف فاجاب بقوله نعم يكون هذا
الوزن معها من مع هذه الثاء غير منصرف للعلمية والثاني
كيفية للثاء في القوة على العمل والسير وازالة الضميمة
والاحتاجه والجمع اذ مل قولنا لا ازالة التي لازوج لهما اذا سمي
ان بجملة وارملة غير منصرف اذا سمي بهما ان بجملة وارملة
انما اذا اجتمعا على قوله قيد على معطوف على قوله يكون ان قيد على
ذلك الوزن في قوله ان قول المصنف الا في كل علم فيه ثاء الثاني
قوله لا لوزن الفعل معطوف على قوله للعلمية ان لا يكون معها غير منصرف
لوزن الفعل كما لا يخفى عدم دخوله في قوله كل علم على وزن مخصوص
بالفعل نحو يزيد ويشكر واحمد ونحوه والسبب ان السبب الذي
يقترن عدم صرف تلك الاوزان الثابتة نظرا الى المتى والشرح
قال

تفسير
بعض
قوله
من
هذا
الوزن
متعلق
بمقدر
وهو
انما
قيد
المصنوع
بقوله
غير
قابل
للثاء

الوزن
من
هذا
الوزن
متعلق
بمقدر
وهو
انما
قيد
المصنوع
بقوله
غير
قابل
للثاء

قال البعض قوله والسبب ان علة منصرف هذه الثلاثة وامثاله
من قوله ضرب الى هنا العلمية ووزن الفعل وهو كل فعل التفضيل
والصفة ان والقياس ايضا كل ما من اسم كانه ان ذلك الاسم
على وزن افعل حال كونه موضوعا للتفضيل والصفة اضافة افعل
الى التفضيل اضافة الدال الى المدلول والى الصفة اضافة الباء
الى الخاص نحو افعل للتفضيل ان موضوع للتفضيل او مثال
لافعل التفضيل و ابيض للصفة ان موضوع للصفة او مثال
للصفة المشبهة والسبب ان السبب الذي يقتضيه عدم صرفها
الوصف والوزن ان وزن الفعل ولم يقيده ان المصنوع هنا ان
بعد قوله وكل لافعل التفضيل والصفة او في قوله كل فعل التفضيل
والصفة بعدم قبول الثاء بان يقول كل افعل للتفضيل الصفة
غير قابل للثاء قوله اذ كل منهما تعيد للنفي او علة للنفي ان لان كل احد
من افعل التفضيل والصفة من حيث انه ان كلا منهما ان
افعل التفضيل والصفة ليس له ان لكل منهما احتمال لقبولها
ان الثاء بل عدم ان عدم قبولها قطعي قوله اذ مؤنث الاول ان
افعل التفضيل علة لقطعي قطع بضم الثاء وسكون العين ان على وزن
فعل كفضيع ومؤنث الثاني ان افعل الصفة فعلا بفتح الثاء وسكون
العين ان على وزن فعلا كبعضا وهو كل اسم ان والقياس ايضا
كل اسم اجني بفتح الهجزة وسكون العين ان منسوب الى الوبان وضع
الجم غير عربي ان غير منسوب الى العرب هذا التفسير لدفع توهم
تقديم الاجني الى العلوي الذي هو اهل الشيعة واعلم ان هذا بابا في التفسير
ابهام مطلق الاجني وقيل باعث هذا التفسير ان للاجني معنيين احدهما
غير العربي والثاني العلوي وهو يحتمل ارادته في المقام ومصحح اطلاقه لان المطلق
قد يذكر ويصح ارادة المقيد ومرجه مقام وفائدة ازالة الابهام قال البعض

مقوله غير عربي اشارة الى كون المراد بالعلم ما عدا العرب المتشبه على صيغة
المجهول ان المتشبه الاسم الابجدي في اول نقله ان الاسم الابجدي الى العرب
 على حال من الممكن في استعماله ان حال كونه على ما لا يستعمل العرب
 بعد نقلهم الى لغتهم غير علم وان لم يجعل علما في اول نقله بل بعد
 ذلك كانه كثر الاسماء العربية فان كان فيه مع العلمية بسبب
 اخر غير منصرف ولا فلا سواها كانه ذلك الابجدي علما في العجم
 اشارة الى لغة العجم بانه وضعه العجم اول علما من غير ان يكون اسم جنس
 كما برأيه من فانه وضعه اول علما ايضا ان كان اذ كان علما في العرب
 بان وضعه العرب لتخليد الرحمن او كما ان اسم جنس في العجم نقل
 علما يعني نقل العرب ذلك الابجدي من لغة العجم الى العلمية لئلا يكون
 فانه كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواية نافع
 لجودة قراءته قوله فظهر الخلل ان الضرر ان اذ كان عبارة المص
 قابلا للتعميم وعمما عما يتولنا سواها كانه الى فظهر الخلل في عبارة
 المتكافية لعدم استعملها كذا قالون حيث للتعليل قال ابن خالويه
 شرطها ان شرط تأنيدها في منع الصرف او شرط ان يكون العجمي
 محله بمعنى الصرف ان تكون ان العجمي علمية ان منسوبة الى العلم
 في اللغة العجمية بان تكون موجودة في ضمن العلم في العجم وقالون
 ليس يعلم في العجم ولم يتحقق الشرط فلزم ان يكون منصرفا وليس
 كذلك قال البعض قوله فظهر الخلل الى حيث شرط كونها علمية
 في العجم فخرج نحو قالون فانه ليس يعلم فيها وما وجه بضم الواو
 وتشديد الجيم المذكورة على صيغة المجهول من التوجيه والموجه
 الغاضل الهندى والمعدى الجاني قوله من التعميم بيان لما رى
 من تعميم العلم للحقيقي كما برأيه من الحكمي كذا قال صاحب
 قوله من التعميم للحقيقي والحكمي انما من تعميم كون العجمية في اللغة
 العجمية للحقيقي ان كانا علما فيها حقيقة والحكمي ان لم يكن علما فيها

في اول نقله

فيها لكن يستعمل في اول نقله الى لغة العرب علما قوله فجمع بين الحقيقة
 ان ما يكون علما قبل نقله والمجاز ان ما لا يكون علما قبل نقله قوله
 وما وجه مبتدأ خبره قوله فجمع والحال لا قرينة لعدم ان لعدم المجاز
 وهذا ان يراد بلفظ معنى ثالثا للمعنى الحقيقي والمجازي ولهذا
 جواب سؤال مقدر وهو ظاهره الاصول في توجيه عبارة الكافية
 ان يقال ان الثاني وهو علم الحكمي مع قالون قال البعض قوله
 ان الثاني ان ما كان في العجم اسم جنس نقل علما وقال صاحب
 قوله ان الثاني ان الحكمي ملحق بالاول وهو علم الحقيقي بينما برأيه
 قال البعض قوله ملحق بالاول ان ما كان في العجم علما ايضا انتهى
 وقال الاستاذ قوله ملحق بالاول ان الحقيقي دلالة وهي اثبات حكم
 في الفرع مثل حكم الاصل بعلته متحدة ندعا تدرك بمجرد اللغة
 في الجملة وتسمى فخوس الخطاب ومفهومه المرافقة كذا قاله الشارح
 للاشارة الى العلة وعلى بقا العجمي بما لها وظهورها بعدم تصرف
 العرب بادخال الاسم التعريف والاضافة والتعريب والتغيير
 لكن الشرط ان شرط كونها علمية فيها ان في العجمية قال صاحب
 قوله لكن الشرط فيها ان في الدلالة المصطلية في الاصل وهي
 اثبات حكم في الفرع الى ظهور العلة في الجملة للكل من المجتهد
 وغيره او للفاضلين وغيره او لكل الناس سواها فانيا في هذا العلم
 او لا قال صاحب المنافع قوله للكل ان لكل من يعرف معنى الكلام
 واللاتسي دلالة في الاصول بل قياسا فيه في وجوده ان وجود ظهور
 العلة على الوجه المذكور حكما ان في نحو قالون خفا لا يعني واما
 ما وجه به الغافل العصام في دفع الخلل من ان معنى العجمية شرطها ان توجد
 فيها علمية ثابتة في وقت العجمي لا ما ذكره الموجه المذكور من ان المعنى
 ان تكون علمية في اللغة العجمية حتى يرد نحو قالون اذ وقعت العجمية
 وقت العجمي على صفة العجمية من غير تصرف فيه بالتصرف المذكور فتكفى

في اول نقله

في اشارة الى ان معرفة كل من يعرف اللغة

لا يخفى فظهر ان المص اصاب في العدول كذا في الاصحاح اي مثل ذلك
 وقع في كتاب المسى باسم الاصحاح وجه الاستراط ان وجه بشرط
 كونه علما في اول نقله او وجه الشرط العلمية في ذلك الاسم الابجى
 او وجه بشرط كونه علما لتأثير العجي. او وجه بشرط كونه الاسم الابجى
 مستقلا في اول نقله الى العرب ان لب العرب علما فميز سمينها
 عن سقيمها واخر ما شئت بقاء العجي لئلا يلبس العرب علما فميز سمينها
 اي وظهر العجي. بعدم تصرف العرب بها وخال لام التعريف والاضافة
 والتعريب والتغيير واذا شرط كونه علما في اول نقله اذ لو لم يكن كذلك
 ان لو لم يكن علما في اول نقله بل بعده او لو لم يكن الاسم الابجى مستقلا
 في اول نقله الى العرب علما لتصرف فيه ان في الاسم الابجى العرب
 بما وخال اللام والاضافة والتعريب وهو جعل الشيء عربيا
 والتغيير بالتدوين والكذف وغير ذلك قال بعض الاقاصح انما جعل
 كونه علما شرطا لتأثير العجي. حقيقة او حكما لئلا يتصرف العرب
 بما وخال اللام والاضافة والتعريب والتغيير وقال الفاضل
 الحامى وانما جعلت العلمية شرطا لتأثير العجي. حقيقة او حكما
 لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم وقال صاحب
 فتح الاسرار وانما شرطت العلمية لانه لو لم ينقل لربما يتصرف
 فيه بتصرفهم كادخال وغيره فتكون ان الاسم الابجى كاللفظ العربى
 فيضعف العجي. فيه فلا تؤثر في منع الصرف ان فلا يتبع ان تؤثر
 العجي. في منع الصرف او في لانه تلك العجي. ان تكون علة مؤثرة
 في منع الصرف وهو قوله ان والحال ان ذلك الاسم الابجى
 اشارة الى ان الداء في وهو للحالية والضمير راجع الى ذلك الاسم
 زاد حروف يريده ان مراد المص بالزائد ان زاد حروف بقرينة قوله
 على الحرف الثلاثة فيه اشارة الى ان قوله الثلاثة صفة موصوفة محذوف

بأن العجي في كلامهم هو الذي هو في كلامهم

بأن العجي في كلامهم هو الذي هو في كلامهم

موصوفة محذوف او متحرك الحرف الاوسط نحو قالون فانه كانه
 في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد بفتح الجيم وكسر الياء المشددة
 ثم نقل علما اسم جنس بمعنى الجيد ولم يستعمل فيه علما ثم نقل منه
 الى العرب علما لاحد رواة بعض الراء جمع راو كناية جمع نافع
 نافع ياشق ايضا فتنى اسم نقل علما الراوى نافع الذي هو امام القراء
 واسم عيسى لجودة قراءته ان يكون قراءة ذلك الراوى جيدة قدومه
 ان قدم المص لفظ قالون على ابراهيم للتنبيه على دخوله ان
 على دخول لفظ قالون في التعريف بلا تكلف و ابراهيم على
 قالون و ابراهيم مثالا للزائد على الثلاثة وانما اورد مثالين
 لما زاد على الثلاثة اشارة الى انه على قسمين احدهما ما يستعمل علما
 بعد النقل فقط نحو قالون فانه كانه اسم جنس سمي به احد رواة القراء
 لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكأنه في العجي. والثاني ما يستعمل
 قبل النقل وبعد كما ابراهيم كذا في كشف الاسرار الاول والثاني للاول
 اقول هذا القول مربوط لقول الشيخ فيما سبق من سواء كانه علما
 في العجم ايضا او اسم جنس نقل علما فالمراد من الاول قالون وهو مثال
 للثاني الذي هو اسم جنس نقل علما ومن الثاني ابراهيم وهو مثال
 للاول الذي هو كانه علما في العجم قال صاحب النافع قوله الاول
 للثاني والثاني للاول ان قالون مثال لما كانه اسم جنس نقل علما
 و ابراهيم مثال لما كانه علما في العجم وقال البعض قوله الاول ان
 المثال الاول للثاني ان لما كانه اسم جنس في لغة العجم فنقل الى العرب علما
 والثاني ان المثال الثاني للاول ان لما كانه علما في لغة العجم ثم نقل الى لغة
 علما ايضا وسنتر وهو اسم حصن بديار بكر وسحق علما لطيفة
 من طبقات النار والسبب في منع صرف هذه الائمة العلم والعجي.
 لكن القدم جعلوا السبب في الاخيرين العلم والثاني في المعنوي

قوله فتوزع هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصرف نوح انما هو
 لا انتفاء الشرط الثاني بتسليمه لان الشرط الاول وهو كونه علما
 في اول نقله او انتهى له علما في اول نقله لان نوحا علم في اول نقله الى العرب
 والله اعلم قال البعض قوله فتوزع ان اذا قيد المص بقوله او متحرك الاوسط
 فيكون نوح منصرفا لكونه اوسطا ساكنا ولعدم الزيادة فيه وقال صاحب
 قوله فتوزع منصرف لانتفاء الزيادة على الثلاثة ولانتفاء تحريك الاوسط فيه
 واعلم ان ههنا ان في بيان عليية العجم - لمنع الصرف او في مقام العجم -
 او في حق العجم - ثلثة مذاهب الاول ان المذهب الاول جعل العجم - و
 اضافة الجعل الى العجم ان في المصداق مفعوله وفاعله متروك ان جعل الجعل
 العجم - معتبرة مع سكون الاوسط كالتأنيث المعنوي قوله بدليل اعتبارها
 ان العجم - الباء سببية ومتعلق بجعل الخ في سبب اعتبار العجم مع سكون
 الاوسط في ماء وجور سمي بلدين غير منصرف وحكم به حتى لو لم تكن
 فيهما العجم - معتبرة لما حكم عليهما بعدم الانصراف فكانت العجم -
 معتبرة فيهما مع سكون الاوسط قال الفاضل الجامي اما عدم صرف ماء
 وجور فللعلمية والتأنيث المعنوي مع وجود الشرط المؤثر وهو العجم -
 وقال صاحب المنافع قوله في ماء وجور طما علما ان لبلدين قوله
 فيجوز تفريع على المذهب الاول في نوح الوجهان ان الصرف وعدم
 كنهه فمنه يجوز صرفه نظرا الى انتفاء وجوب تأثير التأنيث المعنوي
 في منع الصرف اعني احد الامور الثلاثة - زيادة على الثلاثة - او تحريك الاوسط
 او العجم - وان وجد فيه العلمية والتأنيث المعنوي ويجوز عدم صرفه نظرا
 الى مجرد وجود السببين فيه وقد جمعها الشافعي في قوله لم تنفع
 بفصل منزهة عما وعد ولم تنفع في العلم لان الاول منصرف
 والثاني غير منصرف قال الفاضل الجامي قوله كنهه فمنه يجوز صرفه نظرا
 الى انتفاء تحتم تأثير التأنيث المعنوي اعني احد الامور الثلاثة ويجوز

او كونه علميا في العجم

ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فهذا من هذا المذهب
 يعني قياس العجم - على التأنيث المعنوي او المذهب الاول ان في المصداق
 جعله شرطا لوجوب المنع حتى جعل نوحا جائزا المنع لا واجب الصرف
 قال الشافعي وليس بينه لانه لم يسم بخولوط غير منصرف في شيء من الكلام
 ان من القراءات والحديث من كلام النخاعة وقد زيفوا ان المذهب الاول
 الكائن للتحريك بان التأنيث المعنوي ان يطريق ههنا التأنيث
 المعنوي امر حقيقي وله ان وكائن للتأنيث المعنوي علامة
 مقدرة وهي التاء تظهر ان تلك العلامة في بعض المقامات
 وهذا التصغير فان التاء ظاهرة فيه وارجاع الضم واسناد الفعل
 اليه والاعبار عنه بالمشتق وغير ذلك فله ان في المصداق قوة يعني ان التأنيث
 المعنوي اقوى من العجم - فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط في الثلاثة
 وان لا يعتبر معه والعجم - امر اصناف لعدم تأثيرها بدو العلمية
 لالعلامة لها ان في العجم - ظاهرة ولا مقدرة فكانت في غاية الضعف
 ولذا قيل لا طريق الى معرفتها الا السماع قوله فلا يلزم تفريع على هذا
 التذويب من اعتبار التأنيث في عو ههنا قوله اعتبار العجم - فاعل
 ليلزم في نحو والقياس مع الفارق قوله واعتبارها الخ ان في المصداق
 مقدركا انه قيل قد اعتبر العجم - في نحو ماء وجور فلم لم تعتبر ههنا
 فاجاب بقوله واعتبارها ان العجم - في نحو ماء وجور للتقوية
 ان لتقوية احد السببين وهذا التأنيث المعنوي اذا العلمية مستغنية
 عن التقوية لالاستقلال السببية ان ليس اعتبارها فيه لاستقلال
 سببيتها قال محرم افندي قوله لالاستقلال السببية ان لالان تكون
 العجم - مستقلة في السببية فتؤثر مع سكون الاوسط قوله وان لم يسم

عطف على قوله بان التانيث فهو من تحت التزيين للزمحسني قال
صاحب المنافع قوله وان لم يسمع عطف على ان التانيث امر حقيقي
قطر مشددة الطاء فهو من تحت التزيين على الضم مثل حيث ومنه والعرب
تستعملها فيما مضى من الزمان كما تستعمل ابداء فيما يستقبل فيقولون
ما كلمته قط ولا اكلمه ابدا والمضى من قوله ما كلمته قط ان فيما انقطع
من عمره لانه من قطعت الشئ اذا قطعت منه الحرف في ذلك بخلاف هذه
والثاني ان المذهب الثاني من المذاهب الثلاثة عدم اعتبار حركة
الاوسط في العجمة اصلا ان لا للقيام ولا للغير ومنع شتر وسبق للتانيث
او العلمية لا للعجمة والعلمية على هذا المذهب كما سيجي الإشارة اليه
بخلاف التانيث المفسوس قوله لان اعتباره ان تحرك الاوسط علمه
لخالفه التانيث للعجمة في هذا الشرط في التانيث المفسوس كانه لقيامه
ان تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع قوله القائم هذه للرابع مقام التاء
ان السادسة التاء مثل سقر فيقول بوجود التانيث ان يقول التانيث
بوجود تانيث التاء اعني الحركة في الجملة لكونه بالوسط اعني ان التحرك
تانيث مناب الحرف الرابع وحرف الرابع تانيث مناب التاء ولورفع الوسط
يكسر التحرك تانيثا مناب التاء ولذا قال في الجملة والله اعلم وهذا
ان اعتبار تحرك الاوسط لا يعقل بتشديد الثاني ان لا يعتبر في العجمة
قوله اذ لا علامة لها ان العجمة علمه لا يعقل ولذا قيل لا طريق الى معرفتها الا بالسمع
حتى يسهل صدورها ان تدرك العلامة وهو منقول سيد وفاعله قوله شتر
مثل تحرك الاوسط فلا وجه للتفوية ان اعتبار تحرك الاوسط لتفوية العجمة
بخلاف الزيادة قوله فان اكثر كلام العجم علة لخالفه الزيادة على الطول والامتداد
خوابراهيم واسماعيل وسحق ويعقوب وغيرها والعرب ان عرب العرب
يراعون الاوزان الخفيفة ويخففونها ان تلك الاوزان في كلامهم ان العرب
فتفوية الزيادة والمصدر مضاعف الى فاعله قوله للعجمة متعلق بتفوية
وصلة معقولة ان معتبرة لكونها مناسبة لها قوله ومجرد

بأنه من تحت التزيين

قوله ومجرد زيادة حركة الخ جواب سؤال معذركانه قيل الحركة كالزيادة
في الامتداد فدفعه بقوله ومجرد زيادة حركة لا يوجب طولاً مؤدياً
الى القلة ان القلة الاستقبال في لغة العرب الا ترى بينهم الهمة
ومد اللام وبينهم التاء والراء وبالالف المقصورة ان لا تنظر
الى كثرة نحو حجر وزن حجر فيها بخلاف الرباعي فانه يوجب طولاً
مؤدياً الى القلة في لغة العرب وهذا ان المذهب الثاني
يعني اعتبار تحرك الاوسط في التانيث دون العجمة واعتبار الزيادة
في العجمة قال البعض قوله وهذا ان المذهب الثاني الذي هو
ارجح المذاهب لسيبويه واكثر النحاة وارتضاه ان المذهب
الشيخ الرضي في شرحه على الكافية قال البعض قوله وارتضاه الرضي
ان ارتضى الرضي لما ذهب اليه سيبويه والثالث ان المذهب الثالث
من المذاهب الثلاثة اعتباره ان اعتبار تحرك الاوسط في العجمة
قوله بدليل منع نحو سقر بثلاث اضافات وشتر ان بدليل كونها
غير منصرف وهذا ان المذهب الثالث يعني اعتبار تحرك الاوسط
في العجمة لانه الحجاب ومن تبعه كالبيضاوي وشهاب الدين
وغيرهما ورد بانها ان سقر وشتر اسما بقة وقلة اقول
الراد الشيخ الرضي حيث قال هذا ليس بقوى لاحتمال اعتبار
تانيث البقة والقلة نعم لو ثبت منع حرفه اذا سمي به مذكرا او
ارجاع الضمير المذكور اليه ثبت اعتبار العجمة فيه وتبعه الفاضل العيصم
في الحاشية وقال في الشرح ويمكن ان ينصرف المص بان تانيثهما يقع
يدور على اعتبار الواضع فان جعلهما معا باعتبار البقة مثلاً فثبت
وان جعلهما باعتبار المكان فذكر والعجمة برى عن اعتبار التانيث
اقول فيه انه يرد اعتبار التانيث في نحو ما وجوب هذا الاعتبار
مع انها علمان في العجمة وان لا يدفع الالتزام بخولك هذا ولم يظهر في
وجه اختياره في هذه الرسالة مع اعترافه بكونه مردودا قال عبد

الثالث ان المذهب الثالث

يا ايها الركي اذا تكلمت هذا وتأملت فقد حسبت المص اختار
 هذا المذهب لكنه اختار المذهب المردود في هذه الرسالة
 اعني مذهب ابن الحاجب وهو اعتبار تحريك الاوسط حيث
 قال وكل هم ايجي استعمل في اول نقله علما وهو رائد على الثلاثة
 او متحرك الاوسط وانما تظهر الحركة ان لا تظهر الحركة وانما
 تظهر حركة اختلاف مذهب الثلاثة في العجم - او حركة الاختلاف
 في ثلثة اوجه في العجم - في ثلثة بفتح اللام وهم الميم على وزن
 عند اسم رجل هو اب نوح عليه السلام ولم يسمع منه ان غولك
 يعني لم يسمع كونه غير متصرف قال مصنفك وملك بفتح اللام
 وهم الميم مثال لتحرك الاوسط مع العلمية وعند الجمهور هو
 متصرف لانه لا تأثير لتحرك الاوسط وعليه سبويه ذكره ان ياذر
 من قوله اعلم ان ههنا ثلثة مذاهب الى ههنا في الامتناع بعينه
 قوله وبيع الخ وبيع المص وفي السؤال ناش من قوله ذكره في الامتناع
 فانهم ابن الحاجب في هذه الرسالة في رسالة الاظهار وهو
 كل مؤنث في غير المتصرف كل مؤنث سواء كان علما او لا قوله بالالف
 ظرف مستقر على انه صفة مؤنث في كائنه بالالف لا بالياء مقصورة كانت
 تلك الف قال صاحب المنافع قوله كانت اشارة الى ان مقصورة
 خبر كانت القدرة التي جعلتها حال من الف قال اولي جعل مقصورة
 حال من الف في حال كون تلك الف مقصورة او ممدودة والمراد بها
 في الممدودة الحركة المنقلبة من الف التي للتأنيث لا في ليس المراد
 بها ما في الف اليه قبلها في قبل الممدودة لان الف التي قبلها
 زائدة لتوسيع البناء لا دخل لها في التأنيث والتسمية بها بالالف
 مجاز باعتبار الكون في باعتبار الكون لانها الف في المص والسمية
 بالممدودة باعتبار السببية في مجاز في علة السببية لكونها
 سببا لما قبلها والتأنيث بالالف سبب واحد قائم مقام علميتين
 قوله فانهم اشارة الى سؤال ناش من قوله والمراد بها الحركة

في الممدودة

في الممدودة

الحركة المنقلبة لما قبلها الخ كانه قيل فعل هذا يلزم اما الجمع بين الحقيقة
 والمجاز او عدم المجاز مع عدم القرينة لان المراد من الاول متعلق
 ان يكون غير الحركة وقيل اشارة الى سؤال مقدر كانه قيل فعل هذا يلزم
 اما الجمع بين الحقيقة والمجاز او عدم المجاز ولا قرينة له اذا المتعارف
 من الالف هو الاول وايضا المد في الحقيقة فيه لا في الثاني ولذا سمي
 حرف مد وقيل اشارة الى ان تعليل التسمية بالالف بما ذكره مبني على القول
 بعدم صحة اطلاق الالف على الحركة واما على القول بالصحة فلا وان القول
 في التسمية بالممدودة لكونها ممدودة بها ففيه حذف وايصال تكلف وقيل
 اشارة الى ان تعليل التسمية بالالف بما ذكره مبني على عدم صحة اطلاق الالف
 على الحركة وعلى هذا لا حاجة اليه وان القول في التسمية بالممدودة لكونها
 ممدودة بها ففيه حذف وايصال تكلف لا ينبغي فالحق ما ذكره او اشارة
 اما الى ان في الالف جمعا بين الحقيقة والمجاز واما في وجه كون المراد بالممدودة
 الحركة لما قبلها وهو ان الالف التي قبل الحركة لا يصح ان تكون للتأنيث
 لعدم كونها في الآخر بل هي مجرد مد الصوت كما قاله صاحب المنافع نحو جعل
 بفتح الحاء وسكون الباء وفتح اللام مثال للالف مقصورة وحمراء بفتح الحاء
 وسكون الميم وفتح الراء مثال للالف الممدودة والالف الممدودة
 الحركة اذا صل حمراء بفتح الحاء وسكون الميم وفتح الراء والقصر ثم زيد
 الف لمد الصوت فالتحق ساكنان فقبلت الثانية حركة حمراء
 قيل قائده الفاضل الجاني والهندي والشيخ الرضي وغيرها انما قامت
 في ما قامت الالف مطلقا مقام العلمانية للزومها في الالف
 مطلقا الكلمة التي لحقت هيها وصنعا في لزوما وصنفا لاعتراضها
 كفاء التأنيث فيكون مفعولا مطلقا مجازيا للزوم ويجوز كونه تمييزا
 عن ذات مقدرة في نسبة اللزوم الى الضمير وهو شيء في لزوم شيئا
 الكلمة وصنفا مثلا لا يقال في جعل جيل بفتح الف التأنيث المقصورة
 بينه للتهال فيما مؤنثه جيل وفي مذكره جيل لانه ليس له مذكر لانه وصف

في الممدودة

من في بطنه جبل ظل طهرو لا يقال ايضا في حمراء حمراء وسكون
الميم و ينفذ الف التانيث الممدودة يعني لا يقال فيها مؤنثة حمراء
وفي مذكورة حمراء لان مذكورة حمراء لا حمراء فعلم انها لازمة الكلمة بحيث
لا تنفك عنها في وقت فجعل لزومها الكلمة التي دخلت على عليها بمنزلة
تانيث آخر مضار التانيث فيها مكررا ذاتا ووصفا مع صار ذاتا
تانيثا ووصفها تانيثا آخر والحاصل ان الف التانيث لم تكن موصوفة
للتفرق بين المذكر والمؤنث بل انما وضعت للتانيث فعلا والفرق بينهما
حاصل بنفس الصيغة لان صيغة المذكر احمراء وصيغة المؤنث حمراء
وهذا ايضا دليل على لزومها الكلمة قوله بخلاف التاء التي هي للتانيث
قوله فانها ان التاء اثبات وتعليق لكون التاء مخالفا للالف ان لم يثبت
ان التاء وان على الشرطية لزممت ان التاء عارض ان سبب عارض
لان نفس الصيغة لم تفرق بينهما لان صيغة قائم تحمل للمذكر والمؤنث
فوضع التاء للتانيث فدخل عليه فعلم منه ان الجور للمذكر والداخل
عليه التاء للمؤنث فتكون التاء عارضة بعد الوضع والعارض
كالعدم فلا يتصور ان يقوم مقام السببي ولم يترك واحدة الا بشرط
العلمية فلو عارض اللزوم لعارض بعد المحقق كالعلمية مثلا يعني
مثل ان يكون علما لم يقدر قوة اللزوم الوضعي يعني لم يوجد فيه قوة
مثل قوة التانيث الوضعي لكونه في الاصل عارضا فلم يقدر ان يقوم
مقام السببي قال الاستاذ قوله كالتعليق ببيان وتعليل لعارض
وقال البعض قوله كالتعليق ان لزوم التاء لها في حال علميتها
ورده ان ما قاله القائل او قول القائل المصريح في الاستحسان
قوله بانه ان التاء ببيان الطريق رده ان ارادوا ان ان اراد القدم
بعدم اللزوم المنفهم من قولهم بخلاف التاء قال البعض قوله ان ارادوا
بقولهم بخلاف التاء اذ ما له التاء ليست بلازمة لعدم السبب
في التاء على معنى لاشئ من التاء بلازم للكلمة وصفا قال البعض

قال البعض قوله بعدم السبب في التاء ان عدم سبب لزوم التاء
فمنقوض ان فهو منقوض بخلافه ان بان بعض التاء لازمة لها
كما في غوطة قوله اذ لا يقال تعليل للانتقاض اي لانه لا يجوز
ان يقال ظلم ملاس بمعنى ظلم فان ارادوا ان ارادوا
عدم النجاة بعدم اللزوم المنفهم من قوله بخلاف التاء قال البعض
قوله وان ارادوا بقولهم بخلاف التاء اذ ما له التاء ليست بلازمة
للكلمة سلب اللزوم على معنى ليس جميع التاء بلازم بل بعضه قال
الاستاذ قوله ان ارادوا بعدم السبب المعبر عنه بالسبب الكلي
على معنى لاشئ من التاء بلازم للكلمة وان ارادوا سلب اللزوم
المعبر عنه بالسبب الجزئي على معنى بعض التاء ليست بلازم للكلمة
او على معنى ليس بعض التاء بلازم للكلمة فكذا الاثنان ان مثل التاء
الالف المقصورة والممدودة في كونها غير لازمين للكلمة في الفرق
بين التاء وبين الالفين في هذه الجهة فهو منقوض ايضا بان بعض
الالف ليست بلازمة ايضا او بانه ليس بعض الالف بلازم للكلمة ايضا
كما في نحو ذكرى بكسر الهمزة وسكون الكاف وفتح الراء والقصر
وضراء بفتح الصاد وتشديد الراء وبالمد فانه يجوز فيها ان يقال
ذكر وضر فلا لزوم فيهما ايضا قال هوام زاده قوله نحو ذكرى وضراء
فان الالف في نحو ذكرى وضراء غير لازمة اذ يقال ذكر وضر بمعنى
كقائم وقائمة وقال امام الايوب قوله ان ارادوا به سلب اللزوم
على معنى بعض التاء ليست بلازمة لها فهو منقوض ايضا بان بعض
الالف ليست بلازمة ايضا كما في ذكرى وضراء فانه يجوز فيها ان يقال
ذكر وضر وقال الاستاذ قوله نحو ذكرى وضراء اي يقال في هذين المثالين
ذكر وضر بمعنى وان ارادوا بعدم اللزوم المنفهم او بقوله ان بعض
بخلاف التاء محي التاء للفرق بين المذكر والمؤنث مكررا في بعض

كذا في بعضها كعلام - لان التاء في قائم - زيدت للفرق بين المذكر
 والمؤنث وفي علامة للمبالغة - فكذا المقصورة / مثل التاء الالف المقصورة
 في الكون للفرق في افعل التفضيل كفضيل والممدودة / وكذا الممدودة
 في افعل الصفة حمراء فهو منقوض ايضا بان الالفين يجبان للفرق في
 ايضا حيث يجي المقصورة في افعل التفضيل ويجي الممدودة في افعل الصفة
 وهذا لا يكون دليل للفرق ايضا قال البعض قوله فكذا المقصورة / مثل التاء
 الالف المقصورة في افعل التفضيل مثل افضل في المذكر وقض في المؤنث قوله
 والممدودة معطوف على قوله المقصورة في افعل الصفة مثل حمراء في المذكر وحمراء
 في المؤنث وقال الآخر قوله فكذا المقصورة في افعل التفضيل والممدودة
 في افعل الصفة / مثل التاء الالف المقصورة في افعل التفضيل والممدودة
 في افعل الصفة في كونهما للفرق في الفرق بين التاء وبين هذين الالفين
 فهو منقوض ايضا الا ان يدعوا بجي / التاء للفرق مع عدم تغير الصيغة
 / مع عدم تغير صيغة - المذكر عند دخول التاء كخوصا رب وخاربه - مثلا
 بخلاف التي التانيث فان مجيئها للفرق مع التغير وهو يدل على الجزئية
 واللزوم كذا قاله الشارح في حاشية الامتياز قال عبد العزيز البيروني في حاشية الامتياز
 اقول ان معنى لزوم التي التانيث للكلمة موضعها انه بتغير الكلمة معها
 عن بنية التذكير نحو سكران وسكرى واحمر وحمراء وهذا ضمني على اكثر الشراح
 من القائلين بهذا الوجه فلا يخفى عليك ان تاء مثل ظلمة ليست كذلك واما
 تاء الصفات فظاهر فلا يلزم التاء للكلمة وضعا او ان المراد بالتاء
 القابلة بهما في اللزوم ما زيدت للتانيث والتاء في مثل ظلمة
 ليست كذلك فلا تقض به واذا تأملت هذا فقد علمت انهم ارادوا
 بحذف السلب وان الحمل على غيره تعسف على ما لا يخفى انتهى كلامه
 المعتمد للمبراد وقال الاستاذ عليه رحمة الخلاق قوله مع عدم
 / مع عدم تغير صيغة المذكر عند دخول التاء بخلافها عند دخول الالفين
 فانما تتغير عند دخولها وقال البعض قوله مع عدم تغير الصيغة / مع عدم
 / مع عدم تغير صيغة المذكر عند دخول التاء بخلافها عند دخول الالفين

التي دخلها التاء وهي متغيرة عند دخول الالفين والكثرة في
ومع كثرة دخول التاء بخلاف دخول الالفين ويجعلون هذا
الادعاء فرقا بينهما وهذا وجه ولكن ليس بقوي او لكن
ذلك الادعاء ليس بوجه قوي في الفرق الا ان ينظم اليه
في ذلك الادعاء او ادعاء الكثرة وهذا استثناء من قوله ليس
قلب التاء هاء في الوقف والقلب مصدر مضاف الى مفعوله
وهي اس التاء حرف حتى كأنه اس التاء يعني اظن انه معدوم
فقلب اس فهذا كثر مفارقة التاء ونذر وقل مفارقة الالفين
لان وضع التاء للفرق بخلاف وضع الالفين لانه للتأنيث فالحكم
للفعالين والكثير والنادر كالمعدوم حاصله اختيار الشق
الثالث لكن بادعاء الكثرة بالانقراض وحمل اللزوم وعدمه على الادعاء
لا التحقيق ومن جعل حاصله ان الحكم باللزوم وعدمه للنفع ويختلف
بعض الافراد لا يرتفع حكم النفع لم يتدبر فتدبر قال الاستاذ
قوله والكثرة عطف على عدم اس ومع كثرة دخول التاء بخلاف دخول
الالفين ويجعلون هذا المدعى او ما ادعوه فرقا بينهما وهذا وجه
ولكن ليس بقوي اس ولكن ذلك المدعى ليس بوجه قوي في الفرق
او ولكن ليس ما ادعوه بوجه قوي في الفرق لان دلالة التغير
على الجزئية ليست بقطر في نحو ضربت خطا با وتكلمت فذكر فلا يستدل
بعدمه عدمها في لم يكن مفارقة التاء كثيرة غالبية بحيث يعدمها عددا
ومفارقة الالفين قليلة نادرة بحيث تعد عددا قوله الا ان ينظم اليه
اس الى ذلك المدعى بفتح العين والقصر او الى ما ادعوه استثناء من قوله
ليس بقوي قلب التاء هاء في الوقف والمصدر مضاف الى مفعوله
ونعاه منزوع وهي اس الهاء حرف حتى كأنه اس الهاء اس اظن انه
معدوم فقلب اس اذا انظم اليه قلب التاء هاء فكثر مفارقة التاء
والمفارقة مأخوذة من الفرق ونذر وقل مفارقة الالفين بحيث تعد

طایفه انبیا علیهم السلام و خرد و خردی ما نیست که منکر

وتلك كل علم يمنع العين واللام من غير المتصرف كل علم لا علم جنس
فيه من كائنه في ذلك العلم كالتأنيث الموقوف عليها وهاء
فتحوخت وبنت ليس مما فيه كالتأنيث لفظا من حال كونه موقوف
لا مقدرا على المذكور او مؤنث سواء كان زائدا حروفا على الاخرى الثلاثة
او كائنه ثلاثيا سواء كان ذلك الثلاث متحرك الاوسط او متحرك
او متحرك حروف الاوسط او لا او لم يكن متحرك الاوسط او لا حروف
الاعتبار الاول فانهم نحو فاطمة علم المؤنث وحجة علم المذكر
قال امام الايوبي فالاول مثال لما كان معناه مؤنثا ايضا والثاني
مثال لما كان معناه مذكرا انتهى او الاول مثال لما كان مؤنثا
حقيقيا والثاني مثال لما كان مذكرا حقيقيا او تنهيرا
او مقدرا ذلك التاء والالف للزومها لا تقدر ذكره الرض
انما شرط فيه من في التأنيث بالتاء بكلا قسميه في منع الصرف او
انما شرط في منع التأنيث بالتاء مطلقا او انما شرط في سببية
منع صرفه او انما شرط في سببية منع التأنيث بالتاء مطلقا
او انما شرط في سببية منع التأنيث اللفظي والمعنوي كذلك
او انما شرط في سببية منع كل منهما العلمية ان يكون محله علما
بقوله لتفسير التاء متعلق بقوله شرط وعلة له لازمة للكلمة بعد ما لم يكن
لازما لان التاء في اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث وهي
لا تكون لازمة للكلمة اسي كانت تلك او صفة كجارية صفة كذا
قاله عبد القادر وقال الفاضل العصامي قوله لتفسير التاء لازمة في كائنه
التاء فيه للتأنيث واما التاء التي هي جزء الكلمة كجارية بشرط علمية
لانها في منع الصرف فيجوز التأنيث فجعلت على وتيرتها قوله لان العلم
متعلق بتفسير وعلة لصيرورة التاء بينهما الشرط لازمة مخفية عن التفسير
والصرف اقول ينبغي لا يتغير باحوال اللام والاضافة هو القريب او هو
من التغير

من التغير ذكره في الامتناع في بحث العجم وقس عليه التفرس وغير ذلك
من الالسنه فيحفظ عن جميعها قوله بقدر الامكان اشارة الى انه
يتصرف فيها اذالم يكن الملاحظة كائنه الترخيم قال محرم افندي قوله
بقدر الامكان وان جاز التغير فيها في الترخيم وفي ضرورة الشر
بخلاف ما اذالم يكن علما فان التاء قد تنزل لانها جاز بها للفرق
بين المذكر والمؤنث فلم تلزم الكلمة الا اذا كانت علما بخلاف الالف
لانها وضعت للتأنيث لا غير فتلزم الكلمة بلا شرط العلم
والمراد بالتاء الزائدة في اخر الاسم مفعلا مما قبلها تكون عند الوقف
هاء وسكونها كانت للتأنيث مثل طلحة او جزء من الكلمة من غير بدل
كجارية تنهيرا لانها من ولان العلمية علة ثانية لصيرورة التاء لازمة
وضع ثانيا وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا يتصل عن الكلمة لان الاسم
يوضع أولا على الجنس ثم يوضع علما مثل عائشة من عائش عيش
فهو عائش وهو في الجنس ليس موصوفا مع التاء فاذا سميت به
فقط وضعت ثانيا معها وصارت التاء كلام الكلمة في هذا الوضع
فلزمت للكلمة وضعا لكن وضعا ثانيا كذا قاله محرم افندي فيكون
التاء من اذ كان وضعا وضعا ثانيا فيكون التاء حرف يمنع
وحرف الجنس الذي يمنع منه الكلمة كالتاء وحجة واخت بلا خلاف
بين النحاة قوله بعد ان كائنه حرف يمنع وحرف المعنى الذي يفيد
منع كائنه قائمة وضاربة ظرف مستقر صفة لحرف يمنع فيقوم التاء
للكلمة قوله وهو من احوال ان العلم اشارة الى ان الواو فيه
للعلمية والتغير راجع الى العلم قال البعض قوله من احوال ان العلم
يشير الى ان الواو حالية والجد حال من صفة فيكون لامطلقا بل بعد
بقوله تنهيرا ولذا وصف الشاعر بقوله الذي من العلم الذي فيه ان كان
في ذلك العلم التاء تنهيرا من كائنه التأنيث تنهيرا زائدا حروفا

جعل الحرف الرابع قائما مقامها لان التاء في الاكثر اثنان تقع رابعة لثالثة
 مع وجوده من ظهورها في مثل قديرة لان المصغر بمنزلة الموصوف
 مع الصفة فان رجلا مثلاً بمنزلة رجل صغير فكما يجب الحاق التاء
 بهنات الاسماء التي قد رويها التاء كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر
 كذا قاله الثالث راجع في حاشية الامتياز قال حواجه زادة قوله قديرة
 تصغير قدر اعلم ان المؤنث المفعول اذا كان ثلاثياً يجب اظهار التاء
 في التصغير واما اذا كان رباعياً فلا تظهر الا مانه وحرارة الوسط
 قائم مقام الحرف الرابع بدليل وجوب الحذف من حذف الاخر في مثل
 حمزى يفتح الجيم والميم وبكر الزاء وتشد يد الياء لان اصله حمزى
 يفتح الجيم والميم وفتح الزاء والقصر والحق ياء النسبة وحذف حوا
 بقيام حركة الوسط مقامه قال صاحب المنافع قوله بدليل وجوب
 في مثل حمزى الخ من وجوب حذف الالف الرابعة في حال النسبة لكونها
 في حكم الخامسة الواجب حذفها مطلقاً في النسبة بتمحرك الوسط كما في حمزى
 بياء النسبة في النسبة الى حمزى بالالف وقال الثالث راجع في حاشية الامتياز
 قوله بدليل وجوب الحذف في مثل حمزى في النسبة الى حمزى في كانه الرابع
 فيه الفازائدة والثاني متحركا فانه في كانه الحركة بمنزلة الحرف لكونها بعض
 حروف صارت الالف فيه كالحامسة الواجبة الحذف للشغل بطول الكلمة
 فوجب حذفها للشغل بسبب الحركة وقال حواجه زادة قوله وجوب الحذف
 في مثل حمزى اعلم ان القاعدة في النسبة وهي وجوب القلب في الثلاثة
 وجواز الامر في الرباعي وجوب الحذف في الخامس وحمزى رباعي فلم يجوزوا
 القلب فيه علم ان تحرك الوسط قائم مقام الرابع فصارت حاشية فلذا
 وجب الحذف مع جواز حبلى في النسبة الى حبلى ما كان الرابع فيه
 الفازائدة والثاني ساكناً فانه لما لم يكن الكون بمنزلة الحرف لفتته
 لم يصر الالف فيه كالحامسة فلم يجب حذفها ويجوز حبلاوي بزيادة الالف
 قبلها تنبيها لها بالمبدوءة كذا في حاشية الامتياز وفي شرح المنون

وفي شرح المنون قوله مع جواز حبلى في النسبة الى حبلى في الالف
 المقصورة الزائدة الرابعة وجهان احدهما القلب في الالف والآخر
 كحبلى يقال حبلى والثاني الحذف من حذف الالف وهو احسن الوجهين
 كحبلى بالفتح يقال حبلى يتشد يد الياء التي هي في الالف فيصاحب
 وقوله مع جواز مثل حبلى بياء النسبة في نسبة حبلى بالالف
 المقصورة لفتتها بكون العلي ويجوز حبلى وحبلاوي
 والجملة التي تركه المص وان لم تكن وان هذه للتوصيلية مؤثرة
 في الثلاثة الساكن الحرف الاوسط قوله على الاصح ان على القول
 الاصح اجترانه عن قول الزحشرى كما سبق فلا اقل من تقوية التانيث
 من من تقوية التاء في اقتضاء اعتبارها لانها مناسبة للتاء في الفرعية
 وعن الاصل فظهر ان التقوية ايتا بالقيام لفظاً واما بالمناجاة
 مع كذا قال الثالث راجع في حاشية الامتياز وقال البعض قوله فلا اقل
 من تقوية التانيث ان فلم تكن الجملة اقل من تقوية سبب اخر
 وهو التانيث ولضعف هذين من الجملة وتحرك الاوسط وجهه
 عدم القيام مقام التاء المقدرة اصلاً في الاول وكون ذلك القيام
 بالواسطة في الثاني كذا قاله عبد العزيز البهري وقال الثالث راجع
 في حاشية الامتياز قوله ولضعف هذين لكون القيام في الاول
 بالواسطة ولكون الثاني امراً اضافياً ثم قال عبد العزيز قطع
 ان الاول اضعف اعادة الاول من الثاني ففاسد لكونه محض
 معنوي مع حرقة الواسطة فلذلك لا يؤثران قوله ولضعف هذين
 مطلق بقوله لا يؤثران الا يؤثران فيما روي في شيء والمراد منه العلم
 قوله في مسماه طرف مستقر خبر مقدم ان كائن في معنى ذلك الشيء وقوله
 تانيث مبتدأ مؤخر والجملة صفة ما اوصلته فلولم يكن فيه تانيث لكانه
 التانيث في النزع حتى لا يفتقر بالشرط الضعيف فلم يقدّر على منع حقه

من الصرف فلماذا قالوا حين جعلوا فاه وجود وسفر مستغفرا اعلام
 لبلدييه وطبقه من طبقات النار ولم يقولوا المكانيين ومنزل بل لم يقولوا
 او اجم لجهنم كما في القاموس تأمل انتهى كلامه بخلاف الرابع في بخلاف
 الحرف الرابع فانه يؤثر في الشرطية بل تأنيث مسما ما هو منه
 لقوته في القيام نحو زينب عليها السلام فانه لا يجزى للعلمية والتأنيث
 الحكمي فيه بحث وتحقيق فليتنامل على وجه حقيق كذا قاله عبد العزيز
 وقال الرابع في حاشية الامتياز قوله بخلاف الرابع لكون القيام فيه
 بالوسطه وكونه لفظيا كما اشار اليه في اشارة المص الى التأنيث
 فيما في مسماه تأنيث قال صاحب المنافع قوله كما اشار اليه
 الى عدم التأنيث الا فيما في مسماه تأنيث وقال البعض قوله
 كما اشار اليه في لما اشار الى ضعف هذين وهو تعليل لضعفهما
 بقوله في المص علم المذنب وقيل في وجه هذا الاشتراط القائل الفاضل
 الجامي كذا قاله صاحب المنافع وقال البعض قوله وقيل في وجه اشتراط
 هذه الشروط الثلاث السلامة في سلامة الكلمة يعني وانما اشتراط
 ذلك في تأنيث التأنيث التقدير في سلامة الكلمة التي تكون غير منصرف
 بشئ احد الامور الثلاثة وعلى الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط
 او العجي قال الاستاذ قوله وقيل القائل الفاضل الجامي في وقيل في وجه
 اشتراط احد الامور الثلاثة في وجوب تأنيث التأنيث المعنوي
 بقوله السلامة خبر مبتدأ محذوف بشئ احد الامور الثلاثة زائد
 على الثلاثة وتحرك الاوسط والعجي قوله عن مقاومة الحفة متعلق
 بالسلامة في عن معارضة الحفة لتقل احد السببين وهي التأنيث
 يقتضيان بشئهما ان يخفف الهم بحدف التنوين منه والجر اذا كان الهم
 ثلاثيا ساكن الاوسط لم يكن ثقيلا باجتماع السببين فيه وهو متعلق
 بمقاومة وصلة له وعن مزاحمتها في مائة الحفة لتأنيثه في لتأنيث
 احد السببين

والعلم الذي في

انما شير احد السببين ورد في ما قيل في وجه الاشتراط
 المصنف في الامتياز بان في الثاني لا طائل في لا فائدة له
 في ذلك الوجه في وجه الاشتراط فالوجه عند المصنف مقاومة
 الشرط ضعف التأنيث كما ترى وهذا هو الوجه لكن لا وجه
 لرد ما قيل لانه وجه آخر في الاشتراط قال البعض لا طائل له
 في لا فائدة لما قاله القائل اما اول لا في اعدام الطائل اول
 فلان تأنيث العلل في ثابت لان تأنيث العلل التسع في منع الصرف
 ليس في ذلك التأنيث للثقل بل للفرعية يعني انه ان اراد ان التأنيث
 للثقل فقط فليس كذلك بل للفرعية كما صرح به القائل وغيره اقول هذا
 مغالطة اذ المراد بالحفة هي المضافة الى الكلمة لا السبب وهو
 ظاهر على ان الضعف لا يمنع الفرعية ايضا فاعلم من هذا ما في قوله
 واما ثانيا في واما اعدام الطائل ثانيا فاعلم لزوم الثقل في ثابت
 لعدم لزوم الثقل في وجه الاشتراط كما في للعلل يعني وان اراد انه
 للثقل والفرعية معا غير مستقيمين فلزوم الثقل لكل منهما ممنوع
 لانه لا يوجد ولا يتصور في البعض بل يوجد في البعض ما يقابل
 فيلزم جواز انصرفه لانقضاء احد جزئي سببه التأنيث وذا خلاف
 الاستعمال وخرق الاجتماع كيف والعلمية والوصف والعدل
 لا يتصور فيها في العلمية والوصف والعدل الثقل بل حصول الحفة
 في الاخير في اكثره اذ لا حفة في جمع على تقدير خروجه من جمع يكون
 يعني بل حصول الحفة في اكثر العدل فيكون المراد من الاخير هو العدل
 ظاهر في يدي لان ثلث مثلا معدول من ثلثة ثلثة واما ثالثا في
 واما اعدام الطائل ثالثا فلان في ثابت لان انصرف نحو قدم وماه
 وجود حال كونها علما فالحذف كور يدل في انصرف نحو قدم الى على ان مدار
 الاشتراط وعدمه في عدم الاشتراط ضعف التأنيث نعم الا انه

في كماله في ذلك على ان الاشتراط

نظرا الى انتفاء شرط وجوب تأنيث المفعول اي احد الامرين وهما
 الزائد على الثلاثة ومتحرك الاوسط ومنه اس منع صرفه يعني ويجوز جعله
 في حكم غير المنصرف بعدم ادخال الكسرة والتنوين قال الاستاذ قوله يجوز
 صرفه وهو مذهب الجري والمبرد ومنه وهو مذهب المحققين كسبويه
 والخليل وهو المختار وحكي السيرافي عن الزجاج وجوب صرفه قوله لوجود
 السبب في العلمية والتأنيث متعلق بجوز المقيد بقوله منه وعلة له
 وقال الاستاذ قوله لوجود السبب في الجملة وهما العلمية والتأنيث
 علة لجواز منه ولو كانتا ولو هذه للتوصية احد هاتين احد السببين
 وهو التأنيث ضعيفا عندنا وكل علم اي غير المنصرف ايضا كل علم
 في الحال لا في الاصل وانما اشترط في التركيب المزجي او في المركب
 المزجي العلم في الحال ليتحقق الافراد لفظا ومعنى وفرعية التركيب
 باعتبار الاصل فانه فرع الافراد الاصل الذي لم يسلق تركيب فلا يرد
 ما قيل انه ان اراد ليكون المركب كاللفرد لان المنع من احكام الكلمة
 فذلك حاصل بزوال الاعراب من اخر الاول بلا علمية كما في منارته
 وخمسة عشر وان اراد ليكون مفردا لفظا ومعنى يلزم انتفاء اعتبار
 الفرعية بالتركيب كذا في حاشية الامتياز قوله لان المنع متعلق
 بمتحقق وعلة له حال الكلمة الواحدة لا الكلمتين فلا يتحقق الابد
 يتحقق الافراد قال الاستاذ قوله في الحال اي في حال الاستعمال او
 في حال التركيب او في حال المنع قوله ليتحقق الافراد متعلق بمقدور
 وهو انما قيدنا العلم بقولنا في الحال والمراد بالافراد مقابل التركيب
 قوله لان منع الصرف اي لان غير المنصرف حال الكلمة لا الكلمتين التاء
 للوحدة وهذا اي وهذا التعليل اولى لانه يحصل به محل المنع وبالتالي
 قوة السبب ولا شك ان الاحتياج الى الاول اشد كذا قاله الشارح
 في حاشية الامتياز وقال الاستاذ قوله وهذا اي وهذا التعليل اولى في

في حال التركيب في العلم في الحال لا في الاصل وانما اشترط في التركيب المزجي او في المركب المزجي العلم في الحال ليتحقق الافراد لفظا ومعنى وفرعية التركيب باعتبار الاصل فانه فرع الافراد الاصل الذي لم يسلق تركيب فلا يرد ما قيل انه ان اراد ليكون المركب كاللفرد لان المنع من احكام الكلمة فذلك حاصل بزوال الاعراب من اخر الاول بلا علمية كما في منارته وخمسة عشر وان اراد ليكون مفردا لفظا ومعنى يلزم انتفاء اعتبار الفرعية بالتركيب كذا في حاشية الامتياز قوله لان المنع متعلق بمتحقق وعلة له حال الكلمة الواحدة لا الكلمتين فلا يتحقق الابد يتحقق الافراد قال الاستاذ قوله في الحال اي في حال الاستعمال او في حال التركيب او في حال المنع قوله ليتحقق الافراد متعلق بمقدور وهو انما قيدنا العلم بقولنا في الحال والمراد بالافراد مقابل التركيب قوله لان منع الصرف اي لان غير المنصرف حال الكلمة لا الكلمتين التاء للوحدة وهذا اي وهذا التعليل اولى لانه يحصل به محل المنع وبالتالي قوة السبب ولا شك ان الاحتياج الى الاول اشد كذا قاله الشارح في حاشية الامتياز وقال الاستاذ قوله وهذا اي وهذا التعليل اولى في

في حال التركيب في العلم في الحال لا في الاصل وانما اشترط في التركيب المزجي او في المركب المزجي العلم في الحال ليتحقق الافراد لفظا ومعنى وفرعية التركيب باعتبار الاصل فانه فرع الافراد الاصل الذي لم يسلق تركيب فلا يرد ما قيل انه ان اراد ليكون المركب كاللفرد لان المنع من احكام الكلمة فذلك حاصل بزوال الاعراب من اخر الاول بلا علمية كما في منارته وخمسة عشر وان اراد ليكون مفردا لفظا ومعنى يلزم انتفاء اعتبار الفرعية بالتركيب كذا في حاشية الامتياز قوله لان المنع متعلق بمتحقق وعلة له حال الكلمة الواحدة لا الكلمتين فلا يتحقق الابد يتحقق الافراد قال الاستاذ قوله في الحال اي في حال الاستعمال او في حال التركيب او في حال المنع قوله ليتحقق الافراد متعلق بمقدور وهو انما قيدنا العلم بقولنا في الحال والمراد بالافراد مقابل التركيب قوله لان منع الصرف اي لان غير المنصرف حال الكلمة لا الكلمتين التاء للوحدة وهذا اي وهذا التعليل اولى لانه يحصل به محل المنع وبالتالي قوة السبب ولا شك ان الاحتياج الى الاول اشد كذا قاله الشارح في حاشية الامتياز وقال الاستاذ قوله وهذا اي وهذا التعليل اولى في

اول الخ وجه الاولوية كون الاحتياج الى تحقق الافراد اشد منه
 الى الامن الزوال لان ذلك يحصل منع الصرف وذا يحصل القوة للسبب
 وقال الآخر وجه الاولوية لانهم منروا التركيب بما هو جعل كلمتين او اكثر
 كلمة واحدة وهذا التفسير مقصود بهذا التعليل التزاما من قدسهم
 من النخلة كما جازى والهندي وغيرهما قال البعض قوله من قدسهم
 اي قول الناضل الجاني والهندي وغيرهما في مقام التعليل وانما اشترط
 العلم في التركيب المزجي او في المركب المزجي او اشترط العلم في التركيب
 ليا من اي التركيب او المركب لكونه عارضا يقبل الزوال من الزوال
 بسبب الاختلاف لان الكلمتين حينئذ تدخلان في موضع العلم فيا من
 من حذف احد هاتين لان العلمية تأمن من الزيادة والنقصان ولولاها
 لكاء التركيب عرضة للانفكاك والزوال ولما امر العلمية وضع ثانه
 والكلمة التي وضع عليها ينبغي ان تكون مصونة لا تقبل الزوال
 فيحصل اي للتركيب حيث كانت علما نوع فية لانه مأخوذ من الزوال
 والعروض فيذكر بها في منع الصرف ذكره اي ما ذكر من في الحال
 الى ههنا في الامتناع قال صاحب فتح الاسرار وانما اشترط العلم لان
 لو لم يكن علما لم يكن علما فلا يتصور انفراده وعدم انفراده مركب
 تركيب المزج والمراد بتركيب المزج ان تجعل الاحكام علما واحدا
 لا بالاضافة ولا بالاسناد بل تنزيل مجزئه منزلة تاء التأنيث ولذلك
 التزم فيه فتح آخر الصدر اذا كان معتلا فانه يمكن نحو معدى كرب
 لان ثقل التركيب اشد من ثقل التأنيث فناسب ان يخص بمزيد التحقيق
 فكفوا ما كان منه معتلا وان كان نظيره من المؤنث يقع نحو امية
 وعارية من الاكسين لامن فعل ولهم مثل يزيد مع ضميره المستكن وتأبطرا
 علميين فانها باعراب تعد يرى عند المص لا يظهر عدم الانفراد ولا من فعل
 وحرف مثل قد خرج ولا من حرف ولهم مثل النجم وبهرى علميين منفرعان

وصاربه علمي غير منصرف للتأنيث والعلمية لا التركيب انتهى ولا من فعل
 وفعل مثل ضرب ضرب لان اعرابه مبني قال صاحب المنافع قوله مركب
 من اسمين حقيقة كعبدك او حكما كسبويه في الاصل اس في اصل
 انتهى الذي هو قبل العلمية قوله لان نحو النجم وبصري هما مركب من حرف
 واسم متعلق بمقدر وعلة له وهو انا قيدنا اسمين بقولنا في الاصل
 لان نحو النجم وبصري علميين اس حال كون النجم وبصري علميين متصرفان
 خبران قوله لان الحرف متعلق بمقدره وعلة له اس لان الحرف الذي
 هو جزء من هذين المركبين وقوله لعدم استقلاله اس الحرف متعلق بقوله
 لا يعتد اس لا يعتد قوله بجزئية اس الحرف فاعل لا يعتد والجملة خبران
 في لان الحرف اس لا يعتد بجزئية مما يركب معه فكأنه اس الثاني اس
 فاطن انه لا تركيب فيها اس في النجم وبصري حتى يكثر التركيب
 في منع صرفهما يعني لا يؤثر قوله ونحو من زيد وان زيدا معطوف على نحو
 في لان نحو الخ هذان المثالان ايضا مركبان من حرف واسم ونحو
 يزيد مع الضير لان يزيد مع غير الضير علمي غير منصرف للعلمية
 ووزن الفعل كما سبق ويزيد بالرفع في كل حال حكايه ونحو تأبط
 سراً هذان المثالان مركبان من فعل واسم وكلها خارجة عن غير المنصرف
 اعلاما اس حال كونها اعلاما وقوله ونحو من زيد الخ اسم ان المستفاد
 من العطف واسم ان بواسطة العطف وخبرها قوله فحكيات اس هذه
 المذكورات وتلك المركبات فحكيات فلا يظهر اس اذا كان هذه
 المذكورات وتلك المركبات فحكيات فلا يظهر فيها اس في هذه
 المذكورات وتلك المركبات منع الصرف اس منع صرفها يعني
 لا يظهر فيها اثر غير المنصرف لكون الجزئين باقيين على ما كان عليه
 ليس احدهما اس احد الاسمين عاملا في الآخر بمعنى الخاء اس
 في الاسم الآخر في الاصل بالاضافة في الاصل بان يكون الاول مصانفا الى

في منع صرفها يعني
 لا يظهر فيها اثر غير المنصرف لكون الجزئين باقيين على ما كان عليه
 ليس احدهما اس احد الاسمين عاملا في الآخر بمعنى الخاء اس

مثل عبد الله او يكونه اس احدهما بمعنى الفعل بان يكون الاول
 معنى فعل ناصب للثاني نحو صارب زيد بتثنية الاول ونصب الثاني
 قال صاحب المنافع والمراد بمعنى الفعل ههنا مادل على الحدث احترز
 اس احترز المص به اس بقوله ليس احدهما عاملا في الآخر او بهذا القيد
 عن مثل عبد الله وصارب زيداً قوله لانها اس لان مثل عبد الله
 وصارب زيداً متعلق باحترز وعلة له فحكيان فلا يظهر اس اذا كان
 فحكيان فلا يظهر فيها اس في مثل عبد الله وصارب زيداً المنع اس منع الصرف
 او المنع من الصرف اذا لمجى باق على ما كان عليه اولان الجزئين باق
 على ما كان عليه في الاصل وقوله ولان الاضافة معطوف على قوله لانها
 وعلة ثانية لا احترز ومتعلق به بواسطة العطف لما اثرت هي
 في المضاف وقوله الصرف مفعول به لا اثرت فلا تؤثر اس اذا اثرت
 في المضاف فلا تؤثر الاضافة في المضاف اليه المنع اس منع الصرف
 مفعول به لا تؤثر وقوله لان غير المختار علة لعدم التأثير والمراد
 من غير المختار ههنا الاضافة ههنا لانها لكونها من خصائص الاسم
 تؤثر الصرف في المضاف فلا تؤثر منه في المضاف اليه قال بعض المحققين
 قوله لان غير المختار اعني الاضافة اذ هي تؤثر في المضاف الصرف
 فكيف تؤثر في المضاف اليه المنع وهو متعلق بلا تؤثر وعلة له
 لا يؤثر اس غير المختار الضدين اس الصرف ومنه ههنا كذا قاله الخارج
 في حاشيته على الامتناع وقال عبد العزيز البكري قوله لان غير المختار
 لا يؤثر الضدين اقول هذه قاعدة يعلم منها ان التركيب لا يؤثر الاضافة
 ومنع الصرف الضدين بالمراد بالضدين ليس الضدين بل ضدان وبغير المختار
 ما كان تأثيره ضروريا كالنار والماء والتركيب الاضافة وغيرها لا بالاختيار

وبالمختار منهم فاعل هو الله المحيي في آن واحد واختار المختار
 على الاسم اشارة الى ان كونه تعالى يؤثر الفندي لكونه مختارا فحقا لا كالمبرر
 لا يجب عليه شيء ولا يجزله عنه ولا يجزله عليه تأمل في التوضيح لهذه الاوصاف
 واحذر من الطعن والاعتناء انتهى كلامه قوله فان النار التي على
 الفاعل الغير المختار تفصيل او تقليل للحكم بان المختار لا يؤثر الفندي
 لا يؤثر شيئا من الاشياء الا يؤثر حرارة والماء لا يؤثر شيئا من الاشياء
 الا يؤثر برودة قال البعض قوله والماء الذي هو الفاعل الغير المختار
 لا يؤثر البرودة ولا الثاني من وليس الاسم الثاني صوتا في نفسه فحق
 المحكي فلهذا الاسم وهو المحكي الواقع في التركيب وهذا الاعتبار عند
 من اقام الاسم واحكم لغير الكلمة وهذا الاعتبار لم يعد من اقسام
 بل لفظ لم يوضع للمعنى فلا سبيل الى كونه كلمة فضلا عن كونه
 هما لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية فيكون هما
 حكما فمع هذا لا يرد ما قيل بهذا مستدرك لان قوله مركب
 من ٤ محيين معني عن ان يقول ولا الثاني صوتا في الاصل ان الصوت
 ليس باسم فافهم في الاصل من قبل العلمية مثل سبويه ان يكون الثاني
 صوتا مثل سبويه فيكون تمثيلا للمعنى قوله فانه من مثل سبويه تحليل
 لطابقة المثال للممثل مبني فلا يتصور في المبنى الصرف ومنه هذا
 مبني على رأي او محكي بناؤه من مثل سبويه فلا يظهر اثر المنع في محكي
 البناء وهذا مبني على رأي آخر قوله بناؤه نائب فاعل لمحكي قال
 في بحث المبنى فان كان الثاني صوتا بنى الجزاء ان قال امام الايدى
 وانما قال ولا الثاني صوتا فان الثاني مبني او محكي بناؤه ولا متضمنا
 من وليس الثاني ايضا متضمنا لمعنى الحرف في الاصل من قبل العلمية
 سواء كان ذلك الحرف عاطفا او جارا قوله كحثة عشر من كون الثاني

١٨٨
 من كون الثاني متضمنا لمعنى الحرف العاطف مثل حثة عشر من حثة
 وعشر قال الثالث من الاول قوله ولا الثاني صوتا احثرا من مثل سبويه
 لانه من قبيل المبنيات وقوله ولا متضمنا لمعنى الحرف احثرا من حثة عشر
 وجاري من وكهوجاري بالاضافة الى يا المتكلم بيت بيت من
 حال كون ذلك الجار ملاحقا ببيت الى بيت قال الاستاذ قوله جاري
 خبر مبتدأ محذوف اي هو جاري وبيت بيت حال من جاري على قوله
 قال يكون الجرذا الى الالحاق به الفاضل الجاني من وكونه متضمنا
 لمعنى الحرف الجار كجاري بيت بيت والمراد بالجار هو الجار القريب
 من جاري قريب بيت الى بيت علمين من حال كون حثة عشر
 وجاري بيت بيت علمين قوله لانها من لان هذين المثالين
 علمة للاحتراز ومتعلق به محكي البناء لا مبنيان فيكونان
 معربين تقديرهما فلا بد من التقييد لآخرجهما قال بعض الافاضل
 قوله لانها محكي البناء الى احثرا من قبل ان حثة عشر وجاري
 بيت بيت مبنيان بواب غير المنصرف من المعربات فلا حاجة
 لآخرجهما الى قيد فاجاب بانها محكي البناء لا مبنيان فيكونان
 معربين تقديرهما فلا بد من التقييد لآخرجهما انتهى كلامه ومحكيان
 تثنية محكي مضاف الى البناء سقط نونه بالاضافة على الاصح اي
 على القول الاصح او على المذهب الاصح فلا يظهر اي اذا كانا محكيان البناء
 فلا يظهر اثر المنع اي اثر منع الصرف فيهما ولقد اصاب من المص
 في زيادة هذين العقيدتين احدهما ولا الثاني صوتا والثاني ولا متضمنا
 لمعنى الحرف او احدهما ولا الثاني صوتا والاخر ولا متضمنا لمعنى الحرف لكن
 لا بد من ان يزيد من المص ولا معربا قبل العلمية قوله احثرا من معقول له لقوله
 ان يزيد او لقوله لا بد من ان يزيد قوله عن مثل حيوان ناطق وزيد ناطق
 من التركيب الاسنادي قبل العلمية متعلق لاحثرا من حال كونها علمين من
 حال كون حيوان ناطق وزيد اسام علمين اقول لا معنى له بعد تقييده

العلم بقوله في الحال ولا اعرب في العلم في الحال والمثاليان المذكوران
 ليس بعلم في الحال بل هما مفروضات العلمية بقوله لكونهما في لكون هذين
 علم لاحترازا لكون حيوان ناطق وزيد انسان محكيين على البناء ايضا
 في كالمثاليين الاولين في مثل خمسة عشر وجار بيت بيت بل كورد
 في المص وبل هذا لتتق ذلك في ولا معربا قبل العلمية قال صاحب المنافع
 قوله بل لو زاد ذلك في ولا معربا بان قال ليس احد هما معربا قوله لكنني
 جواب له عن قوله في المص ليس احد هما عاملا في الاخر ولو زاد في المص
 ايضا في كزيادة هذين القيدين قال صاحب المنافع قوله ولو زاد
 ايضا في كزيادة ولا معربا ولا مبنيان بان قال ليس احد هما معربا
 ولا مبنيان قبل العلمية قوله لا يخفى جواب له في لا يخفى ذلك القول المفروض
 عن القيدين الاخيرين وهما ولا الثاني صوتا ولا متضمنا لمعني الحرف
 ايضا في كالكافي في مثل كفاية ولا معربا عن قوله ليس احد هما عاملا
 في الاخر ولو قال في المص بعد قوله في المص مركب قوله بدو في النسبة
 مقول القول في ولو قال قوله او مع الامتزاج معطوف على قوله بدو في النسبة
 قوله لكاء جواب له في لكاء ذلك القول المفروض اخضر وهو ظاهر
 ولا يحمل لشموله في ذكره المص وغيره من الشروط وامنع من الاعيار
 قال حواشي زاده وجه الاخرية ظاهر واما الاشتمالية فلان النسبة
 شاملة للثامه وغيرهما من الاصنافية والتوصيفية وغير ذلك فيكون
 هذا القول امع لخروج مثل ضارب زيد وحيوان ناطق علميين والثناء
 وهو ان يقول او مع الامتزاج اوضح من الاول قال احام الابد
 ولو قال بعد قوله مركب بدو في النسبة او قال مع الامتزاج لكاء
 اخضر ولا يحمل وامنع مع انه لو قال مركب مزجي لكاء اوضح من الكل
 كما لا يخفى لانه هو المراد بعدم النسبة او كما لا يخفى على من نظر في الامحاء
 وحاشيتنا لانه هو المراد بعدم النسبة قال صاحب المنافع قوله
 كما لا يخفى بل يخفى كما لا يخفى نحو جعلك هم بلدة بالثام مركب من جعل وهو
 الزوج او الصنم وبت صاحب هذا البلد وحر موت هم بلدة باليمن
 وهو لهما في الاصل جفلا لهما واحد فهو غير منصرف بالعلمية

فهو غير منصرف بالعلمية والتركيب وهو بفتح الحاء المهملة والراء
 والميم وسكون الضاد المعجمة وفي القاموس وبضم الميم بلد
 وقبيلة ويقال لها هذا حر موت ويضاف فيقال حضر موت
 بضم الراء وان شئت لانتون الثاني قال السيوطي ان صالحا
 عليه السلام لما طهرك قومه جاء مع المؤمنين اليه فلما وصل اليه
 مات فقبل حضر موت وذكر المبرد انه لقب عامر جد اليماينة كاء
 لا يحضر حربا الاكثر في القتل فقال عنه ما من راه حضرت
 بتجديك الضاد ثم كثر ذلك فكنى وسبب المنع في منعهما العلمية
 والتركيب الذي هو فرع المفرد وكل ما في غير المنصرف ايضا كل اسم
 فيه في كالكافي في ذلك الاسم الف ونحو زائدتان في الاخر في
 في آخر الاسم اقول لو زاد را سحتان لكاء افيد لخروج الالف
 والنون الزائدتين للثنائية فانهما غير را سحتين في كل حال
 وانما قلنا افيد لان ذلك يفهم من الآتي لكن لا وضوحا لا اصلية
 في ليس باصليتين من الاسم وكذا في لعدم كونهما اصليتين او لكونهما
 زائدتين سميتا في الالف والنون عند البصريين مزيدتين في الاخر
 لانها من الحروف الزوائد وهي الحروف التي يجمعها قوله هديت السما
 في قول الشاعر وهو السما فشيبي وقد كنت قدما هديت السما
 او لانها من الحروف الزوائد في الكلمة حيث لا تكونان اصليتين فيها
 والثاني ارجح بالمقام ولذا اختاره الخارج هذان اسميان في
 الالف والنون مضارعتين عند البصريين ايضا في كالكافي سميتا
 مزيدتين قوله لشبههما في لثابتة الالف والنون متعلق بتسميان
 وعلة له قوله بالفي الثاني في المقصورة والمحدودة متعلق بشبههما
 قيل في وجه السببه قائلة الفاضل الجاني وغيره قال البعض قوله قيل

وهذا ينبغي ان يكون في اللغة العربية في

في بيان وجه الشبه بينهما وبين التي التائيت قائمه الفاضل الجاني
 في امتناع دخول التاء عليهما يعني كما ان تاء التائيت المتحركة
 لا تدخل على الاسم الذي فيه الف التائيت لامتناع اجتماع
 آلي التائيت كذلك لا تدخل على الهم الذي فيه الالف والنون
 لانه يلزم اجتماع الزيادة في آخر الكلمة فتفقد المثابهة
 هي لو دخلت التاء عليهما تمتنع المثابهة فينصرف ذلك الهم
 مثل سعدان وعربان كذا قاله محرم افندي في حاشية الجاني فيقول
 في وجه الشبه قال البعض قوله وقيل في بيان وجه الشبه بينهما
 في كونهما من الالف والنون مزيدتين علما ان حال كون ذلك
 الهم علما وانما لمشرط كونه علما ليمتنع ذلك الهم وانما لمشرط
 كون الاسم الذي دخله الالف والنون علما ليمتنع ذلك الهم بالعلمية
 ان سبب العلمية عن التاء ان عن دخول التاء لان العلمية تمتنع
 عن الزيادة والنقصان قوله ويتحقق المثابهة عطف على قوله
 ليمتنع ان وليتحقق مثابهة الالف والنون بهما ان بالتي التائيت
 قوله او وصفا عطف على علما قوله لا يدخله ان الوصف صفة وصفا
 التاء والمراد بالوصف هنا ما دل على ذات له حفظ معها صفة
 من الصفات وانما لمشرط فيه ان لا يدخله التاء لما مر انما قوله
 من تحقق المثابهة ان مثابهة الالف والنون ببيان لما مر بهما
 ان بالتي التائيت مثال العلم نحو عمران فانه غير صفة والسبب
 ان سبب المنع فيه الالف والنون المزيدتين الذي هو فرع المزيدية
 والعلمية التي هي معرفة وهي فرع النكرة وسكران هذا مثال لوصف
 ليس له ان لذلك الوصف مؤنث لا يدخله من ذلك المؤنث التاء
 فاعل لا يدخل كسري على وزن فاعل ان ما كان له مؤنث لا يدخله التاء
 كسري

كسري لانه لا يجتمع كسري وسكرانه قال الاستاذ قوله
 كسري بالالف المقصورة كفعل خبر مبتدأ محذوف وتمثيل
 للمنفى بليس ان وهو مثل كسري والله اعلم قال امام الاية
 وقوله وسكران مثال للوصف الذي لا يدخل التاء في مؤنثه
 فلا يقال سكرانه بل كسري ورحمن هذا مثال لوصف ليس
 ان لذلك الوصف مؤنث فضلا عن دخولها رسالتا واختصاصه
 به تعالى عند جميع اهل اللغة قال الشيخ الاول وانما اورد
 مثالين لما كانا وصفا اشارة الى انه على قسمين احدهما ما كان له
 مؤنث ولكن لا يقبل التاء والثاني ما ليس له مؤنث اصلا نحو
 والسبب في منع الصرف ان في منع صرفهما قال الاستاذ قوله
 والسبب ان سبب المنع فيهما الالف والنون المزيدتين الذي
 هو فرع المزيدية عليه والوصف الذي هو فرع الموصوف وكلاهما
 ان غير المنصرف كل جمع منكر حالي كما في ذلك الجمع كساجد ومصايح
 او اصليا كخضاجر علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية
 الاصلية لانه منقول عن جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به
 الضبع مبالغة في عظيم بطنها قال الاستاذ قوله حاليا ان سواء
 كان الجمع في الحال لا في الاصل او اصليا ان في الاصل لا في الحال
 كخضاجر جمع حضجر في الاصل ثم جعل علما للضبع تحقيقا لكان ذلك الجمع
 كما ساور وانما عجم او تقديريا سراويل جمع سروال تقديريا وقرضا
 فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدوي
 الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظ لهذه القاعدة انه جمع سروال
 فكانت سمي كل قطعة من السراويل سروال ثم جمعت سروال
 على سراويل فيكون سراويل جمع سروال بناء على احتمال اياها اجتماعها

فيه الا انه جمع تقديرًا وفرضًا لا كتحقيقًا لا إطلاقًا على الواحد لانه
لو كان جمعا تحقيقًا لما اطلق على الواحد لان الجمع لا يطلق على المتن
فكيف يطلق على الواحد يقال له بالفارسية شلوار قال المص
انه غير منصرف في الاكثر مع انه مفرد حقيقة فقد رانه جمع سر والـ
حفظا لقاعدتين اختصاص هذا الوزن بالجمع وعدم منه
بدونه قال الاستاذ قوله تحقيقًا او تقديرًا او سواء كان ذلك الجمع
جمعا حقيقة او فرضًا ولم يكن في الحقيقة جمعا كسر اويل على تقدير عربيه
كما هو مذاهب المبرد اعتبر جمع سر والـ وان لم يستعمل وقال الاخر
قوله او تقديرًا بان لم يكن جمعا لانه الحال ولا في الاصل لكن قدر
وفرض حفظا لقاعدتهم وقال صاحب المنافع قوله كفضا جر
مثال للجمع في الاصل قوله كسر اويل مثال للجمع تقديرًا او فرضًا
فانه مفرد حالًا واصلًا لكن يقدر ويفرض له مفرد وهو سر والـ
ويقدر انه جمع لها على وزن فعال او فاعل اس على هيئته فعال
او فاعل قوله بان كان اوله اس الحرف الاول والثاني من ذلك الوزن
او اول ذلك الوزن او اول ذلك الجمع مفتوحا وثالثه اس الحرف
الثالث من ذلك الوزن او ثالث ذلك الوزن او الحرف الثالث
من ذلك الجمع الفاء قوله بعده اس بعد الالف ظرف مستقر مرفوع محلا
خبر مقدم وقوله حرفاء مبتدأ مؤخر والجملة صفة الفاء اس كان
بعده حرفاء اولها مكسور وقوله متحركا بصفة الحرفان هذان اظر
الفعال او بغيره ثلثة احرف اولها مكسور واسطها اس
الاحرف الثلثة ساكن لانه اذا لم يكن ساكن بل متحركا كان منصرفا
وهذا ناظر الى فعاليل قال الاستاذ قوله وثالثه اس وكان

اس وكان الحرف الثالث منه الفاء يقال له التكمير وكان ايضا
بعده اس بعد الالف حرفاء متحركا ولعله الاصل او كان بعده
ثلثة احرف اولها مكسور واسطها ساكن وقال البعض قوله
واسطها اس الاحرف الثلثة مبتدأ وقوله ساكن خبر والجملة صفة
للاحرف الثلثة قوله ولوله الاصل قيد للاول اس ولو كان وزن فعال
موجودا في الاصل اس قبل المنصرف فيه بالاعلال ولوطه للتوصيلية
او ولو كان متحركا في الاصل قال الاستاذ قوله ولوله الاصل
ناظر الى القسم الاول فقط لا الى القسمين كليهما كما قاله صاحب
المنافع لعله شاع من برودة اعلا رأسه وقال الاخر الجمع المذكور
على قسمين الاول ما كان على وزن فعال والثاني ما كان على وزن
فعال او الاول ما كان بعد الف حرفاء متحركا ولوله الاصل والثاني
ما كان بعده ثلثة احرف واسطها ساكن كجوار دفعا وجراد الاصل
جوارس قوله فانه اس جوار تعليل لطابقة المثال للممثل غير منصرف
على الاصح اس على المذهب الاصح وهذا مذهب سيبويه فانه قد اختلف
فيه فذهب بعضهم الى ان الهم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف
لان الاعلال المتعلق بحرف الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو
من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قوله جاءته جوار
جوارس بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الهم الصرف فينع الاعلال
على ما هو الاصل ثم اسقطت النعمة للثقل والياء لا التقاء الساكنين
فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق وزن على صيغة منتزعة للجمع
فتوبع الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال
كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة
منتزعة للجمع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء
والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما لم يمتلئ تنوين الصرف عوض عن الياء

او من حركتهما هذا التنوين وعلى قياس حالة الرفع حالة الجر
 كذا في الفوائد الضيائية وقال صاحب المنافع قد لا يجوز رفعها
 وجرا تنوين عوض عن الياء المحذوفة او من حركتهما لا تنوين
 التمكن وهو المنوع من غير المنصرف لا غير من تنوين العوض وغيره
 قوله على الاصح ان على القول الاصح وهو ما ذهب اليه سيبويه
 وقال الاستاذ قوله كجوار رفعا وجرا مثال لما كان بعد الف
 حرفا متحركا في الاصل وتحريك الاول مع التنوين وتحذف
 الثاني منها قوله فانه ان جوار علة وبيان لطابقة المثال
 للمثل غير منصرف على الاصح ان على الاصح المذهبين تأمل قوله
 ومثل دواب والاصل دواب عطف على كجوار قال صاحب المنافع
 قوله ومثل دواب مثال لما كان بعد الف حرفا متحركا في الاصل
 وتكسب الاول منها وادغام في الثاني لا يخرج الجمع عن الوزن
 بلا خلاف وجه الاشتراط اوجه شرط هذين الوزنين فيكون
 الجمع مانعا من الصرف او وجه اشتراط هذين الوزنين في ان يكون
 الجمع سببا قائما مقام السببي او وجه اشتراط هذين الوزنين
 في الجمع المعدوم من سبب منع الصرف او وجه اشتراط هذين الوزنين
 في قيام الجمع مقام السببي او شرط هذين الوزنين في منصرف
 من الصرف اخضا صرهما ان هذين الوزنين بالجمع وعدم وجودهما
 في المفرد او ايضا وجه الاشتراط اجتماع التفسيرين وهو جمع
 تغير بناء واحدة مرة اخرى نصب على الظرفية رتبة لا تجمع هذين الوزنين
 جمع التفسير مرة اخرى او لا يجمع هذا الجمع جمع التفسير مرة اخرى وايضا
 وجه الاشتراط تكرار الجمعية في البعض ان في بعض الصور كالكالب جمع كلب
 وطفى جمع كلب واساور جمع اسورة وطفى جمع سوار وانا عجم جمع انعم وطفى

وطفى جمع نعمة كتب في الحاشية فالكالب جمع كلب وطفى جمع كلب واساور
 جمع اسورة وطفى جمع سوار وانا عجم جمع انعام وطفى جمع نعم ولذلك
 ان لاجل امتناع التفسير مرة اخرى ولاجل تكرار الجمعية في البعض
 سمي هذا الوزن او هذا الجمع منتزعا للجمع والمنتزعا مصدر
 ميمي مضاف الى الفاعل فيقولون ان اذا سمي منتزعا للجمع فيقولون
 الجمعية ان تقوم مقام السببي لم يقل ان المص بلاها منتزعا
 عن قول التفسير في قوله الموقف الذي بالتيه كما قال ايضا في
 ايها قوله احترانا نصب على العلية للمنتزعي وهو يقل لانتزاع وهو
 لم يقل قال البعض قوله احترانا قيد للمنتزعي يعني لو قال هكذا
 لقال هذا لاجل الاحتراس عن مثل فزانة فانه جمع خرزي او فزان
 بكسر الفاء فيهما وهو العالم ذو فنون من العلم ككنها على زنة المفردات
 وطفى مثل ملائكة وعلاية وكراهية وطواعية بمعنى الكراهية والطاعة
 وغيرها فيدخل في قوة الجمعية فتور وضعف منكسر فلا تقوى ان تقدم
 مقام السببي ومداني فانه مفرد محض ان منسوب الى مداني
 علم بلدة كما ان الانصار من فرائض منسوب الى انصار وفرائض
 الاول علم للمداني والثاني علم لعالم بيت الميراث قال الاستاذ
 قوله احترانا ان لو قال بلاها احترانا عن مثل فزانة فانها
 جمع خرزي او فزان على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهية
 والطاعة فيدخل في قوة جمعية فتور ومداني بتشد بديا
 فانه مفرد محض ليس جمعا في الحال ولا في الاصل واما الجمع مداني
 وهو لفظ آخر فلا حاجة الى الاحتراس عنه قوله بناء نصب على العلية
 للمنتزعي ان لم يقل ان لم يقل هكذا لاجل بناء المص على ان المتبادر منه
 كونه ان ذلك الجمع على وزن احد وطفى ان فعالا وفعالين بدو
 اتصال شئ من الهاء المنقلبة والياء النسبية قال صاحب المنافع
 قوله بدو اتصال شئ خارج عن الوزن المعبر فلا يرد كراس

على وزن فعاليل جمع كرس فهو غير منفرد وهو من ذلك الكون
 ورو ذلك المتبادر الظاهر من المثال من مثال المص وهو
 مساجد ومصايب قوله على ان المختار علاوة على علة النفي
 من مع ان المختار عنده من عند المص كون التاء في مثل فزانة
 جزاء من كالجزم المذموم عليه او كما الجزم من الكلمة فيخرج
 اي اذا كان التاء في مثل فزانة جزاء فيخرج مثل فزانة
 بانصاله من التاء عن الوزن المعبر بهما وهو فعاليل
 ونفائل فلاحاجة من اذا خرج بانصاله عن الوزن المعبر
 فلاحاجة الى الاضطرار عن مثل فزانة كما صرح به من كما صرح
 المص بكون التاء في مثل فزانة جزاء في الامتناع اقول جعل
 في مثل فزانة جزاء وعدم جعل الياء في مثل مدائن جزاء تحكم محض
 فلذا سكت الشارع قال السليكون في حاشية عبد الغفور
 قوله ومدائنه فانه مفرد محض لا يصح الامعالة المفردة يعني ان مدائن
 في مدائنه مفرد محض كانه برأسها اذ لو كانت جمعا لعمد
 مع معاملة مدائنه معاملة الجمع لان ياء النسبة كالجزء لما دخلت
 عليه فلاحاجة الى الاضطرار عنه بخلاف فزانية في فزانة
 فانه جمع محض فلا بد من الاضطرار عنه فحكم بحري الاعراب على ياء النسبة
 كمد مساجد مثال لما بعد الف حرفا متحركا ومصايب
 مثال لما بعد الف ثلثة احرف او سطها ساكن وفي التمثيل بهما
 من بهذين المثالين اعني مساجد ومصايب دونه نحو دراهم ودنانير
 من دون التمثيل بنحو دراهم ودنانير قوله وفي التمثيل خبر مقدم
 وقوله تنبيه مبتدأ مؤخر يخصص بتقديم الخبر على ان المراد
 من الوزن اوزن وزن فعاليل والوزن التصغيري

من

من الوزن المناسب لا الوزن التصغيري لان الوزن التصغيري بهما
 مفاعل ومفاعيل بخلاف دراهم ودنانير فان وزنها فعاليل وفنايل
 فخرجا بثبوت المفارقة بين وزنها على هذا التقدير واما على ارادة
 التصغيري فداخل لان المطلوب ضبط الحركات والكلمات لا ضبط الـ
 والزوائد فلي هذا لا يرد ما قيل من انه لا فرق بين هذين المثالين
 وبين مساجد ومصايب في كون المراد من كل منهما الوزن التصغيري
 لا التصغيري فالفرقة تحكم وهو من الوزن التصغيري ما من الوزن
 الذي يعتبر فيه من ذلك الوزن مجرد مقابلة المتحرك بالمتحرك
 والساكن بالساكن قوله بدو شرط التغير متعلق بغيره وقوله
 عن الاصول من اصول الحروف متعلق بالتغير قوله بالفاء والعين
 واللام صفة للاصول بتغير المتعلق معرفة من الملابس بالفاء والعين واللام
 وبدو شرط التغير عن الزائد بلفظه من الزائد قوله كما في التصغير
 ببيان وتمثيل للمعنى بدو من شرط التغير عن الاصول بالفاء والعين
 واللام كما في الوزن التصغيري اقول المراد بالتصغير هو الصور
 اذ المعبر في اوزان التصغيري انما هو الصورة ليس فيها اعتبار الفاء
 والعين واللام كما في التصغيري فيه كلام ويقال له ان للوزن التصغيري
 وزن عروضي ايضا من كما يقال له الوزن التصغيري وانما لم يقل
 العروض لعدم اشتتاره ولان الغالب معرفة اصطلاح العروض
 بعد النحوي والتصغير قبله كما صرح به من بذلك القول او بما ذكر في الامتناع
 وقال صاحب فتح الاررار والمعبر في هذين الوزنين خصوص الحركات والكلمات
 وترتيبها واصالة الحروف وزايدتها غير معتبرة يقال له في علم التصريف
 وزن تصغيري فيقال له وزن اصغر فيجعل لا فيجعل والوزن في ذلك العلم
 اثنان احدهما هذا والاخر وهو المشهور المتبادر عند الاطلاق
 ان يعتبر خصوص الحركات والكلمات والكون وترتيبها واصول الحروف وزايدتها

فيعتبر عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزائدة بلفظه فيقال
 وزن الكرم افضل لا فاعل وكارم فاعل وليس وزن فعالين
 وزنا غير وضيا لانه لا يعتبر فيه خصوص الحركة بل مجرد ما فيقال
 وزن طوبى فعلين انتهى كلامه ويجوز صرفه عن غير المنصرف وذلك
 لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون
 منصرفا ولا يخرج الاشياء عن اصولها ان لا يمتنع الجواز قد يراى به
 الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وقد يراى به الامكان
 العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل ولا يجوز ارادة
 المانع الاول لوجود الصرف في الضرورة بل يراى به المانع الثاني
 ويقيد بجانب الوجود فلذا امره بقوله لا يمتنع كذا قاله عبد الغفور
 وقال محمد افندي الجواز على ثلثة معان سلب الوجوب والامتناع
 وسلب الوجوب دون الامتناع وسلب الامتناع دون الوجوب
 وهذا المراد المانع الاخير ولذا في المخرج بقوله ان لا يمتنع
 لاسبب الوجوب لان الصرف قد يجب في ضرورة الشعر كالتكثير بالوزن
 وقال صاحب المنافع قوله ان لا يمتنع يشير الى ان الجواز هنا بمعنى الامكان
 العام المقيد بجانب الوجود وهو ثلث على الوجوب كما في الشق الاول
 من الضرورة والجواز كما في الشق الثاني مناهة التماس جعل المنصرف
 والجعل مصدر مضاف الى متعوله الاول ومعوله الثاني قوله منصرفا
 وقوله حقيقة يتميز من منصرفا وقوله با دخال الكسر والتنوين متعلق
 بجعل قوله كما مر تعليل لتقييد المخرج بقوله حقيقة ان قيدنا
 قولنا جعل غير المنصرف منصرفا بقولنا حقيقة بخلاف البعض النخاة
 كما مر قوله من تعريفه ان غير المنصرف بيان لما مر حيث قال المراد
 بغير المنصرف اسم معرب بالحركة لا يدخله الجوز والتنوين قال امام
 قوله ويجوز صرفه فسر المخرج بقوله لا يمتنع اشارة الى ان الامكان
 امكنه

حتى اذا وجد من العرف انك اذا وزن

امكانه خاص بمعنى جواز صرفه وعدم صرفه بمعنى يجوز جعل غير المنصرف
 منصرفا حقيقة با دخال الكسر والتنوين هذا اذا عرف غير المنصرف
 بما لا يدخل الكسر والتنوين كما عرفه المصنوع واما على من عرفه
 بما فيه علتان فلا يجوز ان يقول جعل غير المنصرف منصرفا حقيقة
 فانه لم ينعدم فيه علتان حتى يكون منصرفا حقيقة فيقال حينئذ
 انه يجوز صرف حكمه الى حكم المنصرف انتهى كلامه قال الاستاذ
 ومن فسر يجعله في حكم المنصرف فقد انصرف عن منذهب المصنوع
 ونسب تعريفه للمنصرف وغير المنصرف انتهى اقول ذلك لمن
 اثاره الاول حيث قال قوله ويجوز صرفه ان لا يمتنع جعل
 غير المنصرف في حكم المنصرف با دخال الكسر والتنوين انتهى
 اتبع الفاضل الجامع وعقل عن تعريف المصنوع كما غفل عن تعريف ابن
 غير المنصرف لضرورة الشعر ان وذلك اما لضرورة وزن الشعر
 قوله بان يحل بالوزن ببيان لطريق ضرورة الشعر بان يصيب
 الحذف والضرر بوزن الشعر قال البعض قوله بان يحل ان
 بان يحل منع الصرف بالوزن وهذا ببيان لطريق ضرورة الشعر
 وقال الاخر قوله بان يحل ان بطريق معد ان يحل عدم الصرف
 بالوزن ان بوزن الشعر قوله وسلاسته عطف على بالوزن
 ان وبان يحل سلامة الوزن من لطافته لو منع ان لو منع الاكم
 من الصرف او لو منع الصرف وجعل غير منصرف كما قاله البعض
 وقال الاستاذ قوله لو منع ان لو منع التنوين من الاكم لا الاكم من الصرف
 انتهى فالاول ان ما يحل بالوزن كقوله ان المخرج وهو فاطمة
 رضي الله عنها حيث قال في تربية البنوعم فوضعتما فستهما فبكت
 وقالت ما ذا علي من شتم تربية احمد + ان لا يثتم مدى الزمان
 عذاليا صبت على مصائب لوانها + صبت على الايام حزن ليا ليا +

والثاني ان ما يحل سلاسة الوزن كقولك في كقول الشاعر
 الذي مدح اما منا الاعظم فليثما لأرباب النعيم فليثما
 وللعاشق المكين ما يترجح + اعيد ذكره فان لنا ان ذكره
 هذا السك ما كررته يتفوق قوله اول التناكب عطف على قوله
 لفرورة الشر باعادة الجارواغا اعاده اشارة الى ان التناكب
 مستعمل غير داخل في الضرورة ان ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل
 المناسبة بينه وبين غير المنصرف وبين ما بين المنصرف الذي
 يليه والضمير المستتر راجع الى ما والبارز عائد الى غير المنصرف
 قوله من المنصرف بيا لما نحو سلاسل هذا المثال في قوله
 نافع والكتاب في قوله سلاسل او دخل التنوين عليه
 ليناسب ان ليناسب سلاسل من حيث السجع اعلا لا
 فانه منصرف اذ ليس فيه سبب من الاسباب التسعة المعتبرة
 التي عدتها ابن الحاجب قوله بعده صفة اعلا لا ان واقع بعد سلا
 ونحو قوارير على قرائه نافع والكساي ايضا صرف ليناسب
 ان ليناسب قوارير من حيث السجع ايضا قطريا فانه منصرف
 اذ ليس فيه سبب ايضا من الاسباب التسعة التي ذكرها
 ابن الحاجب قوله بعده صفة قوارير ان واقع بعد قطريا
 قال صاحب المنافع قوله قطريا بعده ناس من الغفلة
 لان قطريا ليس بعد قوارير بل قبله بعيدا منه واما الوجه
 بارجاع ضمير بعده الى قطريا والضمير المستتر تحت الظرف
 المستقر قوارير وجعل الظرف حالا من الضمير تحت ليناسب
 فلم يكن وجيبا لانه مع ما فيه من فصل الحال من صاحبها
 بلا مقتضى في مقام الالتباس يوجب ان لا يكون لتخصيص
 اللام في المعطوف

فانما وجه التناكب في قوله سلاسل سلاسل في قوله سلاسل او دخل التنوين عليه

بالذكور لبعده وقرب غيره من الفواصل من تذليل او زهيرا
 وكل ما ان كل هم لا ينصرف ان لا يكون منصرفا بل يكون غير منصرف
 اذا اضيف ان وقت اضافة الهمزة او دخله ان ذلك الاسم
 يعني او دخل عليه لام التعريف انصرف ذلك الاسم ان يكون منصرفا
 قوله حقيقة يتميز من شبه انصرف الى فاعله قال الاستاذ قوله
 وكل ما لا ينصرف ان وكل غير منصرف اذا اضيف الهمزة او دخله
 ان او دخل عليه لام التعريف انصرف حقيقة ان جعل ذلك
 الغير المنصرف منصرفا حقيقة سواء وجد فيه ان في ذلك الاسم
 او في ذلك الغير المنصرف السببان ان سببا مع الصرف او لا
 ان اولم يوجد فيه السببان قوله لدخول الكسر بصورة الجر
 علة لانصرف ذلك الاسم او لانصرف ذلك الغير المنصرف ومتعلق
 بانصرف عليه ان على ذلك الاسم او على ذلك الغير المنصرف والمراد
 بالدخول ما يمنع الحقوق فيكون المانع للحقوق الكسر في اخره
 وذلك لان الدخول يعتبر في الاول والحقوق في الآخر والكسر الذي
 هو الاعراب يكون في الآخر كما يكون الكسر الذي هو علامة البناء
 في الآخر لان الكسر يطلق على الحركات الاعرابية كما يطلق على الحركات
 البناءية قوله وعدم دخول التنوين عليه مبتدأ خبره قوله كائن
 للاضافة او اللام ان للمانع الذي هو للاضافة او اللام لانه
 لا يجمع مع اللام او للاضافة لانها تدل على الاتصال وهو
 يدل على الانفصال والانفصال لا يجمع مع الاتصال فثبت انه
 لا يجمع مع اللام او للاضافة وايضا المراد بالدخول ما يمنع الحقوق
 لان التنوين يلحق بالآخر لا يدخل عليه لا ان ليس عدم دخول التنوين
 لمنع الصرف ان لكونه غير منصرف اقول هذا رد لما قاله بعض النحاة

من ان عدم دخول التنوين في الاحمر واحمرنا لمنع الصرف للاضافة
ولا لللام لان التنوين كما لا يدخل على احمر بعد كونه محلي باللام
او للاضافة لا يدخل عليه قبله لانه غير منفرد ولهذا امرنا ان
يقوله فافهم قيل ولعل وجهه ان عدم الدخول لاجلها لانه لدخول
الكسر المنافي له مع ان الكسر لا ينافي التنوين فعلم ان عدم دخول
لهما لانه او لعل وجهه انه يجوز ان يكون عدم دخول التنوين
لمنع الصرف للاضافة ولا لللام كما ذهب اليه بعض النحاة حيث قال
وسقوط التنوين لامتناعه من الصرف للاضافة ولا للام او لعل
وجهه ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او للاضافة كما
اللام غير منفرد وان زالتا معا او زالت احدهما كانت منفردا كما قاله
بعض النحاة وقال صاحب المنافع قوله فافهم لعل وجهه انه اذا وجد
سببا لمنع الصرف فكيف يتخلف الحكم عنهما مع كونهما على تامة والجواب
عنه ان عدم المنع لتأثير العلة جزئيا منها او شرطه وقد وجد المنع
منه او ان وجهه انه يجوز ان يكون عدم دخول التنوين لمنع الصرف
لا للاضافة ولا للام كما ذهب اليه بعض النحاة والتفصيل في شرح
الكافية قال بعض محشي هذا الكتاب اقول لا يلزم في كون الهم منفردا
وجود الجبر والتنوين فيه معا بل يكفي وجود احدهما كما يوضح هذه العبارة
لعل لهذا امر بقوله فافهم نحو مررت بالاحمر هذا مثال للثاني ان
لا يدخله لام التعريف او لغير منفرد انصرف بدخول لام التعريف
قدم ان قدم المصنف مثال الثاني وهو ما دخله لام التعريف او
هو غير منفرد انصرف بدخول لام التعريف على مثال الاول وهو ما اضيف
الى سبعة او هو غير منفرد انصرف بالاضافة الى سبعة مع ان المناسب
تقديم مثال الاول على مثال الثاني ليكون الاخرى الى اللف والنشر مرتبا
قوله

قوله لتلايق الفصل علة للتقديم او لما سببه التقديم بين المثالين
وهو مررت بالاحمر والمثل وهو ما دخله لام التعريف ومررت
بالاحمرنا وهذا مثال للاول ان لما اضيف الى سبعة او لغير منفرد
انصرف بالاضافة الى سبعة قوله ولا مجال لعدم الفصل بين الممثلين
ومثاله فيه ان في هذه الصورة فافهم ولعل وجهه ان في هذه الصورة
لا مجال واما في صورة تعقيب المثال فمجال قال بعض الفضلاء
قوله فافهم ان فهم على صورة التأخير واما اتباع احمرنا بقوله
اذا اضيف الى سبعة ففيه مجال لعدم الفصل فيه ولذا امرنا بالفهم
وقال صاحب المنافع قوله فافهم اشارة الى جواب سؤال كانه قيل
ان عدم المجال ممنوع لجواز اتباع مثال كل في جنبه بان يقول
اذا اضيف الى سبعة نحو مررت بالاحمرنا او دخله لام التعريف نحو مررت
بالاحمر انصرف والجواب من وجهين احدهما ان المراد بعدم المجال
عدمه مع الاختصار مثل اختصار المصدر والاخر انه لو اتى بمثال كل
في جنبه لكان المثال قبل ان يعرف حكمه وبهذا يندفع سؤال اخر
وهو ان في صنع المصنف فضلا ايضا بقوله انصرف وحاصل الدفع
ان المثالين للثنيين مع حكمهما لا مجرد انهما واما بعض شرح المصباح
وان قيل الاولى ان يقدم مثال الاضافة ليكون اللف والنشر مرتبا
قلنا ان اللف والنشر المرتب ليس اولى من غير المرتب على ان الاضافة
كثيرة الوقوع اذ ليس فيها زيادة على الهم ولذا قدمها في الذكر ومثاله
ظاهر ولذا اخره ودخول اللام قليل ولذا اخره في الذكر ومثاله في
ولذا قدمه والتقديم الثالث قوله منها ان من التثنية الاربعة المتداخلة
للاعراب اشارة الى ان الالف واللام في التثنية للعدد الخارجي المضمرة
تقديم ان الاعراب والمصدر مضاف الى مفعوله وقاعله متروك

قال البعض قوله تقسيم اس الاعراب يشير الى ان الجزر محذوف
والظرف لغو بحسب النوع وهو اس الاعراب بحسب اس
بحسب النوع اربعة بالاستقراء فيه اشارة الى ان الحرف في هذه
الاربعة ليس بعقل ولا جعل بل هي موصوفة فيها بحكم الاستقراء
رفع اس الاول رفع سمي رفعا لان الرفع في اللغة الارتفاع
لا ارتفاع الشئ السفل عند التلفظ به وارتفاعه مرتبة بين اخويه
والمراد بالرفع ما يطلق عليه لفظه وكذا المراد بالنصب فيكون كل منهما
قدرا مشتركا بينهما يجعل بهذا المراد والا فالرفع مثلا بمعنى العلم
وما يشبهها ليس مشتركا بينهما الا ان يجعل كلمة الواو بمعنى او
ويجعل مفهومه احد هذين الامرين ونصب اس والثاني نصب
سمي به لان النصب في اللغة الانتصاب الشئ على حالها عند التلفظ به
لانه ينصب الفضلة من غير احتياج اليها في الكلام قوله هنا
اس الرفع والنصب اشارة الى ان قوله مشترك في خبر مبتدأ محذوف
بين الاسم والفعل المصنوع اس غير مختص كل منهما اس النصب
والرفع بكل منهما اس الاسم والفعل لان كلاهما يكون مرفوعا
او منصوبا بحسب قوله لكن معناه اس الرفع والنصب هنا
من تدغم عدم الفرق بينهما في الاسم علم الفاعلية والمفعولية
اس علامة كون الشئ فاعلا ومفعولا حقيقة او حكما ومعناه هنا
في الفعل المصنوع ما يشبههما اس علم الفاعلية والمفعولية قال صاحب
المنافع قوله لكن معناه اس معنى لفظ الرفع ولفظ النصب فيه
قوله وفي الفعل اس ومعنى لفظ الرفع ولفظ النصب فيه قوله
ما يشبههما اس ما يشبه علامتهما اس علامة الفاعلية وعلامة المفعولية في

في قوله هنا اس الرفع والنصب

في الصورة يعني ان لفظ الرفع ولفظ النصب مشترك في لفظ هنا
بين اعراب الاسم واعراب الفعل لا مشتركة معنوية لعدم القدرة المشتركة
بين افراد الرفع وافراد النصب الذي يجعل معنى لفظ الرفع او
النصب لان اعراب الفعل لم يكن لاقتضاها معنى بل للشبه التام
للالام خلافا للمكثفين فانهم يجعلون اعراب المعاني المتقضية المتساوية
على المعرب متعاقبة متساوية غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون
علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع
اصل الاعراب على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب
لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر المعرب لان نفس المعرب
يدل على المعنى و الاعراب على صفة ولا شك ان الصفة متأخرة
عن الموصوف فالانصب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال
عليه قوله هنا اس الرفع والنصب تنوع على ما ذكرنا الفاضل العفصم
على ما نقله الثالث معنى لالفاظ كذا قاله صاحب المنافع قوله المشترك
صفة المعنى في هنا اس وهو مبتدأ خبره قوله علم الفاعلية والمفعولية
اس علامة كون الشئ فاعلا ومفعولا يعني ان معنى الرفع المشترك
و النصب المشترك بين اعراب الاسم والفعل علم الفاعلية والمفعولية
قوله وما يشبههما اس علم الفاعلية والمفعولية معطوف على قوله علم
الاعليها وتقدير المصنف بان يقول يشبه علامتهما لا يحتاج اليه
كذا اس مثل ما ذكرنا ذكرنا اس ما ذكرنا الفاضل العفصم في شرح الكافية
في بحث الفعل و اس والثالث اس سمي به لان عاملة بحرف الفعل الاسم
تختص بالاسم لانه علامة كون الشئ مضافا اليه وهو تختص بالاسم

ان ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره ان في غير الهم وفيه اشارة الى ان الهم
 داخل على المقصور عليه ان مقصور بالهم ولا يتجاوز غيره قال البعض
 قوله لا يوجد في غيره تفسير وايضا لا اختصاص الجرب بالهم قوله معناه
ان معنى الجرب او معنى لفظ الجرب متداخرا قوله علم الاضافة ان
 علامة كون الشئ مضافا اليه ومنسوب اليه واذا كانت الاضافة
 بنفسها مصدرا لم يحج الى الحاق الياء المصدرية وانما اختص
 الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقل والفاعل قليل
 لانه واحد فاعطى الثقل للقليل والنصب خفيف والمفعول كثيرة
 لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة
 غير الجرب جعل علامة له وجزم ان والثالث جزم سمي به لعظم الحركة
 او الحرف مختص بالفعل ان مختص ببعض الفعل وهو الفعل المضارع
 معناه ان معنى الجزم او معنى لفظ الجزم ما يشبه الجرب في الاختصاص
ان في مطلق فان الجزم مختص بالفعل والجرب بالهم وعلامة الرفع
ان علامة على الرفع / قوله لا يصح هذا الحمل لكون الرفع اخص فلا يقال
 حيوان هو الهم ولا ان الاضافة بمعنى اللام لا بمعنى من ههنا يصح الحمل
 قال بعض محشي هذا الكتاب ولا يخفى ان العلامة اعم من الرفع مطلقا
 ولا يصح حمل الاخص على الاعم خصوصا باللام المستفاد منه الحصر
 فليست الاضافة بيانية بل بمعنى اللام وانما الحمل في البيانية وعلى
 فيما يكون المضاف اليه جنسا شاملا للمضاف وغيره كخاتم فضة
 فان قيل الرفع علامة فيكون المعنى علامة العلامة اقول الرفع بمعنى الرفع
 او الحاصل بالمصدر فلا حاجة الى التعليلات التي ذكرها الشارع
 قوله ان الاضافة ان اضافة علامة الى الرفع تخريج على التفسير

ان اذا فرنا قوله علامة الرفع بهذا فالاضافة بيانية
 كشجر الاراك ان شجر هو الاراك قال القائل المصمم
ان اضافة العام الى الخاص لامية لاهلية وكذا ان
 القائل الجاني ان اضافة العام الى الخاص لكلاهما اية اليوم
 الى الاحد والعلم الى الفقه والشجر الى الاراك لامية لاهلية وكذا
 قال معنى زاده في حاشيته على الحسينية ان اضافة العام الى الخاص
 كاضافة اليوم الى الاحد والعلم الى الفقه والشجر الى الاراك
 لامية لاهلية لكنه قال وقد يسمى هذا الشئ بيانية لا يوضحه
 وكشف فافهم ان علامة ان على ما ان على معنى وهو
 الفاعلية دل عليه ان على ذلك المعنى الرفع فالاضافة لادنى
 ملازمة اذا العلامة ليس للرفع بل للفاعلية فيكون من قبيل
 كوكب الخفاء فهذا ان التفسير كطائفة على مذهب المصنف ويدل عليه
 تقليل الشرح التفسيرين بقوله لان الاعراب الخ ويحمل تطبيق الشئ
 على مذهب غير المصنف فعليك التأمل الدقيق قال بعض الافاضل
 اشار الشرح بتفسير الشئ ان الاضافة عهدية خارجية
 وكذا اراس من جعل لفظ ان صفة علامة انتم كلام وانما فرنا
 بهذه التفسيرين لان الاعراب عنده ان المصنف عبارة عن الحركة
 والحرف ان عبارة عن ما به الاختلاف من الحركة والحرف اقول فالصواب
 ذكر الحذف بعد هذا على رأي المصنف واما على رأي من كلفه القاطن
 والمطر ان حمله ان الاعراب نفس الاختلاف ان اختلاف اخر المعرب
 فالعنى ان معنى قوله علامة الرفع علامة ان على الرفع الذي ان
 الرفع الذي هو ان الرفع الاختلاف ان اختلاف اخر المعرب وهو

ان كونه مفعول هذا او ذلك الرأي ظاهر ان يدري ان اربعة
 بالاستفراغ كائنة في الاسم والفعل المضارع وواو ان واولم
 المذكر السالم وملتقاة واو الاسماء السنة المذكورة من المص
 في الاسم ان يوجد ذلك الواو في الاسم والف ان الف التثنية الكائن
 في الاسم واما في الفعل فضمير الفاعل ونون ان نون التثنية
ونون الجمع المذكر ونون الواحدة المخاطبة الكائنون في الفعل
المضارع وعلامة النصب ان علامة النصب او علامة دالة على ما دل
 عليه النصب او علامة دالة على النصب الذي هو الاختلاف
 وهو ظاهر فحة بالاستفراغ فحة كائنة في الاسم والفعل
 وكسرة كائنة في الاسم الذي هو ان ذلك الاسم الجمع المذكر السالم
 والف الكائن في الاسماء السنة السابقة في الاعراب التيام
 بالحروف وياو ان ياو التثنية وياو جمع المذكر السالم ونون
الكائنون في الفعل المضارع وعلامة الجر ان علامة الجر او علامة
 دالة على ما دل عليه الجر او علامة دالة على الجر الذي هو الاختلاف
ثلاثة بالاستفراغ كسرة كائنة في الاسم المنصرف ونون كائنة
 في غير المنصرف وياو ان ياو التثنية وياو الجمع المذكر السالم وياو
الاسماء السنة المعتلة وعلامة الجزم ثلاثة بالاستفراغ
حذف الحركة من آخر الفعل المضارع الصحيح الذي لم يتصل
 باخره ضمير مرفوع وحذف الاخر من المضارع المذكور الذي
 لم يتصل باخره ضمير اذا كان ان في ذلك المضارع معقل الاخر
ان معقل اخره وحذف النون في المتصل باخره ضمير كذا قال
 صاحب فتح الاسرار او المذكور في الفعل ان نون التثنية وجمع المذكر
 والواحدة المخاطبة في الفعل وقال امام الايوب عنه وحذف النون
 في تثنية الفعل المضارع وجمعه المذكر ومخاطبة المفردة والتقديم
 الرابع

الذي فيه نون الاعراب

والتقديم الرابع قوله من التثنيات الاربعة للاعراب ان مع التثنيات
 الاربعة المتداخلة للاعراب اشارة الى ان الالف واللام في التقديم
 للعدد الثاني قوله تقديم ان الاعراب اشارة الى ان قوله
 بحسب الصفة ظرف لفظ متعلق بمقدر وهو خبر المبتداء الذي
 هو التقديم في التقديم الرابع قال البعض قوله تقديم
 يريد ان قوله التقديم مبتدأ محذوف الخبر وهو قوله تقديم
 وان الظرف لفظ متعلق بمقدر وهو وهو انتهى والمراد
 بالصفة هنا صفة المضاف لاصفة الصرفية ولا صفة الخوية
 فهو ان الاعراب بحسبها ان بحسب الصفة ثلاثة بالاستفراغ
 الاول لفظ ان منسوب الى لفظ المعرب قدم في التقدير
 لظهوره وشرفه واصالته وكثرة واخر في الافادة وقدم التقدير
 لانه لحقائه اولى بالتقديم في مقام البيان كذا في حاشية سياهية
 قوله يظهر صفة كاشفة للفظ او جملة متأنفة مسوقة لبيان
 قيل صفة لفظ على انه بيان له لا احتراز فيه اذا للفظ ما يظهر في اللفظ
 لا غير ان يظهر في لفظ ما ان المعرب الذي له ان الكائن لذلك
 المعرب الاعراب وهو ان الاعراب اللفظ الاصل بالنسبة الى التقديم
 والمحل قوله لانه ان الاعراب علة وبيان لوجه كون اللفظ اصلا
 علامة وحققا ان العلامة الظهور والثاني تقدير ان
ان منسوب الى التقدير ان يقدر في الآخر ولا يظهر في اللفظ
 قيل قوله تقدير ان غير لفظ بل مقدر لما في الثالث محلي
ان منسوب الى المحل ان محل لوقوع فيه المعرب يظهر الاعراب
 قيل قوله محلي ان لا يظهر في لفظ المعرب ولا يقدر بل لو وضع موضع

ممر لفظي لظهور الاعراب وقال بعض سراج المصباح والفرق بين التقدير
 والمحل ان التقدير انما يستعمل حيث استحققت الكلمة الاعراب لكن
 لا يظهر فيها لما في الاقسام المذكورة في الاعراب التقدير والمحل
 انما يستعمل حيث لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها على معنى انما وقعت
 في محل وقع فيه غيرها يظهر فيه الاعراب فالما في الاعراب في المحل
 مجموع الكلمة لبنائها بخلاف الما في التقدير فانه حرف الاخير فيلتأمل
 فانه من نفايس النحوي وقال الاخر اعلم ان الاعراب على ثلاثة اقسام
 لفظية وتقديرية ومحل فالفظة في خمسة مواضع الاول فيما في اخره
 حرف صحيح مخزئ وعمر و او في حكم الصحيح ومعد في اخره ياء او واو
 ساكن ما قبلها مخزئ ودنو والثاني في الاسماء الستة المعتلة
 المضافة الى غير باب المتكلم والثالث في التثنية والرابع في الجمع الخامس
 والاول وعشرون واخواتها والخامس في كلا مضافا الى مظهر
 واذا اخبر الاعراب بحسب صفة في ثلثة ويظهر اللفظ من بيا
 قسبية فلنذكر ان وجب علينا الذكر او ولما كان موارد الاول
 غير مخرجة في عدد ولا يمكن ضبطها بالاجمعة الاخيرين وضبطها فقل
 فلنذكر الفاء للتفصيل واللام لام الامر وتذكر امر متكلم مع الغير
 معلوم مجزوم به بحذف الحركة فانه وان قيل بعدم نجى المتكلمين
 في الامر المعلوم لنلا يلزم اتحاد الامر والمأمور الا انه نجى عند المص
 كما يظهر من الكفاية للمصنف والتفصيل في شرحها فاعلم فيه نحن
 عبارة عن المتكلم مع الغير وقال دود اقدس قوله فلنذكر فان قلت
 قد صرح ابو حنيفة في تخرجه بخلاف هذا حيث قال فيه غير انه لا يبيانه
 الوجهاء المتكلم في المعروف من الامر والنهي قلت معنى كلامه انه لا يجي
 من غير تأويل

قال عبد الوهاب بن كريب ان كبره للبناء

من غير تأويل لنلا يلزم اتحاد الامر والمأمور والناهي والمنهي والا
 قد روي في الاستقبال كثير لا يكاد يصح انكاره مثل قولهم فلنشرع
 فلنحب فلنرجع فلنهد اخر الشريف قوله الكا فلنفيها بقوله
 اذا كان ال ب ب الخ والطلب وجب علينا تعيينها اشارة
 الى ان صيغة الطلب ليست على حقيقتها بل المراد بها الاضمار
 عن وجوب التبيين على ما هو بصدق المذكور ويجوز على مذ طيب
 امر المتكلم بنفسه بفعل مقرون باللام على الفصيحة قليلة الاحتمال
 انتهى وقال امام الايوب رح وقوله فلنذكر نفس متكلم مع الغير
 وهو جائز عند المصنف وان لم يجوز عند بعض الشرقيين في معلوم الامر
 والنهي بناء على لزوم اتحاد الامر والمأمور يعني اني امرت نفسي
 بان تذكر الاخيرين من التقدير والمحل حتى يعلم ان سبب ذكرها
 ان ما عداها من الاعراب الذي تجاوز الاخيرين لفظي هذا اعتذار
 من المص بدم ذكر اللفظ قوله لاخصار الاعراب من لاخصار
 اعراب العرب متعلق بعلم وعلة له في هذه الثلثة وهي اللفظ
 والتقدير والمحل فلاحاجة الى الذكر ان اذا علم ان ما عداها
 لفظي لاخصارها فيها فلاحاجة الى ذكر اللفظ ولو قال
 في التعليل لان بيا نها وبيا محالهما يدل على ان ما عداها
 لفظي ومحالة غير محالهما لكان اظهر وفيه ان ما عداها
 لفظي كذا فهم من كلام صاحب فتح الاسرار بحث ان نظر قال
 البعض قوله وفيه بحث ان في حصر الاعراب التقدير في السبعة
 بناء على ما فهم من زيل البحث بحث ان نظر وفي حاشية سياطية قوله
 وفيه بحث لا مناسبة لهذا الاعتراض قلنا بل محله بعد قوله الا في قريبا
 وذلك في سبعة مواضع لكن بشرط ان شأنا فاختل ما عداه وابتلى بعضه

واعتل بصيرته فانه به ههنا قوله لان من المواضع التقدير في حرف
 للتبقيض ومواضع على وزن مساجد غير منصرف مجرورة به وجرها بالفتحة
 ومضافه الى التقدير والجاء مع الجر وظرف مستقر مرفوع المحل
 خبر مقدم لان وقوله فاعلم مواضع مبني على السكون منصوب محلا
 للموض لان خبر ان اذا كان ظرفا يجوز تقديمه وذلك لتوسم في الظرف
 ما لا يتوسع في غيرها والجملة منصوبة المحل مفعول له ليثبت او للكون
 فيه بحث ويجوز ان يجعل مضمون الجار والمجرور بهم ان يقع لان بعض
 مواضع التقدير اذ وقع الظرف في موقعهم ان ليس يستبعد
 وما جرها والجملة منصوبة المحل مفعول له ليثبت او للكون فيه بحث
 لا يدخل ان ذلك الموضع فيما ان في مواضع ذكره ان ذكر الموضع
 فتدكير الضمير باعتبار لفظ ما قال الاستاذ قوله فيما وما عبارة عن الشيء
 المراد منه جملة المواضع السبعة يدل عليه ما بعده من البيان كانه للتقدير
 وهو ان ذلك الموضع ما ان معرب باعراب تقديره او ام سكن اخره
 ان ذلك المعرب او ذلك الاكس المجرد والتخفيف او ما سكن اخره للادغام
 الكائن فيما بعده ان بعد آخره كذا بارثكم بتسكين الهزة للمجرد والتخفيف
 لا اشتغال الكسرة على الهزة التي هي من اقصى الخلق مع ما فيها بعدها
 من الضمة في قرأته الى عمرو وكذا الرقيم قليل بتثنية ميم ملك
 يوم الدين مثال للادغام فيما بعده والاول مثال للمجرد والتخفيف
 في قرأته الى عمرو وغيره ان غير الى عمرو وهو ما ان معرب باعراب تقديره
 يتبع حركة آخره ان ذلك المعرب بحركة غيره ان غير اخره اعرابية او لا
 ان سواء كانت تلك التبعة اعرابية او لا تكون اعرابية بناءية او لا قوله
 للناسب متعلق بمتبع وعلة له كذا للملاكمة اسجدوا بضم التاء ان
 بضم تاء الملاكمة للناسب والمشاكلة بناء على قرأته الى جمع وفواجد
 لله بكسر الدال ان دال الحمد لمناسبة كسرة لام لله بناء على قرأته الحسن

بناء على قرأته الحسن البصري وخوفا من زيد الطرف بضم الفاء والفتحة
 بضم الدال زيد وخوفا من ضرب ضرب من خراب بالجر الجوارى في ضرب
 ان في آخر ضرب او في بناء ضرب قد لا اذ ليس حركة اخره ان ضرب
 تعليل للكون الكسر في ضرب بالجر الجوارى او تعليل للكون الجر في ضرب بالجر
 الجوارى او تعليل للكون حركة اخر ضرب بالجر الجوارى بناءية ولا امرية
 قال عبد الحكيم السيوطي في بحث الاعراب وليس هذا الجر من الاعراب
 على ما وطم والا لزم تحقق الاعراب بدون العامل والمقتضى بل
 حركة اخره للمناسبة والتهية لحركة آخر ضرب وعلى الجر او
 لمناسبة ضرب وتهيئة لضرب المجرور لها ورتة اياه والاعراب
 في ضرب مقدر رواء سيبويه وغيره بالرفع على انه صفة لجر ايضا
 ولكنه جعل تابعا لضرب المجرور لها ورتة اياه مع امس اللبس
 فان الضمير عائد الى الجر فحذف صفة له في اللفظ وان لم يكن له
 صفة حقيقة والجرح واجب لا قيل صرح به ان بالجر الجوارى
 في ضرب الدمايين في شرح التسهيل وفي شرح معنى اللبيب فيكون
 التسمية ان اذا لم تكن حركة اخر ضرب اعرابية ولا بناءية بل للمناسبة
 فيكون تسمية حركة اخره بالجر للمشاكله والتهية ولما كان هذا الامر
 قويا لا يمكن دفعه الا باعانة الله تعالى وباستناده واعتقاده اليه
 فقال الله تعالى لا اله الا الله في الجواب عن هذا الاعتراض ان الاول
 وهو ما سكن اخره المجرد والتخفيف ملحق بالموقوف عليه وهو الموضع
 السابع قوله دلالة مفعول له ملحق للاشتراك صلة لدلالة قوله
 في اشتغال الاخر بالسكون بيان لوجه الاشتراك وان الثاني
 وهو ما يتبع حركة اخر بحركة غيره ملحق بالتمكك وهو الموضع الثالث
 للاشتراك في اشتغال الاخر بالحركة الغير الاعرابية قال الاستاذ وقوله
 للاشتراك ان لا اشتراكهما في اشتغال الاخر ان اخرها فافهم

وجبه ان المقصود ظهور الدلالة للمبتدى والمنتهى وليس هناك
كذلك لعدم فهم المبتدى والحال ان الكتاب للمبتدى والمنتهى
وقال صاحب المناهج قوله فافهم اشارة الى ما سبق من ان الشرط
في الدلالة المذكورة ظهور العلة لكل في وجوده هنا خفاء انتهى
اقول والجواب المناسب له ان يقال ان ما سكن اخذه لمجرد التحقير
اولا دغام نادرا فلا يقدح في ان ما عدا على لفظ لان الكلام مبني
على ما استمر من الاستعمال وهو معتبر بالمدقوف عليه قال صاحب
فتح الاسرار فليدرك ما سكن اخذه لمجرد التحقير اولاد دغام لا يقدح
في ان ما عدا على لفظ لان الكلام مبني على ما استمر من الاستعمال
وهو معتبر بما سكن اخذه للموقف انتهى من داخل قوله السابع
المدقوف عليه بالاسكان وما يتبع بحركة اخذه بحركة غيره اعراب
او لا للتناسب نادرا ايضا لا يقدح وهو معتبر بالحركة لكن
بقي المضارع المجزوم المدغم فلم يجد بحركات الدال فان جزم
تقديره والجارزيون لا يدغمونه والقراء شذبه باخوه ولا تقن
وفيلعل ونحو قوله ته وان تبصروا وتتفوا لا يضركم كيدهم شيئا
بادغام لا يضرب مع انه مجزوم كما لتقديره من فالاعراب التقدير
ما من اعراب لا يظهر في اللفظ ارموز لفظ العرب بل يقدح من
يعتبر قوله اخذه من اللفظ ببيان الواقع والافا لاعراب لا يكون الا
في الاخر مقوله مانع كالف مقصورة مثلا لانها اذا كانت محدودة
يكون اعرابها بالحركة لفظا اصلية كقراء او مبدلة كقراء ووراء
وكسراء كذا قال محرم اقدس فيه من اخذه قال الاستاذ قوله لا يظهر
في اللفظ من يمتنع ظهوره في لفظ الاسم العرب لتعذره او لثقله
بل يقدح في فرضه في اخذه من اخر الامم العرب مانع كالف مقصورة
سواء كانت موجودة في اللفظ كالصا بلام التعريف او محذوفة

في الدلالة المذكورة ظهور العلة لكل في وجوده هنا خفاء انتهى
اقول والجواب المناسب له ان يقال ان ما سكن اخذه لمجرد التحقير
اولا دغام نادرا فلا يقدح في ان ما عدا على لفظ لان الكلام مبني
على ما استمر من الاستعمال وهو معتبر بالمدقوف عليه قال صاحب
فتح الاسرار فليدرك ما سكن اخذه لمجرد التحقير اولاد دغام لا يقدح
في ان ما عدا على لفظ لان الكلام مبني على ما استمر من الاستعمال
وهو معتبر بما سكن اخذه للموقف انتهى من داخل قوله السابع
المدقوف عليه بالاسكان وما يتبع بحركة اخذه بحركة غيره اعراب
او لا للتناسب نادرا ايضا لا يقدح وهو معتبر بالحركة لكن
بقي المضارع المجزوم المدغم فلم يجد بحركات الدال فان جزم
تقديره والجارزيون لا يدغمونه والقراء شذبه باخوه ولا تقن
وفيلعل ونحو قوله ته وان تبصروا وتتفوا لا يضركم كيدهم شيئا
بادغام لا يضرب مع انه مجزوم كما لتقديره من فالاعراب التقدير
ما من اعراب لا يظهر في اللفظ ارموز لفظ العرب بل يقدح من
يعتبر قوله اخذه من اللفظ ببيان الواقع والافا لاعراب لا يكون الا
في الاخر مقوله مانع كالف مقصورة مثلا لانها اذا كانت محدودة
يكون اعرابها بالحركة لفظا اصلية كقراء او مبدلة كقراء ووراء
وكسراء كذا قال محرم اقدس فيه من اخذه قال الاستاذ قوله لا يظهر
في اللفظ من يمتنع ظهوره في لفظ الاسم العرب لتعذره او لثقله
بل يقدح في فرضه في اخذه من اخر الامم العرب مانع كالف مقصورة
سواء كانت موجودة في اللفظ كالصا بلام التعريف او محذوفة

او محذوفة بالتقاء الساكنين كصا بالتقاء فان الالف المقصورة
في صورتين غير قابلة للحركة اعرابية فذلك امتنع ظهوره في لفظ
فيها قوله غير اعراب الحقيقي واذا قال غير اعراب الحقيقي اذ لو كان
قال البعض قوله اذ لو كان علة لمقدر تقديره انما قيد المص بقوله
غير اعراب الحقيقي اذ لو كان مانع حقيقيا من اعرابا حقيقيا يكون
من اعراب محليا لا تقدر بربا عند المص كما يجي في بحث اعراب المحل
مخدورت بزيه فان المانع من ظهور النصب اعراب الحقيقي وهو
الجر في زي ولا يكون التقدير من لا يوجد اعراب التقدير
في شئ من الاشياء الا يوجد في المعرب الاصطلاحي ووجه المبني
فان اعرابه على كاسية قال الاستاذ قوله ولا يكون التقدير
الا في المعرب الاصطلاحي لانه لو ارتفع المانع لكان لفظيا مثل غلام
لو ارتفع الاضافه ظهر اعراب لان المانع فيه اشتغال الاخر
كالاعراب اللفظية فانه مختص بالمعرب يعني كما ان اعراب اللفظية
لا يكون الا في المعرب لا يكون التقدير ايضا الا فيه او كما لا يكون
اللفظية الا في المعرب لا يكون التقدير ايضا الا فيه وذلك من
الاعراب التقديرية مع ما ذكره كائن في سبعة مواضع وجعلها من
المواضع السبعة البيضاء في ثمانية وهي (الكم الغيبة في قوله
الكاف بغيره) و(ان حذف في قوله بالحركة اضيف الى ياء المتكلم
ولو حذفته وما في اخره ياء مكسورة ما قبلها وان حذفته وكل هذا
سالم اضيف الى ياء المتكلم والمجك بناؤه والمثنى مع ما في اوله
ساكن والاسماء الستة والمذكر السالم معه والمصنف رحمه الله
نقصها من المواضع السبعة وجعلها من المواضع السبعة خمسة
بان ادخل في المواضع الستة وهو ما اضيف الى ياء المتكلم
يعني بان ادخل في المواضع الستة ما من المواضع الذي جعله من جعل

ذلك الموضع رابعا وهو كل مذكر سالم اضيف الى ياء المتكلم نحو سلمى
وجعل امر المص اكدس وهو اسم اعرابه بالحروف ملاق
الساكن بعده مشتملا على حرفين كونه مشتملا على ما في الموضع الذي
جعله امر جعل البينواي ذلك الموضع سادسا وهو المشتمل على ما
اوله ساكن وعلى ما جعله سابعا وهو الاسماء الستة وعلى ما جعله
ثامنا وهو الجمع المذكور السالم ولكن جعل المص ثالثا ما جعله
خامسا ورابعا ما جعله ثالثا وزاد امر المص الخامس وهو فعل
اخره واو مضمون ما قبلها والسابع امر وزاد السابع وهو الموقوف عليه
فتنبه امر من التثقل ولا يمكن من التثاقيل قوله الموضع الاول
منها اشارة الى ان الاول صفة موصوفها محذوف معرب امر ليس
بمبني مفرد امر ليس بمبني ولا يجمع اخره امر ذلك المفرد الف
سواء كان سمي او فعلا مضارعا وان حذف امر الالف وان هذه
للموصلية لا لتقاء الساكنين كقصبة التنوين لا امر ليس الحذف
لجود الكثرة كيد ودم فان اخرها حذف فالجود الحذف فيكون اعرابهما
لفظيين فهو امر ما حذف لا لتقاء الساكنين متون لا منبج فيكون
امر اذا كان متويا فيكون امر ما حذف لا لتقاء الساكنين كما للمفوض
فان كان ذلك المفرد الذي في اخره الف سمي امر ليس فعلا
فان اعرابه امر اعرابه ذلك الاسم المفرد في الاحوال الثلث امر في حال الرفع
والنصب والجر تقديره قوله لتقدير الحركة علة لكونه اعرابه تقديره
امر لا متناع الحركة على الالف لان الالف لا يقبل الحركة ملفوظا ومقدرا
امر سواء كان الالف ملفوظا ومقدرا نحو العصا وعصا وانما اورد
مثالين لان الاول مثال بما فيه الالف ملفوظا والثاني بما فيه الالف
مقدرا وانما حذف الالف في الثاني لا لتقاء الساكنين احد على التنوين
والاخر الالف فحذف الالف فبقى عصا بالتنوين قال في كتابه قوله

يقال صاحب المصنف في قوله مطلقا او محذورا او غير ذلك

قوله العصا مثال للمفوض اصله منصوبت الواو الفاعل كرها
وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذف الالف
وبقيت التنوين ثم نقلت التنوين الى ما قبل المحذوف فاذا دخلت
الالف واللام سقطا التنوين لان الالف واللام لا تجتمع مع التنوين
وتعود الالف وقس عليه قوله وعصا مثال المقدر لان العصا
لا تكتب الا بالالف لان الفها متعبرة عن الواو قطعاً وقال الاخر
قوله العصا بالالف المملوكة للمفوض وعصا بالالف المقصورة
المقدرة وبالتنوين وان كان ذلك المفرد فعلا فرفع امر ذلك
المفرد ونصبه امر ذلك المفرد تقديره قوله لوجود ذلك الالف
علة لكون رفعه ونصبه حيزاً تقديره في تيند الحالين امر في الرفع
والنصب وجزم امر ذلك المفرد بحذف ذلك الالف لفظه قوله
لوجوده امر ذلك الجزم علة لكون جزم لفظيا في اللفظ نحو حية
يكون الياء لا يستحق الرفع على الياء والاصل يحذف بفهم الياء
قبلت الياء الفاعل كرها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن هذا
مثال لثبوت الالف في اخر الفعل ومثال لحالة الرفع ونحو حية
الله مثال لحذف الالف لا لتقاء الساكنين ولن يحذف مثال لثبوت
الالف في اخر الفعل ومثال لحالة النصب ولن يحذف الفاعل لفظيا
مثال لحذف الالف لكن نحو حية الله مثال لحذف الالف في الرفع
ونحو حية الله مثال لحذف الالف في النصب ولم يحذف بحذف الالف
والياء مثال لحالة الجزم والموصي الثاني منها ما امر معرب
اقول الصواب ترك اسم اذ لا يطلق على جملة ولو منقولا في قوله بالكم
لا اسم حقيقة مطلقا سواء كان بالحركة او الحرف مفردا او لا وقال
امام الايوب قوله مطلقا امر سواء كان مفردا او جمعا مذكرا او مؤنثا
سالمه مذكرا بالحركة او جمعا مذكرا سالما معربا بالحرف اضيف الياء
ولو حذفته ولو هذه للموصلية امر ولو حذف الياء اكتفاء بالحركة

قوله المصنف في قوله مطلقا او محذورا او غير ذلك

مثل يا غلام ويا قوم / وقلبت للتخفيف نحو يا غلاما ويا ابنا وهذا
الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود
غير فيقصد الفراغ من النداء سرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود
من الكلام قوله حال كونه في ذلك الاسم المعرب اشارة الى ان قوله
غير التثنية حال من الممكن في اضعف واغا استثنى التثنية فانها
في لان التثنية قال البعض قوله فانها في التثنية عملة لمقدر تقديره
انما قيد المص بقوله غير التثنية لانها اذا اضعف الياء في الكلام
يكون اعرابها في التثنية لفظيا في الاحوال الثالث قوله لوجوده
في الاعراب وهو الياء فيها عملة لكون اعرابها لفظيا في اللفظ
في لفظ التثنية نحو جاء في مسمى بفتح الياء بلا تشديد مرفوع
بالالف لفظا على الفاعلية ورأيت مسلمي ومررت بمسلمي بالتشديد
في تشديد الياء وفتح الميم في الاخيرين قال البعض قوله نحو جاء في
مسمى مثال للرفع ورأيت مسلمي مثال للنصب ومررت بمسلمي
مثال للجر بالتشديد في بفتح الميم وتشديد الياء فيها وقال
صاحب المنافع قوله بالتشديد قيد للاخيرين فان كان في ذلك الاسم
المعرب الذي اضعف الياء المتكلم جمع المذكر السالم فرفعه في
ذلك الاسم المعرب تقديره قوله للزوم القلب في قلب الواو عملة
لكون رفعة فقط تقديره والادغام في ادغام الياء قوله دون
نصب في نصب ذلك الاسم المعرب الذي كان جمع المذكر السالم وجره
في ذلك الاسم المعرب بياء لما افاده لفظ فقط قال الاستاذ
قوله دون نصب في جمع المذكر السالم ودون جره في جمع المذكر السالم
انت اقول الانسب للممتد ارجاع الضمير الى ذلك الاسم المعرب
تأمل قوله فانها في نصبه وجره تعليل لاستثناؤه نصبه وجره لفظيان
بياء مضمومة الياء المتكلم فان الادغام لا يحز في الياء عن حقيقتها
فان المدغم ايضا ياء لان فيه حرفان في اللفظ وان كانا حرفا واحدا
في الكتابة

في الكتابة لان الاعتبار للملفوظ فيكون حرف الاعراب انما
ملفوظا فالاولى للمصير في تقديره في قوله فقط على قوله تقديره
قال صاحب المنافع قوله فالاولى تقديره في تقديم لفظ فقط
على تقديره بان يقول فرفعه فقط تقديره في اذا كان فقط
احتراسا عن اخذ الرفع لاعتبار اخذ تقديره وهي اللفظة
والحلي فالاولى تقديره في كناية الاول في قوله وان كان فعلا
فرفعه فقط تقديره وقوله واو مضون ما قبلها فرفعه فقط ايضا
تقديره فالمراد بالجمع جمع منطقي وهو ما فوق الواحد والمراد
في الالفاظ الاول في الجمع بالنظر الى الظرف لا الى المظروف في
لفظ فقط كذا قال صاحب منافع الاختيار نحو جاء في مسلمي
بتشديد الياء فان اصل مسلمي مسلمي سقط النون
بالاضافة لان الجمع المذكر السالم بالواو والنون فاجتمع الواو
والياء والسابق ساكن فقلبت الواو ياء طلبا للتخفيف لان الياء
اخف من الواو وادعت في الياء في الياء لاجتماع الحرفين
من جنس واحد والاول ساكن فادغم لان الادغام اخف من فكه
وكسر ما قبل الياء لمدغم لزيادة التخفيف لان الكسر اخف
من الضمة فصار مسلمي بكسر الميم فحصل التخفيف من جهات ثلث
قلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء وكسر ما قبلها لان الياء
اخف من الواو والادغام من فكه والكسرة من الضمة تأمل فلم يبق
علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع
تقديره يا قال فصب زاده اصله مسلمون سقط النون بالاضافة
فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلب الواو ياء
بالادغام الياء في الياء وكسر ما قبل الياء لاجلها فلم يبق علامة الرفع

مثل الف في سلمى قبل العامل متعلق للثابتة وظرف لها قوله
 اعرابا مفعول ثان لجعل قال البعض قوله اعرابا مفعول ثان لجعل
 اذ هو مصدر مضاف الى مفعوله الاول قوله بعده / بعد العامل
 متعلق لجعلها اعرابا وظرف لها في التثنية والجمع قوله لعدم التبدل
 والتغير تعليل لقوله ولم يمكن جعل الكسرة و متعلق به باختلاف
 قال الاستاذ لعدم التبدل باختلاف العامل جواب عن دخل مقدر
 يظهر بانه تأمل بخلافهما / الحرفين في التثنية والجمع فانها
 وان لم يبدل باختلاف العامل لكن الواضع شرط استعمال الواو
 عند ورود الراء والياء عند الناصب فيوجد فيها التبدل والتغير
 حكما باختلافه قال البعض قوله بخلافهما / بخلاف حرفيهما فالقياس
 عليهما مع الفارق نحو لا وجه للبناء وطوبى لغيره لان ذهب
 لعدم اجتماعهما في اللفظ والجمهور قائل ذهب وذهب الجمهور
 الى ان المضاف الى ياء التكلم مبنية لاكتساب البناء من المضاف اليه
 قوله اذ الاضافة علة للنفي وهو قوله لا وجه لعله للمنفى بلا وهو
 وجه الى الظاهر لا توجه / البناء نحو غلامك وغلامه اعلم ان باب غلامى
 معرب باعراب تقديرى وهو الحق به دليل اعرابه في نحو غلامك
 و غلامه ومن اين لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا سبب البناء
 قال الاستاذ اعلم ان باب غلامى عند ابن الكاجب وعند المصنفين
 من قسم المعرب المقدرا اعرابه وهو الحق به دليل اعرابه في نحو غلامك
 وغلامه نحو غلامى و ابى ورجائى ومسلمائى فالاول مثال للمفرد
 من غير الاسماء الستة و ابى مثال للاسماء الستة والثاني مثال
 للجمع المكسر والثالث للجمع المذون السالم والمذون الثالث /

انما هو من اعراب التثنية والجمع
 انما هو من اعراب التثنية والجمع
 انما هو من اعراب التثنية والجمع
 انما هو من اعراب التثنية والجمع

/ هم معرب مطلق / سواء كان بالحركة او الحرف مركبا او لا
 قال صاحب المنافع / هم معرب وتخصيص ما بالهم لان الفعل
 من حيث انه فعل لا يحكى لانه اما ان يحكى مع فاعله الظاهر
 فقط او مع مفعوله فيكون مع جملة فري اما مفعوله الى العلمية فتكون
 اسما او مرادا لفظها مثل قلت ضرب زيد و قلت ضرب هؤلاء فتكون
 هما ايضا واما ان يحكى مجردا عنهما مثل ضرب عامل على ان يكون ضرب
 مبتدأ فيكون هما ايضا قوله مطلقا / مفردا او غيره معربا بالحركة
 او بالحروف في اخره / ذلك الهم المعرب اعراب يحكى لا حقيقى
 جاء من عامل في تركيبه فانه محلى عند المصنفين وسبب الكلام فيه قوله
 / حركه او حرف محكية تفسير لاعراب يحكى / من منسوب بناء الى المحكى
 والتسمية / تسمية الحركه والحرف المحكية بالاعراب قوله والتسمية
 مبتدأ خبره قوله مجاز بالكون / باعتبار الاصل يعنى قبل العلمية
 والحكاية او مجاز مرسل بعلاقة الكون فتكون اعرابا قبل الحكاية
 قوله اذ ليست / المحكية علة لمجازية وبنيان لقريضة المجاز
 باعراب في الحال / في حال الحكاية كما اشار اليه / كما اشار الى
 الى عدم كونها اعرابا في الحال بقوله / المصنف غير الاعراب الحقيقي
 واقعا جعل اعرابه / اعراب المحكية في اخره اعراب يحكى او اعراب ذلك
 الهم المعرب الذي في اخره اعراب يحكى او اعراب المحكى تقديرية قوله
 للزوم اشتغال الاخر / اخره متعلق بجعل وعلة له بالحكاية
 / الحركه والحرف الى بطريق الحكاية ففى الكلام مسامحة او يجوز فهم
 فصار / ذلك الهم المعرب كاللغة / كما اضيف الى ياء التكلم
 في تقدير اجتماع حركتين مثليتين او ضدتين قال صاحب المنافع قوله فصار
 كاللغة / كما اضيف الى ياء التكلم في اشتغال الاخر بالاهر وقال

البعض قوله فصلا كاللثاء في كون الآخر مستغلا على شيء غير الاعراب
 وقال عبد العزيز النيزكي قوله فصلا كاللثاء في معنى لو اعراب لفظا
 للزوم اجتماع الحركتين مثلين او متدين وهو متعذر فصلا معربا
 بالاعراب التقديري اذ لا موجب لبنائه ولذا من لاجل اشتراكها في العلة
 قدم من قدم المص ما في اخره اعراب فحكي او قدم الثالث على الرابع
 وهو ما في آخره ياء مكسور ما قبلها عكس ما في اللب من حال كونه
 عاكسا ما في اللب حيث قدم صاحب اللب ما في اخره ياء مكسور
 على ما في اخره اعراب فحكي قوله حال كونه في ذلك الاكم المصير اشارة
 الى ان قوله اما جملة حال من ضمير اخره قال البعض قوله حال كونه
 من كون ما في ما في اخره اما جملة في الاصل من قبل العلمية والحكاية
 منقولة في الحال من حال الحكاية او بعد الحكاية الى العلمية من
 جعلت علما وسمعت فكذا نحو تأبط شرا على القول وهو هم ثابت
 جابر به الغنم قيل وجه التسمية انه كان سارقا اذا اراد ان يحزن
 من البيت ياخذ سيفه ويجعل تحت ابطه ثم يحزن وقالت امه
 تأبط شرا وقيل انه اخذ حية تحت ابطه ودخل في البيت وفرغت
 امه وقالت تأبط شرا فصارت لقبها قال صاحب كتاب الاسرار
 قوله نحو تأبط شرا فانه في الاصل جملة فعلية وشرا منصوب على انه
 مفعول به لتأبط ثم نكت هذه الجملة الى العلمية وحكى اعراب شرا
 ليدل على انه منقول من الجملة ولو ظهر الاعراب في اللفظ لزم ان يتحرك
 الراء بحركتين في حالة واحدة وهو متعذر فلذلك كان اعراب تقديره
 وقال صاحب زبد الانظار قوله نحو تأبط شرا فان تأبط في الاصل
 جملة فعلية وشرا منصوب بالمفعولية ثم جعل تأبط مع شرا علما
 لرجل شرير وبقي نصب شرا حكاية بانه في الاصل مفعول به والحركة الاخرى
 مع الحكاية غير حككية للزوم اجتماع الحركتين في حالة واحدة وهو متعذر
 فلذلك

فلذلك كان اعراب تقديره يا قال السيلكو في قوله نحو تأبط شرا
 فان الجزء الاول منه مشغول بالحركة البنائية فلا يكون شيء من جزئيه
 قابلا للاعراب فجعل اعراب تقديره على مذهب صاحب اللباب وجعل مبينا
 على مذهب الجمهور قوله فان الصحيح تعليل لتطبيق المثال للمثل
 انه من تأبط شرا معرب بعد العلمية لانه هم مفرد بعد اعراب
 من تأبط شرا تقديره في الاحوال الثالث تكون الجائز في الآخر
 فقط وهذا الاشتغال بالحكاية والمفعولية زالت بالعلمية تقول
 جاءني تأبط شرا ورأيت تأبط شرا ومررت بتأبط شرا قال
 الاستاذ لما كان شرا مع تأبط علما صار كالجاء الاخير منه لشيء الاعتزاج
 فحكم بحركي الاعراب عليه تقديرا وقال الاخر لما ثبت علمية شرا مع تأبط
 حكم بحركي الاعراب على شرا تقديره لشيء الاعتزاج وصيرته كلمة واحدة
 وقيل انه مبني بعد العلمية واعرابه حكي كما قبل العلمية من كاكاء مبينا
 قبل العلمية لانه في الاصل جملة والجملة مبينة والفرق عند المص انها
 قبل العلمية مستحقة للاعراب من حيث انها جملة وبعد العلمية من حيث انها
 هم مفرد كذا قال صاحب فتح الاسرار او مفردا من احوال كون ذلك الاكم
 مفردا غير مركب ولا جملة قوله في قول القدم الجازي اشارة الى ان الموصوف
 مخدوف لان الجازي لا يصلح ان يكون مفعولا عنه بل قوله من هذا في قول
 القدم العرب الجازي واما بنو ميمم من قبيلة بني تميم فلا يرون الحكاية
 من الحركة او الحرف التي بطريق الحكاية في المفرد واليه من عدم رأي الحكاية
 في المفرد قال البعض وضحه اليه راجع الى القريب اعني بيان تميم على ما فهم
 من عبارة الشاعر في حاشية الامعاء وان ارجعه بعض الى قوله الجازي
 فان كنت في شك فليلك الرجوع اليه ذهب كثير من النحاة منهم من ان النخلة
 سيبويه نحو من زيد ذكر او ذكر لفظ زيد حال كونه منصوبا قوله بهما
 مفعول له لقوله ذكر لكان السرا مفعول للامتنان والباء زائد عن زيد
 من زيد الواقع منصوبا فتعذر ان اذا كان السؤال عن زيد المنصوب فتعذر
 رفعه من زيد لفظا من جهة اللفظ وذلك لما مر حال كونه مفعولا اشارة

الجاء الاخير منه لشيء الاعتزاج
 الحكم بحركي الاعراب عليه تقديرا
 الحكم بحركي الاعراب على شرا تقديره
 الجازي اشارة الى ان الموصوف
 الجازي لا يصلح ان يكون مفعولا عنه بل قوله من هذا في قول
 الجازي واما بنو ميمم من قبيلة بني تميم فلا يرون الحكاية
 من الحركة او الحرف التي بطريق الحكاية في المفرد واليه من عدم رأي الحكاية
 في المفرد قال البعض وضحه اليه راجع الى القريب اعني بيان تميم على ما فهم
 من عبارة الشاعر في حاشية الامعاء وان ارجعه بعض الى قوله الجازي
 فان كنت في شك فليلك الرجوع اليه ذهب كثير من النحاة منهم من ان النخلة
 سيبويه نحو من زيد ذكر او ذكر لفظ زيد حال كونه منصوبا قوله بهما
 مفعول له لقوله ذكر لكان السرا مفعول للامتنان والباء زائد عن زيد
 من زيد الواقع منصوبا فتعذر ان اذا كان السؤال عن زيد المنصوب فتعذر
 رفعه من زيد لفظا من جهة اللفظ وذلك لما مر حال كونه مفعولا اشارة

الى ان قوله لمن في قوله لمن قال ضربت زيدا ظرف نفوس متعلق بقول القدر
 فان زيدا في ضربت زيدا منصوب على انه مفعول ضربت وحكى ذلك الاعراب
 في السؤال اعني من زيدا ليدل على ان السؤال انما هو عن زيد الكائن
 مفعول ضربت ولو ظهر الاعراب في لفظه لزم ان يتحرك الدال بحركتين
 في حالة واحدة وهو متعذر فلهذا كان اعرابه في السؤال تقديرية
 وهذه امثال لما هو معرب بالحركة ونحو دعي عن عمرتان فمع امر ماض
 من دعي يدعي بمعنى اتكف بيبني على الكون لا محل له من الاعراب
 فاعل فيه انت عبارة عن المخاطب والنون وقاية والياء منصوب المحل
 مفعول به كدعي وعن حرف جر متعلق بدعي وعمرتان مجرور تقديرية
 منصوب المحل مفعول به غير صريح متعلقه فحكي اعراب عمرتان وهو
 الرفع ولوقيل عن ترتين مع ارادة الحكاية يلزم المحذوران المذكور
 في تأنيط شرا وهذه امثال لما هو معرب بالحروف قال الشيخ الاول
 وهو صاحب كشف الاسرار انما اورد مثالين للمعنى اشارة الى قسمة
 احد على ما كان اعرابه بالحركة والثاني ما كان اعرابه بالحروف اعرابه
 اعراب عمرتان في قوله دعي عن عمرتان بياء مقدرة والمملوطة
 الاعراب المملوطة الذي هو الالف في عمرتان للتثنية او الالف المملوطة
 حكاية لما تنفقا به القائل الاول جوابا لمن قال انك عمرتان فان عمرتان
 في قوله انك عمرتان مرفوع على الابتداءية وحكى ذلك الاعراب
 في الجواب الذي هو دعي عن عمرتان فلو ظهر الاعراب في لفظه لزم
 ان يكون احضرتان في الجواب الفاويا في حالة واحدة وهو متعذر
 كذا قال الشيخ الاول وقال في زاده قاله مرة للاستفهام وذلك
 ظرف مستقر مرفوع خلا جز مقدم مركب كذا في كالمذكور من معرب في اخره
 اعراب محكي في كون اعرابه من العلم المركب لتقدم مرجع الضمير رتب
 فلا يلزم الاخر قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز قبل
 قوله في كون اعرابه من المذكور تقديرية بقوله لا اشتغال الاخر في اخره
 بالآخر

في قوله لا اشتغال الاخر في اخره

بالآخر بفتح الحاء اي بالاعراب الاخر الذي هو اعراب محكي قال الاستاذ
 قوله لا اشتغال الاخر بكسر الحاء اي لا اشتغال اخره بالآخر بفتح الحاء
 اي بالاعراب الاخر كمل علم مركب جزؤه من ذلك العلم قوله الثاني
 صفة لمفعوله جزؤه معمول في الاصل قبل العلمية لما امر لعامل
 او للجزء الاول الذي لا اعراب له من لذلك العامل او لذلك الجزء
 اصلا اي لا في الحال ولا في الاصل او قبل العلمية وبعد ما فلا يمكن
 اي اذا كان العلم كذا فلا يمكن اظهار اعرابه من ذلك العلم
 اي وجود اعرابه في هذه الجزء اي جزء الثاني ايضا اي كما لا يمكن
 اظهاره في الجزء الاول فيكون اي اذا لم يمكن اظهار اعرابه في هذه الجزء
 ايضا فيكون اعرابه تقديرية سواء كان مالا اعراب له جزأ من ذلك المركب
 او لا كنوان زيدا وهو زيد وميمو زيد حال كونها اعلاما اي حال
 كون المذكورات اعلاما قوله فان كلامها من المذكورات او هذه
 تنديل لتطبيق المثال بالممثل معمول في الاصل من قبل العلمية لما امر
 لعامل او للجزء الاول الذي لا اعراب له من لذلك العامل او لذلك الجزء
 وهو اي ذلك العامل او ذلك الجزء الابتداء وهو تجريد الكم عن العمل
 اللغوية لاجل الاسناد قال الاستاذ قوله وهو اي الجزء الاول
 الابتداء وهو عامل معنوي في الثاني اي في المثال الثاني وهو مثل زيد
 والحرف اي وهو الحرف في الاول اي في المثال الاول وهو ان زيدا
 وفي الثالث اي في المثال الثالث وهو من زيد قال امام الايوب
 قوله ان زيدا وهو زيد ومن زيد فان الجزء الثاني في الاول في الاصل معمول
 لان وهو حرف لا اعراب له وزيد في الثاني معمول للعامل المعنوي لكونه مبتدأ
 وفي الثالث مجرور بمن الذي هو حرف جر ايضا لا اعراب له اصلا فضلا
 عن ان يظهر والكل مشغول باعرابه الاصل ولو غير اعرابه بطل الحكاية
 بخلاف نحو عهد الله ونحو مغروب علامة حال كونها علمين من العلم المركب

الذي جزؤه في ذلك العلم الثاني معقول لما في العامل اول الجزء
الاول الذي في ذلك العامل اول ذلك الجزء اعراب في الاصل
في قبل العلمية قال امام الايوب قوله بخلاف نحو عبد الله في العلم
المركب بتركيب اضافي ومضروب غلام في العلم المركب من العامل
المثالي بهما لفعل ومعوله قوله فان اعراب الجزء الاول بيان في التقاء
وتفصيل لهما قوله في الاعراب الذي يظهر فيه في الجزء الاول
يشير الى ان الاضافة - لاداة ملازمة - قوله اذ لا اعراب له في الجزء الاول
تقليل للتفسير في واخاف لنا كذلك اذ لا اعراب له في الحال في
في حال العلمية قوله لكونه في الجزء الاول علمه لقوله لا اعراب له في الحال
جزءا كذا في بل للمجموع في بل الاعراب للمجموع الجزئين فيكون
اعرابه لفظيا دون تقدير في بناء على ما هو المختار عنده في عند المص
كما حقق في المص في الامتناع في بحث الكلمة حيث قال انهم اعترفوا
بانه لادالة في العلم على معنى اصلا فصار كذا في زيد في قال
صاحب المناهج قوله على ما هو المختار عنده واما ما ذهب اليه الجمهور
فلا اعراب للجزء الاول في الحال والجزء الثاني ايضا معربة بالاعراب
الحقيقي وهو ما يتبينه في الجزء الاول منها في من نحو عبد الله
ونحو مضروب غلام قال صاحب فتح الاسرار قوله منها في من الجزئين
و من عبد الله ومضروب غلام لفظي قوله لظهوره في الاعراب علمه
لكونه اعراب الجزء الاول لفظيا في لوجوده في لفظ ما في الجزء
الاول منها في في الجزء الاول الاعراب قال البعض قوله في لفظ ما
اصناف لفظ الى ما الذي هو عبارة عن عبء في المثال الاول
ومضروب في المثال الثاني في في الضمير راجع الى ما بالاعراب
في الاصل وان كان في الاعراب وان هذه للوصلية لا للشرطية
في في المجموع قوله لكونه في المجموع علمه لكونه في وسط

في وسط قال الاستاذ قوله وان كان في الظهور في وسط
في المجموع قوله لكونه في المجموع علمه للظهور في الوسط
فكان اعرابا في الاصل في قبل العلمية قوله ولما في اخره في المجموع
عطف على قوله لكونه في قال صاحب المناهج قوله ولما في اخره
واعادة اللام لتعيين المخطوف عليه لا لكونه هذا علمه مستقلة
للظهور في الوسط وقال البعض قوله ولما في اخره ولما في
اشتغال الاخر والاعراب المحكي وذلك في اظهار الاعراب قال
البعض قوله وذلك في جعل الاعراب في الوسط وجعله لفظيا في
من اهدار الاعراب في في الاعراب وفي بعض النسخ
في اسرار الاعراب بدل قوله من اهدار الاعراب ومن جعله
في الاعراب تقديريا قوله كما اذا كان في الجزء الاول مما لا اعراب له
بيان وتتميل لا اهدار الاعراب وجعله تقديريا قال البعض قوله
كما في مثل اهدار الاعراب وجعله تقديريا اذا كان في الجزء الاول
مما لا اعراب له بحسب العامل في بحسب اقتضاء العامل فان كان
ان العامل او عامله رافعا مرفوع في فهو مرفوع وان كان ناصبا
فمنصوب في فهو منصوب وان كان جارا مجرور في فهو مجرور قال
امام الايوب فان كان عامله رافعا يكون في الجزء الاول منها مرفوعا به
وان كان ناصبا يكون منصوبا به لفظا وان كان جارا يكون مجرورا به
لفظا تقول جاءني عبد الله ورأيت عبد الله ومررت بعبد الله وتقول في الثاني
جاءني مضروب غلام ورأيت مضروبا غلام ومررت بمضروب غلام وقال
الاستاذ قوله فان كان في عامله رافعا مرفوع في في الجزء الاول منها
مرفوع به لفظا وان كان ناصبا فمنصوب في في الجزء الاول منصوب به
لفظا وان كان جارا مجرور في في الجزء الاول مجرور به لفظا وقال

البعض قوله فان كان الفاعل رافعا فرفوع في مفعول مرفوع
به لفظا وان كان ناصبا فمنصوب في مفعول منصوب به لفظا
وان كان جارا فمجرور في مفعول مجرور به لفظا والمراد بمفعول
الذي هو عبد الله في المثال الاول وهو مطروب في المثال الثاني والجزء
الثاني مشغول باعراب الحكاية وهو الجواب بالاضافة في المثال
الاول والرفع على النائية في المثال الثاني وفي حاشية سياهية
قوله والثاني مشغول باعراب الحكاية من الجزء الثاني من العلم
مشغول بها وهو لفظه في عبد الله فالمرتب مثله الجزء الاول
وهو عبد والجزء الثاني مشغول باعراب الحكاية في الاحوال الثالث
قال صاحب فتح الاسرار قوله باعراب الحكاية في بأعراب الحكي
فاضافة للاعراب الى الحكاية كاضافة الحاتم الى الجود في خاتم الجود
وقال الاستاذ واصله بالاعراب الى الحكاية لادني ملازمة
والمقصود بالاعراب وقع قبل الحكاية وقبل النقل وقال صاحب
المانع واضافة للاعراب الى الحكاية لادني ملازمة كاضافة للاعراب
الى الجزء الاول والى اشار بقوله في بأعراب ملتبس بها في
الحكاية قال الاستاذ قوله في بأعراب ملتبس بها في الحكاية
تفسير لحاصل المنع وقد في لكون الجزء الثاني مشغولا بالاعراب الحكاية
اولا جل كون الجزء الثاني مشغولا بالاعراب الحكاية لم يظهر في في
في الثاني للاعراب المذكور مع انه في الثاني الاخر بكر الحاء
قوله او ما في اخره اشارة الى ان قوله بناء في حكي عطف على قوله
اعراب في حكي في او هم معرب في اخره بناء في حكي والسمية به بالبناء
كالسمية بالاعراب يعني بما مرسل بملاقاة الكون نحو حجة عشر
علما في حال كونه علما وانما قيد بعلما فانه في نحو حجة عشر
او

نحو حجة عشر قال البعض قوله فانه في نحو حجة عشر اثبات
لثبوت التقدير بقوله علما اذ الم يكن علما يكون جزاء في نحو حجة عشر
والجزء ان ثنية جزء سقط لثبوت بالاضافة الى الظهور فصار جزاء
مبنيين لنفسهما معنى الحرف كما يسمى في بحث المنع العارض واذا جعل
في نحو حجة عشر علما يكون معربا بالاعراب تقدير في قال صاحب زبدة
الانظار قوله نحو حجة عشر فان حجة عشر قبل العلمية منه ثم جعل
علما فحكي البناء في الجزء الثاني بعد العلمية وجعل معربا بالاعراب
تقدير في وقال صاحب كثير الاسرار وهو الراجح الاول
قوله نحو حجة عشر علما فان حجة عشر مبين على الفتح في الاصل
ثم نقل حجة عشر الى العلمية فكان معربا لفوات سبب البناء
ولكن حكي ذلك الفتح في عشر ليدل على انه منقول من حجة عشر
المنع في الاصل فلو ظهر للاعراب في لفظه لزم ان يقول راء عشر
بكر كيتين في حاله واحدة وهو متقدير وقال الاستاذ قوله يكون
معربا بالاعراب تقدير لكونه في مفردا واستثقال اخره على الاسرار
في كونه معربا بالاعراب تقدير مبين على المذهب الاشهر او كون هذا
معدودا من التقدير مبين على المذهب الاشهر قوله لانتقاء
موجب البناء متعلق بقوله يكون معربا وعلة له قوله الذي صفة موجب
لكونه معرف بالاضافة الى البناء والموجب هو الدوا والعاطفة
المحذوفة من حجة عشر في الموجب الذي سيا في بحث المنع
العارض قوله وتقدير ظهور للاعراب معطوف على قوله لانتقاء
موجب البناء في ولتقدير ظهور للاعراب في لفظه في لفظ ما
في اخره بناء في حكي في لفظه نحو حجة عشر قوله لما متعلق بظهور للاعراب
المقيد بني لفظه هو في المانع الحكاية وقيل في بها فانه التقدير
بقوله على الاشهر يكون في نحو حجة عشر مبين بعد العلمية فيكون

اعرابه محليا كما قبل العلمية ار كما كان مبني قبل العلمية ومثله ار
ار نحو خمسة عشر او مثل خمسة عشر سيبويه ار لفظ سيبويه
 كما صرح ار المص ار يكون مثله في الامتياز في بحث غير المنصرف
 حيث قال انهما محكيان على البناء لا مبنيان فيكونان معربين
 تقديرا قال البعض قوله ومثله سيبويه ار مثل خمسة عشر
 لفظ سيبويه فهو موقوف على الاشهر على ما فهم من فتح الاسرار
 لا على ما قاله القائل كما صرح به في الامتياز في بحث غير المنصرف
 حيث قال لانهما محكيان على البناء والموضع الرابع من السبعة
 قال ار كما وقع معرب اقول هذا التردد مخلى بالتعريف في الصواب
ان يفسر بمعرب او بكلمة في آخر ار يقع في اخره الاولى للمص
 ترك في ار ترك لفظ في اخره كما في الاول ار كما ترك
 في الموضع الاول حيث قال في تعداد سبعة مواضع الاول مفرد
 اخره ولم يقل في اخره اقول لعل وجه ذكره هنا وترك في الاول
 التنبية على ان المانع من ظهور الاعراب في الاول نفس الالف ولذا
 تركه واما في الرابع وصف كونه في الاخر مذكورة ما قبلها قال
 البعض قوله الاول ترك في ار ترك لفظ في اخره ويمكن ان يقال
 انما اتى به هنا ليوافق هذا الموضع الى الموضع الثالث من حيثية اتية
 فيه كذا قيل ياء مكسورة ما قبلها اصلية او منقلبة من واو وان حذف
 وان هذه للصيغة لا لتقاء الساكنين كما في قاض وقاض البلد
 فانه ار المحذوف لا لتقاء الساكنين فراجع الضمير سبق في ضم حذف
 فافهم كما للمفوض فاعرابه تقديري ايضا لكونه ار ذلك المحذوف
 مقدرا ار منويا قال البعض قوله لكونه ار لكون ذلك المحذوف
 تعليل لكونه كما للمفوض لا منويا قوله حتى يكون اعرابه ار ذلك المحذوف
 مسبب عن النفي ومرتب عليه كما في ار كما يكون ذلك المحذوف
 منيا

منيا واعرابه لفظيا في لفظ يد اعله يد في حذف لام منيا
 فصار اعرابه لفظيا ان كان ار ذلك المعرب الذم في اخره
 ياء مكسورة ما قبلها ار كما في قوله ار ذلك المعرب وجوه ار ذلك
 المعرب تقديري ار في الاعراب في حالة رفعه وحالة جره تقديري
 قوله للزوم تسكين الياء على لكون الاعراب في حالتيه تقديريا
 فانهم قوله المذكورة صفة الياء وهي التي ما قبلها مكسورة
 قوله لا استثقال الضمة في رفعه والكسرة ار ولا استثقال
 الكسرة في جره عليها ار على الياء المذكورة واما نصيبه ار
 ذلك المعرب فلفظه ار واما الاعراب في حالة نصيبه فهو
 لفظي قوله كقعة الغنة عليها ار على الياء المذكورة بتعليل
 لكون الاعراب في حالة نصيبه لفظيا فانهم خرجوا في القاض
 ومرت بالقاض بتسكين الياء المكتوبة ورأيت القاض
 يخرج الياء المملوطة ويخرجها في قاض ومرت بقاض
 بحذف الياء ورأيت قاضيا يخرج الياء في التنوين ويخرجها في
 قاض البلد ومرت بقاض البلد بتسكين الياء والوصل ورأيت
 قاض البلد يخرج الياء والوصل قال الاستاذ قوله
 نحو القاض فيحذف حرف الاعراب في رفعه وجره لفظا
 لا كتابة لا استثقال الضمة والكسرة عليها دون نصيبه
 ونحو قاض فيحذف حرف الاعراب في رفعه وجره لفظا
 وكتابة لا استثقال الضمة والكسرة عليها دون نصيبه
 ونحو قاض البلد فيحذف حرف الاعراب في رفعه وجره لفظا لا كتابة
 لا استثقال الضمة والكسرة عليها دون نصيبه فان الهمزة تستقل
 عند الوصل فيجتمعا الساكنان من حرف الاعراب ومن لام التعريف
 فيحذف حرف الاعراب لفظا لا كتابة لدفع الاجتماع وقال الاخر

اعرابه محليا كما قبل العلمية

قوله نحو القاض فان حرف الاعراب هو الياء سقطت في رفعه وجره
 لفظا لا كتابة لا يستتال الضمة والكسرة عليها ودون نصبه ونحو قاض
 فان حرف الاعراب سقطت لفظا وكتبا لكون الساكنين في كلمة
 واحدة ونحو قاض البلد فان حرف الاعراب سقطت لفظا لا كتابة
 لكون الساكنين في الكلمتين وقال البعض قوله نحو قاض
 وقاض البلد بحذف الياء فيها لفظا لا كتابة فربما مثالا
 لما حذف منه الياء لا لتقاء الساكنين في كلمة او كلمتين وقال الاخر
 قوله نحو القاض مثال لما حذف منه الياء لفظا لا كتابة وقاض
 مثال لما حذف منه الياء لفظا وكتابة لا لتقاء الساكنين
 وانما كان كذلك لان علامة الرفع والجر الى هي الضمة والكسرة
 يستتالان على الياء بخلاف الفتحة ففي نحو القاض اذا رفع
 او جر حذف حركة الياء فبقى ساكنا واما في حالة النصب
 فالحذف الفتحة عليه بقی على ما كان وفي نحو قاض لما وقع فيه
 التنوين يلزم اجتماع اجتماع الساكنين بعد حذف الحركة
 في حذف الياء لدفع اجتماع الساكنين ونقل التنوين الى ما قبلها
 واما في نصبه لما لم يحذف الحركة لم يلزم اجتماع الساكنين فبقى التنوين
 على حاله وفي نحو قاض البلد ولما لاقى الاكم المغرب الساكنين بعد
 اولها همزة متقطعة الهمزة عند الوصل فيلزم اجتماع الساكنين
 من حرف الاعراب الذي هو الياء وما بعده من الساكن وهو
 لام التعريف في البلد وان كان في ذلك المغرب فعلا فرفعه
 في ذلك المغرب فقط ودون نصبه في ذلك المغرب ودون جره
 في ذلك المغرب قوله اذ على في نصبه وجره لتلبيح للا يكون المضموم
 من كلمة دون ان لا يكون نصبه وجره تقدير يا اذ على لفظيا لوجود الفتحة

لا تنطبق الحكم المستفاد من قوله دون نصبه وجره في انما الاستتال في مثل قوله

في نحو القاض في نحو قاض

لوجود الفتحة والجزم الذي هو حذف الاخر في اللفظ تقدير
 لا يستتال الضمة عليها في على الياء المذكورة بخلاف الفتحة
 لحقتها عليها ان لم يلحق باخره في ذلك المغرب الذي كان فعلا
 ضمير مرفوع فانه في الثالث لو لحق في ذلك الضمير به في باخره
 فان كان في ذلك الضمير نون جمع المذكر بكون اعرابه محليا
 لكونه مبنيا بها وان غيره في وان كان في غير نون جمع المذكر
 من الالف والواو والياء بكون اعرابه لفظيا بالنون في الاحوال
 الثلاث نحو يرميا و يرميا و يرميا و يرميا و يرميا
 في حالة الرفع وكن يرميا وكن يرمي وكن يرمي في حالة النصب
 ولم يرميا ولم يرمي وكن يرمي في حالة الجر فلهذا فالاشبه
 بتقدير الاكم بما ان لم يلحق باخره علامة التنوين واجمع نحو قاضيا
 وقاضون والاخر الاوصح تخصيصها بالمفرد الذي لم يتصل به شيء
 لتبادره وترك قوله ان لم يلحق الخ نحو يرمي وهو وترى انت
 اوصح هذا التردد بدلالة ان يكون لفظ يرمي مكررا باعتبار
 والخاص منها في من المواضع السبعة فعل مضارع اخره
 في ذلك الفعل واو مضمون ما قبلها في ذلك الواو قوله
 اذ لم يوجد في انما قيد بفعل اذ لم يوجد في كلام العرب ثم كذلك
 في اخره واو مضمون ما قبلها لا يستتالها الا نادرا وهو هو
 وكفوا قال صاحب المناهج قوله اذ لم يوجد ثم كذلك اي لم يوجد
 اسم متكسر اخره واو اصل مضمون ما قبلها فلا يراد لفظ هو وكفوا
 وظهروا على قراءه حفض لكن حكم الاخرين غير معلوم ولم يتقرر
 لبيان لندرتها ولعل حكمها كون الاعراب لفظيا في الاحوال الثلاث
 باعتبار الاصل وهو الهمزة فرفعه في ذلك الفعل فقط ودون
 في ذلك الفعل ودون جزم في ذلك الفعل قوله اذ على في نصبه وجزم

في نحو القاض في نحو قاض

في نحو القاض في نحو قاض

عن ان نظن ان الحركات المختلفة الواقعة على الآخر انها اعرابية
 فان قلت فلم لا يكون تلك الحركات المختلفة الموجودة على البناء
 مثلا في قولك ابو القاسم اذ في حالة رفع يقرأ الباء مفتوحا
 وفي نصب مفتوحا وفي جزم مكسورا قلت انما هذه الحركات لاجل الحروف
 العلية الواقعة بعد الباء مثلا قبل الاضافة الى ساكن الاول
 اذ الاصل ابا ابواب فلما اضيف قيل ابو القاسم واما القاسم واما القاسم
 بحسب العوامل ويحذف الحروف الاعرابية لفظا وبقيت حركة الباء
 على حالها قبل الاضافة وان كان في ذلك الامم المعرب بالحروف الملائمة
 للساكن جمع المذكور السالم فان كان في فينظر حينئذ ان كان ما قبل
 حرف الاعراب وهو الواو والياء مفتوحا نحو مصطفون بفتح الطاء
 والفاء وسكون الواو اصله مصطفون حذفته الياء ثم حذف
 على الاجتماع لاجتماع الساكنين فصار مصطفون ومصطفون قوله
 بفتح النون قيد للاخرا حراز عن توكيد كونه تشبیه واما الاول فلا تعلق
 فيه بفتح يحتاج الى التقييد قوله في النصب والجزم متعلق بالجموع المملوطة
 في المعطوف بوسيلة التطفيل اصله مصطفين بكسر الياء والاول
 فقلت الياء الاولى الف التمر كها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ال كنه
 من الالف المقصورة ومن الياء فحذفت الالف المقصورة دفعا
 للساكنين فصار مصطفين وقيل اصله مصطفين حذفته كسرة الياء
 لاستثقالها عليها فاجتمع ال كنه من ياء الكلمة ومما ياء الاعراب
 فحذفت ياء الكلمة دفعا لاجتماع الساكنين فصار مصطفين فوق الاعراب
 الزاوية الاول والياء في الثاني وما قبلها مفتوح فيتمرد
 الواو في الاول قوله دفعا منعول له لقوله فيتمرد للساكنين اي
 لاجتماع الساكنين اذ الم يكن اولها حرف مد يجره الاول بالضم
 في حالة الرفع للمبني الياء في الواو الضمة لان الواو من جنس الضمة
 من الحركات لانها متولدة من ضميتين او لمبني الضمة مع الواو او كونها من جنس
 والياء اي ويتمرد الياء في الياء وفعال كسرة في حالة النصب الجزم

في بفتح النون قيد للاخرا حراز عن توكيد كونه تشبیه

في حالة الرفع للمبني الياء في الواو الضمة لان الواو من جنس الضمة

في حالة الرفع للمبني الياء في الواو الضمة لان الواو من جنس الضمة

لتقابل خفة ما قبلها او ولا يشك الكسرة عليها لان خفة
 ما قبلها تقادل ثقلها لما ذكر من المجازة اي ويتمرد
 الياء في الثاني بالكسرة للمجازة الياء الكسرة لان الياء
 من جنس الكسرة من الحركات لانها متولدة من كسرتين او
 لمبني الكسرة مع الياء او لكونها من جنس الياء فيكون
 اعرابه اي ذلك الاسم المعرب الذي كان في جمع المذكور السالم
 او اعرابه جمع المذكور السالم لفظيا في الاحوال الثلث اي
 في حالة الرفع والنصب والجزم قد لا يظهر في حرف الاعراب
 الذي هو الواو والياء بتقليل يكون اعرابه لفظيا في الاحوال
 في لفظ اي في لفظ ذلك الاسم المعرب الذي كان في جمع المذكور السالم
 او في لفظ جمع المذكور السالم بينه لوجود حرف الاعراب في لفظ
 نحو جاء في مصطفوا القدم بهم الواو ورأيت مصطفى العزم
 ومرت بمصطفى القدم بكسر الياء فيهما اي في الاخيرين بين
 في حالة النصب والجزم فان الاعراب بالواو دفعا والياء نصبها لكونها
 سقطا اي الواو والياء في اللفظ للملاقاة بالساكن بعدها وهو
 لام التعريف في القدم ولم تسقط في الخط لئلا يلتبس بالمفرد فالحرف الذي
 بها الاعراب غير ملفوظ بها فهو معرب بالحروف تقديره اذا اعتبار
 بالخط في هذا الفن بل المعتبر فيه اللفظ وليس في اللفظ واو ولا ياء
 فثبت انه تقدير كذا قاله سيد علي زاده فان اصل الاول مصطفون
 واستثقلت الضمة على الياء فحذفت فصار مصطفون ولما حذف النون
 بالاضافة الى القدم اجتمع الساكنان احدهما واو الجمع والثاني اول
 الياء اضيف اليها وحركت الواو بالضم ولم يذوق لكون ما قبلها
 مفتوحا لانه اذا حذف يلتبس بالمفرد وكذا مصطفى القدم اصله
 مصطفين فقلت الياء الاولى الف التمر كها وانفتاح ما قبلها فاجتمع

من الالف التثنية للك كين ل لدفع ال كين او لاجتماع الساكنين
 في نفيه ل ذلك الاكم وجره ل ذلك الاكم تحرك الياء
 لك كين ل لدفع ال كين قال امام الايوب قد له حذف الالف
 اس للزوم حذف الالف الذي هو علامة التثنية في حالة الرفع
 لك كين ل لاجتماع الساكنين قد له وفي نفيه وجره متعلق
 بقوله يحرك وهو مضارع مجهول اما مجزوم تقديره معطوف
 على الجزاء السابق وهو مرفوع او مرفوع على انه مستثنى من
 بالكسر للمجانسة ل لمجانسة الياء الكسرة لان الياء
 من جنس الكسرة ولا يحذف لكنه علامة فيكون اعرابه ل ذلك الاكم
 فيها ل في نفيه وجره لفظيا لوجود الاعراب الذي هو الياء
 في اللفظ او لوجود الياء فيها وان حذف النون بالاضافة
 ولذا قال فيكون لفظيا فيها نحو جاء في علاما ابنتك يحذف الالف
 في حالة الرفع لاجتماع الساكنين قال الاستاذ قد له حذف الالف
 اس يحذف الف التثنية من اللفظ دون الخط فكانت الاعراب تقديريا
 لان اصله علامان سقط نونه بالاضافة وحذف الف التثنية
 من اللفظ لدفع الساكنين فصار الاعراب تقديريا ولا اعتبار
 بثبوت الالف في الخط قيل ولم يحذف من الخط لئلا يلزم الالتباس
 بغير المضاف نحو جاء في اب الى وفي حاشية سياطية فان قلت
 انه علامة الرفع في التثنية على الالف وهي ثابتة خطا وهو مضاف
 الى ابنتك فكيف يصح ان يقال ان الاعراب تقديري في هذه الحالة
 قلت اذا اصل قبل الاضافة علامان فلما اريد الاضافة سقط
 نون التثنية وظهرت وصل ابنتك فاجتمع الساكنان في حذف الف التثنية

والاخرى قد علمت من كتابي بالخط والكتاب في التثنية في الاعراب

من الالف التثنية للك كين ل لدفع ال كين او لاجتماع الساكنين
 في نفيه ل ذلك الاكم وجره ل ذلك الاكم تحرك الياء
 لك كين ل لدفع ال كين قال امام الايوب قد له حذف الالف
 اس للزوم حذف الالف الذي هو علامة التثنية في حالة الرفع
 لك كين ل لاجتماع الساكنين قد له وفي نفيه وجره متعلق
 بقوله يحرك وهو مضارع مجهول اما مجزوم تقديره معطوف
 على الجزاء السابق وهو مرفوع او مرفوع على انه مستثنى من
 بالكسر للمجانسة ل لمجانسة الياء الكسرة لان الياء
 من جنس الكسرة ولا يحذف لكنه علامة فيكون اعرابه ل ذلك الاكم
 فيها ل في نفيه وجره لفظيا لوجود الاعراب الذي هو الياء
 في اللفظ او لوجود الياء فيها وان حذف النون بالاضافة
 ولذا قال فيكون لفظيا فيها نحو جاء في علاما ابنتك يحذف الالف
 في حالة الرفع لاجتماع الساكنين قال الاستاذ قد له حذف الالف
 اس يحذف الف التثنية من اللفظ دون الخط فكانت الاعراب تقديريا
 لان اصله علامان سقط نونه بالاضافة وحذف الف التثنية
 من اللفظ لدفع الساكنين فصار الاعراب تقديريا ولا اعتبار
 بثبوت الالف في الخط قيل ولم يحذف من الخط لئلا يلزم الالتباس
 بغير المضاف نحو جاء في اب الى وفي حاشية سياطية فان قلت
 انه علامة الرفع في التثنية على الالف وهي ثابتة خطا وهو مضاف
 الى ابنتك فكيف يصح ان يقال ان الاعراب تقديري في هذه الحالة
 قلت اذا اصل قبل الاضافة علامان فلما اريد الاضافة سقط
 نون التثنية وظهرت وصل ابنتك فاجتمع الساكنان في حذف الف التثنية

تلفظوا وابتعت خطا لتلايلتس بالمفرد فذلك كان الاعراب
تقديره اقول في حذف الف التثنية نظر والتثنية انما يكون
تثنية بعلامتها وانهم صرحوا واتفقوا بان العلامة لا تحذف
لانها بعد الحذف تكون مفردا وتخرج عن كونها افراد التثنية
لخروجها عن تعريفها فاعراب هذه الثلاثة لفظية في الاحوال الثلاث
فليتبصر فان قلت هل لا يكون في حالة الرفع اجتماع الساكنين
ولا يقبل الالف الحركة مثل الياء في الحالتين فيقتض الحذف قلت
لا فاد في هذا الاجتماع اذ هو من قبيل ولا الضالين هذا وسببا
فلا يقتض الحذف فليستقط على انه لو مد بمد طبيعي ولو مقدار
نصف الف لا فاد في ذلك الاجتماع اذ لا يضر الساكن في هذا
فتفكر فان قلت هل لا يكون علامة للفتح كون الالف ثابتا في الخط
قلت انما النظر والاعتبار الى التلفظ في المخاطبات لا الى الخط
والحذف عن التلفظ يزيل العلامة وازالة علامة الشيء تزيل الشيء
عنه وتجعله مفردا وانما النظر والاعتبار الى التلفظ لان فصحا العرب
البدء ويثنى لا يحسنون الخط بل لا يعرفونه ونحن نشهد بنظهم
ونشعر للمقاييد والصواب وغيرها فليتبصر فان قلت انهم
يقولون يا ابن امه ويا ابن عمه يحذف الالف من حرف النداء لك كنيه
لفظا ويتلفظون بفتح الياء ولا يمدونه ولو طبيعيا الا انهم
يشنون الالف خطا لتلايلتس صرخا لمضارعة قلت البعث في الف
التثنية التي على العلامة بل زيد الالف خاصة لاجل العلامة
والف حرف النداء في المثالين ليس بعلامة وليس بمزيد بل الالف
احرف كلمة النداء وحذف الاخر جائز مطلقا واتفاقا فتدبر ورايت
غلطا في ابتك ومرت بغلطي ابتك بكسر الياء فيهما في الاخيرين
بمعنى في حالة النصب والجر فالاعراب لفظية قال البعض قوله

قوله بكسر الياء التي على علامة الاعراب فيهما في حالة النصب
والجر والموصوع السابع من المواضع السبعة للاعراب قوله العرب
فيه اشارة الى ان قوله الموقوف صفة والموصوف محذوف
والى ان الجر محذوف وهو صفة قال صاحب المنافع قوله
العرب هما او فعلا قوله في الذي وقف فيه اشارة الى ان اللام
لام الموصول لان اللام في اسم الفاعل وهم المفعول موصول
وان الموقوف لهم مفعول لفظا وفعل ماضى مسند للمفعول معنى
حيث يكون صلة للموصول قال البعض قوله في الذي وقف
اشارة الى كون الالف واللام اسم موصول والى اسم المفعول
بمعنى الفعل الماضى المجهول في العرب الذي وقف عليه نائب
الفاعل للموقوف قوله بالاسكان متعلق بالموقوف قوله حال كونه
في ذلك العرب الذي وقف عليه بالاسكان اشارة الى ان قوله
فما ظرف مستقر منصوب المحل حال من نائب الفاعل في من العرب
الذي كان اعرابه في ذلك العرب بالحركة لا بالحرف اذ حينئذ
في حين كون اعرابه بالحرف او حين اذ كان اعرابه بالحرف يكون
اعرابه كلفظا كمنون ويضربون فاعراب الاول بالواو واعراب
الثاني بالنون فان كان في ذلك العرب الموقوف عليه غير منقول
بتنوين التمكن سواء كان منونا بتنوين المقابلة كتنوين جمع المؤنث
فانه لمقابلة نون جمع المذكر الم لم فانه لما وجد فيه حرف سقط
بالاضافة جعل في مقابلة في الجمع المؤنث الم حرف سقط بها
ليكون الفرع على وتيرة الاصل او لا في اوله كمن منونا
بتنوين المقابلة والمنون بتنوين العوض او الترخم داخل
في قوله او لا لان قول المص غير منون بتنوين التمكن شامل
لما لا يكون منونا اصلا كما في العرب بالحركة المعرف باللام نحو الرجل

ولما يكون منونا بتنوين العوض او الترميم فاذا خرج المنون بتنوين
المقابلة عنه بقي الاقام الثلاثة وهي ما لا يكون منونا اصلا والمنون
بتنوين العوض والمنون بتنوين الترميم داخل في قول الشاعر
اولا والحاصل ان الاقام الاربعه وهي الاقام المذكورة والمنون
بتنوين المقابلة داخل في الشرط ان كان غير منون بتنوين التمكن
فلا يصح قوله فاحواله الثلث تقدير لان المنون بتنوين العوض
حكمه حكم المنون بتنوين التمكن كبعض وكل وان المنون بتنوين
الموقوف عليه اعرابه لفظ في الاحوال الثلث الا ان يقال ان تنوين
العوض في مثل ما ذكر للتمكن ايضا اذ لا بد في افادة تنوين
واحد فائدين كما قال الرضي انا لا ارى منعا من ان يكون تنوين
واحد للتمكن والتكثير كما سبق فيدخل في تنوين التمكن او يقال انه
ملحق بتنوين التمكن دلالة للاشتراك في العلة وهي حذف التنوين
مع حذف حركة ما قبله في الرفع والجرح والقلب في النصب ويقال ان ما
تنوين الترميم لا يوقف عليه بالاسكان لان المراد به اسكان اخر المعرب
ولا يوجد هذا الاسكان في الوقف على هذا المنون وهو ظاهر
فلا يدخل في المعرب الموقوف عليه بالاسكان هذا واما المنون
بتنوين التكثير فتخرج عن المعرب ان قيل انه مخصوص بسما والافعال
مثل صه والصوت نحو ويه في سبويه كما قال القدم كما مر لانها
مهيان كما سيأتي وان قيل بما قاله به الرضي فان وجد في المبنى فقد
خروج وان وجد في المعرب فقد دخل فيما فيه تنوين التمكن فيتم
ما في المتن كذا في منافع الاختيار او كما في او ان كان في اخره
ان ذلك المعرب الموقوف عليه بالاسكان تا الثاني فاحواله
ان ذلك المعرب الموقوف عليه بالاسكان قوله ان اعرابه ان ذلك المعرب
الذي وقف عليه بالاسكان اشارة الى ان المبتدأ مقدر ليطابق الجرح
في الاصل او قال

قال الاستاذ ان اعرابه فيها تقدير من اعرابه ذلك المعرب
تقديره فيه اشارة الى ان المبتدأ محذوف بعينه خصوصا
وهو عدم مطابقة المبتدأ للجرح لان الاحوال جمع وكل جمع
غير جمع المذكور لم يثبت بتأويل الجاء والجرح مذكر بمعنى
منسوب الى تقدير او ان المبتدأ جمع والجرح مفرد فليح هذا
ان يقال بتقديرية بالتأنيث او تقديرية كما في الاشياء
قطعت او قطعت فليح هذا والمطابقة قدر المبتدأ
للتقدير قال دنيخ زاده ثم الظاهر ان يقال بتقديرية
بالتأنيث او تقديرية كما في الاسماء قطعت او قطعت
وغاية التمكن في التوجيه ان يقدر المبتدأ للتقدير اعرابه
فيها تقديرية وتجعل الجملة خبر لقوله فاحواله فتأمل وبالحق
فتمم واقول لا يحتاج الى تقدير المبتدأ لان اضافته الى الاحوال
الى الضمير وهي للاستفراق تبطل معنى الجمع وتجعله بمعنى الكل
الافرادى من كل فرد من احواله الثلث تقديرية فيطابق المبتدأ
للجرح فتأمل قوله لعدم ظهوره من الاعراب تحليل لقوله فاحواله
الثلث تقديرية من لعدم وجوده في اللفظ ان في لفظ المعرب
لاشتغال الاخر بالكون ولو كان لفظيا يلزم الكون
والحركة على حرف واحد في حالة واحدة واللازم به والملزوم
مثله او ولو ظهر الاعراب في اللفظ لزم ان يكون اخره ساكنا
في الاحوال ومتحركا في حالة واحدة وهو مستبعد ولذلك كان
الاعراب بتقديرية او لزم ان يكون اخره ساكنا ومتحركا في حالة
واحدة وهو مستبعد ولذلك كان الاعراب بتقديرية قال الاستاذ
قوله لعدم ظهوره من الاعراب في اللفظ اخره ساكنا في اللفظ

ونحوه كما في حالة واحدة وهو مستند فلذلك كما في الاعراب تقديرها
 نحو جاء في احمد ورأيت احمد ومرت باحد بكوا الدال في الاحوال
 الثالث في حالة الرفع والنصب والجر هذا مثال لغير المنون
 بتنوين التمكن فانه لكونه غير منصرف لم يكن في آخره تنوين التمكن
 الذي يوجد في المنصرف لكونه اسماء متحركة غير ثابتة للفعل اصلا
 ونحو صناديقه يسكون الهماء المنقلبة من التاء وفقا لذلك في
 مثل احمد في احواله الثالث في اعرابه فيها تقديرين كما في مثل احمد
 هذا مثال لما في المعرب الذي في آخره في ذلك المعرب التاء
 في تاء التانيث الموقوف عليها تاء نحو صناديقه يسكون
 التاء الثابتة وفقا لهذا مثال للمنون بغير التمكن في تنوين
 غير تنوين التمكن لانه من شبه الفعل وهو يدل على الحدث
 من الاسماء المتصلة بالفعل بسبب الاشتقاق وان كان في
 ذلك المعرب الذي وقف عليه بالاسكان او ذلك المعرب
 الموقوف عليه او ذلك الموقوف عليه او الموقوف عليه المذكور
 منونا بتنوين التمكن بغيرها في اما بلاهزة فهو ضمير مجرور
 متصل مجرور المحل مضاف اليه راجع الى تاء التانيث او بها
 في بالهزة مجرور مضاف اليه والمراد به تاء التانيث كذا قاله
 زينة زاده وقال امام الايوب وهذا يحتمل ان يكون ضمير مؤنثا
 وان يكون مقصورا لهما فانه على التقدير الاول يكون ضميرا راجعا
 الى تاء التانيث وعلى الثاني يكون المفعول التانيث وقال
 صاحب المنافع قوله بلاهزة فيكون ضميرا مؤنثا راجعا الى تاء التانيث
 الموقوف عليها تاء قوله او بها في بالهزة فيكون هي للمرفوع من حروف
 التهيي وعلى كلا التقديرين قوله بغير ظرف مستقر منصوب المحل حال
 من المستكن في منونا وغيره لا واث راياها بقوله في حال كونه

في قوله
 او بها
 في بالهزة

في حال كونه في ذلك الاكم المعرب الذي وقف عليه بالاسكان وكان
 منونا قبل الوقف بغيرها او حال كونه ذلك الموقوف عليه او حال
 كونه ذلك المندون بلا تاء التانيث او بلا تاء منقلبة عنها في
 في عن تاء التانيث فرفعه في ذلك المعرب المنون الموقوف عليه
 بالاسكان بغيرها او ذلك الموقوف عليه وجهه في ذلك المعرب
 الموقوف عليه المنون بغيرها او ذلك الموقوف عليه في الاعراب
 في حالة رفعه وجهه تقديرين وانما كانا تقديرين لسقوط الاعراب
 وهو الحركة هنا بالوقف في لسقوط الاعراب في تينك الى اليين
 في الرفع او حال الرفع والجر تقتضيان علامة الرفع والجر وهي الضمة
 والكسرة والوقف يقتضي الكون والجمع بين المقتضيين غير ممكن
 فيكون الاعراب تقديرين في ذلك المعرب الموقوف عليه
 او ذلك الموقوف عليه قوله فانه في الثاني تعليل للايكوم المفعول
 من كلمة دو في لا يكون نصبه تقديرين فانه او تعليل للحكم المستفاد
 من قوله دو في نصبه يوقف عليه في ذلك الاكم المعرب بالالف
 المقنونة عن التنوين في اللغات المشهورة فيكون اعرابه لعظما
 قوله لا يقتضيه في الالف متعلق بكونه وعلة له فتح في حرف
 قبله في الالف قوله الذي صفة لفتح في الفتح الذي هو في
 في الفتح النصب نحو زيد قوله فانه في الثاني تعليل لادعاء
 مطابقة المثال للممثل فاعلم يقال جاء في زيد ومرت زيد
 يسكون الدال في الوقف عليه في حايمة الرفع والجر فيكون الاعراب
 تقديرين لتعدد ظهور الاعراب في اللفظ لا امتناع اجتماع الحركة والسكون
 في محل واحد قال الاستاذ قوله يسكون الدال في حالة الرفع والجر
 فيكون الاعراب تقديرين قال البعض قوله يسكون الدال في المثالين
 فيكون الاعراب تقديرين في رأيت زيدا بفتح الدال وبالف وفقا

في حالة النصب فلا تنذر لظهور الاعراب في اللفظ فيكون الاعراب
 لفظيا قال صاحب فتح الاسرار قوله ورايت زيدا بفتح الدال
 والالف حالة النصب لكون وقف مثل هذا الاسم في حالة النصب
 بالالف فلا تنذر لظهور الاعراب في اللفظ فيكون الاعراب في النصب
 لفظيا وقال امام الايوب قوله يجوز ان يكون بثنتين التثنية
 لا ينافي تعريف العلم في مثل زيد فانه يقال فيه جاء زيد ومررت بزيد
 يكون الدال في الوقف عليه في حال الرفع والجر واما في حال النصب
 يدق عليه بالالف المبدلة من التثنية واما المحل في الروايات
 الاعراب المحل الذي هو قسم ثالث من الاقسام الثلاثة للتقسيم
 وهو ان الاعراب المحل ما في الاعراب لا يظهر في اللفظ ان
 في لفظ المجرى ولا يقدر في اخره ان في اخر اللفظ بل يعينه ويقدر
 في نفسه ان في ذات اللفظ قوله كمانع متعلق بلا يظهر ولا يقدر
 على سبيل التنازع ان كمانع في الاخر وهو الاعراب الحقيقي
 قال الاستاذ قوله كمانع في الاخر غير ما ذكر في التقديم وهو
 الاعراب الحقيقي عن ظهوره ان الاعراب فيها ان في نفسه
 في الموضوعين ان فهو كائن في الموضوعين احدهما ان الموضوعين
 الاصل ان يقول الاول بدل احدهما او الاصل ان يقول الاخر بدل
 الثاني الجنب ليجس المقابلة ولذا يلزم التسريح بلا مرجح لكن تفنن في الطريق
 ناطا للعلوب قال بعض الفضلاء في حاشية قوله الاصل الاول والاخر
 بدل الثاني تركه تبينهما على ان لا يكون بينهما تقدم من حيث الاولوية والافدية
 او الاثرية بل تقدم احدهما لكونه قليلا من جهة البحث فلا يكون الاول
 واقول وجه الاحسنة غير معلوم ولو سلم يكن ان يقال اراد التبيين على ان لا يكون
 تقدم من حيث الاولوية او الاثرية ولو قال الاول لدل على تقدم من جهة
 احدهما ولذا تركه الاسم المجرى ان هو الاسم المجرى المشتغل ان الذي
 يشتغل اخره ان اخذ ذلك الاسم المجرى باعراب غير محكم

ان الاعراب الحقيقي هو الاعراب الذي لا يظهر في اللفظ

باعراب محكم ان الاعراب الحقيقي لم يظهر وجه تخصيص احد الموضوعين
 بالاسم لانه كما يكون الاشتغال المذكور في الاسم يكون في الفعل
 ايضا فلو ان لم تبصر في فانه مجزوم لفظا بل هو محلا بان
 واما قيد المشتغل اخره باعراب غير محكم لما عرفت ان
 في الاسم المجرى كواشتغال اخره بمحكي ان باعراب محكم
 لكما اعرابه ان ذلك الاسم المجرى تقديره فليس محكي فيه
 كد مررت بزيد فزيد هم معرب مشتغل اخره باعراب لفظية
 وهو الجار بالعامل الجار الذي هو الباء وليس اعرابه محكما
 بل لفظيا حقيقيا قوله فانه ان كان تعليل او تفصيل لغير محكم
 محكم على محل زيد بالنصب على المفعولية لكون اخر زيد مشتغولا
 بالجر الذي هو مقتضى الباء الجارة فيه ان في تعبیر المص على محل زيد
 بدو الجار حيث لم يعل على محل زيد اشارة الى ان النصب
 للمجرى فقط لانه ان لمجرى مع الجار فقدل بعض المعربين الجار
 مع المجرى منصوب المحل ماضي او مجزوم شبيه الكل باسم الجار
 قوله لان الجار علة للنفي الة ووسيلة في افشاء معنى العامل
 الى المفعول فهو ان الجار اذا ان اذ جاء الة ووسيلة في افشاء
 من جملة العامل قوله فلا يكون من جملة المفعول عطف على جملة هي
 من جملة العامل لا تفريع عليها فيكون من جملة المفعول على المفعول عليه
 للمفعول الاول تأمل قال امام الايوب واما قال على محل زيد
 ولم يعل على محل الجار والمجرور ليكون اشارة الى ان النصب
 انما هو في المجرور الذي هو زيد لانه مجموع الجار والمجرور لان الجار
 ليس بمقصود في تعلق الفعل بالمفعول بل الجار وسيلة في افشاء معنى العامل
 الى المجرور فيكون الجار المقصود من جملة العامل لانه جملة المفعول
 وقال الاستاذ قوله فيه ان في قوله على محل زيد اشارة الى ان النصب

في الموضوعين ان

المحلى للمجرور فقط لانه ان ليس النصب المحلى للمجرور مع الجار
لان الجار ليس بمقتضود في تعلق الفعل بالمفعول لان الجار
الـ ووسيلة في انقضاء معنى العامل الى المفعول ان الى المجرور
فهو ان تكون الجار المقترنة اذا رتب اعتبار كذا الى كذا
من جملة العامل فلا يكون الجار المقترن من جملة المفعول
في الاصطلاح في بحث الظروف و كذا في قواعد الاعراب و كذا
ان مثل مرت بزيد عند اعجبني ضرب بزيد ومرت بزيد و كذا
يحكم على محل زيد المجرور بالنصب على المفعولية يحكم ايضا
في كذا اعجبني ضرب بزيد فزيد ان لفظ زيد الواقع في المثالين
مر فوع المحل على الفاعلية ان كان من اضافة المصدر
الى الفاعل او منصوبة المحل على المفعولية ان كان من اضافة
المصدر الى المفعول في الاول ان في المثال الاول معنى فوع
ضرب زيد فزيد مضاف اليه في اللفظ و فاعل في المحل و على الثانية
ان و مر فوع المحل على كونه نائب الفاعل في الثاني ان في المثال
الثاني فزيد مجرور في اللفظ و مرفوع في المحل على النائية
و الموضع الثاني منها ان من الموضعين للمحلى او من الموضعين
للمتضمن الرابع كذا قاله امام الايدى المبين العارض الذي يتوحد
ان يتعاقب عليه ان على المبين العارض المعاني المقترنة للعارض
ان المعاني الموجهة للاعراب من الفاعلية والمفعولية والاضافة
و المتابعة التامة قال ان راجع الاول والمبين العارض ما كان
بناءؤه لعارض قال المصنف فيما علقه على الاصطلاح في منهواته
على الاصطلاح قالوا ان جمهور النحاة التقديري ان الاعراب التقديري
انما يكون فيما ان في لفظ يتحقق ان ذلك اللفظ الاعراب في نفسه
ان في ذاته ان اللفظ يقع من حيث الذات ولكن في اخره ان

في ذلك اللفظ مانع من ظهور الاعراب كما في قوله
 عصا وجبل ويا قاض وداي ويا المتكلم واعراب المحل وغير ذلك
 وقالوا المحل في الاعراب المحل فيما في اللفظ لا يستحق
 لا يستحق ذلك اللفظ الاعراب بالفعل لعدم الاستحقاق مطلقا
 فالمانع من ظهور الاعراب في نفسه في نفس ذلك اللفظ وذاته
 كونه مبنيا لا يقبل الاعراب قوله واقول الخ هذا من كلام
 ايضا مع كون الاعراب محليا بالنصب خبر الكون ومقدرا في النفس
 في نفس اللفظ قوله مع كون الاعراب مبتدأ خبره قوله
 ان نفس اللفظ في ذات اللفظ قوله محل للاعراب في
 لظهور الاعراب ووجوده خبر ان قوله لتوارد المعاني المقضية
 في لتعاقب المعاني المقضية علمه يكون نفس اللفظ محلا للعراب
 او علمه لمحلية نفس اللفظ للاعراب قوله عليه في اللفظ
 متعلق بتوارد قوله له لانه في اللفظ متعلق بالتوارد وعلمه له
 على المعنى المستقل بالمطابقة في بالدلالة المطابقة قوله لكن
 في نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب استدراك من قوله محل
 للاعراب قوله مطلقا قيد للاعراب مطلق الاعراب رفع ونصب
 وجبر قال صاحب المنافع قوله مطلقا كما في الجنب العارض اللازم
 في سواء كان ذلك الاعراب مطلقا او مخصوصا وهو المنصب والنصب
 في المثال الاول والنصب نظرا الى المحل البعيد في المثال الثاني
 قال الاستاذ قوله او مخصوصا لعدم الرفع او النصب اذا كان
 مضافا اليه او النصب اذا كان مدخول الجار وقال صاحب المنافع
 قوله او مخصوصا كما في الجنب العارض الغير اللازم قوله كونه
 في اللفظ مبنيا مثال مانع لظهور الاعراب مطلقا وعلمه او

ان في ذلك المحل معرب لظهور الاعراب في غير دليلهم اي على الجمهور
 ان المحل ان الاعراب المحل قد يكون في المعرب والجواب بان مرادهم
 في معرب ما لم يكن اعرابه محليا ولا تقديرية او ما هو معرب ابتداء
 ولم يكن له مانع عن ظهور الاعراب ينكره معرب قوله لانهم
 ان الجمهور المتعلق به وعلته لا تغفوا ان الجمهور على الازدياد
 اسم راجح في لفظ زيد في مرتب زيد وان زيدا في ضرب زيد باضافة
 المصنوع الى مفعوله لان زيدا مجردا لفظا ومفعولا محلا لمفعوله
 وهو زيد مبتدأ خبره وقوله سديد في قوله لا ينافي في نحو ضارب زيد
 بالاضافة الى مفعوله وعمره مبتدأ خبره قوله ضارب زيد قوله
 منصوب المحل في المفعول خبر ان المحل في ما ذكره في بحث الظروف
 من ان النصب للجمهور فقط اذا جار آله ووسيلة في اقصاء
 على ان ما في هذه النسخ من قوله الضارب ضارب زيد قوله
 معني العامل اليه وهي اذا من جملة العامل فكيف يكون من جملة المفعول
 انتهى والافضاء اما بحصول قوة التأثير للعامل بها سطرنا
 او بحصول قابلية التأثير للمفعول وتعلق معنى العامل به بها
 واياها كانه جعلوا الآلة من نعمة العامل والمؤثر كما صرح في محله
 ومن غفل عن هذا قال ان معناها معتبر في مدلولها فهي جعل
 صانها لتعلق الآلة بما يجرى ومعناها فاعله كما جعل العامل صانها
 للفعل في الاسم الصريح كالهزة والتضعيف انتهى لا يقال ان الجار
 ليس بجزء حقيقة ولا بعد في العمل فيها فهو كالجاء كماء ضربت
 فاستبعا وكونه من جملة المفعول مستبعد لان القياس على تاء ضربت
 في س لا لان الفعل عمل فيه لئلا يلزم بقاؤه بلا فاعل ولا ضرورة
 فيها عن فيه كذا في حاشية الامتياز قوله واما عودتا بطل شرابا
 علما اشارة الى سؤال مقدرا شربا بفتح وهو ان مفعولية
 في الاصل

في قوله سديد في قوله لا ينافي في نحو ضارب زيد
 في قوله سديد في قوله لا ينافي في نحو ضارب زيد
 في قوله سديد في قوله لا ينافي في نحو ضارب زيد

في الاصل يقتضيه كون اعرابه محليا مع ان اشتغال آخره
 بالحكاية يقتضيه كونه تقديرية فما المختار فاجاب بقوله فالمختار
 انه ان عودتا بطل شرابا علما معرب اعرابه ان عودتا شرابا علما
 تقديرية قوله لكون المانع من ظهور الاعراب علة لكون اعرابه
 تقديرية في الاخر ان في اخر عودتا بطل شرابا فقط دون نفسه
 وهذا ان ذلك المانع الاشتغال ان اشتغال اخر عودتا بطل
 شرابا بالحكاية ان الحركة التي بطريق الحكاية علة والمفعولية
 زالت بالعلمية اشارة الى وجه الاختيار بخلاف المانع في لازيد
 وفي مرتب برجل ضارب زيد فصارب مصناف الى مفعوله لا فاعله
 على الموصوف قوله فان البناء تعليل واثبات للحكم المستفاد
 من قوله بخلاف المانع في هذين المثالين ان فان البناء
 في المثال الاول وفي قوله لئلا يكون في اللفظ مدخول الجار
 ومضافا اليه في المثال الثاني قال البعض قوله وكونه مدخول الجار
 في قوله مرتب برجل ومضافا اليه في قوله ضارب زيد قوله مانع
 خبر ان ان مانع من ظهور الاعراب في نفس اللفظ لا في الاخر
 ان لا في اخر اللفظ قوله يمنع جملة صفة مانع عن ظهور النصب
 عاية قاي الباب ان ذلك المانع ان البناء وكونه مدخول الجار
 ومضافا اليه او يجب في الاخر ان في اخر اللفظ مانعا اخر يمنع الخ
 وهو الصلة في قوله زيد والجر في برجل في مرتب برجل
 ضارب زيد او وهو الصلة في زيد في قوله ياريد والجر في رجل
 وفي زيد في قوله مرتب برجل ضارب زيد او وهو الحركة البنائية
 في زيد في قوله ياريد وهو الكسرة في رجل وفي قوله مرتب برجل

ضارب زيد لكن التسمية بالمحلى باعتبار المانع الاول وهو كونه
 مدحولا الجاز او البناء او كونه مضافا اليه دون الاخرين الخ
 من لا باعتبار المانع الاخر فلذا ان يكون التسمية باعتبار المانع
 الاول دون الاخر لوزاى الاول من المانع الاول وبقي الثاني
 من المانع الثاني صار الاعراب تقديره بآخرا بقدر شرا فان المفعولية
 الية هي مانعة عن ظهور غير النصب قد زالت فبقى المانع الاخر
 فقط وهذا الاستقبال من اشتغال اخره بالحكاية لما عرفت انما
 انه يقتضى كون اعرابه تعد برأى على الصحيح من هذه المنة على
 الصحيح او على القول الصحيح وقيل بينه كما قبل العلمية واعرابه على
 الى هنا كلامه من كلام المص فيما علقه على الامتنان ومن اراد تحقيق
 كلامه وقرنه مراد على وجه الاتقان فيلزم الى حاشية الشارح له
 ولما تدقق معرفة احواله على معرفته اراد ان يبينه فقال بالفاء
 التفصيلية فهو ان الجنب سواء كان عارضا او اصليا
 بالاستخدام والاستخدام هو ان يراد بلفظه معينا احد طي
 ثم يراد بالظير العائد الى ذلك اللفظ معناه الاخر اقول ليس المراد
 من الجنب هنا المطلق بل هو العارض فقط من وجوه الاول انه
 خلاف الظاهر ولم يمتس اليه الحاجة والثاني كونه مقابلا للمعر
 والثالث ذكره المص بحقيقه فان قيل التعريف شامل للاصل
 ويذكره تعريف على حدة فنقول اكتفى بالتعداد عن التحديد
 كما هو دأبه فيما يمكن فيه التعداد وان المراد من العدم المفهوم
 منه قوله لا يعامل عدم الملكة فيمكن النفي خصوصا بما من شأنه
 ان يكون حركة وسكونه يعامل فلا يشمل التعريف له فلا استخدام ما

في قوله لا يعامل عدم الملكة

ما ذكر كلمة فيه اشارة الى ان ما موصوفه لان التوصيف
 بالجملة يناسب التكثير ولو كان موصولا لفسره بالمعرفة
 لان الموصولة معرفة وكون ما موصوفه اليقظ منها من كونها
 موصولة لكونها نكرة تنلزم العدم بخلاف الموصولة قال
 صاحب المانع قوله ان كلمة فسر بها ليشمل التعريف جميع انواع
 الجنب من الكلمات لان بعضه حرف وبعضه فعل وبعضه اسم كما سيجي
 وفيه مثل ما سبق ان الجملة تخرج بهذا التفسير عن التعريف
 كان حركة محضة او لا نحو جاء زيد ويضرب او حرف محضة او لا
 نحو جاء زيد ويضربان وسكونه محض يضرب فتذكر الضمير
 في كانه حركة او حرف وسكونه باعتبار اللفظ وليس النحوي
 من احوال الاخر كانه المراد بالحركة والسكون حركة الاخر
 وسكونه ولذا اخره بقوله ان حركة اخره وسكونه ان
 سكون اخره فني عبارته يجوز او مانحة ان كانه حركة اخره
 ان كانه متحركا وكانه سكون اخره ان كانه ساكنا قال صاحب
 المانع قوله ان حركة اخره يشبه الى ان المضاف متقوم وقدره في قوله
 ان التعريف لا يعامل قوله لا يشبه اشارة الى ان الباء في لا يعامل
 كسببية واما قال المص لا يعامل ولم يقل لا يعامل لانهم يفهم منه حينئذ
 ان حركة الجنب سببية لعدم التعاطل وليس كذلك كما اشار اليه
 بقوله بل بان الاصل في النفي سببية التعاطل لا اثبات
 السببية على كونه اطلاقا لاجل المانع ولو دخل من التعاطل
 ولو هذه التوصيلية عليه ان على تلك الكلمة بل بان الاصل
 ان الرابع في البناء السكون لانه اخى الالف اولانه ضد الاعراب
 والعدول من السكون الى الحركة بسبب اخر بنوع الخ
 كما سيجي قاله الاستاذ قوله والعدول الى الحركة بسبب اخر

جواب سؤال مقدر وهو ظاهر وبما ذكرنا وهو قوله ولودخل عليه
 من يقولنا ولودخل عليه وهو متعلق بقوله لا يريد ان الاسماء
 المعدودة نحو الف باتا ثانيا غير عمرو بكر غلام دار خال له
 ولد واخلة فيه من تعريف الجنس مع ان كونها من الاسماء المعدودة
 ببنية من ذهب من جوح وهو ما ذهب اليه ابن الحاجبة والخيار
 عنده من عند المصنف من ذهب الزحشري وهو من ذهب راجح
 وهو من ذهب الزحشري كونها من الاسماء المعدودة
 معربة لانها اعتبرت قابلية الاعراب عند التركيب لا قابلية
 بالفعل وهي التركيب موقوفة خبر بعد خبر للكون صرح به
 ان يكونها معربة موقوفة في الامكان اقول جعل المصنف
 الاسماء المعدودة في هذه الرسالة في الباب الثاني خارجة
 عن المقسم الذي هو اللفظ الموضوع لمعنى الواقع في التركيب
 فلا يدخل في الاقسام الذي هو الجنس والمعرّب فلا يدخل في
 الاسماء المعدودة ولا يحتاج للتنقيح عنها الى التكاليف
 التي ارتكبها الخارج وايضا جعل الاعراب مقتضى العامل
 فلا تكون الاسماء المعدودة معربة عنده واما ما ذكره
 في الامتحان فيقول على البحث بمن جعلها ببنية من طرف الزحشري
 والآفته في لف لما ذكره في هذه الرسالة من وجوه اذ لكل مقام
 مقال قال بعض المحققين قوله وبما ذكرنا لا يريد ان الاسماء المعدودة
 داخلية فيه الخ هذا مبني على الظهور بما ذكره المصنف في الباب
 الثاني من ان الالف لا الموضوع لمعنى اذالم تقع في التركيب لم تكن
 معربة كما لا يكون عاملة وعن جعل المصنف الاعراب مقتضى العامل
 ولا فكيف يقال ان الاسماء المعدودة معربة واما ما نقله
 الشيخ من الامكان فهو مبني على الاتباع للزحشري وليس

في قوله من ذهب الزحشري كونها من الاسماء المعدودة معربة لانها اعتبرت قابلية الاعراب عند التركيب لا قابلية بالفعل وهي التركيب موقوفة خبر بعد خبر للكون صرح به ان يكونها معربة موقوفة في الامكان اقول جعل المصنف الاسماء المعدودة في هذه الرسالة في الباب الثاني خارجة عن المقسم الذي هو اللفظ الموضوع لمعنى الواقع في التركيب فلا يدخل في الاقسام الذي هو الجنس والمعرّب فلا يدخل في الاسماء المعدودة ولا يحتاج للتنقيح عنها الى التكاليف التي ارتكبها الخارج وايضا جعل الاعراب مقتضى العامل فلا تكون الاسماء المعدودة معربة عنده واما ما ذكره في الامتحان فيقول على البحث بمن جعلها ببنية من طرف الزحشري والآفته في لف لما ذكره في هذه الرسالة من وجوه اذ لكل مقام مقال قال بعض المحققين قوله وبما ذكرنا لا يريد ان الاسماء المعدودة داخلية فيه الخ هذا مبني على الظهور بما ذكره المصنف في الباب الثاني من ان الالف لا الموضوع لمعنى اذالم تقع في التركيب لم تكن معربة كما لا يكون عاملة وعن جعل المصنف الاعراب مقتضى العامل ولا فكيف يقال ان الاسماء المعدودة معربة واما ما نقله الشيخ من الامكان فهو مبني على الاتباع للزحشري وليس

وليس بتحقيق واما الزحشري ومن تبعه لم يجعلوا الاعراب
 مقتضى العامل ويمكن ان يجاب عنه بوجه آخر وهو ان الاعراب
 الموقوفة لا ينافي البناء الخالي قوله لان كونها من الاسماء المعدودة
 متعلق بما يريد وعلة له تكونه بمقتضى لودخل من العامل
 قوله هذه للشرطية عليها من على الاسماء المعدودة يريد
 ان وجود الاعراب بالقدرة ومجرد الصلاحية لا بالفعل
 قوله ملتبس او ملتبس اشار الخارج به الى ان قوله
 بخلاف المعربة خبر مبتدأ محذوف او حال من المبتدأ في قوله
 ملتبس او حال كونه ملتبس او الى ان البناء فيه للملازمة
 قال صاحب المنافع قوله ملتبس او ملتبس اشارة الى ان قول
 المصنف بخلاف المعربة ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف ان هو
 او حال من المبتدأ المذكور وهو هو الراجع الى المصنف انتهى
 قوله فانه من المعربة اثبات للمعربة ليس كذلك ان ليس مثل المصنف
 في كون حركته وسكونه لا بمقتضى قوله وهو ان المعربة ما خذ من العربية
 ان او تحته واظهرت فيه اشارة الى بيان وجه المناسبة بين
 معنى اللفظ واللفظ قال البعض قوله وهو من العربية الى
 بيان المناسبة بين المعنى اللفظي والاصطلاحي لعلم ان لفظ المعربة
 لفظ منقول من معناه اللفظي وليس بلفظ مرئيل فالمعربة
 محل اظهار المعاني المقتضية للاعراب يشير الى انه في الاصل هم مكان
 من قبيل تسمية الخاص باسم العام ويحتمل ان يكون مصدرا او هم مفعول
 فيكون من قبيل تسمية المحل باسم الحال لكن لما كانت العلاقة اقوى
 منها في غيره لم يتعرض لغيره ولم يتعرض ايضا لكونه مأخوذا من عربت
 معدة لحقائه لان المراد وهو الفاء ليس بموضوع له للمزيل
 وهو الاعراب بل يفهم التزاما بخلاف المظهر وهو المصنف فانه موضوع له

لم يظهر ولا نجي اقل للتعدية اكثر من مجيء للسلب كذا قال
 الخارج في حاشية الامتناع قوله لانه من الحرب على كونه محل
 اظهار المعاني قال البعض قوله لانه من الحرب على كونه المعرب
 محلا لذلك محل المظهر بهم فاعل من اظهر من مظهر المعاني قوله
 اجمع الاعراب تفسير للمظهر لان الاعراب يظهر المعاني ومحل
 فالمراد بالحل هو المعرب وبما ان هذا هو الاعراب او المراد من المحل
 هو المعرب ومن الشئ هو المحل وهو الاعراب محل لوصف
 من لوصف ذلك الشئ يعني الاظهار فهو من المعرب مطلقا
 من سواء كان في الحال او في الوجود سواء كان بالفاعل الاصل او
 الزائد ولما كان هذا من قوله هو ما كان الى تفصيل ما بين
 من المعرب قال البعض قوله لما سبق وهو قوله بخلاف المعرب
 عطفا من هذا او قوله هو ما كان الى بالفاء لا بالواو
 فيكون الفاء لتفصيل الاجمال قوله قوله لان مرتبة من التفصيل
 على لعطفه بالفاء بعد مرتبة الاجمال لان الاجمال بمنزلة المفرد
 والتفصيل بمنزلة المركب فافهم ما في كلمة تفسيرها باليشمل
 المعرب من الهم والفعل كما حركته محضة او لا نحو جاء في زيد
 ويضرب او حرفه نحو جاء في ابوك ويضربان وسكونه من وسكون
 اخره قال صاحب المنافع قوله من حركة اخره وسكونه من
 حركة اخره في بعض المعرب وهو اكثر الهم وسكونه في بعضه الاخر
 وهو اكثر الفعل المضارع فلا يلزم اجتماع الحركة والسكون
 في حرف واحد بما مل قوله من سببه من سبب الفاعل
 ولولم يوجد العامل لم يوجد فيه تلك الحركة ولا السكون والمراد
 بسببه العامل مجرد دخوله عليه فيكون في اللفظ سلبا ودخوله عليه
 في اللفظ او بدونهما من سواء كان بسببه العامل بواحدة من الحالتين
 وكذا او بدونهما ولا يخلو جوف الجار الزائد فيشمل

قال البعض قوله لوصف ذلك الشئ وهو الاظهار للمعاني

فيشمل من اذا عينه بسببه العامل فيشمل تعريف المعرب
 مدخول الجار الزائد وغيره من وغير الزائد قوله فما لا يتعلق
 ببيان للمعرب قوله هذا التعميم انما يجدي نفعه في شمول التعريف
 لدخول الجار الزائد وغيره وثبت اطلاق العامل حقيقة
 على مقتضى بدوه واسطة حوالا يلزم ارتكاب عموم الجواز
 في التعريف وهو مع احتياجه الى وجود معنى مشترك وقرينة
 غير جازية في التعريف فالصلوب ان يجعل هذا التعريف مخصوصا
 بما هو معرب بالاصالة ولا بأس فيه اذ يمكن ان يعلم ما بقي
 بالمقايضة به انه اعلم بالصلوب واليه المرجع والمآب على ما يستعمل
 تنكير عامل من ذلك التعميم مبني على ما يشعر به لفظ عامل فافهم
 لان التنكير عام والعام يجري على عموم قال صاحب المنافع
 قوله فافهم لعله اشارة الى وجه الاشعار وهو ان الشئ
 اذا اعيد ذكره يكون غير الاول كثير من اعلم انه من الثاني
 لم يقصد من المص شمول هذه التعريف من تعريف المعرب
 والمبني قوله للمبني والمعرب متعلق لشمول وصلة له قوله
 بالحروف متعلق بالمبني والمعرب على التنازع فالمعرب بالحرف ظاهر
 مما سبق والمبني به بعض المناووس كما في يا مسلمان ويا مسلمون
 مع انها من المبني والمعرب بالحروف مذكوران في الالف
 كما سبق الثاني وهو المعرب بالحروف في سبي الاول وهو المبني بالحروف
 لا كما سبق الاول وهو المبني بالحركة والسكون وسبي الثاني
 وهو المبني بالحروف قوله لانه من الثاني او المص متعلق
 بلم يقصد وعلة له اراد التنبية على الخطا رتبة ما من المعرب
 بالحرف قوله بعدم جعل التعريف من تعريف المعرب متعلق بقوله
 اراد التنبية شاملا من للمعرب بالحرف او لما هو معرب بالحرف

والاكتفاء رسوب بالاكتفاء بذكر المعرب بالحرف او
بذكر ما هو معرب بالحرف في الاقسام وانه رسوب ولانه رسوب الاص
فهو مستوفى على قوله لانه وعلة ثانية للم يقصد لواراد الشمول
لها رسوب للمعرب بالحرف وزاد رسوب ولوزاد الاص وصحة
رسوب لفظ وحرف بعد سكونه رسوب بعد قوله وسكونه فيها رسوب
في هذين التعريفين لصدق تعريف المعرب بالحرف لما مر
متعلق بقوله لصدق وعلة له قوله ان الحرف رسوب ان الحرف
فهو بما لما مر ثابت قبل العامل وبعد رسوب بعد العامل
يحصل صفة له رسوب للمعرب وهي ان تلك الصفة الدالة على المعاني
المقتضية وهي ان عليه والفعولية والاضافة والادالة له
رسوب والحال لادالة للمعرب في المعرب هذه الصفة لا يراد به رسوب بالحرف
هذه الصفة رسوب الدالة على المعاني يعني لا يراد به هذه الصفة
كما في المعرب رسوب كما يراد بالحرف الذي في المعرب هذه الصفة
او كما يراد به هذه الصفة في المعرب بناء على ما لا يجز واشار
رسوب الاص تعريف ابن الحاجب احد ما ناسب مبني الاصل
والثاني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل الاول والثاني
لثاني قال البعض قوله والثاني تعريف ابن الحاجب وهي
ان المعرب هو المركب الذي لم يشبه مبني الاصل وان المبني
ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب قوله لعدم حصول
العرض الاصل متعلق بشيء وعلة له قوله من التعريف
متعلق بالفرض قوله بها رسوب تعريف ابن الحاجب لأن متعلق
بعدم الحصول رسوب لعدم حصول هذا الفرض من التعريف بها
لان الفرض الاصل من تعريف المعرب المبني من الاص وكذلك

وكذلك من تعريف المعرب معرفه المعرب من الاص لا معرفه المعرب
والمبني مطلقا رسوب سواء كانا من الاص او الفعل فلا يحصل الفرض
الاصل من التعريف بها لعدم شمول تعريف الاص الى الافراد
من الاص والفعل بخلاف تعريف الاص لان الفرض الاصل من تعريف
لها معرفتها مطلقا رسوب سواء كانا من الاص او الفعل فيحصل
الفرض الاصل من التعريف بها لشمول تعريف الاص الى الافراد من الاص
والفعل هذا التحقيق ما تفردت به بعد الله تعالى وهو ان
الفرض الاصل من التعريف معرفه الافراد رسوب افراد المعرب
قوله لا اجراء الاحكام رسوب احكام المعرب عليها رسوب الافراد
وهي رسوب معرفه الافراد لا تحصل بشيء من الاشياء الا تحصل
معرفه جميع المبنيات حتى يعلم ان ما عدها رسوب المبنيات
معرب لان الاشياء تشتب با ضدادها ولا يجز ان تعريفه
رسوب ابن الحاجب لا يفيد انه رسوب هذا الفرض الاصل وهو
تشبه لا يفيد رسوب لا يفيد انه لما عرفت مع ان اختلافها
رسوب تعريفه في نفسها رسوب في ذاتها قوله لانه رسوب ابن الحاجب
متعلق بالاختلال وعلة له اطلق المركب رسوب ذكر المركب
في تعريف المعرب كما سبق واراد جزئه رسوب المركب او اراد المركب
مع الغير تركيبا يتحقق مع الغير عامله رسوب عامل الغير
كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيدا يتحقق مع عامله وهو
ضرب لم يقول تركيبا مع عامله لئلا يخرج ما عامله معنوس
مثل زيد قائم فانه معرب مع انه غير مركب مع عامله اذ لا تركيب
بين اللفظ والمعنى قال الاستاذ قوله لانه اطلق المركب واراد
جزئه او المركب مع الغير لانه للاختلال لانه على تقدير الاول
يكون من اقسام الجاز المربسل مع انتفاء القرينة الظاهرة

في تعريف المعرب من الاصل
 في تعريف المعرب من الفعل
 في تعريف المعرب من الاصل
 في تعريف المعرب من الفعل

وح يكون اصطلاحيا وعلى التقدير الثاني يكون لغويا بمعنى المفعول
 مطلقا ولا يفهم من ظاهره كونه تركيبيا يتحقق معه عامله
 ولكن سلم والمتبادر عند الاطلاق هو الاصطلاح والتعريف
 يجب محله على المتبادر ثم انه لم يظهر اختلال ما هو المستلزم
 لظهورها لاسلامتها عن الاختلال والدور الوارد عليها
 كما مال اليها بعض الشراح فيما قصد الجواب مما اورد عليها
 من لزوم الدور ثم اعلم ان اعراض المص عن تعريف ابن ابي حبيب
 والتزام هذين التعريفين لفظه انهما سلميا من دور وادعوا
 وابتدا من ينيل الانتقاض باطل فانهم قوله واراد ابن ابي حبيب
 معطوف على قوله اطلق المركب فانهم بالمشابهة المنفية
 في تعريف العرب المناسبة من المناسبة المذكورة في تعريف
 المبني التي تدعي البناء ليدخل في تعريف العرب زيد وقام
 وهو لا في قوله زيد قائم وقام هو لا كلام مركب من قام
 وهو لا تركيبا يتحقق مع الاكم عامل ذلك الاكم وعامل الاكم
 في قوله قام هو لا لعطف قام فان عامل هو لا لفظه بخلاف
 زيد قام فان عامله معنوي ولا يخرج غير المنصرف عن تعريف
 العرب ويدخل في تعريف المبني قال بعض المحققين وانما
 اراد بها تلك المناسبة لتلا يخرج عن تعريف العرب غير المنصرف
 وسلم الفاعل فانها مشابهة لبنية الاصل اما غير المنصرف
 فيشبه الماضي وامر الخاطب في تحقق الفرعيتين وسلم الفاعل
 يشبه الماضي في وقوعه موقعه او في دلالة كل منهما على الحدث
 فيقتله مؤثرة اذ فيها في تعريف العرب لان المشابهة غير مؤثرة
 في البناء والمراد ذلك وقال الاخر والمراد بالمشابهة المنفية
 المناسبة لتلا يصدق التعريف على البعض من المبنيات لان بعضها

في تعريف العرب المناسبة من المناسبة المذكورة في تعريف
 المبني التي تدعي البناء ليدخل في تعريف العرب زيد وقام
 وهو لا في قوله زيد قائم وقام هو لا كلام مركب من قام
 وهو لا تركيبا يتحقق مع الاكم عامل ذلك الاكم وعامل الاكم
 في قوله قام هو لا لعطف قام فان عامل هو لا لفظه بخلاف
 زيد قام فان عامله معنوي ولا يخرج غير المنصرف عن تعريف
 العرب ويدخل في تعريف المبني قال بعض المحققين وانما
 اراد بها تلك المناسبة لتلا يخرج عن تعريف العرب غير المنصرف
 وسلم الفاعل فانها مشابهة لبنية الاصل اما غير المنصرف
 فيشبه الماضي وامر الخاطب في تحقق الفرعيتين وسلم الفاعل
 يشبه الماضي في وقوعه موقعه او في دلالة كل منهما على الحدث
 فيقتله مؤثرة اذ فيها في تعريف العرب لان المشابهة غير مؤثرة
 في البناء والمراد ذلك وقال الاخر والمراد بالمشابهة المنفية
 المناسبة لتلا يصدق التعريف على البعض من المبنيات لان بعضها

لان بعضها من المبنيات مناسب لبنية الاصل ولم يشبه له فيصدق
 عليه لم يناسب ولا يصدق عليه لم يشابه وقال الاستاذ
 قوله واراد بالمشابهة المنفية في تعريف العرب المناسبة التي
 تدعي البناء بين اراد ابن ابي حبيب بقوله لم يشبه لبنية الاصل
 لم يناسب لبنية الاصل والا يخرج غير المنصرف عن تعريف العرب
 ويدخل في تعريف المبني وعلى ان تلك المناسبة مجهول
 محتاجة الى تفصيل علل جميع المبنيات المذكورة في تعريف المبني
 لان علة نوع منها مخالفة لعللة نوع آخر واراد ابن ابي حبيب
 بمبني الاصل في تعريف المبني او في تعريف العرب والمبني
 الحرف والمخاض والامر بغير اللام دون الجملة يعني لم يرد به
 الجملة وكل ذلك من المذكور من الارادة او كل ما اراد
 ابن ابي حبيب من الجزاء والمناسبة وغيرهما او كل ما اراد ابن ابي حبيب
 في التعريفين لا قرينة عليه من على ذلك هذا وجه الاختلال
 قوله والشيء من المص عطف على ترك او معطوف على قوله ترك
 بهذين التعريفين قوله ليحصل متعلق بالكتفي وعللة له نوع معرفة
 وضبط بهما من بهذين التعريفين متعلق يحصل قوله
 بالوقوف متعلق بمعرفة وضبط على سبيل البدل والتنازع
 على الاستعمال متعلق بالوقوف في الجملة قيد للوقوف واحال
 من المص عامها من تمام المعرفة قوله على تفصيل المبنيات
 متعلق باحوال وانما عدل من وانما اعرض المص عن تعريف الجمهور
 وطما من تعريفه مالا يختلف في كلمة لا يختلف اخره من تلك الكلمة
 بما قل من سبب عامل وهو تعريف المبني وما اختلف من كلمة
 اختلف اخره من تلك الكلمة به من يعامل وهو تعريف العرب قوله لا يهتم
 ان الاختلاف علة لعدل ومتعلق به بغير عامل متعلق بالاختلاف
 قوله حكم المبني خبر ان قوله وانتهى من المبني عطف على خبر الحكم

في تعريف العرب المناسبة من المناسبة المذكورة في تعريف
 المبني التي تدعي البناء ليدخل في تعريف العرب زيد وقام
 وهو لا في قوله زيد قائم وقام هو لا كلام مركب من قام
 وهو لا تركيبا يتحقق مع الاكم عامل ذلك الاكم وعامل الاكم
 في قوله قام هو لا لعطف قام فان عامل هو لا لفظه بخلاف
 زيد قام فان عامله معنوي ولا يخرج غير المنصرف عن تعريف
 العرب ويدخل في تعريف المبني قال بعض المحققين وانما
 اراد بها تلك المناسبة لتلا يخرج عن تعريف العرب غير المنصرف
 وسلم الفاعل فانها مشابهة لبنية الاصل اما غير المنصرف
 فيشبه الماضي وامر الخاطب في تحقق الفرعيتين وسلم الفاعل
 يشبه الماضي في وقوعه موقعه او في دلالة كل منهما على الحدث
 فيقتله مؤثرة اذ فيها في تعريف العرب لان المشابهة غير مؤثرة
 في البناء والمراد ذلك وقال الاخر والمراد بالمشابهة المنفية
 المناسبة لتلا يصدق التعريف على البعض من المبنيات لان بعضها

قوله المترتب لهم فاعل من باب التفعّل صفة للامر قوله عليه
 رى على الجنب متعلق بالترتيب من حيث ظهور رى المبنى مبني وليس
 رى ليس ان الاختلاف بغير عامل حكم الجنب واثره المترتب عليه
 من حيث هو مبني وليس حكم الجنب الاختلاف بقوله اذ حكمه رى الجنب
 علة للمبنى وعلة لقوله وليس كذلك قوله واثره رى الجنب
 عطف تفسير حكمه وقوله المترتب صفة للامر قال البعض
 قوله واثره المترتب الخ في الموصفين عطف تغيير الحكم وبيان
 للمبنى المراد من الحكم هنا قوله على بناء رى الجنب متعلق
 بالمترتب قوله اذ حكمه واثره المترتب عليه مبتدأ خبره قوله
 ثبات اخره رى الجنب قوله على هيئته خصوصاً من الحركة والكون
 متعلق بثبات ولذلك رى ولذلك الايهام والخلل او لاجل
 ذلك الايهام عرفة رى الجنب المطر رى صاحب المصباح
 من الحمد وشارح مقامات الحريري وهو على هيئته المعلى
 بضم الميم وكسر اللام وبشديد اللام والياء على ما حققنا
 من بعض الثقات وهو اقدم من المص ومن ابي الحاجب
 وارج كانت عبارة الشارح توهم انه كان متأخراً من المص
 ويدل على تأخره منه اتيان الشارح هذه العبارة في مقام
 الاستدلال حيث قال ولذا عرفة المطر رى بما عرفة رى بالتعريف
 الذي عرف ذلك التعريف للمبنى المص رى قوله بعد تعريف
 متعلق بعرف الاول قوله بالاختلاف متعلق بالتعريف رى
 بعد تعريف المطر رى المعرب تعريفًا مشتملاً بالاختلاف فالمصدر
 معان الى مفعوله وذكر الاختلاف بطريق المجاز المرسل
 والمبنى مطلقاً رى حال كونه المبنى غير مقيد بالاصل والعارض
 قال بعض المحققين وانما قيد بقوله مطلقاً دفناً لتمام كونه اللام
 في قوله الجنب عرفة بما صرفنا الى الجنب العارض فقط ليست انما
 ومنه الجنب

وجه الايهام رجوع النفي الى قوله رى الجنب متعلق بالترتيب

ومنه الجنب في اللغة المثبت ويسمى الجنب المصطلح مبنيًا لثباته
 على حالة واحدة مع اختلاف عاملة كذا في شرح انموذج ولم يضر
 رى لم يأت المص بالمبنى خبر مع ان الظاهر الاضمار بان قال
 او بعد على نوعين قال الاستاذ قوله ولم يضر رى لم يأت به بالخبر
 مع ان الظاهر الاضمار سبق مرجعه قوله لتلا يتوهم متعلق
 بهم يضر وعلة له ترجوعه رى الخبر المفروض نائب الفاعل
 لتلا يتوهم قوله الى المعرب متعلق بالرجوع من اول الامر
 رى في اول النظر اقول ليس كذلك بل ليفيد المفارقة
 لما سبقه كما عرفت فلا يجوز الاضمار هنا قال صاحب فتح
 الاسرار ولما اراد اتمام الفائدة ببيان مطلق الجنب
 اظهر فقال والجنب كائن على نوعين بالاستقراء مبني الاصل
 رى الاول مبني الاصل وهو الكائن بناؤه بحسب الوضوح رى
 مبني هو رى ذلك الجنب الاصل في البناء يتفرع بناء النوع الثاني
 عليه فيه اشارة الى ان اضافة الجنب الى الاصل ببيان وان تبادر
 الى الذهن انها لفظية لكون المضاف صفة ببيان والاضافة
 البائية علامتها ان يصح حمل المضاف اليه على المضاف كشر الاراء
 فانه كما يصح ان يقال شجر هو الاراء كذلك يصح ان يقال
 مبني هو الاصل رى متصرف بالبناء بحسب الاصل لا العرف
 او متصرف بالبناء بحسب الوضع لا العرف قال الاستاذ قوله
 رى مبني هو الاصل اشارة الى ان اضافة الجنب الى الاصل
 ببيان اذ الجنب يشمل العارض والاصل والاصل يشمل الاصل
 في البناء والاصل في الاعراب فينزع ما عزم وخصوص من وجه
 وقال الفاضل العصام ليس الاصل في البناء اعم من وجه الجنب

وجه الايهام

بل اخص مطلقا و اضافة الاعم الى الاخص لامية اغا البياينة
 اضافة الاعم من وجه كمالا يخفى على من لم اضافة معنوية الى هذا
 الفن وقال صاحب الشافعي قوله اي مبني هو الاصل
 اشارة الى ان اضافة العام الى الخاص وان كان من وجه
 فيكون من قبيل شجر الاراك لا من قبيل خاتم فضة لانه لا معنى لكون
 المضاف اليه اصلا للمضاف هنا و مبني العارض في والثاني
 مبني العارض وهو الذي كان بناؤه لعارض مبني الاصل
 فيه العروض و عرض له البناء بسبب يقتضيه لازما او غير لازم
 اي مبني هو اي ذلك المبني العارض اي متصرف بالبناء
 بحسب العروض لا الاصل وفيه ايضا اشارة الى ان اضافة
 المبني الى العارض بيانية والاول في النوع الاول وهو
 مبني ^{الاصلي} اربعة اربعة انواع بالاستقراء الاول الحرف قدومه اي
 قدم المصالح الحرف على الماخض قوله كماله اي الحرف علة للتقديم
 اولنا سبة التقديم في الاصل في البناء او في هذا النوع قوله
 اذ لا يقع تعليل كماله في الاصل اي لانه لا يقع الحرف معمولا اصلا
 اي لا بالاصالة ولا بالقيام اي لا يكون له اعراب لا لفظا ولا تقديرا
 ولا محلا لعدم مقتضيه وعدم القيام مقام ما يوجد هو فيه
 او سواء وقع في التركيب او لم يقع كما قال البعض بخلاف الماخض
 قوله فانه في الماخض تعليل واثبات للمخالف قد يقع موقع المخر
 فيكون معمولا كما مر في اول الباب الثاني والثالث الماخض
 قدومه اي قدم المصالح الماخض على الامر قوله كماله الامر علة للتقديم
 اولنا سبة التقديم و متعلق بتقديم مختلفا فيه اي في الامر اي
 مختلفا فيه في كونه مخربا و مبني لما دل عليه تقييد المصالح بقوله عند البصريين

بقوله عند البصريين والثالث الامر بغير اللام وهو الامر الحاضر
 المعروف لا تشقا و الاعراب ايضا و شرح ميزان الادب البناء
 اصل في الحروف والامر والماخض لان الاعراب وضع ليكون علامة
 للمعاني المصورة على الاعم من الفاعلية والمفعولية والاضافة
 فلا يستحق الامر عند البصريين وهو قيد للاخير الامر
 بغير اللام قوله اذ عند الكوفيين تعليل للزوم التقييد بقوله
 عند البصريين هو اي الامر بغير اللام معرب مجزوم بلام مقدرة
 كما مر في اول الباب الثاني قال البعض قوله كما مر في اول الباب
 الثاني والرابع الجملة من حيث هي في الجملة هي اي مستحقة
 بالجملة فلا يلزم حمل الشيء على نفسه اخرها بفتح الهجزة
 وتشديد الكاء من التأخير اي اخر المص الجملة عن الجميع
 اي عن جميع الانواع الثلاثة لمبني الاصل قوله لكون بنائها اي
 الجملة متعلق بلخر وعلة له مختلفان فيه اية بنائها قوله
 واعتباريا معطوف على قوله مختلفا قوله اذ قد يوجد بيان
 لسبب الاختلاف في بناء في جزئها اي الجملة الاعراب مثل يفر
 زيد وجه البناء اي سبب بناء هذه الاربعة اوجه
 بناء هذه المذكورات الاربعة اوجه كون الاربعة مبني
 اصليا يقع سبب وعلة بنائها او سر بنائها قوله وجه البناء
 مبتدأ خبره قوله عدم توارد المعاني اي عدم امكان توارد المعاني
 قال امام الايوب في بيان الحق في الاسماء والتوارد مصدر توارد
 يتوارد اصله ورد وهو مخرنا بمعنى عروض المعاني وهو مضاف
 الى فاعله وهو المعاني وقوله المقتضية للاعراب بالجر صفة المعاني

و هي لكونها تابعة للضمير المستتر الذي تحته و تكون الضمير مفردا
مؤنثا راجعا الى المعاني باعتبار الجماعة جاءت مفردة
لان الصفة تابعة لموصوفها في الجمعية الا اذا كانت صفة جرت
على غير من صلي فانه تابعة لفاعلها وقال الاستاذ قوله عدم توار
للاعراب و هي الفاعلية والمفعولية والاضافة والمقتضية
صفة للمعاني بتاويل الجماعة و عدم تواردها جماعة المعنى
المقتضية عليها و هي هذه الاربعة المذكورة او على صفة المذكورات
الاربعة اصلا و لا لفظا ولا تقديرا او سواء كان قبل التركيب
او بعده قوله لعدم دلالة و هذه الاربعة المذكورة علة
للمعنى وهو قوله لعدم التوارد على المعنى المستقل المطابق قوله
واعراب المضارع بالمتابعة التامة للام و لفظا ومعنى
و احتمالا جواب عما يقال ان المضارع ليس بمعنى مع انه لا يدل
على المعنى المستقل المطابق فيجوز الدليل فيه مع تخلف الحكم فاجاب
بقوله واعراب المضارع الخ و هي و المتابعة التامة مفقود
و غير موجود فيها و في هذه الاربعة المذكورة ايضا و
ان كنفه تواردها المعاني المقتضية عليها و مثل عدم تواردها
المعاني المقتضية عليها كما لا يخفى على ذي فهم والثاني و هي
النوع الثاني وهو معنى العارض ايضا و كالمبنى مطلقا
او مثل مطلق المبنى قال امام الايوب قوله والثاني و النوع
الثاني من النوعين وهو المبنى العارض ايضا و كالمبنى مطلقا
كأن على نوعين لازم و الاول لازم بناؤه لا ينفك عنه و غير لازم
و الثاني مبني عارض غير لازم و اللازم و هو المبنى اللازم منها

اعراب الضمير

منها و هي من النوعين ما و لفظ لا ينفك عن البناء و لا ينفك
ذلك اللفظ عن البناء او مبني لا ينفك ذلك المبنى عن البناء
وهو لزوم المنطقي اصلا و لا بالاصالة و لا بالقيام معنى
لا ينفك عن البناء في جميع الاستقالات قال الاستاذ قوله ما
و مبني لا ينفك و ذلك المبنى عن البناء معنى لا يستعمل معر با اصلا
و سواء وقع في التركيب او لا وهو المبنى العارض اللازم
المضمرات بجميع انواعها و المرفوع والمنصوب والمجرور
وجه البناء و سبب بناء المضمرات الاستغناء و استغناءها
قوله بدلالة نفس اللفظ متعلق بالاستغناء والبناء سببية
و سبب دلالة نفس اللفظ قوله بحسب اختلاف و نفس اللفظ
متعلق بدلالة قوله مادة وصيغة يتميز عن ذات مقدرة في نسبة
الى الضمير وهو في و بعد و اختلاف شيئا مادة وصيغة
قوله على المعاني الخفية متعلق بدلالة و هي الفاعلية والمفعولية
والاضافة و الخفية صفة للمعاني بتاويل الجماعة و بدلالة
نفس اللفظ على جماعة المعاني الخفية و قوله عن دلالة الاعراب
متعلق بالاستغناء و قوله عليها و هي المعاني الخفية متعلق
بدلالة ثانيا قوله الخ صفة للدلالة الثانية و الدلالة الخ
على و تلك الدلالة الغرض و المقصود الاصل قوله من و هو
و الاعراب متعلق بالغرض و هذا هو الوجه الذي بينه
في بناء المضمرات و هو هذا المختار عنده و عند المحققين
و بهذا في الامامية في بحث المضمر و قيل في وجه البناء فيها قائله
المبني كالمشاهدة و مشاهدتها بالحرف و يعرف الخطاب
في الاحتياج الى الغير و هو الحضور في ضمير المتكلم والمخاطب

كذا قاله عبد الغفور قوله المرحمة صفة للاضافة - وقوله لجانب الاسمية
 متعلق بالمرحمة - قوله فلا يرد تفريع على الالتزام ثم رجل وخمسة عشر
 من فلا يرد كم وخمسة عشر في قوله كم رجل وخمسة عشر ~~في~~
 قال الاستاذ قوله فلا يرد تفريع للالتزام فيها الاضافة الى
 فلا يرد النقص بخمسة رجل وخمسة عشر بالاضافة فيها
 لان كم في الاول مضاف الى رجل وخمسة عشر في الثاني مضاف الى الكاف
 قوله لعدم لزوم الاضافة متعلق بلا يرد وعلة له فيها امر في هذين
 المثالين يعني كم رجل وخمسة عشر وايضا لا يرد حيث واذا
 واذا قال الاستاذ قوله حيث واذا واذا وايضا لا يرد
 النقص بكلمة حيث واذا واذا لما سيجي من ان الاضافة فيها
 امر في هذه الثلاثة يعني حيث واذا واذا كلا اضافة لانهما مضافان
 الى الجملة وما اضيف اليها مضاف الى مضمونها في الحقيقة وهو
 غير مذكور صراحة فكأنه محذوف كما في الفايات ولهذا بنيت
 كالفايات كذا قاله احمد نازي فلا ترجح ان اذا كانت الاضافة
 فيها كلا اضافة فلا ترجح جانب الاسمية قوله وانما بنيت ان
 واية موصولة ببيان لفائدة التقييد بقوله عالم يحذف صدر صلتها
 عند حذف الصدر من عند حذف صدر صلتها قوله لتأكيد شبهها
 اني اى واية متعلق ببنيا وعلة له بالحرف في متعلق بشبه قوله
 من جهة الاحتياج ببيان لبشبه ايضا الى محذوف متعلق بالاحتياج
 منوى وهو صدر الصلة قال الاستاذ قوله وانما بنيا عند حذف
 الصدر الى جواب سؤال مقدم كأنه قيل ان هذه الاضافة
 مضافة للبنيا فكأنه ينبغي ان لا يبنيا عند حذف صدر صلتها
 فاجاب بقوله وانما بنيا عند حذف الصدر لتأكيد شبهها بالحرف
 من جهة الاحتياج الى محذوف منوى قال عبد الغفور ان قلت

بنيت اني اى واية

ان قلت قد مر ان هذه الاضافة مضافة للبنيا فكأنه
 ينبغي ان يبنيا مع حذف صدر صلتها فان كثرة الاحتياج
 لا ترفع المناقاة وعلى تقدير رفع المناقاة كأنه ينبغي ان يبنيا
 مع قطعها عن الاضافة لا زيدا الاحتياج قلنا قد مر
 ان لزوم الاضافة الى المفرد مضاف للبنيا وكلمة ان واية
 اذا كانت مضافة فحذف صدر صلتها تتبع في صورة
 المضاف الى الجملة او قلنا ان المناقاة امر قياسي وبناء كلمة
 المضافة الى المفرد عند حذف صدر صلتها سماعي انتهى كلام
 بدلت بعض كلام للمناقاة بهذا المقام يعني ان الشبه من جهة
 الاحتياج الى الصلة ثابت قبل حذف صدر صلتها وحذف
 صدر صلتها زاد الاحتياج الى امر غير الصلة وهو صدر الصلة
 فبدأ كد الشبه فثابت بها من اى واية اصله شابهان سقط
 اكنون بالاضافة الى الفايات كقيل وبعد لانه حذف منها
 بعض ما يوضحها كما حذف من الفايات ما بينها وهو المضاف
 قال الاستاذ قوله فثابت بها الفايات من حيث ان الصدر
 منوى كما ان المضاف اليه في الفايات منوى ولذا لا لاجل
 مثابتهما بالفايات كذا فهم من الجاهل اولنا كيد شبهها
 بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف منوى او لاجل شبهها
 بالفايات كذا قاله البعض بنيا من اى واية على الصم ليجر
 نحو قوله تعالى ثم لننزلن من كل شئية من كل امة شاع
 ديلام من الاديان ايهم اسد او هو اسد على الرحمن عتيا
 من كاه مناهم اعني واعني فنظرهم في جهنم وفي اسد تنبيه
 على انه تعالى يعفو عن بعض العصاة واما على تفسير الانسان بالكثرة
 فالعني انا لتمييز من كل طائفة منهم اعطاء فاعطاء فنظرهم

بنيت اني اى واية

فيها على الترتيب او تدخل كلامهم طبقا لهم اللاتمة هي بهم وايتهم
منسوب المحل بنزاع عند سيبويه و مرفوع بالابتداء عند غيره
على انه مستفهامي وجزه اشد والجملة فحكمة للنزاع من كل شيعة
الذين يقال لهم ايتهم اشد وعلى هذا لا يكون مثالا لما نحن فيه
كما قاله الساج في حاشيته على الامتياز وقال الاستاذ قوله ايتهم
بمعنى الذي لا يجمع الاستفهام وينبغي ان يجب على المصنف ان يستعمل
منها من الموصولات و موصلاها الاشارة بتثنية الموصولات
وسماها الاشارة قوله لان المحل رتبة علمه لان يستعمل قال البعض
قوله لان المختار عنده ان عند المصنف متعلق بينفي وعلمه له كونها
ان تثنية كل منهما معربة وبين ان المصنف وجهه ان كونها معربة
بمعنى بين سبب كونها معربة في الامتياز في بحث المغرب قوله بان
لفظ التثنية الياء للمطرق متعلق بيني قال البعض قوله بان
لفظ التثنية متعلق بيني وبينه لذلك الوجه لما كان في لفظ
التثنية مذكرا او مؤنثا وانهم اشارة الى انهم قد جعلوا قياسا مطردا
مضموغا على غلط واحد عما في ثبوتها لما لا يجمع من ذوي العقول
وغيرهم من الافراد حتى يجد ان يصاغ لفظ على غلط من غير سماع
قال صاحب المناهج قوله عاما ان لكل الاسماء مبنية او معربة
لكن التثنية فيها بالالف والياء والنون بخلاف بخلاف المضافات
والجود وقال الاستاذ قوله عاما لا خاصا لانه يعلم المصنف المبنية
ارادوا ان النحاة ان يجعلوا كلمة ان لفظ التثنية على وسيرة واحدة
ان على طريقة واحدة من الاعراب بخلاف المفرد والجمع فانها ليس
بمضموغين على غلط واحد بل على طريق شتى قال البعض قوله
من الاعراب ببيان لذلك الطريق ويدل على هذا ان كونها على وسيرة
او هذا المراد اعراب الجزء الاول قوله من اثني عشر ببيان للجزء الاول

قال احمد نازك فانما ينبغي على المصنف ان يستعمل منها من الموصولات وسماها الاشارة قوله لان المحل رتبة علمه لان يستعمل قال البعض قوله لان المختار عنده ان عند المصنف متعلق بينفي وعلمه له كونها ان تثنية كل منهما معربة وبين ان المصنف وجهه ان كونها معربة بمعنى بين سبب كونها معربة في الامتياز في بحث المغرب قوله بان لفظ التثنية الياء للمطرق متعلق بيني قال البعض قوله بان لفظ التثنية متعلق بيني وبينه لذلك الوجه لما كان في لفظ التثنية مذكرا او مؤنثا وانهم اشارة الى انهم قد جعلوا قياسا مطردا مضموغا على غلط واحد عما في ثبوتها لما لا يجمع من ذوي العقول وغيرهم من الافراد حتى يجد ان يصاغ لفظ على غلط من غير سماع قال صاحب المناهج قوله عاما ان لكل الاسماء مبنية او معربة لكن التثنية فيها بالالف والياء والنون بخلاف بخلاف المضافات والجود وقال الاستاذ قوله عاما لا خاصا لانه يعلم المصنف المبنية ارادوا ان النحاة ان يجعلوا كلمة ان لفظ التثنية على وسيرة واحدة ان على طريقة واحدة من الاعراب بخلاف المفرد والجمع فانها ليس بمضموغين على غلط واحد بل على طريق شتى قال البعض قوله من الاعراب ببيان لذلك الطريق ويدل على هذا ان كونها على وسيرة او هذا المراد اعراب الجزء الاول قوله من اثني عشر ببيان للجزء الاول

بيان للجزء الاول مع بنية من الجزء الاول قوله في غيره ان
في غير اثني في اثني عشر حال من الاول والمراد به اخوات من احد
وثلاثة وغيرها كما قاله عبد العزيز النحوي وقال الاستاذ
قوله في غيره كما في ثلثة عشر واربعة عشر وقال صاحب المناهج
قوله في غيره من غير اثني عشر وعهد ثلثة عشر الى تسعة عشر
وثلاث عشرة الى تسع عشرة وقال بعض المحققين والحق
ان في تثنيتهما خفا اختار المصنف كونها مبنية في هذا الكتاب
وفي الامتياز كونها معربة فلا حاجة الى الاستثناء فانهم
وسماها الافعال بخلاف قسمها لانه قائم مقام الامر والملازمة بينها
ان اسماء الافعال مطلقا كما ان اسماء الافعال
يعني لما سبقتها بنية الاصل فتعلق بمشابهة وصلة لها قوله
اعني الماضي والامر بغير اللام تفسير بنية الاصل قوله في المعنى
بيان لوجه المشابهة و يظرف لها اول ما بهتها للفعل الذي
الاصل فيه ان في ذلك الفعل البناء الفعل ثلثة مراتب اعلاها
توجب البناء وادناها عدم الانصراف واوسطها العمل
كما نقل من العصم قال الاستاذ قوله او للفعل اسم او لما بهتها
للفعل اعني المضارع في المعنى الذي ان الفعل الاصل فيه ان في ذلك
الفعل البناء فان المضارع لكونه فعلا يكون الاصل فيه البناء
واعرابه عارضا بسبب المشابهة التامة فيه وقال بعض الافاضل
بناءؤها لكونها اما بجمع الامر او بجمع الماضي بهت بهما واما
بجمع المضارع بهت به في اصل البناء فان المضارع لكونه فعلا
الحق قوله لعدم موجب الاعراب من عدم مقتضى الاعراب في الفعل
وهو متعارف المعنى عليه علمه لما بهتها للفعل الذي الاصل فيه البناء

وهو متعارف المعنى عليه علمه لما بهتها للفعل الذي الاصل فيه البناء

قال الاستاذ قوله لعدم موجب الاعراب فيها علم لما بهتها
 للفعل الذي الاصل فيه البناء لعدم موجب الاعراب فيهما
 الافعال وهذه توارد المعاني عليها كاف بضم الهمزة وتشديد
 الفاء وبالتنوين يعني ان لفظ اف ليس بمعنى الامر ولا بمعنى
 الماضي بل بمعنى المضارع لكونه بمعنى اقتضيه على صيغة المتكلم
 للمضارع واووه بضم الهمزة وتشديد الواو المكسورة ويكون
 الهاء يعني وكذا لفظ اوه ليس بمعناها بل هو بمعنى المضارع
 ايضا لكونه بمعنى اتوجه على صيغة المتكلم للمضارع قال
 الاستاذ قوله كاف وهذه يفتح ويضم ويكسر وينون في احواله
 ويلحق به التاء مندونا كذا في المفصل بمعنى اقتضيه بتشديد الجيم
 واووه بفتح الهمزة وتشديد الواو المكسورة ويكون الهاء
 بمعنى اتوجه بتشديد الجيم وقال الاخر قوله كاف هذه بركات ثلثة
 وتنوين وهذه كلمة تلفظ في حال اللام والمفتحة واووه بتشديد الواو
 كلمة تلفظ في حال التوجه قوله واعراب المضارع الخ جواب
 سؤال مقدر كأنه قيل اذا كان الاصل في الفعل البناء لعدم موجب
 الاعراب فلم اعرب المضارع فاجاب بقوله واعراب المضارع عارض
 بسبب المتابعة التامة لاسم الفاعل وهي ما كان لفظا ومعنى
 ولها لا قوله التامة صفة للمتابعة وقوله المفقودة
 هي المعدومة صفة بعد صفة للمتابعة فيهما اي في اف واووه
 كذا في الامتياز من هذا منقول من الامتياز بعينه حيث قال
 ويكنى في بناءهما كونهما بمعنى الفعل الذي الاصل فيه البناء الخ
 وقد سبق من حيث البيا هذه المذكورات قوله من المفعولات
 الخ في الامتياز بيا للمذكورات فلاحاجة من واذا سبقت
 هذه المذكورات فلاحاجة الى ذكرها من هذه المذكورات قال

في الاصل في الفعل البناء

قال البعض قوله فلاحاجة من اذا كانت تلك المذكورات مسبقة
 فلاحاجة الى ذكرها من تلك المذكورات وما من اسم إشارة
 الى ان ما موصوف كانه على وزن فقال قوله حال كونه من
 حال كونه ما كان على فعال إشارة الى ان قوله مصدر احوال
 من المستتر تحت الظرف من على فعال لا احوال مع فعال كما قاله
 في زاده قوله مفعولة إشارة الى ان قوله مصدر موصوف
 و صفة مخدوف لان كل تاء تكون من جوهر الكلمة كالنكرة
 يجوز فيها الامران احدى صفة للمذكور باعتبار كونه جزاء
 من الكلمة والثاني صفة للمؤنث باعتبار اصل الوضع للمؤنث
 كنجار بمعنى النجرة بفتح الفاء وسكون الجيم او بمعنى النجور بضم الفاء
 والجيم قال بعض الافاضل قوله بمعنى النجرة من بمعنى المصدر
 الذي هو النجرة بمعنى الرجوع عن الحق او النجور بمعنى المكان
 الذي يخرج منه الماء الجاري وقال بعض الحاشي قوله بمعنى
 النجرة او النجور يعني مأخوذ من النجرة بمعنى الرجوع عن الحق
 او النجور بمعنى المكان الذي يخرج منه الماء الجاري وقال البعض
 قوله بمعنى النجرة او النجور يريد انه مستعمل في المؤنث والمذكر
 او حال كونه صفة ليشي ان يصفها بالمؤنثة لانها لا تكون الا مؤنثة
 نحو يا فاق ويا خبات يعني يا فاسقة ويا خبيثة اي بمعنى الصفة
 التي هي يا فاسقة ويا خبيثة الاول للاول والثاني للثاني
 وهذا مختص بالنداء ولا يكون الا صفة مرفوعة ومنها ما يكون صفة
 غير مختص بالنداء كقطعة بمعنى قاطعة اي كافية ولزام اي لازمة
 او حال كونه علما للمؤنث نحو خذ ام وهو اسم امرأة قيل فانه
 الفاضل الجاني بناء هذه الثلاثة يعني نجار وفاسق وهذا ثابت
 في هذه الثلاثة في الزنة والمبالغة وقوله لفظا متعلقين بانه

قال البعض انما يشترط بالنكرة ان يكون لفظا مستطرفا على الخبر

قال البعض قوله يعني النجرة او النجور الاول

قوله بمعنى الامر الذي بمعنى الامر صفة لفعال وقوله المشابهة
 صفة بعد صفة له في المعنى ان في اتحاد المعنى قوله لبنى الاصل
بمعنى الامر والمطابق متعلق لقوله المشابهة وصلة له وردة ان
ان قول القائل هذا او ما قاله القائل المحض راجع في الامتناع
قوله بان جهتي المشابهة الباء للطرق متعلق لردده مختلفان
 لان فعال بمعنى الامر مشابه لبنى الاصل في المعنى وما على زنة
 مشابه له في الزنة والمبالغة فلا ينبغي قياس المساواة بين
 فلا يصح ان يقال المشابه للمثابه للشيء مشابه لذلك الشيء
 لانتفاء جهة المشابهة فيه ففي قوله المشابهة التي مشبه اقول بمعنى لا يصدق
 مشابه المشابه لشيء مشابه له لاختلاف الجهة وقياس المساواة
 وهو ما يتركب من قضيتين متعلق بحول اوليهما يكون موضوع
 الاخرى بشرط اتحاد المحمولين كقولنا الانسان ما والناطق
 والناطق ما وللضاحك ينبغي ان الانسان ما وللضاحك
 وكقولنا الانسان ما والناطق ما والناطق ما وللشعر
 فالانسان ما وللشعر لكن لا ينبغي لذاته بل بوسطه مقدمة
 اجنبية غريبة وهي ان كل ماوى المساوى للشيء
 ما ولذلك الشيء في هذين المثالين وفي ما نحن فيه فاذا كررنا
 قال البعض قوله بان جهتي المشابهة ان الزنة والمبالغة
مختلفان خبران فلا ينبغي ان اذا اختلفت الجهتان فلا ينبغي قياس
المساواة وقال الاستاذ قوله فلا ينبغي ان حين اختلفت الجهتان
فلا ينبغي قياس المساواة وهو يتركب من قضيتين متعلق بحمول
اوليهما يكون موضوع الاخرى كقولنا الانسان ما والناطق
ما وللضاحك فانما يستلزم ان الانسان ما وللضاحك
لكن لا لذاته بل بوسطه مقدمة غريبة وهو ان كل مساوى المساوى
 مساو

مساو ولذلك لم يتحقق ذلك الاستلزام الا حيث تصدق
 هذه المقدمة كما في قولنا الانسان ملزوم للناطق والناطق
 ملزوم للضاحك فالانسان ملزوم للضاحك كذا ذكر
 في التصديقات بطريق الاشارة بحروف التهجى بخلاف ما ذكر
 من سبب البناء في بناء المنادى المفرد المعرفة فان قياس المساواة
 ينبغي فيه لان منادى المفرد المعرفة مشابه لكاف ادعوك
 في الافراد والتعريف وكاف ادعوك مشابه لكاف الحرفية
 في ذلك فيهما فيتم جهة المشابهة وينبغي قياس المساواة
 كما ينبغي وهو وقوع مدح الكاف اللاحية ومثابهة لها
 افرادا ان بان لا يكون مضافا ولا مشابها وتعريفيا في مثل
ادعوك المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى فان قيل
لم لم يعتبر ان المحض العدل في جهة المشابهة كما اعتبر البعض
كأبن الكاجب قلت لان قياس المساواة لا ينبغي باعتباره
ان العدل ايضا ان مثل عدم الانتاج حين اعتبر المشابهة
من جهة الوزن والمبالغة او كالمثابهة او كما لا ينبغي فيها ذكر
ولانه ان المشابهة لم يركب به ان باعتبار الرجح حيث قال
ان كون الاهاء الافعال معدولة عن الفاظ العقل بان يكون
هيئات مثلا معدولة عن بعد وروي معدولة عن امره قوله
شيء خبران ان حكم لا دليل لهم ان للنخاة عليه ان على جواز
ذلك الشيء فضلا عن وقوعه والاصل ان والحال ان القاعدة
في كل معدول عن شيء ان لا يخرج ان لا يخرج ذلك المعدول
عن نوع المعدول عنه بمعنى ان كاه من نوع الامم فالواجب في المعدول
ان يكون هي ارضا فاذا كاه الاصل في كل معدول ان يكون كذا

في قياس المساواة لا ينبغي اعتبار جهة المشابهة

فكيف يخرج الفعل بالعدل بين فكيف يثبت ان يخرج الفعل مثل بعد
 و امهل و امثالهما من المعدولات بسبب كون معدولا من الفعلية
 ان من نوع الفعلية الى الاسمية ان الى نوع الاسمية حتى جاز بعد العدل
 ان يقال انها اجماع الافعال بمعنى لا يجوز ان يخرج الفعل من الفعلية الى الاسمية
 بسبب العدل فالاستفهام لا انكار انتهى كلامه ان كلام الرضى
 قوله بلا داع تغيير لا يخرج رى ان لا يخرج بلا داع و تفسير
 لقوله فكيف يخرج لما عرفت ان الاستفهام لا انكار قال صاحب
 المنايع قوله رى بلا داع رى ان لا يخرج عن نوع المعدول عند
 بلا داع للمعدول عن هذا الاصل فظهر ان قياسه على خروج ثلث
 و مثلث من التركيب الى الافراد كما قاس الفاضل العصام
 عليه مع الفارق لعدم الدليل في الاول و وجوده في الثاني
 لان تكرار المعنى يدل على تكرار لفظه كما تقرر في محله فلا يرد ان اذا كان
 المراد بعدم الخروج من نوع المعدول عند ان لا يخرج بلا داع قال
 الاستاذ قوله فلا يرد تفريع للتفسير عليه رى على الرضى ما اراد النقص
 الذي اوردته رى ذلك النقص الفاضل العصام قوله بان خروج
 فعال بالعدل ببيان بطريق ما اوردته الفاضل العصام او متعلق
 باورد و ببيان بطريق ايراده فيكون الباء للطرق من الفعلية
 اليها رى الى الاسمية كخروج ثلاثة و مثلث من التركيب الى الافراد
 رى من ثلاثة ثلثة الى ثلث او مثلث و هي نوعان متغايران
 لان الاول ليس بكلمة و الثانية كلمة بل هم قوله اذهب رى
 خروج ثلث مثلا على فلا يرد لداع و هو التحفيف تأمل قال
 البعض وهو وجوب منع ضم مع تكرار المعنى كذا نقل عن البعض كما لا يخفى
 على المستبح ثم قال رى الرضى فان ادعى رى ان ادعى ذلك البعض
 رى

في خروج رى عن هذا اللفظ

رى ابن الحاجب في هذه الثلاثة رى فعال المصدر وفعال
 الصفة وفعال العام العدل المحقق في الدليل رى ليس له
 دليل عليه رى على العدل المحقق و يثبت الاصل كالفجرة
 و فاسقة لا يدل على العدل كجار و فاق عنه رى عن الاصل
 قوله لجواز ترادف اللفظين متعلق بلا يدل و علة له رى لجواز
 كون اللفظين مترادفين مثل الفجرة و في ر و مثل الفاسقة
 و فاق في معنى متعلق بترادف و ظرف له لا يكون حينئذ
 احدهما رى اللفظين معدولا عن الآخر رى عن اللفظ الآخر
 فان الفجرة اذا لا يكون معدولا عن جار و في ر لا يكون معدولا
 عن الفجرة وكذا لا يكون الفاسقة معدولا عن فاق و فاق
 لا يكون معدولا عن فاسقة كما لا يكون ليت معدولا عن اسد
 و اسد لا يكون معدولا عن ليت قال الثالث في حاشية
 الامتياز قوله و يثبت الاصل الخ مثلا يثبت الفجرة و فاسقة
 لا يدل على كون جار و فاق معدولين عنهما اذ من الجائز
 ان يكونا مترادفين و قال البعض قوله لجواز ترادف اللفظين
 مثل ليت و اسد متعلق بلا يدل و علة له معنى رى في حيوان منقرس قوله
 لا يكون جملة صفة للفظين احدهما رى اللفظين معدولا عن الآخر
 رى عن اللفظ الآخر فان ليت لا يكون معدولا عن اسد و اسد لا يكون
 معدولا عن ليت و قال الاستاذ قوله لا يكون احدهما رى اللفظين
 المترادفين معدولا عن الآخر رى عن اللفظ الآخر المترادف و ان ادعى
 رى و ان ادعى ذلك البعض في هذه الثلاثة العدل المقدر قوله
 بما اضطرار وجودها رى هذه الثلاثة متعلق بادي و علة له حال كذا في

قوله الى ذلك متعلق باضطرار الى العدل المتدرج كما في منع
 صرف عمر وهو الظاهر من كلامه في الدليل قوله فلا دليل
 جزاء لان في قوله وان ادعى في هذه الثلاثة على كون الاصل
 كفعال بمعنى الامر يعني كترال بمعنى الامر المحمول الى الاصل الذي
 حمل عليه الى على ذلك الاصل قوله معدولا خبر الكون قال الاستاذ
 قوله المحمول صفة الاصل وظهر عليه راجع الى الالف واللام
 في المحمول وقوله معدولا خبر الكون قال عبد الغفور وما يندلوا
 عليه في غاية الضعف فالاول ما قال الشيخ الرضوي وهو ان قسم
 المضاد والصفات بنى لما بهمة لفعال الامر زنة ومبالغة
 اذ في الكل مبالغة كما عرفت ان ثبوت الاصل لا يدل على العدل
 عنه قال البعض قوله كما عرفت وهو قوله لا دليل لهم عليه وان كان
 الى ذلك البعض العدل فيه الى في ذلك الاصل المحمول عليه
 ايضا الى كما ادعى فيها العدل المتدرج قال البعض قوله
 ان قد روي صيغة المحمول فاعلم ح راجع الى العدل المذكور
 في ان ادعى العدل روي صيغة المعلوم فاعلم ح راجع الى البعض
 فيه الى في الاصل المحمول عليه ايضا الى كما قد روي في عمر فهو الى
 ذلك التقدير تكلف على تكلف قوله عند اهل الحجاز قيد للاخير
 وهو ما كان على فقال علماء للمؤنث الى كون هذا الوزن مبنيا
 عند كونه مصدرا او صفة اتفاقا وكونه مبنيا عند كونه علما
 للمؤنث انما هو عند اهل الحجاز سواء كان في آخره راء او لا
 كذا قال امام الايوب راج وقال صاحب المناقب قوله قيد للاخير
 الى فقال العالم وهو الى الاخير معرب عند بنى تميم ولا يحتاج
 هنا الى تقدير الاصل لان بنى تميم هم قبيلة لاسم مكانه كما في الاول

كما في الاول وهو الحجاز لانه هم عرصة قوله الاما في اخره
 استثناء من نائب الفاعل الذي استعمل في معرب وقوله راء
 فاعل للظرف ويجوز ان يكون في آخره خبرا مقدما وراء مبتدأ
 مؤخر او الجملة الاسمية صلة للموصول ولكن يؤيد عنه الى
 الافعال علما للاعيان الذي يكون في آخره راء كخضار
 علما للكوكب قوله فان اكثرهم الى بنى تميم دليل للاستثناء
 يعني انما يستثنى من هذا الحكم ما في آخره راء فان اكثرهم
 يوافقون الحجازيين في بناء راء في بناء ما في آخره راء واولهم
 لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل يعني
 بنى تميم افرقوا فرقتين فان اكثرهم يوافقون الحجازيين
 في بناء راء واولهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون
 باعراب الكل وفي شرح الاشارات لابن مالك ما كان في فعال
 علما للمؤنث فللمعرب فيه مذهبهم فاعلم الحجازيين على الكسر
 شبه بنزاع في التعريف والتأنيث والعدل والزنة وبنى تميم
 يعربون منه ما ليس اخره راء نحو حذام ولا يصرقونه للعدل
 والتعريف فيقتلون هذه حذام ورأيت حذام ومررت بحذام
 واما ما في آخره راء نحو حضار ثم كوكب فيوافقون بنى التميميين
 اهل الحجاز غالبا فيقتلون هذه حضار ورأيت حضار
 ومررت بحضار قوله لانهم الى لان اكثرهم ببناء الوجه المذمومة
 و متعلق بيوافقون وعلته اخره الى اخره الى الحرفين اللام وال
 الى لامالة فتحة ما قبل الالف الى الكسرة اولامالة فتحة
 ما قبل الالف نحو الكسرة قال سعد الدين وهي ان تفتح
 بفتحة ما قبل الالف نحو الكسرة وقيل وهي في الاصطلاح ان تفتح
 بالفتحة الى جهة الكسرة لاسيما في ذات الراء الى خصوصها

٢٤٩
 ما ذكر الاكثر قوله لكفاية من كفاية ما ذكره الحجازيون
 الا ان يقولوا اكثرهم رواه الا ان يقولوا اكثرهم رواه
 الحجازيون ضعيف لما لا يبلغ درجة الاجابة من الاقتضاء
 قال البغوي قوله لا يبلغ درجة الاجابة من اجابة البناء الا ان يسم
 اليه ما ذكرنا من المناسبة للفعل الذي الاصل البناء ولو بالواسطة
 قال الاستاذ قوله ما ذكرنا من قولهم لانهم احرص الخ وقال
 صاحب المنافع قوله ما ذكرنا من احد الوجهين واكثر من
 حصر سبب البناء في المناسبة للاصل من الاصل السبب
 ما ذكره الحجازيون في عرف النخلة يعني انهم حصروا اصل السبب
 الذي يلزم وجوده في كل من مبني العارض في مناسبة مبني الاصل
 وتعرف ابن الحاجب مبني عليه لاحصر ما له دخل في السببية
 من الاصل ومقوية من الضمنية والاصل ان مناسبة بعض
 مبني العارض لمبني الاصل قد لا تحتاج الى الضمنية كمناسبة
 اسماء الافعال ومناسبة بعض الاضمر الضمنية لا تؤثر في البناء
 بنفسها بل تحتاج الى ضمنية تقويها كفعال مصدر الى كفاية على
 منع الصرف دونه الضمنية ما ذكره بن عتيق ايها الطالب اخذت
 تحقيق هذا المقام من حاشية الشارح على الامتياز ومن اراد
 التطبيق فليرجع اليه والله اعلم بالصواب والاصوات من
 من المبني العارض اللازم للاصوات قال امام الايوبي قوله
 والاصوات وهي ايضا من النوع الثاني الذي هو المبني اللازم
 وهو الاصوات الدال عليه الاصوات لان المفرد داخل
 في الجمع كما في قوله تعالى مثل اي لولا هو قرب للفقير الضمير
 يرجع الى العدل الدال عليه اعدوا او التذكير باعتبار ان الجمع
 لفظ في عرف النخلة قيد به لئلا يمنع جمع التعريف ولا يرد الدور
 لانه

وهو المنفعة في المعنى بلغة الاصل بالاولى

لانه اخذ في التعريف قوله صوت فافهم كل اشارته الى ان قوله
 لفظ مضاف اليه والمضاف محذوف من انما قال لفظ ولم يقل
 لهم لعدم الوضع فيها قال صاحب فتح الاسرار والمشهور ان الاصوات
 ليست قسما من اقسام الكلمة لانه لاوضع فيها وانما بحث عنها
 في اقسام الكلمة المبينة لما كلمتها بالمبني على به من هذا اللفظ
 صوت لم يقل ما حكم به صوت كالبيضاوي لئلا يتبادر عنه لهم
 شيوع افادته منه لانه ليس باكم بل لفظ لم يوضع ولا سبيل الى كونه
 كلمة فضلا عن كونه لهما قال الاستاذ قوله صوت من لغوي فلا دور
 من لفظ غير موضوع للمعنى لان الكليات العجم والجمادات ليست
 من اهل فهم الوضع فللمعنى لوضع للمعنى والغرض من التفسير بقوله
 من لفظ تصحيح التعريف بتخصيص الصوت لئلا يشمل مثل زيد في قوله
 قلت زيدا وغير ذلك مما يماثل كذا المستفيد قال صاحب المنافع قوله
 من لفظ غير موضوع للمعنى تفسير لصوت وقادته تصحيح التعريف
 بتخصيص الصوت به لانه لو لم يخصص لشمول التعريف مثل زيد في قوله
 قلت زيدا ومثل زيد قائم في قوله قلت زيد قائم لان الصوت عام
 للكلمة والمركب وغير الموضوع لفظا او غيره مع ان الموضوع ليس
 بصوت في الاصطلاح فظهر من هذا ان المراد بما في التعريف الصوت اللغوي
 فلا يلزم الدور لكن بقي فيه مثل جسي في قوله قلت جسي مهمل مع انه
 ليس بمبني بدلالة تنكيره ان تنكير الصوت الذي للتخفيف الباء متعلق بالتفسير
 تقديره وانما فرنا قوله صوت بقولنا لفظ غير موضوع للمعنى بدلالة تنكيره
 اذ الصوت المذكور غير معلوم ومعهود وفي التنكير اشارة الى عدم المعلومية
 قال الشارح في حاشية الامتياز قوله بدلالة تنكيره الذي هو للتخفيف
 وبه لالة اختياره ان الصوت على اللفظ لعدم صدق تعريفه

على اخوات الحيوانات والجمادات كما سبق ويكيها الانسان به مطلقا
لفظي بينهما فلا معنى للموضع فيه ايضا واغلا يأت بها لا اعتبار به
في مقام الافادة كذا قاله ابن ابي عمير في حاشية الامتياز قال بعض الافاضل
قوله بدلالة تنكير واختياره على اللفظ يعني قولا صوت بقولنا لفظ
غير موضوع للمعنى بل لشيء ذكره مترا واختياره على اللفظ وجه دلالة الاول
ان الصوت يستعمل في غير الانسان كثيرا واللفظ في الانسان كذلك ولم يذكر
بالترتيب العهد من انتقل فحل على الكثير والدال على المعنى الصادر من الانسان
فعلم انه غير موضوع للمعنى واما وجه التثنية فظاهر تأمل تدرك انتهى كلام
سواء كانت هذه الصلة حاصل للحيوانات انسانا او بهيمة او الجمادات
او حاصل للجمادات كالصوت الحاصل من التصاق جسم بجسم
او غيره مثل طق بفتح الطاء وكسرها وسكون التاء حكاية وقوع
الحجارة بعضها على بعض كغاق اذا صوت به الانسان تشبيها
بالغراب كذا قاله ابن ابي عمير الجامي والحكاية التي مصدر حكى فهو
بيان كجزء التفسير الذي هو حكى كذا قاله البعض قل الاستاد قوله
والحكاية من حكاية لفظ غاق اما بنفس المحكى عنه وهو غاق
كقوله زيد غاق بل بناء على الكسر او قال زيد غ غ غ مشددة
او مخففة عند اناحة البهر او قال زيد اخ بكسر الهمزة وفتحها
وخاء معجمة مشددة مكسورة عند السعال كذا قاله الرضي
والحكاية اما بشاربه من المحكى عنه كقوله الغراب غاق
بين ان لفظ غاق اعتبارا من احداهما اعتبارا كونه نفس المحكى عنه ولم يبق
على الصوتية كقوله زيد غاق وثانيها اعتبارا كونه تشبيها
لصوت بصوت الغراب كقوله الغراب غاق والاول ليس
بصوت عند الفاضل الجامي كذا قاله امام الايوب الحاج عبد الله
القيسي في حاشية الجامي او غاق من لفظ غاق صوت الغراب
قال الاستاد قوله قال الغراب غاق من صوتا يشبه غاق او صوتا يشبه

صوت الغراب

صوت الغراب من لفظ شبه صوت الغراب او صوت شبه
صوت الغراب او قلت بالخطاب من او قلت انت غاق
حال كذا قاصدا اصدا بكسر الهمزة وسكون الصاد
مفعول قاصدا وهو مضاف الى ما من لفظ يشابه ذلك
اللفظ الصادر صوت الغراب قوله عن نفسك متعلق باصدار
قوله من غير تركيب متعلق باصدار وتخصيص الحكاية وتخصيص
الجامي واليه من باخر القسم الثاني بان يقول في تفسير حكى به
صوت اصدر على لسان الانسان تشبيها له بصوت شيء
قال صاحب المناهج قوله باخر القسم الثاني وهو ما يكون
بما به المحكى عنه واخره من اضر القسم الثاني ما كان
من غير تركيب كما اذا قلت غاق قاصدا الى وقال الاستاد
قوله باخر القسم الثاني وهو قوله او قلت غاق الخوقا
الفاضل الجامي ومن الاصوات ما يحرس على لفظ الانسان
على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء
كما اذا قلت غاق قاصدا لا اصدا ما يشابه صوت الغراب
عن نفسك وحينئذ لا تغدر ان تحكم عليه او به قوله وتخصيص
الحكاية مبتدأ خبر قوله وحكم رما غلط لشمولها من الحكاية
للكل من لكل واحد من التخييل معنى كما بينه بقوله اما بنفس
المحكى عنه واما بشاربه او حكما وهو كونه بشاره حكيا كذا قاله
الشيخ في حال الفرض الاصل من المقصود الاصل من التخييل
بمعرفته التراكيب فاضرب ما وقع فيها من التراكيب وادخل ما لم يقع
قال البعض قوله فاضرب ما وقع فيها من التراكيب الفرض الاصل الفرض
صرفه التراكيب فاضرب الصوت المحكى الذي وقع في التراكيب

قوله وادخال ما لم يقع معطوف على قوله فاضراج ما وقع اس
وادخال صوت لم يقع في التراكيب قوله فاضراج ما وقع فيها مبتدأ
خبره قوله غير معقول يعني ان اخراج الاصوات اليه وقعت التعريف
وادخال قيد البهايم الذي لم يدخل في التعريف حيث ذكر
للمتمثيل غير معقول هذا الامام الايوب حينئذ اس حين التخصيص
قال البعض قوله حينئذ اس حين اخراج ما وقع فيها وادخال
ما لم يقع لم يخص المنبئات فيما ذكر من الثانية لانه حينئذ
يخرج عنه الاول بكلا صنفيه والاول من الثاني كذا قاله الساج
في حاشية الامتياز قال صاحب المناهج قوله لم يخص المنبئات
فيما ذكر لان ما وقع في التراكيب من الاصوات كما تقدم مبني ايضا
والتعليل والمعلل هو الهندس بانه اس الصوت حينئذ
اس حين وقع في التراكيب يعني بان قال نحو غاق في غاق صوت
ونحو غ في قال زيد غ كذا قاله احمد نازك لهم لاصوت بعد
تسليم الاول وهو كونهما فيه اشارة الى منع هيمه غاق
في غاق صوت الغراب اذ ليس لغاق وضع لنفسه بل احصر
لنفسه بذكره على مذهب السيد اوليس له وضع قيدك لنفسه
بل له وضع وضع لنفسه والمعتبر في مفهوم الاعم الوضع الاول
لا الثاني على مذهب سعد الملة والدين تأمل قوله والتعليل
مبتدأ خبره قوله مردود على كونهما في بعض الاقاضي فيه بحث من وجه
اخر وهو انه على مذهب الشريف كله صوت لاعم وعلى مذهب
الجمهور كله هم فلا معنى لكون البعض هم والاخر صوتا نه برائته
كلامه بان الصوت في عرف النحاة اعم للام وهو اس الصوت
للهم او الاعم المحكي وبهذا الاعتبار اس باعتبار عمومه له عند

٢٤١
عند على صيغة المجهول اس عند الصوت من اقسام الاعم قوله
وغير الكلمة عطف على الاعم الجور باللام اس واعم لغير الكلمة
وهو اس الصوت لغير الكلمة او غير الكلمة ما اس صوت لغوي
فلا يلزم الدور صوت بتشديد الواو للحيوان او صدر من طبع كما بيناه
وبهذا الاعتبار اس باعتبار عمومه لغيرها لم يقل اس المصنف
هماء الاصوات والتعليل والمعلل هو الهندس بانه اس
حينئذ اس حين عمم الحكاية للقسم الثاني وغيره كذا في الحكاية
اقول اس حين ابتداء القسم في حكاية الصوت حيث يقال
غ صوت اناضة البعير كما يقال غاق صوت الغراب وقال صاحب
المناهج قوله حينئذ اس حين اذ وقع في التركيب يهيم القسمان
قما واحدا في حكاية الصوت سدا كما في حكاية صوت بهيمة
او حكاية صوت انسان للبهيمه فلا فائدة في جعلها قسمين
فاعرف كذا في حاشية الهندس قال صاحب المناهج قوله القسم
اس المذكوران في المتن وهما لفظ حكى به صوت ولفظ صوت به
للبيهايم قوله والتعليل مبتدأ خبره قوله سدا او الثاني اس
القسم الثاني وهو قوله او صوت للبيهايم كذا في الحكاية اقول
وهو غ فافهم قال البعض قوله اذ الثاني اس القسم الثاني
وهو صوت به للبيهايم نفس ما صوت بتشديد الواو والداخل
اس والقسم الداخل كما سيأتي في الاول اس في القسم الاول وهو
ما حكى به صوت كما اشار الساج اليه بقوله غ قال زيد غاق
او اناض او غ فغ اذ صوت به للبيهايم القسم الثاني واذا حكى
بان يقال قال زيد غ فغ من القسم الاول كذا في المناهج

حكاية رى حكاية ما صوت رى حكاية نفس ما صوت ثم قال
 رى النخلة كما لجامى والهندى وغيرهما في سبب بناء الاصوات
 الغير المحكية فيه انه ليس بحكمة على اخذ الجمهور فلا حاجة الى
 بيان البناء الذى قد مر احوال الكلمة فلهذا رى ذلك السبب
 انتفاء التركيب وفيه رى فيها قالوا نظر رى في كون الانتفاء
 سببا نظر انه رى لان ما قال لا منهيب مرجع وهو منهيب
 ابن الحاجب والمختار رى مختار المص او المختار عند المص
 منهيب الزمخشري واجب بان ذلك الاختيار في الاكم وغير المحكي
 ليس بكم كما عرفت بتدريج فيكون غير المركب معربا موقوفا يدل من منهيب
 الزمخشري وفي بعض النسخ رى كون غير المتعربا موقوفا في هذا
 هو تفسير لمذهب الزمخشري ويدل عليه رى على ذلك الكون جواز
 الساكنين رى جواز اجتماع الساكنين في الوقف في نحو زيد
 مع امتناع رى جواز اجتماع الساكنين في نحو ارب قال صاحب
 المناهج قوله في نحو زيد مع امتناع في نحو ارب رى في الاصل اذا لم يبق
 في التركيب بل في العدد مثل زيد بكر عمرو سكون الاواخر والايال
 اين حيث ايان سكونه او اخرها بل ينتج النون وضم الشاء
 واما في الموقف فلا فرق بين مثل زيد ومثل ارب في جواز سكون
 الاواخر بل في لزوم وذلك لان التقاء الساكنين يجوز في الوقف
 مطلقا وفي الاصل اذا كان في اسماء بنيت لعدم التركيب كما في زيد
 فرقا بينها وبين المبني لوجود المانع كما في مثل ارب وحيث ولم يكن
 لان اكثر الاسماء الجينية انما بنيت لوجود المانع فلا جرى الكثير
 على الاصل رى على عدم جواز التقاء الساكنين في الاصل كذا
 قال الجاريدى في شرح الشافية لكن المصنف يقول انه لو كان
 مثل زيد

مثل زيد في العدد مبنيا لما جاز التقاء الساكنين فيه كما لم يجز في ارب
 في العدد واقول انه يرد ما قاله الجاريدى من الفرق بينهما قوله وفي المحكية
 عطف على الغير المحكية رى وقالوا في سبب بناء الاصوات المحكية
 هو كونها رى كون هذه الاصوات حكاية عنها رى عن الاصوات الغير المحكية
 بين الساذجة وقد عرفت ان ما فيه من جهتين احدهما
 لزوم عدم اختصار سبب البناء في مناسبة مبني الاصل والاخرى
 ان الصحيح كون المحكي معربا باعراب تقديرى كما سبق في بحثه كذا
 قال الشاعر في حاشية الامتياز قال بعض الافاضل وقد عرفت
 ما فيه من جهتين يعني ان فيه فدا من جهتين اختلا فجهتين المتباينة
 فلا ينتج قياس المساوات كما مر ولزوم عدم اختصار سبب البناء
 في مناسبة مبني الاصل كما مر انتهى كلامه وقال صاحب المناهج قوله
 ما فيه رى في كون المحكية مبنية لكونها حكاية عن الاصوات الغير المحكية
 قوله من جهتين احدهما لزوم عدم اختصار سبب البناء في مناسبة
 مبني الاصل وعدم الوقوع في التركيب والاخرى ان الصحيح
 كون المحكي معربا باعراب تقديرى كما سبق في بحثه كذا في حاشية الامتياز
 ويجوز ان يكون اخرى الجهتين كون المحكي عنها معربة موقوفة
 في المختار وقال البعض قوله ما فيه رى في بحث اسماء الافعال من جهتين
 من انه يلزم ح ان لا يختص سبب البناء في مناسبة مبني الاصل من انه
 لا ينتج قياس المساوات وقال الاخر قوله ما فيه رى في بحث اسماء الافعال
 من الضم من جهتين رى من انه الخ والذي عندي انه رى ان
 لما نقر لبعض او تعدد لبعض لكونها على خلاف المعتاد والحكاية
 عن الصوت بنفسه قال المص في الحاشية اكتفى الرضى بالتعذر وانا
 زددنا تعذرا لان لا يقال ان الحكاية ممكن كما ينقل بعض الضحكة
 انتهى كلامه قوله قصدوا رى النخلة جواب لما غاية المتابعة فتعوا

عن الاعراب لفظ حوله لئلا تنقص متعلق بمنعوا وعلته له ان
 لئلا تنقص المشابهة المقصودة لا للبناء فلا يرد عليه ما اورده
 عليهم من البحث من الجهتين ^{تو} تحريك اخر نحو غاق في جواب سؤال
 مقدركا انه قيل لو قصد غاية المشابهة لما حركوا اخر نحو غاق
 وحاصل الجواب ان التحريك امر ضروري كذا في المنافع قال استاد
 قوله وتحريك اخر نحو غاق جواب سؤال مقدركا انه قيل ان تحريك
 اخر نحو غاق في التركيب بالكسر ينافي غاية المشابهة فاجاب
 بقوله وتحريك اخر نحو غاق في التركيب قوله بالكسر متعلق
 بالتركيب قوله وتحريك اخر نحو غاق مبتدأ خبره قوله لا متناع
 الساكنين ^{ان} كان لا متناع الساكنين واما سكونه عند عدم
 الوقوع فيه فلجواز الاجتماع عند الوقوف كذا قاله الشارح
 في حاشية الامتياز قال البعض قوله لا متناع الساكنين في الاصل
 بخلاف الوقف فاعرابها ^{ان} اعراب المحكية تقديره في ذكره ^{ان}
 ذكر المص ما ذكر من قوله والحكاية اما بنفس المحكي عنه الى هنا
 في الامتياز بعينه فعد لهم ^{ان} النخلة هذا القسم ^{ان} القسم
 الاول من الاصوات وهو ما حكي به صوت من المين ليس
^{ان} ذلك العد ما ينبغي او صوت به للبهائم يعني القسم الاخير
 من الاصوات كل لفظ صوت به للبهائم مثلا واغافلنا مثلا لان المتبادر
 من البهائم ذوات العقدايم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض
 افراد الانس ايضا كالجمائن والصبيان واذا كان ذكرها على سبيل
 تناول التعريف كلا منهما ^{ان} من الطيور وافراد الانس كمن يفتح النون
 وكسر الحاء المجرى بدون التشديد او فتحها ^{ان} او يفتح النون مع تشديد
^{ان} الحاء او بسكونها ^{ان} الحاء المجرى مع التخفيف ^{ان} مع تخفيفها قوله لانه
 البعير ناظر الى الاحتمالات كلها كذا المتفقد قال بعض النخلة هذا القسم
^{ان} القسم الثاني يعني او صوت به للبهائم داخل في افعال وارضاء
 او قول بعض النخلة او ما قاله بعض النخلة الرخى حيث قال وانا

وانا لا اريد منها من ارتكاب صيرورة هذه الاصوات المقارنة
 في الاصل للفرق والبر لا استغناء الطالب بها عنها بعد التمكن
 بخلاف سماء والافعال لان الله تعالى جعل العجاوات في فهم المخلوقات
 منها بمنزلة العقلاء انتهى فلا وجه لذكر هذا القسم هنا وارس
 ان اظن انه ^{ان} قد قيل بعض النخلة الحق لدخوله ^{ان} هذا القسم
 في حدتها ^{ان} سماء والافعال كذا في الامتياز ^{ان} وهذا منقول
 من الامتياز بعينه فلا وجه ^{ان} فلا سبب ولا طريق لعدم فهم ^{ان}
 النخلة هذا القسم قسما من المين على حدة ^{ان} على استكمال
 فذكره ^{ان} اذا كان المص بينه ههنا في الامتياز فذكر المص
 هذا القسم ههنا اقتداء ^{ان} لاجل الاقتداء فهو منقول له لقوله
 ذكره بهم ^{ان} النخلة او القوم لانه مختاره ^{ان} ليس ذكره ههنا
 لكونه مختارا لمص اقول لم يجعل المص هذا القسم قسما من مطلق
 على حدة بل جعله قسما لقسم المين الذي هو مطلق الصوت وهو
 ليس ^{ان} سماء والافعال وانه لا بأس في عد شي من الجهتين من شي
 مرتين باعتبار اختلاف الجهتين واغافلنا التكرار اذا كان العبد
 من جهة واحدة وليس الامر كذلك اذ يقع ههنا من جهة كونه صوتا
 وفيما سبق من جهة كونه ^{ان} سماء والافعال فلا يرد شي على من عد
 قسما على حدة ولا على من عد قسما من قسم فلا يكون ذكر المص
 للاقتداء بل لكونه مختاره وقال ^{ان} المص فيه ^{ان} في الامتياز
 ايضا بقى قسم ثالث للصوت وهو ذلك القسم
 يعني القسم الثالث لفظ غير موضوع صادر عن الانس هو دال
^{ان} ولفظ دال على معنى بالطلع كمن وصفي كلمة يقال عند الاعجاب
^{ان} عند من يرضاه ادراك امر عزيز وينشأ منه العجب فاراد
 اظهاره ^{ان} نون يفتح الواو وسكون الياء للمتمم ^{ان} من تفرده

التمام و اراد اظهارها وآه بعد الهزة و يكون الهاء
 للمنتوج من من يعرض له الوجد و اراد اظهاره واح
 بفتح الهزة و تشديد الحاء للتشكال من يعرض له السهل
 و هذا القسم من القسم الثالث ليس بكلمة لا انتفاء الوضع فيه
 و حكم اخره من هذا القسم ما يقتضيه الطبع فاذا حكى من هذا
 القسم دخل في القسم الاول و هو ما حكى به صوت و قد سبق الكلام
 فيه من في القسم الاول بانه مبني عند القوم معرب باعراب تقدير
 و داخل فيما اخره بناء على محكي من المحل الثالث للتقدير عند المص
 كذا قال صاحب المنافع او في صحة من ان المحكي مطلقا معرب
 باعراب تقدير من كذا قاله الشيخ في حاشية الاصحاح و الحاصل
 ان الاصوات قسما نحكية سواء كانت الحكاية بنفس المحكي عنه
 او بغيره و هو اعم من ان يكون بالتركيب او لا و هذا القسم
 على مذهب الجمهور هم و معرب بالاعراب التقدير على رأي المص
 و غير نحكية و هو قسما على رأي الجمهور ما صوت للبهائم
 و ما صدر عن الانسان و دل على المعنى بالطبع و اما على رأي المص
 و الرحن و البعض فالاول من الثاني من الاصا و الافعال
 لا الاصوات و الثاني من الاصوات بالاتفاق وليس بكلمة
 و حكم اخره على مقتضى الطبع الا وقت الحكاية فانه فيه اعم
 على رأي انه معرب تقديرا على اخذ المص ايضا تقدير كذا قاله
 حواجه زاده و لو قال من المص بدل قوله او صوت به للبهائم
 او صوت به للحيوان من البهائم و الطيور و الجمال و البهيمة
 او صدر عن طبع لكاء من القول المفروض لئلا يقول نعم حكى
 لما لم يقع هذا الصوت في التركيب كانه خارجا عن البحث و لما لم يقيد

و لما لم يقيد و يخرج من الصوت المحدود من الجنيات و اشار
 المص الى هذا الجواب بقوله و هذا القسم ليس بكلمة و حكم اخره
 ما يقتضيه الطبع و لم يتفطن به الشيخ فاورده هنا و جعل
 ذكر البهائم ليشمل الطيور و غيرها كما جعل الجامي و جعلها من البهائم
 كما جعل العصام علة للتصويت ليشمل علة اخر للتصويت
 من اقتضا يجب او تكون توجب او تخفيف تحبس فيشمل القسم الثالث
 قال صاحب المنافع قوله و جعلها بالجر عطف على ذكر قوله علة
 مفعول ثان للجعل الثاني قوله على سبيل التمثيل متعلق بجعلين
 على سبيل التنازع قال صاحب المنافع قوله على سبيل التمثيل مفعول ثان
 للجعل الاول و من جعل ذكر البهائم على سبيل التمثيل القاضل للعصم
 و من جعل جعل البهائم علة للتصويت على سبيل التمثيل القاضل للعصم
 لكن جعل القاضل الجامي ذكر البهائم على سبيل التمثيل مع كونه تكلف
 لانه في اعتراض المص بل به فقه ما فعله القاضل للعصم وان كان
 تكلفا و لذا قال هذا القاضل بأولوية ما فعله قوله تكلف خبر الجعل
 لا يرتكب مبني للمفعول و النائب المستتر عائد الى التكلف في مقام
 التبريق اشارة الى ان التعريف صريح كما لا يخفى على المنتبع العارف
 و بعض المركبات المحدودة من الجنيات لا المطلقة و الا لم يقع الحد
 على ما لا يخفى و انما قال بعض المركبات اذ ليس كلها من المركبات
 من الجنيات على ما يظهر من القعود و فضلا عن كونها من الجنيات العارضة
 قال بعض المحققين قوله اذ ليس كلها من الجنيات من ليس كل المركبات
 من الجنيات مثل التركيب الاسنادي و التركيب الاضافي و التركيب
 التوصيفي و قال البعض قوله اذ ليس كلها من الجنيات علة للتقييد
 بالبعض فانه من في بعض المركبات الجنية و من ذلك البعض
 ما من مركب مبني او مبني مركب صارت من ذلك المركب الجنية لها واحد

و من جعل جعل البهائم علة للتصويت على سبيل التمثيل القاضل للعصم
 و من جعل جعل البهائم علة للتصويت على سبيل التمثيل القاضل للعصم
 و من جعل جعل البهائم علة للتصويت على سبيل التمثيل القاضل للعصم

بعد التركيب والعلمية كسبيلك وسيبويه ومنه ان من بعض المركبات
 الجنبية ومن ذلك البعض ما من مركب مبنى على ذلك المركب
 بعد التركيب والعلمية على حاله ان ذلك المركب ولم يصرهما واحدا
 فهو كلمتان بلا خلاف فظهر بهذا ان ابن الحاجب لم يصب في قوله
 عشرة عشر قوله فالمراد اجواب سؤال مقدر تقديره ان المركب
 ليس حيث انه مركب ليس بكلمة والجنب من الكلمة فكيف عد من الجنبات
 فاجاب بقوله فالمراد كذا قاله البعض اقول قوله فالمراد اجواب سؤال
 سأل من قوله فانه ما بقى على حاله وهو ان يقال كيف
 يحكم على خمسة عشر بالبناء مع انه باق على حاله والبناء من احوال
 الهمم وخمسة عشر ليس بكم لانه ليس بكلمة لانه مركب فاجاب
 بقوله فالمراد بناء جزئية من خمسة عشر او ما بقى على حاله قبل هذا
 الاعتبار من الجنبات وهو كلمة وجه اختيارها يظهر مما سيأتي
 وطها من جزئية كلمتان بلا خلاف لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى
 اقول قال في الامتحان منها ما صار لهما واحدا كسبيلك وسيبويه
 وبهذا الاعتبار عد من اقلام الهمم ومنها ما بقى على حاله خمسة عشر
 والمراد بناء جزئية وهو كلمة انتهى معنى به جواب سؤال مقدر
 هو ان الكلام في بناء الهمم وهو كلمة والمركب كلمتان فلا يكون
 مما نحن فيه اجاب عنه بان بعضها صار لهما واحدا وبهذا الاعتبار
 عد من اقلام الهمم والبعض الاخر الذي بقى على حاله اريد بناء
 جزئية وهو كلمة ولما لم يطلع الخارج هذا المراد من هذا القول
 اخذ بعضه وترك ما عطف على الفائدة واورد في بدل الجزء الجزئية
 وبذل الكلمة الكلمتين فلم يكن جوابا لسؤال مذكور بل قوى السؤال
 فعوذ بالله من سوء الفهم فافهم وهو من ذلك البعض من

فان كان المركب من الجنبات
 فانه يكون من الجنبات
 فانه يكون من الجنبات
 فانه يكون من الجنبات

من بعض المركبات الذي عد من الجنبات كل كلمتين في الاصل
 من قبل العلمية او في الحال من في حال التركيب كخمس
 قوله فيشمل من كل كلمتين تفصيل او تفريع عليه باعتبار ذكر كلمتين
 دون اثنين لا تفريع على قول الخارج كما لا يخفى كذا قال صاحب
 المطالع اقول قوله فيشمل من حين التقييم يشمل التعريف
 ستة اقسام من المركبات من اقلام الهمم من المركب من اثنين
 ومن فعلن ومن حرفين ومن هم وفعل او حرف ومن فعل وحرف
 كذا في الهمم فان لم يجرع من غير كذا جادويه وغدا انما حرف
 هذا المركب من الاقسام هي حقيقة كسبيلك او حكميا كسبيلك
 او من فعل و هم كخمس نظر فلزم ان يقول كلمتين بان يقول
 حقيقة او حكميا كما قال الفاضل الجامي حتى لا يرد ان مثل
 سيبويه ليس كلمتين في الاصل ولا في الحال اذ الثاني
 من صفات لا موضوع لكن كلمتين حكما اعلم ان التركيب
 ستة تعدادي نحو احدى عشر واسنادي نحو زيد قائم واضلح
 نحو غلام زيد ومنزجي نحو بعلبك وتقييد او توصيفي نحو الحيوان
 الناطق وصوتي نحو سيبويه ليس احدهما عاملة في الاخرى
 من ليس احد الكلمتين عاملة في الكلمة الاخرى قوله في الاصل
 من قبل العلمية متعلق بعاملة سواء كانت الاولى هي الكلمة الاولى
 كما ان من الكلمة التي لها من تلك الكلمة اعراب اولاً
 من اولم يكن الاولى حالها اعراب اخر ان من قوله ليس احدهما
 عاملة في الاخرى في الاصل اخر ان من مثل ما بطل سراً فانه
 في الاصل جملة فعلية وسراً منصوب على انه مفعول به لثابتها
 ثم نقلت هذه الجملة الى العلمية وحكى اعراب سراً ليدل على انه

فان كان المركب من الجنبات
 فانه يكون من الجنبات
 فانه يكون من الجنبات
 فانه يكون من الجنبات

مفصول عن الجملة ولو ظهر الاعراب في اللفظ لزم ان يتحرك
 الراء بحركتيه في حالة واحدة وهو متعذر فلذلك كان اعرابه
 تقديرية كذا قاله الشيخ الاول وهو صاحب كشف الاسرار
 وقال صاحب زبدة الانظار خاتمة في الاصل جملة فعلية
 وشرا منصوب بالفتحة ثم جعل عالما لرجل شري وبقي نصب
 حكاية بانه في الاصل مفصول به والحركة الاخرى مع الحكاية
 غير ممكنة بلزوم اجتماع الحركتين في حالة واحدة وعن مثل
 عبد الله فان اعراب الجز والاول منه لفظي بحسب العوامل
 والثاني مشغول باعراب الحكاية كما عرفت وعن مثل من زيد
 عامله حرف جر واما من زيد على انه للاستفهام فمن قبيل
 تأبط شرا وعن مثل انا زيدا عامله حرف لا يكون مفعولا
 اصلا وقد عرفت ما قاله الشيخ في حقها واما اعادة
 لفظ مثل في كل من هذه الامثلة اشارة لتمييز كل واحد منها
 من الآخر من جهة التركيب الاصطلاحي في الاوليين لان احدهما
 تركيب اسنادي والآخر تركيب اضافي ومن جهة التركيب اللفظي
 في الاخيرين فان قوله من زيد وقوله ان زيدا ليسا من التركيب
 الاصطلاحي السنة لكن لما كانا علميين اعتبر فيهما التركيب
 صورة لينا سب البعث الذي نحن فيه كذا قال بعض المحققين
 حال كونها اعلاما قد ذكرنا ذلك منها من هذه الامثلة
 الاربع محكي اعرابه من اعراب كل منها واعراب المحكي
 تقديرية وينبغي للمصنف ان يقول بدل قوله كلمتين اسميين
 كما قال فيما سبق من قوله وكل علم مركب من اسمين الخ قوله
 للاحتراز متعلق بقول وعلة لان يقول عن مثل الجمع والجمع
 المركبين

عامله مفصول فاقدم عليه

المركبين من حرف و اسم و اعرابهما اللفظي وان يقول ولاعبرين قبل العلمية
 قوله للاحتراز متعلق بقوله وعلة لان يقول عن مثل زيد قائم ومثل
 حيوان ناطق علميين من حال كونهما علميين كما مر من ان كلا منهما محكي
 اعرابه تقديرية او من اعراب المحكي تقديرية بل لو قال ان المصنف بدل قوله
 كل كلمتين ليس احديهما عاملة في الاخرى كل اسمين حقيقة او حكما
 لما مر ليس بينهما من بين الاسمين نسبة اصلا لان الحال ولا قبل التركيب
 لكانه اصوب من لكانه التعريف اصوب اولكان ذلك القول اصوب
 اولكانه هذا القول المفروض اصوب من قوله كل كلمتين ليس
 احديهما عاملة في الاخرى لكونه اخضر واوضح واشمل وامنع كما لا يخفى
 وقوله ليس بينهما نسبة يخرج مثل عبد الله لان بين جزئية نسبة قبل العلمية
 ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد الحدود
 لان بين جزئية قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه آخر
 يخرج منها هذه النسبة اصعب من شرط القناد والاحسن ان يقال
 المراد بالنسبة نسبة مفهوم من ظاهر هيئة تركيب احد الاسمين مع الآخر
 ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة
 الاضافية بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر
 لا تدل على النسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الآخر
 لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على الحد وطرذا وعكس قوله جعلنا
 شيئا واحدا صفة بعد صفة لكلمتين اي المركب الذي عدم من المبنيات فهو
 ما تركيب من الكلمتين اللتين ليس احديهما عاملة في الاخرى وجعلنا
 شيئا واحدا وهذا بان جعل مجموع علمي اسم مجموع الكلمتين علمي الاعلى معنى
 قوله فان كان الثاني اي الجزء الثاني من الجزئين تفصيل لما اجل صوتا

بنينا من الجزء ا اما الاول من ابناء الجزء الاول من الجزئيين فلاته من
 ثبات لان الاول ليس محلا للاعراب قوله لكونه من الاول متعلق بليس
 محلا للاعراب وعلة له او علة للنفى جزاء حقيقيا من الاسم العلمي
 وكون اخره في الوسط واما الثاني من ابناء الجزء الثاني من الجزئيين
 فلكونه من ثبات لكون الثاني بنينا قبل التركيب لكونه صوتا قبل التركيب
 وهذا من بناء الجزئيين كذا فهم من قول الخارج في حاشية الامتياز
 او ما ذكره هنا من بناء الجزئيين او من انهما بنيا كذا فهم من قول صاحب
 فتح الاسرار او بنيا لكون الجزئيين مبنيين كذا قاله البعض سلوك
 من المص مسلك الغير او مسلك غيره او سلوك من المص الى مسلك غيره
 او سلوك المص مسلك غيره والسلوك بضم السين بمعنى الذهاب ويقال
 مسلك الطريق سلوكا اذا ذهب فيه بابه نصر والمسلك بفتح الميم
 محل الذهاب والجمع ممالك فيكون المعنى هذا الذهاب المص او
 الذهاب من المص الى محل ذهاب غيره من غير المص والله اعلم اقول
 ليس كذلك بل هو مسلكه اذ فيما كان اخره بناء محكي مذهبان
 احدهما وهو المشهور معرب باعراب تقديره ولذا قبله هنا لك
 بالاشهر والثاني مبني وهو الموضع عنده كذا قاله بعض الفضلاء
 في حاشية وآلا من وان لم يكن سلوكا مسلك الغير او وان لم يكن
 هذا سلوكا مسلك الغير فقد مر من فقد سبق ان الصواب
 من ان الصواب عنده من عند المص انه من الثاني كذا قاله
 في حاشية الامتياز او ان ما اخره بناء محكي كذا قاله صاحب فتح الاسرار
 او ان ما في اخره بناء محكي كذا قاله البعض ليس بمبني قبل الحكاية
 وبعد ها من بعد الحكاية معرب بالعراب تقديره قال الخارج
 في حاشية الامتياز ولاذكيما انه قد سبق ان الصواب عنده

في معنى على الكسر وانه خبر بان بناء جزئية افا هو مسلك غيره

ان الصواب عنده عدم كون الثاني مبني قبل الحكاية وكونه معربا
 تقديرها انتهى اقول نعم لكن ليس بكونه معربا على الاطلاق
 بل على المشهور ولذا قبل المص كونه معربا بقوله على الاشهر في اخر الموضع
 الثالث من مواضع اعراب التقديرى وقال الخارج في وجهه وقبل
 يكون مبني كما قبل العلمية ومثله سيبويه كما صرح به في الامتياز انتهى
 فظهر من قوله هذا انه اختار ما هو غير مشهور وهو كونه مبني وليس
 في كلامه ما يدل على انه غير محتمل عنده فلا يلزم سلوك مسلك الغير
 قوله وكسر الثاني من الجزء الثاني من الجزئيين معطوف على قوله
 بنيا تفسيره من وبنى الجزء الثاني على الكسر عند الوصول الى ما بعده
 من اللفظ والكلام قوله لا امتناع ان كنين من لا امتناع
 اجتماع الساكنين علة لكسر المثلثة وكون الكسر اصلا من
 وكون الكسر اصلا في التحريك من في تحريك الساكن وفتح الاول
 من الجزء الاول من الجزئيين للتحفة من ليحصل الحقة نحو سيبويه
 قال صاحب زبدة الانظار بنى الاول لوقوع آخره في الوسط
 وبنى الثاني لكونه صوتا معناه من معنى سيبويه قبل العلمية
 الراغب في السيب وهو من السيب الذي هو لفظ فارسي
 التقاج في اللفظ العربي او معناه قبل العلمية الرابع اياه السيب
 قوله ان الواجد ريحة من السيب يريد ان الرابع مشتق من راج
 ريحة ويراجه اذا وجد ريحة سمي به من يلفظ سيبويه امام النخبة
 نائب الفاعل لسمي قوله عمر ابن عثمان الشيرازي عطف تفسير
 لامام النخبة قوله لكمال رغبة من عمر ابن عثمان الشيرازي او امام النخبة
 الذي هو عمر ابن عثمان الشيرازي علة لسمي ومتعلق به وتا طرا الى الموضع الاول
 دية من السيب قوله او لكثرة ستمه من عمر ابن عثمان او امام النخبة

الذي شهد عمر بن الخطاب الشيرازي آية الله السيب ناظر الى المعنى
 الثاني وان لم يكن الثاني من الجزء الثاني من الجزئين صوتا فاما ان يكون
 آخره حرف صحيح او حرف علة فحين الاول بقوله بنع الاول من الجزء
الاول على المعنى لما مر وهذا قوله للحنفية ان كان آخره من الاول
 حرفا صحيحا نحو بعلبك وهو اسم بلدة ملازمة بالشام مركب
 تركيبا اقترابيا ليس بينهما اضافة ولا انشاد من بعل وهو
 من البعل اسم الزوج كقولهم تنه هذا بعل شيخا او زوجي او
 لهم الصنم كقولهم تنه اتدعون بعلنا وتذرون احسن الخالقين
 وبك بنع الباء وتشديد الكاف وهو اسم صاحب هذه البلدة
 مأخوذ من بلك او زحم الزحم بالترك غلبه ايتمك واوفاور من
 الزحمة بالفتح والزحام بالكسر غلبه لك وبرى بريده صفتحق
 ومضايقة ويرمك يقال زحمه يزحمه زحمة من باب فتح وزحمة
 ايضا واو زحم القوم على كذا كذا في الاخرى وفي وانقوله الزحمة
 مزاحمة قلمق بين خلقه غلبه ايديوب برى برينه صفتحق الازدحام
 كذلك او مأخوذ من بلك عنقها او دقها بتشديد القاق بنع
 ضربها وفي شرح المصباح والبعل في اللغة الزوج ثم سمي به
 الصنم الذي كان عبدة اهل هذه البلدة في الجاهلية والملك
 في اللغة الدق وكسر العنق ثم ركب احدهما مع الاخر وجعل المجموع
 هما للبلدة المعروفة من بلد الشام ونحو حضر موت وهو اسم بلد
 ذهب يهود عليه السلام فيه الى الآخرة وقبيلة اسم واهم قبيلة وطى
 اسم الكهنة فيه بين الحضرموت او جزاء هذا اللفظ او المثلان
 فافهم هما في الاصل من قبل العلمية جعلتا اسم الحضرموت او الاسما
 هما واحدا للبلدة والقبيلة من غير ان يقصد بينهما نسبة ايضا فيه
 او انشادية او غيرهما وبنع الاول

قايض الاول على السكون ان كان آخره من الاول حرف علة قوله
 لشكل الحركة متعلق بنوع المقدر بدلالة العطف عند قول المصنف وعلى السكون
 كما استرنا اليه عليهما من على حرف العلة من حيث تلي من الحركة بحركة
 من مستحقة بالحركة وان كانت من الحركة وان هذه للموصلية
 فتحة نحو معدى كرب فان آخر جزء الاول وهو معدى حرف علة المعدى
 هم مفعول من معدى يعدى فاصله معدوى فلما قصدوا التخفيف جعلوا
 الواو ياء لانه اخف ثم كسروا ما قبلها لاجل الياء فصار معدى كذا
 في شرح المصباح والمشتور ان كرب بكسر الراء كما في الصحاح لكن
 في شرح الخاتمة علم للامام المرزوقي روى ان الاعراب قال المعدى كرب
 لمن له الفاء والكوب الفاء فالفهم منه سكون الراء كذا نقل
 من الفاضل العصم واعرب الثاني من الجزء الثاني لعدم سبب البناء
 قوله حال كونه من الثاني استشارة الى ان قوله غير منصرف حال من الثاني
 للعلمية والتركيب ولا يخفى ان العرب وغير المنصرف اعطاه من العرب
 وغير المنصرف المجموع من مجموع الجزئين لا الثاني فقط من لا الجزء الثاني
 بدو في الاول لكن لما كان الاعراب والفتح من منع الصرف ظاهرين فيه من
 في الثاني وآخره من الثاني اخر المجموع غير محتمل من عن الثاني بهما
 من العرب وغير المنصرف تاحا او تجوزا باطلاق اسم الكل على الجزء
 قال الفاضل العصم ولا يخفى ان العرب هو المركب لانه المعنى الحقيقي
 للاعراب فيه دون سائر من جزئيه فلعلمهم تاحا في اسناد الاعراب
 الى الثاني او تجوزوا عن اجراء الاعراب على اخر الثاني بكونه اخر المركب
 وقال صاحب فتح الاسرار في الاعراب وعدم الانفراد صفة مجموع الجزئين
 لكونهما كالخروف المركبة منها الكلمة لكنها لما ظهرت في الجزء الاخير
 حكم عليه بهما قوله على اللغة العنصرية متعلق بالبناء والاعراب معا
 من حال كونها مجتمعتين من بناء الاول واعراب الثاني مع منع الصرف
 على اللغة العنصرية او بناء الاول اما على الفتح او السكون واعراب الثاني

ليس على الاطلاق بل على اللغة العظيمة اما على غيرها اس على غير اللغة
 العظيمة فيعرب الاول اس الجزء الاول شبيهة به اس الاول بالاضافة
 حيث سقطت سد ية اس الاول بالتركيب اس بسبب التركيب مع الثاني
 فيجرب الاعراب فيه اس في الاول لفظا كما في بعلبك او تقديره كما في معدن
 قال البعض قوله لفظا ناظر الى مثل بعلبك او تقديره ناظر الى مثل
 معدن كربا قوله على حسب العامل متعلق بجرب اس على اقتضا شبيهة
 وقيل يجوز في مثل معدن كرب فتح اليا واسكانه اس اليا
 في نصب اس في نصب الجزء الاول او في نصب الاول فيه قوله ويعرب الثاني
 اس الجزء الثاني عطوف على فيعرب الاول ايضا اس كالاول او مثل
 شبيهة به اس للثاني بالاضافة اليه في الصورة بيا لوجه الشبه
 فيجرب الاعراب في الثاني والاصواب فيجرب بيا اس فيكون مجرورا مع منع الصرف
 اس مع كونه غير منصرف هذا مبني على رأي قبيح للمعجم ان قد راء ان الثاني
 اتم للمعجم كما اذا قدر ان كرب اتم للمعجم اس الخمسة وبك اتم للمعجم
 اس القطعة من الارض قوله يقال الخ اثبات لما سبق مما قوله واما على غيرها
 الخ على طريق التمثيل وهذا بعلبك بضم اللام في حالة الرفع ورأيت
 بعلبك بفتح اللام في حالة النصب ومرت بعلبك بكسر اللام في حالة الجر
 بالحركات الثلاث اس الضمة والفتحة والكسرة في اللام وفتح الكاف
 في الاحوال الثلاث اس في حالة الرفع والنصب والجر ويجرب ايضا مع منع
 فهو معطوف على قوله مع منع الصرف على رأي اخر ان قد راء ان الثاني
 اتم لمذكر كما اذا قدر ان كرب اتم للمعجم بضم الكاء وسكون الزاء وبك
 اتم للمكاء او اتم لصاحب البلد فكسر الكاف في الاطلاق الثلاث
 ويرب الثاني اس الجزء الثاني ايضا اس كما يرب الاول على رأي شبيهة
 اس الثاني بخمسة عشر وجه عدم فصاحة هذه اللغة الاول كونهما
 اس هذه اللغة مبنية على تشبيه ما اس تركيب ليس باضافة قوله بتركيب

فيكون
 فيكون
 فيكون

قوله بتركيب اضافة متعلق بالتشبيه قوله في مجرد الصورة
 بيا لوجه الشبه قوله وجعل كل اس وجعل كل واحد معطوف
 على كونه في قوله كونه او معطوف على قوله تشبيه من الجريئين
 الحقيقيين قوله كلمة مفعول ثان لجعل باعتبار دلالة
 اس كل من الجريئين على الجمع الذي ترك استعماله في الاصل
 اس قبل العلمية قوله على ان التشبيه علاوة على وجه عدم
 فصاحة هذه اللغة اس مع ان التشبيه بخمسة عشر قوله
 في وقوع الثاني بيا لوجه التشبيه اس في وقوع الجزء الثاني
 عقيب الاول اس عقيب الجزء الاول قوله وجعل كل من الجريئين
 الخ مبتدأ خبره قوله غير صالح للسببية للبناء متعلق بالسببية
 قوله اذ المضاف والمضاف اليه علة لعدم الصلاحية ايضا
 اس مثل المركب او مثل بعلبك كذلك اس كلمة بذلك الاعتبار
 او يقع الجزء الثاني عقيب الاول مع انهما من المضاف والمضاف اليه
 غير مبنيين قوله وان قياس المساواة معطوف على ان
 فهو من تنمة العلاوة غير متبوع فيه اس في سبب البناء او في وجه
 البناء كما مر فانهم صحت فتح الله عليك ولما اراد استيفاء
 احكام المبنى من المركبات زاد قوله وان لم يجعل اس الكلمتان
 وهو معطوف على قوله ان جعلتا اس وان لم يجعل الكلمتان
 هما واحدا بان يراد بكل جزء معناه خمسة عشر حيث يراد
 بخمسة معناه وبعبارة معناه وبان لم يجعل علما ولكن تضمن
 الثاني اس الجزء الثاني حرفا سواء كان عاطفا بخمسة عشر
 او جارا كبيت بيت هذا تفسير للحرف على وجه التعميم كما قاله

محرم اقدس قال الاستاد عا طفا اوجار باها من فهم من الثاني
 معنى الحرف حيث منهم من خمسة عشر معنى خمسة وعشر ومن بيت بيت
 معنى ملاصقا ببيت الى بيت منه فان لم تكن الاول في الكلمة
 الاول في الفاء لتفصيل ما ايجل في قوله وان لم يجعل في وان لم يجعل
 اهما واحدا فاما ان تكون الاول في لفظ اثنين اولا فان لم تكن الاول
 لفظ اثنين بنيا في اللفظة او الجزان يشير الى ان الضمير
 راجع الى اللفظين او الجزين لا الى الكلمتين اذ لو كان راجعا
 الى الكلمتين لقال بنيتا قيل في سبب البناء في كل من الجزين
 قائلة الفاضل الجاني اما الاول في اما بناء الجزء الاول
 فلو وقع اخره في ثابته لو وقع اخر الجزء الاول في وسط الكلمة
 في فيما بعد بمنزلة فلا يرد عليه ما اورده اولاً بقوله فيه
 انها كلمتان بلا خلاف وقوله الذي ضمة في الوسط في الوسط
 الذي ليس في ذلك الوسط محلا للاعراب لان الاعراب يكون
 في الاخر واما الثاني في واما بناء الثاني فلتضمنه في فواقع
 لتضمن الجزء الثاني الحرف في معنى الحرف فتاسب لهذا
 بمبنى الاصل فوجب البناء قال البعض قوله اما الاول في اما
 بناء اللفظ الاول او الجزء الاول فلو وقع اخره في ثابته
 لو وقع اخر اللفظ الاول او الجزء الاول في وسط الكلمة
 الذي في الوسط الذي ليس في ذلك الوسط محلا للاعراب
 لان الاعراب يكون في الاخر لا في الوسط ولا في الاول واما الثاني
 في واما بناء اللفظ الثاني او الجزء الثاني فلتضمنه في ثابته
 لتضمن اللفظ الثاني او الجزء الثاني الحرف في معنى الحرف وقال المصنف
 راجع في الامتحان فيه في قول القائل او فيما قال القائل او
 فيما ذكره القائل او فيما بينه القائل من سبب بناء الجزين نظر

نظر وجبت انهما في لان الجزين كلمتان بلا خلاف اقول
 يعني لا يقع آخر الاول في الوسط حتى يكون سببا لبنائه في
 لا يكون سببا لبنائه قال قوله انما كلمتان بلا خلاف فكيف
 يتصور وقوع اخر الاول في الوسط حتى يكون سببا لبنائه
 يعني لا يتصور وقوع اخر الاول في الوسط فلا يكون سببا لبنائه
 قوله دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى تعليل لقوله انهما كلمتان
 بلا خلاف وايضا في كما كان فيه نظر او مثل كون ما قاله القائل
 نظر وفيه يلزم عدم احكامها بسبب البناء على ما في على معنى
 سبق بيانه في ذلك الشيء من المناسبة لمبنى الاصل والضمير
 عندي في الدليل الذي عندي في بيان سبب البناء في تفصيل الحرف
 او تضمن معنى الحرف كائن للجزين لان معنى الحرف شبه بينهما
 معا في حال كونهما مجتمعين في لفظ واحد فقط قلنا في
 فلاجل ان التضمن للجزين معا بنيا في الجزء ان وليس بناء الاول
 لو وقع اخره في وسط الكلمة انتهى في كلام المصنف في الامتحان
 وسلك في المصنف في هذه الرسالة في رسالة الاظهار
 سلك الجمهور حيث بهذا التقى في الثاني على المعنى لما مر
 غير مرة اخرى ان كان اخرها في اخر الجزين او اخر كل من الجزين
 حرفا صحيحا وعلى الكون في وبنيا على الكون ان كان
 اخرها حرف علة في ان كان اخر الجزء الاول من الجزين
 حرف علة لان حرف العلة انما يكون في الجزء الاول من التركيب
 التعدادي وليس في الجزء الثاني منه حرف علة قطعا فيكون
 في عبارة المصنف مساحية او يجوز بتسمية الجزء بهم الكل

وفي حاشية سياهية قوله وعلى السكون ان كان اخرها حرف علة
 فيه فساد ظاهر لان حرف العلة انما تكون في الجزء الاول مثل
 احدى عشر وحادي عشر وليس في الجزء الثاني من هذا المركب
 التعداد حرف علة قطعا فكيف يقع قوله ان كان اخرها حرف علة
 لكن لما كان اخرها قريبا ختام مثل الموثق والعمى والرجوع ونحوه
 المحضة وتساخ الاستاد ولم يصح التمييز فينبغي ان يبين
 ويتخالف النسخ انتهى وفي بعض النسخ ان كان حرف علة
 با رجاء اسم كانه تحت الى اخر الجزء الاول قال في زاده
 ان حرف شرط كانه ماض ناقص مجزوم المحل بان اسمه فيه
 راجع الى الاخر انتهى والمراد بالآخر اخر الجزء الاول والله اعلم
 لما مر من نقل الحركة عليها من حيث هي حركة وان كانت فتح
 نحو احدى عشر في المذكر وهذا مثال لما كان اخر كل من الجزئين
 حرفا صحيحا ونحو احدى عشرة في المؤنث وهذا مثال لما كان
 اخر الجزء الاول حرف علة وثلاثة عشر في المذكر وثلاث عشرة
 في المؤنث وحادي عشر في المذكر وحادية عشرة في المؤنث قوله
 والزائد معطوف على قوله نحو احدى عشر عليها من على العشرة
 من كذا احدى عشر الى قوله منتها حال من المعطوف المحذوف
 وهو الزائد وفيه اشارة الى متعلق في قوله الى تسعة عشرة
 والى ان حكم الفاية هنا حكم المنفيا اكتفى ببيان منتها المؤنث
 عن بيا منتها المذكر الى حال كونه منتها الى تسعة عشرة
 والى تسعة عشرة باثبات التاء في الجزئين واكتفى ايضا
 ببيان منتها المؤنث عن بيا منتها المذكر قال الاستاد قوله

قوله الى تسعة عشرة في المؤنث وفي المذكر تابع عشر هذا
 مثال للفاية التي لم تكن على صيغة هم الفاعل من مؤنث العدد
 من القسم الاول قوله والى تسعة عشرة في المؤنث وفي المذكر
 تسعة عشر وهذا مثال للفاية التي تكون على صيغة هم الفاعل
 من مؤنث العدد من القسم الثاني يريد به ان بالزائد عليها
 تمام من العدد الذي دون العشرين وفوق العشرة سواء
 اريد بالعدد المتعدد او مجموع المركب او مجموع الجزئين
 او مجموع ما يدل عليه المركب من الوحدات وفي بعض النسخ
 بدون الميم من سواء اريد التعدد من مجموع المركب وهذا
 احدى عشر وهذا ما اريد به المتعدد او ما اريد به التعدد
 القسم الاول وهو احدى عشر واحد عشر الى تسعة عشر
 وتسعة عشرة قال صاحب المنافع قوله وهذا القسم الاول
 او احدى عشر الى تسعة عشر واحد عشر الى تسعة عشرة
 قال البعض قوله القسم الاول وهذا المركب لم يكن الجزء الاول
 منه على صيغة هم الفاعل او اريد الواحد منه من المتعدد
 او من المركب وهذا ما اريد به الواحد منه الثاني من
 القسم الثاني وهو حادي عشر الى تسعة عشر قال صاحب
 المنافع قوله وهو الثاني او حادي عشر وحادية عشرة الى تسعة
 وتسعة عشرة وقال البعض قوله وهو الثاني او القسم الثاني
 وهذا المركب الذي يكون الجزء الاول منه على صيغة هم الفاعل
 فيقال في الاول اعطيت احدى عشر دينارا يعني انه اعطيت مجموعها
 وفي الثاني اعطيت حادي عشر من الدينار يعني اعطيت دينارا واحدا

منها والتمس ان تسمى معنى الحرف فاللام للعدد في الاول
 في القسم الاول وهو احد عشر مثلا فظاهر اذا لم ينف
 احد وعشر لا اسم غير ظاهر او لم تظهر التسمية في الثاني
 في القسم الثاني وهو حادي عشر مثلا قوله او ليس في
 اسم معناه علة للتسمية اس علة لعدم ظهوره في الثاني حادي
 وعشر مثلا حتى نأب منابه لانه لا يراد به المتعدد كما في الاول
 بل الواحد منه فينبغي ان لا يكون مبنيا فوجه وجه التسمية
 في القسم الثاني ان القياس اس قياس الثاني على الاول
 في كونه متضمنا لحرف العطف او ان العادة والقاعدة ان يكون
 المفرد اس ان يكون وال المفرد يعني احد مثلا من المتعدد
 اس من احد عشر مثلا معها خبر يكون على صيغة لهم الفاعل
 اس حادي عشر مثلا بان غير حادي من احد مثلا قوله مشتقا خبر
 بعد خبر ليكون اس مشتقا ذلك المفرد المغير مع ذلك المتعدد
 اس من احد عشر قال الفاضل الجاسي فاحذوا مثلا من احد عشر
 المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر
 بشرط وقوعه بعد العشرة في حادي عشر متضمن حرف العطف
 باعتبار انه مأخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار
 ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي
 والعشرون لا يفرق بينهما الا في كونه الواو وحذفه ولم يبيسر
 ذلك ان اشتقاق المفرد من المتعدد في احد عشر اس في مجموع
 واحد عشر واخواته اس وفي اخوات احد عشر من اثني عشر وثلاث عشر
 وغيرها لعدم اتساعها جميع حروف فاضطروا اس فذلك اضطروا
 ان يوقعوا اس الى ان يوقعوا صورة لهم الفاعل الى حقها ان تسبك
 من جميعها

في قوله او ليس في الثاني حادي وعشر مثلا حتى نأب منابه لانه لا يراد به المتعدد كما في الاول بل الواحد منه فينبغي ان لا يكون مبنيا فوجه وجه التسمية في القسم الثاني ان القياس اس قياس الثاني على الاول في كونه متضمنا لحرف العطف او ان العادة والقاعدة ان يكون المفرد اس ان يكون وال المفرد يعني احد مثلا من المتعدد اس من احد عشر مثلا معها خبر يكون على صيغة لهم الفاعل اس حادي عشر مثلا بان غير حادي من احد مثلا قوله مشتقا خبر بعد خبر ليكون اس مشتقا ذلك المفرد المغير مع ذلك المتعدد اس من احد عشر قال الفاضل الجاسي فاحذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة في حادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا يفرق بينهما الا في كونه الواو وحذفه ولم يبيسر ذلك ان اشتقاق المفرد من المتعدد في احد عشر اس في مجموع واحد عشر واخواته اس وفي اخوات احد عشر من اثني عشر وثلاث عشر وغيرها لعدم اتساعها جميع حروف فاضطروا اس فذلك اضطروا ان يوقعوا اس الى ان يوقعوا صورة لهم الفاعل الى حقها ان تسبك من جميعها

من جميعها على احد على لفظا ويكون المراد انها من المجموع لان المعنى واحد
 من مجموع العددين فوقعوا على اول الجزئين دون الثاني قوله ليدل
 متعلق بوقعوا وعلة له ان يعلم من اول الامر ان المراد اس
 مراد المتكلم المفرد من المتعدد لا العدد في اخذ بعض الحروف
 من كل جزء مظنة التباس المقصود بغير المقصود لما عرفت
 من ان المقصود منه العدد لا غير فقط وعطف الثاني في الجزء الثاني
 وهو عشر وعطف على صيغة ما من مجهول والثاني مرفوع تقدير
 نائب فاعله لفظا اس من جهة اللفظ على تلك الصورة اس صورة
 الحادي الى غيرت من الواحد مثلا او صورة لهم الفاعل وهي حادي
 الى غيرت من احد مثلا من حيث المعنى اس وعطف الثاني من حيث
 على العدد اس اس الواحد الذي تضمنه الحادي لا عليه لما مر
 ان المعنى واحد من المجموع فاصل ذلك جاء في حادي عشر
 جاء في واحد من احد عشر فمتر مطلق على واحد لا على واحد
 ثم جعل لفظ حادي مقام قولك واحد من احد ثم عطفوا عشر
 مع ظاهر هذا القام مقام المجموع لما اضطروا اليه كذا فهم الرضى
 على ان تلك الصورة قوله المشتق صفة للعدد على طريق صفة
 جرت على غير ما على له حتى اس تلك الصورة منه اس من ذلك العدد
 ثم حذف العاطف اس الحرف العاطف في نحو حادي عشر
 وبقي اس لم يذف في نحو حادي وعشرون كما حذف في نحو حادي وعشرين
 على المحذوف في نحو حادي عشر لحقا التضمن فيه وانما بقي في نحو واحد وعشرين
 مع ظهوره في مثل احد عشر لانه لو حذف فيه لذف في مثل حادي وعشرين
 لانه لو اشتق من الجزء الاول من احد عشر به مثلا حادي ليشق على حاله
 الباقى كما في عشر من احد عشر فلا يبقى الدلالة على التضمن الحذف ولانه

لوحذف في مثل اثنان وعشرين الى تسعة وعشرين وركب لكاء
كجمل ثلثة اشياء كالكم الواحد في عدد تحروف بناء على ان الهمل
في الاكم والفعل ان يكونا على ثلثة احرف وذلك مستكره عندهم
بجلاف نحو خمسة عشر لما عرفت وبقي في احد وعشرين للاطراد
فانهم والمعنى ان مناطها واحد بلافق فعلهم ان حادى متضمن
لمعنى الحرف منى كما تضمنه احد عشر لفظا ومعنى وقال صاحب
فتح الاسرار فمعنى حادى عشر واحدا من احد عشر واقع بعد العشرة
فاعتبر هكذا في اخواته وقال صاحب المنافع قوله والمعنى واحد
ان في كون المراد منها واحدا من المتعدد ونحو هو اس فلام جار
بيت بيت فهد مرفوع مبتدأ راجع الى فلام غائب وجار مرفوع
تقديرا خبر المبتدأ والياء مجرور المحل مضاف اليه وبيت بيت
مركب مبني حذاء على الفتح منصوب المحل حال من جارى على قول من
قال يكون الخبر والخال او مرفوع المحل خبر بعد الخبر للمبتدأ
اشار الى الاول بقوله اس هو جارى حال كونه ملام صفا
والى متعلق قوله هم بيت بيت بيت وبيت اس الفلام هذا
ناظرا الى قوله عاطفا او هو جارى بيت فته اس فلام منه
الى بيت منى هذا ناظرا الى قوله او جارا والى الثانى بقوله او هو
ملتصق بيت منى فيه اشارة الى احتمال كون بيت الثانية زائدة
فانهم قال صاحب المنافع قوله ملاصقا بين وبيت اشارة الى
ان بيت بيت مركب منصوب المحل على انه حال من الخبر على القول
بجوازها ومن المبتدأ بالتأويل وانه متضمن معنى حرف العطف
قوله او بيت من اشارة الى جواز كونه خبرا بعد خبر وانه متضمن
لمعنى حرف الجر بينه وبين الجار في نحو هو جارى بيت بيت الجار

٢٥٢
الجار المقرب من غير نظر الى البيت والبيت فصار لهما واحدا
وبنى وقوله فقد اس فلام اشارة الى ان قوله بين
معتلوف على جارى بيت بيت قوله اس وقع بين هذا وبين ذلك
اس بين هذا الشخص وذلك الشخص اشارة الى متعلق قوله
بين بين والى انه هم مركب بمعنى المتوسط بين هذا وبين ذلك
يقال هذا الشئ بين بين اس بين الجيد يشتد به الياء وبين الردى
بشدة ياء الياء ايضا وسقط بين بين اس بين الحى وبين الميت
فبين الثانية زائدة اذ هو يقتضى شيئين يدخل هو عليهما
وكذا قوله المال بين وبينك كذا قاله شارح لب الباب
اشار الى المحل بهذا اس بقوله ونحو جارى بيت بيت وبين بين
او بكل من عذيره المثاليين او بذكر كل من عذيره المثاليين او
الى ان هذا الحكم اعني تضمن الثانى حرفا قال البعض قوله الى ان هذا
الحكم اس حكم تضمن الجزاء الثانى حرفا غير محقق بالعدد ابناء داخل
على المتصور عليه وان كانت الكلمة الاولى من اللفظ لفظا اسنى
بني اللفظ اشارة الى ان قوله الثانى صفة موصوفه محذوف لما مر
من التضمن اس تضمن الحرف او تضمن معنى الحرف واعرب الاول
اس واعرب اللفظ الاول وحذف نونه اس الاول وهو لفظ اسنى
يقبل في سبب اعرابه وحذف نونه لما حذف الحرف العاطف من الثانى
كانه اس الاول على صورة المضاف في حذف النون للاضافة الصورة
واعرب السبعة بالمضاف في سقوط النون قال امام الايوب
قوله واعرب الاول اس اعرب لفظ الاثنى لكونه ملحقا بالثنى وحذف نونه
يعنى ان اصله اثنان واختلف في وجه حذفه فقال بعضهم انه لما حذف
العاطف كانه على صورة المضاف في حذف النون فاعرب كما في سائر المثنية
وفيه اس في قول هذا القائل نظر او في ما قاله القائل نظر ان هذا اس

لان ما قاله القائل اولان قول هذا القائل اولان ما ذكره القائل
منقوض بمثل خمسة عشر كما لا يخفى على ذوي البصيرة فانه حذف
منه العاطف مع انه لم يرب وقيل اغا عرب اجراء لباب التثنية
مع ملحقها فانهم مجرى واحد فانه لما حذف النون في باب التثنية
واعرب اجري هذا مجراه اطرادا للباب وقسم الى النية الذي
يقولون باعراب نحو هذه والذات وان وجد فيها سبب البناء
وكانه مفردا صها وجعلها مبنيين لان التثنية لما كان لفظها
مذكرا او مؤنثا قياسا مطردا مصوغا على غلط واحد ملا
لما لا يخفى من ذوي العقول وغيرهم من الافراد حتى يجوز
ان يصاغ لفظ على غلط من غير سماع ارادوا ان يجعلوا
كلمة على وتيرة واحدة من الاعراب بخلاف المفرد والجمع فانها
ليسا مصوغتين على غلط واحد بل على طرق شتى كما لا يخفى
ولا يذهب عليك ان هذا اقرب الى الضبط وابعد من التكم
في الفرق بينهما وبين اثنين بخلاف قول من جعلها مبنيين
وجعل اثنين معربا قوله وان حذف النون استيناف او عطف
على باعراب او يقولون ويجزمون بان حذف النون لا يجاز
المطلوب دفعا لنقل التركيب ههنا وايضا المحذوف من النون
اينما واليها للواو المحذوف في الحذف كما انه انيس في الذكر
انما لم يقل ان حذفه للاتصال كحذف التنوين في خمسة عشر
مع انه بمنزلة لما مر في تحذير مستفتونك ان النون لا ينافي
الاتصال وكونه بمنزلة ليس من كل وجه فتذكر ولذا احتاج القائل
الاول الى جعله في صورة المضاف فورد البعض المذكور عليه
لا على الثاني فلا تغفل وقال الفاضل العصام في وجه اعراضا لجزء الاول

حذف النون
ان يكون

من ذلك المركب وفي حذف نونه لكون الجزء الثاني منزلة بتثنية الزاء
هم مفعول من التنزيل منزلة نونه اثنان فكما لا ينبغي ان
لفظ اثنان مع النون المتصل لا يبيح من الجزء الاول مع قاري
الجزء الثاني قوله ههنا من الجزء الثاني نائب الفاعل ليس في الثاني
لانه مجهول يقتضيه نائب الفاعل بمنزلة من بمنزلة النون او بمنزلة
نونه اثنان قال امام الايوب قوله فكما لا يبيح مع النون حين ذكره
منفردا لا يبيح ايضا مع ما هو بمنزلة النون ويدل عليه ان
على التنزيل كذا قاله العصام عدم جواز اثنان عشر بالاضافة
وجواز اثنان عشر بالاضافة مع انه اخوانه اقول يرد عليه
ان الاول من ثلثة عشر لا يبيح مع التنوين ايضا فينبغي ان لا يبيح
مع ما هو بمنزلة والاستدلال المذكور بقوله ويدل عليه الخ ممنوع
لان كون حذف النون للايجاز المطلوب ينافي بالاضافة بخلاف
حذف التنوين فانه لمجرد الاتصال لا للايجاز فافترا فلذا لم يلتفت
اليه المصنف في الامتناع ورده اعلم قال الرضوي في بحث اسماء العدد
اذا اضيف العدد المركب نحو واحد عشر وخمسة عشر فغندسي يوجب
الاسمان الباقيان على بناهما لبقاء موجه والاضافة للام
لا ينافي البناء والاحد عشر مبني اتفاقا والفرع والاضافة بجعلها
الاضافة مخلة ببناء المركب فالاحقش يعرب الاسمين قياسا اجزاء
مجري جليك والفرع يجعلها كالمضاف والمضاف اليه لشبهه بهما
فيكون خمسة عشر زيد كارب عرس زيد انتهى قال صاحب المناهج
قوله ويدل عليه الى اخره وجه الدلالة ان اثنين عشر مع كونه ثلثة عشر
في التركيب لا يجوز اضافة الشيء مع جواز اضافة الغير محيز كما سبق
ولا فرق بينهما الا بانه في الاول قام على مقام نون اثنان فعلم
ان الجزء الثاني فيه منزل منزلة نونه ولذا لم يجز اضافة المركب الاول

كما لم يحز اضافة اثنين بنونه لعدم شرط الاضافة بخلاف ثلثة عشر
 وفي اثني عشر قول اخر وهو انه مبني بجزئية والاختلاف فيه كاختلاف
 هذان رفعا وجراما مع كونه مبني على القول به وذلك قول ابن درستويه
 فوجاء في اثني عشر رجلا في حالة الرفع ورأيت اثني عشر رجلا في حالة
 النصب ومرت باثني عشر رجلا في حالة الجر وبعض المركبات
 جمع كناية عن من المبنى العارض للآزني بعض الكنايات وانما قال
 بعض الكنايات لان بعضها ليس لان بعض الكنايات معرفة فلا تكون
 من المقسم كفلانة كناية عن علم ذي عقل وفلانة كناية عن علم
 ذات عقل وبعضها ليس وبما اخر منها ليس من هذا الباب
 من باب الكنايات وان كان مبني داخل المقسم اقول هذا السبب
 عنه نفسه وهو ظاهر البطلان مأخذه قول المصنوع وبعضها من غير هذا
 الباب يعني كما يكون من باب الكنايات يكون من باب المفردات ولو ذكر
 فلما يكون تكرارا والشارح الفاضل اخذ لفظ ليس من كلمة الغير
 ولم يلاحظ عدم استلزام المقابلة السلب لكونها اعم وهو لا يستلزم
 الاخص قال بعض الفضلاء قد ورد بعضها ليس من هذا الباب سهوا لانه
 سلب الشئ عن نفسه مأخذه قول المصنوع في الامتناع وبعضها
 من غير هذا الباب يعني كما يكون من باب الكنايات يكون من باب المفردات
 ولذا اريد البعض لا الكل والشارح الفاضل اخذ لفظ ليس من كلمة الغير
 ولم يلاحظ عدم استلزام المقابلة السلب لكونها اعم وهو لا يستلزم الاخص
 ولذا قال وبعضها انتهى كضمير الغائب فانه من باب المفردات انما لم يعرفها
 من التعريف انما لم يعرف المصنوع الكناية المدعولة عليها الكنايات لانها
 ان الكناية كما ان على معناها ان الكناية اللغوية وليس لها معنى اصطلاحيا
 حتى يعرف لبيانها قال بعض المحققين قوله لانها على معناها اللغوية يريد
 ان المصنوع لم يعرف الكناية لانه يفهم من لفظه حسب اللغة وبقائه اصطلاح
 في المعنى

في المعنى لكن هذا من يعرف اللغة من المنهني واما المبتدئ فيحتاج
 اليه الى التعريف اذ طلب المجهول ومعرفة حال فليست فظن وطول
 من معناها اللغوي ان يعبر عن شئ معين عند المتكلم والمخاطب
 بلفظ غير صريح متعلق ببعض قوله في الدلالة عليه ان على ذلك الشئ المعنى
 قيد لغير صريح وانما لم يعبر عنه بلفظ صريح لغرض من الاغراض كالابهام
 ان وذلك الغرض مثل ارادة ابهام الشئ المعين على السامعين
 اما المخاطبة من السامعين او مخاطبة السامعين عنه كقولك جاءني
 فلان وانت تريد زيدا فانه يعبر فيه عن شخص معين بلفظ فلاح
 ولم يعبر عنه باسم الصريح الذي هو زيدا لغرض ابهام على السامعين
 لاحد المخاطبتين وكما فلاح وكوه ان وكمل الابهام من اظهار
 نوع خصاصة لكثير الامداد ومن شناعة المعبر عنه كظهوره من شيئا
 كذا قال الشارح في حاشيته على الامتناع يا للعجب كل العجب من الشارح
 حيث جعل معنى الاصطلاح لها معنى لغويا مع ان الشارح الاول
 وغيره جعلها ما جعله الشارح من المعنى اللغوي ومعنى اصطلاحيا
 ومعناها اللغوي عند علماء وهو ترك النصريح ففعل الشارح
 ذهب الى عدم وجود معنى اصطلاحيا لها ولعل منشور موافقة
 بالمعنى اللغوي في المعنى والله اعلم قوله غير انها لو كان ان الكناية
 ظهرت استثناء من قوله لانها على معناها اللغوي بمعنى المعنى به ان المعنى اللغوي
 الذي كنه به لا بمعنى المصدر الذي وهو التكنية بقرينة اطلاقها
 على نفس الاشياء قال الشارح الاول والمراد به معناها ما كنه به لا المعنى
 المصدرية ولا كل ما كنه به بل بعض المعنى وهو ان ذلك البعض ان بعض
 الكنايات الذي عده من الجنيات كم اربطكم ويحيى ان لفظكم

في المعنى
 وهو كناية عن ابهام
 اصطلاحيا
 اصطلاحيا

للمعنيين محتاجين الى التمييز ففرقوا من التفریق الى فرق النماذج
 بين تمييزها من المعنيين قوله في الاجراء متعلق بفرق قوله تمييزاً
 مفعول له لقوله فرقوا بينهما من المعنيين كما اشار اليه انما
 اشار اليه الى جهة المعنيين بقوله من المعنيين لا استغناء من
 يكون ذلك اللفظ للاستغناء وهذا الاستغناء ما في غير المعنى
 قوله عن العدد متعلق بالاستغناء فاذا كان استغناء ما عن العدد
 يكون بينهما فينصب ويفرد متابعه على التمييز وانما نصب تمييزه محلاً
 اي لاجل الحمل على تمييز العدد الوسط وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
 فانه منصوب مفرد قال امام الايوبي قوله على تمييز العدد الوسط وهو
 نوع احد عشر وانما حمل عليه ولم يحل على طرفيه فاما غير الامور
 او سطها من الامور والحمل على تمييز احد الطرفين من ثلثة الى تسعة
 ومن مائة الى الف والحمل على تمييز احد الطرفين بان جعل مجموعاً
 مجروراً كما في الطرف الاول او مفرداً مجروراً كما في الطرف الثاني
 قال صاحب المنازع قوله احد الطرفين وهو ثلثة الى عشرة ومائة
 والف وتثنيتهما وجه حكمه من دعوى بلا دليل وترجيح بلا مرجح
 لتساويهما في الطرفية بخلاف الوسطية اذ ليس لهما مساو
 في الوسطية مع ان فيه رجحاناً من وجه لانه غير الامور وغير الامور
 او سطها ووجه القائل للهندس بان اختار رجال او سط العدد
 لان هذا النوع من العدد اكثر من الطرفين ووجه الشيخ الرضوي
 بان السائل لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطية
 اولى وقال الفاضل العصام بعد نفيه عنهما ودفعه عليهما والاوجه
 ان يقال نصب تمييزكم للاستغناء مية لانه جعل تمييزكم الجزية كالطرفين
 دفعا للتكم فلو جعل تمييزكم الاستغناء مية مثلها او مثل احد طين لا يثبت
 كم الاستغناء مية لجعل كالوسط تمييزاً ولم يعكس لان كم الجزية متقدمة

متقدمة على الاستغناء مية لكون الاستغناء مية فرع الجزية فجعلت كالطرفين
 وقال الشيخ الاول ومميزكم للاستغناء مية منصوب مفرد لانها
 لما كانت للعدد وكان مميز وسط العدد وهو احد عشر الى تسعة وتسعين
 مفرداً منصوباً فجعل مميزها كمميز وسط العدد لانه لو جعل المميز
 احد الطرفين لكانت تحكماً نحوكم رجلاً وهو سؤال عن عدد الرجل
 وجوابه انه ثلثة مثلاً قوله ويكون من لفظكم اشارة الى ان قوله
 للجزية عطف على الاستغناء عن العدد ايضا سميت اي لفظكم
 بها من الجزية وان كانت وان هذه الموصولة ان ولو كانت كم
 لانشاء التثنية وانما سميت خبرية باعتبار ان متعلقها من
 متعلق كم خبر نحوكم رجلاً خبره متعلق كم فيه ضربت رجلاً وهو
 خبر وان كانت لانشاء التثنية في الرجل فلا منافاة بين كونها
 للانشاء وكونها خبرية لتغاير متعلق الانشاء والاخبار او
 فلا يضر كونها لانشاء التثنية قوله تمييزاً مفعول له لقوله سميت
 من تفرقة بينهما من بين كم الاستغناء مية وكم الجزية وقيل ان
 بين الاستغناء مية والجزية او بين المعنيين جميع التثنية من الجزية
 عن كثرة عدد التمييز فنضاف من كم للجزية الى ما من الى تمييزه
 الذي يكون بقده من بعدكم للجزية فيكون مجروراً بحكم رجل
 بالمضاف الى المميز المفرد او رجال ام اوكم رجال بالمضاف
 الى المميز المجموع وانما اختار الجر او وانما كان مميزكم للجزية مجروراً
 لانه من كم للجزية تقيض رب اذا كان رب للمقتل لان لا نشاء التثنية
 او مثله من مثل رب اذا كان للتثنية لان لا نشاء التثنية كما في مقام
 المدح والذم قال صاحب المنازع قوله لانه تقيض رب او مثله الاول
 باعتبار ان رب للمقتل في وضعه والثاني باعتبار انه للتثنية في الاستعمال
 كما في مقام المدح او الذم فحمل من كم للجزية عليه من على رب حمل التقيض
 او النفي في الجزية من باضافة لفظكم الى المميز فالحمل في مطلق الجزية

وقال بعض المحققين قوله والحمل على تمييز الطرفين حكم والتمسك بالطرفين انما هو على الوسط
 لان الزائد انما هو في النص فتميزت وكلاهما على غير ميعر لجزية من ان يكون خبراً لان الجزية

او بكم للجزية فميز العدد المضاف وهو ثلثة الى عشرة ومائة
 والف بضمه اس ذلك الميز مفرد كناية رجل وبعده اس ذلك الميز
 مجموع كثلثة رجال محل اس ميزكم للجزية عليهما اس على المفرد
 والمجموع قال امام الايوب قوله محل اس تميزها عليهما اس
 على النوعين قوله دفعا مفعول له لقوله محل للتحكم وبناءوها
 اس لفظه كم مطلقا واقع لكونها اس لكون لفظه كم موضوعا
 وضع الحرف اس كوضع الحرف في كونها موضوعا على حرفين وهما
 الكاف والميم فاستهت الحرف وهذا وجه مشترك بين كم الجزية
 كم الاستفهامية واسترنا اليه اتفاقا قلنا مطلقا قوله
 ولكون الاستفهامية معطوف على قوله لكونها متضمنة لمعنى الحرف
 وجه خاص بالاستفهامية واحتاج الى وجه آخر لبناء الجزية فلذلك
 قال محل الجزية اس كم الجزية يعني فوجه بناء الجزية حملها عليها
 اس على الاستفهامية من قبيل محل النظر على النظر وقوله كذا
 عطف على قوله كم قوله يكون اس كذا للعدد قال امام الايوب
 قوله وكذا اس وبعض الظروف لفظ كذا للعدد كما يكون لانتفاء
 كذا لغيره وقد يحى اس لفظ كذا لغيره اس لغير العدد ايضا اس
 كما يحى للعدد او كما يكون للعدد كوجه جيت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة
 مثلا او كناية عن يوم العيد ينصب ما بعده على التمييز لما تر
 من المحل على ميز العدد الوسيط في كم الاستفهامية كبناءوها
 اس كذا واقع لانها اس لفظه كذا او كلمة كذا في الاصل
 قبل دخول كاف التشبيه او في اصل الوضع ذاء من اسماء الاشارة
 اس اليه من جملة اسماء الاشارة دخل عليها اس على لفظه ذالك
 التشبيه فصار المجموع منها بمنزلة كلمة واحدة لكون المجموع موضوعا
 للمعنى الذي يلابس بمعنى كم وهو العدد فتبقى ذاء اس كلمة ذاء على اصل
 بنائها اس ذاء فلا يحتاج الى ذكر وجه آخر زائد على اصل بنائها نحو

في اشارة الى تشبيه المظروف عليه والى استغنى قوله

نحو عنون كذا درها قال المصنف في الامتنان وينبغي للمصنف
 وهو البيناء اس ان يذكر في اللب الذي هو متى الامتنان
 كاي اس لفظ كاي وهو بفتح الكاف وقع الهامزة وبشدة الياء
 فانه اس لفظ كاي مبنى ايضا اس كلفظ كذا او مثل بناء
 لفظ كذا وما قبله ملاس بمعنى كم الجزية ثم شمع الى استدلال
 وجه بناء بقوله واصلها اس كلمة كاي كاف التشبيه اس
 لفظه كاف التشبيه دخلت اس كاف التشبيه على اس اس لفظه اس
 بتشديد الياء ولفظ اس كانه في اصل وضعه معربا لكنه ازيل
 عن الجزية معناه اس الاخر اس فصار المجموع من اللفظين اس
 لمجموع الكاف واتي اسما واحدا اس كاسم مفرد في كون المجموع
 والا على معنى مفرد وليس ذلك المعنى المفرد ملاسا بمعنى احد الجزية
 بل بمعنى كم الجزية وهذا الاضمار بالكثرة فلذلك صار لفظ كاي
 مبنيا اس كانه هم مبنى على السكون لكونه بمعنى الاكم المبنى الذي
 هو كم الجزية ومنه سبالة في البناء على السكون وقوله اخره
 مبتدأ اس اخر الاسم المبنى او اخر كاي او اخر هم واحد نون
 ساكنة خبره يعني صار ذلك الاكم مشابها للاكم المبنى الذي
 اخره نون ساكنة كالنون الذي وقع في آخر من بفتح الميم وهو
 الانسب لكونه هما وقوله لا تنويتمكن عطف على قوله نون ساكنة
 اس ليست النون الساكنة التي في آخره تنويتمكن كما كانت تلك
 النون الساكنة في الاصل تنويتمكن ثم استشهد على كونها نونا
 ساكنة لا تنويتم ولذا اس ولكونها نونا ساكنة كما في سائر المبنيات
 عليها لا تنويتم يكتب بالنون اس يكتب فيه بعد الياء نون لا صورة
 له في الخط وقوله كيت وذيت بحركات التاء التثنية لكن الفتح
 استمر ولا يستعملان اس لفظ كيت وذيت حالان الحالات

كنه لم يذكر للتشبيه على الخط
 رتبة في البين لكونه اصلا معربا
 في اشارة الى تشبيه المظروف عليه والى استغنى قوله

الا ان يستلزم حال كونها مكررين بواو العطف يكونان اس
 لفظ كيت وذيت الحديث اس للكناية عنه اس عن الحديث
 هو بمعنى الجملة والكلام قال ولما في الاول قوله الحديث اس
 للكناية عن الحديث والجملة نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر
 زيت وزيت فزيت الاول مبني على الفتح منصوب المحل على انه خبر كان
 وزيت الثاني كذلك مبني على الفتح منصوب محلا معطوف على الاول
 قال البعض قوله وكان الامر زيت وزيت اشارة الى ان كيت
 وزيت قد يكونان فضلتين وبنيا اس كيت وزيت لكونهما
 اس كيت وزيت عبارتين عن الجملة التي عدت موبين الاصل
 على ما نقله الشريف عن بعضهم فبنيا لما سبتهما لمبني الاصل ولو
 في الجملة فالمراد بمبني الاصل اعم ما فيه شبهة لما فيه من الاختلاف
 ونظيره ما سبق من كون الحجاز مطا بقيا وليس هذا با بعد عن المناجاة
 له بالوسطه واما ما ذكره الرضوي من الرد بان الجملة ليست بجمنية
 ولا معربة لكونها من صفات المفردات فكيف يصح بناؤها
 لما سبتهما لها ومن الجواب بانها من حيث هي لا تستحق الاعراب
 لعدم التقصص والمفرد الواقع موقعها جعل كما هي في اتفاق الاعراب
 فبقى على البناء كما هو الاصل في الكلمات لان المفرد لا يخلو عنهما
 فليس بمرضى لما مر ان هذا مذهب مرجوح ولزوم عدم اخصار
 سبب البناء في مناسبة مبني الاصل ولانه ينبغي ان يكون
 هذا من عداد الغير المركب لا مما تناسب على ان كون من عداد الاسماء
 ممنوع ايضا اذ لو كان كذلك لاعرب ان كان في التركيب وليس
 كما ذكره كذا في حاشية الامتياز وانما طولت التاء ولم تصر طاء
 في الوقف لانه كناية بنت عوضا عن الياء المحذوفة والاصل
 بالتشديد وقال بعض شراح المصباح فان قلت لم كتب التاء
 طوية ولم يكتب مدورة كما في كية وزية قلت لانها ليست ببناء

بناء التانيث بل هي عوض عن الياء المحذوفة لما كان هذا التانيث
 مختصا بالتأنيث كما في بنت صار تحلا له فوجب سقاط التانيث
 لئلا يجمع علاقتا تانيث والكلمات المتضمنة بمعنى ان الشرطية
 كالكلمات المجازاة او الاستفهام كمن وما وغيره اس غير من
 وما كايه واني وميت قال بعض المحققين والكلمات المتضمنة
 بمعنى ان الشرطية او الاستفهام وهي نحو من وما واني واني
 وميت مشتركة تلك الادوات بين الاستفهام وبين الشرط
 واذا امتنع في الشرط كثيرا وكيف واياي مختصا بالاستفهام
 وهذه الكلمات من المبني العارض الغير المنفك عنها البناء
 وجه البناء اس سبب بناء الكلمات المتضمنة بمعنى ان الاستفهام
 ظاهر لتضمنها معنى الحرف غير اى واية بتشديد الياء فيها
 وانما يستثنى اس واية فانها اس لفظ اس واية معربان
 لما مر في بحث الموصولات من ان قوله ما لم يحذف صدر صلتها
 لا التزامهم فيها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية كذا قال البعض
 اقول قوله لما مر اس لا التزامهم فيها الاضافة المرجحة لجانب
 الاسمية وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها
 اس الظروف ليس بمبني والمراد به اس مراد المحقق ببعض الظروف
 هم الزمان والمكان لا اس ليس المراد به ما اس النظر الذي اعتبر
 فيه اس في ذلك الطرف الظرفية اس معنى الظرفية انتفى ما اعتبر
 فيه الظرفية او ليس المراد به ما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحة اس ذلك
 الاعتبار او اعتبار الظرفية في مذ ومنذ ذكره اس ذلك المراد
 القاضل العصام في شرح الكافية لكنه اس ذلك المراد خلاف
 وقال المحقق في الامتياز ذكرها اس مذ ومنذ في الظروف

لتقن مع الحرف اي لتقنها مع الحرف لان معناها اي المشددة
 الى هذا الان اي ما رأيت الى هذا الان وقيل في وجه بناء المشددة
 شبهها بالحرف لانها اي المشددة مثل لما من الجب زاة في شتراق التي
 وعوض وقوله بفتح العين وضم الصاد تفسير لتصبح اللغة في المشددة
 اي في اللغة المشددة وقد جاء في عوض فتح الصاد في اللغة وكسر
 اي وكسر الصاد في اللغة الاخر وهو اي عوض متساو للفرق المتساوي
 الخفي فله اي ذلك الزمان كولا اراه بفتح الهمزة عوض اي لا اراه
 فلانا ايها وبناء اي وجه بناء عوض على الضم لكونه اي عوض
 مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد لان ما قطع عن الاضافة مشابه
 ومناصب للحرف في الاحتياج والباء في قوله بدليل اخر اي
 عوض للاستتانه يعني انما حكم على عوض بانه مقطوع الاضافة بفتح
 دلالة كونه معربا معها اي اذا كان مع الاضافة نحو عوض العائنين
 اي لا افعله عوض العائنين اي يعني انه يعني وهو الاطري والآخر
 اي ومعنى الدهر ما اي الموجود الذي يبي على وجه الارض ومنه ومنه
 ومعدان ظرفان ايها وبناء اي ومنه لهما ففترها اي ومنه
 حال كونها لهما ايها اي ومنه حال كونها حرفين في اللفظ
 واللفظ وصي لهما شئ بالحرف لكونها مثل الحرف لصورة ومعنى وكذا القائل
 وعلى اذا وقعت سماء كذا قاله امام الايوب وكونها اي ومنه
 مقطوع عن الاضافة كقبل وبعد ولما اي لكونها مقطوع عن
 عن الاضافة بين الثاني اي ومنه على الضم لا اجتماع الساكنين عطف
 على ولذا اي وايضا بين الثاني دفعا لا اجتماع الساكنين وبين الاول
 اي ومنه على السكون لعدم اجتماعهما اي الساكنين واذا التي اي ومنه
 الساكن بعده يعني اخره اي من للاتباع كقوله الحكيم اول لغة من ادبهم

اي المشددة

اي في اللغة المشددة

او يعني اخره حين لقي الساكن لان اصله اي من منه بدليل انه
 اي من له لوسي به اي من يصغر على منبه ويجمع على امتداد اذا تصغير
 والجمع يرد الاشياء الى اصولها قوله تدبر فيه اشارة الى قصر
 في بحث حروف الجر من ان قولهم المذكور غير مشوق به لما قال
 صاحب المغني انه غير منقول من العرب وقال الرضي ايضا نظرا
 عن صاحب المغني ان قولهم منبه وامنا ذ غير منقول عن العرب
 واما تحريك ذال فذ بالضم في نحو هذا اليوم اكثر من الكسر فلا يدل
 ايضا على ان اصله منذ يجوز ان يكون للاتباع انتهى واما الى ما ذكره
 الفاضل العصام بقوله ونحو نقول تفسير قول النخاعة انه لوسي
 بفتح ولم يكن اصله منذ لشد آخره لان القاعدة في التسمية
 بشئ اخر غير المدة واذا صغر من مشددا قيل منبه واذا جمع
 نقيل امنا ذ فلما قيل منبه وامنا ذ على انه رد الى الاصل في التسمية
 ولا يخفى ان فيه تطويلا اذ لو ثبت انهم جعلوه عند التسمية به منذ
 لثبت اصله منذ بلا حاجة الى التمسك بتفسيره وجمعه انتهى
 وفيهم ما ذكره الفاضل العصام جواب عما يقال انه لا حاجة
 في تفسيره اسماء الى التسمية به بل الاحتياج اليها في تفسيره
 حرف جر كما تقر في محله وحاصل الجواب نعم لكنه لو لم يسم بهذا الاسم
 ولم يكن اصله منذ لم يعلم كيف يصغر كذا في المنافع فلما احتج
 الى التحريك للساكنين عاد اي من الى اصله اي من وهو الضم
 نحو هذا اليوم بهم الذال فده اي قدم المص من على منذ لما مر
 في بحث حروف الجر من ضفة من وكونه لغة عامة العرب بخلاف منذ وقيل

قائله على ما وجدنا الجنب في شرح الكافية ان بناءه رر مند تكون
 وضعه وضع الحرف رر كوضع الحرف ومنه تحول عليه رر على مند
 في سبب بناءه وقال الفاضل العصام ولو ثبت هذا رر حمل مند
 على مند لثبت ان مند ليس اصلا رر لند والا رر وان كان
 مند اصلا لند قال صاحب المنافع قوله والا رر وان لم يثبت
 ان مند ليس اصلا بل ثبت ان مند اصلا فكيف يكون
 رر استقام لانكار رر فلا يكون مند اصلا في البناء رر اصلا
 لند في البناء وقوله سابقا خبر بعد خبر ليكون في اللفظ وفي المعنى
 خبر لئلا يكون عليه رر على مند في البناء اذ الفرع لا يكون سابقا
 على الاصل يريد العصام ان مند ليس باصل لند وليس تحول عليه
 بل الامر بالعكس ودليل الفريقين معلوم من تقرير العصام
 كذا قاله البعض قوله ولانه رر مند عطف على والا ودليل آخر
 غير ما ذكره الفاضل العصام غالب في الاكم ومنه غالبية الحرف
 وهذا مبني على ما رر على الغالب الذي حكاه رر ذلك الغالب
 الرجاء فاعل حكاه عن النجاة متعلق بحكاه قوله لان الحذف
 تبديل لكوة مند غالبا في الاكم ومتعلق بقوله غالبية الاكم وذلك
 مثل حذف نون مند قال الاستاذ قوله لان الحذف علة للنفي
 الذي هو قوله ليس اصلا لا يلحق الحروف قال بعض الافاضل
 قوله لان الحذف لا يلحق الحروف هذا تنوير للسند يعني لو كان اصل
 مند لزوم التحرف والحذف في الحرف وليس كذلك والا لبيث
 في علم الصرف وليس كذلك انتهى ولا يستبعد في ذلك رر في كون المحقق
 غالبا في الاكم والاصل في الحرف كذا في الحاشية قال صاحب المنافع

في اللفظ وفي المعنى خبر بعد خبر لئلا يكون

قال صاحب المنافع قوله ولا يستبعد في ذلك رر كونه مند اصلا
 لند مع كونه مند اصلا في البناء وسبقا عليه بالذات مع كونه
 مند غالبا في الاكم ومنه في الحرف لما ذكرنا فكيف هذا رر لما قاله
 الفاضل العصام ولما قاله الزجاج ان هذا رر كونه مند غالبا
 في الاكم ومنه في الحرف عجيب لانه لانه لم يغلب مند في الاكماء
 كيف يكون مند غالبا فيها وهو مخفف عنه كما لا يخفى على من
 كره رر لذلك المن ادعى استبعاد واذا انما بين رر اذا لزوم
 اضافة رر اذا الى الجملة سهمية او فعلية وحسب رر اسم اصلا
 اليها رر الى الجملة فهو رر ذلك الاكم في الحقيقة مضاف الى معناه
 رر الى مضمون الجملة وهو المصنف الذي تضمنه الجملة لانه الجملة
 من حيث هي هي ليست بمعرب ولا مبني كذا قاله البعض وهو
 رر مضمونها غير مذكور صريحا وتوضيحي انه ليس ظهور الاضافة
 في الجملة في كونها مضافا اليها لعدم ظهور اثرها وهو الجبر
 في المضاف اليه لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو مضمون الجملة
 في الحقيقة كذا قاله البعض فكأنه رر مضمونها يعني اظن انه قد رر
 في القايات رر الجبهات الست لما عرفت انه يذف منها ما بينها
 وهو المضاف اليه ولهذا بينه كالقايات ولم بين رر اذا على القم
 قوله لان الالف التي في الاخر علة للنفي لا يحملة بشد في الميم
 رر لا يحمى البناء على الضم لان الالف يقتضي ما قبله مفتوحا او
 لا يحمى الضم بل لا يحمى حركة اصلا واذا انما بين رر اذا لما مر
 رر للعلامة التي منوط على قوله للزوم اضافة الى الجملة قال صاحب المنافع
 قوله لما مر من لزوم الاضافة الى الجملة الخ ولم يتعرض المصنف ليعني اذا واذا

والثالثة - لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون والرابعة
لدن بفتح اللام والدال وسكون النون والخامسة - لدن بفتح اللام
وسكون الدال وكسر النون والسادسة - لدن بفتح اللام وسكون الدال
والسابعة - لدن بفتح اللام وسكون الدال والثامنة - لدن بفتح اللام
وضم الدال وكلها بمعنى عند وقد عرفت الفرق بينه وبين عند
انتهى كلامه وعبارة المصريح كقولها ان تلك اللغات الثمانية
بناء على ما لا يخفى على من له ادنى استعداد او على ذوق لا فيها هم
قال الفاضل المصمم في شرح الكافية ولا يخفى ان الثلاثة الاخيرة
وهي لد بفتح اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وسكون الدال
ولد بفتح اللام وضم الدال مبنيات على السكون قبل ان اخرها
ان الثلاثة الاخيرة علة لكونها مبنيات النون الساكنة
المحذوفة والجال في البناء والجال الاخر ان الكيفية التي
في اخر الكلمة دون الوسط او دون وسط الكلمة والقول
ان الحكم بان الاخر فيها ان في الثلاثة الاخيرة منه والمعتبر
هو ان المعتبر الدال دون المحذوف الذي هو النون الساكنة
قوله والقول ان مبتدأ خبره قوله مردود بان المحذوف لعله
وهي لا لتقاء لا ينسب ان المحذوف يعني ان المحذوف لعله
كأنه كور نعم صحيح ذلك ان ذلك القول الذي هو المعتبر هو
الدال او القول بالاعتبار وهو الدال قال البعض بقوله
نعم يصح ذلك ان ذلك القول الذي هو مردود في بضم الدال
دون غيره ان غير له بضم الدال وان دفع عطف على ان الثلاثة
مبنيات بحذف الحرف الصحيح متعلق بدفع قوله لا يطبق ان ذلك
اليدفع خبره ان كسر جراً هم ان النواة على ذلك ان ذلك الذي حذف

ان النون الساكنة المحذوفة

ان النون الساكنة المحذوفة

بحذف حرف الصحيح قال الاستاذ قوله لكن جراً هم
من الجراءة من جراً النواة على ذلك ان على الدفع لا لتقاء الدال كنيته
بحذف حرف الصحيح وقال البعض قوله لكن جراً هم بتشديد الدال
فعل ما من من الجراءة على ذلك ان على دفع التقاء الدال كنيته
بحذف حرف الصحيح قوله حذف النون فاعل جراً هم في له
بلا علة لانه لما حذف بلا علة رأوا حذفه لا لتقاء الدال كنيته
اولى انتهى ما قاله المصمم او انتهى كلامه وقوله قيل قائله
الفاضل الجاني بنيت ان لفظة لدن وليست له لوضع بعضها
ان لوضع بعض لغاتها وهي لد بفتح اللام وسكون الدال ولد
بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال يعني ما كانت
بغير النون والالف وضع الحرف ان كوضع الحرف في الكون
موضوعاً على حرفين كمن ومن وان كان مشتركة في المعنى بخلاف
كفولس ولدن فانها موضوعاً كوضع الاكم يعني انها على ثلاثة
احرف وحمل البناء من ذلك البعض ان البناء الذي لم يكن
على وضع الحرف عليه ان على البعض الذي وضع وضع الحرف
من حمل النظر على النظر في المعنى ورد ان ما قاله القائل
او قدل القائل او ما ذكره القائل انما بان الواضع ان
بظريق هو ان الواضع انما يصح ان الواضع وضع الحرف ان
كوضع الحرف قوله ما مفعول يصنع عبارة عن الكلمة كانه
ان الواضع يعرف ان الواضع انه ارتكف الكلمة يكون ان تلك
الكلمة في التركيب مبنية ما به ان تلك الكلمة وارجاع
النار الثلاثة الى الموصول باعتبار لفظه قال البعض قوله
ما به ان ان المشابهة ما يعرف انه ان بالحرف فلو وضع ان في الوضع

وضع الحرف ار كوضع الحرف قوله قال وضع ال في مبتدأ جزه
 قوله لا يصلح ان يكون ار لا يصلح كونه وجهها ار سببا
 للبناء لان ال كانه بمدة مقدمة على الوضع والفاضل المعصم
ار وورده ايضا الفاضل المعصم في شرح الكافية بانه
ار ال ن وهو متعلق بـ ار المعبر عنها بالاجوز تخرج
 بناء الاصل وهو ما يكون فيه نون والفتحة بين البعض الذي
 لم يكن على وضع الحرف ار وهو ما لم يكن فيه نون والفتحة
 بين البعض الذي وضع وضع الحرف يحصل ار البناء بالتقريب
 فيه ار في البعض الذي وضع وضع الحرف قوله فان وجوده
ار التقريبي علة لعدم الجواز بعد بناء ار البعض الذي وضع
 وضع الحرف قال صاحب المنافع قوله فان وجوده ار
 وجود ما يحصل ال بعد بناء ار بعد بناء الاصل كما هو ظاهر
ار البديهي وقال الرضي انما بنيت كلمة ار وما بعده
 لاستلزامها ار كلمة ار ولما بنيت ار قال صاحب المنافع
 قوله لاستلزامها ار بنيت ار ولغاتهما لاستلزامها
 الابتداء الذي هو معنى من وقال صاحب المنافع ويذكر من
 كثيرا وقد تقدم ار اما ار فلا دليل على بناء ار لانه بمعنى عند
 وهو معرب هكذا في الرضي ويقال ان الدليل على بناء ار ان ار
 ولدهن ولغاتهما مشتركة في معنى عند لان ار ولغاتهما يلزمها
 الابتداء وقال الفاضل المعصم في وجه البناء في شرح الكافية
 والا قرب ان يقال انما بنى لفظ ار وما بعده لتضمنه ار لفظ ار
 وما بعده قوله ويجعل ال جواب عن سؤال مقدر نشأ من قوله
 لتضمنه وهو انه لما تضمن معنى من فيكون ذكر من فضله فاجاب بقوله

بقوله ويجعل دخول من تأكيذا للمعنى التضمن فعله هذا
ار على هذا التقنى ار على كونه تأكيذا قال البعض قوله
 فعله هذا ار على ما قاله المعصم لاحاجة ال الى تقدير من
 اذ لم يذكر ار من كما قدرة ار من الرضى في شرحه على الكافية
 قوله والكاف عطف على بعض الظروف لا على مدخول نحو
 كما لا يخفى ار المبني للآدم ما ذكره والكاف الذي بمعنى مثل
 نحو يحنك عن كالبرد المنهم وفسره بقوله ار عن اسنان
 وهو اشارة الى الموصوف المحذوف وقوله مثل البرد
 اشارة الى معنى الكاف والبرد هو حب الغمام وقوله
 الذائب اشارة الى معنى المنهم فانه هم فاعل من الانهمام
 وهو الذوب وقوله للطاقتها اشارة الى وجه التشبيه
 والمصراع الاول قوله ثلاث بيض كنعاج جم قوله نجاج
 بالكسر جمع نجية وهي بقرا الوحش وقوله جم بهم الجيم
 جمع جاء وهي الى لا قرن لها والمنهم الذائب وقوله ثلاث
 مبتدأ جزه يحنك عن ار مثل البرد الذائب في الرقة
 واللطافة كذا قاله امام الايدوب الانصار ار في حاشية الجامي
 وعلى معنى فوق نحو من عليه ار من فوقه وعن بمعنى الجانب
 نحو من عن يمين ار من جانب يمين قوله الاحمية صفة للثلاثة
 الاخيرة وهي الكاف وعلى من والقرينة على جميعها ار هذه الثلاثة
 الاخيرة دخول حرف الجر عليها ار على الثلاثة الاخيرة لامتناع دخولها
ار حرف الجر على حرف الجر لان حرف لا يدخل على مثله والمبني غير اللازم
 وهو ما ينفك عن البناء بقرينة المقابلة من النوعين ار
 من نوعي المبني العارض فيه اشارة الى ان الالف واللام للمعبر
 اربعة اقسام القسم الاول ما ار هم اشارة الى ان ما

على جميعها ار

وعبارة عن اسم مطلقا من سواء كان ظرفا او لا او سواء
كان من الظروف او لا قطع عن الاضافة - قوله بحذف المضاف اليه
متعلق بقطع وقوله بلا عوض متعلق بالحذف من غير عوض
عن المضاف اليه المحذوف اقول هذا قول المصنف في الامتنان
لكنه مخالف لمراعاة طحا لانه ذكر فيه للمضاف اليه المحذوف قولان
الاول ان يكون بلا عوض في الجنب وبعوض في المعرب والثاني
بالعكس ليس من هذا الباب واختار الرضوي الاول وفر المص
قول البيضاوي به ولذا قال بلا عوض لكن في هذه الرسالة
اخذه الثاني دون الاول ولذا قال منويا فيه المضاف اليه ولما دخل
الساكن عن هذا فشر بالاول تابعا للامتنان فكان مخالفا
لتصريحه ولو تكرر هذا البياء لكان صوابا وانما قيد بالحذف
بلا عوض اذ لو عوض من التنوين عنه من عن المضاف اليه المحذوف
فكان من غير مخالفة لان المضاف لم يقطع بل يقطع المضاف عنها
من عن الاضافة فيرب من المضاف كما يرب ما لم يقطع عن الاضافة
وقوله من الحذف مع العوض او حذف المضاف اليه بعوض
في غير الطرق قوله وهو مبتدأ خبره قوله كثير في كلام المعرب
خو قوله تعالى وكل من كل المهنكين خبرنا ان يبتدأ به ان لكل
المهنكين الامثال من البراهين على الابعاد ولم يهلكهم غير انذار
لذا في تفسير الكواشي قوله وفي الطرف معطوف على قوله في غير الطرف
من وهو في الطرف قليل في كلام المعرب نحو قوله من الساكن فباع في
الشراب وكنت قبل اكاد اغص بالماء والفرات قوله فباع ان
سهل وقوله في متعلق به والشراب فباع فباع وفي المتكلم في كنت
لهم وقوله قبل منصوب لفظا على الظرفية والتنوين عوض عن المضاف
المحذوف من كنت قبل هذا الزمان واكاد من افعال القارية واغص
فعل مضارع من غص يغص غصه من باب علم او فتح وهو

وهو يفتح الفين المعجزة والهاء المهملة ضد السهولة وهو خبر اكاد
وكلمة اكاد خبر كنت والفرات وهو الماء العذب يعني اصابت في فرج
فسهل دخول الشراب في حلقى بعد الغم الذي اصابت قبل هذا
بحيث اكون قريبا الى عدم دخول الماء العذب في حلقى لشدة غمى
وقصته انه قتل قريب هذا الشاعر قصا من الغم والغصة في حلقى
بحيث لا يجرس الطعام والشراب في حلقه من عدم التمكن من قصاص
ولما تمكن من قصاصه بان قتل قاتله زال عنه الغم فسهل
كذا في حاشية امام الايدوب على الجاني والمعنى ان معنى الظرف
في الحالين من في حال كونه معربا ومبنيا او في حال المعرب والمبني
او في حاله البناء ولا عراب واحد قال صاحب المنافع قوله
في الحالين من في حال البناء وحال الاعراب واحد في مثل كنت
قبلا الاخره لا مطلقا لانه في مثل رب بعد كانه خيرا من قبل مفارقه
في المبني لان المضاف اليه غير منوصي من غير ملحوظ فيه بخلاف المبني
قال ابن خلدون في الامتياز المحذوف منوصي من ملحوظ في الذهني في المبني
ومعنى من غير ملتفت اليه في المعرب فمعنى قبلا قديما وقال الرضوي
الحق هو الحق الاول من عدم الفرق وكون المعنى واحدا قال
صاحب فتح الاسرار قال الرضوي فلي هذا لافرق في المعنى بين فاعرب
من هذه الظروف المقطوعة وما بين منها وهو الحق وقيل انه في المعرب
قد يكون منويا كما في البيت وقد يكون منسيا كخوب بعد كانه خيرا من قبل
وتحقيق هذا المقام من فضل ربه وهذا المقام من معارف الاقدام
ومزال الاقدام ولقد زالت فيه للتحول اقوامهم وكلت دواء الوصول
الى الحق او هاهم منويا فيه من في ذلك الاكم المضاف اليه وانما
المصر المضاف اليه بقوله منويا اذ لو كان من لانه لو كان المضاف اليه منسيا

او غير متلفته اليه او غير ملحوظ في الذهن كما في النظر في يرب او ذلك
 الاسم المقطوع عن الاضافة او ما قطع عن الاضافة مع التنوين
 نحو رب بعد كاء خيرا من قبل فانه لما حذف المضاف اليه منهما في اللفظ
 حذف ايضا في النية لانه لم يرد خبرية بديية شئ من قبلية
 بل اراد بهما ان كل متأخر كان خيرا من متقدم ولم يسمع المنع
 في غيره من غير الظرف نحو قبل وبعد وكنت وفوق وقدام وامام
 وخلف وورا واسفل ودون ومن على اصله من على
 كعمرك حذف الياء نسيا لتقل الضمة عليها ولو حذفتم لم يكن
 بناؤه على الضم ومن علكو كعمرو قال الاستاذ قوله ومن علو
 بضم الواو وطها بجمع الفوق وقال امام الايدوب ومن على
 بضم السين السين من على بيت ومن علو من ومن علوه او لا يقاس
 عليها من على المذكورات في المتى والشرح ما في ظروف ملاس
 بمعناها من بجمع المذكورات قال البعض قوله ما من من في
 المضاف اليه نحو يمين وسفاح فاذا لم يقس عليها ما بمعناها
 فعدم جواز القياس في غيرها اولى كذا قاله امام الايدوب
 في حاشية الجاني ولا غير وليس غير وحسب وجه البناء
 في الجمع من في جميعها المشابهة بالحرف في الاحتياج الى المحذوف
 من المضاف اليه المحذوف فانه لا معنى في قولنا جاء في زيد لا غير في قولنا
 جاء في زيد حسب الا ان يقال لا غير وحسبه وعلى الضم من ووجه البناء
 في الجمع على الضم او ووجه بناؤها على الضم او والبناء على السهم
 من المقطوع عن الاضافة جرا للنقصان اتماما لنقصان حصل
 قوله ومن علو كعمرو وطها بجمع الفوق
 من المضاف اليه المحذوف لا قوس الحركات الثلاث وهو الضمة والالف

الذي هو من خواص المعرب
 وقال صاحب الشان في قوله من على كعمرو
 في الجمع من في جميعها المشابهة بالحرف في الاحتياج الى المحذوف من المضاف اليه المحذوف فانه لا معنى في قولنا جاء في زيد لا غير في قولنا جاء في زيد حسب الا ان يقال لا غير وحسبه وعلى الضم من ووجه البناء في الجمع على الضم او ووجه بناؤها على الضم او والبناء على السهم من المقطوع عن الاضافة جرا للنقصان اتماما لنقصان حصل قوله ومن علو كعمرو وطها بجمع الفوق من المضاف اليه المحذوف لا قوس الحركات الثلاث وهو الضمة والالف

والآن عطف على ما ار لفظ ما فيما قطع ولوقده من ولوقده
 المحص الآن على غير من نحو قبل وبعد الخ او ولوقده المحص الآن
 على المذكورات من نحو قبل وبعد الخ لكاء اولى لسهولة فهم المراد
 واظهر لقربه الى المعطوف عليه لكنه اراد ان يجمع جميع ما قطع
 عن الاضافة ظروفها او غيرها قال بعض الشراح ان الآن
 لوقت حضر جميعه او بعضه ويلزم اللام وظرفية غالبة للازمنة
 ولذا اخذ الى هذا المحل ولوقده على لا غير لكاء اولى واظهر
 لكنه اراد ان يجمع جميع ما قطع عن الاضافة ظروفها او غيرها
 وجه البناء فيه رده لفظ الآن شبهه ار لفظ الآن بالحر ف
 على رأس السيرة في عدم التفرق متعلق بشبهه وقوله بنزع اللام
 متعلق بالمثنى وهذا التفرق قوله وبالنسبة عطف على بنزع اللام
 والجمع والتضييق لملازمة لفظ واحد قوله او بضمه ار لفظ الان
 عطف على قوله شبهه معنى سهم الاستارة لان معنى الآن هذا الوقت
 وهذا قول الزجاجة كذا في شرح التسهيل وقيل لان قولك الآن
 معناه في هذا الوقت عند سبويه والاضاعى والمازى والزجاجة
 او معنى حرف التعريف على رأس اليه على لانه لا يتصل بغيره وليس علما
 والظاهرة من واللام الظاهرة زائدة اذ شرط حرف التعريف
 ان يدخل على النكرة والآن لم يسمع مجردا عنها وعده من عد المحص
 لفظ الآن من غير اللازم من من معنى غير اللازم قوله وعده مبتدأ
 خبره قوله مبني على رأس من قال انه ار لفظ الآن قديم استدللا
 بقوله من ان عركا منها من الدارين من هذين البيتين قال البعض
 قوله كائنها من الدارين بفتح لفظ الدارين في المصراع الثاني بلان

بكس الميم وسكون اللام لم يتغيرا وقد مر للدارين من بعدنا
 عصره وبعد مجيء قبل كذا ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر كذا
 فترستفيد وعصر فاعل لقد مر والاصل ر و اصل لفظ ملآن في قول
 الثالث من الآن حذف نون من يرد فامر من ان الحذف لا يلحق
 الحروف الا ان يقال ان المراد ان الحذف لا يلحقها كثيرا وان هذا
 الحذف من النواو كذا قال صاحب المتافع وقال الاستاذ قوله
 حذف نون من الالتقاء الساكنين كما قال الثالث ليس من الحى
 والميت سبب انما الحى بلمية النصب وكس نون الآن
 قوله دخول من ر لدخول لفظ متعلق بكسر علفية ر لفظ الآن
 فاعلم انه معرب ورد صاحب الرد التسهيل بان هذا ر
 هذا الاستدلال ليس بقوى ر ضعيف لا احتمال كون الكسر
 متعلق بليس وعلة ليس بقوى ر لا احتمال كون كس نون الآن
 بنا ثانيا ويؤيد في بناء الان لفتحة الفتح والكسر كما في شان
 الان الفتح ر فتح نون الآن استمر واكثر من الكسر
 وقال الدماميني وفيه ر في احتمال كون الكسر بنا ثانيا او
 في هذا الرد نظر على وجهه ر النظر ان هذا الاحتمال انما يعتد به
 ر انما يعتد بهذا الاحتمال في سبب الرد لو ثبت الكسر بدو
 حرف الجر ولم يثبت ر والحال ان الكسر لم يثبت بدو حرف الجر
 بل به والثاني ر القسم الثاني من الاربعة او النوع الثاني
 من الانواع الاربعة للمبني العارض الغير اللازم المنادى وهو
 ر المنادى في الاصطلاح فلا دور فافهم ما ر اسم خودى بحرف النداء
 قوله لفظا او تقديرا تقسيم لحرف النداء ر حال كون حرف النداء ملغيا
 او مقدرا او سواء كان لفظيا او تقديريا نحو يا زيد مثال لللفظي

ملآن
 فترستفيد
 قوله لم يتغيرا

مثال لللفظي ونحو يوسف اعرض عن هذا مثال للتقدير
 ر يا يوسف و اعرض امر من الاعراض فيشمل هذا ر اذا عرف
 المنادى به ولم يقيد بطلب اجابة كما قيد ابن الحاجب فيشمل
 هذا التعريف مثل يا الله و يا سماء قوله بلا تعسف ر بلا ارتكاب
 تعسف وتكلف بخلاف تعريف ابن الحاجب وهو المطلوب اقباله
 بحرف نائبه من باب ادعاء لفظا او تقديرا فانه لا يشمل بلا تعسف
 لانه لا بد ان يجعل الاقبال اعم من الحقيقي والحكمي المفرد لا المضاف
 نحو يا عبد الله ولا المسماة به ر بالمضاف مثل يا خيرا او مثل يا طابعا
 جبلا وفيه اشارة الى ان المراد بالمفرد ما يقابل المضاف وسببه
 لا ما يقابل المثنى والمجموع بقية بين المثال الآتي المعرفة قبل النداء
 ر قبل دخول النداء وذلك مخصوص بالعلم للبناء العارض او بعده
 ر بعد دخول حرف النداء فانه ر الحذف في كونه ر على ما ر
 يرفع ر في المثالين المذكورين في الاصل من المعول المرفوع في غير صورة النداء
 اما قبل النداء فيكون حينئذ منادى يرفع الى المنادى باعتبار ما يدل اليه
 من قبل من قبل قتيلا و اما بعده فيكون حينئذ التبعيض عن المسند اليه
 بالمنادى باعتبار ما كان ر باعتبار الكون مثل واتوا اليكم اموالهم
 قال امام الايوبي قوله فانه ر فان هذا المنادى مبني على ما ر
 على ذات الاعراب الذي يرفع به معنى انه يرفع بذلك عند كون ذلك الاسم معربا
 عند غير صورة النداء وقال صاحب المتافع قوله في غير صورة النداء اشارة
 الى دفع ما يرد من ان المنادى لا يرفع بل يبنى او ينصب فكيف يبنى منادى يرفع
 الى ضمير راجع الى المنادى واعلم انه يحتل عبارة الشارع ان الدفع بتقدير
 في غير صورة النداء فلا جاز في الظن ولا في الاسناد وان يكون بارتكاب الجواز
 في الظن المستتر باعتبار الاول او الكون لفظا ر يرفع بلفظ مثل يا زيد

ويارجل او تقديرا مثل يا جلع ويا فنة او كحلا مثل يا هذا به والضمير المجرور
 راجع الى الذي هو ار ما عبارة عن الحركة هي ار الحركة الفظة لفظا
 او تقديرا والحرف الثالث لالف التثنية مثل يا زيدا ويا رجلا وواو الجمع
ار وواو جمع المذكر السالم مثل يا زيد ويا مسلمون اغاب بالبناء
 للمفعول ار اغاب المفعول المعرفة بعد دخول حرف التعريف عليه لوقوفه
ار المنادى موقع الكاف الاسميه و مشابهة ار و مشابهة المنادى
 لها ار لكاف الاسميه افرادا وتقريرا في مثل ادعوك قوله المشابهة
 صفة لكاف الاسميه لكاف الحرفية في مثل ذلك واياك لفظا ومعنى
 اما المشابهة لها لفظا فظاهرا واما معنى فلان كل واحد منهما مفعول
 لمعنى الخطاب فكان المنادى ما بها لكاف الحرفية بالوسيلة
 لان ما به المشابهة للشيء ما به لذلك الشيء اذا اعيد المشابهة
 و هنا كذلك انه قلت ما به المشابهة للشيء لا يلزم ان يكون
ما بها لذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهة
هنا بمعنى المناسبة والمناسب للمناسبة للشيء مناسب لذلك الشيء
 قطعاً ولو بالواسطة ذكره ار ذكر المص وجه البناء الى هنا او ذكر
 المص الوجه المذكور في بناءه في الامثلة في بحث المنادى وهو ار
ما ذكره في وجه البناء او الوجه المذكور في بناءه المشهور بين النحاة
 و متبعه ار ما ذكره في وجه البناء او الوجه المذكور في بناءه او متبعه
 المشهور بعض الكمل وهو عيسى الزور بن عمر بن عيسى فابنية الخارج
 قوله بمنع المشابهة متعلق باستبعاد ار بمنع مشابهة المنادى لكاف
 الحرفية وقوله بانه ار الثاني متعلق بمنع المشابهة وبيان لطريقه
 لا تعريف في كافي الخطباء الحرفية والافراد ار افراد الكاف الحرفية
 لا يكتفي في المشابهة والا ار ولو كنى الافراد في المشابهة او ان كنى

وان كنى الافراد في المشابهة ار كنى التثنية المفردة بمعنى ان العدد
 المذكورة ار المشابهة في الافراد جارية في المنادى التثنية المفردة
 مع تخلف الحكم ثم قال ار بعض الكمل والاسم عند ان بناء
ار بناء المفرد المعرفة للمفعول ار المنادى معنى الامر كنعال اصله
 تعالى بالياء المكسورة ما قبلها سقطت علامة للوقوف بمعنى انت
 قوله واجب خبران وفيه بحث لانه لم يتضمن معنى امر واحد
 بل تضمن معنى امرين اثنين ولم يقل به احد غير فابن الكمال
 و اين الجمال كذا في حاشية سياهية واما لم بين المنادى المضاف
 لمعارضة الاضافة سبب البناء وحمل عليه ار على المضاف
سبه المضاف ار سبه المنادى المضاف وهو كل هم لا يتم معناه
 الا بانضمام امر اخر اليه ولا المقول ار وايضا لم بين المنادى
 المقول لغير معين مثل يا رجلا قوله لان الامر قليل لقوله ولا المقول
 لغير معين او تعليل للنفي خطاب لمعين والمفعول لغير معين
 ليس بخطاب في الحقيقة فلا يناسب ار في لا يناسب المقول لغير معين
 الامر فلا يبنى و اغاب ار لا يبنى و اغاب المنادى المفرد المعرفة
 على ما يرفع به قوله للفرق متعلق ببنية وعلته لم بين حركة المنادى
 المغرب و على النصب في نحو يا عبدا الله والجر في نحو يا زيد ولم يوجد الرفع
 في المنادى المغرب وبين حركة المنادى الجنبية و على الضم كذا في الشكا
 وبين حروفها ار منادى المغرب والجنبية و على الياء في المغرب والالف
 والياء في الجنبية كذا في الحاشية كذا في الرخصة ار ذكر هذا الوجه كما ذكرناه
 في الكتاب المسمى بالرفع هذا ار بناء المنادى المفرد المعرفة على ما يرفع به
 وهو ار هذا الاصل في الجنبية لا يبدل عنه ار عن الاصل او عن هذا
 ما لم يوجد للمعدول عنه ار عن الاصل او عن هذا و ار مقتضى كذا

في المص اليه رس الى الراعي قال صاحب المنافع قوله كما ان
رس الى ما ذكر من الاصليه وعدم العدول عالم يوجد للعدول عنه
واعي بقوله رس المص ان لم يلحق باخره رس منادى المفرد المعرفه
الف الاستفاده او التثنيه بضم النون رس الف وقت الاستفاده
او التثنيه هذه الشرط رس قوله ان لم يلحق باخره الف الاستفاده
او التثنيه قال البعض قوله هذه الشرط الذي بينه بقوله ان لم يلحق
باخره الف الاستفاده او التثنيه اغنا يغني رس لا يغني اغنا يغني
في الواحد رس في المفرد قوله اذ الالف فادام الف مناف الي اثبات
للجزء الشيء من الحصر لضم ما رس الحرف الذي كان قبله رس قبل الالف
قوله دو المثنى والجمع متعلق ببغيد رس لا يغني هذه الشرط
في المثنى والجمع قوله اذ هما رس المثنى والجمع اثبات للجزء الشيء
من الحصر بضم ما رس ما يرفع به سواء لحق باخرها رس المثنى والجمع
الف استفاده او تثنيه اولا رس اولم يلحق خويا زيدا نا ويا زيدا نا
ان قيل ان العلم اثنى او جمع لزم فيه اللام بد لام من تعريفه الرائل
بالشكير فكيف يصح هذان المثالان اجيب بان لفظ يا قائم مقام اللام
كذا في حاشية عبد الغفور على الجامي قوله لا تتفاد المنافاة متعلق
بضم ما يرفع به وعلة له رس لا تتفاد منافاة الالف لضم ما
رس حين المثنى والجمع او حين كون النادي تثنيه او جمع قوله
لوجود الفصل متعلق لا تتفاد وعلة له بينهما رس بين الف وبين ما
يرفع به قال البعض قوله بينهما رس بين الف استفاده والف التثنيه بالنون
متعلق بالفصل يرشد اليه رس عدم المفيد فيها قال البعض قوله يرشد
اليه رس الى ما قلنا لك الاقتضا رس اقتضا المص على قوله لا وهو
وان لحق باخره الف بين على الفتح قوله لان البناء متعلق ببشر وعلة له
رس لان البناء على الفتح اغنا يتصور رس لا يتصور اغنا يتصور في الواحد

والفصل في بيان ما لا يتصور في الواحد

في الواحد رس في المفرد دو منها رس المثنى والجمع يعني لا يتصور
هذه البناء فيها ولذا رس تكون تعلق البناء على الفتح
في الواحد دو منها رس تكون البناء على الفتح مخصوصا بالواحد
خص رس المص المثال هنا رس في مقام البناء على الفتح
رس بالواحد قال صاحب المنافع قوله هنا رس في مثيل
وان لحق باخره الف رس بالواحد ولو غير على الفتح المص
من التعليق قوله لحق الالف فاعل غير وقوله بنائهما رس المثنى
والجمع ايضا رس في غير بناء الواحد قال صاحب المنافع قوله
ايضا رس كغيرها بناء الواحد من الف الى الفتح وقوله على ما يرفع به
متعلق بالبناء لحين رس المص حكمها رس المثنى والجمع ايضا رس
كما يقع حكم الواحد قوله ولان رس وجاز لا توجه آخر بمحرر المراد من طرف المص
ان تريد بالاخر ما يرفع به رس بذلك المعنى في تعريف الاعراب هو
الحرف الملفوظ آخر عند الاضافه رس حين المراد بالاخر ما يراد به
في تعريف الاعراب لا يلحق باخرها رس المثنى والجمع الف بل لو لحق رس
الالف لحق رس الالف بالنون رس بنون المثنى والجمع والحال هو
رس الالف ليس باخرها رس المثنى والجمع على هذا المعنى الذي اريد
في تعريف الاعراب ولا باوله رس وان لم يلحق باوله لام سواء كان للا
او التعجب او التثنيه واغنا قال ولا باوله لام اذ به رس باللام لا يبقى
البناء ولذا قال ابن الحاجب ويخفف بلام الاستفاده ولم يقبل وكبر
فصل عن كونه رس البناء على ما يرفع به فانه رس يرب على ما يأتى قال
مصنفك في شرح على لب الالباب ان كله فصل في الاستحالات الثابتة
و الاطلاقات الثابتة لا بد لها من ثلاثة امور الادنى اعني ما ذكر قبلها والاعلى
اعني ما ذكر بعدها و التوسيط اعني توسيط فصل البين والمقصود الايدان

بان الاول منى او مستبعد وان ذلك دليل على ان الالف منى او مستحيل
 بالطريق الاول انتهى كذا يزيد وهو مثال للمعرفة قبل النداء وبعده
 والمبني ار ومثال المنادى المبني ار لم يلحق باخرة الالف الف
 استغناء ار وندبة ولا بأول ار ولم يلحق بأول لام و يا مسلمان وهو
 مثال للمعرفة بعده ار ومثال المنادى المعرفة بعد النداء والمبني
على الالف ار ومثال المنادى المبني على الالف بلا الف استغناء
ار وندبة ولا لام مطلقا ويا مسلمون وهذا مثال للمعرفة ار
 المنادى المعرفة بعده ار بعد النداء والمبني على الواو ار ومثال المبني
على واو الجمع المذكر السالم بد ونها ار بدو الف ولا لام و و و
يا وهذا مثال للمبني على الضم محلا ار ومثال المنادى المفرد المعرفة المبني
 على ما يرفع به فله محلان قريب وهو ما يرفع به وبعيد وهو المنصب
 على المنصب ار ومثال المبني قبل النداء وهو من حيث كونه منادى
 مبني بحسب محله القريب على الضمة التقديرية والمناسب تمثله بيا قاض
 ايضا وفي ايراد هذيه المثالية الاخيرية وهما يا مسلمان و يا مسلمون
 قال البعض قوله وفي ايراد المثالية الاخيرية المصدر مضاف الى مفعوله
 وفاعله مخذوف وهو المص ار ايراد المص المثالية الاخيرية فاعله
 المراد من المثالية الاخيرية المذكوران متناوكان صاحب المنافع
 قوله الاخيرية ار بالنسبة الى المتن قوله وفي ايراد المثالية الاخيرية
 ظرف مستقر مرفوع مخلا مقدم وقوله تفنيه مبتدأ مؤخر على ان
بفتح الالف وسكون الشين بمعنى السا لان ضمير السا ان مقدر
 ليس المراد بالمفرد الذي في قول المص المنادى المفرد المعرفة ما يقابل المثنى الجمع
 بل المراد به ما يقابل المضاف وبشبهه ار شبه المضاف ويرشد الى
 ان الى ذلك المراد يعني ويدل عليه قوله ار المص وان كان ار المنادى
 مضافا ار ومثاله ار بالمضاف ار المص ار بشبه المضاف
 كما ار تم انصل به ار بذلك الكم ار يحي بعده قوله شئ فاعل انصل

على الالف

فاعل انصل قوله من عامة بيانه لشئ ار من تمام معناه وذلك
لشئ ثلاثة ضروب اما معمول له ار لذلك الكم ار ويثبت له ار لذلك
الكم قانه لدلالة على معنى في المتموع بجزله جزئه وذلك انفت اما جملة
نحو يا حليما لا يجل او ظرف نحو يا نحده من ذات عرق وهو معطوف على جملة
او رد بالذكر مع انه داخل في الجملة اشارة الى ان في الظرف اختلاف
تقدير عامله فعل او هم او معطوف عليه ار على ذلك الكم وهو
معطوف على قريبه وهو قوله او نفت له او بعيده وهو قوله معمول له
 قال الاستاذ قوله اراد به ار اراد المص شبه المضاف ما ار المنادى
 انصل به ار بالمنادى يعني يحي بعده جملة صفة ما اوصلته قوله شئ
 بالرفع فاعل انصل من تمام ار المنادى معمول له ار وذلك لشئ
 معمول لذلك المنادى نحو يا العاجلة او نفت له وذلك النفت جملة
نحو يا حليما لا يجل او ظرف نحو يا نحده من ذات عرق عليه ورجعة الهم
السلام او معطوف ار او ذلك معطوف عليه ار على ذلك المنادى بناء
على ان يكونا ار المعطوف والمعطوف عليه مع سما لشئ واحد ادكان
لمكة ينصب ار المنادى بناء على انه ار المنادى مفعول به للفعل المخذوف
وجوبا وناحية الفعل المقدر لان الفعل لكونه اقوى في العمل يحل سواء كان
مذكورا لفظا او مقدرا فيكون العمل لا الحرف لانه عند وجود القوى
لا يقدر ان يحل الضعيف لضعفه فكان نصبه بالفعل المقدر هكذا
عند سببه به ومن تبعه واما عند المبهر بحرف النداء لكونه نايبا منا الفعل
الناصب له لانه ما حذف الفعل وجوبا وناب الحرف منا به وعز في الحل
عن العمل ورث الحرف فحل على منا ب منا به ورد بان الفعل الناصب له وان حذف
لفظا الا انه مقدر نية والمقدر في النية كالملفوظ لفظا واذا كان ملفوظا
لفظا فالعمل له ليس الا واذا كان مقدرا فالعمل له ايضا لقوته في العمل
فيعمل سواء كان ملفوظا او مقدرا وقال ابو علي النارسي في بعض كلامه ان يا وخواته

نحو يا نكته ونكته

اسماء افعال تقع هذه بين المذهبين من مذهب المبرد ومن مذهب ابو علي
لا يكون النادى من نصب المفعول به فيه بفاعل واجب الحذف بل النادى
منصوب على مذهبهما بفاعل مذكور لفظا وهو حرف النداء لكونه ثابتا
منابه الفعل عاملا عمله عند المبرد وهم فعل عند ابو علي وعلى مذهب سيبويه
والمبرد وابو علي كلها مثل يازيد جملة وليس النادى احد جزئ الجملة
فمن سيبويه جزء الجملة من الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد
حرف النداء نائب مناب احد جزئ الجملة من الفعل والفاعل مقدرا
وعند ابو علي احد جزئيهما هم الفعل وهو حرف النداء والجزء الاخر
ضمير مستتر في حرف النداء لكونه هم فعل يقبل الاستئثار كاسماء الافعال
فيكون جزءا الجملة كلاهما مذكوران الا ان احدهما يعني المندملفظ
والآخر يعني المنداليه مستتر فيه فالنادى ليس احد جزئيهما ايضا
والجنازة من هذه المذاهب مذهب سيبويه عند المصنف ولذا قال
المصنف رحمه الله ينصب بفعل مقدرا واليه ذهب العلامة الزمخشري
ايضا قوله لا يبقى من النادى قبل كونه منادى على ما ارى على حال
كأن من النادى قبل كونه منادى عليه ارى على ذلك الحال وهذه تغيير
لينصب ودفع لما يرد على استغفاره عليه ارفع عينيك سواء كان ذلك
النصب لفظا او تقديرا او محلا الذي من النصب الذي هو من ذلك
النصب الاصل قال صاحب المتافع قوله الذي هو الاصل صفة للنصب
ار هو الاصل في النادى لا يبدل عنه ار عن ذلك النصب في النادى
المضاف او المضاف اليه او التكرار ولا يبدل عن ذلك الاصل الى الصم
وغيره من غير الصم قوله لعدم الداعي من المقتضى علة لا يبدل ومتعلق
به قوله ولان الاضافة متعلق بلا يبدل ايضا وعلة ثابتة له قوله
لكونها من الاضافة متعلق بترجى الآتي وعلة له مقدما عليه من خواص الام
ترجى من الاضافة جانب الاسمية ويجعل من الاضافة المشابهة
من مشابهة النادى للكاف ضمنية ومثابهة النادى للمخاف الاسمية

من المند والند اليه على هذه المذاهب كلها

للكاف الاسمية افرادا وتعرفيا في مثل ادعوك الميثابهة
لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى ومثابهة النادى لبنى الال
ضعيفة فلا يرد من ولما ضربنا قوله ينصب بقولنا يبقى على كانه
عليه لفظا او تقديرا او محلا الخ قال البعض قوله فلا يرد تخريج
على تفسير ينصب بقوله من يبقى على ما كان عليه الخ انتهى او لما كان
مراد المص بقوله ينصب يبقى على كانه عليه فلا يرد ان نصب النادى
تحصيل الحاصل قوله او قبل كونه من النادى علة للمعنى الذي
هو قيد له منادى منصوب ايضا من كما كان منصوبا بعد كونه
منادى واربنا لا يرد انه من ان نصب النادى قال صاحب المتافع
قوله ولا انه عطف على ان نصب النادى الخ ان بكسر الهمزة
وسكون النون للشرطية اريد بقوله ينصب النصب لفظا
او تقديرا قوله يشكل خبر ان في قوله ولا يرد انه يمثل يا يدم لا ينفج
مال ولا ينفون ويا مثل ما ينفج ويا غير ما ينفج في قوله لا ينفج
من يدم ومثل وغير في هذه الامثلة مبني على التفتح قوله لان كل
من هذه الثلاثة في هذه الاصله علة للمعنى الذي هو يرد في ولا يرد
المستفاد من العطف لم ينصب لفظا او تقديرا بل كانه منصوبا محلا
مع انه من ان كلامها مضاف الى ما بعده بفعل مقدرا عند سيبويه
من وكونه منصوبا بفعل مقدرا عند سيبويه واتباعه وهو ان نصب
بفعل مقدرا او نصبه بفعل مقدرا او كونه منصوبا بفعل مقدرا الصحيح
من القول الصحيح والمذهب الصحيح واما نصب بحرف وهو غير الصحيح
لما عرفت اننا فاصل عبده الله من اذا كان نصبه بفعل مقدرا فاصل
يا عبده الله ادعوا وانا دى عبده الله فحذف فعله التامية اعني ادعوا مثلا
من حذف فعله عبده الله انشاء وهو ايجابا وما لم يكن قال البعض قوله
انشاء من حال كون فعله انشاء وقال صاحب المتافع قوله حذف فعله
اعني ادعوا انشاء لان ادعوا عبده الله انشاء وقوله حذف مطلق لحذف

وقوله واجبا صفة لقوله حذفاً قوله كدح اللبس علة لحذف المقيد ^{للمحذوف}
و متعلق به قوله يكونه ^{من الفعل المحذوف} متعلق باللبس خبراً ^{من}
بطريق هذه كون الفعل المحذوف خبراً ثم انيب عنه ^{من} عن الفعل
المحذوف حرف النداء قوله كيدل ^{من} حرف النداء متعلق بانيب وعلة
عليه ^{من} على الفعل المحذوف فتا كذا الوجه قوله لا متاع الجمع
متعلق ببيتا كذا وعلة له بين التائب وهو حرف النداء والمكتوب
وهو الفعل المحذوف وقيل في وجه حذف قوله الفاضل الجاني
وقيل لكثرة استعجاله ^{من} الفعل المحذوف ولعله حرف النداء عليه
^{من} على الفعل المحذوف لان حرف النداء موضوع للطلب كالنقل المحذوف
واقادته ^{من} ولا فائدة حرف النداء فائدة ^{من} الفعل المحذوف
لما عرفت اننا ان حرف النداء موضوع للطلب كالنقل المحذوف
قال صاحب المهرم وفائدة الدعوة وحرف النداء دل عليها
كقوله يا عبد الله مثال للمضاف ^{من} يا حيرا من زيد مثال لشبه المضاف
وما ^{من} وايضا مثال لاسم او المنادى كائن من تمامه ^{من} ذلك الاسم
معدل ^{من} ^{من} ذلك الاسم او لذلك المنادى ومثال ما ^{من} اسم
من تمامه ^{من} ذلك الاسم تحت ^{من} ^{من} ذلك الاسم هو مجدة او ظرف
مثال الجملة كقوله يا حليما لا يعجل على الغيبة ومثال الظرف نحو
الا يا نخلة من ذات عرق موضع بالبادية اخره عليك ورحمة الله
السلام بخلاف يا زيد الظرف فانه ليس من تمامه ومثال اسم
او منادى كائن من تمامه ^{من} ذلك الاسم معطوف عليه ^{من} ^{من} ذلك الاسم
بناء على ان يكونا ^{من} المعطوف والمعطوف عليه او المعطوفان
على التقلب هما ^{من} واحد نحو يا ثنية وثنية حال كونه عددا
او علما لجملة ثنية وثنية شخصا فانهم شئ واحد بالنسبة الى الاسم
لان ثنية وثنين هم مجموعها آلا ان ثنية للثنية منهم وثنية
هم

هم للثنية كذا قاله عهد العزيز الميروي في حاشيته على الامتياز
بخلاف يا زيد وعمر اذا لم يجعل على الشخص اما اذا جعل على
فكيد مثابها للمضاف فيقال يا زيدا وعمر ونحو يا رجلا مقولا
لغير معين ^{من} ^{من} رجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقيده
لانه اذا كان منصوبا لا يحتمل المعين قوله بان اريد ببيان الطريق
عدم المعين من ياتى ^{من} ^{من} رجل كان ومن يفتح الميم وسكون النون
و اى يفتح الهمزة وتشديد النون المفتوحة قال صاحب المتاني
قوله اى رجل كان اى رجل منصوب خبر مقدم لكاء و اسم ضمير فيه
راجع الى من واراد ببيان حكمه ما لحق باخره الف فقال وان كفى
باخره ^{من} اخر المنادى المفرد المعرفه الف مذكور ^{من} ^{من} الف الاستغناء
او الندبة فالنونية كناية حينئذ ويومئذ ^{من} ^{من} المنادى على الفتح
اى بنى على الفتح وجوبا لان الفتح من القاب البناء قوله لاقتضاه
متعلق بفتح وعلة له ^{من} لاقتضاه الالف في كونه الفيا وبقية على ذلك
الهيئة فتح ما قبله ^{من} لاقتضاه الحرف الذى قبله مفتوحا نحو يا زيدا
بالى ق الهاء به للوقوف اراد ان يبين حكمه ما اتصل باوله اللام
فقال وان اتصل باوله ^{من} ^{من} المنادى لام مذكور ^{من} ^{من} لام الاستغناء
يجب جره ^{من} ^{من} المنادى قوله لانها ^{من} ^{من} لام الاستغناء علة جره لام الجر
على او الكائنة للتخصيص مقوية لادعاء المقدر لا لتعليل وغيره
اتصلت باوله دلالة على انه ^{من} ^{من} المنادى مخصوص من بين امثاله
^{من} ^{من} المنادى بالهاء والياء داخل على المعصور وهذه اللام
مفتوحة حملا على ذلك ^{من} ^{من} لام ذلك ولو عطف ^{من} ^{من} ولو وقع العطف
على المنادى المستغنى بغير ياء ^{من} ^{من} بلا اعادة الياء في المعطوف

الاستغناء عن الاسم

نحو يا للكهولة والشباب قوله تكسر اللام جواب لو
 في المعطوف على الاصل ولا يسجل فيها الاستفائة الايات وكذا
 في التهديد والتعجب كقوله يا ايها اشهر واكثر من بين حرف النداء
 ولهذا يندب بها دون غيرها ولا يكون مستغنا الا المفرد المعروفة
 او المضاف العلم لانه لا يقال يا رجل في يا رجل لانه حينئذ يكون
 نكرة ولا يقال ايضا يا خير من زيد في يا خيرا من زيد وانما اعرب النادي
 اذا كان مفردا معروفة ولم يكن مع ان علة البناء وهي الاخر او التعريف
 والخطابه لم تزل بدخول لامها معها اللام مع دخول لام الاستفائة
 لان علة بناء كانت مشابهة للحرف واللام الجارة من خواص اللام
 فيه خولها ضعف مشابهة للحرف فاعرب على ما هو الاصل قوله
 لضعف مشابهة النادي للحرف وهو حرف الخطاب في ذلك قوله
 بدخول خاصة اللام متعلق بضعف اللام بسبب دخول خاصة اللام
 وهي اللام الجارة معنا نحو يا لزيد مقولا في مقام الاستفائة
 او التعجب والتهديد ولذا اللام ولو كان هذا المثال مقولا في مقامها
 او للتعجب للثبوت لم يذكر اللام المستغاث له بين المظلم
 قوله لانه اللام متعلق بلم يذكر وعلة له لو ذكره اللام المستغاث له
 بان قال يا لزيد للمظلم لم يحتمل اللام ذلك الذكر اخوة اللام نظري
 مستغاث له من التعجب له والمهدد له ولو لم يجر الحكم الآتي في هذا
 تهديد لبيان حكم البدل والمعطوف الخالي عن اللام في التوابع كلها النادي
 بل يجر في بعضها اللام في بعض التوابع وهو البدل والمعطوف الخالي
 عن اللام ولما لم يجر هذا الحكم فيما اللام تابع كالمعطوف هو اللام هذا الحكم
 جار فيه اللام في ذلك التابع مطلقا اللام حال كون ذلك التابع مطلقا اللام كان
 مفردا او مضافا او مشابهة او نكرة بل كائن في بعضه اللام في بعض التوابع

قوله يا لزيد
 قوله يا لزيد
 قوله يا لزيد

هو جزم مقدم ومبتدأؤه قوله قيد وهو الخالي عن اللام قال صاحب المنافع
 قوله بل في بعضه قيد الضمير راجع الى ما هو الظرف المستقر عطف على مطلقا
 وقيد فاعله وعمله فيه لاعتقاده على ذي الحال بواسطة العطف مطلقا
 حال من ضمير فيه او لم يجر قوله عينا من التبيين جواب لما ارعيت اللام
 التابع الجار فيه اللام في ذلك التابع قوله هذا الحكم فاعل الجار قوله وصرح
 عطف على عين اللام وصرح اللام بالقيد الكائن فيما اللام في التوابع الذي
 هو اللام ذلك التابع محتاج اليه اللام الى ذلك القيد فقال اللام
 والبدل من النادي على ما يرفع به مطلقا اللام سواء كان لفظا او تقديرا
 او محلا قال البعض قوله مطلقا اللام ان قسم من اقسام البدل
 وقال صاحب المنافع قوله مطلقا اللام غير مقيد بشئ كما قيد المعطوف
 حال من البدل وهو البعض المطلق والمعطوف عليه اللام النادي
 الخالي عن اللام وهو البعض المقيد كذا قاله صاحب المنافع وقال
 صاحب فتح الاسرار قوله الخالي عن اللام اللام التوابع اذا لم يجر بها
 ليس حكمه حكم النادي بل يجوز فيه الرفع والنصب اذا عطف على المضموم
 وانما قيد المعطوف عليه بقوله الخالي عن اللام او وانما قال الخالي عن اللام
 اذ الحكم اللام وهو حكمه حكم النادي لا يجر في غيره اللام في غير المعطوف عليه
 الخالي عن اللام او في غير الخالي عن اللام لما عرفت اننا نقول على صاحب
 فتح الاسرار من ان الخالي باللام ليس حكمه حكم النادي بل يجوز فيه الرفع
 والنصب اذا عطف على المضموم حكمه قوله اللام حكم كل واحد منهما يري
 ارجاع ضمير حكمه الى البدل والمعطوف بتأويل واحد والافعال ظاهرة
 ان يقول حكمهما بضمير التثنية كما في زيد وعمرو فان حكم النادي
 او حكم النادي منصوب بمنزلة الخافض مثل قوله تعالى وانما رموه قومه

من قول المستقل فسر الاستقلال الذي باستمره من المنادى المستقل
 قوله حرف النداء فاعل بالشرع الذي دخل عليه حرف النداء مطلقا
 من حال كونه كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال دون
 من الاحوال الاربعه الافراد والاضافه والمثابرة بها والتكثير
 من سواء كان كل واحد منهما مفردا او مضافا او مثابرا به او تكثيرا
 قال صاحب النافع قوله مطلقا من مفردا كان او مضافا او
 مثابرا به وذلك من كون حكم كل واحد من البدل والمعطوف
 والمعطوف الخالي عن الكلام مثل حكم المنادى المستقل واقع وثابت
 لان البدل بقوله البدل المقصود من الكلام بالذکر
 والاول يعني البدل منه كالمقطعة والبساط لذكره من لذكر البدل
 فكأن حرف النداء الداخل على البدل منه كان دخلا على البدل
 فصار البدل لهذا المنادى المستقل والمعطوف المخصوص
 عن الخالي عن لام التعريف منادى مستقل برأسه في الحقيقة
 بحيث كان كأنه لم يكن معطوفا لقيام حرف العطف مقام حرف النداء
 لان قولنا يا زيد وعمرو بمنزلة يا زيد يا عمرو والحال انه لا مانع
 من دخول حرف النداء عليه من على المعطوف المخصوص كلام التعريف
 فكأن حرف النداء باستمر كلاهما من البدل والمعطوف المخصوص
 فالاول من فقال الاول يعني البدل نحو يا رجل زيد في المفرد المعرفة
 والثاني من فقال الثاني يعني المعطوف المذكور نحو يا زيد وعمرو
 كذلك من المنادى المفرد المعرفة او في كونه مفرد معرفة ونحو
 يا زيد اخا عمرو او يا زيد واخا عمرو في المضاف ونحو يا زيد طالبا
 جبلا او يا زيد وطالبا جبلا في شبه المضاف ونحو يا زيد

البدل والمعطوف المضاف فيهما ضمير بان مع كون متبوعهما بنينا كذا في التنازع

ونحو يا زيد رجلا صالحا او يا زيد رجلا صالحا في التكرار
 وانما لم يقرب من المعنى هنا من في بيان حكم الاول والثاني
 لبيان حكم غيرهما من غير الاول والثاني بين غير البدل والمعطوف المذكور
 قوله من التتابع بيان لغوي كما تعرض لبيان حكم غيرهما ايهما الحاجب
 في الكافية والبيضاوي في اللب قوله لكونها من تلك التتابع على
 المنق الذي هو لم يقرب من قال البعض قوله لكونها من التتابع متعلق
 بلم يقرب وعلة لم كنواع سائر الجنب قوله في كونها من تلك التتابع
 اشارة الى وجه السبب قال الاستاذ قوله في كونها وجه سبب والضمير
 راجع الى التتابع في قوله من التتابع تابعة لكل متبوعها من تلك
 التتابع دون لفظ من لفظ متبوعها يعني غير تابعة للفظ متبوعها
 وقوله من التتابع او القوم ترفع من ترفع التتابع المذكور
 يعني ترفع تتابع المنادى الجنب الى محلا من حال كونها محولة او لكونها
 محولة على لفظ من على لفظ المنادى الجنب المفرد المعرفة قوله وقوله من
 مبتدأ خبره قوله ليس كما ينبغي قوله اذ يلزم تعليل لقوله ليس كما ينبغي
 حينئذ من حين الحمل على لفظ قال البعض قوله من حين رفع
 محلا على لفظ من لا يكون اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع مع انه
 من اعراب التابع لا بد منه من من جنس اعراب المتبوع قال البعض
 قوله مع انه من مع ان كون اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع لا بد منه
 من من ذلك الكون والتعميم من تعميم الاعراب في تعريف التتابع
 للحقيق والحكي من للاعراب الحقيق والحكي ليدخل تتابع المنادى الجنب
 على ما يرفع به المرفوعة محلا على لفظ جمع بين الحقيقة والمجاز وهذا لا يجوز
 لان الموضوع له بمنزلة الحمل للفظ والشيء الواحد لا يكون مستقرا
 في محله ومتجاوزا عنه في حالة واحدة كذا قيل قال البعض قوله

في قوله من التتابع

جمع بين الحقيقة وعلى النصب المجمع والجواز وهو الضم اللفظي
 والاستسناد ان الرفع في العاقل مثلا في مثل يازيد والعاقلة قوله ليس
 ان الرفع فيه خبر ان باعراب ولا بناء يقول بين ان التوابع الجنب
 مطلقا تامة محل متبوعها حتى يوجد التبعية في الاعراب فليحذف الاكيد
 الرفع المعتمد من قوله ثم ترفع حلا على لفظه في توابع المتأخر الجنب
 اعرابا ولا بناء لعدم مقتضيهما بل هو في ذلك الرفع لمجرد المشاكلة
 ولا تنافي كالجوارس في مثل هذا حجر ضرب ضرب وجهه جوارس
 لانه صفة حجر وهو مرفوع قال الاستاذ قوله ليس باعراب ولا بناء
 بل هو تقدير من كالجوارس في كناية الجوارس صريح به ان ياذر
 في الامتناع ان في كتاب المنسي بالامتناع اذ كان الامر كذلك فلا وجه
 لتخصيص هذه البنية وهو مرفوع على اللفظ بحيث المتأخر الجنب في الجنب
 على البركة لان هذه البنية يوجه في حيث لهم لا التي لتنفى الجنس وغيره
 قال صاحب المناقب قوله فلا وجه لتخصيص هذا البنية ان بنية حكم غيرها
 من التوابع اعلم ان الحكم المذكور للبدل والمعطوف المذكور ما نص عليه
 سيبويه و اجاز يازيد وعمر على الموضع اذ بين ما باسره حرف النداء
 حقيقة وبين ما في حكمه فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وستحلتها
 وعلى ما اجاز لا يمتنع عند يازيد وعمر بالرفع حلا على اللفظ وكذا
 اجاز يا عهد الله وزيدا بالذهب ويجوز يا عالم زيدا بالرفع في البدل
 كذا في الرصن والتفصيل في المطولات وحروف النداء مبتدأ خبره ان المبتدأ
 مجموع ياء باضافة مجموع الياء وما عطف عليه ان على يا وهو معطوف
 على لا قدمه ان قدم المص لفظ يا على الغير لكونه ان لفظ يا اسما واكثر
 ولذا ان وكونه اسما لا يستعمل في الاستثانة والتعجب والتهديد وغيره

لا يستعمل هو ان يا وهو ان لفظ يا موضوع للبعيد ان للنداء
 على البعيد حقيقة وعلى البعد من جهة المكاني قوله يازيد
 للبعيد ان حال كونك مقارنا لشخص بعيد منك حقيقة يراوه على
 عطف على حقيقة في قوله وهو للبعيد حقيقة ان هو للبعيد فكما
 كقوله الذي عند الحاجة من الدنيا الله ويا رب والدته وان كان وان
 هذه للصلة اقرب الى كل شخص من جبل وريده ان الشخص
 ان اعلم بحاله من كان اقرب اليه من جبل وريده تجوز بقرب الذات
 لقرب العلم لانه موجب وجبل الوريده مثل في القرب والجبل
 العرق و اضافته للبيان والوريده ان عرقان مكنتان
 بصفتي العنق ما يلي مقدمه غليظان لكن الذي يسجد
 ان يستعمل ذلك الذي لفظيا استقصا لنفسه ان الذي
 الاستقصاء عدالة قصيرا بين الاستقصاء ان عدة مقصرا
 كذا في كتب اللغة واستبها والها ان لنفسه الاستعداد عدالة
 بعيدا هنا على الذي نفسه بعيدا من المدح جل وعلا ان
 من مرتبة المدح جل وعلا كذا قال الزحشر وقال ابن كثير
 ان هذا ان هذا الدليل قال البعض قوله ان هذا ان
 ما قاله الزحشر اثباتا لكون يا مخصوصا للبعيد وتأويله
 في القريب بالبعيد دليل اقناع وهو المركب من المقدمات
 الظنية لا برهان ان ليس بدليل برهان المركب من المقدمات
 اليقينية فان الذي يقول ان الذي يا قريبا قد لزم بعيد
 بالنصب مفعول به ليقول كذا قال البعض ويا من هو ان من
 اقرب اليها من جبل الوريده قايما من الانتصاب ان انتصاب الذي
 والمتأخر من نصب البعيد من المدح كذا في التسهيل وشرحه
 ان شرح التسهيل فظهر ان اذ كان الدليل اقناعيا فظهر ان ان كان

ان الذي

لا كائنت من خواص الاعم وتوثر فيه معنى تعريفيا او تخصيصيا او
 تخفيفا ترجح في الاضافة - جانب الاعمية فيصير لهم لا هذه
 متوجها الى ما يستحق في الاصل اعني الاعراب لان الاعم مطلقا
 اصل في الاعراب لوجود المعاني المقتضية للاعراب القاعلية
 و المفعولية و الاضافة فيه مع ان الاعراب ههنا مؤكدة
 بالاضافة - التي هي من خواص الاعم ولانه لا يكون المضاف شيئا
 مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر او لانه يلزم من البناء جعل ثلثة
 واحدا و ذلك مستكره جدا فوجب ان يكون المضاف المشبه
 مفعلا بالاصل نكرة متصلة بلا وانما قال نكرة مقصودة
 اذ لو كان اسمهم لا هذه بعد دخولها عليه معرفة بانتفاء
 شرط النكارة لا بانتفاء الافراد يعني مفردا معرفة او مضافا اليها
 او كانه اسمهم لا هذه مقصودا عنها اسم لا هذه بانتفاء شرط
 الاتصال على سبيل منع التلوس و كائنا مع انتفاء شرط كونه
 مضافا او متا بها هم اولا وهي ست صور لان اسم لا هذه اما مفردة
 او نكرة و الاول اما مفرد او مضاف والثاني اما مفرد مفصول
 او مضاف مفصول و الاول ايضا اما مفرد مفصول او
 مضاف مفصول فصارت صور المعرفة اربعا اثنتا عشرة
 بلا فصل و اثنتا عشرة منها مع الفصل و صور النكرة اثنتا عشرة فقط
 وهي ليس الا مفصولتين فصارت المجموع ستا لم يكن اسمهم لا هذه
 في جميع هذه الصور الست مبنيا ايضا اسم كما اذا كان مضافا
 او مشبه لم يكن مبنيا قال البعض قوله ايضا اسم مثل كونه مضافا
 بل يجب الرفع اسم رفع الاعم الذي وقع فيها على الابدال اسم على انه
 مبتدأ مرفوع بالعامل المفعول اما في المعرفة فلا متناع اثر لا انما
 للجنس فيها و اما في المفصول فليصف لا هذه من التاثير مع الفصل

مع الفصل والتكرير اوجب تكرير اسم لا لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة
 فليكون كالمفعول عما في التكثير من معنى في الاتحاد و اما في النكرة فليكون
 مطابقا لما هو جواب له مثل قول ال كى في الدار رجل ام امرأة
 و هذا التعليل جاز في المعرفة ايضا كذا في الجاني قوله حال كونها
 اسم لا هذه اشارة الى ان قوله غير مكررة حال من لا وانما
 غير مكررة اذ حكم المكرر اسم علم لفظ لا المكرر سمي و قوله رجل
 في الدار ولا رجله بالياء المفتوحة ما قبلها بتثنية رجل فيها ان
 ولا مسكين بالياء المكسورة ما قبلها جمع مفعول فيها اسم في الدار
 ولا مسكيات بكسر التاء بلا تنوين فيها اسم في الدار اعلم ان في جميع الموصوفات
 العلم المبنى لكونه اسم لا ثلثة مذاهب اولها انه مبني على الكسر التنوين
 قياسا لاسماء نظرا الى ان التنوين للمبالغة لا للممكن قال به بعضهم وثانيها
 انه مبني على الكسر بلا تنوين كما في لاسمات بلا تنوين اتفاقا قال به
 الجمهور وثالثها انه مبني على الفتح هذا مني لانه في الحركة لا ثلثة
 بعد لا البتة فاما في مفعول بالحركة قبل دخولها وهذا اول محابله طردا
 للباب على شق واحد هذا خدعة على الرخ و انما في اسم لا هذه
 بعد دخولها عليه عند وجود الشروط المذكورة قال الشيخ الاول و انما في
 اسم لا لثني الجنس عند تحقق الشروط الاربعة الاول كونه مفردا والثاني
 كونه نكرة والثالث كونه متصلا بلا والرابع كونه لا غير مكررة كقوله اسمهم لا هذه
 معنى من الاستفراية اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها للمطابقة
 بين السؤال والجواب لانه لا رجل مثلا جواب لهل من رجل اي من
 سائل هل من رجل في الدار مثلا و انما في اسم لا هذه على الحركة مع ان الاصل

في البناء السكون فرق بين البناء الاصل والبناء العارض وعلى ما ينصب به
او بين ما ينصب ليكون البناء او بناؤه على حركة كالف في المفرد
الواحد والكسرة في الجمع المؤنث السالم او حرف اى على حرف كالياء
في التثنية والجمع المذكر السالم تحتها والحركة او الحرف النكرة في الاصل
او قبل ان تكون اسم لانه لا ينفرد يستحق الفتح في النصب
والجمع المؤنث السالم والكسرة والتثنية والجمع المذكر السالم
على حد هي الياء واذا لزم البناء ينبغي ان يبنى على ما استحق في الاصل
لتكون الحركات البنائية موافقة للاعرابية من حركة او حرف ذكره
او ما ذكر الشيخ الرضوي واقول هذا او ما ذكره الرضوي طنا فالحق
ليما ذكره في بحث المنادى قوله من انه او المنادى بيا لما انما يبنى
على ما يرجع به للفرق الاخره او للفرق بين حركتي المنادى والمعرّب
وبين حركة الجنبه وحروفها فلا بد ان يبنى بيا في الفرق
حتى يتم الكلام ولعله او الفرق ان لا يكتفى باللفظ التثنية
عامل ضعيف وقد ينزل او لا هذا عنه او عن عمل فعمل حركة تنو
او لا هذا قوله الجنبه صفة المفعول قوله موافقا مفعول جعل
لعمله او لا هذا وقوله المحل صفة العمل وهذا او عمله المحل
النصب قوله ليكون علة لجعله ومتعلق به او ليكون ذلك الجعل
امارة او علامة ومذكرا له او لعمله فلا يظن ان او لا هذا
مفعول بخلاف عامل المنادى قوله فانه او عامل المنادى
بيا لوجه الخالف قوي لا ينزل اصلا فلا يظن بالفرق حتى يحتاج
الى التذكير هذا او هذا البيا ما نسخ او عرض لى طر العبد
الفقر والعلم بالحقيقة عنه العليم الجيز والقسم الرابع من اقسام

بالنصب عطف على يكون
وهو المنادى

من اقسام الاربعة الجنبه غير اللازم المتصارع المتصل به نون جمع
غائبة او خاضرة بقرينة المثال واغاية او المتصارع به او
بالتصال نون جمع المؤنث قوله لتكون الاخر او لتكون اخره
متعلق ببنه وعلة بمنزلة الوصل او بمنزلة مرط الكلمة بسبب النون
والاعراب في الاخر وعلى السكون او ببنه على السكون على اهل الحل
على الماخض المتصل به النون المذكورة واغاية الماخض على السكون
لئلا يلزم اربع حركات متواليات فيما هو كالجملة الواحدة والله اعلم
او نون التاكيد او او المتصارع الذي يتصل به نون التاكيد حقيقة
كانت تلك النون او ثقيلة او غائبة او المتصارع بها او بالتصال
نون التاكيد لتكونها او تلك النون بمنزلة الجزاء او بمنزلة
جزء الكلمة فلو دخل الاعراب ببنه اذا كانت بمنزلة الكلمة يمنع
دخول الاعراب عليه فانه لو دخل اما يدخل الاعراب قبلها او قبل النون
او يدخل على النون فان دخل قبلها او قبل النون او يدخل على النون
فان دخل قبلها يلزم دخوله او دخول الاعراب في وسط الكلمة
لتكون النون المذكور بمنزلة اخر الكلمة ولو دخل او الاعراب عليها
او على النون فهي او النون كلمة اخرى في الحقيقة لزم دخوله على كلمة
اخرى حقيقة فان دخل الاعراب هو نفس المتصارع واما النون وان كانت
بمنزلة الكلمة لكنها كلمة اخرى في الحقيقة ولما امتنع دخوله على كل تقدير
لا يمنع كون المتصارع مع باقي الجملة وحاشية فان قيل لم لا يجوز ان يكون
الاعراب مقدرا فالجواب عنه ان الاعراب المتصارع ان يكون في المعربات
والاصل في الافعال البناء كذا في الافتتاح في المتصارع
على الفهم في جميع المذكر قوله ليدل او الفهم متعلق ببنه وعلة له على الواو
المحذوفة لان المتصارع الفهم الواو او المحذوفة للمساكنين بعد الحوق

نون التاكيد

من واو الجمع ونون التأكيد مبنية على الكسرة الواحدة الحاضرة
قوله ليول / الكسر متعلق بسنة المستغنى عن العطف وعلة له قوله
على الياء المحذوفة متعلق ببذل لان المتولد من الكسرة الياء
وبني على الفتح في غيرهما / في غير جمع المذكر والواحدة الحاضرة ذكره
اي ذكر المصداق في الامتناع / في الكتاب المسمى بالامتناع
وقال بعض الكل وهو عيسى الشروي سنة / المضارع مع الثاني
اي مع نون التأكيد مطلقا قوله على الفتح متعلق بسنة ان لم يقع
بينهما / بين المضارع والثالث قوله ضمير مرفوع بارز فاعل للم يقع
واما اذا وقع بينهما ضمير مرفوع بارز فالمضارع معرب تقديره قوله
لقد وقع الفصل بينهما / بين المضارع والثالث علة لكون المضارع
معربا تقديره ومتعلق به قوله بالضمير المرفوع البارز متعلق بالفصل
ونظر التحرير / العالم التحرير يريد به المصنف هنا اذ هو ازيد
في الدقة وبالقبول احق / اي يبقى يعني ازيد في اللياقة قوله
لان هذا الفصل متعلق بادق واهق على سبيل التبادل لا يضر
اي بهذا الفصل كونها / نون التأكيد قوله بمنزلة الجزاء متعلق
بالكون والمتصل بجزء الشيء متصل بجزء الشيء قوله لانهم / اي
النخلة او القوم متعلق بلا يضر وعلة له عدوا / اي النخلة هذا
الضمير / ضمير المرفوع البارز او البارز المرفوع المتصل جزاء من الفصل
قوله لم يلد الا معقول له لاجله وعدا بكونه اخر مثل ضربنا بتابع
الاضافات حتى جعلوا / اي النخلة النون / نون التأكيد بعده
اي بعد هذا الضمير اعرابا مثال الاول / اي مثال المضارع المتصل به
نحو جمع المذنب كذا يضره للثابت / اي موضوع لجمع المذنب الثابت
كويضه للحاضرة / اي موضوع لجمع المذنب الحاضرة ومثال الثاني / اي
ومضارع المتصل به نون التأكيد كويضه بفتح الياء اذا كان مفردا ووضها
اي او يضرها اذا كان جمعا وهل تضره بفتح الياء اذا كان مفردا

بفتح الياء اذا كان مفردا ووضها / اي او يضرها اذا كان جمعا
او كسرهما / اي او يضرها اذا كان حاضرة والنون فيها
اي في هذين المثالين الاخيرين اعني هل يضره وهل تضره
اما خفيفة او ثقيلة وهذه الالفاظ / اي الالفاظ التي
عدت من الجنب الغير اللازم يعني انها مبنية في حالة ومعربة
في حالة اخرى وعلى من غوبل الى ههنا يجب بناؤها ولا يجوز
اعرابها / اي هذه الالفاظ عند وجود شروطها / اي هذه
الالفاظ يعني عند وجود شروط بناؤها وان كان وان هذه
للموصلية بناؤها / اي هذه الالفاظ غير لازم قوله لانتفاء
متعلق بغير لازم وعلة له او علة للنفي / اي لانتفاء بناؤها
عند عدم احدتها / اي احد شروطها واما جاز البناء / اي الذي
لا يجب ولا يمتنع يعني واما الالفاظ التي يجب بناؤها واعرابها
في حالة واحدة فالظروف / اي من الظروف المضافة الى الجملة
ليس على اطلاق بل في غير لازم الاضافة وفي واجب الاضافة
يجب البناء فانك تقول يوم يقدم زيد ويوما يقدم فيه زيد
وفي صورة الاضافة يمتنع النظم الى الاضافة في الجملة المضافة
اليها بخلاف صورة عدم الاضافة فانه يلزم فيها للربط وقد جاء
شاذا في المضاف اليها والى اذ / اي والى لفظه اذ المضافة اليها
اي الى الجملة وانما وسطا اذ / اي قوله الى بين العاطف والمعطوف
للاشارة الى ان قوله اذ معطوف على قوله الجملة فانها / اي
الظروف المذكورة يجوز بناؤها / اي بناء الظروف المذكورة قوله لاكتسابها
اي الظروف المذكورة متعلق بجوز وعلة له اياه / اي البناء قوله من المضاف
المتعلق بالاكساب وكذا قوله بلا واسطة او بها / اي او لاكتسابها اياه
من المضاف اليه بواسطة على الفتح قوله كقصة / اي الفتح علة لجواز بناؤها

اي لا المضارع المضارع النون

على ترتيب اللف وهو صفة بدعية واما معطوف او الموصوف
 البنية اذا كان نكرة بلا توكيد او بلا ترادف المعطوف قوله واما
 معطوف مبتدأ خبره قوله لا يرفع محلا او لا اجل المحل على محله او
 الموصوف البنية قوله البنية صفة المحل واما اذا كان معطوف
 معرفة وجب رفعه وينصب او على محله القريب مثل لا اب وابنا ولا يجوز
 بنا قوله او بناء هذا المعطوف كما جاز بناء الصفة قوله لوجود
 الفصل متعلق بلا يجوز وعلته بالعاطف او بسبب العاطف
 او بواسطه العاطف فالفاصل العاطف والمعطوف عليه كلاهما
 ولا شك ان البناء مع الفصل متعني والحال ان المعطوف
 يغير المعطوف عليه فلم يوجد الاتحاد ايضا ولم يجعل المعطوف
 في حكم المتصل الفصل بلا التوكيد اذا المعطوف على المتعني
 يزاد فيه لا كثيرا وكذا او لعدم جواز بناء هذا المعطوف
 لم يتعزز او المتصل له او لهذا المعطوف قوله لان كلامه او المتصل
 متعلق بلم يتعزز وعلته في جاز البناء واما لم يتعزز او
 المتصل لحكم سائر التوابع او لحكم التوابع السائرة ايضا
 او كما لم يتعزز لهذا المعطوف او كما تعرض لهذه الصفة او
 كما تعرض لهم لا قوله لانه او الشئ متعلق بلم يتعزز في عالم يتعزز
 وعلته له لانه او لا تعرض عنهم او عن الحاجة فيها او في التوابع
 السائرة يعني لم يبرحوا بحكمها كما صرحوا بالصفة والمعطوف
 غير ان او لكن انه او الشئ قوله نقل على صيغة الماضى المجهول
 عن الاندلس ان حكم ما عداها او الصفة والمعطوف كتوابع المتعني
 او حكم توابع المتعني يعني بينه البديل والتأكيد اللفظي اذا كان
 كل منهما مفردة نحو لا رجل صاحب في ولا ماء ماء باردا واذا كان معرفة
 يجوز الوجهاء الرفع والنصب نحو لا رجل صاحب ولا ماء ماء
 وكذا التأكيد المعنوي نحو لا رجل نفع وكذا عطف البياح نحو لا رجل ابو عبد الله

قد وقع الفراغ او الترتيب والفراغ هذا الشغل من تسويد سرج
 اظهار الاسرار متعلق بالفراغ او من تحريك سرج كتاب اظهار الاسرار
 قد لم يعود الله متعلق بالفراغ او بمعنى الله تعالى الملك او
 الملك العزيز او الغالب على اعدائه وذو الانتقام من اعدائه الغفار
 او غفار الذنوب قد لم على يد اضعف الورى او المخلوق متعلق
 ايضا بالفراغ او بوقع قد لم الشيخ عطف ببيان لا ضعف الورى
 وقد لم في الصفة الكبرى متعلق ايضا بالفراغ او بوقع الفراغ
 اعلم ان الصفة صفوية وكبروية فالصفوية عقيب طلوع الشمس
 والكبروية ارتفاع نهار او الوقت الذي قرب الى نصف النهار
 والله اعلم وذكر بعضهم ان ضلوة النهار بعد طلوع الشمس ثم بعده
 الضحى وهو حين تشرق الشمس الكاشنة من يوم الاربعاء بالترك
 دور دجى كون كجها رشفة ويرلر جمع اربعاءات كلور قد لم الكائن
 من السبع والعشرين صفة ليوم الاربعاء وقد لم الكائن من راحة
 المبارك صفة للسبع والعشرين وقد لم الكائن من سنة خمس
 وعشرين واللف صفة لرحا الطبارك شكاه قد وقع الفراغ
 مع تسويد حاشية التبايع الافكار على يد اضعف الورى ولى المديح
 في الصفة الكبرى من يوم الاربعاء من السبع والعشرين من المحرم الحرام
 من سنة ثلث مائة واللف

۷۸۷ و ۷۸۸